

الدكتور يوسف القرضاوي



الناربي الشباب

من مطبعتي
الاسلام

فناوي مخاضة

(الجزء الأول)



هَدَى الْإِسْلَامَ

فَتَاوَى مُعَاذِرَةً



الناري السبائي

كافة حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الخامسة

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

دار القلم للنشر والتوزيع

ص.ب ٢٠١٢٦ المنطقة ١٣٠٦٢ الكويت
شارع السور - عمارة المسور - الطابق الأول
هاتف: ٢٤٥٧٤٧ - ٢٤٥٨١٧٨ - برقية توزيع



سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ
وَبِحَمْدِكَ

هَدَى الْإِسْلَامُ

فِتَاوَى مُعَاَصِرَةٍ

(الجزء الأول)

الدكتور يوسف القرضاوى





الناري الشبائي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد
ألا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ رب اشرح لي صدري ، ويسر لي أمري . واحلل عقدة من لساني يفقهوا
قولي ﴾ .

اللهم يا معلم آدم وإبراهيم ، علمنا ما ينفعنا ، وانفعنا بما علمتنا ، وزدنا
علماً . ﴿ سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا ، إنك أنت العليم الحكيم ﴾ .

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه ، وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه .

﴿ ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت
الوهاب ﴾ . اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ، وقلب لا يخشع ، ودعاء
لا يسمع ، وعمل لا يرفع وصل اللهم وسلم على معلم الناس الخير ، ورحمتك
المهداة للعالمين . خاتم أنبيائك ، وصفوة خلقك ، محمد بن عبد الله ، وعلى آله
وصحبه ومن دعا بدعوته ، واهتدى بسنته إلى يوم الدين .

(وبعد) فقد كان مما كتبه الله لي أن أشتغل بإفتاء الناس منذ عهد مبكر .
فقد كنت أؤم الناس وأخطبهم وأدرسهم ، وأنا طالب في القسم الابتدائي (الإعدادي
الآن) من الأزهر الشريف ، ومن خطب الناس أو درسهم ، فلا بد أن يسألوه ،
ولا مفر له أن يجيب . وهذا ما دعاني إلى الاهتمام بفقهاء الشريعة ، ومشكلات الناس
من أمد بعيد .

ومع أنى تخرجت في كلية أصول الدين بالأزهر ، التى تعنى بالعقيدة والفلسفة والتفسير والحديث ، لا فى كلية الشريعة التى تعنى بالفقه وأصوله . فإن ذلك لم يقطعنى عن دوام الاطلاع على الفقه وتاريخه وأصوله وقواعده . وقد زادتنى دراستى فى كلية أصول الدين ولم تنقصنى ، وأمدتني بزيادة نافع من الثقافة الفلسفية والتاريخية ، بجانب الثقافة الإسلامية المتنوعة .

وكان من نعمة الله على أن تحررت منذ وقت مبكر أيضاً من ربة المذهب والتقليد والتعصب لقول عالم بعينه ، وإن كانت دراستى الرسمية للفقه على مذهب أنى حنيفة رضى الله عنه .

ويرجع الفضل فى ذلك لعدة عوامل ، منها : بيئة الحركة الإسلامية التى كنت أعيش فى رحابها ، ودعوة مؤسسها الشهيد حسن البنا - رحمه الله - فى رسالته المركزة المسماة « رسالة التعاليم » إلى التحرر من العصبية ، ووزن أقوال المتقدمين بميزان الكتاب والسنة ، فما وافقهما من أقوال السلف قبلناه ، وإلا فكتاب ربنا ، وسنة نبينا ، أولى بالاتباع .

وكان لكتاب أخينا الشيخ سيد سابق « فقه السنة » وكان قد صدر الجزء الأول منه فى فقه الطهارة والصلاة ، تأثير طيب فى تفكيرى ، وتوجهى إلى الأدلة من القرآن والسنة ، أستقى منهما بدل الرجوع إلى كتب الفقه المذهبى وحدها .

وقد تبين لى بطول الدراسة والممارسة ، أن الرجوع المباشر إلى الكتاب والسنة يقترون دائماً بالتخفيف والتيسير ، والبعد عن الحرج والتعسير . على خلاف الرجوع إلى الفقه المذهبى الذى حمل على طول العصور كثيراً من التشددات ، نتيجة الاتجاه إلى الأخذ بالأحوط غالباً . وإذا صار الدين مجموع « أحوطيات » فقد روح اليسر ، وحمل طابع الحرج والمشقة ، مع أن الله تعالى نفى الحرج عنه نفياً باتاً حين قال : ﴿ وما جعل عليكم فى الدين من حرج ﴾ .

ومن الأحداث التى تستحق التسجيل ، ما وقع لى وأنا طالب بالقسم الثانوى حين خالفت نهج علماء قريتنا^(١) - وهم مجموعة من الأفاضل - إلا أنهم التزموا

(١) صفط تراب من قرى مركز إهلة الكبرى . محافظة الغربية - مصر . وهى قرية عريقة دفن فيها صحابى جليل هو عبد الله بن الحارث بن جزء الزبىدى ، وهو آخر من مات من الصحابة بمصر . كما نص الحفاظ .

تدريس الفقه على مذهب الشافعي رضي الله عنه ، حتى الخفية منهم التزموا ذلك ولم يحيدوا عنه بناء على أن مذهب الشافعي هو مذهب عوام البلد . هذا مع تقرير المحققين : أن العامي لا مذهب له ، وأن مذهبه هو مذهب من يفتيه ويعلمه .

ومن المعلوم لدى الدارسين أن مذهب الشافعي من أشد المذاهب - أو لعله أشدها - في مسائل النجاسة والطهارة وما إليها ، حتى قال الإمام الغزالي في كتاب الطهارة من « الإحياء » معلقاً على مذهب إمامه الشافعي في مسألة المياه ، قال : « وكنت أود أن يكون مذهبه في المياه كمذهب مالك » .

وسرد سبعة أوجه يؤيد بها رأى مالك رضي الله عنه .

المهم أني شرعت أدرس الفقه من غير « أنى شجاع » بل على طريقة الشيخ سيد سابق في فقه السنة ، مستعيناً بما تيسر لي من المراجع في ذلك الوقت ، وقد أحدث ذلك في أول الأمر ضجة بين الناس : كيف يخالف هذا الشاب كبار الشيوخ ؟ وكيف يفقه الناس من غير « المتون المعتمدة ؟ » وكيف يأتي بأقوال لم نسمع بها من قبل ؟ .

ولكنني قابلت هذه الضجة بالثبات والتحدى ، وقلت للمجادلين : بيني وبينكم القرآن والسنة ، فلنحتكم إليهما . فلما حاججتهم بالآيات والأحاديث - وبضاعتهم قليلة منها - كانوا هم المحجوجين والمغلوبين .

والعجب أن العوام الذين اعتبرهم العلماء في البلدة شافعية ، قد استراحوا جداً لهذا النهج الجديد ، ورحبوا به ، لما فيه من تيسير عظيم عليهم ، ورفع للخرج عنهم . وما كان أعظم فرحتهم حين قلت لهم : إن كل ما يؤكل لحمه ، فبوله وروثه طاهر ، وأهدت ذلك بالأدلة من السنة .

وحين قلت : إن الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير طعمه أو لونه أو ريحه ، مستدلاً على ذلك بصحيح الحديث .

وحين قلت لهم : إن لمس المرأة لا ينقض الوضوء ، مستشهداً على ذلك بالقرآن والسنة .

ومعروف أن مذهب الشافعي يقول بأن اللمس ناقض للوضوء بشهوة أو بغير شهوة . وكان يحدث كثيراً أن تناول المرأة زوجها شيئاً ، فلمسه أو يلمسها خطأ فينتقض وضوؤه وكان هذا في فصل الشتاء كثيراً ما يحدث شجاراً بين الزوجين ، لما يترتب عليه من تجديد الوضوء في البرد الشديد .

وحدث مرة أن فعلت إحدى الزوجات - لمست زوجها خطأ - فغضب زوجها وهم بإيذائها . فقالت له : لا تغضب ، صل ، ووضوؤك صحيح على مذهب الشيخ يوسف !

وهكذا جعلوني صاحب مذهب !

والواقع أن القول بعدم النقض باللمس مطلقاً هو مذهب « أئى حنيفة » وأصحابه ومن قبله حبر الأمة « عبد الله بن عباس » .

وإذا كان اللمس بغير شهوة فلا ينقض أيضاً عند مالك وابن حنبل وأصحابهما .

وفي الخمسينات كلفت الخطابة في جامع الزمالك بالقاهرة فكان من خطبى عقد ندوة أسبوعية عقب صلاة الجمعة ، يتقدم فيها المصلون بأسئلتهم مكتوبة ، وأقوم بالرد عليها شفهاياً .

وفي هذه المرحلة بدأت أكتب بعض الفتاوى في بعض المجلات الإسلامية مثل مجلة « منبر الإسلام » التى تصدرها وزارة الأوقاف المصرية ، ومجلة « نور الإسلام » التى يصدرها علماء الوعظ والإرشاد بالأزهر .

ولم أزل أسير فى هذا الطريق ، متوسعاً ومتعمقاً ، فلما اتسعت المعرفة ، ونضج الفكر ، وزادت الخبرة ، بالاطلاع على كتب الحديث والآثار ، وكتب الفقه المقارن ، كان من نتاج ذلك كتاب « الحلال والحرام فى الإسلام » ثم كتاب « فقه الزكاة » من بعد .

وأرجو أن يعين الله على إخراج كتاب « تيسير الفقه » الذى كتبت منه فصولاً متفرقة ، لم يلتزم شملها بعد .

ومنذ أنشئت إذاعة دولة قطر المسموعة ، ثم المرئية « التلفزيون » كُلفت أن أتولى الرد على أسئلة المواطنين ورسائلهم التي تتعلق بالإسلام والحياة ، وخصص لذلك برنامج أسبوعي لمدة نصف ساعة في الإذاعة بعنوان « نور وهداية » ومثله في التلفزيون بعنوان « هدى الإسلام » .

وإني لأحمد الله تعالى حمداً كثيراً طيباً ، كما ينبغى لجلال وجهه ، وسابغ نعمه : أن فتح القلوب والعقول لهذين البرنامجين ، ولقيا من القبول - في قطر ومطلة الخليج كلها ، وكل مكان يصل إليه صوت الإذاعة القطرية من جزيرة العرب - ما يشرح صدور المؤمنين ، ويغبط الدين في قلوبهم مرض . هداهم الله وأصلحهم .

وكان هذا من فضل ربي لييلوني : أشكر أم أكفر . وأسأله تعالى أن يجعلني من الشاكرين ، وأن يعينني على ذكره وشكره وحسن عبادته .

ولا غرو أن اقترح الكثيرون من المستمعين والمشاهدين للبرنامجين ، أن أجمع هذه الفتاوى والردود وأنشرها ، حتى اقترح بعض الإخوة في إمارة رأس الخيمة أن أجعلها حوليات ، كل سنة تجمع في مجلد وتصدر تباعاً ، وبخاصة أن بعض الردود والأجوبة تتناول قضايا مهمة بالشرح والتحليل ، مؤيدة بالأدلة من نصوص الشرع وقواعده ، وموصولة بروح الإسلام وفلسفته العامة للإنسان والكون والحياة .

ولكن كانت هناك حوائل شتى ، تقف دون تحقيق هذه الرغبة الحيرة . منها مشقة نقل هذه الأجوبة من الأشرطة المسجلة إلى الورق المكتوب .

ومنها أن طبيعة اللغة المترجمة التي ألقى بها هذه الفتاوى ، غير اللغة المكتوبة ، فالعبارة المترجمة تحتاج إلى شيء من التهذيب والصياغة حتى تنهيا للطباعة والشر ، وذلك يحتاج إلى وقت وجهد .

ومنها أن بعض الأسئلة تتكرر فتتكرر أجوبتها ، ومضمونها في الغالب واحد وإن اختلف العرض ، أو اختلفت الصياغة والأسلوب .

ولهذا ، رأيت أن الأولى هو الانتقاء من هذه الأجوبة ما هو أدق وأوفى وأبعد

عن الفضول والتكرار . مع تهذيب بعض العبارات ، وإضافة ما تحسن إضافته ، وحذف ما ينبغي حذفه .

ثم أضفت إلى هذه الفتاوى المتقاة من حلقات الإذاعة والتلفزيون ما وجدته عندي من فتاوى مكتوبة نشرت من قبل أو لم تنشر . وكان منها هذا الكتاب الذي احترت له اسم : « هدى الإسلام » وهو اسم البرنامج التلفزيوني الذي سبق الحديث عنه ، والذي حبيه الله إلى قلوب الناس فصلاً منه ونعمة .

وهذا القدر يعتبر الحلقة الأولى أو الجزء الأول من هذا الكتاب ، الذي أسأل الله تعالى أن ينفع به مؤلفه وناشره وقارئه ، وكل من علون فيه .

نهجى في الإفتاء :

وكان المهج الذي اتبعته في هذه الفتاوى يقوم على عدة قواعد ، أهمها :

لا عصرية ولا تقليد :

أولاً : التحرر من العصرية المذهبية ، والتقليد الأعمى لريد أو لعمر من المتقدمين أو المتأخرين . فقد قيل : لا يقلد إلا عصى أو غبى . وأنا لا أرضى لنفسى واحداً من الوصفين .

هذا مع التوقير الكامل لأئمتنا وفقهائنا ، فعدم تقليدهم ليس خطأ من شأنهم ، بل سيراً على مهجهم ، وتنفيذاً لوصاياهم بألا نقلدهم ولا نقلد غيرهم ونأخذ من حيث أحسنوا .

وهذا الموقف لا يتطلب من العالم المسلم المستقل في فهمه أن يكون قد بلغ درجة الاجتهاد المطلق كالأئمة الأولين ، وإن كان هذا غير ممنوع شرعاً ولا قدراً .

ولكن حسب العالم المستقل في هذا الموقف أمور :

(أ) ألا يلتزم رأياً في قضية بدون دليل قوى ، سالم من معارض معتبر ، ولا يكون كبعض الناس الذين ينصرون رأياً معيناً لأنه قول فلان ، أو مذهب فلان ، دون نظر إلى دليل أو برهان ، مع أن الله تعالى يقول : ﴿ قل هاتوا برهانكم إن كنتم

صادقين ﴿ ولا يسمى العلم علماً إذا كان ناشئاً من غير دليل .

ولقد قال الإمام علي - كرم الله وجهه - : « لا تعرف الحق بالرجال ، بل اعرف الحق تعرف أهله » .

(ب) أن يكون قادراً على الترجيح بين الأقوال المختلفة ، والآراء المتعارضة بالموازنة بين أدلتها ، والنظر في مستنداتها من النقل والعقل ، ليختار منها ما كان أسعد بنصوص الشرع ، وأقرب إلى مقاصده ، وأولى بإقامة مصالح الخلق التي نزلت لتحقيقها شريعة الخالق .

وهذا أمر ليس بالعسير على من ملك وسائله من دراسة العربية وعلومها ، وفهم المقاصد الكلية للشرعية ، بجانب الاطلاع على كتب التفسير والحديث والمقارنة .

(ج) أن يكون أهلاً للاجتهاد الجزئي : أي الاجتهاد في مسألة معينة من المسائل وإن لم يكن فيها حكم للمتقدمين ، بحيث يستطيع أن يعطيها حكمها بإدخالها تحت عموم نص ثابت ، أو بقياسها على مسألة مشابهة منصوص على حكمها ، أو بإدراجها تحت الاستحسان أو المصالح المرسلة ، أو غير ذلك من الاعتبارات والمآخذ الشرعية .

والقول بتجزئة الاجتهاد هو الصحيح الذي اتفق عليه المحققون .

ومن آيين العبارات في ذلك ما قاله ابن القيم :

« الاجتهاد حالة » .

يسروا ولا تعسروا :

ثانياً : تغليب روح التيسر والتخفيف على التشديد والتعسير ، وذلك لأمرين :

الأول : أن الشريعة مبنية على التيسر ورفع الحرج عن العباد ، وهذا ما نطق به القرآن ، وصرحت به السنة في مناسبات عديدة .

ففى ختام آية الطهارة من سورة المائدة ، وما ذكر فيها من تشريع التيمم ، يقول تعالى : ﴿ ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ، ولكن يريد ليطهركم ، وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون ﴾ .

وفى ختام آية الصيام من سورة البقرة ، وما ذكر فيها من الترخيص للمريض والمسافر بالإفطار ، يقول سبحانه : ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ .

وفى ختام آيات المحرمات فى الزواج ، وما رخص الله فيه من نكاح الإماء المؤمنات لمن عجز عن زواج الحرائر ، يقول جل شأنه ﴿ يريد الله أن يخفف عنكم ، ويخلق الإنسان ضعيفاً ﴾ وفى ختام سورة الحج ، وما ذكر فيها من أحكام وأوامر ، يقول عز وجل : ﴿ هو اجتباكم وما جعل عليكم فى الدين من حرج ﴾ . هذا إلى الآيات الأخرى التى حرمت الغلو فى الدين ، وأنكرت على من حرموا الطيبات ، وهى كثيرة .

والنبي ﷺ يقول : « يسروا ولا تعسروا ، وبشروا ولا تنفروا » .

ويقول : « إنما بعثتم مبشرين ، ولم تبعثوا معسرين » .

ويقول : « إنما بعثت بخفيفة سمحة » .

وينكر على المتطرفين والمغالين فى العبادة أو فى تحريم الطيبات ، ويعلن أن من فعل ذلك فقد رغب عن سنته « ومن رغب عن سنتى فليس منى » .

ويوجه أصحاب هذه النزعة إلى التوسط والاعتدال ، حتى لا يطغى حق على حق . ولهذا قال لبعضهم : « إن لبدنك عليك حقاً ، ولأهلك عليك حقاً ، ولزواجك عليك حقاً ، فأعط كل ذى حق حقه » .

والأمر الثانى : طبيعة عصرنا الذى نعيش فيه ، وكيف طغت فيه المادية على الروحية ، والأنانية على الغيرية ، والنفعية على الأخلاق ، وكيف كثرت فيه المغريات بالشر ، والمعوقات عن الخير ، وأصبح القابض على دينه كالقابض على الجمر ، حيث تواجهه التيارات الكافرة عن يمين وشمال ، ومن بين يديه ومن خلفه ، تريد أن تقتلعه من جنوره ، وتأخذ به إلى حيث لا يعود .

وهي تيارات تحركها وتغذيها قوى ضخمة ، تمدها بالتمويل والتخطيط والتوجيه ، وتسهل لمن اتبعها طريق الشهوات ، وربما طريق الوصول إلى المناصب والدرجات .

والفرد المسلم في هذه المجتمعات يعيش في محنة قاسية ، بل في معركة دائمة ، فقلما يجد من يعينه ، وإنما يجد من يعوقه .

ولهذا ينبغي لأهل الفتوى أن ييسروا عليه ما استطاعوا ، وأن يعرضوا عليه جانب الرخصة أكثر من جانب العزيمة . ترغيباً في الدين ، وتثبيتاً لأقدامه على طريقه القويم . وقد نقل الإمام النووي في مقدمات « المجموع » كلمة حكيمة للإمام الكبير - إمام الفقه والحديث والورع - سفيان الثوري . قال فيها : « إنما العلم الرخصة من ثقة ، أما التشديد فيحسنه كل أحد » .

فالعالم حقاً - في نظر الثوري رحمه الله - من يراعى الرخص والتيسير على عباد الله ، شرط أن يكون ثقة في علمه ودينه .

وكان منهج الصحابة ومن تخرج على أيديهم هو التيسير والرفق بالناس ، ثم بدأ التمدد يدخل على العلماء شيئاً فشيئاً ، وعصراً بعد عصر ، حتى أصبح هو طابع المتأخرين .

روى الحافظ أبو الفضل بن طاهر في كتاب « السماع » بسنده عن عمر ابن إسحاق من التابعين قال : كان من أدركت من أصحاب محمد ﷺ أكثر من مائتين ، لم أر قوماً أهدي سيرة ، ولا أقل تشديداً منهم .

وهكذا كان علماء السلف : إذا شددوا فعلوا أنفسهم ، أما على الناس فييسرون ويخففون .

ولقد وصفوا الإمام المزني صاحب الشافعي في معرض الثناء عليه . بأنه « كان أشد الناس تضيقاً على نفسه في الورع ، وأوسعهم في ذلك على الناس » .

وكذلك وصفوا الإمام التابعي الجليل محمد بن سيرين ، قال تلميذه عون : كان محمد أرجى الناس لهذه الأمة . وأشدهم أزرأً على نفسه .

هذا وزمنهم زمن الإقبال على الدين فكيف بزماننا والناس مدبرون عنه ؟
إننا أحوج ما نكون إلى التوسعة على الناس .
وهذا ما احترته لفسى أن أيسر الفروع ، حين أشدد في الأصول .
وليس معنى هذا أن ألوى أعناق النصوص رغماً عنها ، لأستخرج منها
- كرهاً - معاني وأحكاماً تيسر على الناس .
كلا ، فالتيسير الذى أعنيه ، هو الذى لا يصادم نصاً ثابتاً محكماً ، ولا قاعدة
شرعية قاطعة ، بل يسير في ضوء النصوص والقواعد والروح العامة للإسلام .
ولهذا لم أتساهل قط في تحريم الفوائد الربوية من البنوك وغيرها ، لأنى أجد
النصوص في ذلك صريحة محكمة ، تتحدى أى متهاون في شأنها .
ولم أتساهل في أمر التدخين - رغم عموم البلوى به - لأنى أجد قواعد
الشرع تمنعه وتأباه .
وتساهلت في موضوعات أخرى لأنى لم أجد من النصوص الملزمة ما يدل على
التحريم .
وتبنيت رأى شيخ الإسلام ابن تيمية وتلاميذه في أمر الطلاق ، لأنى وجدته
يعبر عن روح الإسلام ، ومقاصد الشريعة ، ويتمشى مع نصوص القرآن والسنة عند
التحقيق .
وعلى العموم : إذا كان هناك رأيان متكافئان : أحدهما أحوط ، والثانى أيسر
فإنى أؤثر الإفتاء بالأيسر ، اقتداءً بالنبي ﷺ الذى ما خير بين أمرين إلا اختار
أيسرهما ما لم يكن إثماً .
أما الأحوط فيمكن أن يأخذ به المفتى في خاصة نفسه ، أو يفتى به أهل
العزائم والحريصين على الاحتياط ، لما لم يخش عليهم الجنوح إلى الغلو .

مخاطبة الناس بلغة العصر :

ثالثاً : ومن القواعد التي التزمها ، أن أحاطب الناس بلغة عصرهم التي يفهمون ، متجنباً وعورة المصطلحات الصعبة ، وخشونة الألفاظ العريية ، متوحياً السهولة والدقة .

وقد جاء عن الإمام علي . « حدثوا الناس بما يعرفون ، ودعوا ما ينكرون . أتريدون أن يكذب الله ورسوله ؟ » .

وقال تعالى : ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم ﴾ ولكل عصر لسان أو لغة تميزه وتعبّر عن وجهته . فلا بد لمن يريد التحدث إلى الناس في عصرنا أن يفهم لغتهم ويحدثهم بها .

ولا أعنى باللغة مجرد ألفاظ يعبر بها قوم عن أعراضهم ، بل ما هو أعمق من ذلك ، مما يتصل بخصائص التفكير ، وطرائق الفهم والإفهام .

ولغة عصرنا تتطلب عدة أشياء ، يجب على المفتي أن يراعيها :

(أ) أن يعتمد على مخاطبة العقول بالمنطق ، لا على إثارة العواطف بالمبالغات . فمعجزة الإسلام الكبرى معجزة عقلية هي القرآن ، الذي تحدى الله به . ولم يتحد بالخوارق مع وقوعها للنبي - ﷺ - ولم تعرف البشرية ديناً يحترم العقل والعلم كما يحترمه الإسلام .

(ب) أن يدع التكلف والتعقّر في استخدام العبارات والأساليب ، ولهذا كنت أستخدم اللغة السهلة القريبة المألوسة ، وربما استخدمت بعض الألفاظ أو الأمثال العامة لتوضيح ما أريد . إيماناً مني بأن جمهور المشاهدين والمستمعين ليسوا في مستوى واحد من الثقافة والفكر ، فمنهم الأستاذ الكبير ، ومنهم الطالب الصغير ، ومنهم التاجر ، ومنهم العامل ، وكلهم يجب أن يفهم ويعي ، وإفهام المستويات المتفاوتة أمر صعب ، ولكنني حرصت عليه قدر استطاعتي ، وأنا مؤمن بالوسطية والاعتدال في كل الأمور ، ولهذا كنت بين بين ، لا أعلو كل العلو إلى مستوى الخواص فأفقد العوام ، ولا أنزل كل الروول إلى العوام فأفقد الخواص .

بل جعلت هدفي أن أرضى الخاصة وأفهم العامة معا . وهذا نهجى طول حياتى ، وأرجو أن أكون قد وفقت إليه أو قاربت .

(ج) أن يذكر الحكم مقروناً بحكمته وعقلته ، مربوطاً بالفلسفة العامة للإسلام . وهذا ما التزمته فى فتاوى وكتاباى بصفة عامة ، وذلك لأمرين :

الأول : أن هذه هى طريقة القرآن والسنة .

فالقرآن حين يفتى فى المحيض - وقد سألوا عنه - يقول : ﴿ ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء فى المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ﴾ فأمر النبى - ﷺ - أن يبين لهم أن علة الحكم - وهو الأذى - مقدمة للحكم نفسه ، وهو الاعتزال .

وفى تقسيم الفىء بين الفئات المستحقة له ، ومهم اليتامى والمساكين وابن السبيل ، يذكر الله تعالى الحكمة فى ذلك فيقول : ﴿ كيلا يكون ذولة بين الأعياء منكم ﴾ أى حتى لا يكون المال متداولاً بين طبقة الأغنياء وحدهم ، ويحرم منه سائر الطبقات . فهذا مصدر الشرور ، وهو أبرز خصائص الرأسمالية الطاغية .

حتى العبادات الشعائرية يأمر بها القرآن مقرونة بعقل وأحكام تقبلها الفطر السليمة ، والعقول الرشيدة .

ففى الصلاة يقول : ﴿ إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ﴾ .

وفى الصيام يقول : ﴿ لعلكم تتقون ﴾ .

وفى الزكاة : ﴿ تطهرهم وتزكهم بها ﴾ .

وفى الحج : ﴿ ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله فى أيام معلومات ﴾ .

وأما فى السنة ، فإن من تأمل فتاوى النبى ﷺ - رآها مشتملة على حكمة الحكم ونظيره ووجه مشروعته .

من هذا قوله لعمر حين جاءه متزعجاً ، إذ قبل امرأته وهو صائم ، فقال له : أرأيت لو تمضمضت ثم بجمته ، أكان يضر شيئاً ؟ قال : لا ، فنبه على أن مقدمة

المحظور لا يلزم أن تكون دائماً محظورة . فإن غاية القبلة أن تكون مقدمة الجماع ، فلا يلزم من تحريمه تحريم مقدمته ، كما أن وضع الماء في الفم مقدمة شربه ، وليست المقدمة محرمة .

ومن هذا قوله - ﷺ - : « لا تُسكح المرأة على عمتها ولا على حالتها ، ولا على ابنة أخيها ، ولا على ابنة أختها ، فإنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » فذكر لهم الحكم ، وبههم على حكمة التحريم ، وهو ما يترتب عليه من قطع ما أمر الله به أن يوصل نتيجة الاحتكاك الضروري بين الضرائر .

ومثل ذلك قوله لبشير بن سعد ، وقد خص بعض أولاده بعطية دون الآخرين : « يسرك أن يكونوا لك في البر سواء ؟ » قال : نعم . قال : « فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم » (٢) .

وهذا في القرآن والسنة كثير جداً ، مع أن قول الله ورسوله حجة بنعمه ، وإن لم تعرف له علة معينة ، وحسبنا أنه لا يأمر إلا بخير .

الثاني : أن الشاكين والمشككين في عصرنا كثيرون ، ولم يعد أغلب الناس يقبلون الحكم دون أن يعرفوا مآخذه ومغزاه ، ويعوا حكمته وهدفه ، وخاصة فيما لم يكن من التعبدات المحضة .

ولابد أن نعرف طبيعة عصرنا ، وطبيعة الناس فيه ، ونزيل الخرج من صدورهم ببيان حكمة الله فيما شرع ، وبذلك يتقبلون الحكم راضين منشرحين . فمن كان مرتاباً ذهب ربه ، ومن كان مؤمناً ازداد إيماناً .

ومع هذا لابد أن نؤكد للناس ، أن من حق الله تعالى ، أن يكلف عباده ما شاء ، بحكم ربوبيته لهم ، وعبوديتهم له ، فهو وحده له الأمر ، كما له الخلق . ولهذا لابد أن يطيعوه فيما أمر ، ويصدقوه فيما أخبر ، وإن لم يدركوا علة أمره ، أو كنه خبره ، وعليهم أن يقولوا في الأول : « سمعنا وأطعنا » ، وفي الثاني : « آمنا به كل من عند ربنا » .

(٢) متفق عليه .

إن الله لا يأمر بشيء ، ولا ينهى عن شيء ، إلا لحكمة .

هذه قضية ثابتة جازمة . ولكن لسنا دائماً قادرين على أن نتبين حكمة الله بالتفصيل . وهذا مقتضى الابتلاء الذى قام عليه أمر التكليف ، بل أمر الإنسان ﷻ إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه ﷻ .

رابعاً : الإعراض عما لا ينفع الناس :

ومن القواعد التى التزمنا : ألا أشعل نفسى ولا جمهورى إلا بما ينفع الناس ، ويحتاجون إليه فى واقع حياتهم .

أما الأسئلة التى يريد بها أصحابها المراء والجدل ، أو التعامل والتفاسيح ، أو امتحان المفتى وتعجيزه ، أو الخوض فيما لا يحسنونه ، أو إثارة الأحقاد والفتن بين الناس ، أو نحو ذلك ، فكنت أضرب عنها صفحاً ، ولا ألقى لها بالاً ، لأنها تصرف ولا تنفع ، وتهدم ولا تبنى ، وتفرق ولا تجمع .

كان بعض الناس يعيشون بأسئلة تتضمن ألقاراً شرعية يريدون حلها من مثل : « بوى ولا صلى ، وصلى ولا نوى » و « قوم كذبوا ودخلوا الجنة ، وقوم صدقوا ودخلوا النار » وأشباه ذلك ، فكان ردى عليها الإلقاء فى سلة المهملات لأن الاشتغال بمثل هذه المسائل من عمل العارفين .

ومثل ذلك الأسئلة التى تتعلق بالأمور الغيبية ، مما لم يحىء بتحديد نص معصوم . ومثل ذلك غوامض المسائل الدنيوية والعقائدية التى لا تحملها الطاقة العقلية المعتادة لجمهور الناس ، ويخشى من الخوض فيها - سؤالاً وجواباً - التشويش على الكثيرين .

فهذا أيضاً مما لا أعتنى بالإجابة عنه إلا إزالة لشبهة ، أو ردأ لفرية ، أو تنبيهاً على قاعدة ، أو تصحيحاً لفهم . أو نحو ذلك .

ومما قاله فى ذلك الإمام شهاب الدين القرافى :

« يسعى للمفتى إذا جاءته فتياً فى شأن رسول الله ﷺ ، أو فيما يتعلق

بالربوبية ، يُسأل فيها عن أمور لا تصح لذلك السائل لكونه من العوام الجلف ، أو يسأل عن المعصلات ، ودقائق الديانات ، ومتشابه الآيات والأمور التي لا يخصوص فيها إلا كبار العلماء ، ويعلم أن الباعث له على ذلك إنما هو الفراغ والفضول والتصدى لما لا يصلح له ، فلا يجيبه أصلاً . ويظهر له الإنكار على مثل هذا ، ويقول له : اشتغل بما يعنيك من السؤال عن صلاتك وأمور معاملاتك ، ولا تحض فيما عساه يهلكك ، لعدم استعدادك له .

وإن كان الباعث له شبهة عرضت له : فينبغي أن يقبل عليه ، ويتلطف به في إراتها عنه بما يصل إليه عقله . فهداية الخلق فرض على من سئل .

قال : والأحسن أن يكون البيان له باللفظ دون الكتابة ، فإن اللسان يفهم ما لا يفهم القلم ، لأنه حي ، والقلم موات . فإن الخلق عباد الله ، وأقربهم إليه أنفعهم لعباده ، ولا سيما في أمر الدين وما يرجع إلى العقائد^(٣) .

وكثيراً ما كنت أطلب من صاحب السؤال إذا أحسست جديته ، وخشيت على جمهور المستمعين أو المشاهدين التشويش - أن يلقاني على انفراد ، لأستطيع أن آخذ معه وأعطي ، بلا حرج ولا خشية .

ومن الأسئلة التي لم أكن أعبا بها : ما يتعلق بالمفاضلة بين آل البيت والصحابة رضي الله عنهم وما شجر بينهم من خلاف ، ونحو ذلك - مما لا طائل تحته . وقد أفضى الجميع إلى ربهم ، وقضى الله ما كان .

سئل الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز عن قتال أهل صفين ، فقال : تلك دماء كف الله عنها يدي ، فلا أحب أن يلطخ بها لساني^(٤) .

ومن الأسئلة التي يحرص بعض الناس على إثارتها ، وتلقيت في شأنها أكثر من رسالة :

(٣) الأحكام في تمييز الفتاوى من الأحكام للفراي بتحقيق عبد الفتاح أبي علة ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٤) انظر المواضع للشاطبي ج ٤ : ٣٢٠ .

أيهما أفضل عند الله : أبو بكر أم علي ؟ وأيهما كان أحق بالخلافة بعد رسول الله ﷺ ؟ .

أيهما أفضل : فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ أم عائشة أم المؤمنين زوج رسول الله ﷺ ؟ .

ومثل ذلك : المفاضلة بين الأنبياء ، مثل إسماعيل وإسحق ، أو موسى وعيسى .

أسئلة لا يترتب على العلم بها ، قوة في دين ، ولا نهضة في دنيا ، ومن جهل الجواب عنها فلا إثم عليه ، ومن كَوّن في كل منها رأياً فهيئات أن يتنازل عنه .

ولقد قلت في بعض إجاباتي عن مثلها : إنها أشبه بموضوعات الإنشاء التي كان معلمونا - ونحن تلاميذ صغار - يكلفوننا الكتابة فيها تدريجاً للقلم ، وشجداً للملكات ، مثل : المفاضلة بين الليل والنهار ، وبين الصيف والشتاء ، وبين الأرض والسماء ، وبين القطار والسفينة ، وغير ذلك مما لا معنى للمفاضلة بين بعضها وبعض عند أهل البصر والبصيرة .

إن الله تعالى ورسوله عابا على بنى إسرائيل كثرة أسئلتهم ، واختلافهم على أنبيائهم ، وسؤالهم فيما لا ضرورة إليه ، ولا فائدة منه إلا إغنيات أنفسهم . وفي هذا ذكر الله تعالى لنا قصة ذبح البقرة وكثرة أسئلتهم فيها دون حاجة ، ولو أخذوا أى بقرة فذبحوها لكانوا ممثلين للأمر ، ولكن شددوا ، فشدد الله عليهم .

وما ذكر الله لنا هذه القصة إلا لتكون لنا عظة وعبرة .

ومن الأسئلة التي أعرضت عنها : ما يتعلق بتفسير الرؤى والأحلام .

وقد أعلنت غير مرة : أن مهمتى بيان الأحكام ، لا تفسير الأحلام . وذلك أن الأحكام لها أصول يحتكم إليها ، ومصادر يرجع إليها . أما الأحلام فلا ضابط لها ولا قاعدة ، ويختلف تأويلها باختلاف الأشخاص والأحوال والأزمان .

وعلى العموم هى تخمين وظن ، إلا من وهبه الله الفراسة في ذلك ، وعلمه تأويل الأحاديث ﷺ وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين ﷻ .

وطالما قلت للسائلين في ذلك : أنا لست يوسف الصديق . وإنما أنا يوسف القرضاوى . ويوسف الصديق قد خصه الله بذلك ، وعلمه ما لم يعلمه غيره .

والحقيقة أنى لا أحسن ذلك ، ولست حريصاً على أن أحسنه ، فإن ذلك - لو كان - جدير أن يلتهم وقتى كله ، لأن أحلام الناس لا تنتهى ، واهتمامهم بتفسيرها لا يتوقف . وبخاصة النساء اللاتى تشغل الأحلام والرؤى من حياتهن وتفكيرهن حيزاً غير ضئيل .

خامساً : الاعتدال بين التحليلين والمترمتين :

ومن خصائص المنهج الذى سرت عليه : التزام روح التوسط دائماً ، والاعتدال بين التفريط والإفراط . بين الذين يريدون أن يتحللوا من عرى الأحكام الثابتة بدعوى مساهمة التطور من المتعبدين بكل جديد ، الذين يريدون أن يظل كل ما كان على ما كان من الفتاوى والأقاويل والاعتبارات ، تقدساً منهم لكل قديم .

عيد التطور :

أما الأولون فهم لا يريدون أن يبقى شيء على حاله ، ولا يستمر وضع كما كان وأن يغيروا كل شيء ، بحجة أن العالم يتطور ، والحياة تتغير ، وهم الذين سحر منهم بعض الأدباء بأنهم يريدون أن يغيروا الدين واللغة والشمس والقمر ! الربا كان حراماً فى الزمن الماضى لأن آخذ الربا - المرائى - كان هو القوى الغنى ، ومعطى الربا كان هو الضعيف المحتاج .

أما الآن ، فأخذ الربا هو العامل أو الموظف الضعيف الذى يدخر من دخله دراهم معدودة يودعها فى البنك ، ليأخذ عليها فائدة محددة ، والبنك الذى يعطيه الفائدة هو الغنى القوى ، الذى يربح من وراء إيداع الكثير .

وإذن يقضى التطور بتبديل الحكم فى الربا الذى اعتبره القرآن والسنة من أكبر الكبائر ، وأعظم الموبقات ، وآذن القرآن فاعله بحرب من الله ورسوله !! .

وهذا أمر لا يسيغه عقل ، ولا يسمح به نقل : أن يتقل فعل تكليفى ما من دائرة المحرمات المنصوصة ، بل الكبائر المعلومة ، إلى دائرة المباحات المشروعة . أما المقدمات التى استند إليها هؤلاء التطوريون فغير مسلمة ، وقائمة على المغالطات فمن أين لهم أن علة تحريم الربا تنحصر فيما ذكروه وصوروه ؟ . إن تحريم الربا له أكثر من وجه ، وأكثر من علة . بعضها اقتصادى ، وبعضها اجتماعى ، وبعضها سياسى ، وبعضها أخلاقى ، وقد شرح ذلك أهل الاختصاص فى كتب ورسائل وبحوث شتى ، ينبغى لكل معنى بالموضوع الرجوع إليها . وتصوير آخذ الربا من البنك بأنه الضعيف المستفيد ، ليس تصويراً صحيحاً على إطلاقه .

فكم من أصحاب ملايين ، يودعون فى البنوك أموالهم لعدة سنين ، يأخذون فوائد أكبر ، لأن المبالغ كلما كبرت ، ومدة الإيداع كلما طالت ، كانت الفائدة أكثر . أما الضعيف المحتاج ، فلا يودع - إن أودع - إلا مبالغ تافهة ، وفائدته عليها أقل ، واستفادة البنك منه أكبر . وهو لا يأخذ من البنك المستغل إلا العتات من الربح العريض ..

فتصوير هذا بأنه هو المستفيد تصوير غير عادل .

ومن العجيب أن من المشتغلين بالفتوى من يتولى تحرير الفوائد باسم الفقه ، فى حين يرد عليهم فتاويهم أساتذة « مدنيون » باسم علم الاقتصاد الحديث ، ومنطقه داته^(٥) .

لقد ذكرت هذا المثال نموذجاً لما يفتى به المتعبدون لصنم التطور ، والذين يزعمون لأنفسهم الاجتهاد ليغيروا أحكام الله القطعية .

ومن المقرر المعلوم أن القطعى لا يحل الاجتهاد فيه : وإنما الاجتهاد فى الظنيات .

(٥) انظر بحوث الأستاذ عيسى عبيد حول الربا .

ومما يحسن تسجيله هنا من مظاهر العبودية لما يسمونه « التطور » ما ذكره رئيس عربي^(٦) في خطاب عام له عن المساواة بين الرجل والمرأة قال فيه :

« أريد أن ألقت نظركم إلى نقص سأبذل كل ما في وسعي لتداركه ، قبل أن تصل مهمتي إلى نهايتها . وأريد أن أشير بهذا إلى موضوع المساواة بين الرجل والمرأة ، وهي مساواة متوفرة في المدرسة وفي العمل وفي النشاط الفلاحي ، وحتى في الشرطة ولكنها لم تتوفر في الإرث ، حيث بقي للذكر مثل حظ الأنثيين . إن هذا المبدأ يجد ما يبرره عندما يكون الرجل قوياً على المرأة . وقد كانت المرأة بالفعل في مستوى اجتماعي لا يسمح بإقرار المساواة بينها وبين الرجل . فقد كانت البنت تدفن حية ، وتعامل باحتقار ، وها هي اليوم تقتحم ميدان العمل ، وقد تضطلع بشئون أشقائها الأصغر منها سناً . فهلا يكون من المطلق أن نتوخى طريق الاجتهاد في تحليلنا لهذه المسألة وأن ننظر في إمكان تطوير الأحكام الشرعية بحسب ما يقتضيه تطور المجتمع ؟ »

وقد سبق لنا أن حججنا تعدد الزوجات بالاجتهاد في مفهوم الآية الكريمة ، وباعتبار أن الإسلام يجيز للإمام تعطيل العمل المباح إذا دعت إلى ذلك مصلحة الأمة . ومن حق الحكام بوصفهم أمراء المؤمنين أن يطوروا الأحكام بحسب تطور الشعب ، وتطور مفهوم العدل ، ونمط الحياة !!

المتزمتون في الفتوى :

وفي مقابل هؤلاء « العصريين » أو « التقدميين » الذين يريدون أن يحلوا كل شيء بحجة « التطور » وتغير الزمان ، ومرونة الشريعة الخ .. نجد آخرين يريدون أن يحرموا على الناس كل شيء . فأقرب شيء إلى ألسنتهم وأقلامهم إطلاق كلمة « حرام » دون مراعاة لخطورة الكلمة ، ودون تقديم الأدلة الشافية من نصوص الشرع وقواعده صنداً للتحريم .

(٦) الحبيب بورقيبة في خطاب ألقاه في ١٨ مارس ١٩٧٤ في دار الثقافة - ابن خلدون بالعاصمة في افتتاح المتحف لدول للثقافة الدانية والوعي القومي . وقد بشرت عواد الإسلام دين عمل واجتهاد وقد رددنا على هذا القول الأعوج المتهاوت في كتابها : الاجتهاد في الشريعة الإسلامية ص ٢٤ . دار القلم فليرجع إليه .

فعمل المرأة حرام ، والغناء حرام ، والموسيقى حرام ، والتمثيل حرام ،
والتلفزيون حرام ، والسينما حرام ، والتصوير كله حرام ، والشركات المساهمة حرام ،
والجمعيات التعاونية حرام ١

والحياة كلها اليوم حرام في حرام .

هذا مع تحذير القرآن والسنة والسلف الصالح من إطلاق كلمة « الحرام »
إلا ما علم تحريمه جزماً من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

يقول الله تعالى : ﴿ قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً
وحلالاً ، قل : آله أذن لكم أم على الله تفترون ؟ ﴾ .

ويقول : ﴿ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب : هذا حلال وهذا حرام
لتفتروا على الله الكذب ، إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ﴾ .

قال الإمام ابن القيم :

« لا يجوز للمفتي أن يشهد على الله ورسوله بأنه أحل كذا أو حرمه أو أوجبه
أو كرهه إلا مما يعلم أن الأمر فيه كذلك ، مما نص الله ورسوله على إباحته أو تحريمه
أو إيجابه أو كراهته .

وأما ما وجدته في كتابه الذي تلقاه عمى قلده دينه ، فليس له أن يشهد على
الله ورسوله به ، ويقر الناس بذلك ، ولا علم له بحكم الله ورسوله .

قال غير واحد من السلف : ليحذر أحدكم أن يقول : أحل الله كذا ، أو حرم
الله كذا ، فيقول الله له : كذبت . لم أحل كذا ، ولم أحرمه .

وثبت في صحيح مسلم من حديث بريدة بن الحصيب : أن رسول الله ﷺ
قال : « وإذا حاصرت حصاً فسألك أن تنزلهم على حكم الله ورسوله ، فلا تنزلهم
على حكم الله ورسوله ، فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا ؟ ولكن أنزلهم
على حكمك وحكم أصحابك » (٧) .

(٧) اعلام الموقعين ج ٤ ص ١٧٥ .

وقال الإمام مالك :

لم يكن من أمر الناس ، ولا من مضي من سلفنا الذين يقتدى بهم ، ويعول الإسلام عليهم ، أن يقولوا : هذا حلال ، وهذا حرام . ولكن يقول : أنا أكره كذا ، وأحب كذا . وأما حلال وحرام فهذا الاقتراء على الله أما سمعت قول الله تعالى : ﴿ قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق .. ﴾ الآية لأن الحلال ما أحله الله ورسوله ، والحرام ما حرّمه الله ورسوله (٨) .

سادساً : إعطاء الفتوى حقها من الشرح والإيضاح :

إننى لا أَرْضَى أبداً طريقة بعض العلماء قديماً وحديثاً في جواب السائلين : بأن هذا يجوز وهذا لا يجوز ... وهذا حلال وهذا حرام .. أو حق وباطل ، طلباً للاختصار ، وعدولاً عن الإطالة ، ليفرق بين الفتيا والتصنيف . وإلا لصار المفتى مدرساً .

حتى ذكر ابن حمدان في كتابه « صفة الفتوى والمفتى والمستفتى » (٩) أن بعض الفقهاء قيل له : أيجوز كذا . فكتب : لا !

وهذا إن جاز مع بعض الأشخاص ، وفي بعض الأحوال ، لا يجوز أن يكون قاعدة فيما يذاع على جمهور الناس ، أو يكتب في صحيفة أو مجلة أو كتاب ، يقرؤه الخاصة والعامة .

والحق أنى اعتبر نفسى عند إجابة السائلين مفتياً ، ومعلماً ، ومصلحاً ، وطبيباً ومرشداً .

وهذا يقتضى أن أبسط بعض الإجابات وأوسعها شرحاً وتحليلاً ، حتى يتعلم الجاهل ، ويتنبه العاقل ، ويقنع المتشكك ، ويثبت المتردد ، وينهزم المكابر ، ويزداد العالم علماً ، والمؤمن إيماناً .

(٨) من ترتيب المدارك : للفاصي عياض ج ١ : ١٤٥ .

(٩) ص ٦١ نشر المكتب الإسلامى . دمشق ١٣٨٠ هـ .

ولا بأس أن أسجل أهم الخطوات التي كنت أتبعها في الشرح والبيان . وقد أشرت إلى بعضها فيما سبق .

(أ) أن الفتوى لا معنى لها إذا لم يذكر معها دليلها ، بل جمال الفتوى وروحها الدليل كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية . وقد يحوج الأمر إلى مناقشة أدلة المخالفين عند النزوم في المسائل الهامة ليسلم ذهن السائل من تشويش المعارضات .

(ب) ثم إن ذكر الحكمة والعلة أمر لا يستغنى عنه ، وخصوصاً في عصرنا ، كما بينا ذلك من قبل . وإلقاء الفتوى سادجة مجردة من حكمة التشريع ، وسر التحليل والتحرير يجعلها جافة ، غير مستساغة لدى كثير من العقول ، بخلاف ما إذا عرفت سرها وعلة حكمها ، وقد قيل : إذا عرف السبب بطل العجب .

(ج) ومما أجده نافعاً في أحوال كثيرة : المقارنة أو الموازنة بين موقف الإسلام في القضية المستول عليها ، وموقف غيره من الأديان أو المذاهب والفلسفات ، فقديمًا قال الشاعر :

والضد يظهر حسنه الضد

وقال آخر :

وبضدها تميز الأشياء

والذي أؤكد أنه وأنا منشرح الصدر ، مظمتن القلب : أن الذي يدرس الإسلام دراسة عميقة ، ثم يدرس غيره من الأديان السماوية المنسوخة ، أو الفلسفات الأرضية المنسوخة ، يتبين له أن الإسلام لا يمكن إلا أن يكون منهج الله الخالد ، ونظامه الكامل ، فلا وجه للمقارنة بينه وبين مناهج البشر وأنظمتهم ، التي ينضج عليها قصورهم وأهواؤهم ونزعاتهم ونقصهم الداني .

وأين ما يصنع الإنسان مما يخلق الله ؟

ألم تر أن السيف يزرى بقلده إذا قيل : هذا السيف أمضى من العصا !

(د) ومن خطئى كذلك : التمهيد للحكم المستغرب بما يجعله مقبولاً لدى السائلين وقد ذكر ابن القيم أن الحكم إذا كان مما لم تألعه النفوس ، وإنما ألفت

خلافه ، فينبغي للمفتي أن يوطئ قلبه ما يكون مؤذناً به ، كالدليل عليه ، والمقدمة بين يديه^(١٠) .

وهذه هي سنة الله تعالى في كتابه العزيز . وهذا نقرأ فيه قصة مريم في سورة آل عمران ، وكيف كان ررقها يأتيها في غير وقته ، وغير إبانته . حتى عجب ركريا وقال : ﴿ يا مريم أنى لك هذا ؟ قالت : هو من عند الله ، إن الله يرزق من يشاء بغير حساب ﴾ . وكان هذا تمهيداً لقصة ركريا وروجه ، وكيف رزقهما الله بحبي ، وهو شيخ كبير وامرأته عاقر .

كان رزق مريم الدى حاء في غير إبانته محرراً لنفس ركريا ، ليدعو الله بطلب الولد ، وإن كان في غير إبانته .

وكانت قصة زكريا أيضاً مقدمة بين يدي قصة المسيح وولادته من غير أب ، فإن العوس لما أنست بولد من شيعين كبيرين لا يولد لثنهما عادة ، سهل عليها التصديق بولادة ولد من غير أب .

هذا مع أن الله تعالى أن يخلق ما يشاء ، ويفعل ما يشاء . ولكنه تعالى رحيم ودود ، يأخذ عباده بالرفق ، ويهديهم للتي هي أقوم ، بالتي هي أحسن .

(هـ) ومن الفتاوى ما يحرم على المستعتى أمراً كان يطل إباحته ، أو يريدتها ويتماها لحاجة إليه ، أو تعلقه به ، فينبغي هنا أن يدل على البديل الحلال ، مادما قد سددا في وجهه طريق الحرام . وما من شيء حرمه الله إلا وفيما أحبه ما يغني عنه^(١١) .

فمن سألنا عن إيداع المال في المصارف (البنوك) بالموائد الربوية منعاه منها حتى لا يأدر بحرب من الله ورسوله ، ودللنا على المضاربة المشروعة ، وهي أن يشترك اثنان أو جماعة في تجارة أو صناعة ، بعضهم بالمال ، وبعضهم بالخبرة والجد ، ويتقاسمون الربح أو الخسارة على حسب ما يتفقون .

١٠ - انظر : أعلام الموقعين ج ٤ ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

١١ - انظر كتابنا : الحلال والحرام في الإسلام . الباب الأول : تحت عنوان : في الحلال ما يبي عن الحرام .

ومن سأل عن الاستخارة بفتح الكتاب ، أو الخط على الرمل ، أو نحو ذلك ،
بيننا له حرمة ، ودللناه على الاستخارة الشرعية ، وهى صلاة ركعتين ، يعقبها
بالدعاء المأثور المعروف .

ومن سأل عن صيام يوم الجمعة بيننا له كراهة إفراده ، ودللناه على استحباب
صوم يومى الاثنين والخميس ، أو الثلاثة الأيام البيض من كل شهر .

ومن سأل عن صرف الزكاة فى بناء مسجد فى بلاد عامرة بالمساجد ، بيننا له
الحكم ودللناه على مصارف أهم منه للأمة مثل : نشر الدعوة الإسلامية ، والوعى
الإسلامى ومقاومة المخططات الصليبية واليهودية والشيوعية لطرد الإسلام من الحياة .
فهذا هو مصرف (فى سبيل الله) فى عصرنا كما بينت ذلك فى كتابى « فقه
الزكاة » .

وهكذا حين نحرّم شيئاً أو نمنع من شيء ، ندل على بديل مثله أو خير منه .
وما حرم الله شيئاً يضطر الناس إليه ، أو يحتاجون إليه حاجة حقيقية ، بل
لو اضطروا إلى الحرام لعاد حلالاً ، فإنما أحل الله الطيبات وحرم الخبائث .
ولهذا لا يوجد حرام ممنوع ، إلا وله فى الواقع بديل مباح يقيّن .

وهذا ما ينبغى للمفتى أن يرشد إليه ، ويدل عليه . فذلك من فقهه ونصحه
قال العلامة ابن القيم :

« وهذا لا يأتى إلا من عالم ناصح متفق ، قد تاجر الله ، وعامله بعلمه ،
فمثاله فى العلماء مثال الطبيب العالم الناصح فى الأطباء ، يحمى العليل عما يضره ،
ويصف له ما ينفعه . فهذا شأن أطباء الأديان والأبدان » (١٢) .

وفى الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال : « ما بعث الله من نبي إلا كان حقاً
عليه أن يدل أمتة على خير ما يعلمه لهم ، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم » .

وهذا شأن خلفاء الرسل وورثتهم من بعدهم . وكان شيخ الإسلام يتحرى ذلك

(١٢) أعلام الموقعين ج ٤ ص ١٥٩ .

في فتاويه مهما أمكنه . ومن تأمل فتاويه وجد ذلك ظاهراً فيها .

وقد منع النبي ﷺ بلالاً أن يشتري صاعاً من التمر الجيد ، بصاعين من الرديء - سداً للفرجة إلى الربا ، في أى صورة من صوره - ثم أمره أن يبيع الرديء الذي عنده بالدرهم ، ثم يشتري بالدرهم الجيد الذي يريده . فسمعه من المحذور ، وأرشده إلى المباح .

(و) وما يحتاج إليه المفتي كثيراً ربط الحكم المستول عنه بغيره من أحكام الإسلام ، حتى تتضح عدالته ، وتبين روعته ، فإن أخذ الحكم منفصلاً عن غيره قد لا يعطى الصورة المضيئة لعدل الإسلام ، ومحاسن شرعه .

أذكر من أمثلة ذلك : إعطاء البنت نصف نصيب أخيها الذكر من ميراث أبيها . فمن أخذ هذا الحكم وحده ، ربما ظن في ذلك إجحافاً بالبنت لأول وهلة . ولكن إذا نظر نظرة شاملة للأعباء العائلية ، والالتزامات المالية المتوقعة بكل من الابن والبنت ، رأى في هذا التشريع العدل كل العدل ، لأن العدل ليس هو المساواة دائماً ، بل هو التكافؤ بين الحقوق والواجبات .

إن على الابن إذا أراد أن يتزوج ، أن يدفع مهراً لمن يتزوجها ، وعليه أن يقوم بنفقتها كلها ، وإن كانت ذات مال وثروة . أما البنت فحين تتزوج تأخذ ولا تدفع ، وتعيش في كفاية تامة من مال زوجها

وبهذا يجد ميراث الابن يتناقص بحكم أعبائه ، وميراث البنت يبقى سالماً . إن لم يزد . وبكلمة أخصر : الابن مطلوب منه أن ينفق على امرأة معه ، فضلاً عن الأولاد . أما البنت فليس مطلوباً منها أن تنفق على أحد . ولو افترضنا أن لا عائل لها ، فهي تنفق على نفسها فقط .

وبهذا لا يكون صنف النساء مظلوماً ، لأن النسبة التي نقصت من حظ الأنثى ، أعمقت على أنثى مثلها ، هي امرأة أحياها . وهذا هو عدل الله .

ومثل ذلك : قطع يد السارق . فربما نظر ناظر إلى هذه العقوبة مجردة ، فاعتبرها جد قاسية . ولكن إذا علم أن الإسلام يضمن لأبنائه العيش الكريم ،

والكفاية التامة أولاً ، لهذا فرض التكافل الاجتماعى من الزكاة وغيرها من موارد بيت المال .. وعلم أن العلم فى الإسلام فريضة ، وحسن التربية واجب ، وأن السارق لا تقطع يده إلا بشروط وقيود كثيرة منها : أن تستفى كل شبهة فى ثبوت الجريمة ، وإلا فإن الحدود تدرأ بالشبهات . ومن الشبهات أن يسرق فى أيام المجاعة ، أو يسرق بدافع الحاجة ، أو يسرق من مال له فيه شبهة ملك . أو غير ذلك مما يدرأ عنه العقوبة .

على أن الشفاعة فى الحدود ممكنة ما لم تصل إلى القضاء ، ودرؤها ممكن ولو بعد الوصول إلى القضاء ، إذا بدت على السارق دلائل التوبة .

ومهما يكن فى هذه العقوبة من شدة ، فإن أشد منها ترويع السارق لأمن المجتمع كله ، وقسوته على ضحاياه إلى حد من البراءة فى عقر دارهم ..

من نظر هذه النظرة الشاملة آمن بأن شرع الله هو الدواء الناجع والعقاب العادل ﴿ نكالا من الله . والله عزيز حكيم ﴾ .

(ز) وقد يحتاج المفتى فى بعض الأحيان إلى ترك الإجابة عن سؤال السائل ، لعدم أهميته .. مثل سؤال بعضهم عن القرآن : أهو مخلوق أم غير مخلوق ؟ .

فهذا سؤال لا ورن له فى هذا العصر ، ولا حاجة إلى إثارته ، وقد مضى زمن أصاب المسلمين من ورائه شر مستطير ، ومحنة عظيمة أودى فيها علماء المسلمين وحيارهم وعلى رأسهم إمام السنة أحمد بن حنبل رضى الله عنه .

فأحياء هذه المشكلة التاريخية لا معنى له ، ولا حدود منه ، إلا إهدار الطاقات الفكرية للأمة فى جدل بيزنطى كما يقولون .

فكان الأولى بالسائل عن هذا أن يسأل عن وجه إعجاز القرآن - مثلاً - ليقنع غير المسلمين بأنه من عند الله ، وأنه تنزيل من حكيم حميد .

أو يسأل عن بعض قصص القرآن ، ليأخذ منها العظة ، ويكتسب العبرة والدكرى له ، ولكل من كان له قلب ، أو ألقى السمع وهو شهيد .

أو يسأل عن شيء من أحكام القرآن وتبشيره ، ليرى فيه عدل الله بين

عباده ، ورحمته في خلقه ﴿ ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون ﴾ .

ومثل ذلك من يسأل عن آيات الصفات مثل ﴿ على العرش استوى ﴾ وأحاديث الصفات « ينزل ربنا كل ليلة .. » ويريد أن يسعر حرباً بين دعاة السلفية ، وأتباع الأشاعرة والماتريدية .

فمع أني أومن بمذهب السلف ، وأراه أسلم وأعلم وأحكم ، لا أحب أن أفنت الجبهة الإسلامية الداخلية حول خلافاً جزئية ، وهي تحارب أعداء كثيراً مدججين بكل سلاح ، من يهود مأكرين ، وصليبين حاقدين ، وشيوعيين ملحدين ، ومستعمرين طامعين ، ومرتدين مارقين .

فالواجب أن نقف - نحن المسلمين كافة - صفواً واحداً ، في مواجهة هؤلاء ، الذين يختلفون في أمور كثيرة ، ويتفقون علينا نحن أمة الإسلام .

وليس من الدين ، ولا من السياسة ، ولا من العقل ، أن ننقل المعركة من ميدانها الحقيقي في مواجهة هؤلاء الأقوياء الشرسين ليواجه بعضنا بعضاً .

إن كل المعارك الجانبية ، والخلافات الجزئية ، والصراعات الداخلية ، يجب أن تنتهي اليوم إن كنا نعقل أمر ديننا ، وندرك مصلحة ديننا . وأن نكون كالبنين المرصوصين يشد بعضهم بعضاً .

ومهما يكن بيننا من نقاط خلاف ، فعندنا أكثر منها نقاط التقاء واتفاق . ويمكننا كما قال العلامة المجدد السيد رشيد رضا في قاعدته الذهبية - أن نتعاون فيما اتفقنا عليه ، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه .

وهذا لا يمنع من البحث التنزيه ، والتحقيق العلمي الأصيل في مواطن الخلاف ولكن ليس مجال ذلك برامج إذاعية أو تليفزيونية ، الشأن فيها أن نخاطب جمهور الناس ، إنما مجال ذلك الكتب المتعمقة ، والمجلات المتخصصة وأمثالها ، مع التزام النهج العلمي الموضوعي ، ورعاية أدب الحوار ، أو أدب البحث والمناظرة ، كما يعبر علماءنا القدامى .

ومما يقتضيه البيان أحيانا . الاستطراد إلى أشياء تكمل موضوع السؤال ، أو ترتبط به ارتباط تشابه أو تضاد ، أو غير ذلك مما يمكن أن يحتاج إليه السائل ، وإن لم يسأل عنه .

فقد يسأل سائل عن الصلوات المحدثه في ليلة النصف من شعبان ، فيجيب عنها ثم ينتقل الحديث إلى صلاة محدثة أخرى هي « صلاة الرعائب » في أول رجب ، فإن الشيء بالشيء يذكر .

وقد يسأل آخر عن سنة الصبح القبلية ، فأجيبه ببيان السنن الراجعة مع الصلوات الخمس جميعاً ، تنميماً للفائدة ، وقد يتطرق الأمر إلى الوتر . وهكذا .

وقد يستفتى ثالث في صلاة الركعتين قبل الجمعة وما تكييفهما ؟ فقد أبين له : أنهما ليستا سنة قبلية ، وإنما هما تحية للمسجد ، يصلحها الداخل ، ولو كان الخطيب على المنبر ، كما ثبت في الصحيح في قصة سليك الغطفاني . وقد استطراد من هذا إلى سنة الجمعة البعدية وقد ثبتت بالحديث الصحيح .

وربما أدى هذا إلى نقلة أخرى هي التحذير مما يفعله بعض الناس ، من التزام صلاة الظهر بعد كل جمعة ، بناء على الشك في عدم صحة الجمعة .

وهذا كله يقتضيه المقام ، وذكره مما يفيد ، وإن غاب ذلك بعض الناس ، قال ابن القيم : « من غاب ذلك فقللة علمه ، وضيق عطنه ، وضعف نصحه » (١٣) .

وقد سئل النبي ﷺ عن الوضوء بماء البحر ، فقال لهم : « هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته » .

فأجابهم عما سألوه عنه ، ببيان طهارة ماء البحر ، ثم زادهم فائدة أخرى لم يسألوا عنها ، وهي حل ميتته ، نصحاً لهم ، وبرأ بهم .

(١٣) أعلام الموقعين ج ٤ ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

ملاحظات هامة :

وقد تبين لى جملة ملاحظات من خلال ممارستى للفتوى فى الإداعة والتليفزيون سنين عديدة ، تلقيت فيها ألوفاً مؤلفة من الرسائل ، من بلاد شتى ، ومن أصناف شتى ، شباب وشيوخ ، ورجال وساء ، وخاصة وعامة .

دور الدين فى الحياة :

أولى هذه الملاحظات : أن الدين فى مجتمعاتنا لا يزال له دور الصدارة فى التوجيه والتأثير ، وأن كلمته لا تعدلها كلمة فى قوتها ، وأنه ليس شيئاً ثانوياً أو على هامش حياة الناس . بل هو المحور الأساسى ، والمقوم الأول لحياتهم .

يدل لذلك هذا السيل المتدفق من الرسائل التى تستفسر عن أمور شتى فى كل جوانب الحياة .

يسألون عن العقائد والغيبيات ، عن العبادات والقربات ، عن المعاملات والعلاقات ، عن الأمور الشخصية ، والشئون الأسرية ، والصلات الاجتماعية ، والعلاقات الدولية .

أسئلة شتى من هنا وهناك ، يريد أصحابها أن يطمئنوا على سلوكهم ، ويحسبوا سخط ربهم .

ولو كان الدين دهر آدامهم ، أو بعيداً عن اهتمامهم ، ما بلغت الرسائل هذا الحد من الكثرة والتنوع . فضلاً عن الاتصالات الهاتفية ، والمقابلات الشخصية . وهذا يضع أيدينا على جملة حقائق .

الأولى : أن العلمانيين الذين يريدون أن يعرغوا مجتمعاتنا من الدين ، أو يحكموا الأمة بعير شريعة الله - من الحكام وأعوانهم ، ورجال الأحزاب اللادينية - إنما يشنون عنان شعوبهم قسراً ، ويحكمونها كرهاً وقهراً ، ويقودونها رغم أنوفها إلى ما لا تريد ولا تحب .

وهذا ليس في صالح هذه الشعوب التي تشعر بالتناقض بين عقيدتها ونظامها ،
وبين ضميرها وواقعها .

الثانية : أن الدعاة إلى تطبيق الإسلام ، عقيدة وشريعة ، وعبادة وقيادة ،
وبعث أمة لتقوم بدورها التاريخي في هداية البشرية ، لا ينبغي لهم أن يجزعوا من
يومهم ، أو يئسوا من غدهم ، ويفقدوا الأمل في شعوبهم فإن « أرسية » هذه
الشعوب هي الإسلام ، و « نخامة » أفرادها هي الإيمان . ومهما تراكم على هذه
النخامة الأوسيلة من صدى الغفلة ، أو غبار التقليد ، فنحن نستطيع بحكمها وصقلها أن
نجلوها ، ونردها إلى أصلاتها صافية مشرقة .

ولا شك أن ذلك يحتاج إلى جهد وجهاد .

الثالثة : إن الاتجاه المتطرف ، الذي تبناه نفر من غلاة المتدينين المتحمسين
- وجمهرتهم من الشباب المخلص حقاً - وأعصى به الاتجاه إلى تكفير جماهير الناس ،
واعتبارهم مارقين من الدين ، مرتدين عنه ، أو لم يدخلوا فيه أصلاً - هذا الاتجاه
خاطيء جزماً ؛ لأن هذه الجماهير لا زالت مؤمنة بربها وقرآنها ورسولها ، ولا زالت
تسأل عن أمور دينها ، محاولة أن تستغنى بالحلال عن الحرام ، وبالطاعة عن المعصية .

وما شاب عقيدتها ومفاهيمها وسلوكها من شوائب - نتيجة الجهل والتحليل
والعزو النفاي - لا يخرجها عن الملة ، ولا يبعدها عن أهل القبلة .

لا ريب أن فيها العاصي الظالم لنفسه . ولكن فيها المقتصد والسابق بالخيرات
بإذن الله .

المرأة والدين :

والملاحظة الثانية : أن المرأة في الجملة - أكثر اهتماماً بدينها من الرجل .
ويبدو أن ما حباها الله وحصلها به من مشاعر الخنا والرحمة والرفقة ، جعلها أقرب
إلى المظرة الدينية من الرجل .

ولا عجب أن كانت رسائل السيدات والفتيات أكثر وأغزر من رسائل
الرجال والفتيان ، وحرصهن على التدبير أكبر ، وخوفهن من سوء الحساب أقوى .

وهذا ما يجعلنا نؤمن بأن الغزو الحضارى الغربى ، الفكرى والاجتماعى ، الذى استطاع أن يهزم المرأة المسلمة فى عقر دارها ، ويجعلها تتحلل من لباسها الشرعى ، وتقاليدها الموروثة ، لم ينتصر نصراً نهائياً ، ولم يفقد المرأة المسلمة عاطفتها الدينية ، ولا عقيدتها الإسلامية .

ولا زال فى مقدرة الإسلام أن يكسب المعركة فى النهاية ، ببعض الجهد والتخطيط والتعاون من دعاة والغيورين عليه .

ولا زلنا نرى كثيراً من المتبرجات يمدن باختيارهن إلى حظيرة الاحتشام والالتزام بآداب الإسلام ، برعم الجهود الجبارة المبذولة من كل القوى المعادية للإسلام فى الداخل والخارج . حتى طالبات الجامعات - فى بلاد كالقاهرة والإسكندرية ودمشق وحلب - ترى منهن العشرات والمئات ، قد رجعن إلى دينهن ، وتمردن على الأفكار والتقاليد الدخيلة .

وأصبح ليس الخمار ، والثياب السابغة ، أمراً مألوفاً مأثوساً ، فى قاعات الكليات الجامعية وساحاتها ، بعد أن مرت أيام كان فيها مثل هذا المظهر هو الشنوذ كل الشنوذ .

وليس هذا بغريب ، فكثير من السيدات والآنسات - اللاتى يلبس الملابس الغربية العصرية بما فيها من خروج على آداب الشرع - جد حريصات على الصلاة والصيام ، والحج والعمرة ، والقيام بسائر أركان الإسلام .

ومعنى هذا ، أن بنور الدين فى صدورهن لم تمت ، وأن شيئاً من التعهد والرعاية لها ، خلى بأن يجعلها تنبت وترعرع ، ثم تزهر وتثمر .، وتؤتى أكلها عن قريب بإذن ربها . وتحرر من « الفصام » المشؤوم فى حياتها .

عالم الدين وجمهور الشعب :

والملاحظة الأخيرة : أن المفتى - أو العالم الدينى - فى استطاعته أن ينجح نجاحاً بالغاً ، إذا أحسن فهم الإسلام ، وأحسن عرضه وإفهامه للجمهور ، وعامل الناس بروح الأبوة والأخوة والمحبة ، لا بروح الاستعلاء والانتقام .

يجب أن يشعر الجمهور تجاه العالم أنه أب لصغيرهم ، وأخ لكبيرهم ،
وصديق لجميعهم ، وأنه ليس « شرطياً » يريد أن يضبطهم متلبسين ، ولا « مثل
اتهام » يطلب لهم أقصى العقوبة . بل هو محام يدافع عنهم ، وإن كان في بعض
الأحيان قاضياً يحكم بالعدل لهم أو عليهم .

يجب أن يكون الفقيه المفتى مع سائليه كالطبيب النفسى مع مرضاه . لا بد أن
يثقوا به ، ويستريحوا إليه ، ويفضوا إليه بذات أنفسهم ، ومكتون ما في صدورهم .
وأحمد الله أن كانت هذه الروح هى جوهر الصلة بينى وبين جمهورى من
المستمعين والمشاهدين .

لقد فتحت لهم قلبى وأذنى ، ومكتبى وبيتى . أصغى إليهم ، وأستمع إلى
مشكلاتهم وآهاتهم لمدد قد تطول ، برغم أن واجباتى أكثر من أوقاتى .

ولكننى كنت أشعر أن بعض الناس يريد أن يتحدث وينفس عما فى صدره ،
فيستريح من عبء ثقل يحمله وحده . فأدع له الفرصة ليريح نفسه ، وإن كان ذلك
يزيد من همومى وآلامى ، كلما تعرفت على آلام الناس وما أكثرها .

ولقد كاشفى الكثيرون والكثيرات فى رسائلهم إلى أو فى اتصالاتهم الهاتفية
بى ، أو فى زياراتهم لى ، بأخص أسرارهم الشخصية والعائلية ، واثمنونى على أغلى
ما يحتفظون به لأنفسهم .

وهذه ثقة لا تقدر بثمن ، ونعمة لا تقابل إلا بالشكر .

كما أن هذا أطلعنى على كثير من المآسى التى لا تتحدث بها الألسن ، وكثير من
المفاسد التى لا تراها الأعين ، وإن كانت تنخر فى عظام المجتمع ، وكيانه المعنوى .
وكانت كلمة الدين هى اليلسم الشافى ، أو على الأقل المرهم الملطف لجراح
الكثيرين من هؤلاء .

الفقيه إلى ربه
يوسف القرضاوى



النَّارِي السُّبَايِي

في القرآن الكريم وتفسيره

من وصايا القرآن

س : أرجو تفسير الآيات الكريمة من سورة الإسراء :
﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ .. - إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى - وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا ﴾ .

ج : هاتان الآيتان الكريمتان ذكرهما الله تعالى في الوصايا الحكيمة التي وصى بها عباده في سورة الإسراء :

﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ . إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ ، كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا . وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ، إِنَّكَ لَنْ تَحْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا ﴾^(١)

في الآية الأولى ، يحمل القرآن على تربية العقلية العلمية في المسلم . فهناك نوعان من العقليات :

١ - عقلية خرافية ، تصدق الأوهام ، وتجري وراء الأباطيل ، وتسمع كل ما يقال لها ، وتتبع كل ناعق .
وهذه عقلية يرفضها الإسلام .

٢ والعقلية الأخرى وهي التي يريد بها الإسلام العقلية التي تتبع الدليل وتخضع للمنطق في العقليات ، وتمشي وراء الملاحظة والتجربة في الماديات وتستعمل الأدوات التي وهبها الله إياها : السمع والبصر والفؤاد .. فهذه أدوات المعرفة كما قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بَطُونَ أُمَهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ، وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ ،

(١) آية : ٣٦ ، ٣٧

والأبصار ، والأفئدة . لعلكم تشكرون ﴿٢﴾ .

فمن هنا يجب أن يستعمل الإنسان سمعه ، فبه تنتقل المعلومات من الناس بعضهم إلى بعض بطريق الرواية .

والبصر ، به تكون الملاحظة والتجربة ، وعليهما قام صرح العلوم الكونية .
والفؤاد - أى العقل - به يستعمل الإنسان المنطق ، ويستنتج النتائج من المقدمات .

وهذه الأدوات ، هى النوافذ التى يطل منها الإنسان على أمور هذه الحياة ، والكون ، والشرع ، وعلى خلق الله تعالى ، وعلى نبيه وأمره .

فلا يجوز إذن أن يعطلها ويهملها ، ويتبع الظنون والأوهام أو يتبع الإشاعات والأباطيل . ولهذا جاء فى آيات كثيرة من القرآن مثل هذا التذيل والتعقيب :

﴿ أفلا تسمعون ؟ ﴾ ، ﴿ أفلا تبصرون ﴾ ، ﴿ أفلا تعقلون ؟ ﴾ .

وفرق ما بين المؤمنين المهتدين ، وبين الكافرين الضالين ، إن الآخرين عطلوا أدوات المعرفة والهداية التى منحوها ، فلم تعد تقوم بوظيفتها ﴿ لهم قلوب لا يفقهون بها ، ولهم أعين لا يبصرون بها ، ولهم آذان لا يسمعون بها . أولئك كالأنعام ، بل هم أضل ، أولئك هم الغافلون ﴾ .

لهذا حذرت الآية من إهمال هذه القوى ، فقال تعالى مخاطباً الإنسان :
﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾ .

أى لا تتبع ما ليس لك به علم ، فتجرى وراء الظنون ، أو وراء الأوهام والخرافات .. استعمل سمعك وبصرك وفؤادك ..

فإن الله سائلك عن هذه الأدوات ﴿ إن السمع والبصر والفؤاد ، كل أولئك كان عنه مسئولا ﴾ .

هذا معنى الآية الأولى بإجمال .

أما الآية الثانية ، وهي ﴿ ولا تمش في الأرض مرحاً ، إنك لن تحرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا ﴾ فمعناها :

﴿ لا تمش في الأرض مرحاً ﴾ أى مشية الاحتيال والتبحثر ، مشية العجب والاستكبار .. فإن هذا لا يسفى للمؤمن وهو ليس مشى عباد الرحمن ، فإله قد وصف عباد الرحمن بأنهم ﴿ يمشون على الأرض هونا ﴾ (٣) .

لماذا تمشى متبختراً ؟

هل تستطيع أن تحرق الأرض ؟

مهما دببت برجلك فلن تستطيع ذلك ! ..

ومهما تطاولت وتمطيت بعقلك فلن تبلغ الجبال طولا .

فأولى بك أن تمشى مشية التواضع والهون ، والسكينة واللين .

ولا تمش فوق الأرض إلا تواضعاً فكم تحتها قوم هو منك أرفع !

وإن كنت في عز وجهه ومعة فكم مات من قوم هو منك أرفع !

فال المطلوب من الإنسان أن يمشى على الأرض متواضعاً ، سواء كان يمشى على قدميه ، أم في سيارة .

هناك أناس يودون أن ينهبوا الأرض نهياً بسياراتهم مختالين ، لأن أحدهم يركب سيارة صحمة فحمة ، فلا يحترم آداب المرور ، ولا قواعد السير . وكأنه يريد أن يحطم ما يواجهه في الطريق . أو يطير عن الأرض بلا جناحين ..

من فعل ذلك فهو ممن يمشون في الأرض مرحاً ، ولا يمشون هونا . ومعظم الحوادث التي تحدث في الطرقات - للأسف - من أولئك . الذين يمشون في الأرض مرحاً .

فعلى المسلم الذي يتأدب بأدب القرآن أن يراعى هذا ، وأن يمشى في الأرض هونا ، ولا يمشى فيها اختيالا ولا تبخترا ، فإن النبي ﷺ يقول : « من تعظم في

(٣) الفرقان : ٦٣ .

نفسه واختال في مشيته لقي الله وهو عليه غضبان» (٤) .

هذه الآية جاءت هنا ، ووردت في وصايا لقمان لابنه في قوله ﴿ ولا تصغر
خدك للناس ولا تمش في الأرض مرحا ، إن الله لا يحب كل مختال فخور ﴾ (٥) .

(٤) رواه أحمد والبخاري في الأدب المفرد عن ابن عمر قال اعينني والمبدرى : رجاله رجال الصحيح .

(٥) لقمان : ١٨ .

جريان الشمس

س : كثير من العلماء يقولون بأن الأرض هي التي تدور ، والشمس ثابتة ، والله جل وعلا يقول في كتابه الكريم : ﴿ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلَّ يَجْرِى إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ ^(٦) فكيف يكون هذا ؟ وكيف نوفق بين رأى العلم وقول القرآن الكريم ؟

ج : لقد كان بعض رجال العلم الطبيعي في هذا القرن أو قبله يقولون : إن الأرض تدور والشمس ثابتة ، وثبات الشمس يخالف فعلاً لظاهر القرآن الكريم ، الذى يقول ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ ^(٧) ، ويقول : ﴿ وَهُوَ الَّذِى خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ، كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ ^(٨) ، ويقول : ﴿ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلَّ يَجْرِى إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ فجريان الشمس ومسبحاتها ومسبحات الأفلاك عموماً هو ما يدل عليه القرآن . ولكن هذه النظرية التى كانت تدرس قديماً في الجغرافيا الفلكية قد ثبت خطأها علمياً ، وجاءت بعدها نظريات أخرى تؤكد أن الشمس أيضاً تجرى ، فهم يقولون بدوران الأرض ، وبجريان الشمس نفسها ، فالشمس تدور في محورها ، وليست بثابتة كما كان يقال قديماً . وهنا لا نجد أبداً أى تعارض بين القرآن الكريم وبين ما جاء به العلم في هذه الناحية . بعض الناس يظن أن القول بدوران الأرض لا يتفق مع القرآن ، وأن القرآن يقول عن الجبال ، إن الله أرسى هذه الأرض بالجبال لكلاً تميد بنا ، ويقول : إن الدوران يفيد الاضطراب ، وهذا غير مسلم ، فالميدان والاضطراب شيء ، والدوران شيء آخر .

(٨) الأنبياء : ٣٣ .

(٧) يس : ٣٨

(٦) لقمان : ٢٩

والله تعالى أرسى الأرض بالجبال ، لكلا تضطرب ، ولكلا تميد ، ولكلا يختل
ميرانها ، وهذا كالسفينه تسير في البحر تكون خفيفة فتعيب بها الأمواج ، وتضطرب
يمنة ويسرة ، فإذا وضعت فيها شيئاً ثقيلاً ، امتنعت عن الميدان وعن الاضطراب
فثبتت ورسخت مع أنها متحركة . فإذا قلت إن وضعك هذا الثقل في السفينة لكلا
تضطرب ، كان قولك صحيحاً مع حركة السفينة الدائبة السائرة . فالله سبحانه
وتعالى وضع الجبال في الأرض أوتاداً لكلا تميد ، وهذا لا ينافي أن تكون الأرض
متحركة وتدور وتدور ... فالثابت فعلاً أن الكون كله يسبح ، ويتحرك ، هذا
ما أثبتته العلم وليس في القرآن ما ينافيه أبداً .

السماء

س : كذلك يقول العلماء بأن السماء هي نتيجة لعدة ألوان يتولد عنها أخيراً اللون الأزرق ، وهو ما نشاهده . والله تعالى يقول في القرآن الكريم : ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴾^(٩) ما تأويل ذلك :

ج : الواقع أن الآية التي استشهد بها الأخ ليس فيها ما يعارض أو يناقض ما قال به علماء الكون ، من تعليل ألوان السماء ، .. ليس في هذه الآية ولا في أي آية أخرى ما يناقض هذا .. وعلينا نحن المسلمين أن نحترم العلم الذي يقوم على الملاحظة والتجربة .. فهذا له ميدانه ، والإسلام يقره بل يدعو إليه ويأمرنا أن نتعوق فيه وأن نسبق فيه ، إنما - للأسف - نحن نأخذ من الأجانب الآداب قبل العلوم ، مع أن العلم ليس له وطن ولا جنسية ولا دين .. العلم التجريبي يؤخذ من كل مكان ، يمكن أن يقوم به المسلم ويمكن أن يقوم به الكافر ، لأنه يقوم على التجربة والملاحظة .. فما أثبتته الملاحظة الصادقة ، والتجربة الصحيحة يجب أن نؤمن به ، فإذا كان للعلماء آراء في هذه الناحية ، في تحليل الضوء ، وألوان الطيف ، وانكسار الأشعة ، وغير ذلك من أمور قامت بها التجارب ودلت عليها مشاهدات وملاحظات ، يجب أن نحترمها ، ولا نعتقد أن في ديننا ما يناقض هذا .. بالعكس ، ديننا والحمد لله - سبق العلم بمراحل في أمور كثيرة . ودل على حقائق علمية كثيرة ، سبق بها ما جاء به العلم المعاصر .. وليس هذا أو أن تفصيل ذلك .. إنما اطمئن كل مسلم إلى أن القرآن ، وإلى أن الإسلام ليس فيه آية واحدة وليس فيه حكم واحد يناقض ما يصل إليه العلم التجريبي الصحيح .

(٩) العنيفة : ١٧ ، ١٨ .

المطر

س : يقول العلماء بأن المطر يأتي من تبخر ماء البحر ، والقرآن يقول : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ^(١٠) ۚ أَلَيْسَ هُنَاكَ تَنَاقُضٌ ؟

ج : يا أخى السائل .. ليس هناك تناقض . فالقرآن يقول : ﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ^(١١) ۚ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ۚ لَأَنَّ الْمَطَرَ يَنْزِلُ مِنْ جِهَةِ السَّمَاءِ ، كما قال المفسرون . الأقدمون مهم والمحدثون .. يقرن هؤلاء ويفسرون « السماء » بالجهة العليا .. وليست السماء هي السموات البعيدة فقط ، فكلمة السماء في اللغة العربية تعنى : كل ما علاك . أى كل ما كان فوقك فهو سماء .. حتى يقال أحياناً عن السقف : سماء . ما أظلك فهو سماء . وقد جاء في القرآن الكريم ﴿ مَنْ كَانَ يَظُنْ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، فَيَمْدِدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ - (أى يحل إلى سقف بيته) - ثُمَّ لِيَقْطِعَ ، فليَظُرْ ، هل يذهبن كيده ما يعيظ ؟ ۚ . إذا انتحر ، سحطاً ، على ما قدر الله عز وجل أو على أن الله لم ينصره ، أو لم يجب دعوته ، أو كذا أو كذا .. هل يذهبن كيده ما يغيظ . فالسما في هذه الآية هي السقف . فإذا قال الله تعالى « من السماء » أى من الجهة العليا . وهذا صحيح ، فإن المطر ينزل من السحاب ، يسوق الله هذا السحاب ، ثم ينزل هذا السحاب ماء ، بعد أن يتبخر من البحار ، فلعل الأخ السائل يعلم أن البحار تكون حوالى ثلاثة أرباع هذه الكرة . (٧١٪) من مساحة هذه الأرض التى نعيش عليها مياه .. محيطات وبحار . هذه تتسلط عليها أشعة الشمس ، القوية ، فتبخرها .. والتبخر شيء براه ، براه على القدر فوق النار ، ونراه في البحار ، ونراه في آثار الرطوبة التى نحسها .. كل هذا من

(١٠) الفرقان : ٤٨

(١١) الرعد : ١٧ .

أثر البحار الذى يتبخر نتيجة أشعة الشمس ، فالمساحات الصحمة هذه ، أين يذهب بخارها ؟ بخارها يذهب إلى فوق ، حتى يلامس جوا باردا ، أو يثقل بقمم الجبال أو نحو ذلك ، مما يشرحه الشارحون ويعرفه الدارسون .. فيبرل المطر فعلا .. ويسلكه الله بتأبيح في الأرض ، ويخرجه أسارا فيها ، فأصل المطر في الحقيقة من الأرض ، أصل الماء الذى يجرى في الأرض نهرا ، أو يفيض منها عيونا ، أصله من الأرض .. الله خلق الأرض وخلق فيها كمية المياه اللازمة لها ، ليخرجها منها . فهذا ثابت في سورة البارات ، حيث يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ والارض بعد ذلك دحاها ، أخرج منها ماءها ومرعاها ﴾^(١٢) . كيف يقول ﴿ أخرج منها ماءها ﴾ ؟ مع أن الماء أو معظمه - نازل من فوق ، وليس خارجا من الأرض ؟! إنما قال ذلك ، لأن أصله من الأرض ...

وهذا أدركه العرب والمسلمون من قديم حتى قال الشاعر يصف السحب :

جرين بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لمن تشج

ويقول شاعر آخر في ممدوحه :

كالبحر يطره السحاب وماله فضل عليه ، لأنه من مائه !

فهم قد أدركوا هذا وقالوه ، وأسهبوا فيه ، فكيف - ونحن في عصر العلم والور - ننكر هذا ولم ينكره أسلافنا ؟

إن الشيء الذى يخلقه الله بتدبير علوى سماوى يصح أن يقول فيه « أنزله الله » وهكذا جاء القرآن ، فقال ﴿ وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج ﴾^(١٣) . هل نزلت الأنعام من السماء ويقول : ﴿ وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ، ومنافع للناس ﴾^(١٤) . فهل أنزل الله الحديد ؟ أم نستخرجه من باطن الأرض ؟؟ إن معنى الإنزال معنا أن الله خلق ذلك بتدبير علوى سماوى فوق .. فهذا هو المقصود .

(١٣) الرمر : ٦ .

(١٢) البارات : ٣٠ ، ٣١ .

(١٤) الحديد : ٢٥ .

فليطعن الأحمق السائل المسئوم ، على انه ليس هناك أبداً تناقض بين العلم والدين - كما قلت - ، وإن كان - للأسف - كما أخبرني بعض الزملاء من الناس ممن ينتسبون إلى علم الدين من كبر هذا ويقول : إن الماء لا ينزل من السحاب ، إنما السحاب عربال فقط ، وإنما ينزل من السماء .. وهذا شيء لا يصح أن يقال ، ولا يصح أن يعارض به العلم ولا أن يقال أبداً إن القرآن يناقض هذا ، فالقرآن كما قلت واضح في هذا ، وحسبنا قوله ﴿ وأخرج منها ماءها ومرعاها ﴾ .

أين النار

س : يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين ﴾ فأين النار إذن ؟ طالما أن الجنة عرضها السموات والأرض (١٥) ؟

ج : الواقع أن هذا الكون الذى نعيش فى جزء صغير منه ، ليس مقصوراً على السماوات والأرض ، وإن كما حتى الآن لا نعرف السموات ما هى ، فهناك فوق السموات من ملك الله عز وجل مالا تبلغه عقولنا ولا يصل إليه علمنا .. ولهذا يقول المسلمون كما علمهم النبي ﷺ بعد القيام من الركوع « اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد » (١٦) وهذا ما يحدثنا العلم المعاصر عن بعضه ويقيسه بملايين السنين الضوئية ، بيننا وبين بعض الكواكب من المسافات الشاسعة ، والأبعاد المجهولة ما يقاس بملايين وآلاف ملايين السنين الضوئية ، وهذا شيء أصبح معلوماً ومقرراً الآن ، فإذا كانت الجنة عرضها السموات والأرض ، فليس معنى ذلك أنه ليس هناك فى ملك الله ما يتسع للنار ؟ بل هناك ما يتسع للنار ولغيرها من هذا الملك الواسع الرحب الفسيح .. وهذا السؤال سؤال قديم .. فقد سئل الصحابة ، وسئل قبلهم النبي ﷺ من بعض أهل الكتاب عن معنى هذه الآية ﴿ جنة عرضها السموات والأرض ﴾ وقالوا : فأين النار ؟ فكان النبي ﷺ يقول لهم : أين الليل إذا جاء النهار ؟ وفى رواية عن أنس هريرة رواها البزار مرفوعاً أن رجلاً سأل هذا للنبي ﷺ فقال له : أرايت الليل إذا جاء لبس كل شيء ؟

(١٥) آل عمران : ١٣٣ .

(١٦) رواه مسلم من حديث أنس سعيد وابن أبي أوفى .

فأين النهار ؟ فقال السائل : النهار حيث شاء الله عز وجل ، قال النبي ﷺ : كذلك النار تكون حيث شاء الله عز وجل . قال ابن كثير في تفسيره معنفا على هذا الخبر : « وهذا يحتمل معنيين : أحدهما ، أن يكون المعنى في ذلك أنه لا يلزم من عدم مشاهدتنا الليل إذا جاء النهار ألا يكون الليل في مكان وإن كنا لا نعلمه ، وكذلك النار تكون حيث شاء الله عز وجل . وهذا أظهر

والثاني : أن يكون المعنى أن النهار إذا تعشى وجه العالم من هذا الجانب ، فإن الليل يكون من الجانب الآخر ، فكذلك الحجة في أعلى عليين ، فوق السموات ، تحت العرش ، وعرضها كما قال الله عز وجل كعرض السماء والأرض . والنار في أسفل سافلين ، فلا تنافي بين كونها كعرض السموات والأرض ، وبين وجود النار والله تعالى أعلم .

... وحرام على قرية ...

س : أريد تفسير الآية الشريفة : ﴿ وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون ﴾^(١٧) من هم أصحاب هذه القرية ؟ ولماذا أهلكوا ؟ وأين موطنهم ؟

ج : إن القرية المذكورة في الآية الكريمة ليس مقصوداً بها قرية معينة معرفة ، وإنما المقصود بها أى قرية ، « حرام على قرية » أى قرية أهلكها الله ألا ترجع ، أى أن رجوعها للحساب بعد أن ترجع إلى الآخرة ، فتوفى حسابها ، وتوفى جزاءها ، ومعنى هذا ، أن عذاب الدنيا لا يغنى عن عذاب الآخرة ﴿ وكأين من قرية عتت عن أمر ربها ورسله فحاسبوها حساباً شديداً ، وعذبناها عذاباً نكراً ، فذاقت وبال أمرها وكان عاقبة أمرها حسراً ، أعد الله لهم عذاباً شديداً ﴾^(١٨) .

فهى تعذب في الدنيا وهذا لا يغنيها عن حساب الآخرة .. فهذا سر التأكيد بعد أن ذكر الله عن الأمم السابقة ما ذكر أنه لا بد من الرجوع .

فمعنى قوله تعالى : ﴿ وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون ﴾ أى أن رجوعها لا بد منه .. رجوعها إلى الله للحساب والجزاء ..

وليس مقصوداً بها قرية معينة كما فهم الأخ السائل .

(١٧) الأنبياء : ٩٥ .

(١٨) الطلاق : ٨ - ١٠ .

معنى « يا أخت هارون »

س : يقول الله سبحانه وتعالى في سورة مريم : ﴿ يا أخت هارون ما كان أبوك امرأ سوء وما كانت أمك بغيا ﴾^(١٩) من المقصود بهارون في الآية الكريمة؟ أم هارون أخو موسى وكيف كانت أخته وبينهما مئات السنين؟ أم هو هارون آخر؟

ج : إن المقصود بهارون في الآية الكريم إما هارون أخو موسى ، والأخوة المذكورة ليست أخوة حقيقية ، لأن بين هارون ومريم مئات السنين بالفعل وإنما هي أخوة مجازية ، بمعنى أنها أخت هارون أنها من نسله وذريته ، كما يقال للتميمى يا أخا تميم ؟ وللقريشى : يا أخا قريش ! فمعنى قولهم : يا أخت هارون ، أى يا من أنت من ذرية ذلك النبي الصالح ، كيف فعلت هذه الفعلة ؟ وحتى لو لم تكن من نسله وذريته فإنها تنسب إليه بخدمتها للهيكل وانقطاعها للعبادة فيه . فقد كانت خدمة الهيكل موقوفة على ذرية هارون . بمعنى : يا أخت هارون ! يا من تنتسبين إلى هذا النبي الصالح بالخدمة والعبادة والانقطاع للهيكل . ويجوز أن يكون المراد بهارون في الآية رجلا صالحا من قومها في ذلك الحين .. كانت تتأسى به مريم .. وتتشبه به في الزهد والطاعة والعبادة ، فنسبت إليه ، فقالوا لها : يا من تشبهين وتقتدين بذلك الرجل الصالح ، ما كان أبوك بالعاجر ، ولا أمك بالبعى ، فمى أين لك هذا الولد ؟ وقد روى أحمد ومسلم والترمذى والنسائى وغيرهم عن المعيرة ابن شعبة رضى الله عنه قال : بعثنى رسول الله ﷺ إلى أهل بجران وكانوا نصارى - فقالوا : أرأيت ما تقرؤون : يا أخت هارون ؟ وموسى قل عيسى بكدا وكدا ؟ يعترضون على المعيرة .. قال : فرجعت فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال النبي ﷺ : ألا أخبرتهم أنهم كانوا يسمون بالأنبياء والصالحين قبلهم ؟ ، وهذا التفسير النبوى يبين أن هارون المذكور في الآية ليس من اللارم أن يكون هارون المذكور هو أخا موسى كما فهم أهل بجران ، وإنما هو هارون معاصر لمريم .. فقد كان قومها يسمون بأسماء الأنبياء والصالحين منهم . والله تعالى أعلم .

« إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها »

س : أرجو أن توضحوا لنا معنى هذه الآية الكريمة : ﴿ إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون ﴾ (٢٠).

ج : بعض الناس يفهمون هذه الآية خطأ . فهم يفهمون منها أن أى ملك يدخل بلداً حتى ولو من مملكته يفسدها ، ويجعل أعزة أهلها أذلة ، وهذا خطأ ، وليس هو المراد .

هذه الآية جاءت فى قصة بلقيس ملكة سبأ ، التى ذكرها القرآن فى سورة النمل ، وهذه الملكة ، حينما جاء الهدد وأحير سليمان عن أمرها ﴿ إلى وجدت امرأه تملكهم وأوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم ﴾ (٢١) فأرسل إليها سيدنا سليمان رسالة بدأها بقوله : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم . ألا تعلوا على وأتوا مسلمين ﴾ (٢٢) وجمعت هذه الملكة قومها لتشاورهم وقالت لهم : ﴿ ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون ﴾ قالوا : ﴿ نحن أولو قوة وأولو بأس شديد والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين ، قالت إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون ﴾ (٢٣) .

فهذه الكلمة حكاهما القرآن على لسان ملكة سبأ ، تخكى لقومها عن أثر دخول الملوك الأجانب الفاتحين المتعلبين فى بلد ما ، حيث تكون النتيجة أنهم يفسدونهم ويذلون أهلها ..

وفى الواقع ، هذا تلخيص لما يفعله أى استعمار فى أى بلد :

(٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣) الآيات من سورة النمل : ٣٣ - ٣٤ .

إفساد البلاد ، وإدلال العباد ، وذلك شأنهم باستمرار ﴿ وكذلك يفعلون ﴾ .

وليس معنى هذا أن أى ملك يدخل بلداً يفسدها ، فإن بلقيس نفسها ملكة ، وإنما المقصود كما بينا إذا دخلوها للدنيا متغلبين مستعمرين .

والملك قد يكون خيراً وقد يكون شراً ، فإذا كان بيد الأخيار والمصلحين كان أداة خير وإصلاح ، وإذا كان في يد الأشرار والمفسدين كان أداة شر وإفساد ، والقرآن ذكر لنا بعض الملوك الصالحين ، وذكر لنا في مقابلهم المفسدين الظالمين .

ذكر لنا طالوت : ﴿ إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا ، قالوا أنى يكون له الملك علينا ، ونحن أحق بالملك منه ، ولم يؤت سعة من المال قال : إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم ﴾ (٢٤) .

وذكر لنا ملك داوود ﴿ فهزمهم بإذن الله وقتل داوود جالوت وآتاه الله الملك والحكمة وعلمه مما يشاء ﴾ (٢٥) .

وذكر لنا ملك سليمان ، قال في دعائه لله : ﴿ رب هب لى ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدى ﴾ (٢٦) .

وذكر لنا يوسف الذى قال : ﴿ رب قد آتيتنى من الملك وعلمتنى من تأويل الأحاديث ﴾ (٢٧) .

وذكر لنا ذا القرنين في سورة الكهف ﴿ إنا مكنا له فى الأرض وآتيناه من كل شئ سبباً فاتبع سبباً ﴾ (٢٨) وهذا الملك الذى فتح الفتوح فى المغرب والمشرق وبنى السد وقال : ﴿ ما مكنى فيه ربي خير فأعينونى بقوة ﴾ (٢٩) فلما أنجز بابه قال : ﴿ هذا رحمة من ربي فإذا جاء وعد ربي جعله دكاء ﴾ (٣٠) .

(٢٦) ص : ٣٥

(٢٩) الكهف : ٩٥

(٢٥) البقرة : ٢٥١

(٢٨) الكهف : ٨٤

(٢٤) البقرة : ٢٤٧

(٢٧) يوسف : ١٠١

(٣٠) الكهف : ٩٨

فقد يكون الملك أو رئيس الدولة صالحاً ، فيكون من أفصل الناس فقد جاء في الحديث « ليوم من إمام عادل خير من عبادة ستين سنة »^(٣١) فإنه يقضى من المصالح ويفرج من الكربات ويزيل من المظالم ما لا يفعله في عبادة ستين سنة .

يقابل هذا في القرآن ذكر ملوك ظالمين ، كالمروء الذي ساج إبراهيم في ربه ، أن آتاه الله الملك ، إذ قال إبراهيم ربي الذي يحيى ويميت قال أنا أحيى وأميت قال إبراهيم : فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب ، فبهت الذي كفر والله لا يهدي القوم الظالمين^(٣٢) .

ومثله فرعون الذي طغى وبغى ﴿ فحشر فتادى فقال أنا ربكم الأعلى ﴾^(٣٣) وقال : ﴿ يأأيها الملأ ما علمت لكم من إله غيري ﴾^(٣٤) وسبب هذا الطغيان غروره بالملك قال : ﴿ أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون ﴾^(٣٥) .

ومثله ذلك الملك الذي ذكره القرآن الكريم في سورة الكهف ، وقد كان يختصب أموال الناس بغير حق ﴿ وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا ﴾^(٣٦) هؤلاء هم المذمومون .

أما الملك في ذاته والحكم في ذاته ، فليس شراً ، إنما قد يكون صالحاً للرجل الصالح كما قال النبي ﷺ في المال : « نعم المال الصالح للرجل الصالح »^(٣٧) كذلك نعم الحكم الصالح للرجل الصالح .

وهو شر في يد الرجل الفاسد لأنه سيكون في يده أداة شر وفساد في الحياة كلها .

هذا ما تيسر بيانه في تفسير الآية الكريمة التي وردت في السؤال . والله أعلم ،

(٣١) رواه الطبراني بإسناد حسن من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣٢) البقرة : ٢٥٨ .

(٣٣) الزمر : ١٠٠

(٣٤) القصص : ٢٨

(٣٥) النازعات : ٢٤

(٣٦) الرواد أحد .

(٣٧) الكهف : ٧٩

ما العين الحمئة في قصة ذى القرنين ؟

س : يقول الله سبحانه وتعالى في وصف ذى القرنين : ﴿ حتى إذا بلغ مغرب الشمس وجدها تغرب في عين حمة ، ووجد عندها قوماً ، قلنا : يا ذا القرنين إما أن تعذب ، وإما أن تتخذ فيهم حسنا ﴾ (٣٨) .

ما هي العين الحمئة التي تغرب فيها الشمس ؟ ومن هم هؤلاء القوم الذين وجدهم ذو القرنين عندها ؟

ج : جاءت قصة ذى القرنين في سورة الكهف من القرآن الكريم ، ولم يحدثنا القرآن الكريم عن ذى القرنين من هو ؟ ولا عن تفاصيل قصته : أين ذهب بالضبط ، مغرباً ومشرقاً ، ومن هم الأقوام الذين ذهب إليهم ؟

لم يحدثنا القرآن عن ذلك ، كما أن أكثر ما ورد في سورة الكهف ، ورد أيضاً بدون تحديد أسماء ولا تفاصيل ، وذلك لحكمة يعلمها الله عز وجل .

إن القصد من القصص القرآني ، سواء في سورة الكهف أم في غيرها ، ليس إعطاء تاريخ وحوادث تاريخية ، وإنما القصد هو العبرة ، كما قال تعالى : ﴿ لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب ﴾ .

هنا ذو القرنين ، قصته فيها عبرة : ملك صالح ، مكنه الله في الأرض ، وآتاه من كل شيء سبباً ، ومع هذا لم يطفئه الملك . بلغ المغرب ، وبلغ المشرق ، فتح الفتوح ، ودان له الناس ، ودانت له البلاد والعباد ، ومع هذا لم ينحرف عن

العدل ، بل ظل مقيماً لحدود الله ، كما قال هؤلاء القوم : ﴿أما من ظلم فسوف نعذبه ، ثم يرد إلى ربه فيعذبه عذاباً نكراً . وأما من آمن وعمل صالحاً فله جزاء الحسنى﴾ (٣٩) .

أما من هم هؤلاء القوم ، فالقرآن لم يعرفنا عنهم شيئاً ، ولو كان في معرفتهم فائدة دينية أو دنيوية ، لعرفنا ولهدانا إلى ذلك .

كذلك ، أين غربت الشمس ؟ لم يعرفنا القرآن ، وكل ما نعلمه أن ذا القربين اتجه إلى جهة الغرب ، حتى وصل إلى أقصى مكان في الغرب ، وهناك وجد الشمس في رأى العين كأنما تعرب في عين حمئة . والحمأ هو الطين المتعير . فكأنما وجد الشمس تسقط في تلك العين الحمئة .. ولو وقف أحدنا عند الغروب على شاطئ البحر ، لوجد الشمس كأنما تسقط في البحر أو تعرب فيه ، مع أن الحقيقة غير ذلك . فهي تغرب عن قوم لتشرق عند آخرين .

فالمقصود إذن في الآية ﴿وجدها تعرب في عين حمئة﴾ أى فيما يرى الرائي ، وينظر الناظر .

ولعل ذا القربين وصل إلى مكان يتصل فيه الهر بالبحر عند الميضان كاليل مثلاً حيث يكون ماؤه معكراً يعمل الطين ، فإذا غربت الشمس تبدو للماطر كأنها تغرب في عين حمئة .. أو لعلها بركة فيها طين .. لم يحدد القرآن بالصبط ، وإنما المقصود أنه ذهب إلى أقصى المغرب . كما ذهب إلى أقصى المشرق . وذهب إلى قوم يأجوج ومأجوج ، ومع كل هذا ظل على عدله ، وعلى إيمانه بربه ، واعتراه بفصل الله عليه ، في كل ما يفعله ، أقام السد العظيم من ربر الحديد ، وعمره ، ثم قال : ﴿هذا رحمة من ربى ، فإذا جاء وعد ربى جعله دكاء وكان وعد ربى حقاً ..﴾ (٤٠) .

هذا هو المقصود ، وتلك هي العبرة ... ملك صالح ، مكن له في الأرض ومع هذا لم يطفغ ولم يتجبر ولم ينحرف .

(٤٠) الكهف : ٩٨ .

(٣٩) الكهف : ٨٧ .

أما التفصيلات ، فلم يعن القرآن بها ، كما أن السنة لم تبين لنا شيئاً من تلك التفصيلات كالزمان ، والمكان ، والأقوام .. وليس في ذلك فائدة مطلوبة ، ولو كان فيها هذه الفائدة لذكرها القرآن الكريم .

وإيه لحدير بنا أن نقف عند الذي جاء به القرآن ، والذي جاء به رسول الله ﷺ .

ترك البسملة في سورة التوبة

س : لماذا فزلت سورة التوبة بدون بسملة ؟

ج : للعلماء في تعليل ذلك أقوال أرجحها عندي ما روى عن إمام على ابن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال : بسم الله الرحمن الرحيم أمان ، وسورة براءة برلت برفع الأمان^(٤١) فهذه السورة في الواقع تعلن إعلاناً عاماً بقطع الميثاق وببذ العهود التي بين المسلمين وبين المشركين ، إلا ما كان منها إلى أمد موقوف . ولم يقصه أصحابه ، ولم يظاهروا على المسلمين أحداً .. فطالما فعلت الوثنية الأفاعيل مع المسلمين ، وطالما صلت عليهم سياط العذاب ، وطالما تعاوت مع اليهودية الفاجرة وطالما غدرت بالمسلمين ، فلم يكن لها عهد ولا دمام ، ولم يكن لها قانون ولا نظام ، ولم يكن لها رادع حلقى يردعها ، فكان لابد أن يصفى الإسلام حسابيه معها ، فنزلت سورة التوبة تعلن البراءة من الله والرسول إلى هؤلاء الناس .. ﴿ براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين ﴾^(٤٢). وكان وجود البسملة مقروناً بالرحمة موصوفاً بالرحمن الرحيم يوجب نوعاً من الأمان هؤلاء الناس . والسورة ليس فيها أمان بل فيها : ﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد ﴾^(٤٣) ، ﴿ وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة ﴾^(٤٤) فلا مجال هؤلاء إلا السيف ، وإلا القتال ولا مجال لرحمة ولا أمان . والله أعلم .

(٤١) ذكره ابن الجوزي في زاد المسير .

(٤٤) التوبة : ٢٦

(٤٣) التوبة : ٥

(٤٢) التوبة : ١

القاسطون

س : أرجو تفسير قوله تعالى : ﴿ .. وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً . وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيهم ماء غدقاً ﴾ (٤٥)

ج : جاءت هذه الآية في سورة الجن ، حينما استمعوا إلى القرآن الكريم من النبي ﷺ فعادوا إلى قومهم يقولون : ﴿ إنا سمعنا قرآناً عجبا يهدي إلى الرشd فأما به ، ولن مشرك بربنا أحداً ﴾ (٤٦) ... وكان من قولهم ﴿ وأنا منا المسلمون وما القاسطون ، فمن أسلم فأولئك تحروا رشداً . وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً .. ﴾ (٤٧)

القاسط : هو الجائر ، الظالم . أى من عدل عن القسط ، وانحرف عن العدل فالقاسط غير المقسط . والمقسط : هو العادل .

والله تعالى يحب المقسطين : ولكنه يخفض القاسطين .

وكلمة مقسط من فعل أقسط .

وكلمة قاسط من فعل قسط .

فالهمزة جعلت بين الفعلين قرناً كبيراً في المعنى .. فرق تضاد ؛ فأقسط معناها عدل وقسط معناها : ظلم .

والمقصود بكلمة (قاسطون) هنا إذن : الظالمون الذين ظلموا أنفسهم فلم يؤمنوا بالله ولم يسلموا ، فأولئك كانوا لجهنم حطباً . ولو أسلموا وآمنوا واتقوا

(٤٧) الجن : ١٤ ، ١٥

(٤٦) الجن : ١ ، ٢

(٤٥) الجن : ١٥ ، ١٦

ربهم واستقاموا على منهج الله ، منهج الإسلام ، ليسرنا لهم أمور حياتهم ومعيشتهم ، وتنزلت عليهم بركات السماء والأرض . وذلك معنى قوله تعالى : ﴿ وألو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا ﴾ .

وفي نفس المعنى يقول تعالى : ﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ﴾ (٤٨)

فالاستقامة والتقوى سبيل الرزق والرغد وسبيل الخير كله في الدنيا وفي الآخرة ﴿ ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ، ويرزقه من حيث لا يحتسب ﴾ (٤٩) . ﴿ ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربهم لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم ﴾ (٦٠) .

فالاستقامة والإيمان ، والوقوف عند منهج الله وحدوده سبب لكل خير في الدنيا والآخرة .

(٤٨) الأعراف : ٩٦ (٤٩) الطلاق : ٣ ، ٢ (٥٠) المائدة : ٦٦

مصاحف الصحابة

س : قرأت في كتاب « الصديق أبوبكر » ص ٣١٦ بشأن الآية « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر » فقيل إن هذه وردت في مصحف عائشة وحفصة وأم سلمة . فما رأى فضيلتكم في هذا ، علما بأننا نقرأ في القرآن الذي بين أيدينا والذي لا يأتيه الباطل ، قوله تعالى : ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ﴾ (٥١) .

ج : كان بعض الصحابة لهم مصاحف خاصة بهم ، يفعلون في هذه المصاحف شيئا من التفسيرات أو التعليقات أو نحو ذلك من الإضافات التوضيحية التفسيرية . فالذي قرأه الأخ زيادة على ما في المصحف الذي بين أيدينا ، والذي قيل أنه ورد في مصحف عائشة وحفصة وأم سلمة ، هو بمثابة التفسير لا غير ، وقد جاءت أحاديث عن النبي ﷺ تبين أن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر . وهذا أصح ما ورد بصدد تلك الآية .

لقد اختلف العلماء والأئمة منذ عهد الصحابة فيما هي الصلاة الوسطى ؟ هل هي الصبح . أم هي الظهر ، أم هي العصر ؟ إلى آخر ما قالوا ..
والصحيح الذي وردت به الأحاديث أنها صلاة العصر .

ويبدو أن عائشة رضى الله عنها وصعت في مصحفها (وصلاة العصر) وفي تلك الأيام لم تكن هناك طريقة معروفة في الكتابة لفصل الأصل عن التفسير ، فليست هناك أقواس معروفة مثلا يوضع الكلام التفسيري بينها ، أو حبر مغاير في

(٥١) البقرة : ٢٣٨ .

النون يكتب به ما يضاف إلى الأصل .. وقد وردت بعض الروايات بدون (واو)
« والصلاة الوسطى صلاة العصر » وبعض الروايات وردت (بالواو) « وصلاة
العصر » وقالوا : هذه من عطف الأوصاف لا من عطف الموصوفات .

فالإضافة إذن نوع من التفسير وليست من كلام الله عز وجل ، ولهذا
لم يوضع في مصحف عثمان ، المصحف الإمام ، حيث لم يكتب فيه إلا الكلام الذي
عرسه جبريل على محمد ﷺ في العرصة الأخيرة ، وإلا ما كان متواتراً عند
الصحابة . أما التفسيرات والكتابات الجاسية فقد حذفها عثمان من المصاحف تماماً ،
واستقر على ذلك رأى الصحابة والتابعين ومن تبعهم من المسلمين وأجمعوا على هذا
طوال العصور .

ولهذا لم يقرأ أحد من الأئمة القراء ، لا من الصحابة ولا من التابعين ولا ممن
بعدهم ولا من القراء السبعة ، ولا من القراء العشرة ، بهذا الذي جاء في مصحف
عائشة وغيرها .

فالحجة عندما هو المصحف الإمام ، مصحف عثمان ، الذي أجمعت عليه الأمة
الإسلامية في سائر الأجيال ، وتناقلته القرون ، وتلقاه الخلف عن السلف ، وأصبح
معلوماً من الدين بالضرورة .

وأما ما راد على ذلك فلا يعدو كونه من التفسير ، كقراءة ابن مسعود في
مصحفه « فصيام ثلاثة أيام متتابعات » وقد اعتبر العلماء كلمة « متتابعات » نوعاً
من التفسير ، فإن ابن مسعود أضاف تلك الكلمة بعد أن سمعها من النبي ﷺ في
بيان حكم الصوم في كفارة اليمين أن يكون ثلاثة أيام متتابعات ولو كان ابن مسعود
في عصرنا هذا لكتبها بين قوسين ، أو بحجر مغاير ، أو كتبها على الهامش .

ولكن في ذلك العصر ، لم يكن شيء من ذلك معروفاً ، كما أنهم كانوا يعرفون
ما هو الأصل وما هو التفسير . ولهذا لم تعتبر الأمة الإسلامية ذلك التفسير من أصل
كتاب ربها ، وإنما الأصل هو هذا المصحف الذي بين أيدينا والذي لا يأتيه الباطل
من بين يديه ولا من خلفه ، والذي قد أجمعت الأمة على كل شيء فيه : على سوره
وآياته وحروفه ، وعلى أحكام تجويده وتلاوته .

ليس هناك كتاب في الدنيا حدم كما حدم القرآن الكريم ، وتولى الله حفظه
بنفسه إلا القرآن الكريم .
﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (٥٢) .

فى القراءات

س : دخلت أحد المساجد فى انتظار الصلاة ، فتاولت مصحفاً من المصاحف الموجودة بالمسجد ، لأقرأ ما تيسر من القرآن ، وصادفتى سورة الروم ، فأخذت أقرأها حتى وصلت إلى هذه الآية الكريمة : ﴿ الله الذى خلقكم من ضعف ، ثم جعل من بعد ضعف قوة ، ثم جعل من بعد قوة ضعفاً وشيبة ، يخلق ما يشاء ، وهو العليم القدير ﴾ . وقد هالنى ألى وجدت كلمة « ضعف » و « ضعفاً » فى الآية مشكولة بالضم فى المواضع الثلاثة من الآية ، وهو خلاف ما حفظت عليه هذه الآية ، وما سمعته من الحفاظ ، وما قرأته فى شتى المصاحف المطبوعة فى مصر ، والمعتمدة من الأزهر الشريف . ولهذا وقر فى نفسى أن هذا غلط مطبعى ، وبخاصة أن هذا المصحف مطبوع فى الهند ، ولم تعتمدة جهة علمية دينية معروفة كالأزهر .

ولهذا لجأت إليكم لأعرف وجهة نظركم ، فلعل لهذا عندكم تفسيراً ، أو لعلها قراءة غير القراءة التى نقرأ بها نحن فى البلاد العربية . أرجو اليان والإيصاح .

أ.رج - الدوحة

ج : أشكر الأخ - أولاً - على غيرته على كتاب الله العزيز ، وحرصه على تلاوته كلما تيسر له ذلك . وأشكر له - ثانية - أنه يادر بالسؤال عندما ساوره الشك ليصل إلى اليقين ، وهذا هو واجب المسلم : أن يسأل إذا لم يعلم ، ولا يتسرع بالحكم . فإبما شفاء العى السؤال .

ثم أطمشه على أن ما هاله وأرعجه ليس عنطاً مطيعاً ، ولا لعوياً ، ولا ديباً
فقد صحت القراءة بالفتح والضم كليهما في « ضعف » و « ضعما » في الآية
الكريمة . قرأ خمسة من القراء السبعة بالضم ، وقرأ عاصم وحمزة بفتح الضاد ، وقال
القراء : الضم لغة قريش ، والفتح لغة تميم^(٥٣).

ومن المعلوم أن القراءة المشهورة عندنا في المشرق العربي هي قراءة حفص عن
عاصم . وهي التي طبعت عليها المصاحف التي نقرأها . وهذه هي القراءة المشهورة
في الهند وباكستان أيضاً - على ما أعلم - فكان مقتضى ذلك أن تضبط الكلمة بفتح
الضاد في المصحف الهندي ، ما دامت قراءة عاصم بالفتح ، والجميع هنا وفي الهند
يأخذون بقراءة عاصم برواية تلميذه حفص . فكيف جاء الصم ؟ والذي يرجع
لكتب القراءات . مثل كتاب « القراءات السبع » لأبي عمرو الداني . و « النشر في
القراءات العشر » لابن الجزري ، يعرف السر في مخالفة المصحف الهندي للمصاحف
الأخرى المتداولة .

فقد روى عن حفص أنه اختار الضم في الآية خلافاً لشيخه عاصم ، لحديث
روى عن ابن عمر مرفوعاً في ذلك . وجاء عن حفص أنه قال : « ما خالفت
عاصماً في شيء من القرآن إلا في هذا الحرف » .

قال ابن الجزري : وقد صح عنه - أي حفص - الفتح والضم جميعاً . ونقل
عن الحافظ أبي عمرو الداني قوله : واختيارى في رواية حفص .. الأخذ بالوجهين :
بالفتح والضم ، فأتابع بذلك عاصماً على قراءته ، وأوافق حفصاً على اختياره .
قال ابن الجزري : قلت : وبالوجهين قرأت ، وبهما آخذ^(٥٤).

وبهذا نعلم أن المصحف الهندي لم يخرج عن قراءة حفص ، وإن خالف بذلك
عاصماً شيخه ، ولعل الذي رجح ذلك لدى إخواننا الهنود أن الصم لغة قريش ،
وللغة قريش فصلها ، وأن حديثاً مرفوعاً جاء بهذه القراءة ، أخرجه الإمام أحمد

(٥٣) تفسير القرطبي ج ١٤ ص : ٤٦ ، ٤٧ .

(٥٤) الشرح في القراءات العشر ، لابن الجزري ، بمراجعة الشيخ علي محمد الصباغ شيخ المقاريء المصرية

ج ٢ ، ص : ٣٤٥ ، ٣٤٦ مطبعة مصطفى محمد بصر .

وأبو داود والترمذى ، عن عطية العوفى قال : قرأت على ابن عمر : ﴿ الله الذى خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة . ثم جعل من بعد قوة ضعفاً .. ﴾ فقال : ﴿ الله الذى خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ، ثم جعل من بعد قوة ضعفاً .. ﴾ ثم قال : « قرأت على رسول الله ﷺ كما قرأت على . فأخذ على ، كما أخذت عليك » .

والحديث إسناده ضعيف ، وإن حسنه الترمذى . لضعف عطية العوفى (٥٥) والقراءتان ثابتتان بالتواتر المستيقن ، ولا اعتراض على واحدة منهما .

والحمد لله ، لم يوجد كتاب فى الوجود نال من العناية والرعاية والتدقيق - حتى فى ضبط حروفه وكلماته ، وفى طريقة نطقها وتلاوتها ، ومقدار مدّها أو عموها ، معشار ما ناله كتاب المسلمين : كتاب الله ، القرآن المحمّد : ﴿ إنا نحن ربنا الذكر ، وإنا له لحافظون ﴾ .

(٥٥) انظر الحديث ٥٢٢٧ من « المسند » بتحقيق وشرح الشيخ أحمد شاكر . ج ٧ ص ١٧٧ .

خلق السموات والأرض في ستة أيام

لقد قال الله تعالى في كتابه العزيز : ﴿إِنْ رَبُّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾^(٥٦) فما معنى خلق السموات والأرض في ستة أيام ؟

ولقد قرأت في أحد كتب التفسير : أن الله سبحانه وتعالى خلق السموات والأرض في ستة أيام - أى في ست فترات - ونحن لا نعلم هل خلقها في ستة أيام أو في ست سنين ، أرجو الإيضاح .

المستمعة

ج : الذى لا شك فيه أن هذه الأيام الستة ليست من أياما هذه التى يقدر ليل اليوم ونهاره منها بأربع وعشرين ساعة من ساعاتنا المعروفة . فإن هذه الأيام إنما وجدت بعد خلق الأرض والشمس ، وحدث الليل والنهار ، فكيف يكون أصل خلق الأرض في أيام منها ؟

وقد جاء في سورة فصلت بيان وتفصيل لما خلق الله في هذه الأيام الستة فقال سبحانه : ﴿قُلْ أَنْتُمْ لَكُمْرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ ..﴾^(٥٧) الآيات . فلعل هذه الأيام عبارة عن ستة أزمنة ، وآماد لا يعلم مداها إلا الله يتحدد كل يوم منها بما عم فيه من عمل ، أو ست دورات فلكية لا نعلمها ، غير أيامنا المرتبطة بالدورة الشمسية ، أو ستة أطوار مرت على هذه المخلوقات . كل ذلك محتمل ، واللغة تساعد

(٥٧) فصلت : ٩

(٥٦) الأعراف : ٥٤

عليه ، والدين لا يمنع منه . فاليوم في لغة العرب هو الزمن الذي يمتاز بما تحصل فيه من غيره ، فأيامنا هذه تتميز بما يحددها من طلوع الشمس ومغربها ، وأيام العرب بما كان يقع فيها من الحروب والقتال ، وقد قال تعالى : ﴿ وَإِنْ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ (٥٨) . وقال تعالى في وصف يوم القيامة ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ (٥٩) .

ولمّا خلق الله السموات والأرض في ستة أيام ، وكان قادراً على أن يخلقها في لحظة واحدة ، فإن أمره بين الكاف والنون ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ : كُنْ ، فَيَكُونُ ﴾ (٦٠) .

ولعل الحكمة في ذلك - والله أعلم - أن يتخذ عباده من هذا الخلق درساً في الأناة وترك العجلة وحسن التأني للأمر ، ولهذا قيل : الأناة من الرحمن ، والعجلة من الشيطان . والله أعلم .



(٥٨) الحج : ٤٧

(٥٩) المعارج : ٤

(٦٠) النحل : ٤٠



النَّارِي السُّبَايِي

في الحديث النبوي

« لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة »

س : ما مدى صحة الحديث الذى يقول : « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » فإن بعض من يدعون نصرة المرأة يردون هذا الحديث قائلين : إنه يتناق مع حديث : « خذوا نصف دينكم عن الحميراء » يعنى عائشة ؟ .

ج : الجهل مصيبة كبيرة ، فإذا اجتمع إليه الهوى كان الطامة الكبرى ﴿ ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ﴾ (١) .

لهذا لا نعجب - وقد توافر الجهل والهوى - أن يرد الحديث الصحيح ، ويصحح الحديث المردود .

فالحديث الأول حديث صحيح مروي عن أنى بكر رضى الله عنه ، قال : لما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس ملكوا عليهم بت كسرى قال : « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » رواه البخارى وأحمد والنسائى والترمذى ، وتلقاه علماء المسلمين فى سائر الأعصار بالقبول وبنوا عليه حكمهم بأن المرأة لا تلى على الرجال ولاية عامة .

بينما الحديث الآخر : « خذوا شطر دينكم عن الحميراء » قال فيه الحافظ ابن حجر : لا أعرف له إساداً ولا رأيت فى شيء من كتب الحديث إلا فى النهاية لابن الأثير ، ولم يذكر من خرجه ، وذكر الحافظ عماد الدين بن كثير أنه سئل المزى والذهبي عنه فلم يعرفاه .

هذا إذا نظرنا إلى الحديث من ناحية سنده ورواته .

فإذا نظرنا إليه من ناحية متنه وموضوعه ، وجدنا العقل ينكره ، والواقع يردده .

(١) سورة القصص : ٥٠ .

(أ) فكيف يأمرنا النبي عليه السلام أن نأخذ نصف الدين عن الحميراء - أى عائشة - وحدها؟؟ ومادا نأخذ عن بقية الصحابة وهم كثير؟ وأى نصف نأخذ؟ وأى نصف ندع؟ .

(ب) على أن كلمة « الحميراء » وهو تصغير تمليح لكلمة « حمراء » من كلمات التدليل والمباشطة التي يجوز أن يذكرها النبي عليه السلام في أحاديثه الخاصة لنسائه ، غير أنه يبعد أن يذكرها في مقام التعليم والإرشاد العام للأمة كالمقام الذى معنا .

والواقع يدلنا أيضاً أن علماء الإسلام لم يأخذوا عن عائشة نصف الدين ولا ربه ولا عشرة ، لا من جهة الرواية ، ولا من جهة الدراية :

فمن حيث الرواية نرى ألوقفاً من الصحابة - رجالاً ونساء - أسهموا في تبليغ هدى رسولهم أقوالاً وأفعالا وأحكاماً وتقريرات ، وعائشة فرد من هذا العدد الضخم مهما تكثير فلن تبلغ ما روى أبو هريرة .

ومن جهة الدراية والفقه والفتوى لا يقل العقل ولا الواقع التاريخي أن تنفرد عائشة بشطر الدين . فأين نصيب الصحابة الكبار من أمثال أبى بكر وعمر وعلى وابن مسعود وأبى بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأصحاب هذه الطبقة ثم من خلفهم من الصحابة أمثال العبادلة الأربعة : ابن عمر وابن عباس وابن عمرو وابن الزبير وغيرهم ؟ .

إن أحاديث الفضائل يجب أن تؤخذ بحذر شديد ، وقد قرر الحفاظ أن أول معنى طريقه وضاع الحديث هو فضائل الأشخاص ، وبخاصة الذين كان لهم أنصار معالون وخصوم متطرفون ، وعائشة رضى الله عنها من هؤلاء .

هذا ، وفي آيات الكتاب العزيز من سورة النور وفي السنن الصحيحة والحسنة في فصل عائشة ما يغنينا عن حديث يتسم بالغلو والإفراط ، ويكره العقل والواقع ، وقد قال ابن الحوزى في مقدمة كتابه : « الموضوعات » (ما أحسن قول القائل : كل حديث رأيت مخالفه العقول ، وتناقضه الأصول ، وتباينه النقول ، فاعلم أنه موضوع) .

عذاب الميت يبكاء أهله عليه

س : قرأت في بعض الكتب حديثاً منسوباً إلى النبي ﷺ يقول : « إن الميت ليعذب يبكاء أهله عليه ، فأنكرت ذلك ؛ لأن القاعدة التي قررها القرآن أن الإنسان لا يسأل عن ذنب غيره ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ ^(٢) فكيف يتفق هذا مع تعذيب الميت بذنب الحى وبكائه عليه ؟ فهل هذا الحديث صحيح أم لا ؟ وإذا كان صحيحاً فما معناه ؟ وكيف نوفق بينه وبين ما جاء في القرآن الكريم ؟ .

ج : أما الحديث فهو صحيح متفق على صحته بلا ريب ، أخرج البهاري ومسلم عن ابن عمر بلفظ : أن حفصة بكت على عمر (أى حين طعن) فقال : مهلاً يا ابنتي ! ألم تعلمي أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

وفي رواية : لما طعن عمر أعمى عليه ، فصيح عليه ، فلما أفاق : قال : أما علمتم أن رسول الله ﷺ قال : « إن الميت ليعذب يبكاء الحى » ورواه الشيخان أيضاً من حديث أنس .

ولهما عن عمر : « الميت يعذب في قبره ما نيح عليه » .

ورواه الشيخان وأحمد والترمذي عن المغيرة بلفظ : « من نيح عليه يعذب بما نيح عليه » .

والمهم أن الحديث ثابت عن أكثر من صحابي بأسانيد صحيحة ، ومن وجوه عديدة ، حتى قال السيوطي : متواتر . فلا مجال للطعن في صحته ، ولم يبق إلا البحث في معناه ، والتوفيق بينه وبين الآية الكريمة . وهذا ما حاوله العلماء من قديم ، وذكروا فيه عدة تأويلات ، نقلها الحافظ ابن حجر في « فتح الباري »

(٢) سورة الأنعام : ١٦٤

وأكتفى هنا بذكر أهمها وأرجحها ، غير متقيد بترتيب الحافظ .

الأول : أن المراد بالعذاب هو العذاب بمعناه اللغوي وهو : مطلق الألم ، لا العذاب الأخروي ، فالميت يتألم بما يرى من جزع أهله ، وما يسمع من بكائهم عليه ، فمن المعلوم أن الميت في قبره غير معزول عن أهله وقرابته وأحوالهم . وقد روى الطبري بإسناد صحيح عن أبي هريرة : « أعمال العباد تعرض على أقربائهم من موتاهم » وهو موقوف في حكم المرفوع ، إذ لا مجال للرأى فيه . وله شاهد من حديث النعمان بن بشير مرفوعاً . أخرجه البخاري في تاريخه ، وصححه الحاكم .

قال الحافظ : وهذا اختيار أبي جعفر الطبري من المتقدمين^(٣) ، ورجحه ابن المرباط وعباض ومن تبعه ، ونصره ابن تيمية وجماعة من المتأخرين ، واستشهدوا له بحديث قبلة بنت مخزومة : « قلت : يا رسول الله ، قد ولدته فقاتل معك يوم الربرة ، ثم أصابته الحمى فمات ، ونزل على البكاء ! . فقال رسول الله ﷺ : أيغلب أحدكم أن يصاحب صويحبه في الدنيا معروفاً ، وإذا مات استرجع ؟^(٤) » فوالذي نفس محمد بيده ، إن أحدكم ليكي ، فيستعبر^(٥) إليه صويحبه ، فيأعبد الله ، لا تعذبوا موتاكم ! » وهذا طرف من حديث طويل حسن الإسناد ، أخرجه بن أبي خيثمة ، وابن أبي شيبة والطبراني وغيرهم ، وأخرج أبو داود والترمذي طرفاً منه .

قال ابن المرباط : حديث قبلة نص في المسألة ، فلا يعدل عنه .

الثاني : أن معنى التعذيب توبيخ الملائكة له بما يعذبه أهله ، كما روى أحمد من حديث أبي موسى مرفوعاً : « الميت يعذب ببكاء أهله » إذا قالت النائحة : واعضدها ! واناصرها ! واكاسياها ! جبذ الميت وقيل له : أنت عضدها ؟ أنت ناصرها ؟ أنت كاسياها ؟ » .

ورواه ابن ماجه بلفظ : « يتصنع به ، ويقال : أنت كذلك ؟ » .

(٣) ورجحه من المعاصرين الشيخ أحمد شاكر ، وقال : أكاد أجزم به ، ولا أرمي غيره .

() انظر الحديث رقم ٤٨٦٥ من المسند ج ٧ ط دار المعارف بمصر .

(٤) أي قال : « إنا لله وإنا إليه راجعون » .

(٥) يستعبر : يحس أن الميت يكي لبكائه .

ورواه الترمذى بلفظ : « ما من ميت يموت ، فتقوم نادبته فتقول ، واجبلاه !
واسنده أو شبه ذلك من القول ، إلا وكل به ملكان يلهذهانه : أهكذا أنت ؟ » .

وشاهده ما روى البخارى فى « المغازى » من حديث النعمان بن بشير ،
قال : أعمى على عبدالله بن رواحة ، فجعلت أحته تبكى وتقول : واجبلاه !
واكذا ، واكذا ! فقال حين أفاق : « ما قلت شيئاً إلا قيل لى : أنت كذلك ؟ » .

الثالث : ما احتاره الإمام البخارى ، وجزم به : أن المراد بالبكاء فى الحديث
بعضه ، وهو النوح ، والمراد بالميت بعض الموق أيضاً ، وهو من كان الروح من سنته
وطريقته ، فكان أسوة سيئة لأهله ، أو عرف أن لهم عادة بفعل ذلك ، فأهمل نهيهم
عنه .

واستدل البخارى لذلك بأدلة ذكرها فى ترجمة الباب ، منها قوله تعالى :
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً ﴾^(٦) وحديث : « كلكم راع ،
وكلكم مسؤول عن رعيته »^(٧) . وحديث : « لا تقتل نفس ظلماً إلا كان على ابن
آدم الأول كمل من دمها ، وذلك لأنه أول من سن القتل »^(٨) .

ومقتضى هذا أن الميت إنما يعذب لتقصيره فى تربية أهله ، وإهماله فى تأديبهم
.. وتعليمهم ، وضعف رعايته لما حمله الله من مسؤولية عنهم ، وهو المأمور أن يقيم
النار كما يقى نفسه . فالحقيقة أنه يعاقب بتفريطه وذنبه هو لا بذنب أهله ، أى أنه لم
يزر وزر غيره .

ومما يؤيد هذا التأويل أن من العرب فى الجاهلية من كان يوصى أهله أن
يندبوه ، وينوحوا عليه بعد موته ، كما قال طرفة :

إذا مت فانهينى بما أنا أهله وشقى على الجيب يا ابنسة معبد

أما البكاء من غير نوح فلا عقاب عليه ، وقد جاء عن أبى مسعود

(٦) سورة التحريم : ٦ .

(٧) متفق عليه من حديث ابن عمر .

(٨) رواه البخارى .

الأنصاري ، وقرظة بن كعب قالاً : « رخص لنا في البكاء عند المصيبة في غير نوح » . أخرجه ابن شيبة ، والصبرائي ، وصححه الحاكم .

قال الحافظ بعد نقل هذه الوجوه التي ذكرناها وغيرها :

« ويحتمل أن يجمع بين هذه التوجيهات ، فيزل على اختلاف الأشخاص ، بأن يقال مثلاً : من كانت طريقته النوح ، فمضى أهله على طريقته ، أو بالغ فأوصاهم بذلك ، عذب بصنعه . ومن كان يعرف من أهله النياحة ، فأهمل بينهم عنها ، فإن كان راضياً بذلك التحق بالأول ، وإن كان غير راض عذب بالتوبيخ : كيف أهمل النبي ؟ ومن سلم من ذلك كله ، واحتاط ، فنبى أهله عن المعصية ثم خالفوه ، وفعلوا ذلك ، كان تعذيبه تألمه بما يراه منهم من مخالفة أمره ، وإقدامهم على معصية ربهم ، والله تعالى أعلم بالصواب » (٩) .

وهناك وجه ذكره العلامة المناوي في « الفيض » ، وهو : أن المراد بالميت في الحديث المشرف على الموت ، والتعذب : أنه إذا احتضر ، والناس حوله يصرخون ويتضجرون يزيد كربه ، وتشتد عليه سكرات الموت ، فيصير معذباً به .

قال العراقي : والأولى أن يقال : سماع صوت البكاء هو نفس العذاب ، كما أننا نعذب ببكاء الأطفال . فالحديث على ظاهره بغير تخصيص ، وصوبه الكراماني اهـ .
فالعذاب هنا بمعناه اللغوي كما في الوجه الأول ، ولكن هنا فسر الميت بالاحتضر .

وبهذا يتضح لنا ، أن الحديث لا يعارض القرآن في تقرير مبدأ المسؤولية الفردية وأن لا معجز في ثبوته وصحته ، مادام له أكثر من وجه صحيح لتأويله .

قال العلامة المناوي : قال بعض الأعاظم : وبما نقرر عرف خطأ من جحد عندما سمع ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ أو غلط رواة هذا الخبر ، وما هو على

(٩) انظر : فتح الباري ج ٣ : ص ٣٩٢ - ٣٩٧ . ط مصطفى الحلبي .

نحوه من صحاح الأخبار التي رواها الأعلام عن الأعلام إلى الفاروق وابنه وغيرهما^(١٠).

وبما لا بد من ذكره في هذا المقام : أن السيدة عائشة رضي الله عنها ظنت ما طنه الأخ السائل حين سمعت هذا الحديث ، فأكرت على من رواه ، متوهمة أنه يعارض الآية الكريمة ، واتهمت من رواه عن ابن عمر رضي الله عنهما بالخطأ أو النسيان ، وأنه لم يسمع الحديث على وجهه ، ففى رواية عند مسلم قالت : إنما قال رسول الله ﷺ : « إنه يعذب بمعصيته أو بدبه ، وإن أهله ليكون عليه » .

وفى رواية لها : « إنما مر رسول الله ﷺ على يهودية يسكى عليها أهلها ، فقال : إهم ليكون عليها ، وإنما لتعذب في قبرها » . رواه البخارى .

وفى رواية أخرى قالت : ولكن رسول الله ﷺ قال : « إن الله ليريد الكافر عذاباً ، يبكاء أهله عليه » وقالت : حسبكم القرآن : ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ . رواه البخارى .

قال الحافظ ابن حجر : وهذه التأويلات عن عائشة متحالفة ، وفيه إشعار بأنها لم ترد الحديث بحديث آخر ، بل بما استشعرت من معارضة القرآن^(١١) .

على أن الرواية الأخيرة لعائشة أثبتت فيها أن الميت يزداد عذاباً يبكاء أهله ، وأى فرق بين أن يزداد عذاباً بفعل غيره ، وأن يعذب ابتداء به ؟! فلو أخذ على طاهره أيضاً لعارض القرآن .

ولهذا لم يرتض العلماء موقف عائشة - ولا عصمة لأحد دون رسول الله ﷺ .

قال القرطبي : إنكار عائشة ذلك ، وحكمها على الراوى بالتخطئة والنسيان ، أو على أنه سمع بعضاً ، ولم يسمع بعضاً - بعيد ، لأن الرواية لهذا المعنى

(١٠) مبص القدير ج ٢ ص ٣٩٧ .

(١١) المفتح ج ٣ ص ٣٩٥ .

كثيرون ، وهم جازمون ، فلا وجه للنفى مع إمكان حمله على محمل صحيح^(١٢) .
قال شيخ الإسلام ابن تيمية : وعائشة أم المؤمنين لها مثل هذا نظائر ، ترد
الحديث بنوع من التأويل والاجتهاد ، واعتقادها بطلان معناه ، ولا يكون الأمر
كذلك . اهـ .

(١٢) فيض القدير ج ٢ ص ٣٩٧ .

« العجلة من الشيطان »

س : قولان نسمعهما يترددان على الألسن في كثير من المناسبات ، يناقض كلاهما الآخر . القول الأول هو : العجلة من الشيطان . والثاني هو : خير البر عاجله . فهل هما حديثان نبويان أم لا ؟ وإذا كانا حديثين ، فكيف نوفق بينهما ؟ وإن لم يكونا فأيهما الصواب ، وأيهما الخطأ ؟ .

ج : أما القول الأول فهو جزء من حديث بلفظ : « الأناة من الله تعالى ، والعجلة من الشيطان » (١٣) .

ومدح الأناة ، وذم العجلة ، مما استقرت عليه فطر الناس ، وأجمعوا عليه قديماً وحديثاً ، حتى قيل في الأمثال السائرة : من تأنى نال ما تمنى .. في التأني السلامة ، وفي العجلة الندامة . وقال المرقش :

يا صاحبي تلوما لا تعجلا إن النجاح رهين ألا تعجلا

وقال الآخر :

قد يدرك المتأني بعض حاجة وقد يكون من المستعجل الزلل

وقال عمرو بن العاص : لا يزال المرء يجتنى من ثمرة العجلة الندامة .

وإنما كانت العجلة من الشيطان : لأنها - كما قال ابن القيم - خفة وطيش وحدة في العبد ، تمنعه من الثبوت والوقار والحلم ، وتوجب وضع الشيء في غير محله ، وتجلب الشرور ، وتمنع الخيور . وهي متولدة بين خلقين مذمومين : التفريط والاستعجال قبل الوقت . ١ هـ .

(١٣) رواه الترمذي عن سهل بن سعد الساعدي مرفوعاً وقال حسن عريب . ورواه ابن أبي شيبة وأبو يعلى وابن مبيع والحارث بن أبي أسامة في مسابدهم ، عن أنس بلفظ « التأني من الله .. إلخ » وأخرجه البيهقي عنه أيضاً . وقال المنذرى في الترغيب : رواه رواية الصحيح . ونحوه قال الهيثمي . وفي الصحيحين من حديث ابن عباس ما يشهد لهذا الحديث . أن النبي ﷺ قال لأشجع عبد القيس . « إن فلك حصنتين يحبهما الله . الحلم والأناة » .

وفي الحديث : « يستجاب للعبد ما لم يستعجل » (١٤) .

أما القول الآخر : « خير البر عاجله » فقال « العجلوني » في « كشف الخفاء » :

ليس بحديث ، ولكن روى معناه عن العباس رضي الله عنه : « لا يتم المعروف إلا بتعجيله ، فإنه إذا عجله هأه » ومشاع على الألسنة واشتهر : إن الانتظار أشد من الموت ! .

على أن « البر » أوسع من مجرد إسداء المعروف ، فهو يشمل كل عمل صالح مما يتقرب به المرء إلى الله ، أو ينفع به الناس .

والتعجيل بالخير والبر وعمل الصالحات أمر محمود ، ندب إليه القرآن والسنة . ففى القرآن الكريم في معرض المدح ﴿ أولئك يسارعون في الخيرات وهم لها سابقون ﴾ ويسارعون في الخيرات وأولئك من الصالحين ﴾ ، ﴿ فاستبقوا الخيرات ﴾ ، ﴿ وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة ﴾ .

فهذا القول الأخير صحيح في معناه ، وليس مناقضاً لحديث « العجلة من الشيطان » لأن العقل لا يحكم بوجود التناقض بين قولين أو قضيتين إلا إذا ثبت تناقضهما من كل الوجوه ، وعدم التناقض بصورة ما . أما إذا أمكن تقييد أحدهما بوضع معين أو حالة معينة . فلا تناقض إذن .

وقد نبه المحققون على أن الأمانة إما تمدح ، والعجلة إما تذم بشروط ثلاثة :
أولاً : ألا يكون الأمر المراد تنفيذه طاعة ظاهرة لله ، فإذا كان كذلك ، فمن الخير التعجيل به استباقاً للخيرات ، ومسارعة فيها كما أمر الله . وقد روى سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ . قال : « التؤدة في كل شيء خير ، إلا في عمل الآخرة » (١٥) .

(١٤) متفق عليه عن أبي هريرة

(١٥) رواه أبوودود والبيهقي في شعب الإيمان والحاكم ، وقال : صحيح على شرطهما .

دعا أحد الصالحين غلاماً له وهو في الخلاء يقصّي حاجته ، وأمره أن يتصدق بصدقة على فلان من الناس . فقال له : هلا صبرت حتى تخرج من الخلاء ؟ فقال : حضرتني هذه النية . فأحببت التعجيل بها ، ولا آمن على نفسي التغير ! .

وعن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال :

« ثلاث يا علي لا تؤخرهن : الصلاة إذا أتت . والجنارة إذا حضرت ، والأيم إذا وجدت كفواً » (١٦) .

ولهذا الحديث قصة أخرجه ابن دريد والعسكري : أن معاوية قال يوماً وعنده الأحنف بن قيس : ما يعدل الأناة شيء ، فقال الأحنف : إلا في ثلاث : تبادر بالعمل الصالح أجلك ، وتعجل إخراج نعيمك ، وتنكح كفاء أهلك . فقال رجل : إنا لا نعتقر في ذلك إلى الأحنف قال : لم ؟ قال : لأنه عندنا عن رسول الله ﷺ . وذكر الحديث (١٧) .

وذكر الغزالي عن حاتم الأصم قال : العجلة من الشيطان إلا في خمسة ، فإنها من سنة رسول الله ﷺ : « إطعام الطعام ، وتجهيز الميت ، وتزويج البكر ، وقضاء الدين ، والتوبة من الذنب » .

وقيل لأبي العيناء : لا تعجل ، فالعجلة من الشيطان ! فقال : لو كان كذلك لما قال موسى : ﴿ وعجلت إليك رب لترضى ﴾ (١٨) .

الثاني : أن يكون مع عدم الثبوت والتحري والتبين . أما بعد أن يتبين ويتثبت ويقدم ما يلزم تقديمه قبل العمل من الدراسة والاستخارة والاستشارة ، فلا وجه للتريث والإحجام عند ذلك ، فقد تنقلب فضيلة الأناة حينئذ إلى رذيلة التواني والتباطؤ . وكل شيء زاد عن حده انعكس إلى ضده ، ولهذا قيل : لا تعجل عجلة الأخرق ، ولا تحجم إحجام الفرق ! وقال الشاعر :

(١٦) رواه الترمذي وقال : حديث عريب حسن . ورواه الإمام أحمد في مسنده . وقال الشيخ شاکر إسناده صحيح . انظر ج ٢ حديث رقم ٨٢٨ ، وحسنه العراقي أيضاً ولكن ابن حجر جزم بصحة سنده في تخرجه الهداية . انظر . الدرابة ج ٢ ، ص ٦٣ ، وفيه القدير ، ج ٣ ، ص ٣١٠ .
(١٧) فيص القدير المذكور .
(١٨) سورة طه : ٨٤ .

ربك خير وأبقى ﴿٢٥﴾ ، المال والنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخير أملاً ﴿٢٦﴾ . ﴿ من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ، ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وما له في الآخرة من نصيب ﴾ ﴿٢٧﴾ ... واقراً هذه الأحاديث :

« ركعتا الصجر خير من الدنيا وما فيها » ﴿٢٨﴾ ، « لغدوة في سبيل الله أو روحه خير من الدنيا وما فيها ، وموضع سوط أحدكم من الجنة خير من الدنيا وما فيها » ﴿٢٩﴾ .

وإذا اتضح لنا معنى دعاء الملك : « اللهم أعط متفقاً خلفاً » بأن لنا معنى دعاء الآخر : « اللهم أعط ممسكاً تلفاً » .

فالتلف هو العقوبة التي يجارى الله بها المسكين ، وهو لا ينحصر في خسارة المال أيضاً ، ولكنه قد يتناول البدن ، أو الأهل أو الولد أو العلاقة بالناس ... إلخ . وقد يكون قلق النفس ، وشك القلب ، وضيق الصدر مما يفسد على المرء حياته ، ويحرمه الاستمتاع بماله الوفير ، ويحبه في عذاب مقيم . فضلاً عما ادخر الله لمثله في الآخرة ﴿ وللعذاب الآخرة أشق وما لهم من الله من واق ﴾ ﴿٣٠﴾ ... وفي بعض الأحاديث ما يفيد أن دعاء الملكين مطابق لما جاء في القرآن من قول الله تعالى : ﴿ فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره ليسرى ، وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ﴾ ﴿٣١﴾ فالتيسير لليسرى هنا مقابل لقول الملك : أعط متفقاً خلفاً . والتيسير للعسرى مقابل لقول الآخر : أعط ممسكاً تلفاً . مما يدل على أن الأمر أوسع وأكبر من الخلف في المال والتلف فيه .

(٢٥) سورة طه : ١٣١ (٢٦) سورة الكهف : ٤٦ (٢٧) سورة الشورى : ٢٠
(٢٨) رواه مسلم عن عائشة . (٢٩) رواه البخاري ومسلم عن أنس .
(٣٠) الرعد : ٣٤ . (٣١) الليل : ٩ - ١٠ .

« قل خيراً أو اصمت »

س : قال رسول الله ﷺ « قل خيراً أو اصمت » . فهل الكلام الكثير حرام على ضوء هذا الحديث ؟ .

ج : جاء عن النبي عليه الصلاة والسلام أحاديث عديدة تحذر من آفات اللسان . منها : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت »^(٣٢) .

وجاء عنه : « رحم الله امرأً قال خيراً فغنم ، أو سكت فسلم »^(٣٣) . فالكلام الكثير يؤدي إلى أن يتورط الإنسان في أخطاء كثيرة ، فاللسان له آفات ، بلعها الإمام الغزالي عشرين آفة من الكذب ، والعيبة ، والتميمة ، وشهادة الزور ، واليمين الغموس ، والخوض في أعراض الناس ، والكلام فيما لا يعنيه ، والاستهزاء بالآخرين ، والسخرية منهم ، وغير ذلك كثير .

بل إن الشيخ عبدالغنى النابلسي وصل آفات اللسان إلى اثنتين وسعين آفة ، وجاء بتفصيلات كثيرة على ذلك .

فإذا أكثر المرء من الكلام ، فهو معرض لأن يخطيء ، وأن يتناول الأعراض وأن يهش لحوم الناس في غيبتهم ، ولهذا كانت السلامة في الصمت ... وليس معنى هذا أن يطبق الإنسان شفتيه ، ولا يبس بشت شفة ... لا ... وإنما ليحرص على أن لا يتكلم إلا بالخير ، وبما يرضى الله عز وجل .

ومن هنا قال الناس من قديم : إذا كان الكلام من فضة ، كان السكوت من ذهب . وقال الشاعر :

(٣٢) متفق عليه عن أبي هريرة وأبي شريح .

(٣٣) رواه ابن المبارك في الرهد مرسلًا بإسناد حسن ، وروى من طرق أخرى .

احفظ لسانك أيها الإنسان لا يلدغك ، إنه ثعبان
كم في المقابر من قتيل لسانه كانت تهاب لقاءه الشجعان
حتى في الدنيا ، وليس في الآخرة فقط ، يجد الإنسان نتيجة أخطاء اللسان ،
فيؤذى ويصاب بالأضرار الجسيمة بسبب لسانه . فلتات اللسان هذه ينبغي الحذر
مها . ولهذا قيل :

يموت الفتى من عثرة بلسانه وليس يموت المرء من عثرة الرجل
فعثرته من فيه ترمى برأسه وعثرته بالرجل تشفى على مهل

وقالوا : أنت مالك الكلمة . فإذا قلتها ملكتك .

ولهذا لا ينبغي ألا يكون الإنسان ثرثاراً

وأكثر الناس الذين يكثرون الكلام يخطئون ، ويصبحون مضغة في الأفواه ،
ولهذا يجب على المؤمن الذي يراقب الله ويخشاه ، أن يعلم بأن كلامه من عمله ،
محسوب له أو عليه ... فإن قلم التسجيل الإلهي ، لا يعدو كلمة يتفوه بها الإنسان
إلا ويدونها في كتاب .

﴿ ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه ، ونحن أقرب إليه من حبل
الوريد إذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد . ما يلفظ من قول إلا لديه
رقيب عتيد ﴾ (٣٤) .

فمن علم أن كلامه مثل عمله تماماً ، مكتوب ومحسوب ومحصى عليه ، قل
كلامه إلا فيما يعنيه ، وهذه هي السلامة .
قل خيراً تغنم ، واسكت عن شر تسلم .

« دفاع عن صحيح البخارى »

نشرت مجلة « العربى » فى عددها ٨٧ بتاريخ ١١ شوال ١٣٨٥ هـ شباط ١٩٦٦ م كلمة السيد عبدالوارث كبير فى باب « أنت تسأل ونحن نحيب » رداً على باحث عراقى مسلم لقب نفسه « جابر عثرات الكرام » دافع عن الصحابة وعن البخارى . وإن لم ينشر المحرر كلمته كلها . وجاء فى هذا الرد قوله :

« ... فأنا لم أتهم أباهريرة أو البخارى أو غيرهما من الصحابة أو أصحاب « الصحاح » باختراع الأحاديث أو صنعها ... ولست أقول عن حديث ما إنه ضعيف أو مصنوع مجرد أنه لا يتفق مع العقل والمنطق فحسب ، بل لأن ذلك رأى كثير من الأئمة والفقهاء القدماء والمحدثين على السواء ، أمثال الإمام ابن تيمية والقسطلانى والذهبي والبيهقى والطبرانى والدارقطنى والهيثمى والسيوطى والعسقلانى ... وغيرهم .. !! »

والكلام عن الأحاديث الموضوعة مما لا تسع له صفحات هذا الباب ... لكننى مع ذلك أقبل تحديك يا جابر عثرات الكرام ، وأسالك كيف يعقل أن يقول الرسول صلوات الله عليه « اختلاف أمتى رحمة » أو « اختلاف أصحابى رحمة » فى بعض الروايات ، بينما الله تعالى يقول فى محكم كتابه ﴿ أن أقيموا الدين ولا تفرقوا فيه ﴾ ويقول جل شأنه : ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ﴾ ويقول : ﴿ وإن الذين اختلفوا فى الكتاب لفى شقاق بعيد ﴾ ؟ .

وليت شعرى إذا كان جزاء « من أطعم أخاه خبزاً حتى يشبعه ، وسقاه ماء حتى يرويه ، أبعده الله عن النار سبع خنادق ، ما بين كل خندقين منها مسيرة خمسمائة عام » فما ترى يكون جزاء من يطعم كل يوم عشرة مساكين حتى يشبعوا ويسقيهم حتى يرتووا ؟؟ .

وكيف يعقل أن يقول الرسول « إن الدنيا حرام على أهل الآخرة ، وإن الآخرة حرام على أهل الدنيا » والله سبحانه وتعالى يقول في محكم كتابه : ﴿ وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ، ولا تنس نصيبك من الدنيا ﴾ ويقول جل شأنه ﴿ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ﴾ ؟!

وكيف يقول « الطاعون وخز إخوانكم الجن » وفي رواية أخرى « أعدائكم الجن » ؟! وكيف يقول : « حسنات الأبرار سيئات المقربين » ؟ .

وكيف يقول : « اتخذوا الحمام المقاصيص ، فإنها تلهي الجن عن صيانكم » !!؟ .

وكيف يقول : « عليكم بالقرع ، فإنه يزيد في الدماغ ... وعليكم بالعدس فإنه قدس على لسان سبعين نبياً » !!؟ أو يقول : « زينوا موائدكم بالبقل ، فإنه مطردة للشيطان » !!؟ .

ليس هذا فقط ياجابر عثرات الكرام ! فإن في صحيح البخارى وغيره من كتب الحديث ما هو أدهى من ذلك وأمر ، في مخالفة ما أمر الله به عباده ، وأنزله في محكم كتابه .

قال تعالى : ﴿ ويسألونك عن الخيض قل هو أذى ، فاعتزلوا النساء في الخيض ولا تقر بهن حتى يطهرن ﴾ وهذا أمر صريح في ألا يقرب الرجل زوجته وهي في الخيض ... ولكن البخارى وأصحابه - ساءهم الله وغفر لهم ، ينسبون إلى السيدة عائشة في « كتاب الخيض » أنها قالت : « كان النبي يأمرني فأترز ، فيأشرنى وأنا حائض » ! .

ونسبوا مثل ذلك إلى « ميمونة » إحدى زوجات الرسول .. .

فما الذى يفهمه الناس من هذه الأحاديث ، إلا أن الرسول كان يباشر زوجته في فترات حيضهن ، خلافاً لما أمره الله به !! .

فهل يرضيك ذلك أو يرضى أحداً من المسلمين ؟! وهل يعقل أن يصدر هذا الفعل المنكر عن نبي ، بل عن سيد الأنبياء ؟! .

ثم اسمع أيضاً ... يقول الله تعالى في سورتي النساء والمائدة ، في حكم الطهارة من الجنابة : ﴿ ... أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً ﴾ إلى آخر الآية ... ويقول البخارى : إن رجلاً أتى عمر فقال : إني أنجبت فلم أجد ماء ، فقال له عمر : « لاتصل » !! .

أما ثالثة الأثافي فهي عن زيد بن أنس ، بسند صحيح على شرط « الشيخين » وصححه ابن حزم في « الإحكام » وأخرجه الطحاوى في « مشكل الآثار » قال : أمطرت السماء برداً في رمضان فقال أبو طلحة : « ناولنى من هذا البرد » فجعل يأكل منه وهو صائم ! فقلت : « أتأكل البرد وأنت صائم » ؟ فقال : « إنما هو برد نزل من السماء نطهر به بطوننا ، وإنه ليس بطعام ولا شراب ... إنما هو بركة ! فأتيت رسول الله فأخبرته بذلك فقال : « خذها من عملك » !! .

ولو صح هذا - ياجابر عثرات الكرام - لكان أكل البرد في رمضان لايفطر ، وهذا ما لا يقول به مسلم على الإطلاق ، حتى ولو ورد ألف مرة في « البخارى » و « مسلم » وكل كتب الصحاح ... ! .

من أجل ذلك وأمثاله نطالب بتقية كتب التفسير والحديث من تلك الخزعبلات والمفتريات ياجابر عثرات الكرام ...

أفلا تزال بعد ذلك كله مصرأ على التحدى ؟ إني على أى حال مستعد لالتقاط القفاز . ١ هـ .

نرجو بيان رأيكم في هذا الكلام من الناحية الشرعية والعلمية ، وخصوصاً فيما يتعلق بصحيح البخارى ، والتشكيك فيه ، لما له من منزلة في نفس كل مسلم .

ج : لقد فوجئت وفوجئ كل مسلم ، بل كل منصف ، بما نشرته مجلة « العربى » في عددها الأخير (شباط ٦٦) عن الحديث النبوى في باب « أنت تسأل ونحن نجيب » الذى يشرف عليه السيد عبدالوارث كبير ، ودهش القراء لهذه الحملة المنكرة بالعناوين الباررة وبالسط العريض ، على أعظم كتاب في الإسلام بعد القرآن

« الجامع الصحيح للبخارى » الذى تلقته الأمة - منذ اثني عشر قرناً بالقبول والرضا جيلاً بعد جيل ، الخاصة منها والعامة حتى إن الناس إذا أرادوا أن يهونوا من خطأ وقع فيه إنسان قالوا : « إنه لم يخطئ في البخارى » ولكن المجلة - وباللهمول - نشرت عنواناً ضحماً تقول فيه ... « صحيح البخارى ليس كله صحيحاً - وليست هذه الأحاديث مفتراة بل منكورة » .

لقد قفّ شعر رأسي ، واقشعر جلدي ، حين وقعت عيني على هذه العناوين المثيرة التي تحدث بها المجلة مشاعر المسلمين ، وصدمت أفكارهم بما يشبه القذائف المدمرة وما لقيت أحداً قرأ هذا الشيء أو سمع به إلا أنكره واستبشعه ، وحوقل واسترجع ، وعجب الناس وعجبت معهم كيف يصدر هذا المسكر من مجلة عربية في بلد عربي مسلم ، تطبع بمال المسلمين ، ويحررها مسلمون أيضاً ، كما يفهم ذلك من أسمائهم !! .

والعجب أن كاتب ذلك العنوان المثير سلك للتدليل عليه منهجاً غير مستقيم ، منهجاً لا يرضى عنه العلم ، ولا يرضى عنه الخلق ، ولا يرضى عنه الدين .

فقد مهد للحملة على صحيح البخارى بذكر جملة من الأحاديث الموضوعية أو التي لا أصل لها بالإجماع ، مع عدم الحاجة إلى ذكر هذه الأحاديث ، فقد وثدت في مهدها بفضل جهود أئمة الحديث الذين أفنوا أعمارهم في سبيل خدمة السنة النبوية ، وتنقيتها من زيف المرفين ، وانتحال المبطلين ، وقد قيل للإمام عبدالله بن المبارك : هذه الأحاديث الموضوعية ! فقال : « تعيش لها الجهابذة » وصدق عبدالله فقد عاشوا لها ، وماتت هي والله الحمد ، وحفظ الله دينه ، وصدق وعده : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ (٣٥) .

ولا ريب أن حفظ الذكر « القرآن » إنما يتم بحفظ ما بينه ويشرحه ، وهي السنة التي خاطب الله صاحبها بقوله : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ (٣٦) .

(٣٥) سورة الحجر : ٩ .

(٣٦) سورة البقر : ٤٤ .

أجل . لم يكن من الجلد أن يحشر الأستاذ مجموعة من الأباطيل المكشوفة مثل ... « عليكم بالعدل فإنه قدس على لسان سبعين نبياً » ونحوه ، فإن أصل الموضوع الذى جرت فيه المناقشة هو تنقية كتب التفسير والحديث مما فيها من شوائب وإسرائيليات فما لهذه الكتب ومثل « اتخذوا الحمام المقاصيص ... » إلخ ؟؟ .

إن إيراد ذلك فى مثل هذا المقام يوهم القراء أن كتب الحديث روت هذه الأباطيل أو اعتمدتها ، أو سكت علماء الحديث عن بيان درجتها ، وهو إيهام غير صحيح قطعاً . وهو يدل على أن الغرض من وراء هذه الحملة إنما هو التشويش والتشكيك فى الإسلام ومصادره وأئمنته بالجد والهزل والهدم بكل معول تناله اليد .

وأغرب من ذلك أن الكاتب ذكر هذه الأحاديث الباطلة المقضوطة بلا شك ، ثم قال بالحرف الواحد - ويأهل ما قال - « ليس هذا فقط ، فإن فى صحيح البخارى وغيره من كتب الحديث ما هو أدهى من ذلك وأمر ، فى مخالفة أمر ما أمر الله به عباده وأنزله فى محكم كتابه » .

يا الله ! أصحيح البخارى وكتب الحديث فيها أدهى وأمر من الأحاديث المكذوبة المفتراة التى ذكرها الكاتب !! أما والله لو صح ذلك لكان الأستاذ أعظم المكتشفين فى العصر الحديث ، فقد أزاح الستار عن حقائق غابت عن الأمة الإسلامية كلها اثنى عشر قرناً ، حتى أتى هو آخر الزمان بما لم تستطعه الأوائل !! .

ترى ما هذه الأحاديث التى رواها البخارى وهى عند الكاتب أدهى وأمر مما ذكر من الأكاذيب والأباطيل ؟ .

لقد تمخض الجمل ولم يلد شيئاً ، لم يلد فأراً ولا ضفدعة . ذكر الكاتب حديثين رواهما البخارى (كما يقول) زعمهما مخالفين لكتاب الله . فلنقف قليلاً لكى نناقش الكاتب فى زعمه الخطير :

الحديث الأول : رواه البخارى فى كتاب الحيض عن السيدة عائشة رضى الله عنها قالت : « كان النبی ﷺ يأمرنى فأترز فيأشرفنى وأنا حائض » . وقال الكاتب : ونسبوا مثل ذلك إلى « ميمونة » إحدى زوجات الرسول

يرى الكاتب ذلك مخالفاً للآية الكريمة ﴿ ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ﴾ .

وكان على (علامة دهره وفريد عصره) أن يجلو لنا وجه المخالفة والتعارض بين الآية والحديث ، وذلك لا يكون إلا ببيان المراد من الاعتزال المأمور به في الآية ، والمباشرة المروية في الحديث ، ليبين للقارئ أيهما متعارضان حقاً أم لا ؟ .

فالذى يبدو أنه إما فسر المباشرة بأنها الجماع ، فقد تطلق على ذلك كما في قوله تعالى : ﴿ فالآن باشروهن ﴾^(٣٧) . وإما أنه فسر اعتزال المرأة في الحيض بأنه اعتزال فراشها وتحريم جميع بدننها على الزوج !! .

وكلا التفسيرين خطأ .

أما تفسير المباشرة بالجماع ، فيرده لفظ الحديث نفسه ، إذ تقول عائشة « يأمرني فأتزر فيباشرني » والاتزار : شد الإزار على الوسط وأمرها بذلك يبين المراد من المباشرة .

يؤيد ذلك ما جاء في صحيح مسلم عن عائشة نفسها قالت : « كان رسول الله ﷺ يضطجع معي وأنا حائض ، وبينى وبينه ثوب » ومثله عن ميمونة قالت : « كان رسول الله ﷺ يباشر نساءه فوق الإزار وهن حيض » .

ولو تواضع الأستاذ قليلاً ، ورجع إلى مصدر قريب في اللغة أو التفسير ، أو غريب الحديث ، أو شروحه ، لانتضح له معنى المباشرة الذي أزعجه ، وأقض مضجعه ، قال في القاموس : باشر المرأة ... جامعها أو صاراً في ثوب واحد ، فباشرت بشرته بشرتها « وإذا كان الكاتب لا يعرف طريقة الكشف عن الألفاظ في القاموس واللسان ونحوهما ولا يصير عليها ، فيستطيع أن يتناول أحدث معجم أخرجه المجمع اللغوي في القاهرة ليجد هذا « المعجم الوسيط » يقول : (باشر زوجه مباشرة وبشاراً ، لامست بشرته بشرتها ... وغشياً) .

(٣٧) سورة البقرة : ١٨٧ .

وقد وردت المباشرة في القرآن بمعنى الجماع ، وبمعنى القبلة والملازمة ، وذلك في آية واحدة ، والقريبة والسياق مع السنة النبوية هي التي تحدد المراد .

قال تعالى : ﴿ فَالآن بَاشِرُوهُمْ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا .. ﴾ إلى أن قال : ﴿ وَلَا تَنَاشَرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ .

فالمباشرة المنهى عنها حالة الاعتكاف في المساجد هي القبلة والملازمة ونحوهما فهي التي يمكن أن تقع مع الاعتكاف في المساجد .

والمباشرة المأمور بها ليلة الصيام هي الجماع بدلالة السياق : ﴿ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ قال القرطبي وغيره في قوله تعالى : ﴿ فَالآن بَاشِرُوهُمْ ﴾ المباشرة كناية عن الجماع وسمى الوقاع مباشرة لتلاصق البشريتين فيه .

ومن هنا نعلم أن إطلاق المباشرة على الجماع ليس إطلاقاً حقيقياً بل مجازياً ، والمجاز لا يفي الحقيقة ولا يعارضها ، بل الحقيقة هي الأصل حتى يقوم دليل على خلافها .

وإذن يكون فهم المباشرة في حديث عائشة : بأنها « الجماع » فهماً خاطئاً بلا جدال . وإذا لم يكن الكاتب قد فهم المباشرة هذا الفهم الخاطئ ، فلا بد أن يكون قد أتى من قبل فهمه للاعتزال في آية ﴿ فَاعْتَزَلُوا النِّسَاءَ فِي الْحَيْضِ ﴾ .

وعيب هذا الكاتب أنه يتعجل لغرض في نفسه في فهم النصوص باتباع الحرس والظن ثم يسي على فهمه نتائج يريد إلزام الناس بها ، وإطراح دينهم ومسة نبيهم من أجلها .

وكان لزاماً عليه ليعرف المراد من هذه الآية الكريمة أن يتبين ويثبت ويرجع إلى مصادر العلم ، ويسأل أهل الذكر ، ولا يتسرع في القول بالرأي والهوى ، وقد قال أبو بكر رضي الله عنه : « أرى سماء تطلني ، وأرى أرض تفلني إذا قلت في كتاب الله بما لا أعلم » ؟ ! .

وقال عليه السلام : « من قال في القرآن برأيه أو بما لا يعلم فليتبوأ مقعده من النار » (رواه الترمذي والنسائي وأبو داود) .

فإن من الآيات ما بينت السنة المراد منه ، ومنها ما يظهر معناه بالقرائن والملايسات وأسباب النزول ، وكان الصحابة أعلم الناس بذلك ، وعندهم أخذ تلامذتهم من علماء التابعين ، فلا جرم أن الرجوع إلى علم هؤلاء والاستفادة منه واجب حتماً .

أما ادعاء المعرفة ، وإهمال هذه الثروة ، والنهجم على القرآن ، والقول على الله بغير بينة ، فهو خطأ في المنهج لا يقره العلم ولا الدين . وفي الحديث : « من قال في كتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ » .

قال ابن كثير : لأنه قد تكلف ما لا علم له به ، وسلك غير ما أمر به ، فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر ، لكان قد أخطأ لأنه لم يأت الأمر من بابه كمن حكم بين الناس على جهل فهو في النار ، وإن وافق حكمه الصواب في نفس الأمر ، فلن يكون أخف جرماً ممن أخطأ (مقدمة تفسير ابن كثير) .

وألزم ما يكون هذا الرجوع إلى المصادر حين يقف الإنسان موقف المستدرِك على أئمة الإسلام ، المخطئ لمثل البخاري في أعظم كتاب في الإسلام بعد القرآن ، المتهم للأئمة في سائر الأعصار بالجهل والبلادة والغفلة ، بتصحيحها ما ليس بصحيح ، وتقديمها ما لا يستحق التقديم .

إن الرسول ﷺ هو المبين للقرآن بقوله وعمله وتقريره ، فإذا قال الله تعالى : ﴿ يسألونك عن المحيض قل : هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ﴾ فقد يحتمل مورد الاعتزال في الآية عدة أفهام ... قد يفهم منه اعتزال فراش المرأة مطلقاً ، وترك مساكنتها كما كان اليهود يفعلون ، وقد يفهم منه اعتزال جميع بدنها فلا يباشره الرجل بشيء من بدنه بغير حائل ، وإن لم يعتزل فراشها ، وقد يفهم منه اعتزال الفرج الذي هو موضع « الأذى » الذي علل به الأمر بالاعتزال ، وقد يفهم منه اعتزال جزء معين من البدن - ما بين السرة والركبة مثلاً - فالذي يحدد المراد من ذلك هو السنة القولية والعملية ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ .

ونحمد الله أن الرسول ﷺ لم يكن يفعل شيئاً ليخفيه عن الناس ، بل كانت حياته الخاصة والعامة ملك الأمة جميعاً ، وما فعله في ليله أو نهاره ، في خلوته أو

جلوته ، قد نقله نساؤه عليه السلام إلى المسلمين من بعده ، لأنه تشريع هم ، وهم فيه أسوة حسنة .

ومن ذلك علاقته بهن في فترة الحيض ، فهي التي تفسر الآية كما يفسرها ما ورد عنه من أقوال في ذلك .

وجاءت أحاديث عائشة وميمونة وغيرهما من أمهات المؤمنين مبينة لما أراد الله باعتزال النساء في الحيض ، فليس هو اعتزال اليهود الذي كانوا يهتدون بساءهم في الحيض ولا يسأكونهن في البيوت ، وقد تأثر بهم الأصناف بحكم المخاورة سين طوالا ، فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم عما يخل وما يحرم في هذا الأمر ، فزلت الآية وفسرها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله .

وكانت أمهات المؤمنين حريصات على تبليغ المسلمين هدى رسولهم في كل أحواله وعلاقاته وتصحيح كل خطأ أو علو يخرج عن سنة الرسول ويعلمه .

روى عن بدره مولاة ابن عباس قالت : « بعثني ميمونة بنت الحارث ، وحفصة بنت عمر - وهما من أمهات المؤمنين - إلى امرأة ابن عباس رضى الله عنهم وكانت بينهما قرابة من جهة النساء ، فوجدت فراشه معتزلاً فراشها ، فطست أن ذلك عن المهجران فسألتهما ، فقالت : إذا طمئت « حضت » اعترى فراشي ، فخرجت فأحمرتها بذلك مردني إلى ابن عباس وقالت : « تقول لك أمك : أرعبت عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام مع المرأة من سائه ، وإنها حائض وما بينها وبينه إلا ثوب ما يجاور الركبتين » (أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ، ص ١٦٣) .

وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر نساءه بالانزاع أثناء الطمث ، فإنه لم يلزم أصحابه بذلك ، وصح ، أنه أباح الاستمتاع بالبدن كله ما عدا موضع الأذى « الفرج » فدل على أن الأمر بالانزاع للاستحباب ، لأخذ الحذر والاحتياط .

ففي صحيح مسلم عن أنس : أن اليهود كانوا إذا حاصت المرأة فيهم لم يؤاكلوها ولم يجامعوها (أي يسأكونهن) في البيوت ، فسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم النبي فأنزل الله تعالى : ﴿ ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في

أحيص ﴿ إلى آخر الآية . فقال النبي ﷺ : « اصنعوا كل شيء إلا الكاح » .
 فبلغ ذلك اليهود فقالوا ... ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه
 فعاء أسيد بن الحصير وعباد بن بشر فقالا : يا رسول الله إن اليهود نقول كذا وكذا ...
 أفلا نجامعهم ؟ (أى مخالفة لليهود) فتعير وجه رسول الله ﷺ ... وقال القرطبي
 ... قال علماؤنا : « كانت اليهود والمجوس تجنب الحائض ، وكانت الصارية
 يجامعون في الحيض ، فأمر الله بالقصد بين هذين » (تفسير القرطبي ج ٣ ،
 ص ٨١) .

وهذا التفسير النبوي للآية ، والتطبيق العملي لها ، تؤكدت وسطية الإسلام
 واعتداله وسماحته بين المعالين والمفرطين ، وبين المقصرين والمفرطين من أصحاب الملل
 والنحل ، فهل يجوز لمسلم أو منصف بعد ذلك أن يزعم التعارض بين الآية الكريمة
 وبين حديث البخاري عن عائشة وميمونة رضى الله عنهما ، ويسبب إلى الجامع
 الصحيح اشتغاله على أحاديث ماقصة لما أنزل الله في محكم كتابه . ويحكم على هذا
 الحديث المتفق على صحته بأنه منكر ومقتري .

يا عجباً . كأن الكاتب الذي تربع على منصة الإفتاء ظلماً وزوراً يظن أن
 البخاري وغيره من أئمة السنة كانوا متسولين يأخذون الحديث عن كل من هب
 ودب ، فكل من قال لهم : قال رسول الله ﷺ ... قالوا له : صدقت ، هات
 ما عندك وفرحوا به ، كما يفرح الصبي بقطعة الحلوى !! .

لا يا مفتي « العربي » لقد كانوا لا يقبلون قولاً حتى يعلموا أصله ومصدره ،
 ولهذا اشترطوا الإسناد الذي تفردت به هذه الأمة عن غيرها من الأمم .

قال ابن سيرين : (إن هذا العلم دين ، فابطروا عن تأخذون دينكم) .
 وقال غيره : طالب علم بلا إسناد كحاطب بليل .

ونظر الشافعي في تفسير اشتمل على قصص وعبر ، فقال : يا له من علم لو
 كان له إسناد !! .

ولم يكونوا يقبلون أى إسناد يذكر ، بل يضعون كل راو من رواة السند على
 مشرحة التحليل ، يسألون عنه ... عن عقله ودينه ... وخلقه وسيرته ، وعن

شيوخه وتلامذته ، فمن اشتبهوا فيه أسقطوه ، وردوا حديثه ، ومن قامت الدلائل على صدقه وحفظه وعدالته وضيطة رويوا عنه وقبلوه ، وقد كان من ثمرات هذه البحوث المتشعبة المستعينة علمان جليلان من علوم السنة هما .. علم رجال الحديث وعلم الجرح والتعديل

وكانوا يجوبون الآفاق ، ويذرعون الأرض ، طلباً للحديث ممن سمعه بأذنيه ، قال سعيد بن المسيب : « إنا كنا نسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد » . وسأل رجل الشعبي عن مسألة فأفتاه فيها ثم قال : « حذها بعير شيء وإن كنا نسير فيما دونها من الكوفة إلى المدينة » .

ولناخذ لذلك مثلاً ... حديث عائشة الذي رده الصحفى المفتى ، وزعم أنه منكر ومفترى (ونعوذ بالله من ذلك) إن سند هذا الحديث - عدد من له أدنى ذوق بهذا العلم - نير كصوء الشمس . فقد رواه البخارى عن شيخه قبيصة بن عقبة ، قال حدثنا سفيان ، عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة ، ورجال هذا السند كلهم كوفيون ، تلقى بعضهم عن بعض ، خلفاً عن سلف فهم تلاميذ المدرسة الكوفية التى أسسها الصحابى الجليل عبدالله بن مسعود ، وخرجت أساطير العلم ، وأعلام الهدى في الحديث والفقه ، وفي العلم والسلوك ، أمثال الأسود وعلقمة وإبراهيم وحامد بن سليمان وسفيان الثوري ، وأبى حنيفة العمان وغيرهم من عظماء الإسلام .

ورواة هذا الحديث الشريف .. سفيان الثوري ومنصور بن المعتمر ، وإبراهيم النخعي والأسود الحمصي ، كل واحد منهم جبل من جبال العلم ، وبحر من بحور الرواية وإمام من أئمة الدين ، لا ترقى درة من شك إلى أمانتهم أو علمهم ... أو وعيهم ، حتى يأتي مفتي « العربى » في آخر الزمان فيتهمهم بخيانة الأمة وتضليل أجيالها وتحريف دينها ، والكذب على رسولها باختراع الأحاديث المفتراة المكرة ﴿ سبحانك هذا بهتان عظيم ﴾ .

ومع هذا لم يرو البخارى هذا الحديث بهذا السند وحده ، وعن هذا الطريق فحسب - وإن فيه لغناء وكفاية - بل روى معناه عن عائشة بأكثر من طريق .

ولم يرو ذلك عن عائشة وحدها من ساء النبي ﷺ بل روى البخارى ذلك عن ميمونة أيضاً ، وليس البخارى وحده هو الذى روى حديثى عائشة وميمونة رضى الله عنهما ، بل حرجتهما جميع كتب السنة ودواوينها المتقدمة منها والمتأخرة لإجماع أهل العلم على صحتها وتلقيهما بالقبول .

ولعمري لئن كان مثل حديث عائشة - بسده الذى ذكرناه - منكراً ومفتراً كما يزعم هذا الراعي الحريء ، لكان هذا الدين باطلا ، وكانت السنة كلها وهما ، وكان تاريخ هذه الأمة زوراً ، وكان تراث هذه الأمة خرافة كبيرة ، وكان أئمة هذا الدين وهذه الأمة أكبر دجاجة عرفهم تاريخ الأديان والشعوب .

ولقد زعم الكاتب فى مستهل كلامه أنه لا يهتم أباهرية ولا البخارى بصنع الأحاديث . والحق أنه لم يهتمهما وحدهما ، بل اتهم معهما سائر علماء الإسلام وحملته رسالته ، فى القرون الأولى التى هى خير القرون ، واتهم الأمة كلها بالعبادة والعمية والجهل ، حيث تقلت هذه الأحاديث بصعة عشر قرناً بقبول حسن . وأثبت على روايتها ، وحملت عليهم وصف الإمامة فى الدين ، حتى حاء الكاتب التحرير ، فوصفهم بما يستحق من ذكره .

لقد سئل القاضي أبو يوسف : أنقل شهادة رجل يسب السلف الصالح ؟ فقال : لو عرفت رجلاً يسب حيراه ما قبت شهادته ، فكيف بمن يسب أفاضل الأمة ؟ .

أقول : فكيف بمن يسب الأمة كلها ، ليأتى على دينها من القواعد ، لتقر أعين المشركين والمستشرقين و 'شيوخ' ؟! اللهم لا تهلكنا بما فعل السفهاء ما .

وليدع حديث عائشة إلى الحديث الثانى الذى استند إليه الكاتب فى الطعن على الإمام البخارى وجامعه الصحيح . ساقه كما يلى . قال :

يقول الله تعالى فى سورتي النساء والمائدة فى حكم الطهارة من الجنبات : ﴿... أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً﴾ إلى آخر الآية . ويقول البخارى : إن رجلاً أتى عمر فقال : إني أجنبت فلم أجد ماء . فقال له عمر : لا تصل . ولو احترم الأستاذ أمانة العلم واحترم عقول الأمة التى تشر فيها هذه الجملة

ما احتراً على هذا الادعاء ، فإن الحديث بهذا اللفظ الذى ذكره لم يروه البخارى و صحيفه قط مع أن عبارته .. (ويقول البخارى ... إلخ) تشعر أنه قرأ الحديث فى البخارى فأى كذب على الحقيقة ، وتروير على الناس أكثر من هذا ؟ .

ومع هذا برخى العباد للكاتب المتعالم ، وتتطوع بالحواب عن الحديث ، فقد رواه إمام آخر لا يقل عن البخارى فى علمه وفصله ودينه هو مسلم فى صحيفه . والخطأ الكبير الذى سقط فيه معنى « العربى » هنا تتعمله واقتحامه وتخيره ، رعمه أن آية ﴿ ... أو لا مستم الساء ... ﴾ [إلخ نص فى حكم الطهارة من الحائض ، فإذا أورد البخارى عن عمر ما يخالفها كان ذلك حديثاً منكراً ومعتري .

ولو تريت الأستاذ وتبين لو كان من هدفه التبين - لعلم أن الملامسة كالمباشرة « ليست نصاً فى الجماع ، بل تدل عليه بطريق الكناية والمجاز لا الحقيقة اللغوية . وقد اختلف الصحابة ومن بعدهم فى ذلك ، فإن ابن عباس يرى أن الملامسة فى الآية معناها الجماع ، وقد أخذ بمذهبه أبو حنيفة وأصحابه . وعمر وابنه عبدالله وابن مسعود يفسرون الآية على طاهرها وحقيقتها اللغوية ، وقد أخذ بمذهبهم من يقول بأن لمس المرأة يقضى الوضوء . قال ابن كثير : وهو قول الشافعى وأصحابه ، ومالك ؟ والمشهور عن ابن حنبل . ولكل من الفريقين أدلة ليس هذا موضع ذكرها إنما الذى يهمنا هنا أن الآية ليست نصاً فى حكم الحائض كما أوجهم الكاتب المنقول بما لا يعلم .

وقول عمر لم أجس ولم يحد الماء (لا تصل) اجتهد منه ، وهو محطىء فى اجتهداه ، ومعدور ، بل مأجور أجراً واحداً ، وليس عمر بالمعصوم من الخطأ ، وليس هو أول من أخطأ من الصحابة فى اجتهداه ، وليست هذه أول خطأ له ، فقد عد له ابن حزم جملة أحكام أخطأ فيها أو نسي ما ورد فيها من سنة حتى يذكره غيره من الصحابة ، فيتذكر أو لا يتذكر .

فهل يعيب البخارى ، أو مسلماً ، أن يسجل لنا فى صحيفه رأياً لعمر - وإن طهر خطؤه - فيقل لنا بأمانة العالم صورة صحيحة للاجتهد الإسلامى فى ذلك العصر المبكر ؟ .

أما أن هذا والله لمأثرة محمد للبخارى ومسلم ، لا مأخذ يعابان به ، ويذمان عليه . وما أحسن ما قال البخارى :

إذا محاسن اللاتي أدل بها كانت ديونى ، فقل لى كيف أعترف ؟

ولا يفوتنى أن أسجل هنا على الكاتب المتهجم أمراً معيياً حقاً ، فقد قال فى فاتحة حديثه « لست أقول عن حديث ما ، إنه ضعيف أو موضوع ، بل مجرد أنه لا يتفق مع العقل والمطلق فحسب بل لأن ذلك رأى كثير من الأئمة والعقهاء القدماء والمحدثين على السواء أمثال ابن تيمية ، والقسطلانى ، والذهبي ، والبيهقى ، والطبرانى ، والدارقطنى ، والهيثمى ، والعراقى ، والسيوطى ، والعسقلانى ، وغيرهم » .

ثم طعن فى أحاديث متفق على قبولها ، بجمع على صحتها ، ولم يطعن فى ثبوتها عالم قط من هؤلاء الذين ذكرهم ، ولا غيرهم ، فليت شعرى لم أوهم الأستاذ بذكر أسماء هؤلاء الأعلام الذين يبدو - من ترتيبه لهم - إنه لم يعرفهم ولم يقرأ آثارهم ، ولم يرجع إليها فيما انتقده على البخارى ، وزعم أنه مفترى بل منكر .

(جعل الكاتب المنكر أشد من المفترى ، وليس الأمر كذلك لغة ولا اصطلاحاً فليس هناك أسوأ من المفترى) .

أما حديث أى طلحة الأنصارى وأكله البرد فى الصوم فلم يروه البخارى ولا مسلم ولا أحد من الكتب الستة ، ولهذا لا نطيل بالرد عليه ، والجزء الموقوف فيه على أى طلحة صحيح من حيث سنده ، ولكن لا حجة فيه ، لأنه اجتهد صحابى انفراد به فى فهم النص وخالفه سائر الصحابة ، فلا عبرة به ، ولهذا مات فى مهده ، ولم يقل به أحد طوال القرون الماضية . وأما الجزء المرفوع إلى النبى ﷺ فعبر صحيح . كما قرره علماء الحديث .

ولو كان هذا الصحفى يقدر أمانة القلم الذى فى يمينه ، ويحترم العقول التى فى رؤوس الناس ، ما جشم نفسه ذكر هذا الحديث ، فإن ميدان المعركة بينه وبين الأخ العالم العراقى الذى اتخذ لنفسه لقب « جابر عثرات الكرام » (وكان أولى أن يسمى : كاشف سوءات اللثام) هو : صحيحا البخارى ومسلم وغيرهما من الصحاح ، فليس

لإيراد هذا الحديث معنى في هذا المقام إلا الادعاء والنطاول ، والتكثر بالباطل ،
والتمويه الذي لا تنفق سوقه إلا عند البسطاء وصعاف العقول .

وبعد

فإن الحملة على سة رسول الله ﷺ ليست بنت اليوم ، فإن وراءها جهات
ومؤسسات تغديها وتمدها ، ولم يزل المبشرون والمستشرقون والشيوعيون يقودون
المعركة صدها ، ويرمون لها بالوقود الدائم لتظل مستعرة الأوار ، وليس من الضروري
أن يظهروا بأنفسهم على المسرح ، فقد يوعر ظهورهم الصدور ، ويثير الشكوك ،
ففي تلامذتهم - المدوعين منهم والخادعين - الكفاية كل الكفاية . وما أكثر الدين
تحركهم مؤسسات التبشير والاستشراق والإلحاد الأحمر ، ليحطبوا في حبلهم وهم
لا يشعرون ، بل وهم يحسبون أنهم يحسبون صعباً ، وما أكثر المأجورين الذين
يشتررون بدينهم ثمناً قليلاً ، أولئك ما يأكلون في بطونهم إلا النار .

ألا وإن هذه الحملات لا تزيدنا إلا استمساكاً بالحق ، وثباتاً عليه ، واعتصاماً
بسنة الرسول العظيم التي بدونها لا يفهم القرآن ولا تستبين معالم الدين وحدوده وقد
قال ﷺ : « تركت فيكم ما إن اعتصمتم به لن تضلوا بعدى : كتاب الله
ومستى » .

والذي نأسف له حقاً أن تكون الحملة اليوم من مبر شبه رسمي لدولة عربية
مسلمة هي الكويت ، فلعل المسئولين فيها يتهبون إلى هذا الخطر الذي يخلق البلبلة
والخيرة ، ويجر إلى الاضطراب والصراع ، فالخراب والدمار ، وبالله نستعيد ونعتصم
وهو تعالى من وراء القصد ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

« حول حديث الذباب »

ما قولكم في حديث الذباب أعنى الحديث الشريف النبوى الذى يقول : « إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه ، فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء » .

هل هذا الحديث صحيح متفق على صحته ؟ وما حكم من أنكره أو تشكك في صحة نسبه إلى رسول الله ﷺ هل يخرج منه هذا من الدين ؟ فإن بعض الأطباء في عصرنا أثاروا غباراً حول صحة هذا الحديث إلى حد السخرية بمن صدق بمضمونه وذلك لما هو معروف في - علم الطب الوقائى والعلاجى - من أن الذباب أحد الأدوات الناشرة للأمراض ، لما يحمل من الجراثيم الصارة ، ولم يعرف أن أحداً استخدمه للعلاج فكيف يقول الحديث : إن في أحد جناحيه شفاء ؟ .

نرجو الإيضاح . فقد كثرت المجادلات حول هذا الحديث ، حتى اتخذها بعض من لا دين لهم ، تكتة للتديد بالدين ، والاستخفاف بالمتدينين .

الجواب :

أما الجواب عن سؤال صاحب السؤال ، وما تضمنه من استفسارات فألخصه في النقاط التالية :

أولاً : إن الحديث صحيح رواه الإمام البخارى في جامعه الصحيح ، ولكنه لا يعد من « المتفق عليه » في اصطلاح علماء الحديث ، لأن المتفق عليه عندهم هو ما اتفق على روايته الشيخان - البخارى ومسلم - في صحيحهما . وهذا الحديث مما انفرد به البخارى ، ولم يخرج به مسلم ، رحمهما الله .

ومعلوم أن أحاديث صحيح البخارى متلفاة بالقبول لدى جماهير الأمة في

مختلف العصور ، وخصوصاً فيما سلم فيها من النقد والاعتراض من جهابذة علماء الأمة من المحدثين والفقهاء الراسخين .

ولا أعلم أحداً من العلماء السابقين أثار إشكالا حول هذا الحديث أو تحدث عن علة قاذحة في منده أو منته .

ثانياً : إن هذا الحديث لا يتعلق ببيان أصل من أصول الدين ، من الإلهيات أو النبوات أو السمعيات ، ولا ببيان فريضة من فرائضه الظاهرة أو الباطنة ، الشخصية أو الاجتماعية ... ولا ببيان أمر من أمور الحلال والحرام في حياة الفرد أو الجماعة ، ولا ببيان تشريع من تشريعات الإسلام المنظمة لحياة الأسرة والمجتمع والدولة والعلاقات الدولية ، ولا ببيان خلق من أخلاق الإسلام التي بعث الرسول ليتمم مكارمها .

ولو أن مسلماً عاش عمره دون أن يقرأ هذا الحديث أو يسمع به ، لم يكن ذلك خدشاً في دينه ، ولا أثر ذلك في عقيدته أو عبادته ، أو سلوكه العام .
فلو سلمنا - جدلاً - بكل ما أثاره المتشككون حول الحديث ، وحذفناه من صحيح البخارى أصلاً ، ما ضر ذلك دين الله شيئاً .

فلا مجال لأولئك الذين يتخذون من الشبهات المثارة حول الحديث ، سبيلاً للطعن في الدين كله ، فالدين - أعنى الإسلام - أرسخ قدماً ، وأثبت أصولاً ، وأعق جذوراً من أن ينال منه بسبب هذه الشبهات الواهية .

ثالثاً : إن هذا الحديث - وإن كان صحيحاً لدى علماء الأمة - هو من أحاديث الآحاد ، وليس من المتواتر الذى يفيد اليقين :

وأحاديث الآحاد إذا رواها الشيخان أو أحدهما قد اختلف فيها العلماء : هل تفيد العلم أى اليقين أم تفيد مجرد الظن الراجع ؟ أم يفيد بعضها العلم بشروط خاصة ؟ .

وهذا الخلاف يكفى للقول بأن من أنكر حديثاً من أحاديث الآحاد ، قامت شبهة في نفسه حول ثبوته ونسبته إلى النبى ﷺ . لا يخرج بذلك من الدين لأن الذى يخرج منه إنكار ما كان منه بيقين لا ريب فيه ، ولا خلاف معه ، أى القطعى

الذى يسميه العلماء « المعلوم من الدين بالضرورة » .

إنما يخرج من الدين حقاً من اتخذ من الغبار المثار حول هذا الحديث وسيلة للظعن في الدين والاستهزاء به ، فإن هذا كفر صريح .

رابعاً : أما مضمون الحديث وعلاقته بالعلم والطب الحديث ، فقد دافع عنه كثير من كبار الأطباء ورجال العلم ، مستشهدين ببحوث ودراسات لعلماء غربيين مرموقين . ونشر ذلك كثير من المجلات الإسلامية في مناسبات شتى .

وحسبى ها أن أنقل أحدث رد علمى طى حول هذا الموضوع ، شرته مجلة « التوحيد » المصرية في عددها الخامس لسنة ١٣٩٧ - ١٩٧٧ وهو للأستاذ الدكتور أمين رضا أستاذ جراحة العظام والتقويم بجامعة الإسكندرية ، أثر مقال نشرته بعض الصحف لطبيب آخر تشكك في الحديث المذكور .

يقول الدكتور أمين رضا :

في جريدة الجمعة يوم ١٨/٣/١٩٧٧ رفض أحد الأطباء الرملاء حديث الذبابة على أساس التحليل العلمى العقلى لمتنه لا على أساس سنده . وامتداداً للمناقشة الهادئة التى بدأتها هذه الجريدة أرى أن أعارض الزميل الفاضل بما يأتى :

١ - ليس من حقه أن يرفض هذا الحديث أو أى حديث نبوى آخر لمجرد عدم موافقته للعلم الحالى . فالعلم يتطور ويتغير . بل ويتقلب كذلك . فمن النظريات العلمية ما تصف شيئاً اليوم بأنه صحيح . ثم تصفه بعد زمن قريب أو بعيد بأنه خطأ . فإذا كان هذا هو حال العلم فكيف يمكننا أن نصف حديثاً بأنه خطأ قياساً على نظرية علمية حالية . ثم نرجع فنصححه إذا تغيرت هذه النظرية العلمية مستقبلاً ؟ .

٢ - ليس من حقه رفض هذا الحديث أو أى حديث آخر لأنه « اوهى » بعض اصطفاً ، على عاد عباده . فالعيب انما يمسب هذا الاصطدام ليس من الحاد بل من الجهل ، فكل المهتمين بالعلوم الدينية يحترمون عقولهم احتراماً عظيماً . ومن احترام العقل أن نعارض العلم بالجهل . العلم يتكون من أكادس المعرفة التى تراكت لدى الإنسانية جمعاء بتضافر جهودها جيلاً بعد جيل لسبر أعوار المجهول . أما الجهل فهو كل ما نجهله ، أى ما لم يدخل بعد في نطاق العلم . وبالنظرة المتعلقة

نجد أن العلم لم يكتمل بعد . وإلا لتوقف تقدم الإنسانية . وأن الجهل لا حدود له . والدليل على ذلك تقدم العلم وتوالى الاكتشافات يوماً بعد يوم من غير أن يظهر للجهل نهاية . إن العالم العاقل المنصف يدرك أن العلم ضخم ولكن حجم الجهل أضخم . ولذلك لا يجب^(٣٨) أن يغرق العلم الذى بين أيدينا فى الغرور بأنفسنا . ولا يجب أن يعمينا علمنا عن الجهل الذى نسيح فيه . فإنا إذا قلنا أن علم اليوم هو كل شيء . وإنه آخر ما يمكن الوصول إليه أدى ذلك بنا إلى الغرور بأنفسنا ، وإلى التوقف عن التقدم ، وإلى البلبلة فى التفكير . وكل هذا يفسد حكمنا على الأشياء ، ويعميّننا عن الحق حتى لو كان أمام عيوسا ، ويجعلنا نرى الحق خطأ ، والخطأ حقاً . فتكون النتيجة أننا نقابل أموراً تصطدم بعقولنا اصطداماً . وما كان لها أن تصطدم لو استعملنا عقولنا استعمالاً فطرياً سليماً يحدوه التواضع والإحساس بصحامة الجهل أكثر من التأثير ببريق العلم والرهو به .

٣ - ليس صحيحاً أنه لم يرد فى الطب شيء عن علاج الأمراض بالذباب . فعندى من المراجع القديمة ما يوصف وصفات طبية لأمراض مختلفة باستعمال الذباب . أما فى العصر الحديث فجميع الجراحين الذين عاشوا فى السنوات التى سقت اكتشاف مركبات السلما - أى فى السنوات العشر الثالثة من القرن الحالى - رأوا بأعينهم علاج الكسور المضاعفة والقرحات المزمنة بالذباب . وكان الذباب يرفى لذلك حصيصاً . وكان هذا العلاج مبيهاً على اكتشاف فيروس البكتريوفاج المقاتل للجراثيم . على أساس أن الذباب يحمل فى أن واحد الجراثيم التى تسبب المرض ، وكذلك البكتريوفاج الذى يهاجم هذه الجراثيم . وكلمة بكتريوفاج هذه معناها « آكلة الجراثيم » . وجدير بالذكر أن توقف الأبحاث عن علاج القرحات بالذباب لم يكن سببه فشل هذه الطريقة العلاجية . وإنما كان ذلك بسبب اكتشاف مركبات السلما التى حذبت أنظار العلماء جذبا شديدا . وكل هذا مفصل تفصيلا دقيقا فى الجزء التاريخي من رسالة الدكتوراه التى أعدها الرميل الدكتور أبو الفتوح مصطفى

(٣٨) تعبر (لا يجب أن فعل كذا وكذا) تعبر شائع بين المعاصرين ، وهو خطأ ، لأن معنى وجوب (لا يجرى الجوار ، والاصوب فى مثل هذا أن يقال : « لا يجوز » بدل « لا يجب » أو يقول : « يجب ألا يفعل .. »)

عيد تحت إشراف عن التهابات العظام والمقدمة للجامعة الإسكندرية من حوالى سبع سنوات .

٤ - فى هذا الحديث إعلام بالغيب عن وجود سم فى الذباب . وهذا شئ لم يكشفه العلم الحديث بصفة قاطعة إلا فى القرنين الأخيرين . وقبل ذلك كان يمكن للعلماء أن يكذبوا الحديث النبوى لعدم ثبوت وجود شئ ضار على الذباب . ثم بعد اكتشاف الجراثيم يعودون فيصححون الحديث .

٥ - إن كان ما نأخذه على الذباب هو الجراثيم التى يحملها فيجب مراعاة ما نعلمه عن ذلك :

(أ) ليس صحيحاً أن جميع الجراثيم التى يحملها الذباب جراثيم ضارة أو تسبب أمراضاً .

(ب) ليس صحيحاً أن عدد الجراثيم التى تحملها الذبابة أو الذبابتان كاف لإحداث مرض فيمن يتناول هذه الجراثيم .

(ج) ليس صحيحاً أن عزل جسم الإنسان عزلاً تاماً عن الجراثيم الضارة ممكن . وإن كان ممكناً فهذا أكر صرر له . لأن جسم الإنسان إذا تناول كميات يسيرة متكررة من الجراثيم الضارة تكوت عنده ماعة صد هذه الجراثيم تدريجياً .

٦ - فى هذا الحديث إعلام بالغيب عن وجود شئ على الذباب يصاد السموم التى تحملها . والعلم الحديث يعلمنا أن الأحياء الدقيقة من بكتريا وفيروسات وفطريات تشس الواحد منها على الأخرى حرباً لا هوادة فيها . فالواحدة منها تقتل الأخرى بإفراز مواد سامة . ومن هذه المواد السامة بعض الأنواع التى يمكن استعمالها فى العلاج . وهى ما نسميه « المصادات الحيوية » مثل النسلين والكلوروميستين وغيرهما .

٧ - إن ما لا يعلمه وما لم يكشفه المتخصصون فى علم الجراثيم حتى الآن لا يمكن السكهن به . ولكن يمكن أن يكون فيه الكثير مما يوضح الأمور بوضوح أكمل . ولذلك يجب علينا أن نترث قليلاً قبل أن نقصع بعدم صحة هذا الحديث بغير سند من علم الحديث ، ولا سند من العلم الحديث .

٨ - هذا الحديث النبوى لم يدعُ أحداً إلى صيد الذباب ووضع عتوة في الإباء ، ولم يشجع على ترك الآنية مكشوفة ، ولم يشجع على الإهمال في نظافة البيوت والشوارع وفي حماية المنازل من دخول الذباب إليها .

٩ - إن من يقع الذباب في إنائه ويشمئز من ذلك ولا يمكنه تناول ما فيه فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها .

١٠ - هذا الحديث النبوى لا يمنع أحداً من الأطباء والقائمين على صحة الشعب من التصدى للذباب في مواطه ومحاربه وإعدامه وإبادته ، ولا يمكن أن يتبادر إلى ذهن أحد علماء الدين أن هذا الحديث يدعو الناس إلى إقامة مزارع أو مزارح للذباب . أو أنه يدعو إلى التهاون في محاربه . ومن صنع ذلك أو اعتقد فيه فقد وقع في خطأ كبير هـ .

هذا ما قاله الطبيب العالم الأستاذ الدكتور أمين رضا بلسان العلم والطب المعاصر وفيه كفاية وعنية جزاه الله خيراً .

حول بعض الأحاديث

س : فرجو من فضيلتكم إفادتنا عن مدى صحة الأحاديث النبوية الآتية التي تدور على الألسنة :

- ١ - « لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » .
- ٢ - « ما وسعني أرضي ولا سمائي ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن » .
- ٣ - « ليس الإيمان بالتمني ولا بالتحلي ، ولكن هو ما وقرى القلب وصدق العمل » .
- ٤ - « ليس الخبر كالبيان » .
- ٥ - « رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر : جهاد النفس » .
- ٦ - « المؤمن مرآة أخيه » .
- ٧ - « لو تركتم على الله حق التوكل لرزقكم كما ترزق الطير تغدو خفافاً وتروح بظاناً » .

ج : « لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » حديث صحيح مرفوع متفق عليه ، رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبوداود وابن ماجه عن أبي هريرة ، ورواه أحمد وابن ماجه عن ابن عمر .

● « ما وسعني أرضي ولا سمائي ، ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن » ذكره الغزالي في الإحياء بلفظ : قال الله : « لم يسعني سمائي ولا أرضي ووسعني قلب عبدي المؤمن اللين الوادع » وقال الحافظ العراقي في تحريجه : لم أر له أصلاً . ووافقه السيوطي في الدرر تبعاً للركشي ، وكذا قال ابن حجر .

وقال ابن تيمية : هو مذكور في الإسرائيليات ، وليس له إسناد معروف عن النبي ﷺ . قال السحاوي في « المقاصد الحسنة » : وكأنه أشار بما في الإسرائيليات إلى ما أخرجه أحمد في « الزهد » عن وهب بن ميه قال : « إن الله فتح السموات لحذقيل حتى نظر إلى العرش ، فقال : سبحانك ، ما أعظمك يارب ! فقال الله : إن السموات والأرض ضعفن عن أن يسعني ووسعني قلب عبدى المؤمن الوادع اللين » .

وذكر الزركشي أنه من وضع الملاحدة (٣٩) .

وإذا ثبت بطلان الحديث فلا معنى لتأويله ، ولا حاجة إليه ، لأن التأويل فر عن الثبوت ، وهو معلوم .

فمن قال من العلماء : إن معناه : وسع قلبه الإيمان لي ومحبتني ومعرفتي ، لا مسوغ له ، وبخاصة أن المحرفين يتحلون من هذه الأحاديث الناطلة سنداً لهم في كفرياتهم التي أربت على ما يقوله النصارى .

● « ليس الإيمان بالتمنى ولا بالتحلى ، ولكن هو ما وقر في القلب وصدقه العمل » .

لم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة ، أو المسانيد المشهورة ، وإنما رواه ابن الجار والديلمي في المردوس ، وقال العلاني : حديث منكر ، تفرد به عبدالسلام ابن صالح العابد . قال النسائي : متروك . وقال ابن عدى : مجمع على ضعفه ، وقد روى معناه بسند جيد عن الحسن البصرى من قوله . وهو الصحيح . اهـ (٤٠) .

● « ليس الخبر كالعيان » . حديث صحيح مرفوع ، رواه ثلاثة من الصحابة : أسس وأبو هريرة وابن عباس ، بلفظ : « ليس الخبر كالمعاينة » فرواه الطبراني في الأوسط عن أسس ، والخطيب في تاريخه عن أنى هريرة ، ورمز السيوطي

(٣٩) انظر : كشف الحفاء والألياس للمعلولى حديث ٢٢٥٦ ج ٢ ، ص ١٩٥ و ١٩٦ والأسرار المرموعة في الأخبار الموصوعة لـ « ملا علي القارى » . حديث ٤٢٣ و ٣١٠ و ٣١١ .

(٤٠) فيض القدير ج ٥ ص ٣٥٦ .

لحسه في الجامع الصغير ، وقال شارحه المناوي . وهو كما قال أو أعلى . فقد قال الهيثمي : رجاله ثقات ، ورواه أيضاً ابن منيع والعسكري ، وعد من جوامع الكلم والحكم . قال الزركشي : طر أكثر الشراح أنه ليس بحديث وهو حديث حسن ، خرج أحمد وابن حبان و الحاكم من طرق ، ورواه الطبراني ... وقال في موضع آخر : رواه الحاكم وابن حبان وإسناده صحيح .

وأما حديث ابن عباس ، فرواه أحمد والطبراني في الأوسط والحاكم ، وقال الهيثمي رجاله رجال الصحيح . وصححه ابن حبان ، وتما حديث ابن عباس : « إن الله تعالى أخبر موسى بما صنع قومه في العجل ، فلم يلق الألواح ، فلما عاين ما صنعوا ألقى الألواح فانكسرت » (٤١)

● « رجعا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر ، جهاد النفس » .

قال الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء : رواه البيهقي بسند ضعيف عن جابر ، ورواه الخطيب في تاريخه عن جابر ، بلفظ : « قدم النبي ﷺ من غزاة ، فقال ﷺ : قدمتم خير مقدم ، وقدمتم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر : قالوا : وما الجهاد الأكبر ؟ قال : هو مجاهدة العبد هواه » .

وقال الحافظ ابن حجر في تسديد القوس : هو مشهور على الألسنة ، وهو من كلام إبراهيم بن عيلة (٤٢) . ١ هـ .

● « المؤمن مرآة أخيه » . رواه الطبراني في الأوسط والضياء في المختار عن أنس بإسناد حسن كما قال المناوي بلفظ : « المؤمن مرآة المؤمن » ورواه أيضاً أحمد وأبوداود عن أبي هريرة ، وتماهما عندهما : المؤمن أخو المؤمن ، يكفي عليه ضيعته (أي يجمع عليه معيشته) ، ويحوطه من ورائه (أي يحفظ ويدب عنه في غيبته) وإسناده حسن . كذا في التيسير شرح الجامع الصغير للمناوي .

ومعنى أن المؤمن مرآة المؤمن أنه ينصح له ، ويريه عيب نفسه ، بعير تحريف ولا تزيف ، كما تره المرأة عيب وجهه كذلك .

(٤١) المصدر السابق .

(٤٢) انظر كشف الخفاء والألباس ص ٤٢٤ ، ٤٢٥ .

● « لو توكنتم على الله حق توكله لررقكم كما تررق الطير ، تغدو خماسا ، وتروح بظانا » .

الحديث صحيح . رواه أحمد والترمذي والسنائي ، وابن ماجه والحاكم عن عمر بن الخطاب ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .
وقال الحاكم : صحيح وأقره الذهبي .

وقال الشيخ شاکر : إسناده صحيح^(٤٣) ، وقبل ذلك : صححه المناوي في شرح الجامع الصغير .

وليس في الحديث ما يدل لأهل التبطل والتعطل ، بدعوى التجرد والتوكل ، كما ظن بعض المتصوفة ، بل فيه ما يرد إلى أن حق التوكل ، لا بد فيه من التوصل بنوع من السبب ، لأن الطير إنما تررق بعد الطلب والسعي والفدو . ولهذا قال الإمام أحمد : ليس في الحديث ما يدل على ترك الكسب ، بل فيه ما يدل على طلب الرزق .

(٤٣) الأحاديث ٢٠٥ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ من المسند

حديث « أبغض الحلال إلى الله الطلاق »

س : يعتمد الكتاب الإسلاميون المعاصرون في حديثهم عن الطلاق ، وموقف الإسلام منه ، على الحديث المشهور « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » . ولكني قرأت لبعض العلماء المشتغلين بعلم الحديث ، ما يفيد تضعيف الحديث المذكور . فهل لديكم أسانيد أخرى لتفجير الإسلام من الطلاق ، وخصوصاً أنكم استدتم في بعض كتبكم إلى هذا الحديث أيضاً ؟ .

الجواب : عما أثاره الأخ السائل يتضمن عدة نقاط :

- ١ - تصحيح الحديث المذكور ثبوتاً ودلالة .
- ٢ - بيان ما يعضده من أدلة أخرى من الكتاب والسنة تمر من الطلاق .
- ٣ - بيان ما يؤيده من قواعد الشرع .

أولاً : حديث « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » .

رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث محارب بن دثار عن ابن عمر مرفوعاً .

ورواه أبوداود والبيهقي مرسلًا - ليس فيه ابن عمر - ورجح أبو حاتم والدارقطني في العلل والبيهقي المرسل .

وأورده ابن الحوزي في « العلل المتناهية » بإسناد ابن ماجه ، وضعفه بعبيد الله ابن الوليد الوصافي وهو ضعيف .

قال الحافظ ابن حجر في التلخيص : ولكنه لم ينرد به ، فقد تابعه معروف ابن واصل ، إلا أن المنفرد عنه بوصله محمد بن خالد الوهبي . ١ هـ .

أقول : ومحمد بن خالد : قال الأجرى عن أبي داود لا بأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الدارقطني : ثقة . كذا في تهذيب التهذيب ج ٩ ، ص ١٤٣ .

وأخرجه الحاكم من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة موصولاً بلفظ : « ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق » ثم قال :

صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي ، وزاد بأنه على شرط مسلم (المستدرك وتلخيصه ج ٢ ، ص ١٩٦) .

قال ابن التركماني : فهذا يقتضي ترجيح الوصل ، لأنه زيادة ، وقد جاء من وجوه (ولهذا رمز السيوطي في الجامع الصغير إلى الحديث بالصحة ، واعترضه المناوي في « الفيض » بما ذكره ابن حجر) (الجوهر النقي مع السنن الكبرى ج ٧ ، ص ٢٢٢ ، ٢٢٣) .

ولكن إن نزل الحديث عن درجة الصحة ، فلن ينزل عن درجة الحسن . ومن الناس من ضعف هذا الحديث من جهة معناه ، فقد قال : كيف يكون حلالاً ومبغوضاً عند الله ؟ فهذا تناقض يدل على ضعف الحديث .

وأجاب بعضهم : بأن الحديث يدل على أن الحلال يقسم إلى ما هو محبوب ومبغوض بحسب ما يعرض له ، فليس كل حلال محبوباً .

وقال الخطابي في معالم السنن : معنى الكراهية فيه ينصرف إلى السبب الجالب للطلاق ، وهو سوء العشرة ، وقلة الموافقة الداعية إلى الطلاق ، لا إلى نفس الطلاق .

وقد يقال : الطلاق حلال لذاته ، والأبغضية لما يترتب عليه من انجرار إلى المعصية .

ثانياً : إن القرآن الكريم رغب في إمساك الزوجة المكروهة من زوجها ، والصبر عليها ، إبقاء على الأسرة ، وحرصاً على استمرارها . قال تعالى :

﴿وعاشروهن بالمعروف ، فإن كرهتموهن ، فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً﴾ (٢٤).

فأما الزوجة المطيعة الموافقة ، فلا وجه لإيدائها بالفرقة ، وإيحاشها بالطلاق ، مع عدم الحاجة إليه ، إلا أن يكون ضرباً من البغي عليها ، ولا سيما إذا كانت ذات أولاد منه . وقد قال تعالى في شأن الناشرات من الزوجات : ﴿فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً إن الله كان علياً كبيراً﴾ (٤٥).

فإذا كان البغي منهاً عنه ، ولو على المرأة الناشز مادامت قد عادت إلى حظيرة الطاعة والموافقة ، فكيف بالنساء الصالحات القانتات الحافظات للغيب بما حفظ الله ؟!

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية :

إن الأصل في الطلاق الحظر ، وإنما أبيح منه قدر الحاجة كما ثبت في الصحيح عن جابر عن النبي ﷺ : « إن إبليس ينصب عرشه على البحر ، ويبعث سراياه ، فأقربهم إليه منزلة أعظمهم فتنة ، فيأتيه الشيطان فيقول : ما زلت به حتى فرقت بينه وبين امرأته ، فيدنيه منه ، ويقول : أنت أنت ! ويلتزمه ! » .

وقد قال تعالى في ذم السحر : ﴿فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه﴾ (٤٦).

وفي السنن عن النبي ﷺ قال : « إن المختلعات هن المفاقات » .
وفي السنن أيضاً عن النبي ﷺ أنه قال : « أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس ، فحرام عليها رائحة الجنة » .

ولهذا لم يبح إلا ثلاث مرات ، وحرمت عليه المرأة بعد الثالثة ، حتى تنكح زوجاً غيره .

(٢٤) سورة النساء : ١٩ .

(٤٥) سورة النساء : ٣٤ .

(٤٦) سورة البقرة : ١٠٢ .

« وإذا كان إنما أبيع للحاجة ، فالحاجة تندفع بواحدة ، فما زاد فهو باق على الحظر » (٤٧) .

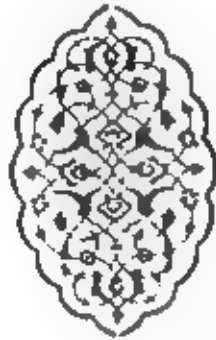
ثالثاً : ومن ناحية الأصول والقواعد الشرعية :

١ - نجد أن الطلاق ، كما قال صاحب « الهداية » من الحنفية : قاطع للمكاح الذى تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية (٤٨) .

٢ - وأنه - كما نقل صاحب « المغنى » من الحنابلة - ضرر بالزوج وبالزوجة ، وإعدام للمصلحة الحاصلة لهما ، من غير حاجة إليه ، فكان حراماً كإتلاف المال ، ولقول النبي ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » (٤٩) .

٣ - إنه كما ذكر ابن عابدين من متأخري الحنفية - إذا كان بلا سبب أصلاً ، لم يكن فيه حاجة إلى الخلاص ، بل يكون حقاً وسفاهة رأى ، ويجرد كمران بالعمة ، وإحلاص الإيذاء بها (بالمرأة) وبأهلها وأولادها ... فحيث تجرد عن الحاجة المبيحة له شرعاً ، يبقى على أصله من الحظر . ولهذا قال تعالى : ﴿ فَإِنْ أَطَعْتُمْكُمْ فَلَا تَتَّبِعُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴾ أى لا تطلبوا المراق (٥٠) .

وبهذا يتضح لنا : أن الحديث صالح للاستدلال به ، تعضده الأدلة من القرآن والسنة ، كما تؤيده أصول الشرع وقواعده . والله أعلم .



(٤٧) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ج ٣٣ ، ص ٨١ .

(٤٨) انظر : رد المختار ج ٢ ، ص ٥٧٢ ط استنبول .

(٤٩) المسمى لابن قدامة ج ٧ ص ٧٧ . والحديث رواه ابن ماجه والدارقطنى ، وهو صحيح بمجموع طرقه .

(٥٠) رد المختار السابق .



النَّارِي السُّبَايِي

في العقائد والغيبيات

ظاهرة الغلو في التكفير

جاءتني الرسالتان التائيتان :

الأولى تقول بعد الدياجة :

لعلكم قرأتكم وسمعت ما نشرته بعض الصحف ، وما تداولته الألسنة حول الظاهرة الدينية الجديدة ، التي يتبناها من سموهم « جماعة التكفير » أو « جماعة الكهف » أو « جماعة الهجرة » أو غير ذلك من الأسماء ، فضلاً عن آخرين لم يعرفوا باسم ولا لقب .

وهذه الظاهرة تمثل اتجاهاً عاماً يمكن أن يتلخص تحت عنوان « الغلو في التكفير » وإن كان أصحاب هذا الاتجاه يختلفون بعد ذلك في أسباب التكفير وموجباته عند كل فئة منهم :

فمنهم من يكفر مرتكب الكبيرة ، على نحو ما كان يذهب إليه الخوارج من قبل . ومنهم من يقول أنا لا أكفر مرتكب الكبيرة ، بل المصرّ عليها فقط .

ومنهم من يقول : إن جماهير الناس الذين يتسبون إلى الإسلام ويسمون « المسلمين » اليوم ، ليسوا مسلمين .

ولهم على ذلك أدلة ومجادلات لعلكم قرأتم بعضها ، ورد عليها بعض العلماء في بعض الصحف .

ولعل لا أكون مبالغاً إذا قلت : إن هذا الأمر ليس بالهين كما يتصوره أو يصوره بعض الناس ، بل هو خطر للغاية وهو يشغل كثيراً من الشباب في مجالسهم وحلقاتهم ومنتدياتهم ، ويريدون فيه قولاً فصلاً ، وحكماً عدلاً .

ولما كان لنا ثقة بعلمك وفهمك ، ودينك وإخلاصك للحق دون تحيز لفريق
ضد فريق ، أو تعصب لرأى دون رأى ، لمجرد التقليد أو العصبية أو إرضاء
الجمهور ... نريد منك أن تبين لنا موقف الإسلام الحق من هذا الاتجاه في ضوء
الصوص والأدلة الشرعية المعتبرة عند علماء الأمة . راجين أن ينال هذا الأمر منكم
ما يليق به من الاهتمام والعناية ، مهما يكن لديكم من المشاغل الأخرى . فهذا - في
رأينا - من الأهم الذى يجب أن يقدم على المهم . ونحن في انتظار بياضكم ، داعين
لكم بالتوفيق .

جماعة من الشباب المسلم بالقاهرة

والرسالة الثانية : من مجموعة أخرى من الشباب المسلم ، ولكنها من
صنعاء ، من اليمن الشمالية ، ونصها يقول :

ما رأيكم في مسلم يعتقد أن جميع أفراد الأمة في اليمن وغيرها (والمجتمع
اليمنى) وغيره ، كفار مرتدون ، سواء من كان منهم ملتزماً بأركان الإسلام أم لا ،
وسواء العالم فيهم والجاهل ، الذكر والأنثى . وأن الدار دار حرب أو دار ردة ، وأن
الجمعة والجماعة في المساجد لا تصح لأنها صلاة وراء كفار مرتدين ، وأن الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر لا يجب في مجتمع مرتد ، أو أمة مرتدة أو كافرة بل
يدعون إلى « لا إله إلا الله محمد رسول الله » أولاً .

وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إنما يلزم في « المجتمع المسلم » والأمة
المسلمة « يعنى دار الإسلام » فقط .

فهل هذا المعتقد صحيح ، وله سنده الصريح من الكتاب والسنة الصحيحة
وعقيدة السلف الصالح وإجماع الأمة ... أم أنه فاسد لفقد سنده من الكتاب والسنة
الصحيحة وهدى السلف الصالح وإجماع الأمة .

نرجو الجواب الكافي .

ج : أشكر لهذه المجموعة وتلك ، من الشباب المسلم في القاهرة وصنعاء ثقتهم
بى . وأدعو الله أن يجعلنى عند حسن ظنهم ، ويغفر لى ما لا يعلمون . وأبادر فأقول :

إننى أقدر خطر الموضوع الذى يسألون عنه ، والذى يشغل فكر الكثيرين من أمثالهم . وهو موضوع « الغلو فى التكفير » .

وقد لمست بنفسى شيئاً من آثاره الفكرية لدى بعض الشباب المخلص النية ، السليم الطوية ، فى أكثر من بلد عربى ، وسمعت من بعضهم بعض ما يستندون إليه من أدلة أو شبهات ، وقرأت بعضاً آخر . ولكنى كنت أود أن أقرأ شيئاً مكتوباً محدداً يوضح فكرة هؤلاء توضيحاً تاماً مؤيداً بالأدلة التى تؤيد وجهة نظرهم . وبهذا يستطيع الفقيه المسلم أن يرد عليهم بما أعلنوه والتزموه كتابة لا مشافهة .

على أن هذا الذى وددته ، إذ لم يتحقق ، لا يمنع من مناقشة فكرة التكفير والغلو فيه فى حد ذاتها ، دون نظر إلى تفصيلاتها .

والقضية لها جذورها فى تاريخ الفكر الإسلامى منذ عهد الخوارج ، ولعلها أول قضية فكرية شغلت المسلمين ، وكان لها آثارها العقلية والعملية (عسكرية وسياسية) لعدة أجيال ، ثم لم يلبث الفكر الإسلامى أن فرغ منها . واستقر على ما عليه أهل السنة والجماعة .

ولا أكنم الإخوة السائلين : أنى أعد كتاباً فى « قضية التكفير » منذ سنوات ، ولم أفرغ من إتمامه بعد . مع إلحاح الكثيرين من الغيورين على وجوب الإسراع بإكمالها ، ومع شعورى بشدة الحاجة إليه ، ولكن كثرة المشاغل الآنية من ناحية ، وإيمانى بوجوب الأناة فى تحقيق الموضوع من ناحية ثانية ، وحرصى على أن أعرف وجهات من يسمونهم « جماعة التكفير » من ناحية ثالثة - كل هذا أخرنى عن إخراج الكتاب للناس حتى اليوم .

وأسأل الله تعالى أن يمدنى بالتوفيق والعون لإتمامه على وجه يرضيه جل شأنه . ولا يمنعنى هذا أن أقول فى الموضوع شيئاً سريعاً ، قد ييل الغلة ، إن لم يتفعها .

ظاهرة تحتاج إلى دراسة لأسبابها :
وأول ما ينبغى أن أقوله هنا :

إن هذه الظاهرة - ظاهرة الغلو في التكفير - تحتاج إلى دراسة لأسبابها وعواملها حتى نستطيع علاجها على بصيرة .

أما الدين يفكرون (من رجال السلطة) في علاجها بالقمع والاضطهاد والاعتقال ، وما إلى ذلك من ألوان العنف ، فهم يحطون بلا ريب ، لأمرين :

أولهما : إن المعركة لا تقاوم إلا بالمعركة ، واستخدام العنف وحده في مقاومتها قد لا يزيدها إلا توسعاً ، ولا يريد أصحابها إلا إصراراً عليها . إنما الواجب أن تعالج بالإقناع والبيان وإقامة الحجة ، وإزاحة الشبهات .

ثانيهما : إن هؤلاء المكفرين - في مجموعهم - أناس متدينون مخلصون ، صوامون قوامون ، غيورون ، قد هزهم ما يرونه في المجتمع من ردة فكرية ، وتحلل خلقي ، وفساد اجتماعي واستبداد سياسي .

فهم طلاب إصلاح ، حريصون على هداية أمتهم ، وإن أخطأوا الطريق وضلوا السبيل .

فينبغي أن نقدر دوافعهم الطيبة ، ولا نصورهم في صورة سباع ذات مخالب وأنياب ، تريد أن تنقص على المجتمع ، فتهدمه وتجعله يباباً ! .

والدارس المتبع لأسباب هذه الظاهرة يجد أنها تتمثل في أمور :

١ - انتشار الكفر والردة الحقيقية جهرة في مجتمعاتنا الإسلامية ، واستطالة أصحابها وتبجحهم بباطلهم ، واستخدامهم أجهزة الإعلام وغيرها لنشر كفرياتهم على جماهير المسلمين دون أن يجدوا من يجرهم أو يردهم عن ضلالهم وغيبهم .

٢ - تساهل بعض العلماء في شأن هؤلاء الكفرة الحقيقيين وعدهم في زمرة المسلمين ، والإسلام منهم براء .

٣ - اضطهاد حملة الفكر الإسلامي السليم ، والدعوة الإسلامية الملتزمة بالقرآن والسنة ، والتضييق عليهم في أنفسهم ودعوتهم . والاضطهاد والتضييق لأصحاب الفكر الحر ، لا يولد إلا اتجاهات منحرفة ، تعمل تحت الأرض ، في جو مغلق بعيداً عن النور والحوار المفتوح .

٤ - قلة بضاعة هؤلاء الشبان الغيورين من فقه الإسلام وأصوله ، وعدم تعمقهم في العلوم الإسلامية واللغوية . الأمر الذي جعلهم يأخذون ببعض النصوص دون بعض ، أو يأخذون بالمتشابهات ، ويسوون المحكمات ، أو يأخذون بالجزئيات ويعفلون القواعد الكلية ، أو يفهمون بعض النصوص فهماً سطحياً سريعاً ، إلى غير ذلك من الأمور اللارمة لمن يتصدر للفتوى في هذه الأمور الخطيرة ، دون أهلية كافية .

فالإخلاص وحده لا يكفي ، ما لم يسنده فقه عميق لشريعة الله وأحكامه ، وإلا وقع صاحبه فيما وقع فيه الخوارج من قبل ، الدين صحت الأحاديث في ذمهم من عشرة أوجه ، كما قال الإمام أحمد . هذا مع شدة حرصهم على العقيدة والتمسك .

ولهذا كان أئمة السلف يوصون بطلب العلم قبل التعبد والجهاد ، حتى لا ينحرف عن طريق الله من حيث لا يدري .

وقد قال الحسن البصري : العامل على غير علم كالسالك على غير طريق ، والعامل على غير علم ، ما يفسد أكثر مما يصلح ، فاطلبوا العلم طلباً لا يضر بالعبادة ، واطلبوا العبادة طلباً لا يضر بالعلم ، فإن قوماً طلبوا العبادة وتركوا العلم ، حتى خرجوا بأسياهم على أمة محمد ﷺ ولو طلبوا العلم لم يدلمهم على ما فعلوا .

تكفير من يستحق التكفير :

ومن هنا ينبغي أن نكفر من يجاهرون بالكفر دون استحياء ، ونكف عنم ظاهرهم الإسلام وإن كان باطنهم خراباً من الإيمان ، فإن هؤلاء يسمون في عرف الإسلام « المنافقين » الذين يقولون آمنا بالسنتهم ولم تؤمن قلوبهم ، أو لم تصدق أعمالهم أقوالهم .. فلهم في الدنيا أحكام المسلمين بمقتضى ظاهرهم ، وهم في الآخرة في الدرك الأسفل من النار ، بموجب ما يظنونهم من كفر .

فمن الكفرة الذين يجب أن يدعوا بالكفر دون مواربة ولا استحياء الأوصاف التالية :

١ - الشيوعيون المصرون على الشيوعية ، الذين يؤمنون بها فلسفة ونظام حياة ، رغم ماقضتها الصريحة لعقيدة الإسلام وشريعته وقيمه ، والذين يؤمنون بأن الدين - كل الدين - أفيون الشعوب ، ويعادون الأديان عامة ، ويخصون الإسلام بمزيد من العداوة والنقمة ، لأنه عقيدة ونظام وحصارة كاملة .

٢ - الحكام العلمانيون ، ورجال الأحزاب العلمانية ، الذين يرفضون جهره شرع الله . وينادون بأن الدولة يجب أن تفصل عن الدين ، وإذا دعوا إلى حكم الله ورسوله أبوا وامتنعوا ، وأكثر من ذلك أنهم يخاربون أشد الحرب من يدعون إلى تحكيم شريعة الله ، والعودة إلى الإسلام .

٣ - أصحاب النحل التي مرقت من الإسلام مروقاً ظاهراً ، مثل الدروز والبصيرية ، والإسماعيلية ، وأمثالهم من الفرق الباطنية ، الذين قال عنهم الإمام العرالي وغيره : ظاهرهم الرفض ، وباطنهم الكفر المحض ، وقال عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية : إسمهم أكفر من اليهود والنصارى ، وذلك لإمكارهم قطعيات الإسلام وأساسياته ، وما علم منه بالضرورة .

ومثلهم في عصرنا : البهائية ، التي هي دين جديد قائم برأسه ، ويقاربههم القاديانية التي جاءت بنبوة بعد محمد ﷺ الذي ختم الله به النبيين .

وجوب التفرقة بين النوع والشخص المعين :

وهنا أمر يجب أن نلفت النظر إليه ، وهو ما قرره المحققون من العلماء ، من وجوب التفرقة بين الشخص والنوع في قضية التكفير .

ومعنى هذا : أن نقول مثلاً : الشيوعيون كفار ، أو الحكام العلمانيون الرافضون لحكم الشرع كفار ، أو من قال كذا أو دعا إلى كذا فهو كافر ، فهذا وذلك حكم على النوع ، فإذا تعلق الأمر بشخص معين ، ينتسب إلى هؤلاء أو أولئك وجب التوقف للتحقق والتثبت من حقيقة موقفه ، بسؤاله ومناقشته ، حتى تقوم عليه الحجة ، وتنتفى الشبهة ، وتنقطع المعاذير .

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية :

« إن القول قد يكون كفراً ، فيطلق القول بتكفير صاحبه ، ويقال : من قال هذا هو كافر . لكن الشخص المعين الذي قاله لا يحكم بكفره ، حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها » .

وهذا كما في نصوص الوعيد . فإن الله تعالى يقول : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالِ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا ، إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا ۖ ﴾ .

« فهذا ونحوه من نصوص الوعيد حق ، لكن الشخص المعين لا يشهد عليه بالوعيد ، فلا يشهد على معين من أهل القبلة بالنار ، لحوار أن لا يلحقه الوعيد ، لفوات شرط ، أو ثبوت مانع . فقد لا يكون التحريم بلعه ، وقد يتوب من فعل المحرم ... وقد تكون له حسنات عظيمة تمحو عقوبة المحرم ... وقد يتلى بمصائب تكفر عنه ، وقد يشفع فيه شفيع مطاع .. » .

قال : « وقد تكون بلغته ولم تثبت عنده ، أو لم يتمكن من فهمها . وقد تكون عرضت له شبهات يعذر الله بها .. » .

قال : ومذاهب الأئمة مسية على هذا التفصيل بين النوع والمعين^(١) .

فإذا كان كل هذا الاحتياط واجباً في شأن المصريح بالكفر ، فكيف يخبر مسلم على تكفير الجماهير التي تشهد أن « لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله » وإن خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً ؟ .

إن الإقرار بالشهادتين ، قد عصم دماءهم وأموالهم إلا بحققها - وحسابهم على الله تعالى . فإنما أمرنا أن نحكم بالطاهر ، والله يتولى السرائر .

وقد صح الحديث بل تواتر عن النبي ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله تعالى » .

(١) من الرسائل المردية لشيخ الإسلام .

خطورة التكفير :

والذى ينبغي أن يؤصله هنا : أن الحكم بالكفر على إنسان ما ، حكم جد خطير ، لما يترتب عليه من آثار هى غاية فى الخطر ، منها :

١ - إنه لا يحل لزواجه البقاء معه ، ويجب أن يفرق بينها وبينه ، لأن المسئمة لا يصح أن تكون زوجة لكافر بالإجماع المتيقن .

٢ - إن أولاده لا يجوز أن يبقوا تحت سلطانه ، لأنه لا يؤمن عنهم ويخشى أن يؤثر عليهم بكفره ، وخاصة أن عودهم طرى . وهم أمانة فى عنق المجتمع الإسلامى كله .

٣ - إنه فقد حق الولاية والنصرة على المجتمع الإسلامى ، بعد أن مرق منه وخرج عليه بالكفر المصرح ، والردة الواح ، ولهذا يجب أن يقاطع ، وبقرص عليه حصار أدنى من المجتمع حتى يفيق لنفسه ، ويثوب إلى رشده .

٤ - إنه يجب أن يحاكم أمام القضاء الإسلامى ، ليعقد فيه حكم المرتد ، بعد أن يستتيه ويزيل من ذهنه الشبهات ، ويقيم عليه الحجة .

٥ - إنه إذا مات لا تحرى عليه أحكام المسلمين ، فلا يعسل ولا يصلى عليه ، ولا يدفن فى مقابر المسلمين ، ولا يورث ، كما أنه لا يرث إذا مات مورث له .

٦ - إنه إذا مات على حاله من الكفر يستوجب لعنة الله وطرده من رحمته . والخلود الأبدى فى نار جهنم .

وهذه الأحكام الخصيرة توجب على من يتعدى للحكم تكفير خلق الله أن يترث مرات ومرات قبل أن يقول ما يقول .

وجوب الرجوع إلى القرآن والسنة :

ومن هنا يجب أن يرجع إلى النصوص من القرآن والسنة ، لقرر فى صونها القواعد أو الحقائق الشرعية التى يجب الاحتكام إليها فى مثل هذا الموضوع الخطير فى دين الله ، وفى حياة الناس .

واعتمادنا الكلى إنما هو على النصوص الثابتة المعصومة من كتاب الله وسنة رسوله ، فهي وحدها الحجة والعمدة بلا نزاع .

وإذا استشهدنا بأقوال بعض العلماء ، فليس ذلك لاعتبار أقوالهم حجة بنفسها ، ولكن لنستأنس بفهمهم للنصوص ، حتى لا نتيه في التشابهات ، أو نضرب الآيات والأحاديث بعضها ببعض . مع تأكيد أصل مهم هنا ، وهو أن سلف الأمة من الصحابة ومن تبعهم بإحسان هم أهدي هذه الأمة سبيلاً ، وأصحها أفهاماً ، وأقومها طريقاً ، وأفقهها لروح الإسلام ، وأحرصها على اتباعه . فما وجدنا لهم هدياً معروفاً لم نعدل عنه إلى ابتداعات من بعدهم ، فهم بشهادة رسول الله ﷺ خير القرون .

بماذا يدخل الإنسان في الإسلام :

الحقيقة أو القاعدة الأولى : أن الإنسان يدخل الإسلام بالشهادتين :

شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فمن أقر بالشهادتين بلسانه فقد دخل في الإسلام ، وأجريت عليه أحكام المسلمين ، وإن كان كافراً بقلبه ، لأننا أمرنا أن نحكم بالظاهر ، وأن نكل إلى الله السرائر . والدليل على ذلك :

١ - أن النبي ﷺ كان يقبل الإسلام ممن أقر بالشهادتين ، ولا ينتظر حتى يأتي وقت الصلاة ، أو حول الركاة ، أو شهر رمضان ... مثلاً . حتى يؤدي هذه الفرائض ، ثم يحكم له بالإسلام . ويكتفى منه بالإيمان بها ، وألا يظهر منه إنكارها .

٢ - حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما عند البخاري وغيره : أنه قتل رجلاً شهراً عليه السيف فقال : « لا إله إلا الله » فأبكر عليه النبي ﷺ أشد الإنكار ، وقال : أقتله بعدما قال : « لا إله إلا الله » ؟ فقال : إنما قالها تعوداً من السيف ؟ فقال : هلا شقت عن قلبه ؟ وفي بعض الروايات : كيف لك بـ « لا إله إلا الله » يوم القيامة ؟ .

٣ - حديث أبي هريرة : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله . فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » متفق عليه .

وفي رواية لمسلم : حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، ويؤمنوا بي وما جئت به .
وفي البخاري عن أنس مرفوعاً : حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً
عبده ورسوله .

والمراد به « الناس » في الحديث مشركو العرب . كما قال العلماء ، وكما فسر
أنس في حديثه ، لأن أهل الكتاب يقبل منهم الجزية بنص القرآن .

والشاهد هنا : إنهم إذا قالوا لا إله إلا الله ، دخلوا بها في الإسلام ، بدليل
عصمة دمائهم وأموالهم ، لأن العصمة إما بالإسلام أو بالعهد والذمة ، ولا عهد
ولا ذمة هنا ، فلم يبق إلا الإسلام .

وقد صح هذا الحديث عن عدد من الصحابة بألغاز متقاربة . ولهذا قال
الحافظ السيوطي في « الجامع الصغير » : هو حديث متواتر . قال شارحه المناوي :
لأنه رواه خمسة عشر صحابياً .

وقد روى عن سفيان بن عيينة - أحد أئمة الحديث في زمانه - أنه قال : كان
هذا في أول الإسلام قبل فرض الصلاة والصيام والزكاة والهجرة .

وعقب العلامة ابن رجب الحنبلي في كتابه « جامع العلوم والحكم » على هذا
بقوله : وهذا ضعيف جداً ، وفي صحته عن سفيان نظر . فإن رواية هذه الأحاديث
إنما صحبوا رسول الله ﷺ في المدينة ، وبعضهم تأخر لإسلامه .

ثم قوله : عصموا مني دماءهم وأموالهم ، يدل على أنه كان عند هذا القول
مأموراً بالقتال ، وهذا كله بعد هجرته إلى المدينة .

قال : ومن المعلوم بالضرورة : أن النبي ﷺ كان يقبل من كل من جاء يريد
الدخول في الإسلام ، الشهادتين فقط ، ويعصم دمه بذلك ، ويجعله مسلماً . فقد
أنكر على أسامة بن زيد قتله لمن قال : « لا إله إلا الله » لما رفع عليه السيف ، واشتد
نكيره عليه ، ولم يكن النبي ﷺ يشترط على من جاءه يريد الإسلام أن يلتزم الصلاة
والزكاة ، بل قد روى أنه قبل من قوم الإسلام واشتروا ألا يتركوا .

ففي مسند الإمام أحمد عن جابر رضي الله عنه قال : اشترطت ثقيف على رسول الله ﷺ : أن لا صدقة عليهم ولا جهاد ، وأن رسول الله ﷺ قال : سيتصدقون ، ويجاهدون .

وفيه أيضاً عن نصر بن عاصم الليثي عن رجل منهم أتى النبي ﷺ فأسلم على أن لا يصلي إلا صلاتين ، فقبل منه .

قال ابن رجب : وأخذ الإمام أحمد بهذه الأحاديث وقال : يصح الإسلام على الشرط الفاسد ، ثم يلزم بشرائع الإسلام كلها .

واستدلوا أيضاً بأن حكيم بن حرام قال : بايعت النبي ﷺ على أن لا أخرج إلا قائماً .

قال أحمد : معناه أن يسجد من غير ركوع . ١٥٠ . كلام ابن رجب والذي يهتأ من هذه النقول أمران :

الأول : أن الدخول في الإسلام إنما يكون بالشهادتين ، وإذا اقتصر في بعض الأحاديث على شهادة التوحيد ، فهو إما من باب الاكتفاء أو الاختصار من بعض الرواة . وإما لأن مشركي العرب المقصودين بكلمة الناس في الحديث ، لم يكونوا ليقرؤا بشهادة التوحيد إلا إذا شهدوا لمن جاء بها ، ودعا إليها ، وهو محمد رسول الله .

ولهذا جاء عن بعض السلف : الإسلام الكلمة . يعني : كلمة الشهادة .

وأما الصلاة والصيام وسائر شرائع الإسلام وفرائضه فإنما يطالب بها بعد أن يصبح مسلماً إذ هي لا تصح ولا تقبل إلا من مسلم . أما الكافر فلا صلاة له ولا صيام ولا حج .. إلخ .. لفقدانه شرط القبول ... وهو الإسلام .

والثاني : ما دلت عليه الأحاديث الأخيرة التي ذكرها ابن رجب ، والتي رواها إمام السنة أحمد بن حنبل من المرونة وسعة الأفق ، التي كان يعالج بها النبي ﷺ الأمور ، ويواجه بها المواقف . وخصوصاً مع الداخلين في الإسلام .

فقد قبل من بعضهم ما رفضه من غيرهم . فقد جاء عن بشير بن الحصاصية أنه أراد أن يبايع النبي ﷺ على الإسلام دون أن يتصدق أو يجاهد ، فكف يده عنه وقال : يا بشير ، لا جهاد ولا صدقة ! فبم تدخل الجنة إذن ؟ ! .

ولكنه قبل هذا من ثقيف ، لعلمه بأنهم لن يجمدوا على هذا الموقف ، وأنهم إذا حسن إسلامهم سيصنعون ما يصنع سائر المسلمين ، ولهذا قال في ثقة عنهم : سيتصدقون ويجهدون .

من مات على التوحيد استوجب الجنة :

القاعدة الثانية : أن من مات على التوحيد (أى على : لا إله إلا الله) استحق عند الله أمرين :

الأول : النجاة من الخلود في النار ، وإن اقترف من المعاصي ما اقترف ، سواء منها ما يتعلق بحقوق الله كالزنا ، أو بحقوق العباد كالسرقة . وإن دخل بذنوبه النار فسيخرج منها لا محالة ، مادام في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان .

الثاني : دخول الجنة لا محالة ، وإن تأخر دخوله ، فلم يدخلها مع السابقين : بسبب عذابه في النار لمعاص لم يتب منها ، ولم تكفر عنه بسبب من الأسباب .

والدليل على ذلك أحاديث صحاح مشهورة في الصحيحين وغيرهما من دواوين السنة منها : عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال : « من شهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن عيسى عبد الله ورسوله ، وكلمته أنما هي إلى مريم وروح منه ، وأن الجنة حق ، والنار حق ، أدخله الله الجنة على ما كان من عمل » .

وعن أبي ذر قال : أتيت رسول الله ﷺ فقال : « ما من عبد قال : لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة » .

« إن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله يتغنى بها وجه الله » أى لم يقلها مجرد أن يعصم بها دمه وماله كالمافيين في عهد النبوة .

وعن أنس : أن رسول الله ﷺ قال : « يخرج من النار من قال : « لا إله إلا الله » وكان في قلبه من الخير ما يزن برة (يعني حبة قمح) » .
وهذه الأحاديث كلها متفق عليها في الصحيحين .

وفي الصحيحين أيضاً من حديث أبي در ، أن النبي ﷺ قال : أتاني جبريل فبشرني : أنه من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة . قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق .

وفي صحيح مسلم من حديث الصنابحي عن عبادة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من يشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، حرم الله عليه النار » .

وغير هذه الأحاديث كثير ، ودلالاتها صريحة على أن كلمة الشهادة موجبة لدخول الجنة والنجاة من النار .

والمراد بدخول الجنة : دخولها ولو في النهاية ، بعد استحقاق العذاب في النار زمناً ما .

وكذلك المراد بالنجاة من النار : السجاة من الخلود فيها . وإنما قلنا هذا ، جمعاً بين هذه الأحاديث وأحاديث أخرى حرمت الجنة ، وأوجب النار على من ارتكب بعض المعاصي .. فلا يجوز أن نضرب النصوص بعضها ببعض .

نواقض الإسلام :

القاعدة الثالثة : أن الإنسان بعد أن يدخل في الإسلام بالإقرار بالشهادتين ، يصبح - بمقتضى إسلامه - ملتزماً بجميع أحكام الإسلام ، والالتزام يعني الإيمان بصدقها وقديستها ، ووجوب الخضوع والتسليم لها ، والعمل بموجبها . أعني الأحكام النصية الصريحة الثابتة بالكتاب والسنة .

فليس له خيار تجاهها بحيث يقبل أو يرفض ، ويأخذ أو يدع ، بل لابد أن يقاد لها مسلماً راضياً ، محلاً لحلالها ، محرماً لحرامها ، معتقداً بوجوب ما أوجبت ، واستحباب ما أحبت .

يقول تعالى : ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ﴾ ، ﴿ إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا : سمعنا وأطعنا ﴾ ، ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾ .

ومن المهم أن نعرف هنا ، أن من أحكام الإسلام من الواجبات والمحرمات والعقوبات وغيرها من التشريعات ، ما ثبت ثبوتاً قطعياً ، وأصبح من الأحكام اليقينية ، التي لا يتطرق إليها ريب ولا شبهة ، أنها من دين الله وشرعه ، وهي التي يطلق عليها علماء الإسلام اسم « المعلوم من الدين بالضرورة » .

وعلامتها أن الخاصة والعامة يعرفونها ، ولا يحتاج إثباتها إلى نظر واستدلال ، وذلك مثل فرضية الصلاة والركاة وغيرها من أركان الإسلام وحرمة القتل والزنا وأكل الربا وشرب الخمر ونحوها من الكبائر ، ومثل الأحكام القطعية في الزواج والطلاق والميراث والحدود والقصاص وما شابهها .

فمن أنكر شيئاً من هذه الأحكام « المعلوم من الدين بالضرورة » أو استخف بها واستهزأ فقد كفر كفراً صريحاً ، وحكم عليه بالردة عن الإسلام . وذلك أن هذه الأحكام نطقت بها الآيات الصريحة ، وتواترت بها الأحاديث الصحيحة ، وأجمعت عليها الأمة جيلاً بعد جيل ، فمن كذب بها فقد كذب نص القرآن والسنة . وهذا كفر .

ولم يستثن من ذلك إلا من كان حديث عهد بالإسلام ، أو نشأ ببادية بعيدة عن أمصار المسلمين ، ومظان العلم ، فهذا يعذر إذا أنكر هذه الضروريات الدينية ، حتى يعلم ويفقه في دين الله ، فيجرب عليه بعد ذلك ما يجرب على سائر المسلمين .

كبائر المعاصي تنقص الإيمان ولكنها لا تهدمه :

القاعدة الرابعة : أن المعاصي والكبائر - وإن أصر عليها صاحبها ولم يتب منها - تخدش الإيمان وتنقصه ، ولكنها لا تنقضه من أساسه ، ولا تنفيه بالكلية . والدليل على ذلك ما يأتي :

١ - إنها لو كانت تهدم الإيمان من أصله ، وتخرج صاحبها إلى الكفر المطلق ، لكانت المعصية والردة شيئاً واحداً ، وكان العاصي مرتداً ، ووجب أن يعاقب عقوبة المرتد ، ولم تتنوع عقوبات الزاني والسارق وقاطع الطريق وشارب الخمر والقاتل . وهذا مرفوض بالنص والإجماع .

٢ - إن القرآن نص على أحوة القاتل لأولياء المقتول في آية القصاص حين قال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ : الْحَرُّ بِالْحَرِّ ، وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ، وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى ، فَمَنْ عَفَى لَه مِنْ أَحْيِهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴾ .

٣ - إن القرآن أثبت الإيمان للطائفتين المقتلتين في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ... - إِلَى أَنْ قَالَ - ... إِمَّا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ، فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ فأثبت لهم الإيمان والأخوة الدينية مع وجود الاقتتال ، ومع قوله ﷺ في الحديث الصحيح : « لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَهَاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ وَجْهَ بَعْضٍ » وقوله : « إِذَا تَقَيَّ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ » وهذا الحديث الأخير استدلال البخاري : فيما استدلل بأن المعاصي لا يكفر صاحبها ، لأن الرسول سماهما مسلمين مع توعدهما بالنار .

والمراد : إذا كان الاقتتال بغير تأويل سائغ .

٤ - إن حاطب بن أبي بلتعة ارتكب خطيئة تشبه ما يسمى الآن « الخيانة العظمى » حيث أراد نقل أخبار الرسول وتحركات جيشه إلى قريش قبيل فتح مكة ، مع حرص الرسول ﷺ على كتمان ذلك عنهم . وقال له عمر : دعني يا رسول الله أضرب عنقه فقد نافق . واعتذر الرسول ﷺ بأنه من أهل بدر ، ولم يعتبر عمله ناقلاً له من الإيمان إلى الكفر . ونزل القرآن يؤكد ذلك حيث نزل في شأنه أول سورة الممتحنة ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَةِ وَقَدْ كُفِّرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ ﴾ - إلى أن قال - ﴿ تَسْرُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ ﴾ .

فخاطبه الله فيمن خاطب بعنوان الإيمان ، وجعل عدوه سبحانه وعدوهم واحداً ، مع قوله : ﴿ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِم بِالْمُودَةِ ﴾ .

٥ - وقريب من ذلك ما مرل في شأن الدين قذفوا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ومنهم مسطح بن أثاثه . وكان من أهل بدر . وكان أبوبكر حلف ألا يصله ، فأمرل الله في شأنه ﴿ وَلَا يَأْتِلْ أُولُوا الْفَصْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَلِيَعْمُوا وَلِيَصْفَحُوا ، أَلَا تَجِبُونَ أَنْ يَعْفَى اللَّهُ لَكُمْ ، وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

وإن قيل : إن مسطحاً وأمثاله تابوا ، لكن الله لم يشترط في الأمر بالعفو عنهم والصنع والإحسان إليهم - التوبة . كما قال ابن تيمية رحمه الله

٦ - ما رواه البخارى من حديث أنى هريرة في قصة شارب الخمر ، الذى أمر النبى ﷺ بضربه مصره ، فلما انصرف ، قال بعض القوم : أحراك الله . فقال انسى ﷺ : « لَا تَقُولُوا هَكَذَا ، لَا تَعْبُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ » وفي رواية أخرى للبخارى : « لَا تَكُونُوا عَوْنِ الشَّيْطَانِ عَلَى أَحْيَاكُمْ » وفي سنن أنى داود في هذه القصة زيادة : « وَلَكِنْ قُولُوا : اللَّهُمَّ اعْمُرْ لَهُ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ » .

فهذه هى البطرة المحمدية المتساعجة إلى شارب أم الخنائب ، فهو يأمر بضربه ، ولكنه لا يرضى بلعه وطرده من رحمة الله ، ولا إحراجه من صفات المؤمنين ، بل يثبت الأخوة بيه وبينهم ، ويهاهم أن يفتحوا ثغرة للشيطان إلى قلبه إذا سوه وأدلوه علانية ، بل يأمرهم أن يدعوا له بالمعفرة والرحمة ، ويشعروه بالأخوة والمحبة ، والحرص على هدايته ، فعسى أن يرده ذلك عن غوايته .

٧ وأكثر من ذلك ما رواه البخارى أيضا عن عمر بن الخطاب : أن رجلا على عهد النبى ﷺ كان اسمه عبد الله ، وكان يلقب (حماراً) وكان يصحك رسول الله ﷺ قد جلده في الشراب ، فأتى به يوماً ، فأمر به فجلد . فقال رجل من القوم : اللهم العنه ، ما أكثر ما يؤتى به ! فقال النبى ﷺ لا تلعنوه فوالله ما علمت أنه لا يحب الله ورسوله . وفي بعض روايات الحديث : « لقد علمت أنه يحب الله ورسوله » وفي بعضها « ما علمت إلا أنه يحب الله ورسوله » .

فهذا مع إدمانه الشرب ، وإصراره عليه ، وإكباره منه ، حتى نقل ابن حجر في الفتح عن ابن عبد البر أنه ضرب خمسين مرة ، ينهى السبي عن لعنه ، ويقرر أنه يحب الله ورسوله .

يقول الحافظ بن حجر في بيان فوائد هذا الحديث في « الفتح » :

(أ) فيه الرد على من رعم أن مرتكب الكبيرة كافر ، لثبوت النهي عن لعنه ، والأمر بالدعاء له .

(ب) وفيه أن لا تنافي بين ارتكاب السبي وثبوت محبة الله ورسوله في قلب المرتكب ، لأنه ﷺ أحبر بأن المذكور يحب الله ورسوله ، مع وجود ما صدر عنه .

(ج) وأن من تكررت منه المعصية لا تنزع منه محبة الله ورسوله .

(د) ويؤخذ منه تأكيد ما تقدم أن نفى الإيمان - عن شارب الخمر - (أى في حديث : لا يشرب الخمر وهو مؤمن) - لا يراد به رواله بالكيفية ، بل نفى كماله . ١ هـ من فتح الباري .

٨ الأحاديث السابقة التي أوجبت لمن قال : « لا إله إلا الله » الجنة وإن زنى وإن سرق .

٩ ما صح واستفص عن النبي ﷺ أنه سيشفع لأهل الكبائر من أمته . وهذا يدل على حكمين كبيرين :

أولهما : أنه لم يخرجهم باقتراف الكبيرة عن حظيرة أمته .

والثاني : أن الله سيرحمهم بهذه الشفاعة ، إما بإعفائهم من دخول النار أصلاً ، وإن استوجبوها بدنوبهم . وإما بإخراجهم منها بعد أن دخلوها وعذبوا فيها زمناً فهم غير مخلدين في النار قطعاً .

ما عدا الشرك تحت إمكان المغفرة :

القاعدة الخامسة : وهي تأكيد للقاعدة السابقة - أن الذنب الذي لا يغفر هو

الشرك بالله تعالى ، وما عداه من الذنوب - صغرت أو كبرت - فهو في مشيئة الله تعالى ، إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عاقبه .

قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ، وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ .

والمراد بالشرك في الآية وأمثالها : الشرك الأكبر ، وهو اتخاذ إله أو آلهة مع الله تعالى وهو المراد بهذا اللفظ عند الإطلاق .

ومثله الكفر الأكبر . أعنى كفر الجحود والإنكار .

قال الحافظ ابن حجر : لأن من جحد نبوة محمد ﷺ مثلاً ، كان كافراً ولو لم يجعل مع الله إلهاً آخر ، والمعصية منتصية عنه بلا خلاف^(٢) أما المعاصي الأخرى دون الكفر أو الشرك ، فهي تحت سلطان المشيئة الإلهية . من شاء عفر له ، ومن شاء عاقبه ، كما ذكرت الآيتان السابقتان « ويعفو ما دون ذلك لمن يشاء » .

قال الإمام اس تيمية : ولا يجوز أن يحمل هذا على التائب ، بأن التائب لا فرق في حقه بين الشرك وغيره كما قال سبحانه في الآية الأخرى : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذَّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ . فهنا ععم وأطلق ، لأن المراد به التائب ، وهناك خص وعلق^(٣) .

وقد جاء الحديث الصحيح يؤيد مضمون الآية الكريمة في أن ما عدا الشرك من المعاصي موكل إلى المشيئة الإلهية .

وفي حديث عباد بن الصامت عن البحاري ، أن النبي ﷺ قال : وحوه عصابة من صحابه : « بايعوني على ألا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تسرقوا ولا تروا ، ولا تقتلوا أولادكم ، ولا تأتوا بيهان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تعصوا في معروف . فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب في الدنيا فهو كفارة له ، ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم نتره الله ، فهو إلى الله ، إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عاقبه » .

(٢) مجموع طابى شيخ الإسلام ج ٧ ، ص ٤٨٤ ، ٤٨٥ .

(٣) فتح البارى ص ٩٢ .

والحديث واضح الدلالة على أن ارتكاب الموبقات التي اشتملت البيعة على اجتنابها لا يخرج صاحبها من الإسلام ، بل من عوقب عليها كانت العقوبة طهارة وكفارة له ، وإلا فهو في المشيئة .

يقول العلامة المازرى : في الحديث رد على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب ، ورد على المعتزلة الذين يوجبون تعذيب الفاسق إذا مات بلا توبة ، لأن النبي ﷺ أخبر بأنه تحت المشيئة ولم يقل : لا بد أن يعذبه .

وقال الطيبي : « فيه الإشارة إلى الكف على الشهادة بالنار على أحد إلا من ورد النص فيه بعينه » (٤) .

انقسام الكفر الوارد في النصوص إلى أكبر وأصغر :

القاعدة السادسة . أن الكفر في لغة القرآن والسنة ، قد يراد به الكفر الأكبر ، وهو الذي يخرج الإنسان من الملة ، بالنسبة لأحكام الدنيا ، ويوجب له الخلود في النار بالنسبة لأحكام الآخرة .

وقد يراد به الكفر الأصغر ، وهو الذي يوجب لصاحبه الوعيد دون الخلود في النار ، ولا يتقل صاحبه من ملة الإسلام . إنما يدمعه بالعسوق أو العصيان فالكفر بالمعنى الأول ، هو الإنكار أو الحهود المتعمد لما جاء به محمد ﷺ أو بعض ما جاء به ، مما علم من دينه بالضرورة .

والكفر بالمعنى الثاني ، يشمل المعاصي التي يتعالف بها أمر الله تعالى ، أو يركب بها ما سى عنه . وفيه جاءت أحاديث كثيرة ، مثل . « من حلف بغير الله فقد كفر » أو « فقد أشرك » ، « سبب المسنم فسوق وقتاله كفر » ، « لا ترجعوا بعدى كفارا يصرب بعضكم رقاب بعض » ، « لا ترعبوا عن آبائكم فإن كفر حكم أن ترعبوا عن آبائكم » ، « من قال لأخيه : يا كافر فقد باء بها أحدهما » .

(٤) فتح الباري ج ١ ، ص ٧٥ ص ١٥١

وإنما قسا : إن الكفر الوارد في هذه النصوص وأمثالها ليس كفرا باقلا عن
الملة ، لأدلة أخرى .

فقد تقاتل الصحابة ، ولم يكفر بعضهم بعضا بذلك .

والمقول عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب يقيما : إنه لم يكفر من فاته في
معركة الجمل ، أو صفين ، وإنما اعتبرهم بعاة . وقد صح الحديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لعمار : تقتلك الفئة الساعية ... كما صح الحديث في الخوارج أنهم « تقتلهم أدنى
الضائفتين إلى الحق » وقد قاتلهم على رضى الله عنه ومن معه .

كما أثبت إقرار إيمان الطائفتين المقتلتين ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾
و﴿ كما أثبت الأخوة الدينية بينهم ﴾ إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أحويلكم ﴿

ومثل ذلك ، حديث : « من قال لأخيه ياكافر » فقد أثبت الأخوة بينهما ،
وهي لا تثبت بين مسلم وكافر ، فدل ذلك على أنه م يخرج من دائرة الإسلام
بقوله .

ومثل ذلك قوله : « من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك » أو « من أتى
عرافا أو كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل الله على محمد » ونحوها .

فلم يعتبره أحد من علماء المسلمين طوائف القرون الماضية كفرا محرجا من
الملة ، وردة عن الإسلام .

ومارن الناس في مخلف الأرملة يخفون بغير الله ، ويصدقون العرافين
والكهان ، فيكره أهل العلم والدين عليهم ويصللونهم أو يمسقونهم ، ولكن
يحكمو يردمهم ، ولا يرفعو سبهم وبين سائهم ، ولا امرؤ بعده الصلاة عليهم عند
موتهم . و بعده دفعهم في معابر المسلمين . وقد جاء في الحديث المرفوع : أن هذه
الأمم لا جمع على دينها

« هذه ديار من ديار لا حياء فيها » أي أصابته الكفر على بعض المعاصي
تم قال .

« والقصد : أن المعاصي كلها من نوع الكفر الأصغر ، فإنها ضد الشكر ، الذي هو العمل بالطاعة ، فالسعى إما شكر وإما كفر ، وإما ثالث لا من هذا ولا من هذا » (٥)

فالكفر بالمعنى الأول - أعنى الكفر الأكبر - يقابله الإيمان . يقال : مؤمن وكافر كما في مثل قوله تعالى : ﴿ فمنهم من آمن ومنهم من كفر ﴾ وقوله تعالى : ﴿ الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور ، والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات ﴾ ، ﴿ كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم ﴾ .

أما الكفر بالمعنى الثاني - أعنى الكفر الأصغر - فيقابله : الشكر ، فالإنسان إما شاكر للنعمة ، أو كافر بها ، غير قائم بحقوقها ، وإن لم يكفر بمعناها . قال تعالى في وصف الإنسان : ﴿ إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً ﴾ وقال : ﴿ فمن شكر فإنا نزيد شكره ، ومن كفر فإن ربي غني كريم ﴾ .

وجاء في صحيح البخاري حديث ذكر فيه سبب دخول النساء النار : إسن يكفرن ! قيل : يا رسول الله : يكفرن بالله ؟ قال : « يكفرن العشير ، ويكفرن الإحسان » .

وهذا لما نقل الحافظ ابن حجر عن القرطبي قوله : حيث جاء الكفر في لسان الشارع فهو جحد المعلوم من دين الإسلام بالضرورة الشرعية .

عقب عليه بقوله : وقد ورد الكفر في الشرع بمعنى جحد النعم ، وترك شكر النعم ، والقيام بحقوقه ، كما تقدم تقريره في كتاب « الإيمان » في باب « كفر دون كفر » في حديث أبي سعيد « يكفرن الإحسان ... إلخ » (٦) .

ودلك أن الإمام البخاري رضى الله عنه وضع في كتاب الإيمان عدة أبواب للمرد على الخوارج الذين يكفرون المسلمين باقتراف الكبائر . منها : باب « كفران العشير ، وكفر دون كفر » .

(٥) انظر مدارج السالكين ج ١ ، ص ٣٥٥ ، طبعة عمدة .

(٦) انظر فتح الباري ج ١٣ ، ص ٧٥ من المحيي .

وعبارة « كمر دون كمر » هذه وردت عن ابن عباس وبعض التابعين في تفسير قوله تعالى : ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأوثك هم الكافرون ﴾ .
وهذا يدلنا على أن تدرج الكمر إلى درجات متفاوتة بين أكبر وأصغر ، تقسيم ماثور عن سلف الأمة .

وهذا التقسيم نفسه يجرى في الشرك وفي النفاق وفي المسق وفي الظلم . فكل منها ينقسم إلى الأكبر الذي يوجب التحليل في النار ، والأصغر الذي لا يوجب ذلك ، ولا ينقل عن الملة .

وقد ذكر البخاري في صحيحه « باب . ظلم دون ظلم » واستدل بحديث ابن مسعود لما نزلت آية الأنعام ﴿ الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ، أولئك هم الأمن وهم مهتدون ﴾ قال الصحابة : يا رسول الله ، وأيضا لم يظلم نفسه ؟ قال : ليس كما تقولون : م يلبسوا إيمانهم بظلم : بشرك . أو لم تسمعوا إلى قوله تعالى : ﴿ إن الشرك لظلم عظيم ﴾ .

ووجه الدلالة من الحديث على ما أراده البخاري : أن الصحابة فهموا من قوله « بظلم » عموم أنواع انعاصي ، ولم يكر عديهم السي صلى الله عليه وسلم ذلك ، وإنما بين هم أن المراد : أعظم أنواع الظلم وهو الشرك ، عدل على أن الظلم مراتب متفاوتة ^(٧) .

اجتماع بعض شعب الإيمان مع شعب الكفر أو النفاق أو الجاهلية :
القاعدة السابعة أن الإيمان قد يجمع شعبة أو أكثر للكفر أو الخاهية أو النفاق .

وهذه الحقيقة قد حفيت على كثيرين في تقديم والحديث ، فحسبوا أن امرء إما أن يكون مؤمنا حالصا أو كافرا حالصا ، ولا واسطة بينهما ، إما محصا محضا أو مافقا محصا . وقريب منه من يقول : إما مسلم محض أو جاهلي . ولا شبهة هذين الحسنيين .

(٧) فتح باب ١٥ . ص ٩٤ ، ٩٥ . د حبي

وهذه طريقة كثير من الناس . حيث يركزون النظر على الأطراف المتقابلة دون الالتفات إلى الأوساط . فالشيء عندهم إما أبيض فقط أو أسود فقط ، ناسين أن هناك من الألوان ما ليس بأبيض ولا بأسود خالص ، بل بين بين .

ولا عجب أن نجد فئة من الناس ، إذا وجدت فرداً أو مجتمعاً لا يتحقق فيه صفات الإيمان الكامل ، بل توجد فيه بعض خصائص النفاق ، أو شعب الكفر ، أو أخلاق الجاهلية ، سارعت إلى الحكم عليه بالكفر المطلق ، أو النفاق الأكبر ، أو الجاهلية المكمرة ، لاعتقادهم أن الإيمان لا يجمع شيئاً من الكفر أو النفاق بحال . وأن الإسلام والجاهلية ضدان لا يجتمعان .

وهذا صحيح إذا نظرنا إلى الإيمان المطلق (أى الكامل) والكفر المطلق ، وكذلك الإسلام والجاهلية والنفاق .

أما مطلق إيمان وكفر ، أو مطلق إيمان ونفاق ، أو مطلق إسلام وجاهلية ، فقد يجمعان كما دلت على ذلك (المصوص) وأقوال السلف رضى الله عنهم .

فهى الصحيح : أن النبى ﷺ قال لأبى در رضى الله عنه : « إلك امرؤ منك جاهلية » ! وهذا وهو أبوذر فى سابقته وصدقه وجهاده .

وفيه : « من مات وم يعر ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من النفاق » .

وروى أبوداود عن حديفة بن اليمان رضى الله عنه قال : « القلوب أربعة : قلب أعنف ، فذلك قلب الكافر ، وقلب مطفح وذلك قلب المنافق ، وقلب أجرد ، فه سراج يرهو ، فذلك قلب المؤمن ، وقلب فيه إيمان ونفاق ، فمثل الإيمان فيه كمثل شجرة يمدّها ماء طيب ، ومثل النفاق مثل قرحة يمدّها قيح ودم ، فأيهما غلب عليه غلب » .

وقد روى مرفوعاً ، وهو فى مسند أحمد مرفوعاً .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : وهذا الذى قاله حديفة يدل عليه قوله تعالى : ﴿ هُمْ لِلْكَفَرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾ فقد كان قبل ذلك فيهم نفاق مغلوب ، فلما كان يوم أحد ، غلب نفاقهم ، فصاروا إلى الكفر أقرب .

« وروى عبدالله بن المبارك بسنده عن علي بن أبي طالب قال :

إن الإيمان يبدو لمصة بيضاء في القلب ، فكما ارداد العبد إيماناً ارداد القلب
بياضاً ، حتى إذا استكمل الإيمان ابيض القلب كله .

وإن النفاق يبدو لمصة سوداء في القلب ، فكما ارداد العبد نفاقاً ارداد القلب
سواداً ، حتى إذا استكمل العبد النفاق اسود القلب . وآيم الله لو شققتم عن قلب
المؤمن لوحدتموه أبيض ، ولو شققتم عن قلب الكافر لوحدتموه أسود » .

وقال ابن مسعود : النفاق يست اسفاق في القلب كما ينس الماء البقل .

قال شيخ الإسلام : وهذا كثير في كلام السلف : يبينون أن القلب قد يكون
فيه إيمان ونفاق .

والكتاب والسنة يدلان على ذلك . فإن النبي ﷺ ذكر شعب الإيمان وذكر
شعب النفاق ، وقال : « من كانت فيه شعبة منهن كانت فيه شعبة من النفاق حتى
يدعها » وتلك الشعبة قد يكون معها كثير من شعب الإيمان .

ولهذا قال : « ويخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان » فعلم أن
من كان معه من الإيمان أقل القليل لم يخلد في النار ، وأن من كان معه كثير من
النفاق ، فهو يعذب على قدر ما معه من ذلك ، ثم يخرج من النار .

وعلى هذا فقوله تعالى للأعراب : ﴿ لَمْ تَأْمِنُوا وَلَكِنْ قَوْلُوا : أَسْلَمْنَا ، وَلَمَّا
يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ فقد هي حقيقة دخول الإيمان في قلوبهم ، وذلك لا يجمع
أن يكون فيهم شعبة منه ، كما نفاه عن الرائي والسارق ، ومن لا يحب لأخيه ما يحب
لنفسه ، ومن لا يأمن جاره بوائقه ، وغير ذلك .. فإن في القرآن والتخديث من هي
عنه الإيمان لترك بعض الواجبات شيء كثير^(٨)

وفي موضع آخر عرض ابن تيمية رحمه الله له فقال : « والمقصود أن خير
المؤمن في أعلى درجات الجنة ، وأنفاقون في الدرك الأسفل من النار ، وإن كانوا في

(٨) انظر كتاب الإيمان - ج ١ ، من مجموع فتاوى شيخ الإسلام - ج ١٠ ، ص ٣٠٣ - ٣٠٥

الدينا مسمين ظاهراً ، تجري عليهم أحكام الإسلام الطاهرة . فمن كان فيه إيمان ونفاق يسمى (مسمياً) إذ ليس هو دون المنافق المحض ، وإذا كان نفاقه أغلب لم يستحق اسم الإيمان ، بل اسم المنافق أحق به ، فإن ما فيه بياض وسواد ، وسواده أكثر من بياضه ، هو باسم الأسود أحق منه باسم الأبيض . كما قال تعالى : ﴿ هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان ﴾ . وأما إذا كان إيمانه أغلب ، ومعه نفاق يستحق به الوعيد ، لم يكن أيضاً من المؤمنين الموعودين بالجنة (أى مع السابقين) وإن استحقها بإيمانه بعد العذاب إن لم يشفع له أو يعف الله عنه .

قال : وطوائف أهل الأهواء - من الخوارج والمعتزلة والجهمية والمرجئة - يقولون : إنه لا يجتمع في العبد إيمان ونفاق . ومنهم من يدعى الإجماع على ذلك . ومن هنا غلطوا فيه ، وحالفوا فيه الكتاب والسنة وآثار الصحابة ، والتابعين لهم بإحسان ، مع مخالفة صريح العقول .

بل الخوارج والمعتزلة طردوا هذا الأصل العاصد ، وقالوا : لا يجتمع في الشخص الواحد طاعة يستحق بها الثواب ، ومعصية يستحق بها العقاب .

ولا يكون الشخص الواحد محموداً من وجه ، مذموماً من وجه ، ولا محبوباً مدعواً له من وجه ، ومسخوطاً ملعوناً من وجه ، ولا يتصور أن الشخص الواحد يدخل الجنة والنار جميعاً عندهم ، بل من دخل إحداها لم يدخل الأخرى ، ولهذا أنكروا خروج أحد من النار ، أو الشفاعة في أحد من أهل النار .

وحكى عن عالية المرجئة : أنهم وافقوهم على هذا الأصل ، ولكن هؤلاء قالوا : « إن أهل الكبائر يدخلون الجنة ، ولا يدخلون النار » مقابلةً لأولئك .

« وأما أهل السنة والجماعة والصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر طوائف المسلمين من أهل الحديث والمقهاء ، وأهل الكلام ... فيقولون :

إن الشخص الواحد ، قد يعذبه الله بالنار ثم يدخله الجنة ، كما نطق بذلك الأحاديث الصحيحة .

وهذا الشخص الذى له سيئات عذب بها ، وله حسنات دخل بها الجنة وله

معصية وطاعة باتفاق . فإن هؤلاء الطوائف لم يتارعوا في حكمه ، لكن تارعوا في اسمه .

فقلت المرجئة : هو مؤمن كامل الإيمان .

وأهل السنة والجماعة على أنه مؤمن ناقص الإيمان . ولولا ذلك لما عذب ، كما أنه ناقص البر والتقوى باتفاق المسلمين .

وهل يطلق عليه اسم « مؤمن » ؟ .

هذا فيه القولان ... والصحيح التفصيل .

فإذا سئل عن أحكام الدنيا كعنته في الكفارة . قيل : هو مؤمن . وكذلك إذا سئل عن دخوله في حساب المؤمنين أي في مثل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ .

وأما إذا سئل عن حكمه في الآخرة قيل : ليس هذا النوع من المؤمنين الموعودين بالجنة ، بل معه إيمان يمهده الخلود في النار ، ويدخل به الجنة بعد أن يعدب في النار ، إن لم يعف الله له ذنوبه . هذا قال من قال : هو مؤمن يؤمنه فاسق بكبيرته ، أو مؤمن ناقص الإيمان .

والذين لا يسمونه مؤمنا من أهل السنة والمعتزلة يقولون : اسم المفسوق باني اسم الإيمان لقوله تعالى ﴿ نَسِ الْأَسْمَاءُ الْمُسَوِّقَ بَعْدَ الْإِيمَانِ ﴾ وقوله : ﴿ أَمْسَ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا ﴾ .

قال . وعلى هذا الأصل ، فبعض الناس يكون معه شعبه من شعب الكفر ، ومعه إيمان أيضا .

وعلى هذا ورد عن النبي ﷺ في تسميته كثير من الذنوب كفرا ، مع أن صاحبها قد يكون معه أكثر من مثقال ذرة من إيمان ، فلا يجلد في النار . كقوله : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » وقوله : « لا ترجعوا بعدي كفارا يصرب بعضكم رقاب بعض » .

وهذا مستفيض عن النبي ﷺ في الصحيح من غير وجه ، فإنه أمر في حجة الوداع أن يبادى به في الناس . فقد سمى من يصرب بعضهم رقاب بعض - بلا

حق كماراً ، ويسمى هذا الفعل كفراً . ومع هذا فقد قال تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ إلى قوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ فبين أن هؤلاء لم يخرجوا من الإيمان بالكلية ، ولكن فيهم ما هو كفر ، وهو هذه الخصلة ، كما قال بعض الصحابة : كفر دون كفر . وكذلك قوله : « من قال لأخيه : يا كافر فقد باء بها أحدهما » فقد سماه أحاً حين القول ، وقد أحر أن أحدهما باء بها ، فلو خرج أحدهما عن الإسلام بالكلية لم يكن أخاه ، بل فيه كفر : ١ هـ .

تفاوت مراتب الأمة في الطاعة :

القاعدة الثامنة : وهي تأكيد للسابعة : أن مراتب الناس متفاوتة في امتثالهم لأمر الله تعالى ، واجتنابهم لنهيه .

ولهذا تفاوتت درجات إيمانهم وقربهم من الله عز وجل ، ومن هنا قرر سلف الأمة أن الإيمان يزيد وينقص ، ودل على ذلك بالكتاب والسنة ، فمن الخطأ الفاحش تصور الناس جميعاً ملائكة أولى أجمحة ، بلا أخطاء ولا خطايا ، ناسين العنصر الطيني الذي خلقوا منه ، والذي يشدهم إلى الأرض لا محالة .

وهذه الحقيقة - حقيقة تفاوت الناس في الإيمان والطاعة لله - قد قررها القرآن الكريم ، كما أكدتها سنة رسول الله ﷺ .

قال تعالى في سورة فاطر : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ، فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ، وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ، وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُادِنُ اللَّهَ . ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ، جَنَّاتٌ عِدْنُ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴾ .

فقد قسم الله عز وجل الأمة التي أورثها الكتاب ، واصطفاه من عباده ثلاثة أصناف :

١ - ظالم لنفسه ، وهو كما قال ابن كثير ، المفرط في فعل بعض الواجبات المرتكب بعض المحرمات .

٢ - ومقتصد ، وهو انؤدى لنواحيات ، التارك للمحرمات ، وقد يترك بعض المستحبات ، ويفعل بعض المكروهات .

٣ - وسابق للحيرات ، وهو الفاعل لنواحيات والمستحبات ، التارك للمحرمات والمكروهات ، وبعض المباحات^(٩) .

فهؤلاء الثلاثة على ما فى بعضهم من عوج وتقصير وظلم للنفس داخلون فى الدين اصطفاهم الله من عباده .

وهؤلاء الأصناف الثلاثة يضغطون على الصفات أو المراتب الثلاث المذكورة فى حديث جبريل المشهور . وهى : « الإسلام » و « الإيمان » و « الإحسان » .

وأحبر الله تعالى عن هؤلاء الأصناف الثلاثة وفيهم الظالم لنفسه - بأنهم من أهل الجنة .

وصح عن ابن عباس فى تفسير الآية قوله : هم أمة محمد ﷺ ورثهم الله كل كتاب أثر له ، فظالمهم يعمر له ، ومقتصدهم يحاسب حساباً يسيراً ، وسابغهم يدخل الجنة بغير حساب^(١٠) .

وليس المراد بـ « انحرافات » التى يرتكبها الظالم لنفسه « الصغائر » فقط دون « الكبائر » ولا المراد به الثائب من جميع الذنوب ، لأن هذا وذاك كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية يدخل فى صنف المقتصد أو السابق « فإنه ليس أحد من بنى آدم يغفل عن ذنب . كل من تاب كان مقتصداً أو سابقاً » .

كدلت من اجتناب الكبائر كثرت عنه السيئات ، كما قال تعالى : ﴿ إن تحبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ﴾ .

فلا بد أن يكون هناك ظالم لنفسه ، وموعد بالجنة . ولو بعد عذاب يظهر من الخطايا^(١١) .

(٩) تفسير ابن كثير ٣/ ٣٠٠ ص ٤٥٤ . ص ٥٥٥ . ص ٥٥٦ .

(١٠) مصدر سابق .

(١١) من كتاب (إيمان) من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ج ٧ ، ص ٤٨٥ ، ص ٤٨٦ .

على أن المسلم مهما يكن مقتصدًا أو ظالمًا لنفسه ، فعليه أن يكره الكفر
والفسوق والعصيان ، ولا يرضى بالمكر الذى تضح به الحياة من حوله . فإن أدى
درجات الإيمان أن يعير المسلم المكر بقلبه ، أى يكرهه ويتألم له ويسخط عليه ،
وأرفع من ذلك درجة أن يعيره بلسانه إن استطاع ، وأرفع من هذه أن يعيره بيده إن
استطاع . وهذا ما جاء به الحديث الصحيح المشهور على الألسنة « من رأى منكم
مكرًا فليعيره بيده ، فمن لم يستطع فبلسانه ، فمن لم يستطع فبقبه ، وذلك أضعف
الإيمان » .

فإذا كان التعبير بالقلب بالمفهوم الذى شرحناه أضعف الإيمان ، فمعنى
هذا أن من فقد هذه الدرجة - درجة أضعف الإيمان - فقد الإيمان كله ، ولم يبق له منه
شيء .

وهذا ما صرح به الحديث الآخر الذى رواه مسلم عن ابن مسعود عن
النبي ﷺ « ما من نبي بعثه الله في أمة قبلى إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب ،
يأخذون بسنته ، ويقتدون بأمره ، ثم إنه يحلف من بعدهم خلوف ، يقولون
ما لا يفعلون ، ويمعلون ما لا يؤمرون فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن ، ومن
جاهدكم بلسانه فهو مؤمن ، ومن جاهدكم بقبه فهو مؤمن . وليس وراء ذلك من
الإيمان حبة خردل » .

فالحديث الشريف يصرح بأن من لم يجاهد هؤلاء الفسقة والطالمين بقلبه أى
يكره أعمالهم وظلمهم وفسقهم - ليس عنده من الإيمان حبة خردل . وبعبارة
أخرى ، ليس عنده أقل القليل من الإيمان .

غير أن هذا الأمر مرده إلى صميم المسألة وقبضه ، فهو الذى يستطيع أن يحكم
على نفسه أهو راض عن المكر أم هو ساحط عنه ؟ وإن كان راضيا عن صاحب
المكر - أهو راض عنه لأجل فسقه وظلمه وإخراجه عن شرع الله أم لأجل شيء
آخر ، مثل مصيحة أصابها منه ، أو قرابة بينه وبينه ، أو غير ذلك . وإن كان
الواحد على المؤمن أن يكون ماض قربه أو بعده من الناس هو مدى اتصافهم بالإسلام
أو انمصاصهم عنه .

خاتمة :

بعد هذا البيان في ضوء ما ذكرنا من قواعد جامعة ، وبخصوص قاطعة ، وأدلة ناصعة ، يتبين لكل ذي عينين مدى الخطأ الجسيم ، والخطر العظيم ، الذي سقط فيه « إخواننا » الذين أسرفوا في « التكفير » حتى عدوا يكفرون الأفراد والمجتمعات باحتملة ، معرضين عن كل ما يخالف وجهتهم منصوص الشرع وأدلته ، مندرعين بالنعسف في التأويل ، والاستدلال بما ليس بدليل ، مخطئين كل من لا يوافقهم من علماء الأمة وأئمتها في القديم والحديث ، زاعمين لأنفسهم أنهم قد بلغوا درجة « الإمامة » والاحتباد المطلق ، وأر لهم أن يخالفوا الأمة كلها وما أجمعت عليه سلفاً وخلعاً . وهذا والعياد بالله من العجب المهلك ، والعرور الموبق ، والعلو الضار ، وليس لهذا مصدر إلا الجهل بالله تعالى ، والجهل بالناس ، والجهل بالنفس ، ورحم الله امرأ عرف قدر نفسه ، وفي الحديث الصحيح : « إياكم والعلو ، فإنما أهلك من كان قبكم العلو » وفي حديث آخر : « هلك المتطعون » - قالها ثلاثاً - ومع هذا كله لا أريد أن أقع فيما وقع فيه هؤلاء الإحوة المسرفون ، فأكفرهم كما كفروا الناس ، وإن جاءت الأحاديث بتكفير من كفر مسلماً ، لأن هذه الأحاديث فيمن كفر مسلماً بغير تأويل ، وهؤلاء لهم تأويلهم وإن كان مرفوضاً . وهذا اختف السنف في تكفير الخوارج ، برغم ما ورد في دمه من أحاديث مرفوعة صحاح ، والثابت عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه لم يكفرهم ، ولم يبدأهم بقتال ، ولما قيل له : أهم كفار ؟ قال : من الكفر مروا ! . وهذا أصر على القول بأنهم (إخواننا) على الرغم من علوهم وانحرافهم عن حادة الصواب في أفكارهم . ويقيني أن الكثيرين منهم سيرجعون عن فكرتهم في التكفير إذا قرؤوا بروح الخيطة والإنصاف ، والإخلاص في طلب الحق ، والبراءة من العصية ، والتحرر من الخوف من ملامة زملائهم ، أو تهديد رؤسائهم ، الذين يعتبرونهم « مرتدين » بمجرد اختلافهم معهم ، أو رجوعهم عن رأيهم ، ويفتون بوجوب قتلهم ، لأنهم بدلوا دينهم .

وإني لأعلم علم اليقين أن في هذه الجماعات المتطرفة شبابا مخلصين ، لا يريدون إلا وجه الله ، والدار الآخرة ، ونصره الإسلام ، ولكنهم لم يتحصنوا بثقافة إسلامية أصيلة ، وفقه إسلامي عميق ، فصادفت هذه الأفكار قلوبا حالية ، فتمكنوا منها .

وأعلم أن عددا من هؤلاء الشباب تبنى الحق فرجع إليه ، غير مبالي بالتهديد ولا بالوعيد ، بل تعرضوا للإيذاء فصبروا وصابروا .

وأعلم أن هذه الظاهرة نتيجة لخلو الميدان من حركة إسلامية واعية ناصجة تعمل في النور جهره ، وفي وضع النهار ، فلاد هؤلاء بالسرايين والكهوف يعملون في الظلام ، ويوم تشرق شمس الدعوة إلى الإسلام المتكامل ، وترسل أشعتها في الآفاق ، ويعنو صوته بلا خوف ولا إرهاب لن يكون هناك مكان لأهل السرايين من العلاة والمتطرفين ، ولعنا نعود إلى هذا الموضوع الخطير مرة أخرى إن شاء الله تعالى .

بناء ضريح ومسجد في أرض مملوكة بغير إذن أصحابها

أما بعد ، فقد ورد الخبر التالي في جريدة « الاحبار » المصرية ، العدد رقم ٦٧٧٤ بتاريخ ١٣ صفر ١٣٩٤ هـ الموافق ٧ مارس ١٩٧٤ م . الصفحة الخامسة ، العامود الأول :

نص الخبر :

طاهرة غربية في حنازة شيخ بإحدى قرى دمياط .
ظاهرة غربية حدثت في قرية الناصرية بدمياط أمس . رفض الأهالي تنفيذ وصية الشيخ محمد الجمل الشهير بأبوفراخ ، بدفنه عند وفاته في مكان يبعد عن مقابر القرية بحوالى ٣ كيلو مترات ، ولكنهم عندما قاموا بتشييع جنازته أمس ، فوجئوا بالنعش يستدير بحامليه . ويجذبهم إلى مزرعة قمح .
أحضر الأهالي رجال الشرطة ، فأسرعت قوة على رأسها مأمور مركز (فارسكور) وحاولوا رفع النعش من مكانه دون جدوى .
اصطر الأهالي إلى إقامة ضريح للشيخ في نفس المكان ، وتم دفن الجثمان فيه .

ومما يذكر أن هذا الشيخ يبلغ من العمر ٩٠ سنة . وقد رحل من قريته الأصلية (طهطا) بسوهاج وأقام بقرية الناصرية منذ ٣٠ عاما .

انتهى الخبر المنشور .

أرجو التفضل بالإفتاء كتابة ، مبينا وجهة نظر الدين . وما هو الحكم بالنسبة للزورع الذى تلف بفعل المتسبين ، ومنهم حاملو النعش . وحكم الضريح

الذى أقيم على أرض لا يملكها المتوفى أو من قاموا بدفنه ، وحكم المسجد الذى أقامه المتسجون على غير إذن من المالك للأرض . وهل لمالك الأرض أن يزيل الصريح الذى بنى ؟ .

ارحو الفصل بالإفادة كتابة حتى تطمئن قلوب مؤمنة بالله . وحتى لا تضيع حقوق على أصحابها .

وفقكم الله وسدد خطاكم . م.م.ص

ج . بعد أن هـس التربة على حق حين رفضوا تنفيذ وصية نسيح بان يدهس في مكان ما ، على بعد ثلاثة أيام مرات من السدة . وذلك لأن هذه الوصية باصته لا يجوز تنفيذها . لما فيها من تحديث عادية لمشرعيه ونسبه

أما أولا : فلأنه أوصى بأن يدهس في أرض ليست ملكا له ، وليست موات . ولا موقوفة على الله . بل هي مملوكة لبعض الناس ، الذين يستخدمونها بأفعال في الزراعة . ولو كان هذا الشيخ على شيء من العلم . ما سمح لنفسه - بهذه وصية الخائفة . بل خصص بعضون على مثل العيز بعير حتى .

وأما ثانيا : فلما أوصيه الوصية من نزعها إلى التبر من سائر مساجد . حسب ما يرض الموصي نفسه أن يدهس في مقابر الناس ، وحرص على أن يدهس بعيد عنهم . في مقبرة مستقبة . مع أن الموت سوى بين الجميع ، فسادا التمييز في مقابرهم . وهذه السرعة م يعرف عند سلف الصالح من الصالحين ومن تبعهم بإحسان ، فقد كانوا يدهسون مع غيرهم من المسلمين ، ولم يعرف إلا حاد إلى تمييز في مقابر إلا بعد شيوع البدع . والاحراف عن هدى السلف .

وأما ثالثا : فلأنه كتب أسس أن يحملوه من تربة إلى هذا المكان المسمى ، وما كان له أنه يجشمهم هذه المسقة بعير مسوخ .

أما ما ذكر من حكاية العرش واستدركه خاملية ، وحدهم قهرا ورغم إوفهم إلى مررعه فصح . . إلخ . فهذه حكايات بنسبتها العامة عادة في القرى ، عندما يتوب أحد « المشايخ » الذين يعتقدون بصلاحهم أو ولايتهم . ويعتبرون ذلك دليلا على أن الميت من أواباء الله الصالحين .

ولا أدري من أين حكموا للميت بذلك . ولم يرد بمثله كتاب ولا سنة ، ولا ثبت عن أحد من الصحابة أو التابعين أن يعنه صار به ، أو استدار بحامله إلى حيث يريد هو (أى الميت) قسرا عن حامله ، ولا يستصيح أحد أن يرعه أن مشايخ زماننا هذا أفضل من الصحابة وتابعيهم بإحسان .

وتفسرى هذه الظاهرة أن وراءها أحد العوامل الآتية :

١ - أن يكون هذا عن عمد وقصد من حملة لعش أو أكثرهم ، ممن هم صبه بانيت ، ونقه به ، ويريدون أن يشتوا له كرامة ، ويروحووا دس في أساس ، مما قد يعود عليهم بعد ذلك بمافع مادية أو أدبية .

٢ - وقد لا يكون ذلك عن قصد منهم ، وإنما فعلوا ذلك مدفوعين إلى حيث أوصى الميت بطريق « الإيحاء » الذى لا يحصى على دارس مبلغ تأثيره في النفس والسلوك ، حتى إنه يحدث أحيانا تغيرات عضوية يس لها أدنى سبب إلا مجرد الاعتقاد والتوهم ، ولا عرو إذا انتقل مثل هذا الإيحاء إلى رجال الشرطة أنفسهم ، وبخاصة الجنود الذين هم جزء من العامة .

٣ - ولا يبعد أن يساعد على ذلك بعض مردة الجن والشیطان ، الذين يريدون أن يصللوا المسطحين من الإس تمثل هذا العبث ، وقد حكى شيخ الإسلام ابن تيمية صورا كثيرة من هذا الجنس .

والعجيب أن مثل هذه الحكايات والأساطير لا نسمع بها إلا في أوساط معية ، وخاصة في القرى . وإلا فلماذا لم نسمع شيئا من ذلك في المملكة العربية السعودية أو في قطر مثلا وقد عشت فيها بصعة عشر عاما ؟!

أما ما أصاب صاحب المزرعة من اضرار ، نتيجة لإقامة صرغ في ارضه بعير إدنه ، مما سبب اتلاف بعض الزرع القائم ، وتعطيل جزء من الارض عن الرراعه . فمن حقه أن يطالب المتسببين والسلطة معهم تعويضه عما تلف من قمحه أولاً ، وبإزالة آثار هذا العصب والعدوان على ملكه الشرعى ثانيا .

ذلك أن القاعدة الشرعية القطعية التى نشأت بآيات عديدة من القرآن ، وبصرغ

الحديث النبوي ، وباستقراء أحكام الشريعة ، واتفق عليها أئمة المذاهب كافة : أن لا ضرر ولا ضرار في الإسلام .

فلا يجوز لمواطن في دار الإسلام - مسلماً كان أو دميماً - أن يضر في نفسه أو ماله بغير حق عليه ، ولا ذنب جنته يدها ، وإذا حدث ذلك يجب أن يزال الضرر بقدر الإمكان ، وفقاً لقاعدة « الضرر يزال » .

ولا يقال : إن إرالة الضرر عن صاحب الأرض لا تتحقق إلا بضرر آخر وهو إزالة القبر ، وإيذاء الميت ، وقد قرر الفقهاء أن الضرر لا يزال بالضرر لأساً بقول : إن الفقهاء قرروا أيضاً أن الضرر الأدنى يحتمل من أجل دفع أو إرالة ضرر أعلى ، وكذلك الضرر الخاص يحتمل من أجل دفع الضرر العام .

وهنا الضرر الواقع على الحي أهم وأعظم من الضرر الواقع على الميت ، لأن الميت لا يضره أن تنقل عظامه من مكان إلى آخر ، وقد أجازوا نبش القبر لما هو دون ذلك . ولا سيما إذا كان الميت هو المتسبب في ذلك حين أوصى بما لا يعمل له ، واستباح ملئ القبر بغير حق .

على أن هناك ضرراً عاماً متوقفاً من بقاء مثل هذا الصريح بهذه الصورة ، وهو اعتقاد العوام قداسة صاحبه ، وإشاعة الخوارق والكرامات عنه ، واستغلال ذلك لجذب البسطاء والمخدوعين إلى ريارته والتمسح به وإيقاد الشموع والسرور عليه ، ونذر النذور له ، ودبح الدبائح على اسمه ، إلى غير ذلك من المنكرات التي لعن النبي ﷺ فاعليها ، واعتبرها ضرباً من الشرك .

ولذا كانت إزالة هذا الصريح الذي أسس بنيانه من أول يوم على غير تقوى من الله ورضوان أمراً مشروعاً ، بل واجباً لمن فقه عن الله ورسوله مرادهما .

وحسبنا في هذا قصة « مسجد الضرار » التي سجلها القرآن الكريم كما سيأتي .

أما المسجد الذي بنى على الصريح بغير إذن أصحاب الأرض ، وبغير حاجة إليه لبعده عن القرية ثلاثة كليومترات كما جاء في السؤال ، فإن الصلاة فيه حرام لوجهين :

الأول : أن الفقهاء أجمعوا على النهي عن الصلاة في الأرض المعصوبة نهي تحريم أو كراهة - رجرا للعاصب عن عصيه ، وإعلانا للسخط عليه ، بل منهم - كالأخاينة والظاهرية - من قال بطلان الصلاة في تلك الأرض ، لما تقرر عندهم من أن النهي يقتضي الفساد والبطلان . ولحديث « من عمل عملا ليس عليه أمرا فهو رد »^(١٦) أي مردود عليه ، غير مقبول منه .

الثاني : أن الأحاديث السوية الصحيحة جاءت تنهى عن اتحاد المساجد على القبور ، وتلعن اليهود والنصارى الذين اتخذوا قبور أسباطهم مساجد ، وتعدر مما صنعوا

• وهذا قرر المحققون أن الطاريء منهما على الآخر يزال ، فإن كان المسجد قد بني أولا ثم طرأ عليه القبر أزيل القبر ، وإن كان الأمر بالعكس أزيل المسجد الذي لم يبن على تقوى من الله ورصوان .

وهذين الوجهين لم يعد هذا مسجد حرمة ، وشأنه شأن مسجد لضرار لدى قص علينا قصته في سورة « التوبة » من كتابه العزيز فقال :

« والذين اتخذوا مسجدا صراراً وكفرا وتفريقاً بين المؤمنين وإرصاداً لمن حارب الله ورسوله من قبل ، وليحلمن إن أردنا إلا الحسى ، والله يشهد إهم الكذبون لا تقم فيه أبداً ، مسجد أسس على استقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه ، فيه رجال يخشون أن يتطهروا ، والله يحب المتطهرين . أفمن أسس بناءه على تقوى من الله ورصوان خير أم من أسس بنيانه على شفا حرف هار هاهار به في نار جهنم ، والله لا يهدي القوم الظالمين » .

وكان أصحاب مسجد الصرار من المنافقين قد اتوا النبي ﷺ وهو يحمر إلى تبوكهم ، فقالوا : يا رسول الله ، إنا قد بنينا مسجد لدى العنة والحاجة ونبيه المظيرة الشاتية ، وإنا نخب أن تأتينا فتصلي لنا فيه ! فقال - إني على جناح سفر ، وحال شغل . ولو قدما إن شاء الله لأتينا ، فصديا لكم فيه فلما نزل بدى أوان

- موضع في الطريق إلى المدينة من تبوك - وجاءه خبر المسجد من السماء ، فدعا رجلين من أصحابه ، وقال لهما : انطلقا إلى هذا المسجد الظالم أهله ، فاهدماه وحرقاه فعلا وأشعلا فيه ناراً ، ثم خرجا يشتدان حتى دخلاه ، وفيه أهله . فحرقاه وهدماه ففرقوا عنه ، فأمر الله فيه ما أنزل من الآيات ، وقد ذكر المحقق ابن القيم فيما يؤخذ من هذه القصة أمرين :

أولهما : مشروعية تحريق أماكن المعصية التي يعصى الله ورسوله فيها وهدمها . كما حرق رسول الله ﷺ مسجد الصرار وأمر بهدمه ، وهو مسجد يصلي فيه ، ويذكر اسم الله فيه ، لما كان بناؤه صراراً وتفرقاً بين المؤمنين ، وإرصاداً ومأوى للمنافقين المخاربين لله ورسوله . وكل مكان هذا شأنه فواجب على الإمام تعطيله : إما بهدم وتحريق ، وإما بتغيير صورته وإخراجه عما وضع له .

قال : وإذا كان هذا شأن مسجد الصرار ، فمشاهد الشرك التي تدعو سدنتها إلى اتخاذ من فيها أنداداً من دون الله أحق من ذلك وأوجب ، وكذلك محال المعاصي والفسوق كالحانات ، وبيوت الخمارين ، وأرباب المنكرات ، وقد حرق عمر بن الخطاب قرية بكاملها يباع فيها الخمر ، وحرق حانوت « رويشد » الثقفى وسماه « هويسقا »

الثاني : أن الوقف لا يصح على غير بر ولا قربة . كما لا يصح وقف هذا المسجد .

قال : « وعلى هذا فيهدم المسجد إذا بنى على قبر ، كما ينبش الميت إذا دفن في المسجد . يصح على ذلك الإمام أحمد وغيره . فلا يجتمع في دين الإسلام مسجد وقبر . بل أيهما طراً على الآخر منع منه ، وكان الحكم للسابق . فلو وضعاً معاً لم يجز ، ولا يصح هذا الوقف ولا يجوز ، ولا يصح الصلاة في هذا المسجد ، لشي رسول الله ﷺ عن ذلك ، ولعه من اتخذ القبر مسجداً ، أو أوقد عليه سراجاً . فهذا دين الإسلام الذي بعث الله به رسوله ونبيه ، وغرته بين الناس كما ترى » (١٣) هـ

(١٣) زاد المعاد في هدى خير العباد ج ٣ ، ص ٣٥ ، ٣٦ ، ط السنة المحمدية

فبيت شعري إذا كان هذا الحكم في مسجد بني علي قبر علي مسيل الوقف أي
برصا الواقفين ، الذين يظنون الثواب فيما فعلوا وهم جاهلون ، فمادام يكون الحكم
في مسجد وقبر بيا في أرض مملوكة للغير بغير إيدنه ولا رصاه ؟ .

إننا إذا وجدنا من أساس من يخاد في الصورة الأولى ، فلن نجد من يخاد في
الصورة الأخرى ، لأنها واضحة انبطلان . والحق أحق أن يتبع ، والرجوع إلى الحق
خير من التماس في الباطل . وبالله التوفيق .

المعجزات النبوية بين الغلاة والمقصرين

س . كنا في مجلس نتحدث عن النبي ﷺ وعن معجزاته ، بمناسبة مولده عليه الصلاة والسلام ، وما حدث قـيل المولد وعده من آيات كونية ، تحكيها كتب قصة « المولد » التي تقرأ عادة في كثير من البلاد ، كلما أهل شهر ربيع الأول .

ولكن أحد الحاضرين أنكر وقوع هذه الخوارق ، وأنكر أيضا كل ما يذكر على الألسنة ، أو في بعض الكتب . من المعجزات الحسية المادية للنبي ﷺ مثل : بيض الحمام على قم الغار في الهجرة ، ونسج العنكبوت ، ومثل تكليم الغزالة له ، وحنين الجذع إليه ، وغير ذلك مما اشتهر بين جماهير المسلمين ... وتناقلوه .

وكانت حجة هذا الأخ أن للنبي - ﷺ - معجزة واحدة تحدى بها ، هي القرآن الكريم ، وهي معجزة عقلية متميزة عن معجزات الرسل السابقين .
نرجو بيان رأيكم في هذا الأمر ، مؤيدا بالأدلة ، ليهلك من هلك عن بينة ، ويحيى من حيى عن بينة .

ودمت للإسلام والمسلمين .

ج : هذا الكلام الذى يحكيه الأخ السائل عن أحد الحاضرين في مجلسه ، بعضه حق ، وبعضه باطل . فليس كل ما يشيع بين الناس من المعجزات الحسية للنبي ﷺ صحيحا ثابتا ، وليس كلها أيضا باطلا . والصحة والبطلان في هذه الأمور ، لا يرجع فيها إلى مجرد الرأى أو الهوى والعواطف ، وإنما يرجع إلى الأسانيد .

والناس في هذه القضية قضية المعجرات الحمضية المادية أصناف ثلاثة :

فالصنف الأول يبالغ في الإثبات ، وسنده في ذلك ما حوته الكتب ، أيا كانت هذه الكتب سواء كانت للمتقدمين أو المتأخرين ، وسواء كانت تعنى بتمحيص الروايات أم لا تعنى ، وسواء وفق ذلك الأصول أم خالفها ، وسواء قبله المحققون من العلماء أم رفضوه .

منهم من يروى ذلك في كتاب وإن لم يعرف صاحبه ، أو يذكر في قصيدة من قصائد مدائح النبوة ، أو في قصة مولد النبي يتلى بعضها في شهر ربيع الأول من كل عام ، أو نحو ذلك .

وهذه عقيدة عامية لا تستحق مناقشة ، فإن كتب فيها العت والسم ، ومثوب ومردود ، وصحيح ومحقق الموضح .

وقد سبب ثمة المديونية - لاء المؤلفين الذين يتبعون « العرث » ويخشون بها بصون الكتب ، وإن خالفت صحيح المنقول ، وصريح المنقول .

ومعنى المؤلفين ، لا يعنى بصحة ما يروى من هذه الأمور ، على أساس أنها لا تربت عليها حكم شرعى ، من تحيل أو تحريم ، أو غير ذلك . وهذا إذا روي في خلال وحرم بسند في الأساس ، وبقدرو الرواة ، ومحضوا الروايات . فاما إذا روي في بعض الشئ وترغيب وترهيب . ومتنها المعجزات وحواها ، تساهلوا وسامحوا .

ومؤلفون حرو . كانوا يذكرون الروايات بأسانيدها - فلا عن فلا عن فلا . ولكنهم لا يذكرون قيمة هذه الأسانيد : أهى صحيحة أم غير صحيحة ؟ ومقبولة أم لا ؟ أهم ثقافت مقبولون أم ضعاف مجروحون ، أم كذابين مردودون ؟ معتمدين على اسمهم إذا ذكروا السند فقد أبرأوا أنفسهم من التبعة ، وحلوا من العهدة .

غير أن هذا كان صالحا وكافيا بالنسبة للعلماء في العصور الأولى ، أما في عصور متأخرة وفي عصرنا خاصة - فلم يعد يعنى ذكر السند شيئا . وأصبح الناس يعتمدون على النقل من الكتب ، دون أى نظر إلى السند .

وهذا هو موقف جمهرة الكتاب والمؤلفين في عصرنا ، حين يقنن من تاريخ الطبرى ، أو طبقات ابن سعد أو غيرها .

والصنف المقابل : يبالغ في النفي والإنيكار للمعجزات والآيات الحسية الكونية . وعمدته في ذلك : أن معجزة محمد ﷺ هي القرآن الكريم . وهو الذى وقع به التحدى : أن يأتوا بمثله ، أو بعشر سور مثله ، أو بسورة من مثله .

ولما طلب المشركون من الرسول بعض الآيات الكونية تصديقا له ، رلت آيات القرآن تحمل الرفض القاطع لإحابة طلباتهم . كما في قوله تعالى . ﴿ وقالوا : لن يؤمن لك حتى تفرج لنا من الأرض يسوعا . أو تكون لك جنة من خيل وعشب فتمحر الأمهار حلالها تفحيرا . أو تسقط السماء كما رعمت عليها كسفا أو تأتي بالله وملائكة قنالا . أو يكون لك بيت من زخرف أو ترقى في السماء . ولن يؤمن برقيك حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه ، قل : سبحان ربي ، هل كنت إلا بشرا رسولا ﴾ (١٤) .

وفي موضع آخر ، ذكر المانع من إرسال الآيات الكونية التى يقترحونها فقال : ﴿ وما معنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون ، وآتينا ثمود الناقة مبصرة ، فظلموا بها ، وما نرسل بالآيات إلا تخويفا ﴾ (١٥) .

وفي سورة أخرى ، رد على طلب الآيات بأن القرآن وحده كاف كل الكفاية ليكون آية محمد ﷺ قال تعالى : ﴿ أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم ؟ إن في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون ﴾ (١٦) .

وقد افحصت الحكمة الإلهية أن تكون معجزة محمد ﷺ معجزة عقلية أدبية ، لا حسية مادية ، وذلك لتكون أليق بالبشرية بعد أن تجاوزت مراحل طفولتها ، وليكون أليق بطبيعة الرسالة الخاتمة الخالدة . فالمعجزات الحسية تنتهى بمجرد وقوعها . أما العقلية فتبقى .

(١٤) سورة الإسراء : ٩٠ - ٩٣ (١٥) سورة الإسراء : ٥٩ (١٦) سورة العنكبوت : ٢١

وقد أيد ذلك ماجاء في صحيح البخارى عن النبى ﷺ قال : « ما من الأنبياء من نبي إلا وقد أعطى من الآيات ما مثله آمن عليه البشر ، وإنما كان الذى أوتيته وحياً أوحاه الله إلى ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة » .

ويبدو لى أن مما دفع هذا الصنف إلى هذا الموقف أمرين :

أولاً : افتتان الناس فى عصرنا بالعلوم الكونية ، القائمة على ثبات الأسباب ، ولزوم تأثيرها فى مسياتها ، حتى ظن بعض الناس أنه لزوم عقل لا يتخلف فى حال ، فالأمر لا بد أن تحرق ، والسكين لا بد أن تقطع ، والجماد لا يمكن أن يقلب إلى حيوان ، والميت لا يمكن أن يرجع إلى الحياة ... إلخ .

الثانى : علو الصف الأول فى إثبات الخوارق ، بالحق وبالباطل ، إلى حد يكاد يلغى قانون الأسباب والسبب ، التى أقام الله عليها هذا العالم . وكثيراً ما يقاوم العلو بعلو مثله .

وهما يظهر الرأى الوسط بين المبالغين فى الإثبات ، والمعانين فى الإنكار . وهو الرأى الذى أرجحه وأتبناه .

وختاماً هذا الرأى :

١ أن القرآن الكريم هو الآية الكبرى ، والمعجزة الأولى ، لرسولنا محمد ﷺ وهو الذى تحدى به العرب حاضرة ، والخلق عامة . وبه تميزت سيرة محمد على غيرها من النبوات السابقة ، فالدليل على صدق نبوته هو نفس موضوع رسالته . وهو كتابه المعجز بهدائه وبعلمه ، وبإعجازه اللفظى والمعنى ، وبإنيانه بالعيب : ماضيه وحاضره ومستقبله .

٢ أن الله تعالى أكرم خاتم رسله بآيات كونية جمّة ، وحوارق حسية عديدة ، ولكن لم يقصد بها التحدى ، أعنى إقامة الحجة بها على صدق نبوته ورسالته . بل كانت تكريماً من الله له . أو رحمة منه تعالى به ، وتأيداً له ، وعناية به وبمن آمن معه فى الشدائد . فلم تحدث هذه الخوارق استحجانه لطلب الكافرين ، بل رحمة وكرامة من الله لرسوله والمؤمنين . وذلك مش « الأسراء » الذى ثبت بصرح

أمران ، وأمر ح ندى أشار إليه القرآن ، وجاءت به الأحاديث الصحيحة ، وبرور
 أملاكه شيئا وبصره للدين أمورا في عروة بدر ، وإبرار الأمطار لإسفائهم فيها
 وبصيرهم ، وثبيت أقدامهم ، على حين لم يصب المشركين من ذلك شيء وهم
 بالقرب منهم . وحمايه الله لرسوله وصاحبه في العار يوم المحرة ، رعم وصور
 مشركين إليه ، حتى لو نظر أحدهم تحت قدميه لرأىهما . وغير ذلك مما هو ثابت
 بنص القرآن الكريم .

ومثل ذلك إشباع العدد الكثير من الطعام القليل في عروة الاحراب ، وفي
 عروة تبوك .

٣ - إنا لا نشك من هذا النوح من الخواري إلا ما يطق به القرآن ،
 أو جاءت به السنة الصحيحة الثابتة . وما عدا ذلك مما انتفعت به بطون الكتب ،
 فلا نقبله ، ولا نعبأ به .

فمن الصحيح الثابت :

(أ) ما رواه جماعة من الصحابة من حين الخدع الذي كان يخطب عليه
 ﷺ أو الأمر ، فلما صبح له المبر ، وقام عليه بحضبة ، سمع لخدع صوت
 كحين الساق إلى ولدها . فأنه النبي ﷺ فوضع يده عليه فسكت .

قال العلامة تاح الدين السكي : حين الخدع متواتر ، لأنه ورد عن جماعة
 من الصحابة ، في نحو العشرين ، من طرق صحيحة كثيرة تفيد القطع بوقوعه .
 وكذلك قال الفاضل عياض في الشفاء : إنه متواتر .

(ب) ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب السنن والمساييد عن
 جماعة من الصحابة ، من إفصة ماء بغير الطرق المعتادة ، وذلك في عرواته وأسفاره
 ﷺ مثل غزوة الحديبية ، وغزوة تبوك وغيرهما .

روى الشيخان عن أنس : أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا بالرواء فدعا بقدر
 فيه ماء ، فوضع كفه فيه ، فجعل الماء يسع من بين أصابعه ، وأطراف أصابعه ،
 فتوضأ أصحابه به جميعاً .

وروى البخارى عن البراء بن عازب أنهم كانوا مع النبي ﷺ يوم الحديبية أربع عشرة مائة (أى ١٤٠٠) وأهم نزحوا بئر الحديبية فلم يتركوا فيها قطرة ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فأتاها ، فجلس على شفيرها ، ثم دعا بإناء من ماء ، فتوضأ ، ثم تمضمض ودعا ، ثم صبه فيها . قال : فتركناها غير بعيد ، ثم إنها أصدرتنا (سقتنا وروتنا) ماشيتنا نحن وركابنا .

والأحاديث في إحراء الماء له ﷺ كثيرة مستفيضة ، ومروية بأصح الطرق .
(ج) ما حفلت به كتب السنة من استجابة الله تعالى لدعاء النبي ﷺ في مواضع يصعب حصرها ، مثل دعائه بإنزال المطر . ودعائه يوم بدر بالنصر ، ودعائه لابن عباس بالفقه في الدين ، ودعائه لأنس بكثرة الولد ، وطول العمر ، ودعائه على بعض من آذاه .. إلخ .

(د) ما صحح من الأنباء بمعينات وقت كما أخبر بها ﷺ ، بعضها في حياته ، وبعضها بعد وفاته ، مثل فتح بلاد اليمن وبصرى وفارس ، وقوله لعمار : « تقتلك الفئة الباغية » وقوله عن الحسن : إن أبى هذا سيد . وسيصلح الله به بين فئتين من المسلمين ... إلخ . ومثل إخباره بفتح القسطنطينية وغيرها .

٤ - أما ما لم يصح من الخوارق والآيات ، فلا نشبهه ولا نقيم له وزناً ، وإن شاع ذكره بين الناس .

ونكتفى هنا بما اشتهر من أن النبي ﷺ حين اختفى في الغار عند الهجرة من المدينة ، جاءت حمامتان فباضتا على قم العار كما أن شجرة نبتت ونمت فغطت مدخل الغار . فهذا ما لم يجرى به حديث صحيح ، ولا حسن ، ولا ضعيف .

أما نسخ العنكبوت على العار فقد جاءت به رواية حسنها بعض العلماء ، وضعفها آخرون . وظاهر القرآن يدل على أن الله تعالى أيد رسوله يوم الهجرة بجنود غير مرئية كما قال تعالى : ﴿ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا ﴾ والعنكبوت والحمام جنود مرئية ولا شك والنصر بجود غير مشاهدة ولا محسة أدل على القهر الإلهي والعجز البشري . وإنما اشتهرت هذه الخوارق بين جمهور المسلمين بسبب المدائح النبوية ، للمتأخرين وبخاصة مثل « الردة » للبوصيرى التى يقول فيها :

ظنوا الحمام، وظنوا العكבות على خير البرية لم تسج ولم تحم
وقاية الله أغت عن مضاعفة من الدروع وعن عال من الأطم
فهذا هو موقفا من الخوارق والمعجزات النبوية المسوبة إلى النبي ﷺ .
وبالله التوفيق

« حول القضاء والقدر »

س : هل كل ما يحدث للإنسان في الدنيا مكتوب عليه من الأزل : الموت والرزق ، والنجاح والفشل ، والسعادة والشقاء في الدنيا . وإن كان من أهل الجنة أو أهل النار ... فما قيمة سعي الإنسان إذن ؟ وهل للأطباء أن ينقذوا إنساناً من الموت في حادثة من الحوادث ؟ وهل للاجتهاد والعمل المتواصل ، أو حسن إدارة التجارة أو الزراعة علاقة بزيادة الرزق ، أم أن الرزق محدد مقدر ... عملنا أم تكاسلنا ؟ .

حائر من القاهرة

ج : هذا السؤال سؤال قديم معروف ، ويبدو أنه مهما طال الزمن سيظل يحطّر على الأفئدة ، ويدور على الألسنة .

ولا داعي للحيرة في شأنه ، فإن الإسلام قد شفى في جوابه وكفى ..

(أ) أما أن كل ما في الكون مكتوب مسجل . فهذا معلوم من الدين بالضرورة ولا شك فيه ، وإن كما لا نعلم كيفية الكتابة ، وماهية الكتاب ، وكل الذي نعلمه أن الله تعالى قد أبدع هذا الكون بأرضه وسمائه ، وجماداته وأحيائه ، على وفق تقدير أرلى عنده ، وأنه أحاط بكل شيء علماً ، وأحصى كل شيء عدداً ، وأن كل ما يحدث في هذا الكون العريض يحدث وفق علمه وإرادته ﴿ ولا يعرب عن ربك مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ، ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين ﴾^(١٧) ، ﴿ وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ، ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين ﴾^(١٨) ، ﴿ ما أصاب من مصيبة في الأرض

(١٨) سورة الأنعام : ٥٩

(١٧) سورة يونس ٦١

ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نراها ، إن ذلك على الله يسير ﴿١٩﴾ .

(ب) هذا العلم المستوعب ، والإحصاء الدقيق ، والتسجيل الشامل للأشياء والأحداث قبل وقوعها لا يناقض الاجتهاد في العمل واتخاذ الأسباب .

فإن الله كما كتب المسببات كتب الأسباب ، وكما قدر النتائج ، قدر المقدمات فهو لا يكتب للطالب النجاح فحسب بحيث يصل إلى هذه النتيجة بأي وسيلة ، ولكن يكتب له النجاح بوسائله من جد وحرص وانتباه ووعى وصبر وجلد إلى آخر هذه الأسباب . فهذا مقدر مكتوب ، وهذا مقدر مكتوب .

إن الأحذ بالأسباب لا يناقض في القدر بل هو من القدر أيضاً .

ولهذا حين سئل صلى الله عليه وسلم عن الأدوية والأسباب التي يتقى بها المكروه ، هل ترد من قدر الله شيئاً ، كان جوابه الفاصل : « هي من قدر الله » رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه .

ولما انتشر الوباء في بلاد الشام قرر عمر بمشورة الصحابة العدول عن دخولها ، والرجوع بمن معه من المسلمين . فقيل له : أتمر من قدر الله يأمر المؤمنين ؟ قال : نعم ، نفر من قدر الله إلى قدر الله ، أرأيت إن نزلت بقعتين من الأرض ، إحداهما محصبة والأخرى مجذبة ، أليس إن رعيت المحصبة رعيته بقدر الله ، وإن رعيت المجذبة رعيته بقدر الله ؟ !

(ج) على أن القدر أمر معيب مستور عنا . نحن لا نعرف أن الشيء مقدر إلا بعد وقوعه ، أما قبل الوقوع فنحن مأمورون أن نتبع السس الكونية ، والتوجيهات الشرعية لنحترز الخير لدينا ودينانا .

عن عيون الخلق رب العالمين	إما العيب كتاب صانه
صفحة الحاضر حيناً بعد حين	ليس يبدو منه للناس سوى

وسنن الله في كونه وشرعه تحتم علينا الأخذ بالأسباب كما فعل ذلك أقوى الناس إيماناً بالله وقضائه وقدره ، وهو رسول الله ﷺ ، فقد أخذ الحذر ، وأعد الجيوش ، وبعث الطلائع والعيون ، وظاهر بين درعين ، ولبس المغفر على رأسه ، وأقعد الرماة على فم الشعب ، وحنق حول المدينة ، وأذن في الهجرة إلى الحبشة وإلى المدينة وهاجر هو بنفسه ، واتخذ أسباب الحيلة في هجرته ... أعد الرواحل التي يمتطيها ، والدليل الذي يصحبه ، وغير الطريق ، واختبأ في العار ، وتعاطى أسباب الأكل والشرب ، وادخر لأهله قوت سنة ، ولم ينتظر أن ينزل عليه الرزق من السماء ، وقال للذي سأله : أيعقل ناقتة أم يتركها ويتوكل : اعقلها وتوكل^(٢٠) ، وقال : « فر من المجذوم فرارك من الأسد »^(٢١) و « لا يوردن ممرض على مصح »^(٢٢) أي لا يخلط صاحب الإبل المريضة إبله بالإبل السليمة ، اتقاء العدوى .

(د) الإيمان بالقدر إذن لا ينافي العمل والسعي والجد في جلب ما نحب ، واتقاء ما نكره ، وليس لشراح أو كسلان أن يلقي على القدر كل أوزاره وأثقاله ، وأخطائه وخطاياها ، فهذا دليل العجز والهرب من المسؤولية ، ورحم الله الدكتور محمد إقبال إذ قال : « المسلم الضعيف يحتاج بقضاء الله وقدره ، أما المسلم القوى فهو يعتقد أنه قضاء الله الذي لا يرد ، وقدره الذي لا يغلب » .

وهكذا كان المسلمون الأولون يعتقدون .

في معارك الفتح الإسلامي دخل المغيرة بن شعبه على قائد من قواد الروم فقال له : من أنتم ؟ قال : نحن قدر الله ، ابتلاكم الله بنا ، فلو كنتم في سحابة لصعدنا إليكم ، أو لهبطتم إلينا !! .

ولا ينبغي أن يلجأ الإنسان إلى الاعتذار بالقدر إلا حينما يبدل وسعه ، ويفرع جهده وطاقته ، وبعد ذلك يقول : هذا قضاء الله .

غلب رجل آخر أمام النبي عليه السلام ، فقال المغلوب : حسبى الله ،

(٢٠) رواه ابن حبان بإسناد صحيح عن عمرو بن أمية الضمري ورواه ابن خزيمة والطبري بإسناد جيد بإلفظ

(قدحها وتوكل) . (٢١) (٢٢) رواهما البخاري .

فمضبب الببى ، ورأى طاهر هذبه الكلمه إيماناً ، وباطنها عجزاً ، فقال : « إن الله يلوم على العجر ، ولكن عليك بالكيس ، فإذا عليك أمر فقل حسبي الله » . رواه داود .

(هـ) إن من ثمرة الإيمان بالقضاء والقدر - حينما يبدل الإنسان كل ما تحت يده ، ويرتقب ما في يد الله - أن يبه المصاء في موقف اليأس ، والعزيمة في محال الكفاح ، والشحاعة ساعة الخطر ، والصبر عند الصدمة ، والرضا بالكسب الحلال عند تفاوت الخطوط الديوية .

إنه سيقول عند الكفاح : لن يصينا إلا ما كتب الله لنا .

وسيقول عند المعركة : ﴿ قل لو كنم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل إلى مصاجعهم ﴾ .

وسيقول عند المصيبة : قدر الله وما شاء فعل .

وسيقول للسلطان الجائر . إنك لن تقدم أحلى ، ولن تحرمى ررقاً هو .

إن عقيدة القدر إذا فهمت على وجهها الصحيح تستطيع أن تخلق من أمنامة مجاهدة صامدة ، جديرة بأن تقود زمام التاريخ .

حول تحضير الأرواح

س : شغل الناس في بلدنا هذا وفي أيامنا هذه بالأرواح وتحضيرها ، وسؤالها عما يجلبه صدر الغد من غيوب ، وما استعصى على الأطباء من علاج ، وما أعضل على الناس من مشكلات . شغل الناس بهذا شعلا جعل التلاميذ والتلميذات ينصرفون عن الكتب والدروس إلى سلال القمامة في الفصول يستحضرون الأرواح ويخاطبون المجهول .

وما رَوَّج في الناس هذه البدعة الجديدة إلا ص حافتا البارة الماهرة التي تستطيع بقدرة قادر أو بسحر ساحر أن تجعل من الحبة قبة ، ومن القط جملا ، ومن زور القول وتافه الأشياء ما يشغل الأفكار والقلوب والألسنة . والمهم أن الناس يتجهون إلى الدين وعلمائه يسألونهم الرأي والقول الفصل فيما يرونه أو يسمعونه أو يقرءونه ؟ .

ما هذا الشيء الخفى الذي يحرك السلال والأقلام ويخط على الورق إجابات تصيب وتخطيء ؟ هل هي أرواح موتى أم أرواح عفاريت أم خفة يد وشغل حواة ؟ هل يمكن استحضار أرواح الموتى من عالم البرزخ ؟ .

وهل يجوز سؤالها عن العيوب ؟ وهل يصح لنا تصديق ما تخبر به من غيب ؟ وهل يمكنها معرفة الغيب ؟ .

وهل لنا أن نلجأ إلى الأرواح نستوصفها علاج أمراضنا أو ما استعصى علينا منها ؟ نرجو البيان الشافي في ضوء الأدلة الشرعية . القاهرة

ج : لا ريب أن الناس في حيرة أمام هذه الأسئلة ، وهم يسمعون من هذا ما يناقض ذاك ، وهم يريدون أن يخرجوا من هذه الحيرة والبلبل برأى ديني صحيح

صریح بضع الحق في نصابه ، ويرد الناس إلى الصراط المستقيم

والذى لا نستطيع أن ننكره ، أن هناك أشياء حفية تحصر في جلسات التحضير رآها الكثيرون رأى العين تحرك السلال والأقلام تكتب وتحيب ، أحياناً بالخطأ وأحياناً بالصواب وإنكار هذا مكابرة في نظر من شاهدوا تلك الظاهرة ، وهرب من مواجهة المشكلة بما يزيد الإشكال .

والذى نعتقد كذلك نحن المؤمنين بالأديان أن في الكون قوى غير مظهورة وعوالم كثيرة غير محسوسة ، منها :

١ أرواح الموتى : فعقيدتنا أنها باقية بعد الموت ، وأنها لا تفنى بفناء الجسد ، وأنها تنعم أو تعذب ، وأن القرآن أحبرنا عن الشهداء ، إنهم : ﴿ أحياء عند ربهم يرزقون فرحين بما آتاهم الله من فضله ﴾ (٢٣) . وهذا طبعاً بالنسبة لأرواحهم أما أجسادهم فقد تكون عظماً نخرة أو تراباً مبعثراً .

وقد أخبر النبى أن الميت يسمع قرع نعال المشيعين له إذا انصرفوا عنه (٢٤) .

وقد شرع النبى ﷺ لأمتة إذا سلموا على أهل القبور أن يسلموا عليهم سلام من يحاطبونه فيقولون : « السلام عليكم دار قوم مؤمنين أنتم السابقون ونحن اللاحقون » (٢٥) .. وهذا خطاب لمن يسمع ويعقل ، ولولا ذلك لكان هذا الخطاب بمنزلة خطاب المعدم والحماد : (قال ابن القيم في كتاب « الروح » : والسلف مجمعون على هذا ، وقد توافرت الآثار عنهم بأن الميت يعرف ريادة الحى له ويستبشر به) .

وهذا بناء على أن الروح ذات قائمة بنفسها كما هو مقتضى أصول أهل السنة . وقد نطاهرت على ذلك أدلة القرآن والسنة والآثار والاعتبار والعقل والفطرة وأقام ابن القيم رحمه الله على ذلك أكثر من مائة دليل . وقد حاطب الله النفس بالرجوع والدخول والخروج ، ودلت النصوص الصريحة على أنها تصعد وتنزل وتقض وتمسك وترسل وتفتح لها أبواب السماء وتسجد وتتكمم ... إلخ . ما ورد .

(٢٣) سورة آل عمران : ١٦٩ (٢٤) رواه مسلم من حديث ابن (٢٥) رواه مسلم من حديث عائشة

٢ - الملائكة ، وهم خلق نوراني غير محسوس ، يقومون بوظائف شتى منها حفظ الإنسان ، وكتابة أعماله وتوفي روحه ﴿ إن كل نفس لَمَّا عليها حافظ ﴾ (٢٦) ﴿ له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله ﴾ (٢٧) ، ﴿ وإن عليكم لحافظين كراماً كاتبين ﴾ (٢٨) ، ﴿ قل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم ﴾ (٢٩) ، ﴿ الذين تتوفاهم الملائكة طيبين ﴾ (٣٠) ، ﴿ تنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا ولا تحزنوا ﴾ (٣١) .

وعالم الملائكة عالم مغطور على طاعة الله ، ليس له شهوة تفتنه عن ذكره ﴿ يسبحون الليل والنهار لا يفترون ﴾ (٣٢) ، ﴿ لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ﴾ (٣٣) .

٣ - الجن ، وهم عالم روحي آخر ، ولكنهم مكنفون كالإنسان ، ولذلك يوجه القرآن الخطاب إلى الفريقين « يامعشر الجن والإنس » (٣٤) وفي القرآن سورة كاملة عن الجن تحدثوا فيها عن أنفسهم وعن علاقتهم برحال من الإنس ، وأن منهم المسلمين ومنهم القاسطين ﴿ فمن أسلم فأولئك تحروا ربداً وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً ﴾ (٣٥) ، والكفرة من هؤلاء الجن هم الشياطين وهم درية إبليس وجنوده وقد قال الله عنهم : ﴿ إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم ﴾ (٣٦) .

إذا عرفنا هذا فمن أي هذه العوالم الثلاثة تلك الأرواح الخفية التي تحرك السلال والأقلام ؟ .

لا نستطيع أن نقول : إنها أرواح الموتى الذين كانوا معنا بالأمس ، فإن كثيراً من هذه الأرواح المستحصرة ، تدخل فيما لا يعيها ، وتفتي بما لا تعلم وتقول ما لا تعرف وتكذب في أشياء ، وتتطاول على العيب الذي استأثر الله به ، وما نطق أرواح الموتى فارغة لهذا العبث ، فهي إما في نعيمها أو عذابها ، في روضة من رياض

(٢٦) سورة انطار : ٤ . (٢٧) سورة الرعد : ١١ . (٢٨) سورة الانصار : ١٠ ، ١١ .
(٢٩) سورة السجدة : ١١ . (٣٠) سورة السجدة : ٣٢ . (٣١) سورة فصلت : ٣٠ .
(٣٢) سورة الأنبياء : ٢٠ . (٣٣) سورة التحريم : ٦ . (٣٤) سورة الرحمن : ٣٣ .
(٣٥) سورة الجن : ١٤ . (٣٦) سورة الاعراف : ٢٧ .

الجنة ، أو حفرة من حفر النار . والعجيب أننا لم نسمع عن روح واحدة لكافر أو فاجر صدقت الناس ما تعانيه من عذاب الله الذي أخبر القرآن أنها تلقاه بمجرد الموت ﴿ ولو ترى إذ الظالمون في عمرات الموت والملائكة باسطوا أيديهم : أخرجوا أنفسكم اليوم تجزون عذاب الهون بما كنتم تقولون على الله غير الحق ﴾ (٣٧) ، ﴿ ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة يضربون وجوههم ﴾ (٣٨) ، ﴿ النار يعرضون عليها غدواً وعشياً ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب ﴾ (٣٩) ، ﴿ فلولوا إذا بلغت الخلقوم . وأنتم حيثئذ تنظرون . ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون . فلولوا إن كنتم غير مدبرين . ترجعوها إن كنتم صادقين . فأما إن كن من المقربين . فروح وريحان وجنة نعيم ، وأما إن كان من أصحاب اليمين ، فسلام لك من أصحاب اليمين . وأما إن كان من المكذبين الضالين . فنزل من حميم . وتصلية جحيم ، إن هذا هو حق اليقين ﴾ (٤٠) .

فهذه منازل الأرواح عقب الموت ، وقد صرحت الآيات بأن أرواح المكذبين الضالين لها نزل من حميم وتصلية جحيم .

فهل يمكن أن تكون أرواح الكفار والملحدين العصاة طليقة من كل قيد بحيث تذهب حيث تشاء وتستجيب لكل من يطلبها لا رقيب عليها ولا حسيب ؟

وفي الصحيحين أن النبي ﷺ أمر بقتل بدر من المشركين فألقوا في قليب - بئر - ثم جاء حتى وقف عليهم وناداهم بأسمائهم : « يا فلان ابن فلان ويا فلان ابن فلان ، هل وجدتم ما وعد ربكم حقاً ؟ فإني وجدت ما وعدني ربي حقاً ، فقال له عمر : يا رسول الله ، ما تخاطب من أقوام قد جيفوا ؟ فقال : والذي بعثني بالحق ، ما أنتم بأسمع لما أقول منهم ، ولكنهم لا يستطيعون جواباً » .

فإذا كانت هذه الأرواح لا تستطيع مجاوبة النبي الكريم وهو أعمق الشر حاسة روحية ، وأوصل الناس بعوالم الغيب ، فكيف بعيره من بني الإنسان ؟ .

(٣٧) سورة الأنعام : ٩٣

(٣٨) سورة الأنعام : ٥٠ . (٣٩) سورة عاقر : ٤٦ . (٤٠) سورة الواقعة : ٨٣ - ٩٥

وقد استدلل بعضهم على جواز استحضار الموتى بقراءة القرآن بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَن قَرَأْنَا سِيرَتَ بِهِ الْجِبَالِ أَوْ قَطَعْتَ بِهِ الْأَرْضَ أَوْ كَلَّمْتَ بِهِ الْمَوْتَى ﴾ (٤١) .

والحق أن في الآية دلالة واضحة على أن تكليم الموتى بالقرآن ممنوع فقد ورد في سبب نزولها أن مشركي مكة اقترحوا على النبي تعناً أن يسير بقرآنه الحمال عن مكة فتتسع لهم ، ويتخذوا فيها البساتين ، وأن يفجر بقرآنه الأرض عيوباً وأنهاراً ، وأن يتلوه على موتاهم فيحاطبهم ويخبروهم بصدقه ، فأنزل الله هذه الآية ﴿ وَلَوْ أَن قَرَأْنَا سِيرَتَ بِهِ الْجِبَالِ أَوْ قَطَعْتَ بِهِ الْأَرْضَ أَوْ كَلَّمْتَ بِهِ الْمَوْتَى ﴾ أى لو أن قرأنا سيرت به الجبال ... إلخ . لكان هذا القرآن . وكلنا يعلم أن (لو) تعيد امتناع جوابها لامتناع شرطها .

وإذا كانت هذه الأشياء الخفية التي تحضر أو تستحضر ليست هي أرواح الموتى فإننا نعتقد كذلك أنها ليست ملائكة ، فهي كما قلنا تكذب وتناقض وتستطيل على الغيب ، وترغم لنفسها أسماء من البشر ، وما هكذا تكون الملائكة ، بل هم عباد لله مكرمون ﴿ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهٖ يَعْمَلُونَ ﴾ (٤٢) .

لم يبق بعد هذا إلا أن تكون هذه القوى الخفية من عالم الجن والشياطين ، وفي العقيدة الإسلامية متسع لمثل هذا ، فوجود الجن والشياطين حقيقة مقررة ، ومع كل إنسان قرينه من الشياطين كما معه قرينه من الملائكة . وفي الحديث « ما من أحد إلا وله شيطان » (٤٣) وفي القرآن : ﴿ قَالَ قَرِينُهُ : رُبَّمَا مَا أَطْعَمْتَهُ وَلَكِنْ كَانَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ ﴾ (٤٤) .

ومن حسن الحظ أن هذا الذي نعتقد قد قاله سكرتير جمعية الأهرام الروحية الأستاذ حسن عبدالوهاب الذي استقال منها ، وأعلن توبته وورع منشوراً يذيع فيه رأيه على الناس ، وقد نشرته صحيفة الجمهورية في ٢٣ من رمضان سنة ١٣٧٩ ، منه هذه الفقرات : « لقد أزال الله عن قلبي في شهر رمضان غشاوة الضلال ، وثبت لي أخيراً ثبوتاً قاطعاً لا شك فيه أن الشخصيات التي تحضر وتزعم أنها أرواح من

(٤٢) سورة الأنبياء : ٢٧ .

(٤١) سورة الرعد : ٣١ .

(٤٤) سورة ق : ٢٧ .

(٤٣) رواه مسلم .

سيقونا من الأهل والأحباب ، ليست إلا شياطين وقرناء من الجن يلسون على
 أناس ما يبسون ، والآن وأنا أودع هذه الحقيبة الشقية من عمرى ، أحدد إسلامى ،
 واستعيد إيمانى ، وأودع زملاء أعراء ، لا أحمل لهم فى قلبى إلا كل عطف وإشفاق
 ورتاء ، منحا على الله فى الدعاء أن ينير بصيرتهم ، ويقدهم من أحوال هذه العقيدة
 الفاسدة .. * .

ثم ما العرص بدى من أجله تستحصر الأرواح ؟ اهو سؤالها عما
 وما يكون من شئون عيبية ؟ .

ومن قال : إن الأرواح - جنا أو ملائكة أو غيرها - تطلع على العيب المطلق
 وحر به ؟ والله يقول فى شأن الحس مع سليمان : ﴿ فلما حر تبيت الحس أن لو كانوا
 يعلمون العيب ما لشوا فى العذاب المهين ﴾ (٤٥) ويقول على لسانهم : ﴿ وأنا لا بدرى
 أشرف أريد من فى الأرض ام أراد بهم ربهم رشدا ﴾ (٤٦) ؟ يعلن عن موقف
 الخلق جميعا بالنسبة للعيب فيقول : ﴿ قل لا يعلم من فى السموات والأرض العيب
 إلا الله ﴾ (٤٧) ، ﴿ وعنده مفاتيح العيب لا يعصها إلا هو ﴾ (٤٨) . ويقول على لسان
 حاتم الرسل : ﴿ ولو كنت أعلم العيب لاستكثرت من الخير وما مسى
 السوء ﴾ (٤٩) .

وهل هذا الاستطاق بالغيوب إلا من قبيل الكهانة والتكهن الذى أعلن
 بإسلام الحرب عليه ه من أتى عرافا أو كاهنا فسأله فصدقه بما قال فقد كفر بما أنزل
 على محمد ﷺ (٥٠) ، « ليس ما من تكهن أو تكهن له » (٥١) إنها الكهانة القديمة
 فى رى جديد .

وما يصدق أحيانا من بعض ما تخبر به تلك الأرواح ليس غيبا حقيقيا ، بل هو

(٤٥) سورة ساء : ١٤ .

(٤٦) سورة الحس : ١٠ . (٤٧) سورة نمل : ٧٥ . (٤٨) سورة الاعمام : ٥٩ .

(٤٩) سورة الاعراف : ١٨٨ .

(٥٠) روه حمد وإخاء وسحيحه وفروه

(٥١) روه حصون وإبرر عن عمران بن حصون بإسناد حسن

عيب يسمى لما يعرفه بعض الناس عن بعض ، ويعرفه قراء الإنسان من آخر والإس . وما أقل ما يصدق وما أكثر الكذب والخلط في تلك التنبؤات ، ولكن الناس عادة يسبون الكذب في ٩٩ مرة ويتذكرون اصدق مرة واحدة ولعله صدفة من الصدوف .

ام أن العرض من تحضيرها هو العلاج الروحي كما يقال ؟ .

ودع سكرتير الجمعية الروحية المستقبل يجيب عن هذا فيقول : « أما عن بدعة العلاج الروحي الذي تعنى عنه جمعية الأهرام الروحية بين حين وآخر فهي عملية إحياء وهمي ، وإن شحصب أنقذت نصف عمرى في هذه العملية ، وكنت مريضا طيلة هذه المدة بأكثر من مرض لأرمى إلى اليوم ، وكان من الأولى وأنا مؤسس الجمعية وصاحب أكبر مكتبة روحية أن أعالج نفسى ، أقولها بكل أسف : لم يحدث شيء من هذا » .

إن سى الإسلام قد أخذ الأسباب الظاهرة في الوقاية والعلاج ، وقال - فيما رواه البخارى - : « إنما الشفاء في ثلاثة شربة غسل ، أو شرطة محجم ، أو كية بار » . فحصر الشفاء فيما يعرفه الناس في ربه وفق السنن المعتادة ، وقد احتجم هو ، وأمر بالحمامة لغيره وبعث بطبيب إلى بعض الصحابة ، وحارب تعليق التائم والنودع وغيرهما مما يرغم الناس أثره الخفى في العافية والشفاء وقال . « من علق تميمة فلا أتم الله له ، ومن علق ودعة فلا ودع الله له »^(٥٢) . « من علق تميمة فقد أشرك »^(٥٣) .

فما العرض إذن من وراء هذه الطاهرة وإداعتها وشغل الناس بها في هذه الآونة اللهم إلا بلبنة الأفكار ، واضطراب العقائد ، وصرف الناس عن الجدد باللعب واللهو ، والحياة حول لا تنهوا ولا تلعب ؟ . ولقد أثبت بعض الباحثين أن وراء

(٥٢) رواه أحمد والحاكم والطبراني عن عتبة بن عمر ورجلهم ثقات كما في الفهرست

(٥٣) رواه أحمد والحاكم وأبو يعلى بإسناد جيد كما في الفهرست .

ظاهرة حصر الأرواح يد الصهيونية العالمية ، التي تستعمله لتحقيق أهدافها في ديار الناس^(٥٤) .

ربما كان لعرب عذر إذا اشعل بمثل هذه الأشياء ليرفه عن نفسه ويخفف بها علواء ماديته ، فقد أعرقته المادية إلى أدبيه ، فلا عليه إذا تسلى بالأرواح وتخضيرها بعد أن حطم الدرة وغزا الفضاء .

أما نحن الذين حفر الصخر بأصافنا لنصل ما انقطع ، ونتدارك ما فات ، ونحقق بالركب بل بسقه إن أمكن ، فكيف نشعل أنفسنا بمثل هذا العبث ، وعندما من روحانية دينا ، وفلسفة عقائدا ، وحصوبة إيمانا ما يعدى أشواقا الروحية ويشع نهمنا الوجداني والمطري ، ويرير بصائرنا ، ويفسر لنا حقيقة الكون والحياة والإنسان ! .

أما إن كان في هذا الشر من خير فهو ما تتضمنه هذه الظاهرة من شيء تعص به حلوق الماديين المصحدين الذين يكرون كل ما لا يحس ، ويجحدون ما وراء المادة ولا يدعون إلا لما يدخل المعمل ، وما يخصص للمحجر ، والمجبار ، فلا روح ولا جن ولا ملائكة فهل يستطيعون بمقاييسهم المادية أن يفسروا لنا هذه القوى الخفية المخهنة ؟! كلا ، إهم يفرون من ذلك بالسكوت أو المكابرة والإنكار .

أما المؤمنون فهم لا يحضون أعين قلوبهم عما في الكون من قوى وعوالم مطورة حدثهم عنها قرآنهم العزيز وصدق الله ﴿ فلا أقسم بما تبصرون وما لا تبصرون إنه لقول رسول كريم ﴾^(٥٥) .

(٥٤) انظر بحث الأستاذ الدكتور محمد محمد حسين « الروحية الحديثة دعوة هدامة » فيه حقائق ومعلومات

دات حصر لابد أن تعرف

(٥٥) سورة الحديد ٣٨ - ٤٠

هل النبي ﷺ أول خلق الله ؟

س : هل صحيح أن النبي عليه السلام أول خلق الله ؟ وأنه خلق من نور ؟ نرجو رأيكم مؤيداً بالأدلة من الكتاب والسنة .

ج : المعروف أن الأحاديث التي جاءت تعبر أن أول ما خلق كذا أو كذا .. إلخ لم يصح منها حديث واحد كما قرر علماء السنة ... ولذلك نجد بعضها ينافض بعضها ، فحديث يقول : إن أول ما خلق الله القلم .. وحديث ثان : أول ما خلق الله العقل .. وشاع بين العامة مما يتلى عليهم من قصص الموالد المعروفة أن الله قبض قبضة من نوره ، وقال لها : كوني محمداً ، فكانت أول ما خلق الله ، ومنها خلق السموات والأرض .. إلخ . ومن هذا شاع فوضع : « الصلاة والسلام عليك يا أول خلق الله » حتى ألصقها بعضهم بالأدب الشرعي كأنها جزء منه .

وهذا كلام لم يصح به نقل . ولا يقره عقل ، ولا يتصور به دين ، ولا تنهض به دنيا ..

فأوليته عليه السلام خلق الله لم تثبت ، ولو ثبت ما كان لها أثر في أفصليته عليه الصلاة والسلام ومكانه عند الله ، وحيثما مدحه الله تعالى في كتابه مدحه بمناظر الفصل الحقيقي فقال : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خَلْقٍ عَظِيمٍ ﴾ (٥٦) .

والنابت بالتواتر أن نبينا عليه الصلاة والسلام هو محمد بن عبد الله بن عبدالمطلب الهاشمي القرشي امويود من أبويه عبد الله بن عبدالمطلب وأمته بنت وهب عمكة في عام الفيل ، ولد كما يولد البشر ، ونشأ كما ينشأ البشر ، وبعث كما يبعث من قبله أنبياء ومرسلون ، فلم يكن مدعى من المرسلين ، وعاش ما عاش ثم احتار به الله إليه ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ (٥٧) ، وسيسأل يوم القيامة كما يسأل المرسلون : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ قَالَوا لَا عِلْمَ لَنَا بِكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ (٥٨) ...

وأكد القرآن شريه محمد عليه السلام في غير موضع ، وأمره الله أن يطلع
 ذلك ناس في أكثر من سورة : ﴿ قل إنما أنا بشر مثكم يوحى إلي ﴿٥٩﴾ ﴾ ، ﴿ قل
 سبحان ربي ، هل كنت إلا بشرا رسولا ﴿٦٠﴾ ﴾ ، فهو بشر مثل سائر الناس لا يمتاز
 إلا بالوحى والرسالة ..

وأكد النبي عليه الصلاة والسلام معنى شريته وعبوديته لله ، وحذر من اتباع
 سس من قبلنا من أهل الأديان في التقديس والإصرار : « لا تطروني كما أصرت
 أنصاري عيسى بن مريم فأبما أنا عبد الله ورسوله » (٦١) ..

وإذا كان لسي العظيم بشرا كالشعر ، فليس مخلوقا من نور ، ولا من ذهب ،
 وإنما خلق من ماء دافق يفرج من بين الصلب والترائب .

هذا من حيث المادة التي خلق منها محمد عليه الصلاة والسلام .

أما من حيث رسالته وهدايته فهو نور من الله ، وسراج وهاج . أعنى ذلك
 القرآن فقال مخاطبه : ﴿ يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله
 بإذنه وسراجاً منيراً ﴿٦٢﴾ ﴾ ، وقال يخاطب أهل الكتاب : ﴿ قد جاءكم من الله نور
 وكتاب مبين ﴿٦٣﴾ ﴾ فالنور في الآية هو رسول الله ، كما أن القرآن الذي أرسل عليه
 نور . قال تعالى : ﴿ فأمروا بالله ورسوله والنور الذي أنزلنا ﴿٦٤﴾ ﴾ ، ﴿ وأنزلنا
 إليكم نوراً مبيناً ﴿٦٥﴾ ﴾ ، وقد حدد الله وطيفته بقوله : ﴿ لنخرج الناس من
 الظلمات إلى النور ﴾ (٦٦) .

وقد كان دعاؤه عليه السلام : « اللهم اجعل لي في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً
 وفي بصري نوراً وفي لحمي نوراً وفي عظمي نوراً وفي شعري نوراً » عذ يبيى نوراً
 وعن شمالي نوراً ومن بين يدي ومن خلفي .. » . الحديث (٦٧) فهو سي النور
 ورسول الهداية ، جعلنا من المهتدين بنوره اشعين لسته ، آمين .

(٥٩) سورة كهف : ١١٠ (٦٠) سورة إبراهيم : ١٥ (٦١) رواه البخاري .
 (٦٢) سورة احزاب : ٤٦ (٦٣) سورة مائدة : ١٥ (٦٤) شعاع : ٨
 (٦٥) — : ٧٤ (٦٦) — : ١ (٦٧) متفق عليه من حديث ابن عباس

الإسلام قبل بعثة محمد ﷺ

س : هل كان هناك إسلام قبل بعثة محمد ﷺ ؟

”وما معنى الآية الكريمة : ﴿ ما كان إبراهيم يهوديا ولا نصرانيا ، ولكن كان حنيفا مسلما وما كان من المشركين ﴾ (٦٨) .

وهل ذلك الإسلام هو مثل إسلامنا الحالي ، أم يختلف عنه ؟

ج : الإسلام هو أن تسلم وحبك وقلبك لله عز وجل . أى أن نعد لله وحده مخلصا له الدين .

وهذا المعنى . قد بعث الله به الأنبياء جميعا ، وأمر به أنكتب كافة ، الإسلام بهذا المعنى توحيد الله سبحانه ، وإفرده جل شأنه بالعبادة ، فهو دين الأنبياء جميعا ، لا دين غيره ، وكل ما عداه من أديان . فهو ليس من السماء ، ولم ير الله به كتابا ولا بعث به نبيا أو أرسل رسولا .

دين الأنبياء هو الإسلام بهذا المعنى وقد يقول الله تعالى مخاطبا رسوله : ﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسول ، إلا بوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون ﴾ (٦٩) .

فكل الأنبياء جاءوا بأصل هذه الدعوة . عده الله ، واحتساب الطاعون .

ومن هنا يقول الله تعالى : ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ (٧٠) .

فلا دين عند الله غيره .

ويقول . ﴿ ومن يتبع غير الإسلام دينا فلن يقبل منه ، وهو في الآخرة من

(٦٨) آل عمران : ٦٧

(٦٩) الأنبياء : ٢٥

(٧٠) آل عمران : ١٩

الخاسرين ﴿٧١﴾ ومن هنا نجد نوحا عليه السلام شيخ المرسلين يقول لقومه : ﴿فإن توليتم فما سألتكم من أجر إن أجرى إلا على الله وأمرت أن أكون من المسلمين﴾ ﴿٧٢﴾ .

وإبراهيم ﴿٧٣﴾ إذ قال له ربه أسلم قال أسلمت لرب العالمين ، ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب : يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴿٧٤﴾ .

وموسى يقول لقومه : ﴿يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين﴾ ﴿٧٥﴾ .

والخواريظ أصحاب عيسى يقولون : ﴿أما بالله وشهد بأننا مسلمون﴾ ﴿٧٦﴾ .

وسحرة فرعون حين آمنوا قالوا : ﴿ربنا أفرغ علينا صبرا وتوفنا مسلمين﴾ ﴿٧٧﴾ .

وسليمان حيث بعث لبقيس قال لها بعد البسملة : ﴿ألا تعلو على وتأتوني مسلمين﴾ ﴿٧٨﴾ .

فالإسلام دين الأنبياء جميعاً فكلهم دعوا إلى الإسلام ، واعترفوا بالإسلام . والإسلام الذي بعث الله به محمداً ﷺ هو حزمة هذه الأديان . جاء ليكملها ويتممها ، ويصحح ما حدث فيها من انحراف أو زيادات أو من شوائب . يخلصها ويكملها كما قال عليه الصلاة والسلام : « إنما بُعثت لأتمم مكارم الأخلاق » ﴿٧٩﴾ . فهو بعث متمماً ومصدقاً لما بين يديه من الكتب ومهيماً عليها جميعاً ومصححاً لها .

فهذا هو دين الأنبياء جميعاً . ومن اعجب أن يقال عن إبراهيم عليه السلام إنه يهودى أو نصرانى ﴿٨٠﴾ ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً

(٧١) ب. عمران : ٨٥ (٧٢) يونس : ٧٢

(٧٣) البقرة : ١٣١ ، ١٣٢ (٧٤) يونس : ٨٤ (٧٥) آل عمران : ٥٢

(٧٦) الأعراف : ١٢٦ (٧٧) النحل : ٣١

(٧٨) روه احمد وسنن ترمذ ودرود وسنن ترمذ

وما كان من شركيين ﴿٨٠﴾ إنه صاحب الملة الخيفية السمحة . وإبراهيم عليه
 سلام هو ربي تمام مسلمين . فلهد لا يسب لايه دينة ذات عنوان خاص ، ذلك
 لأن الله عز وجل ما شاء أن يقص على هـدين إلا لإسلام . هـذا الاسم للدين
 سماوى الأصل ، الذى أنزله الله خداية عباده . وأرسل به رسله ... ولم يسمه الله
 ولا المسمون باسم « محمدية » مثلا كما هو شأن « المسيحية » المنسوبة إلى المسيح
 عليه سلام ... فهو الدين الإسلامى عام ردى اشترك فيه الأشياء جميعا : ﴿ شرع
 لكم من الدين ما وصى به نوحا والذى أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى
 ونعيسى ﴾ أقيموا الدين ولا تفرقوا فيه ﴿٨١﴾ .

فالإسلام إذن هو مجموع العقائد وأمهاات الأخلاق والعصائل التى جاء بها
 لأشياء جميعاً ، وأصول المحرمات التى نهى عنها الأنبياء جميعاً .

هـ هناك أشياء اختلفت فيها الديانات وهى الشريعات الشرعية التفصيلية التى
 يعاين حياة الناس . فهذه اختلفت باختلاف الأعصار والأزمان والسيئات والأحيان ،
 كما قال الله تعالى : ﴿ لكل حسانا مكم شريعة ومهاجا ﴾ ﴿٨٢﴾ وهذا كان فى بعض
 الشرائع أشياء محرمة تخلصها شرائع أخرى ، كما جاء مثل ذلك عن المسيح عليه السلام
 حيث يقول انقرآن عن المسيح : ﴿ ولأحل لكم بعض الذى حرم عليكم ﴾ ﴿٨٣﴾
 وجاءت شريعة الإسلام هى ناسخة للشرائع جميعا ، وبقت منها ما يصلح ، وأرألت
 ما حرم . أتت ما نقص . وشرعت اشريعة لعامه الحامده الصالحة المصحة لكل زمان
 ومكان .

(٨٠) سورة ١٣

(٧٩) آل عمران : ٦٧

(٨١) سورة ٥٠

(٨٢) البقرة : ٢٨٠

سر الموت

س : أرجو أن تيسروا الحكمة في « الموت » . لماذا يموت الناس ؟ فقد قرأت في صحيفة عربية لكاتب ماتت جدته ، ومات صديق له - مقالة يستكر فيها على القدر إماتة الناس بعد أن استمتعوا بالحياة ، ولا يقر بحكمة وراء هذا الأمر ، ويحمل على الذين يرضون بالموت إذا وقع ، ويعترفون بأنه سنة الله في الحياة ، قائلا : إن هذه فلسفة الأغبياء ...

ا.م.م. البحرين

ج : الغي في هذه القصية هو هذا الكاتب لاحق امرور ، الذي إن دل كلامه هذا على شيء ، فإنما يدل على أنه رجو العود أمام صعوبات الحوادث فكيف يكبارها ؟ وأنه سطحي التفكير ، يطر إلى القسر . ولا يصير إلى لبس ، ويهم بما يظفو على السطح لا بما يرسب في القاع ، وأنه جاهل بالحياة وبأدبيات الفلسفة جميعا :

(أ) لو عرف منطق الحياة لأمس بما آس به العوام الذين عرفوا حكم القطرة ، ومنطق التجربة أن الموت هو سنة الحياة ولرأى ما يقوم به رعاها الخدائق والبسائين من تشذيب الشجر ، وقصع بعض فروع وأعصانه ، ليحيا سائر أشجاره ويمو ويثمر ، إنه تصحية بالبعص من أجل الكل . وهذا هو قانون الحياة ، ولو لا هذا القانون ما قدمت أمة فلدات أكادها ، وسر أنبائها شهداء في سبيل عقيدتها وشرفها فهم يموتون لتحيا الأمة ، أي يقطع المرء ليبقى الأصل حيا .

(ب) ولو عرف منطق الدين ، لعرف أن وراء أمر الموت والحياة سر التكليف والابتلاء ، وصهر الإنسان في هذه الدار القابية ليعد للحلود في الدار السامية هو الذي خلق الموت والحياة ليلوكم أيكم أحسن عملا .

لو آمن بمطلق الدين لعلم أن الموت ليس فناء محضاً ، ولا عدماً صرفاً ، كما يتصور الخهية وانصالون . إنما موت هو نفس من حال إلى حال . ومن طور إلى طور ، ومن دار إلى دار ، كما قال عمر بن عبد العزيز :
« إنكم خلقتم للأبد ، وإنما تفلون من دار إلى دار » .
وقال الشاعر :

وما الموت إلا رحلة غير أنها من المنزل الفاني إلى المنزل الباقي
فأنيت في قبره يخيا حياة بررحية ، يتدد فيها أو يتألم ، تمهيدا لحياة الخلود في
الآخرة بما فيها من حسن الثواب أو سوء العذاب .

(ح) وهو عرف منطق الفلسفة لوقف متأملا يسائل نفسه مرد ومرد عن
حكمة هذا الأمر الخفير ، الذي لم يدح لنا شربا إلا فجعه في حبيب لديه . أو
عزيز عليه . ولو فعل لوجد الحكمة آيين من فلق الصبح .

تري ماذا كان يحدث لو لم يكن الموت مكتوبا على بنى الإنسان ؟ ، لو ظل
الناس يتناسلون ويكاثرون ، ولا يموت منهم أحد ؟ ومضى الوف السنين وملايسها
وهم يريدون ولا يمعصون ؟ .

إن الذي تتصوره أن يجتمع العقلاء من الناس في كل بلد أو ناحية ، ويمكروا
في إعدام عدد مهم في كل عام مثلا ، حتى تحف لرحمة ، وتيسر لمعيشة للباقيين .
ولكن كيف الاختيار والسعيين : ايكون على كل أسرة أن تقدم من أفرادها عددا ؟ أم
العرباء هم الذين يختارون العدد المطلوب ؟ أم يكون الاختيار بالقرعة ؟ وكيف يمكن
التنفيد إذا لم يكن الإنسان - بحكم خلقة - قابلا للموت ؟ .

إن الموت الصيعي أراح الناس من هذا كنه ، وكان في ذلك الخير ، كل
الخير ، لأن الموت في الحقيقة ضرورة للحياة .

يقول الفيلسوف الإسلامي الأخلاق أحمد بن محمد مسكويه في كتابه : « تهذيب
الأخلاق » مبينا بعض حكمة الموت :

« إنه لو لم يمت أسلافنا وآباؤنا لم ينته الوجود إلينا ، ولو جاز أن يبقى الإنسان لبقى من تقدمنا ، ولو بقى أساس على ما هم عليه من تناسل ، ولم يموتوا وسعتهم الأرض . وأنت تبين ذلك مما أقول : قدر أن رجلاً واحداً من كان منذ أربعمائه سنة هو موجود الآن ، وليكن من مشاهير الناس حتى يمكن أن يحصل أولاده موجودين معروفين كعنى من أى طالب عليه السلام مثلاً ، ثم ولد له أولاد ، ولأولاده ، ونقوا كدست يتناسلون ، ولا يموت منهم أحد ، كم كان مقدار من يجتمع منهم في وقتنا هذا ؟ فإنت ستجدهم أكثر من عشرة آلاف ألف رجل ، وذلك أن بقيتهم الآن مع ما قدر فيهم من الموت والقتل الدريع أكثر من مائتي ألف إنسان ، واحسب لكل من كان في ذلك العصر من الناس في بساط الأرض ، شرقها وغربها ، مثل هذا الحساب ، فإنهم إذا تضاعفوا هذا التضاعف لم تضاعف كثرة ، وم تحصيهم عدداً ، ثم امسح بساط الأرض فإنه محدود معروف المساحة ، لتعلم أن الأرض حيث لا تسعهم قياماً ومترحين ، فكيف قعوداً ومتصرفين ، ولا يبقى موضع لعمارة يفصل عنهم ، ولا مكان للزراعة ، ولا مسير لأحد ولا حركة ، فضلاً عن غيرها ، وهذا في مدة يسيرة من الزمان ، فكيف إذا امتد الزمان ، وتضاعف الناس على هذه السبب ؟ فهذه حال من يمتسى الحياة الأبدية ، ويكره الموت ، ويظن أن ذلك ممكن أو مطموح فيه ، من الجهل والعبادة . فإذن الحكمة البالغة ، والعدل المبسوط بالتدبير الإلهي هو الصواب الذي لا معدل عنه ، ولا محيص منه ، وهو غاية الخود الذي ليس وراءه غاية أخرى لطالب مستزيد ، أو راعب مستعيد ، والخائف منه هو الخائف من عدل البارئ وحكمته ، بل هو الخائف من جوده وعظائه .

فقد ظهر ظهوراً حسناً أن الموت ليس بردىء كما يظنه جمهور الناس ، وإنما الردىء هو الخوف منه ، وأن الذي يخاف منه هو الجاهل به وبداته . وقد كان ظهر أيضاً فيما تقدم من قولنا أن حقيقة الموت هي مفارقة النفس البدن ، وهذه المفارقة ليست فساداً للنفس ، وإنما هي فساد التركيب . فأما جوهر النفس الذي هو ذات الإنسان ولبه وخلاصته فهو باق بحاله (٨٣) .

(٨٣) « تهذيب الأخلاق » لأبي علي أحمد بن محمد مسكويه . تحقيق قسطنطين زريق ، ص ٢١٥ .

هذا بعض ما قاله فيلسوف مثل مسكويه عن سر الموت ، وقد أفاض وأطنب في ذلك في كتابه ، فليرجع إليه ص : ٢٠٩ - ٢١٧ .

إن من نكد الدنيا أن كثيراً ممن يمررون الصحف ، ويوجهون الرأي العام ، لا يقرأون ولا يتعلمون ، وقد ضل من كانت العميان تهديه ! .

إن هذا الصنف الذي ولول ، وشق الحبوب من أجل موت جدته ، كيف يتظر منه أن يقدم نفسه أو ولده لمعركة في سبيل الله أو في سبيل الشرف . مادام تقديم الضحايا للموت إنما هو فلسفة الأغبياء !!! .

الذبح عند سكنى بيت جديد

س : يزعم بعض الناس أنه من سكن بيتاً جديداً فعليه أن يذبح شاة أو أى ذبيحة أخرى ، فإذا لم يفعل سكن الجن منزله ، وآذوه .
فهل هذا صحيح ؟ .

ج : الواقع أن تصورات كثير من الناس عن هذا العالم غير المنظور الذى هو الجن تختلف ... فهناك من يغالون فى الإثبات ، ومن يعالون فى النفى .
فقوم ينكرون الجن ويفنون وجود هذا العالم ، لأنهم لا يؤمنون إلا بالمحسوس .
وهذا غلو .

وفى مقابلهم قوم يشتون الجن ويدخلونهم فى كل صغيرة وكبيرة ، فالجن على رؤوسهم وعلى عتبات بيوتهم ، والجن فى الليل ، والجن فى النهار ، والجن فى كل مكان . حتى يتصور كأن الجن هم الذين يحكمون العالم .
وهذا أيضاً غلو ... يتنافى مع الإسلام .. .

الإسلام دىر وسط ، جاء وأقر هذه الحقيقة وهى وجود الجن ، وإثبات عالمهم ، والأخبار المتواترة عن حضور الجن واستحضاره ، تنقلها الأجيال بعضها عن بعض ولازال إلى الآن . ومعظم القائلين بتحصيل الأرواح ، تبين أنهم يستحضرون الجن لا الأرواح ، كما ذكر الدارسون لهذه الظاهرة .
فالجن موجودون ... لا شك فى ذلك .

أما أن يعتقد الناس أنهم يملكون هذه السلطة وذلك التأثير فى العالم ، حتى فى سكنى المنزل الجديد ، فمن لم يذبح شاة ، احتلوا بيته وبعصوا عليه حياته ... هذه

العقيدة ما نزل بها وحى ، ولا نطق بها دين ، ودلت من أمور العيب لا يصح إصدار حكم فيه ومعرفة عنه ، إلا عن طريق المعصوم عليه السلام فما لم يرد عنه ، ولا أصل له ، فلا ينبغي الاعتقاد به ولا أن يقام له اعتبار في الدين .

وعلى هذا فالقول بوجوب الذبح عند سكى بيت جديد لا أساس له ...
الدبائح معروفة في الإسلام وها ارتباط بمناسبات معينة ، في اهذى ، في الأصحية ، في العقيدة عند ولادة مولود .

العلاج بالتمائم والرق

س : أنا شاب أبلغ من العمر نحو ٢٧ سنة ، وقد تزوجت فتاة ، وتمر على زواجنا عام ، ونحن على أسعد حال ، وفجأة عرضت لزوجتي أعراض غريبة فبعد ذلك الهدوء والسكينة التي كانت من أوصاف بيتنا ، انقلب الحال إلى عواصف وزوابع ، فامتألت سماء المنزل بالصراخ والكلام الذي لا فائدة منه ، حتى ولو لأمر تافه ، وبدأت أفكر وأفكر ، ولكن بدون جدوى ... وبعد عناء طويل نصحتني أهل وأقاربى ... وألحوا في ذلك بأن أعرضها على « المطوع » ومن كثرة هذا الإلحاح ، لييت طلب الأهل وعرضتها عليه ، وأجابنى بقوله : إن في رأسها جياً ... وتحتاج إلى قراءة ومحو لمدة خمسة عشر يوماً ... وبعد هذه المدة أعمل لها « جامعة » وتعلق في رقبتها ... وبدأ عمله على الفور ... ومضت المدة المقررة ولم يفلح ... بل بقيت كما هى ... فما رأيكم في هذه الأشياء ، هل لها أصل في الدين أم أنها من أبواب الخيل والتدجيل وعيش المختالين ؟ .

ج : لقد جاءت الأحاديث تحذر المسلمين من مثل هذه الأمور وتنبئ أن يعتمدوا في علاجهم وتداويهم على مثل هذه التمايم ؛ قد سماها الإسلام تمايم ، وهى أشياء كانوا يعلقونها على الأولاد ونحو ذلك لتدفع الجن أو تدفع العين أو ما أشبه ذلك فقال النبى ﷺ : « إن الرق والتمايم والتولة^(٨٤) شرك^(٨٥) » والرق جمع رقية وهى أن يرق الشخص ويعزم عليه بكلام لا يفهم ... فهذه الرق ممنوعة ... إلا ما كان منها مأثوراً عن النبى ﷺ مثل : « اللهم رب الناس أذهب الباس ، اشف وأنت الشافى ، لا شفاء إلا شفاؤك ، شفاء لا يغادر سقماً »^(٨٦) .

(٨٤) التولة : بورى عنه لود من السحر تلجأ إليه امرأة تتحجب به إلى زوجها فيما تزعم .

(٨٥) رواه أحمد وأبو داود والبيهقى والخام وصححه وأقره الذهبي .

(٨٦) رواه أحمد والبحارى عن أنس .

وقد قال العلماء : إن الرق جائزة بثلاثة شروط :

أولاً : أن تكون بذكر الله تعالى وبأسمائه .

وثانياً : أن تكون باللسان العربى وما يفهم معناه .

وثالثاً : أن يعتقد أنها لا تؤثر بذاتها بل بتقدير الله تعالى .

والتائم الذى كانوا يعنقونها ولا راب كثير من الناس يعنقونها وقد سماها السائل « الحمامة » ويسمىها البعض الآخر الحرر أو المحبات أو ما شابه ذلك .. كل هذه هى عنها لإسلام ، وقد جاء رهط من عشرة أشخاص يبائعون النبى ﷺ فباع تسعة منهم وأمسك عن واحد ، فما سئل فى ذلك قال : إن فى عضده تيممة . فأدخل الرجل يده فقطعها فباعه رسول الله ﷺ وقال : « من عنق تيممة فقد أشرك » (٨٧) . أى علقها وعلق بها قلبه ... وروى الإمام أحمد عن عمران بن حصين أن أسى رضي الله عنه أبصر فى عصب رجل حلقة من صخر ، فقال . ما هذه ؟ - مكرراً عليه - قال : ألبسها من الواهنة . . (من مرض أصابه فى مكبه) فقال : « أما إنها لا تزيدك إلا وهناً ، يبدها عدك ؛ فإبت لو مت وهى عليك ما أفدحت أبداً » .

ومن هنا كان الصحابة والتابعون يكرهون هذه التائم أشد الإنكار حتى إن حذيفة رأى رجلاً معلقاً حيطاً من هذا النوع عليه ، فقرأ قول الله تعالى : ﴿ وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ﴾ (٨٨) وعن سعيد بن جبير قال : « من قطع تيممة من عنق إنسان كان كعبد رقية » أى كأنه أعتق رقية . وعن إبراهيم النخعى - من كبار التابعين - قال : « كانوا يكرهون التائم كلها ، من القرآن ومن غير القرآن » حتى التائم من القرآن ... أى إذا علق آية من القرآن ونحو ذلك ... بعض الناس رخص فيها وآخرون منعوها ، وهو الراجح : أن التائم كلها لا تجوز ؛ لأدلة معتبرة :

أولاً : لأن الأحاديث التى جاءت بالنهى جاءت عامة ... لم تفرق بين نوع من التائم

(٨٧) رواه أحمد وأبو يعلى بإسناد جيد .

(٨٨) سورة يوسف : ١٠٦

وآخر . وحيثما أنكر النبي ﷺ على الرجل التهمة التي يلبسها لم يقل له : هل فيها قرآن أو لا ؟ وإنما أنكر التهمة من حيث هي .

وثانياً : سداً للذريعة : فإن من يعلق القرآن يعلق غيره ، والذي يراه لا يعرف إن كان هذا قرآناً أو غير قرآن .

وثالثاً : إن هذا يعرض القرآن للامتحان والابتدال ... فهو سيدخل بها الأماكن السخنة ويقضي حاجته ويستجى وقد تصيب الإنسان جمانة ، أو المرأة الحيض ، وهو لابس هذا الشيء الذي فيه آيات القرآن .

لهذا كان الصحيح أن التمام كلها ممنوعة ، وقد قال ﷺ داعياً على أصحاب هذه التمام : « من علق تميمة فلا أتم الله له ، ومن علق ودعة فلا ودع الله له » أى لا ترك الله له ، ولا تركه يعيش في دعة .

فهذه هي تعاليم الإسلام . وكان الواجب على هذا الأخ السائل أن يعرض زوجته حين وجد هذا المرض على طبيب ، فإما أن يعالجها وإما أن يحيلها على طبيب أحص منه بعلاج هذا النوع من الأمراض . فالذى يبدو من هذه الأعراض أنها مصابة بمرض عصبي ... بالصرع أو نحو ذلك ، فلا بد أن تعرض على الطبيب الذى يعالجها ، وقد قال ﷺ : « تداووا عباد الله ، فإن الله تعالى لم يضع داء إلا وضع له دواء .. »^(٨٩) وجاء في صحيح البخارى عنه عليه الصلاة والسلام : « إنما الشفاء فى ثلاثة : شربة عسل ، أو شرطة محجم ، أو كى بنار » فلم يجعل الشفاء فى التمام ولا فى القراءة ولا فى نحو ذلك ، وإنما جعلها فى الأمور الطبيعية وهى جوامع الطب ، ما يتناول عن طريق الفم ، ومثله الآن الإبر ونحوها ، وشرطة المحجم : العمليات الجراحية ، والكى ، ومثله الآن الجلسات الكهربائية ، فكل هذا من الطب الذى جاء به الإسلام ، والذى شرعه الرسول عليه الصلاة والسلام ، وقد تداوى عليه الصلاة والسلام واحتجم وجيء له بالطبيب ، وأمر أصحابه وأمتة بالتداوى ، فالأولى بنا أن نتبع سنة رسول الله ﷺ وأن نعرض عن مثل هذه الأساليب ، فإنها كما قال الأخ « عيش المحتالين » .

(٨٩) روى أحمد وصححه سنن حجة وحجة ومحمد بن حنبل وصححه

وسأل الله أن يوفقنا لما فيه رصاه . وأن يهيئ لنا من أمرنا رشداً ، وأن يوفقها
في دينا حتى نتعلم الصريق القويم ، والصراط المستقيم . إنه سميع قريب .

أوهام الناس حول الخضر عليه السلام

س : من هو الخضر ؟ وهل هو نبي أو ولي ؟ وهل هو حي إلى اليوم - كما يقول كثير من الناس وإن بعض الصالحين قد رآه أو اجتمع به ، وإذا كان حياً فأين يقيم ، ولماذا لا يظهر ويفيد الناس بعلمه وخاصة في هذا الزمان ؟ أرجو البيان الشافي .

ج : الخضر ، هو العبد الصالح الذي ذكره الله تعالى في سورة الكهف حيث رافقه سيدنا موسى عليه السلام وتعلم منه .

اشترط عليه أن يصبر ، فأجابه إلى ذلك ، فقال له : وكيف تصبر على ما لم تحط به خبراً ، وظل معه ، وهو عبد آتاه الله رحمة من عنده وعلمه من لدنه علماً ، ومشى معه في الطريق ورآه قد خرق السفينة فقال : أخرجتها لتغرق أهلها ؟ ... إلى آخر ما ذكره الله عنه في سورة الكهف .

وكان موسى يتعجب من فعله ، حتى فسر له أسباب هذه الأمور وقال له في آخر الكلام : ﴿ وما فعلته عن أمري ، ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبرا ﴾ (٩٠) ، يعني ما فعلت ذلك عن أمري ، وإنما عن أمر الله تعالى .

بعض الناس يقولون عن الخضر : إنه عاش بعد موسى إلى زمن عيسى ثم زمن محمد عليهم صلوات الله وسلامه أجمعين وأنه عايش الآن وسيعيش إلى يوم القيامة . وتنسج حوله القصص والروايات والأساطير بأنه قابل فلاناً ، وألبس فلاناً خرقه ، وأعطى فلاناً عهداً ... إلى آخر ما يقصون وينسجون من أقاويل ما أنزل الله بها من سلطان .

(٩٠) الكهف : ٨٢ .

ليس هناك دليل قط على أن الخضر حي أو موجود - كما يزعم الراجعون - بل على العكس ، هناك أدلة من القرآن والسنة والمعقول وإجماع المحققين من الأمة على أن الخضر ليس حياً .

وأكتفى بأن أنقل فقرات من كتاب « المار المنيف في الحديث الصحيح والصحيح » للمحقق ابن القيم .

يذكر في هذا الكتاب رحمه الله ضوابط للحديث الموضوع الذي لا يقبل في الدين ، ومن هذه الضوابط « الأحاديث التي يذكر فيها الخضر وحياته ، كلها كذب ، ولا يصح في حياته حديث واحد . فحديث أن رسول الله ﷺ كان في المسجد ، فسمع كلاماً من ورائه ، فذهبوا يظنون فإذا هو الخضر ، وحديث : يلتقي الخضر والياس كل عام وحديث : يجتمع بعرفة جبريل وميكائيل والخضر .

وسئل إبراهيم الحري عن تعبير الخضر وأنه باق ، فقال : ما ألقى هذا بين الناس إلا شيطان . وسئل الإمام البخاري عن الخضر والياس هل هما أحياء ؟ فقال . كيف يكون هذا ؟ وقد قال النبي ﷺ : « لا يبقى على رأس مائة سنة ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد » (٩١) . وسئل عن ذلك كثير غيرهما من الأئمة فقالوا - مستدلين بالقرآن - : ﴿ وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد ، أفن مت فهم الخالدون ؟ ﴾ (٩٢) .

وسئل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فقال : لو كان الخضر حياً لوجب عليه أن يأتي النبي ﷺ ويجاهد بين يديه ويتعلم منه ، وقد قال النبي ﷺ يوم بدر : « الهم إن تهلك هذه العصابة لا تعبد في الأرض » وكانوا ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً معروفين بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم ، فأين كان الخضر حينئذ ؟ .

فالقرآن والسنة ، وكلام المحققين عن علماء الأمة ينفي حياة الخضر كما يقولون .

القرآن يقول : ﴿ وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفان مت فهم الخالدون ﴾ .

(٩٢) الأنبياء : ٣٤ .

(٩١) رواه الشيخان .

فالحضر إن كان بشراً ، فلو كان حائداً ، حيث يفى ذلك القرآن الكريم
والسنة المطهرة ... فإنه لو كان موجوداً لحاء إلى النبي ﷺ ، فقد قال عليه الصلاة
والسلام : « والله لو كان موسى حياً ما وسعته إلا أن يتبعني » (٩٣) فإن كان الحضر
نياً ، فليس هو بأفضل من موسى ، وإن كان ولياً فليس أفضل من أبي بكر .

وما الحكمة في أن يبقى طيلة هذه المدة - كما يزعم الزاعمون - في العلوات
والقعار والجبال ؟ ما الفائدة من هذا ؟ ليس هناك فائدة شرعية ولا عقلية من وراء هذا .
إنما يميل الناس دائماً إلى العرائف والعجائب والقصص والأساطير ، ويصورونها
تصويراً من عند أنفسهم ومن صنع خيالهم ، ثم يصنعون عنها ثوباً دينياً ، ويروح هذا
بين بعض السدح ، ويزعمون هذا من دينهم ، ولكن ليس هذا من الدين في شيء ...
والحكايات التي تحكى عن الحضر إنما هي محترعات ما أورل الله بها من سبطان .

أما السؤال حول : هل هو نبي أو ولي ؟ فالعلماء قد اختلفوا في ذلك ، ولعل
الأظهر أنه نبي - كما يبدو من الآية الكريمة التي تلونها من سورة الكهف ...
﴿ وما فعلته عن أمري ﴾ فهي دليل على أنه فعل ذلك عن أمر الله ، ومن وحيه
لا من عند نفسه . فالأرجح أنه نبي وليس مجرد ولي .

(٩٣) رواه أحمد عن جابر بن عبد الله .

العدالة الإلهية والتفاضل في الأرزاق

س . أعرض عليكم مشكلة حدثت لي منذ أيام . فقد وسوس الشيطان في نفسي وصار يعرض في أفكاري صوراً شتى تدور حول الشك في العدالة الإلهية ، وتساءلت : لماذا يغني الله بعض الناس ويفقر بعضهم الآخر ؟ مما جعلني أتردد في صلال وحيرة ... وتركت الصلاة ... وأخيراً أفقت إلى نفسي ... وعذبني صميري ... ولازلت في ألم نفسي وريب خلغته تلك الوسوس والأفكار
فما حيلتي لاسترداد الثقة واليقين ، وطرد همزات الشيطان اللعين ؟؟ .

ج : المؤمن ، قد تعرض له وسوس ، وقد تمحس في نفسه هواجس ، ولكنه إذا كان صاحب إيمان و يقين وكان موقفاً من الله عز وجل ، سرعان ما تروى تلك الوسوس وتختفي الهواجس ، ويعود إليه مطلق الإيمان وبور العقيدة القويمة ... والاطمئنان .

هذا الشاب ، حين عرضت له تلك الوسوس ، بناها على خطأين كبيرين :
الأول : هو اعتقاده أن العنى المادى هو كل شيء أو أعظم شيء في هذه الحياة وأن العدل يقتضى أن يسوى الله بين الناس ، في الفقر والغنى ، وفي المال والثروة وهذا هو الخطأ الأول .

وليعلم ذلك الأح أن المال ليس هو كل شيء في هذه الحياة ، كلا ... فكم من الأعياء يعورهم الدكاء ، أو تعورهم الحكمة ، أو تعورهم الصحة ، والعافية ، أو تعورهم الأسرة الهيبنة ، أو يعورهم الولد ، وإذا كان عندهم الولد يعورهم الولد البار ، والروخة الصالحة ... يعورهم أشياء كثيرة .

كثير من الأغنياء أصحاب الملايين ، يشتهون أن يأكلوا كما يأكل فقير لا يملك إلا دريهمات معدودة . قد حرم عليهم الأطباء أن يأكلوا الدهنيات أو السكريات ، أو غير ذلك ، وعنده الخزائن تموج بالذهب والفضة . ماذا يصنع بهذه الخزائن ؟ وهب أنه كان صحيحاً ، هل يملك أن يأكل أكثر من ملء بطنه ؟ وما البطن ، وما المعدة ؟ شبر في شبر ... أو أقل ... هب أن الإنسان عنده كنز من النضار فهل يأكل الإنسان النضار ؟ وهل يأخذه معه إلى القبر ؟ كلا ... إن المال وسيلة للإنسان .

الذى يملك منه الكثير ، يريد على غيره أنه حمل مسئولية أكبر ، وسيكون حسابه يوم القيامة أعظم ﴿ يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ﴾ (٩٤) . يوم لا نزول قدماءه . حتى يسأل عن أربع : عن عمره فيم أفناه ؟ وعن شبابه فيم أبلاه ؟ وعن ماله من أين اكتسبه ، وفيم أنفق ؟ وعن علمه ماذا عمل به ؟ (٩٥) .

ليس ملك المال إذن هو كل شيء .. .

قد يملك الإنسان أشياء أخرى كثيرة غير المال ... وهى أغلى منه وأثمن والإنسان المتعجل ، المتسرع ، السطحي ينسى النعم التى أنعم الله بها عليه . لو عد الإنسان ما يملك لأعياء ذلك وما استطاع أن يحصيه : نعمة البصر ... كم تقدرها ؟ لو قيل لك : خذ كذا ألفاً أو مليوناً وتفقد بصرك ... هل ترضى ؟!

والسمع ، الشم ، الذوق ، الأنامل ، الأسنان ، الأجهزة التى فى داخل جسمك ، فضلاً عن الذكاء والنطق ، والقدرة على التعبير والعمل والتصرف ... وغير ذلك .. .

لو حسب الإنسان هذه الأشياء والنعم التى يملكها فى جسمه وحده وأمكنه تقديرها وإحصاؤها لبلغت مئات الملايين .. .

والحقيقة أن تلك النعم لا تقدر ولا تحصى ﴿ وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ﴾ (٩٦) .

(٩٤) الشعراء : ٨٨ ، ٨٩ .

(٩٥) رواه الطبراني بإسناد صحيح عن معاذ بن جبل .

(٩٦) إبراهيم : ٣٤ .

ولكن النظر في المادة وحدها هو الذى يجعل الإنسان يحطىء الخطأ الكبير ،
فتتبه الوسوس والمهاجس المؤلمة .

ثم هل يعتقد هذا الأخ السائل ، أن الحكمة فى التسوية بين الناس ؟ هل
الحكمة أن يكون الناس سواء ؟ .

لا والله ... ليست هذه هى الحكمة .

ليس من الحكمة فى شيء أن يستوى الناس كلهم .

إنما الحكمة فى هذا التباين ، ليظهر الابتلاء ، ويتحقق الامتحان . ل يتميز من
يشكر ممن يكمر ، ومن يجزع ممن يصبر ، ومن يعمل صالحاً ممن يعمل غير ذلك
هذه هى البوتقة التى تصهر فيها نفس الإنسان . هذه هى الحياة ... ميدان
للجهاد ولل كفاح .

لو شاء الله لخلق الناس أحساداً بلا طعام ... لا تحتاج إلى أكل وشرب
ولا تحتاج إلى المال ، ولكن الله ركب فى الإنسان الغرائز والدوافع ، فجعله يحتاج إلى
الطعام والشراب ، والتاسل ، والاجتماع ... وغير ذلك ، ف سبحانه الله الذى خلق
الإنسان على هذه الكيفية ، ولو كان الناس كلهم سواسية ، لما كان للحياة طعم ،
ولا كانت لها حكمة . من أجل أن يعرف الصبر لا بد أن يكون هناك ما يصبر عليه
ولكى يعرف الإيثار والإحسان ، لا بد أن يكون هناك من يحسن إليه .

فهذه الفضائل الإنسانية لا يمكن أن تظهر إلا إذا كان هناك تفاوت وتفاضل فى
الحياة .

لو كانت الحياة كلها صياء ونهاراً ، لما كان هذا الليل الذى يسكن الناس فيه ،
وقد جعله الله لباساً .

لا بد من النور والظلمة ، لا بد من الليل والنهار .. لا بد من ذلك كله .

فالخطأ الثانى الذى أخطأه الأخ ، هو تصوره حكمة الله خطأ . وتصوره عدل
الله خطأ .

تصور العدل والحكمة على حسب عقله القاصر .

هل نستطيع نحن البشر أن نحدد لله مفهوم الحكمة ؟ وأن تكون حكمته تعالى على أهوائنا ﴿ ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ﴾ (٩٧) .

كل واحد ، يظن أن الحكمة ينبغي أن توافق هواه .. .

ولو حدث ذلك بالفعل ، لما تآق للحياة أن تستقيم .

فالشاب ، الذى يدخل على عروسه فى ليلته الأولى يقول :

يارب ! ... أطل هذا الليل !! .

بيما المريض يستغيث ويدعو قائلاً : يارب ! متى يطلع الصباح ؟ ! .

فلمن يستجيب الله فيهما ؟ .

إن الله عز وجل ليس على هوى هذا ولا على هوى ذاك !! .

إنما له حكمة ، قد نعرفها ولا نعرفها .

وكم لله من سر خفى يدق حماءه عن فهم الدكى !

أضرب مثلاً لهذا الشاب :

حكوا أن رجلاً وابنه كانا تحت نخلة فى بستان ، فأراد الولد أن يجادل أباه ، فقال له : يأت ، انظر هذا التعاوت الذى نراه ، أين الحكمة التى تقول لى عنها ؟ وإن الله حكيم عليم ؟؟ انظر إلى هذه الستة الصغيرة ، نبتة البطيخ ، تثمر ثمرة كبيرة جداً ، بيما هذه النخلة على طولها وعظمتها ، فإن ثمرتها صغيرة ... ولا نسبة بيما وبين البطيخة ... وكان المفروض أو المعقول أن تكون ثمرة النخلة فى عظم البطيخة ، لتتناسب مع حجم الشجرة ، بيما تكون ثمرة نبات الطيخ فى حجم الثمرة ... فقال له : يا بنى . لعل لله حكمة لا نعرفها .

(٩٧) يؤسوف : ٧١ .

ثم استلقى الفتى على ظهره ليسترخ ، واستلقى أبوه إلى حواره .. وما أن
أعفت عين الفتى قليلا ، حتى سقطت من أعلى لائحة عمره ، فأصابته وجهه والته ،
وصاح من أثر ذلك ... فقار له أبوه : ماذا بك ؟ قال : نمره من فوق السحلة
أصابتني قال : يا بني ، أحمد الله أنها لم تكن بطيخة !! .

هذا مثل لبيان حكمة الله عز وجل ، وإن الإنسان قاصر وعاجز دون إدراك
هده . لحكمه والإحاطة بها كلها ... وما عليه إلا أن يقول كما قالت الملائكة :
﴿ سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ﴾ (٩٨) أو يقول ما قال
أولو الألباب الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً ، وعلى جنوبهم ، ويتفكرون في خلق
السموات والأرض ﴿ ربنا ما خلقت هذا باطلا ، سبحانك ! فقنا عذاب
النار ﴾ (٩٩) .

على هذا الشاب الذي راوده الشك ، وفعل ما فعل يوماً ما ، أن يستغفر الله ،
ويتوب إليه ، ويحدد إيمانه وثقته بالله ، ويعود إلى الصلاة ، ويتصل بأهل العلم والدين
عمل لله يتقنه ، ويجعله من الشباب الصالحين ... والله ولي التوفيق .

(٩٨) البقرة : ٣٢ .

(٩٩) آل عمران : ١٩١ .

الوصية المكذوبة

س : لقد عثرت على هذه الورقة وذهلت لما وجدت فيها ، فأرجو من سيادتكم إفادتي عما تحتوى هذه الورقة ، وهل هي صحيحة أم غير صحيحة ؟
الورقة بتوقيع فاعل خير ، وهي عبارة عن وصية قال إنها من الشيخ أحمد حامل مفاتيح حرم الرسول ﷺ إلى المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها وفيها عظات كثيرة للمسلمين ، وفي نهايتها يقول : إن هنالك شخصاً في (بمبي) قد وزع ثلاثين ورقة من هذه الوصية ورزقه الله به ٢٥ ألف روية ، كما قام شخص آخر بنشرها ورزقه الله ستة آلاف روية وكما أن شخصاً كذب هذه الوصية ففقد ابنه في نفس اليوم ، يقول إنه إذا اطلع شخص على هذه الوصية ولم ينشرها فإنه سيصاب بمصيبة كبيرة . فما رأيكم بهذه الوصية ؟

وهل هي صحيحة أم غير صحيحة ؟

ج : لقد سأل الكثيرون عن هذه الوصية وهي وصية ليست وليدة اليوم ولا بنت الأمس ، فقد رأيتها مد عشرات السنين : وهي تسبب إلى هذا الرجل المزعوم المسمى الشيخ أحمد حامل مفاتيح الحرم النبوي . وطالما سألت الناس في المدينة وفي الحجاز عن هذا المدعو الشيخ أحمد وعن وظيفته ، فلم نعث له على أثر ولم نسمع له من خير ، لم يعرف في وقت من الأوقات هذا الشيخ أحمد ولا رآه الناس في المدينة في يوم من الأيام ولم يسمعوا هناك هذا الخبر ، ولكن جاء من يشيع في بلاد المسلمين مثل هذه الوصايا المحزنة . هذه الوصية بما فيها ليس لها قيمة ولا اعتبار في نظر الدين . فبعض هذه الوصية مما لا يحتاج إلى رؤيا يراها الشيخ أحمد ويرى فيها النبي ﷺ في المنام فيما يرغم ، مثل أن الساعة قريبة وأن القيامة ستقوم وأنها قاب قوسين أو أدنى فهذا مما لا يحتاج فيه إلى وصية للشيخ أحمد ولا للشيخ عمر ، وأن القرآن قد صرح بذلك وقال : ﴿ لعل الساعة تكون قريباً ﴾ ^(١٠٠) وقال النبي ﷺ : « بعثت أنا والساعة كهاتين » ^(١٠١) وأشار بسبابته وبإصبعه الوسطى . فلنا بحاجة إلى من

(١٠٠) الأحزاب : ٦٣ .

(١٠١) متفق عليه من حديث أنس وسهل بن سعد

يدكرنا بدت وبعض هذه الوصية كخروج النساء سفرات واحراف ناس عن الدين
 لاسا في حاجة ان من يدكر به ايضا فعندنا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وهما
 كافيان شديدا معيان . وقد قال الله تعالى ﴿ اِذْ يَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ
 عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ .

ان من يص ان دين اسلام بعد ان اتمه الله واكملته في حاجة ان وصيه يوصي
 بها انسان محبور ، يكون قد شئت في هذا الدين وفي كانه وفي تمامه ، دينا قد تم وقد
 اكتمل ، وليس في حاجة ان وصية من توصايا . ان هذه الوصية تحمل في طياتها
 دليل كدها ودليل ترويرها ، فصاحبها يهدد اساس ويخوفهم اذ ا م يشروها ان تصيبهم
 المصائب وتخل بهم الكوارث وان يموت اباؤهم وان تفقد امواهم ، وهذا ما لم يقل به
 انسان حتى في كتاب الله وفي سنة رسول الله ﷺ . م يؤمر انسان ان كل من قرأ
 القرآن كتبه ونشره ، وان من قرأ صحيح البخاري كتبه ونشره ، وإلا حلت به
 المصائب ، فكيف مثل هذه التوصايا التحريفية ؟ هذا شيء لا يمكن ان يصدقه عقل
 مسلم يفهم الاسلام فهما صحيحا . وتقول الوصية الرائعة : ان فلانا في البلد الفلاني
 نشر هذه الوصية ففرق بعشرات الآلاف من الرويات ، هذا كله حريف وتضليل
 للمسلمين عن الطريق الصحيح وعن اتاخ السنن والأسباب التي وضع الله عليها بظام
 هذا الكون ، فالررق له أسبابه ، وله طرائقه وله سبه ، أما ان يعتمد انسان على مثل
 هذه الأوهام وعلى مثل هذه الخرافات ، فهذا تضليل واحراف بعقلية المسلمين . إننا نربأ
 بالمسلمين ان يصدقوا مثل هذه الخرافة وأن يطبوا ان من نشر مثل هذه الوصية
 المكذوبة يختص بشفاعته السي ﷺ كما قال كاتب هذا الكلام الباطل ، فإن شفاعته
 الرسول عليه الصلاة والسلام لأهل الكبائر من أمته ، كما جاء في الأحاديث الثابتة ،
 وقد قال ﷺ : " أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله حالصا من
 قلبه " (١٠٣) .

سأل الله عز وجل أن يفقه المسلمين في أمر دينهم وأن يهديهم الرشداً . وأن
 يعصمهم من تصديق الخرافات والأوهام والأباطيل .



النَّارِي السُّبَايِي

في الطهارة والصّلاة

ما حكم تارك الصلاة ؟

من القاهرة جاء هذا السؤال :

شخص عرني يدعى أنه مسلم ولكن لا يصلي ولا يصوم طول حياته .
هل يجب إلقاء السلام عليه ؟ وهل يجب الصلاة عليه إذا مات ؟
وفي هذا المعنى جاءنا هذا السؤال من الدوحة يقول :
ما حكم تارك الصلاة ؟؟

ج : ما الرأي في إنسان عينته هيئة أو مؤسسة لأداء وظيفة محددة ، يتقاضى
مها راتبه ، ويكون مسئولاً عنها ، ولكنه لم يؤد حق الوظيفة عليه ، فتخلف
عن العمل أياماً كاملة أو ساعات من أيام ، وهو قادر مختار ليس عريض ولا مقهور ؟
قد يختلف أعضاء لجنة الرأي في مثل هذا الموظف : فيرى بعضهم أنه أحل
بالتزاماته الجوهرية نحو عمله ، فلا عقوبة له إلا فصله وحرمانه من الوظيفة ، ويرى
آخرون أن يجازى بعقوبة أخرى غير الفصل ما دام غير مستحق بالعمل
ولا مستهزى به .

وهذا المثل يوضح لنا موقف أئمة الإسلام في المسلم الذي ترك العبادات عمداً
وبخاصة الصلوات المفروضة اليومية .

فيرى بعضهم أن الوظيفة الأولى للمسلم ، بل للإنسان في الحياة ، هي عبادة
الله وحده ، وتركها يعد إخلالاً بعمل المسلم الجوهري ، فهذا لا يستحق هذا اسم
الإسلام ، ولا الانضواء تحت لوائه . ويؤيد هذا الرأي ما جاء في الحديث الصحيح
« بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة »^(١) .

(١) رواه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد

العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر^(٢) .

ويرى آخرون أنه إذا لم يكن منكراً ولا مستحفاً بفرائض الإسلام ، وكان مقراً بتقصيره ، نادماً عليه ، تواقاً إلى التوبة ، فهذا يظل في زمرة المسلمين محكوماً له بالإسلام .

ذلك أن تارك الصلاة أحد رجلين :

إما أن يتركها إككاراً لوجوبها ، أو استحفاً بها ، واستهزاء بحرمتها فهذا كافر مرتد بإجماع المسلمين .

لأن وجوب الصلاة ومنزلتها في الإسلام معلوم من هذا الدين بالضرورة ، فكل منكر لها ، أو مستخف بها يكون مكذباً لله ولرسوله ، وليس في قلبه من الإيمان حبة خردل . وهو مثل الكفار الذين وصفهم الله بقوله :

﴿ وَإِذَا نَادَيْمُ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ﴾^(٣)

ومن هنا نعرف منزلة الذين يعتبرون الصلاة والعبادة من مظاهر التأخر والرجعية ، ويسخرون من الذين يقيمون الصلاة .

وإما أن يتركها كسلاً ، واشغالا بالدنيا ، واتباعاً للهوى ، ووسوسة الشيطان فهذا قد اختلف فيه العلماء : هل هو كافر أم فاسق ؟ وإذا كان فاسقاً فهل يستحق القتل أم يكفي التعزير بالضرب والحبس ؟

فالإمام أبو حنيفة يقول : هذا فاسق بترك الصلاة ، ويجب أن يؤدب ويعزر بأن يضرب ضرباً شديداً حتى يسيل منه الدم ، ويحبس حتى يصلي . ومثله تارك صوم رمضان .

وقال الإمامان مالك والشافعي : هو فاسق وليس بكافر ، ولكن لا يكفي جلده وحبسه وإنما عقوبته قتله إذا أصر على ترك الصلاة .

(٢) رواه أحمد وأصحاب السنن

(٣) المائدة : ٥٨ .

وقال الإمام أحمد - في أشهر الروايات عنه - : هذا التارك للصلاة كافر مارق من الدين . وليس له عقوبة إلا القتل فيجب أن يطلب منه التوبة إلى الله والرجوع إلى الإسلام بأداء الصلاة فإن أجاب فيها وإلا صربت عنه .

والمواقع أن ظواهر النصوص من الكتاب والسنة تؤيد هذا المذهب الذي قال به إمام السنة أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه وغيرهما .

فانقرآن يجعل ترك الصلاة من حصائص الكفار ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ ﴾^(٤) وقال في وصفهم يوم القيامة :

﴿ يَوْمَ يَكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ، خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذُلٌّ وَقَدْ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ ﴾^(٥) .

ولا يستحق عصمة الدم وأحوة المسلمين في نظر القرآن إلا من تاب من الشرك وأقام الصلاة ، وآتى الزكاة ، قال تعالى في شأن المشركين المقاتلين :

﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾^(٦) وقال بعد ذلك : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾^(٧) .

ويعتدنا القرآن عن صورة من صور الآخرة . حيث الكفرة اغرمون في نار سقر ، والمؤمنون من أصحاب اليمين يسألونهم : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ؟ ﴾ أى ما الذى أدخلكم هذه النار ؟

﴿ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمَصْلِينَ ، وَلَمْ نَكُ نَطْعَمُ الْمَسْكِينِ ، وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ وَكُنَّا نَكْذِبُ يَوْمَ الدِّينِ ﴾^(٨) .

فكان أول مطهر من مطاهر كفرهم وإحرامهم عنهم لم يكونوا من المصلين .

(٤) مرسلا - ٤٨

(٥) نفي - ٤٣

(٦) توبه - ٥

(٧) توبه - ١١

(٨) مدثر - ٤٢

وإذا رجعنا إلى السنة وجدنا الأحاديث النبوية تؤكد كفر تارك الصلاة .

فمن جابر أن النبي ﷺ قال : « بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة » رواه مسلم وعن بريدة أن النبي ﷺ قال : « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر » ورواه الخمسة وصححه النسائي والحافظ العراقي .

وجاء عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قال له : « لا تترك الصلاة متعمداً فإن من ترك الصلاة متعمداً فقد برئت منه ذمة الله » رواه الطبراني في الأوسط بإسناد ، قال المنذرى . لا بأس به في المتابعات .

وعن عبدالله بن عمر عن النبي ﷺ أنه ذكر الصلاة يوماً فقال : من حافظ عليها كانت له نوراً وبرهاناً ونجاة يوم القيامة ، ومن لم يحافظ عليها لم تكن له نوراً ولا برهاناً ولا نجاة ، وكان يوم القيامة مع قارون وفرعون وهامان وأبي بن خلف » رواه أحمد قال الهيثمي : رجاله ثقات .

يقول ابن القيم رحمه الله : « من شغله عن الصلاة ملكه حشر مع فرعون ، ومن شغله عنها ماله حشر مع قارون ، ومن شغله عن الصلاة جأه حشر مع هامان ، ومن شغله عنها تجارته حشر مع أبي بن خلف » .

فإذا كان من لم يحافظ على الصلاة يحشر مع هؤلاء الكفرة العتاة - وهم أشد أهل النار عذاباً فما بالكم بمن تركها تركاً كلياً وعاش عمره لم يركع لله ركعة ولا سجد له سجدة ؟

وقال ﷺ : « من ترك صلاة العصر حط عمله » (٩) .

فإذا كان ترك صلاة واحدة يحبط العمل فكيف بمن ترك الصلوات كلها ؟ .

وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ هم أن يحرق على قوم يوتهم لأنهم يتحلقون عن الجماعات (١٠) فكيف بمن لا يصلي أصلاً ؟ .

(٩) رواه أحمد وبخارى والنسائي عن بريدة .

(١٠) حديث في الصحيحين

وأحبر القرآن عن المنافقين أنهم إذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى ، فكيف بمن لا ينهض إلى الصلاة أبداً ، لا نشيطاً ولا كسلان ؟

هذه هي نصوص القرآن والسنة في شأن تارك الصلاة .

ولهذا لم يخالف أحد من الصحابة في تكفير من تركها متعمداً واعتباره خارجاً من دين الإسلام .

روى الترمذى - وصححه - عن عبدالله بن شقيق العقيلي رضى الله عنه قال :

« كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة » وعبارة الراوى تشعر أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا متفقين على هذا الرأى . وهذا لم ينسبه إلى واحد معين منهم .

وهذا ما رواه أهل العلم وأصحاب الآثار عن الصحابة والتابعين وفقهاء الحديث .

معن على كرم الله وجهه قال : من لم يصل فهو كافر .

وعن ابن عباس : من ترك الصلاة فقد كفر .

وعن ابن مسعود : من ترك الصلاة فلا دين له .

وعن جابر بن عبدالله : من لم يصل فهو كافر .

وعن أنى الدرداء : لا إيمان لمن لا صلاة له ولا صلاة لمن لا وضوء له .

وقال محمد بن نصر المروى في كتابه عن « الصلاة » : سمعت ، بحق - يعنى ابن راهويه يقول : صح عن النبى ﷺ أن نارك الصلاة كافر ، وكديث كان رأى أهل العلم من لدن النبى ﷺ أن تارك الصلاة عمداً من غير عذر حتى يذهب وقتها - كافر .

وعن أيوب السخيتاني قال : ترك الصلاة كفر لا يختلف فيه .

قال الحافظ المندرى بعد أن ورد هذه الآثار والأحوال : قد ذهب جماعة من الصحابة ومن بعدهم إلى تكفير من ترك الصلاة متعمداً تركها حتى يخرج جميع وقتها

ممن : عمر بن الخطاب ، وعبدالله بن مسعود ، وعبدالله بن عباس . ومعاد بن جبل ، وحذير بن عبدالله ، وأبو الدرداء : رضى الله عنهم ومن غير الصحابة : أحمد ابن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وعبدالله بن مبارك ، والنحعي ، والحكم بن عتيبة ، وأيوب السختياني ، وأبو داود الطيالسي ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، ورهير بن حرب وغيرهم . رحمهم الله تعالى (١١) .

هد ما يقفه لأئمة الخطاط عن الصحابة ومن بعدهم في تكفير من ترك صلاة واحدة متعمداً حتى يخرج جميع وقتها ، فكيف يكون رأيهم فيما سلك من عمره حين تضرع أو تقصر ولم يحسن جهته لله ساجداً في يوم من الأيام ؟
هذا هو تارك الصلاة .

فإما أنه كافر إذا تركها منكراً لها أو مستخفاً بوجوبها .
وإذا لم يكن منكراً ولا مستخفاً فهو بين أن يكون كافراً مرتدّاً كما هو ظاهر الأحاديث ، وظاهر ما أفتى به الصحابة ومن بعدهم ، وأن يكون فاسقاً بعيداً عن الله .

فأحرف الآراء فيه أنه فاسق يخشى عليه الكفر . فمما لا ريب فيه أن الدنوب يخرج بعضها إلى بعض ، فالصغائر تجر إلى الكبائر ، والكبائر تجر إلى الكفر .

ولهذا يجب على كل من يتنسب إلى الإسلام أن يراجع نفسه ، ويتوب إلى ربه ، ويصحح دينه ، ويصمم على إقامة الصلاة .

كما يجب على المتدينين أن يقاطعوا كل تارك للصلاة ، مصر على تركها ، بعد أن يسدوا إليه النصيحة ، ويأمروه بالمعروف ، وينهوه عن المنكر .

قال الإمام ابن تيمية في تارك الصلاة : لا ينبغي السلام عليه ، ولا إجابة دعوته .

وكذلك لا يجوز للأب أن يزوج ابنته من تارك للصلاة لأنه في الحقيقة ليس بمسلم ولبس أهلاً لها . ولا أميناً عليها ، ولا على أولادها .

(١١) الترغيب والترهيب ج ١ كتاب الصلاة فصل الترهيب من ترك الصلاة تعمداً .

ولا يجوز لصاحب المؤسسة أن يوظف تارك الصلاة لأنه يعينه برق الله على معصية الله ، ومن صيغ حق الله الذي خلقه وسود فهو لحقوق عباده أكثر تصيماً وإمالاً .

ومن هنا تتضح مسئولية المجتمع عن هذه الفريضة التي هي عماد الدين ، والتي لم يجعل الله لأحد عذر في تركها ، إلا أن يكون مريضاً مرضاً أفقده وعيه بحيث لا يفهم الخطاب وما دون ذلك من الأمراض لا تسقط به الصلاة ولو كان قعيداً ، أو مشلولاً ، أو مشخناً بالجراح .

فالشرع يقول للمريض : تطهر كيف استطعت ، وصل كيف استطعت ولا تترك الصلاة ، تطهر بالماء فإن لم تجد فتيمم صعيداً طيباً . صل قائماً فإن لم تستطع فصل قاعداً فإن لم تستطع فصل مضطجاً على جنبك ، أو مستلقياً على طهرك . مشيراً برأسك ، أو مومتأً بخاجيك كما قال تعالى ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ (١٢) .

المجتمع مسئول إذا عن إقامة هذه الفريضة ، وبخاصة كل ذي سلطان في سلطانه : كالأب مع أولاده الصغار ، والزوج مع زوجته قال تعالى ﴿ وأمر أهلكت بالصلاة واضطر عليها لا نسالك ررقاً نحن بررقت والعاقبة للمتقوى ﴾ (١٣) وقال عليه الصلاة والسلام : « مروا أولادكم بالصلاة لسبع ، واضربوهم عليها لعشر » (١٤) وقال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ﴾ (١٥) .

فإذا كان الروح حريصاً على زوجته ، محباً لها ، وإذا كان الأب حريصاً على أولاده ، محباً لهم ، فليحتمهم من النار ، وليأمرهم بصاعة الله تعالى ، وأوفا الصلاة .

(١٢) سورة النور ١٠

(١٣) سورة النور ١٣٢

(١٤) رواه أحمد و أبو داود و ترمذي و ابن ماجه و مسند حماد

(١٥) سورة البقرة ٢٠

بقى من سؤال الأخ الكويتي جزء عن تارك الصلاة .

هل يصلى عليه إذا مات أم لا ؟

فالجواب أن هذا منى على القول بكفره أو فسقه .

فمن اكتفى بالقول بأنه فاسق قال : يصلى عليه ويدفن مع المسلمين وأمره مفوض إلى الله إذا مات على الإسلام .

ومن قال بكفره مثل الإمام أحمد وعبد الله قال : لا يصلى عليه ، ولا يدفن في مقابر المسلمين .

وهنا فائدة سبه عليها وهي الصحيح في مذهب أحمد : أنه لا يحكم بكفر تارك الصلاة إلا إذا دعاه الإمام - أو نائبه كالقاضي مثلاً - إلى أداء الصلاة فامتنع ، أما قبل ذلك فلا نحكم عليه بالكفر ، ويترك أمره إلى الله .

هذا كله في تارك الصلاة وحدها ، فإذا أضاف إلى ترك الصلاة ترك الصيام والهرثص الأخرى ، فقد تأكد فسقه عند الفائلين بالفسق ، وكفره عند الفائلين بالكفر .

روى أبو يعلى بإسناد حسن عن ابن عباس قال حماد بن زيد ولا أعلمه إلا قد رفعه إلى النبي ﷺ - قال : « عرا الإسلام ، وقواعد الدين ثلاثة عليهن أسس الإسلام من ترك واحدة منهن فهو بها كافر حلال الدم : شهادة أن لا إله إلا الله ، والصلاة المكتوبة ، وصوم رمضان » .

وكفى بهذا الحديث وأمثاله راجعاً وراذعاً لمن كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان . والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

المأثور وغير المأثور في أدعية الوضوء

س : نسمع بعض الناس يرددون أدعية معينة أثناء الوضوء ، فما حكم هذه الأدعية ، وما حكم الوضوء بدونها ؟

ج : كثير من المسممين يعتقدون أن مثل هذه الأدعية مفروضة ، وأن الوضوء لا يصح إلا بها ، حتى إنى سألت بعض الناس يوماً : ماذا لا تصلي ؟ فقال : لا أعرف أن أوصياً ؟ فبحثت فيه وقتاً : هل هناك أحد لا يعرف أن يغسل وجهه ويديه ، ويمسح على رأسه ، ويغسل رجليه ؟ فأجاب : إنى لا احفظ ما يقوله الناس من الأدعية .. ضامه أن تلك الأدعية من نواره الوضوء .

والحق : أنه لا يصح عن النبي ﷺ في الوضوء إلا قومه : منهم عمر بن الخطاب ، وموسى بن جعفر ، وبارك في رزقي .

وهناك من يذهب إلى أنه عليه الصلاة والسلام ، كان يقول ذلك أثناء الوضوء ، ومنهم من يذهب إلى أنه عقب الوضوء^(١٦) .

وكان إذا خرج من الوضوء يقول : أشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

ومثل ذلك سنة ، وليس هناك دعاء واجب في الوضوء بصفة عامة . والأدعية التي يقونها الناس ليست بواجبة ولا سنة ، لأنها لم ترد عن النبي عليه الصلاة والسلام ولا عن أحد من أصحابه .

(١٦) روى سنن أبي داود بإسناد صحيح عن النبي ﷺ أنه قال : إذا دخلت في باب ما يقول بعد الخروج من

الوضوء

كأن يقول عند بداية الوضوء : الحمد لله الذى جعل الماء طهورا ، والإسلام نورا . وعند الاستنشاق : اللهم أرحنى برائحة الجنة .

وعند غسل الوجه : سهى يمسح لى وجهى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه .

وعند غسل يده اليمنى : اللهم أعطنى كتابى بيمينى .

وعند مسح الرأس : اللهم حرم شعرى وبشرقى على النار .

وهذه الأدعية وأمثالها محدثة بعد القرون الأولى ، ولم يرد منها شيء مأثور وقد جاء فى الحديث : « بإكم ومحدثات الأمور ، فإن كل بدعة ضلالة »^(١٧) والخير كل الخير أن نقف فى أمور العبادات عند حدود ما جاء به الشرع ، ولا نتجاوز السس إلى المبتدعات فإن أصل الدين أمران :

الأول : ألا يُعبد إلا الله . وهذا هو التوحيد .

الثانى : ألا يعبد إلا بما شرع ، ولا يعبد بالأهواء والبدع .

وبالله التوفيق .

(١٧) رواه أبو داود والترمذى وقال : حديث حسن صحيح .

جواز المسح على الجوربين

س : هل يجوز المسح على الجوربين في الصلاة ؟

ج : يجوز المسح على الجوربين إذا لبسهما على طهارة ، فإذا انتقض وضوؤه وهو لا لبس الجوربين ، وأراد أن يتوضأ ، عندئذ يصح له أن يمسخ عليهما ، ويكفيه هذا لمدة أربع وعشرين ساعة إذا كان مقيماً ، وإذا كان مسافراً فلمدة ثلاثة أيام . وهذا أمر يسهل على الناس الوضوء خاصة في أيام الشتاء الباردة ، حيث يشتد البرد ويخشى المرء أن يجمع جوربيه ويغسل رجله بالماء البارد .. والإسلام كما هو معلوم دين يسر لا عسر ..

وقد جاء هذا عن أكثر من عشرة من الصحابة ، أفتوا جميعهم بجواز المسح على الجوربين . وبعض الفقهاء اشترطوا لذلك شروطاً مشددة ، مثل : أن يستطيع المشي بهما ، وألا يكون بهما خرق بمقدار ثلاثة أصابع ، وغير ذلك ، وهذه الشروط - في الحقيقة - لم ترد في السنة المطهرة ، والأمر كله مبني على التيسير .. فإذا كان الصحابة قد أفتوا بهذا ، فيجوز للمسلم أن يتبع هذه الرخصة .. وكثير من الناس اليوم يتركون الصلاة استئقالاتها ، ويعود هذا الاستئفال في كثير من الأحيان إلى تلك الملابس المعقدة التي يرتدونها ، فيثقل على من ليس له إرادة قوية وإيمان قوي ، أن يتخلع حذاءه وجوربه ويتوضأ ..

فإذا قلنا له : إنك تستطيع أن تمسح على الجورب مادمت قد لبسته على طهارة من قبل ، فهذا يسر عليهم كثيراً ، وقد جربت هذا وشاهدته ولمست أثره في كثير من المعاصرين .

جواز المسح على الجوربين

س : هل يجوز المسح على الجوربين في الصلاة ؟

ج : يجوز المسح على الجوربين إذا لبسهما على طهارة ، فإذا انتقض وضوؤه وهو لا لبس الجوربين ، وأراد أن يتوضأ ، عندئذ يصح له أن يمسخ عليهما ، ويكفيه هذا لمدة أربع وعشرين ساعة إذا كان مقيماً ، وإذا كان مسافراً فلمدة ثلاثة أيام . وهذا أمر يسهل على الناس الوضوء خاصة في أيام الشتاء الباردة ، حيث يشتد البرد ويخشى المرء أن يخلع جوربيه ويفسل رجله بالماء البارد .. والإسلام كما هو معلوم دين يسر لا عسر ..

وقد جاء هذا عن أكثر من عشرة من الصحابة ، أفتوا جميعهم بجواز المسح على الجوربين . وبعض الفقهاء اشترطوا لذلك شروطاً مشددة ، مثل : أن يستطيع المشي بهما ، وألا يكون بهما خرق بمقدار ثلاثة أصابع ، وغير ذلك ، وهذه الشروط - في الحقيقة - لم ترد في السنة المطهرة ، والأمر كله مبني على التيسير .. فإذا كان الصحابة قد أفتوا بهذا ، فيجوز للمسلم أن يتبع هذه الرخصة .. وكثير من الناس اليوم يتركون الصلاة استثقالا لها ، ويعود هذا الاستثقال في كثير من الأحيان إلى تلك الملابس المعقدة التي يرتدونها ، فيثقل على من ليس له إرادة قوية وإيمان قوى ، أن يخلع حذاءه وجوربه ويتوضأ ..

فإذا قلنا له : إنك تستطيع أن تمسح على الجورب مادمت قد لبسته على طهارة من قل ، فهذا يسر عليهم كثيراً ، وقد جربت هذا وشاهدته ولمست أثره في كثير من المعاصرين .

ومن واجب العالم المسلم أن ييسر على الناس ما استطاع ، وأن يراعى عصره ، وهذا هو منهجى فى الحقيقة ... التيسير لا التشديد فى الأمور التى فيها سعة فى الدين ، وهذا المنهج إنما رجحته لسببين :

الأول : أن التيسير هو روح هذا الشرع وروح هذا الدين . وقد ختم الله آية الطهارة بقوله ﴿ ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليم نعمته عليكم لعلكم تشكرون ﴾ (١٨) .

وختم آية الصيام بقوله ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ (١٩) .

الثانى : أن الناس فى عصر كثرت فيه الفتن ، وأصبح القابض على دينه كالقابض على الجمر ، ومن واجبا أن يعين الناس على أن يتدينوا لا أن ننفرهم من الدين . والتشديد ينفر ، بينما التيسير ييسر ويقرب من الدين .. ومن نفر من الدين فهو يتحمل مسؤولية كبيرة أمام الله عز وجل .

فلهذا نقول لكل مسلم : إن الإسلام دين يسر ولا عسر فيه .. وإن الله قد رفع الحرج عن هذه الأمة . وليس هناك حرج قط فى أى تكليف من التكاليف .

والخلاصة التى أقولها للسائل الكريم :

إنه إذا توضأ ولبس جوربه على طهارة ، ثم انتفض وضوؤه وأراد أن يتوضأ من جديد ، فيستطيع أن يمسح على الجورب لمدة أربع وعشرين ساعة ، إن كان مقيماً ، ولمدة ثلاثة أيام بلياليها إن كان مسافراً .. وذلك رخصة من الله يسرها على عباده ، ولا حرج عليه فى هذا إن شاء الله تعالى .

(١٨) المائدة : ٦ .

(١٩) البقرة : ١٨٥ .

المسجد الذى أسس على التقوى

قال الله تعالى فى محكم كتابه ﴿ لا تقم فيه أبدا ، لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه ﴾ (٢٠)

ما المراد بهذا المسجد الذى أسس على التقوى من أول يوم ؟

ج : المراد بهذا المسجد ، إما مسجد قباء الذى به رسول الله ﷺ فى طريق هجرته إلى المدينة ، فقد نزل هناك وأسس هذا المسجد وكان هذا أول مسجد أسس فى الإسلام ، وإما هو مسجد رسول الله ﷺ نفسه ، فهو أيضا أسس على التقوى من أول يوم ، وقد ورد بهذين الأمرين أحاديث صحيحة ، أن المسجد المقصود بالآية هو مسجد قباء ، وأنه هو مسجد الرسول ﷺ ، ولا تنافي بين القولين ولا بين الروايتين ، فكلما المسجدين أسس على التقوى من أول يوم ، وكلاهما من المساجد العظيمة المباركة فى الإسلام :

أما مسجد النبي ﷺ فهو ثانى الحرمين للمسلمين .

وأما مسجد قباء فقد قال فيه النبي ﷺ : « صلاة فى مسجد قباء كعمرة » وقد جاءت هذه الآية تنهى النبي ﷺ أن يقوم فى المسجد الذى بنى ضراراً ، مصارة ومساواة لمسجد قباء . بهاء جماعة من المنافقين يتحلون به وكرراً للعتن والفساد .. وتفريق كلمة المؤمنين ، ولهذا نبى الله نبيه عليه الصلاة والسلام أن يقوم فيه ، أو أن يصلى فيه وقال : ﴿ لا تقم فيه أبداً ﴾ وذلك ليعسد على المنافقين أمرهم ، ويحبط مكرهم ، وإعما أمره بالقيام والصلاة فى مسجده ، وفى مسجد قباء ، الذى أسس على التقوى من أول يوم فهو أحق أن يقوم فيه .

(٢٠) التوبة : ١٠٨ .

ترك الصلاة مع المسلمين بزعم أدائها في الكعبة

رأيت بعض المتمشيعين المدعين الولاية لا يقيم للصلاة المفروضة وزنا ،
وسأله : لم لا تصلي ؟ فأجاب : إنني غير موفق لهذه الفريضة ... ولكني سمعت
صديقا لي يحدث بأن قريبا له كان في الحرم المكي يصلي ، فلما سلم وجد هذا
الشيخ بجانبه . فقال له : من أنت بك ههنا يا شيخ فلان ؟ فأجابه : أسألك بالله
أن تكتم هذا السر .. أرجو أن تبينوا رأي الشرع في ذلك ، وهل يمكن
من يستخدم الجن أن يحمله خادمه إلى مكة مثلا إذا طلب منه مخدومه ذلك ؟

ج : ما كنا بحاجة إلى أن نخيب بطلان دحل الدجالين ، فإله سبحانه حين
آذننا بانتهاء الوحي قال : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي
ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ (٢١) وكال الدين هو كال شرائعه وتام النعمة إنما يكون
بسعادة من قسمته وهذا الرجل الشقي الذي يذكر عن نفسه أنه غير موفق لأداء
الصلاة ، لا يمكن أن يكون في عداد أولياء الله ، إذ ما كان لولي أن يطل شرائع
ربه ، وشرط الولاية أن يكون الولي على كمال طاعة مولاه ، فكيف يكون تارك
الصلاة داخلا في رمة الأولياء ؟ وليس لأحد أن يحكم بمصير مثل هذا الدجال بعد
أن حكم القرآن الكريم في محاورة تجرى بين أهل الجنة وبين المجرمين إذ سمع أهل
الجنة : ﴿ يتساءلون عن المجرمين ما سلككم في سقر ؟ قالوا : لم نك من المصلين ،
ولم نك نطعم المسكين ﴾ (٢٢) .

إن الإيمان في القلب ولكن الإسلام علانية فالمسلم هو الذي يظهر إسلامه
لناس : فيشهدون له بموجبه ، من أداء الفرائض واجتناب المحارم فهو لهذا يشهد

(٢١) أنكس . ٣ .

(٢٢) مدبر : ٤٢ : ٤٤ .

الجماعات ، ويحضر المساجد مع المصليين ، ليدفع عن نفسه التهمة . ولهذا اوجب الإمام أحمد صلاة الجماعة على كل رجل صحيح مقيم لا عذر له . وسائر لائمة جعلوها فرض كفاية أو سنة مؤكدة .

وعلى فرض تسيم صحة حادث رؤيته في مكة فإن الإسلام يفرض عيباً أن يسي حكماً على الناس بقياس حالهم على أحكام الإسلام ومدى حقيقهم باطاعة الوجبة لله ورسوله ، وفي ذلك يقول الإمام الشافعي رضي الله عنه : إذا رأيتم الرجل يصير في أهواء ، ويمشي على الماء ، فلا تعجلوا باحكم بصلاحه ، فقل أن تفسوا أمره بكتاب الله عز وجل :

وقد تمت نعمة الله سبحانه على المسلمين الأول لما تحققوا بكمال الانقياد لأحكام دينهم ، فكانوا خير أمة أخرجت للناس ، يأمرهم بالمعروف ، ويهون عن المنكر وقيمون الصلاة ، ويسوسون الناس ويقودون الدنيا ... ومثل هذا الدجال بإبطال الصلاة ومحاربة القرآن إنما يشيع في أمة محاربة باموس السيادة الذي كنا به يوماً من الأيام خير أمة أخرجت للناس ، وبمثله تسقط لأمة ، وتسقط الفرائض والواجبات ، ولن تقدر أمة يسقط فيها الواجب .

وقد كان ابن صياد من هؤلاء الدجالين ، وهو دجال كان يعيش في مدينة رسول الله ﷺ على عهده عليه السلام ، وكان يعترض طريق الرسول ، ويفتح بدنه ، فإذا بدنه يتمدد حتى يسد الطريق ... ولكن ما إن يقترب منه الرسول حتى ينثاشي كل شيء ، فما رأى دجالكم المتمشيح في هذا الذي كذب الرسول وعارضه ؟ أيعتبر تمدد جسمه ولاية معارضة للنوة ؟

إن مرجع مثل هذه الحالات الشاذة في الأحسام إلى عدم الله سبحانه ، ولا دلالة فيها إطلاقاً على رضوان الله تعالى ، لأنها قد تطرأ على أعداء الله كما هو معروف من حال ابن صياد ، وقد أكرم الله أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وغيرهم من أحناء الصحابة وكرام أولياء هذه الأمة أن تقوم ولايتهم على الدجل الجثافي ، فإذا كان لأحدهم حال من تلك الأحوال فهي حال مفصلة كل الانفصال عن السر القام بين العد وربه .. وهناك حالات كثيرة من حالات امتداد الأجسام أو انتقالها المسافات الطويلة ، وبعض الناس يكرها ، وبعضهم يتوقف في الحكم عليها أي

في تعليل سرها . إلا أن أحداً من علماء المسلمين أو غيرهم لم يذهب يوماً إلى اعتبارها عنوان ولاية الله عز وجل .

أما استخدام الجان في حمل مخدوميهم إلى الأقطار النائية، فذلك أمر اختص به سليمان عليه السلام . إذ دعا ربه : ﴿ رب اغفر لي وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من عبادي ﴾ (٢٣) وقد أجابه الله سبحانه ، ولا ينبغي لأحد بعد سليمان أن يكون له مثل ذلك ، وعباد البقر في الهند يمارسون الصيام والامتناع عن الشهوات ، ويقبلون على تعذيب اليد وإصعاف قواه بأساليب موروثة من أعماق القدم ، فيصل بعضهم في النهاية إلى أمور بدنية حارقة للعادة ، فهل نسمى عباد البقر أولياء ؟ ..

وإننا نحذر الناس من الاغترار بحال هذا الرجل وأمثاله فإنما هم فتنة للناس يستدرجونهم إلى مخالفة الله ، ويهونون عليهم ترك أوامره ، وهو من أعظم البلاء في الإسلام ، وكفى بسيدنا رسول الله وصحابته أولياء ، أولئك هدى الله فهداهم اقتده ... والحمد لله رب العالمين .

الحكمة في الاغتسال من الجنابة

س : تناقشت مع أحد الأصدقاء في وجوب الغسل بعد الجماع ، فكانت دهشتي أن يقول لي : إنه لا يفهم حكمة لغسل الجسم كله بعد الاتصال بالزوجة ، ولذلك يكفي هو بغسل الأعضاء التناسلية فقط في مثل هذه الحالة ، وحاولت أن أقنعه فلم يفتع . أرجو توضيح ذلك وشكراً .

ج : الغسل بعد الجنابة فريضة إسلامية ثبتت بالكتاب والسنة والإجماع . فمن الكتاب قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا ﴾^(٢٤) ، وقوله ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرِبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا - إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ - حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾^(٢٥) . ومن السنة أحاديث كثيرة غزيرة متفق عليها .

وقد أجمع المسلمون من كل المذاهب وفي كل القرون على أن الغسل فرض بعد الجماع والإنزال ، وأصبح هذا الحكم من المعلوم من دين الإسلام بالضرورة ، بحيث يخرج من أنكره عن زمرة المسلمين ، ولا يستحق اسم الإسلام ، إلا أن يكون حديث عهد بدخول الإسلام ، أو ناشئاً ببادية بعيدة عن مصادر المعرفة في أمصار المسلمين

أما السؤال عن الحكمة من تعميم الجسد كله بالماء في حين أن الـدى أصابه القدر جزء صغير منه ، فنحن نقدم للجواب بهذا المثال :

(٢٤) المائدة : ٦ .

(٢٥) النساء : ٤٣ .

إذا وصف الطبيب للمريض دواء يأخذ منه ملعقة قبل كل وجبة ، ودواء آخر يأخذ منه ملعقتين بعد الأكل ، ودواء ثالثاً يشتمل على حبوب وأقراص يتناول منه عدداً معيناً في مواعيت محددة فهل من شأن المريض أن يقول للطبيب : لماذا كان هذا قبل الأكل وذاك بعده ؟ ولما أتناول من الحبوب الكبيرة ثلاثاً ومن الصغيرة واحدة ؟

وهي تتسع مدركه ومعارفه ليشرح له الطبيب الحكمة في ذلك مفصلة ، ويقفه على أسرار تركيب الدواء وملاءمته لإزالة الداء؟؟

هذا بالضبط هو ما نقوله لمن يريد أن يعرف أسرار تفاصيل العبادات ومنها الطهارة والعسل ، فالعبادات - كما قال الإمام الغزالي - أدوية للقلب الإنساني ، تشفيه من مرض العجلة والغرور والنسيان لحق الله تارك وتعالى . ومن حق الله سبحانه أن يستأثر بسر تركيب هذه الأدوية الروحية ، وقد يتفضل فيطلعنا على شيء منها . وحسب المؤمن أن يعلم أنه تعالى لا يصف لنا إلا ما فيه خيرنا وصلاحنا ﴿والله يعلم المفسد من المصلح﴾ (٢٦) .

﴿ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير ؟﴾ (٢٧) .

وكم من أمور تعبدنا الله بها لم نكن نعرف سرها ، ثم تقدمت عجلة الزمن وكشف العلم عما في أمر الله ونبيه من حكم ومافع .

إن الأصل في العبادات أن تؤدي امتثالاً لأمر الله ، وشكراً لنعمته ، سواء عرف الإنسان كل الحكمة منها أم لم يعرف فالعبد عبد ، والرب رب ، للرب أن يأمر وينهى وعلى العبد أن يسمع ويطيع . ولو كان الإنسان لا يطيع الله إلا فيما اقتنع به عقله المحدود لكان في هذه الحالة مطيعاً لعقله لا مطيعاً لربه . وليختر المؤمن لنفسه .

ومع كل ما ذكرنا فإن الاعتسال بعد الجماع لا يحلو من حكمة لمن أنصف وتأمل ونظر نظرة أعمق .

(٢٦) البقرة : ٢٢٠ .

(٢٧) النمل : ١٤ .

ويعجبني هنا ما قاله الإمام ابن القيم رداً على من عجب من تفرقة الشارع بين
المني والبول فأوجب الغسل من المنى دون البول قال :

« هذا من أعظم محاسن الشريعة وما اشتملت عليه من الرحمة والحكمة
والمصلحة ، فإن المنى يخرج من جميع البدن . ولهذا أسماه الله « سائلة » لأنه يسيل
من جميع البدن ، فتأثر البدن بخروجه أعظم من تأثره بخروج البول .

وأيضاً فإن الاعتسال من خروج المنى من أنفع شيء للبدن والقلب والروح .
فإنها تقوى بالاغتسال ، والغسل يخلف على البدن ما تحلل منه بخروج المنى وهذا أمر
يعرف بالحس .

وأيضاً فإن الجنابة توجب ثقلاً وكسلاً ، والغسل يحدث له نشاطاً وحمية ،
ولهذا قال أبو در لما اغتسل من الجنابة : كأنما ألقيت عني حملاً .

وبالجملة فهذا أمر يتركه كل ذي حس سليم ، ونظرة صحيحة ، ويعلم
أن الاعتسال من الجنابة يجري مجرى المصالح التي تلحق بالضروريات للبدن
والقلب .. وقد صرح أفاضل الأطباء بأن الاغتسال بعد الجماع يعيد إلى البدن قوته ،
ويخلف عليه ما تحلل منه ، وأنه من أنفع شيء للبدن والروح وتركه مضر . ويكفي
شهادة الفطرة والعقل بحسنه .. على أن الشارع لو شرع الاغتسال من البول لكان في
ذلك أعظم حرج ومشقة على الأمة تمنعه حكمة الله ورحمته وإحسانه إلى
خلقه . ١ . هـ .

أما مشقة العسل بعد الجماع فهي محتملة ، لعدم تكرار الجماع تكرار البول ،
وكان هذه المشقة الجزئية جعلت حاجزاً أو لجاماً يحول بين الإنسان وبين الاندفاع
وراء العريضة ، والإسراف في الاتصال الجنسي . وضرر ذلك لا شك فيه .

ويلوح لي سر آخر : إن المؤمن لا يعيش لغريزته وشهواته فحسب ، ولكنه
يعيش لرسالة الله قبل أي شيء آخر ، والله تعالى عليه حق في كل عمل . وفي الجماع
قد أدى حق نفسه وحق زوجه بقضاء الشهوة بقى حق الله تعالى وهو ما يؤديه
بالاغتسال . على أن من حكمة الله تعالى أنه ربط نظافة الإنسان بأسباب طبيعية
لا يمكنه الفرار منها - كخروج شيء من السبيلين في الوضوء ، وكالجماع في

الفصل - لتكون هذه الأسباب المتكررة سيّطاً تسوق الإنسان وإن تراحى
وتكاسل - إلى نظافة أطرافه أو نظافة جسده كله .

ونحتم هذه الكلمة بما حمى الله به آية الطهارة من سورة المائدة : ﴿ ما يريد الله
ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم
تشكرون ﴾ (٢٨) .

الصلاة في الكنيسة

س : هل تجوز صلاة مسلم في كنيسة ، إذا لم يجد مكاناً يصلي فيه غيرها ، كما لو كان في بلد أوروبي مثلاً .. أفيدونا ؟

ج : جاء عن النبي ﷺ « أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي ، - وذكر في هذه الخمس - فقال : وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل » (٢٩) ولهذا تعتبر جميع الأرض مسجداً للمسلم ، وموضعاً لسجوده وصلاته ، يجوز أن يصلي فيه ، وإن كان الأولى أن تبعد عن مثل هذه الأماكن خشية الشبهة . ولكن حيث لم يجد مكاناً إلا هذا المكان وصلى فيه فكل الأرض لله ، وكل الأرض مسجد للمسلمين . وقد كاد عمر رضی الله عنه أن يصلي في كنيسة القيامة حينما قيل له : صل . فقال : لا . لا أصلي هنا حتى لا يأتي المسلمون من بعدى ويقولون : هنا صلى عمر ويتخذون منها مسجداً للمسلمين . فجعل المانع له هو خشية هذا الأمر فقط لا مجرد الكنيسة .

والله أعلم .

(٢٩) في الصحيحين من حديث جابر .

القنوت في صلاة الصبح

س : ما الحكم فيما لو نسي المصل دعاء القنوت في صلاة الصبح ؟ وماذا عليه ؟

ج : دعاء القنوت في صلاة الصبح مما اختلف فيه الفقهاء : فمنهم من اعتبره سنة ، ومنهم من لم يعتبره كذلك ، وقد جاء أن النبي ﷺ قنت في صلاة الصبح ، ولكن بينت الأحاديث أنه حينما قنت كان يدعو على قوم من المشركين لما آذوا المسلمين وكان يدعو لقوم من المستضعفين من المؤمنين ، فهو قنوت موقوت بأسبابه ويسميه الفقهاء « قنوت النوازل » أي حينما تنزل بالمسلمين نازلة وحينما تقع بهم كارثة فمن المستنون والمشروع أن يدعوا في صلواتهم الجهرية ، ويتضرعوا إلى الله عز وجل أن يكشف سوء وأن يفرج الكرب وأن يزيح العمة عنهم ، كما فعل النبي ﷺ وبعض العلماء والأئمة كالشافعية يرون سنية القنوت في الصبح على صورة دائمة ، وعلى كل حال ، فمثل هذه الأمور ، من الأمور التي يجوز فيها هذا وهذا ، وإذا تركها المسلم فلا شيء عليه .

وقد ورد أن الشافعي حينما ذهب إلى بغداد لم يقنت في الصبح إكراماً ورعاية لخواطر أصحاب الإمام أبي حنيفة ، مما يدل على أن في هذا الأمر من السعة ومن البهجة ، ومن الرخصة ما لا ينبئ التشدد في مثله .

الخلاف في الجهر بالبسملة عند قراءة الفاتحة في الصلاة

س : أنا إمام مسجد ، شافعي المذهب ، وهذا يجعلني أجهر بالبسملة عند قراءة الفاتحة في الصلاة الجهرية . كما أني أدعو بدعاء القنوت بعد القيام من الركعة الثانية في صلاة الصبح ، كما هو مذهب الشافعي . ولما كان أكثر الذين يصلون خلفي حنابلة ، فإنهم يعترضون على صلاتي بهذه الصورة .

فهل يجوز لي أن أتنازل عن مذهبي من أجل الأكثرية التي تصل بالمسجد ؟ أم يجب على المصلين أن يتبعوا مذهبي لأني إمامهم ؟
إمام مسجد - الدوحة

ج : رغم أني أرجح مذهب الحنابلة في المسألتين المذكورتين في السؤال ، لأدلة لا مجال لذكرها هنا . أرى أن حدة الاختلاف على مثل هذه الأمور الاجتهادية لا تجوز . لأن الخلاف في مثل هذه القضايا يدور بين الجائر والأفضل ، لا بين الجائر والمنعوق ، ولكل رأى فيها دليل ووجهة .

ولقد رووا عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه صلى الصبح بغير قنوت عندما زار بغداد ، بلد الإمام أبي حنيفة وأصحابه ، مراعاة لهم . وهو لون من أدب الأكابر حتى مع الموتى ، ونظرتهم الواسعة السمحة إلى آراء المخالفين .

أما تعصب كل ذي مذهب لمذهبه ، وإنكاره على مخالفيه في مثل هذه المسائل الاجتهادية ، فليس هذا من شأن أهل العلم والتحقيق ، ولم يكن من أخلاق سلف هذه الأمة . وإنما هو من شأن أهل الجهل والعصية . ولا غرو إذا أنكره أكابر العلماء وأدانوه وخاصة من الحنابلة .

قال العلامة ابن الجوزي - وهو حنبلي - في كتاب « السر المصون » :
« رأيت جماعة من المنتسبين إلى العلم يعملون عمل العوام . فإذا صلى الحنبلي في

مسجد شافعي تعصب الشافعية ، وإذا صلى الشافعي في مسجد حنلي وجهر بالبسملة تعصب الحنابلة . وهذه مسألة اجتهدية « والعصبية فيها مجرد أهواء يمنع عنها العلم » .

وقال في شرح غاية المنتهى :

« من أنكر شيئاً من مسائل الاجتهاد ، فلجهله بمقام المجتهدين وعدم علمه بأنهم أسهروا أجفانهم ، وبذلوا جهدهم ونفائس أوقاتهم في طلب الحق ، وهم مأجورون لا محالة أخطأوا أو أصابوا ، ومتبعهم ناج ، لأن الله شرع لكل منهم ما أداه إليه اجتهاده ، وجعله شرعاً مقررأ في نفس الأمر . كما جعل الحل في الميتة للمضطر ، وتحريمها على المختار ، حكيمين ثابتين في نفس الأمر للفريقين بالإجماع ، فأى شيء غلب على ظن المجتهد ، فهو حكم الله في حقه وحق من قلده » .

ونقل عن ابن تيمية في الفتاوى المصرية قوله :

مراعاة الائتلاف هي الحق ، فيجهر بالبسملة أحياناً لمصلحة راجحة ، ويسوغ ترك الأفضل لتأليف القلوب ، كما ترك النبي ﷺ بناء البيت من خشية تنفيرهم . نص الأئمة كأحمد على ذلك في البسملة ووصل الوتر وغيره مما فيه العدول من الأفضل إلى الجائز ، مراعاة للائتلاف أو لتعريف السنة ، أو أمثال ذلك ، والله أعلم .

ويشير بترك بناء البيت إلى حديث النبي ﷺ الذي قال فيه لعائشة « لولا قومك حديثو عهد بجاهلية ، لبنت الكعبة على قواعد إبراهيم » (٣٠) .

وهذا العلامة ابن القيم يتحدث في « زاد المعاد » عن القنوت في صلاة الصبح ، بين من أكرهه مطلقاً - في النوازل وغيرها - واعتبره بدعة ، وبين من استحبه مطلقاً في النوازل وغيرها ، ويرجح أن هديه ﷺ هو القنوت عند النوازل ، كما دلت عليه الأحاديث ، وأن هذا ما أخذ به فقهاء الحديث ، فهم يقتنون حيث قنت رسول الله ﷺ ، ويتركونه حيث تركه ، فيقتلون به في فعله وتركه ، ويقولون : فعله سنة ، وتركه سنة . مع هذا فلا ينكرون على من داوم عليه ،

(٣٠) رواد البخاري .

ولا يكرهون فعله ، ولا يروونه بدعة ، ولا فاعله مخالفاً للسنة ، كما لا ينكرون على من أنكره عند النوازل ... الخ ، بل من قنت فقد أحسن ومن تركه فقد أحسن .

قال : وركن الاعتدال (أى من الركوع) محل للدعاء والثناء ، وقد جمعهما النبي ﷺ فيه . ودعاء القنوت ثناء ودعاء فهو أولى بهذا المحل . وإذا جهر به الإمام أحياناً ليعلم المأمومين فلا بأس بذلك .

فقد جهر عمر بالاستفتاح ليعلم المأمومين ، وجهر ابن عباس بقراءة الفاتحة في صلاة الجنائز ليعلمهم أنها سنة . ومن هذا أيضاً جهر الإمام بالتأمين .

« وهذا من الاختلاف المباح ، الذى لا يعنف فيه من فعله ولا من تركه . وهذا كرفع اليدين في الصلاة وتركه ، وكالحلاف في أنواع الشهادات ، وأنواع الآذان والإقامة ، وأنواع النسك (يعنى الحج) من الأفراد والقران والتمتع .

« وليس مقصدنا إلا ذكر هديه ﷺ فإنه قبله القصد ، وإليه التوجه في هذا الكتاب ، وعليه مقدار التفتيش والطلب . وهذا شيء والجائز الذى لا ينكر فعله وتركه شيء . فنحن لم نتعرض في هذا الكتاب لما يجوز ، ولما لا يجوز ، وإنما مقصودنا فيه هدى النبي ﷺ الذى كان يختاره لنفسه ، فإنه أكمل الهدى وأفضله . فإذا قلنا : لم يكن من هديه المداومة على القنوت في الفجر ولا الجهر بالسجدة ، لم يدل ذلك على كراهية غيره ، ولا أنه بدعة ولكن هديه أكمل الهدى وأفضله ، (٣١) ا. ه .

وأكثر من ذلك أن للمأموم أن يصلى وراء إمامه ، وإن رآه يفعل ما ينقض الوضوء ، أو يبطل الصلاة في نظره هو - أى المأموم - ما دام هذا سائغاً في مذهب الإمام .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« المسلمون متفقون على جواز صلاة بعضهم خلف بعض ، كما كان الصحابة والتابعون ومن بعدهم من الأئمة الأربعة ، يصلى بعضهم خلف بعض ، ومن أنكر

ذلك فهو مبتدع ضال مخالف للكتاب والسنة وإجماع المسلمين .

« وقد كان في الصحابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ بالبسملة ، ومنهم من لا يقرأ بها ، ومع هذا ، كان بعضهم يصلي حلف بعض ، مثلما كان أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وغيرهم يصلون خلف أئمة أهل المدينة من المالكية ، وإن كانوا لا يقرؤون بالبسملة لا سرا ولا جهرا » .

« وصلى أبو يوسف خلف الرشيد وقد احتجم ، وأفتاه مالك : لا يتوضأ ، فصلى خلفه أبو يوسف ولم يعد »

« وكان أحمد بن حنبل يرى الوضوء من الحجامة والرعاف . فقليل له : فإن كان إمامي قد خرج منه الدم ولم يتوضأ ، أصلى خلفه ؟ فقال : كيف لا تصلى خلف سعيد بن المسيب ومالك ؟ قال : « وفي هذه المسألة صورتان » :

إحدهما : ألا يعرف المأموم أن إمامه فعل ما يبطل صلاته ، فهنا يصلى المأموم خلفه باتفاق السلف والأئمة الأربعة وغيرهم ، وليس في هذا خلاف متقدم .

الثانية : تيقن المأموم أن الإمام فعل مالا يسوغ عنده ، مثل أن يحبس ذكره ، أو النساء لشهوة ، أو يحتجم أو يفصد ، أو يتقيأ ، ثم يصلي بلا وضوء - فهذه فيها نزاع مشهور . وصحة صلاة المأموم هو قول جمهور السلف ، وهو مذهب مالك ، وهو قول آخر في مذهب الشافعي وأبي حنيفة . وأكثر نصوص أحمد على هذا . وهذا هو الصواب (٣٢) ١. هـ .

بعد هذا البيان نستطيع أن نقول للإمام صاحب السؤال : إنك لو تنازلت عن مذهبك في الجهر بالبسملة وقوت الفجر من أجل الأكرية التي تصلى خلفك من الخنابلة فلا جناح عليك .

وكذلك نقول لجماعة المأمومين خلفه من الخنابلة : إنكم إذا صليتم خلف إمام يخالفكم في هاتين المسألتين أو غيرهما ، فلا حرج عليكم

وقد نقلت عن أئمة الحنابلة خاصة ابن الجوزي وابن تيمية وابن القيم ، ما يريح
الضمائر ويطمئن الخواطر . والحمد لله رب العالمين .

صلاة الخوف

س : أرجو التكرم بإرسال ضوء على صلاة الخوف وكيفيتها

ج : صلاة الخوف ، ذكرت في القرآن الكريم في موضعين ، حيث قال الله تعالى : ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين ، فإن خفتم فرجالاً أو ركبناً فإذا أمنتم فاذكروا الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون ﴾ (٣٣) .

المحافظة على الصلوات بأركانها ، وركوعها ، وسجودها ، وقليتها ، وشروطها كلها ، هذا أمر واجب ، إلا في حالة الخوف . وفي حالة الخوف إذا اشتد ، فإذا جاء الخوف كحالة الحرب ، حيث يواجه المسلمون العدو ، وهم في الصفوف ، والحرب مستمرة الأوار ، والسيوف تنطق حيث الألسنة تصمت ، في هذه الحال ، هل تسقط الصلاة عن المسلم المقاتل ؟ لا .. لا تسقط الصلاة وإنما يصلى حيث استطاع ، راجلاً أو راكباً ، ماشياً على رجله ، أو راكباً فرسه ، أو دبابته ، أو مصفحته ، ﴿ فإن خفتم فرجالاً أو ركبناً ﴾ أى صلوا كيف استطعتم ، لو كنتم تقاتلون بالسيوف ، صلوا بالإيماء ، إشارة بالرأس ، أو بالحواجب وأدوا أعمال الصلاة وأقوالها باللسان إن استطعتم ، أو استحضروها في قلوبكم ولا تتركوا الصلاة ... يمكن أن تجمع بعض الصلوات ، كالظهر مع العصر ، أو المغرب مع العشاء ، تقديماً أو تأخيراً ولكن .. لا يؤجل أكثر من صلاتين ، ولا يجمع بين وقتين غير الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء فهذه صلاة الخوف في حال شدة الخوف .

وهناك صلاة أخرى إذا كان الخوف أقل من ذلك ، يصلون جماعة خلف إمام واحد حرصاً على صلاة الجماعة ووحدة وأهميتها ، وهذا ما جاء في سورة النساء

(٣٣) البقرة : ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

حيث قال الله تعالى مخاطباً رسوله ﷺ وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم ، فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ، ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا ، فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم ، ود الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحدة ، ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم وخذوا حذرکم إن الله أعد للكافرين عذاباً مهيناً ﴿٣٤﴾ جاء القرآن الكريم بهذه الصورة من صور صلاة الخوف : أن يكون جماعة مع الإمام يصلون معه الجماعة ، حرصاً على الجماعة ، وأهميتها ، وجماعة يواجهون العدو ، فإذا صلى الإمام نصف الصلاة انقلب أولئك فذهب مكان هؤلاء ، وجاء الآخرون ليصلوا مع الإمام ركعة ، ويكملوا بعد ذلك ، ويكمل الآخرون في موضعهم إلى صور كثيرة وردت في صلاة الخوف . المهم أن صلاة الخوف في هذه الصورة هي أن يبقى المصلون حريصين على صلاة الجماعة مع الإمام ، ولا يتركوها ، حتى مع حالة الحرب ، وحالة الخوف ، فالصلاة ليست شيئاً معوقاً ولا معطلاً ، وإنما هي شحنة روحية للمحارب تمدّه بروح القوة ، وبقوة الروح ، ومدد لعزيمته ، يستطيع بها أن يجابه الأعداء ، وأن يقف فيثبت كالليث ، ويرسخ كالجبل الأشم ، فلا يتزعزع ، ولا يتزلزل .

هذه هي صلاة الخوف ، ومنها نأخذ درسين أو عبرتين بالفتن :

العبرة الأولى : هي الحرص على الصلاة في أى موضع وعلى أى حال .

والعبرة الثانية : هي الحرص على صلاة الجماعة ووحدها .. فإن الإسلام .. وإن القرآن قد أباح التنقل وقسمة الصلاة بين طائفتين ، وذهاب هؤلاء وعيى أولئك ، وأخذ الأسلحة ووضع الأسلحة ، إلى غير ذلك من التفاصيل ، كل هذا لتبقى صلاة الجماعة وراء إمام واحد ، ويبقى هذا الشعار الإسلامى « الجماعة » ﴿ واركعوا مع الراكعين ﴾ .

هاتان هما العبرتان اللتان نستفيدهما من صلاة الخوف ، كما شرعها الإسلام .

(٣٤) النساء : ١٠٢ .

الأذان قبل وقت الفجر

س : هل يجوز الأذان قبل دخول الفجر الصادق ساعة أو بنصف الساعة ، وقول المؤذن « الصلاة خير من النوم » ؟ وهل تجزئ سنة الفجر في ذلك الوقت وتجزئ صلاة الفجر المفروضة أيضاً ؟

ج : الأصل في الأذان أنه جعل للإعلام بدخول الوقت ، فلا بد أن يدخل الوقت ثم يؤذن المؤذن ، فلا تجزئ الأذان قبل الوقت ، لأنه يحل بالمتقصد منه ، والإعلام بدخوله ، إلا في صلاة الفجر خاصة ، فإنه يجزئ الأذان لها قبل دخول وقتها كما كان يعمل بلال مؤذن الرسول ﷺ ، وفي ذلك قال النبي ﷺ : « إن بلالاً يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » أباح لهم بعد أذان بلال أن يأكلوا ويشربوا ويتسحروا للصيام حتى يؤذن ابن أم مكتوم وكان هو يؤذن عند دخول الوقت ، وهذا حديث متفق عليه . ولأن وقت الفجر بالذات وقت النوم ، والناس رقاد ، يحتاجون إلى التأدين قبل الوقت ، ليتسحر الصائم ويتببه النائم ، ويتأهب للصلاة ، بخلاف سائر الصلوات ، فالناس أيقاظ متنبهون . ولا يؤذن قبل الوقت إلا مؤذن يتخذ ذلك عادة ، ويعرف أهل الحي أو أهل القرية صوته ، فلا يعر الناس ، ولا يضلّهم ، ويكون معه مؤذن آخر ، يؤذن في الوقت ، كما كان يفعل بلال وابن أم مكتوم ، فالناس إذا سمعوا بلالاً عرفوا أنه يؤذن قبل الوقت ، ليتنبه النائم ، ويتسحر الصائم ، وإذا سمعوا ابن أم مكتوم عرفوا أنه قد دخل وقت الفجر وحل عند ذلك صلاة السنة ثم صلاة الفريضة ، وهكذا ...

كما أن السسه في الأذان الأول أن يخلو من فقرة (الصلاة خير من النوم) وهذا
مميز مهم للأذان الأول عن الثاني ، فالأذان بهذه الصيغة مشروع في المعجر ، إذا كان
هناك من يعرف الناس صوته ، وكان هناك مؤذن آخر يؤذن لصلاة المعجر .
هذه القيود أجاز العلماء الأذان الأول قبل دخول وقت المعجر .
والله أعلم .

الوضوء وعلى الأصبع مطاط

س : هل يجوز وضوء من يضع على أصبعه المصابة لفافة من المطاط ..
وليس ينزعها عند الوضوء خشية أن يزيد المرض ؟

ج : هذا المطاط ، إذا كان قد وضع لعرض طبي ، فهو ما يعرف في الشرع باسم « الحبيرة » وهى اللقافة التى توضع على الخرح أو على الكسر ، فيحور في هذه الحالة لواضعها أن يتوصأ ويمسح على الحبيرة . ويكفيه هذا المسح وهناك اختلاف بين الأئمة ، بعضهم يشترط أن يكون وضع الحبيرة على طهارة ، وبعضهم لا يشترط ذلك ، وبعضهم يوجب عليه أن يتيمم وبعضهم لا يوجب ذلك ، وأرى أن التيسير يقتضى ألا يشترط أن يكون العصور على طهارة حينما وصعت عليه الجبيرة ، ويكفى أن تمسح عليه ، والله بالعباد رؤوف رحيم .

الحكمة في صلاة الكسوف والخسوف

كان الاعتقاد - قديماً - أن كسوف الشمس وخسوف القمر إنما يحدثان من غضب الله على الناس ، بشؤم كفرهم ومعاصيهم ، وقد ثبت اليوم بسبب تقدم العلوم الكونية أن الكسوف والخسوف أمر عادي يحدث لأسباب طبيعية معروفة يدرسها التلاميذ في مدارسهم . فهو ظاهرة طبيعية كالمذ والجزر وما شابه ذلك .

ولهذا نسال عن الحكمة في الصلاة التي شرعها الإسلام عند الكسوف والخسوف ، فإن الملاحظة أعداء الدين يستغلون ذلك للطعن في الإسلام ، وأنه بنى هذه الصلاة على الخرافات القديمة التي كانت شائعة بين الناس ، بدعوى أن الصلاة لرفع غضب السماء عن أهل الأرض .

هذا مع أن الكسوف معروف عند علماء الفلك قبل أن يحدث ، متى يحدث ؟ وأين يحدث ؟ وكم يمكث ؟ ... الخ ، فلا يتصور حينئذ أن ترفعه صلاة أو دعاء .

أرجو بيان ذلك مكتوباً لنشره وإذاعته ، إقناعاً للمتشككين . وإفحاماً للمشككين .

ع . س . الجمعة - السعودية

ج : لم يجيء في القرآن الكريم ذكر لصلاة الكسوف والخسوف . وإنما وردت بها السنة المطهرة من قول الرسول ﷺ وفعله . وذلك في السنة العاشرة للهجرة حين كسفت الشمس فصلى بأصحابه وأطال الصلاة حتى انجلت الشمس .

ولم يرد فيما اتفقت عليه الروايات الصحيحة أن هذا الكسوف كان نتيجة لغضب من الله على الناس . كيف وقد حدث ذلك بعد أن جاء نصر الله والفتح ودخل الناس في دين الله أفواجا ، وانتشر نور الإسلام في كل ناحية من جزيرة العرب ، فلو كان الكسوف يحدث من غضب الله لحدث ذلك في العهد المكي ، حين كان الرسول وأصحابه يقاسون أشد ألوان العنت والاضطهاد والإيذاء ، وحين أخرجوا من ديارهم وأموالهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله

ولقد كان الناس في عصر النبوة يعتقدون أن كسوف الشمس والقمر إنما هو مشاركة من الطبيعة لموت عظيم من عظماء أهل الأرض . وكان من غرائب المصادفات أن كسوف الشمس الذي حدث في عهد النبي ﷺ كان يوم وفاة إبراهيم ابنه من مارية القبطية ، وقال الناس يومئذ :

إن الشمس قد انكسفت لموته أي حزناً عليه ، وإكراماً للرسول ﷺ ولكن النبي ﷺ لم يسكت على هذا القول الزائف والاعتقاد الباطل ، وإن كان فيه إضافة آية أو معجزة جديدة إلى آياته ومعجزاته الكثيرة ، لأن الله أغناه بالحق عن الانتصار بالباطل .

روى الإمام أحمد والطبراني من حديث سمرة بن جندب أن النبي ﷺ خطب فيهم يوم الكسوف فقال :

« أما بعد : فإن رجالا يزعمون أن كسوف هذه الشمس وكسوف هذا القمر ، وزوال هذه النجوم من مطالعها ، لموت رجال عظماء من أهل الأرض ، إنهم قد كذبوا . ولكها آيات من آيات الله عز وجل يعتبر بها عبادة .. » (٣٥) رواه الحاكم وقال : صحيح على شرطهما (٣٦) .

وروى البخاري عن المغيرة بن شعبه قال : انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم ، فقال الناس : انكسفت لموت إبراهيم ، فقال رسول الله ﷺ :

(٣٥) مجمع الروايد ج ٢ ص ٢١٠ .

(٣٦) ووافقه الذهبي كما في المستدرک وتلخيصه ج ١ ص ٣٢٩ ، ٣٣١ ..

« إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتموها فادعوا الله وصلوا حتى ينجلي » .

وفي بعض الروايات عند البخارى عن أبى بكر مرفوعاً بعد قوله : لا ينكسفان لموت أحد قال : ولكن الله يخوف بهما عباده » ، وفي ثبوت هذه الزيادة كلام أشار إليه الإمام البخارى نفسه (٣٧) .

وهنا يلتقط المشككون هذه الكلمة وأمثالها « يخوف الله بهما عباده » أو « ادعوا الله وصلوا حتى ينجلي » ليقولوا : ثم التخويف ؟ ولماذا الدعاء ؟ ولماذا الصلاة ؟ والكسوف أمر طبيعى ؟

نعم هو أمر طبيعى لا يتقدم ولا يتأخر عن مواعده ومكانه وزمانه ، وفقاً لسنة الله تعالى ولكن الأمور الطبيعية ليست خارجة عن دائرة الإرادة الإلهية . والقدرة الإلهية ، فكل ما فى الكون يحدث ، بمشيئته تعالى وقدرته ، ومثل هذا الذى يحدث لهذه الأجرام العظيمة جدير أن ينبه القلوب على عظمة سلطان الله تعالى وشمول إرادته ونفوذ قدرته ، وبالفحكمة ، وجميل تدبيره ، فتتجه إليه القلوب بالتعظيم ، والألسنة بالدعاء ، والأكف بالضراعة ، والجباه بالسجود .

ولقد جاء عن النبى ﷺ أذكار وأدعية شتى ينبغى للمسلم أن يتلوها بلسانه ، ويستحضرها بقلبه ، عند رؤية ظواهر طبيعية مختلفة ، منها :

(أ) عندما يصبح الصباح أو يمسي المساء :

أخرج الترمذى عن أبى هريرة أن النبى ﷺ كان يعلم أصحابه يقول : « إذا أصبح أحدكم فليقل : اللهم بك أصبحنا ، وبك أمسينا ، وبك نحيا ، وبك نموت ، وإليك النشور وإذا أمسى فليقل : اللهم بك أمسينا وبك أصبحنا .. الحديث » وقال الترمذى : حسن صحيح .

(٣٧) الريادة المذكورة من رواية حماد بن زيد عن يونس عن الحسن عن أبى بكر ، ولكن عدداً من الرواة الثقات رووا الحديث عن يونس ، فلم يذكروها ، منهم عبدالوارث وشعبة ، وخالد بن عبدالله ، وحماد بن سلمة ، كما ذكر ذلك البخارى . وكثير من أئمة الحديث يرفض مثل هذه الرواية التى يخالف فيها الراوى من هم أولئك منه أو أكثر عدداً ، وتوصف هذه الريادة حينئذ بالشذوذ ، فتخرج عن حد الحديث الصحيح .

وروى مسلم عن ابن مسعود قال : كان نبي الله ﷺ إذا أمسى قال :
« أمسينا وأمسى الملك لله والحمد لله ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك
وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، رب أسألك خير ما في هذه الليلة ، وخير
ما بعدها ، وأعوذ بك من شر هذه الليلة ، وشر ما بعدها ، رب أعوذ بك
من الكسل وسوء الكبر ، رب أعوذ بك من عذاب في النار ، وعذاب في القبر » .
وإذا أصبح قال ذلك أيضاً : « أصبحنا وأصبح الملك لله » الحديث .

(ب) عند هبوب الريح وظهور السحاب :

روى مسلم عن عائشة قالت : كان النبي ﷺ إذا عصفت الريح قال :
« اللهم أسألك خیرها وخیر ما فيها ، وخیر ما أرسلت به ، وأعوذ بك من شرها ،
وشر ما فيها وشر ما أرسلت به » .

وعنها : أن النبي ﷺ كان إذا رأى ناشئاً (أى سحابة) في أفق السماء ترك
العمل ، وإن كان في صلاة ، ثم يقول :

« اللهم إني أعوذ بك من شرها » . فإن مطر قال : « اللهم صيأ هنيئاً »
رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وأبو عوانة في صحيحه بإسناد صحيح على شرط
مسلم ، كما في تخریج الكلم الطيب للألباني .

(ج) عند رؤية الهلال :

عن ابن عمر قال : كان رسول الله ﷺ إذا رأى الهلال قال :
« الله أكبر ، اللهم أهله علينا بالأمن والإيمان ، والسلامة والإسلام والتوفيق
لما نحب وترضى ، ربنا وربك الله » أخرجه الدارمي ، وأخرجه الترمذي أخصر منه
من حديث طلحة ، وحسنه وصححه ابن حبان ، وهو صحيح بشواهده ، كما قال
الألباني .

وهناك أدعية وأذكار أخرى كثيرة تقال في مناسبات شتى : عند النوم ، وعند
اليقظة ، وعند الأكل والشرب ، وعند الشيع والرى ، وعند لبس الثوب ، وركوب

الدابة ، وعند السفر والعودة منه ، وغير ذلك مما ألفت فيه كتب كاملة (٣٨) .

والمقصود بهذه الأذكار والأدعية أن يكون الإنسان موصول القلب بالله دائماً وأن يقابل كل حدث جديد ، بقلب متفتح ، وإحساس مرهف ، وشعور حي يقظ ، حتى الأحداث التي تتكرر كل يوم كالإصباح والإمساء ، بل تتجدد في اليوم أكثر من مرة كالأكل والشرب .

فالمؤمن يرى الأشياء والحوادث بعين غير أعين الناس .

إن الناس يرونها بأعين رؤوسهم فحسب ، فإذا تكررت أمامهم مرات ومرات ألفوها ، أما المؤمن فيراها بعين قلبه وبصيرته ، فيرى وراءها يد الله التي تبذل وتتقن ، وعين الله التي ترعى وتحفظ ، فيسبح ويحمد ، ويهلل وبكبر ، ويدعو ويتضرع ، كما روى البخاري في « الأدب المفرد » .

عن عبدالله بن الزبير : أنه كان إذا سمع الرعد ، ترك الحديث ، وقال : « سبحان الذي يسبح الرعد بحمده ، والملائكة من خيفته » .

وإذا كان هذا شأن المؤمنين في الأمور اليومية العادية المألوفة ، فما بالك يحدث كبير لا يتكرر إلا كل عدد من السنين ، مثل كسوف الشمس أو خسوف القمر ؟ إن المؤمن لا يمر عليه مثل هذا الأمر ، بل هذه الآية من آيات الله وهو لاه غافل ، كسائر اللاهين الغافلين من البشر . وإذا كان الدعاء والذكر يكفي فيما يتكرر من الأحداث الطبيعية كل يوم أو كل شهر ، فهذا في حاجة إلى شيء أكثر من الدعاء والذكر وهو الصلاة ، ثم إن أصحاب القلوب الحية تغلغل عليهم الخشية من الله ، كلما رأوا مظاهر قدرته في خلقه فهم لا يأمنون أن يكون وراء هذا الحادث العادي شيء آخر يعلمه الله ويجهلونه ولا حجر على إرادته وقدرته . فهو سبحانه إذا أراد شيئاً قال له : كن فيكون .

يقول الإمام ابن دقيق العيد : « ربما يعتقد بعضهم أن الذي يذكره أهل

(٣٨) مثل : عمل اليوم والليلة ، لسان ، وابن أبي عمير ، والأذكار ، ، للزوري ، و « لكلم العيب » لابن تيمية ، و « الوابل الصيب » لابن القيم ، و « نعمة الذاكرين » للشوكاني وغيرها .

الحساب بما في قوله : (يخوف الله بهما عباده) وليس بشيء (يعنى هذا الاعتقاد) لأن الله أفعالا على حسب العادة ، وأفعالا خارجة عن ذلك ، وقدرته حاكمة على كل سبب ، فله أن يقطع ما يشاء من الأسباب والمسببات بعضها عن بعض ، وإذا ثبت ذلك فالعلماء بالله لقوة اعتقادهم في عموم قدرته على خرق العادة ، وأنه يفعل ما يشاء ، إذا وقع شيء غريب حدث عندهم الخوف لقوة ذلك الاعتقاد . وذلك لا يجمع أن يكون هناك أسباب تجري عليها العادة إلا أن يشاء الله خرقها . ذكره الحافظ في الفتح .

على أن في ظاهر الكسوف أمراً يتنبه له المؤمن ويلتفت إليه ، إذا كان غيره لا يلتفت إليه ، وهو التذكير بقيام الساعة ، وانتهاء هذا العالم ، فإن مما ثبت بطريق الوحي اليقيني : أن هذا الكون سيأتي عليه يوم يفرط فيه عقده ، وينتثر نظامه ، فإذا سماؤه قد انفطرت ، وكواكبه قد انتثرت ، وشمسها قد كورت ، وجباله قد سيرت ، وأرضه قد زلزلت زلزالها ، وأخرجت أنقالها ، وأذن ذلك كله بتبدل الأرض غير الأرض والسموات ، وبرز الخلق لله الواحد القهار .

إن الشمس والقمر ليسا أبديين ككل شيء في هذا العالم ، إلهما يجريان كما قال الله خالقهما ، إلى أجل مسمى ، نعم مسمى معلوم عند الله ، خفى مجهول عند الناس ، ولكن المؤمن يوقن به ولا يغفل عنه ، فإذا شاهد ظاهرة كالكسوف والخسوف ، انتقل قلبه من اليوم إلى العدم ، ومن الحاضر إلى المستقبل ، وخصوصاً إذا تذكر قول الله تعالى : ﴿ وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو أقرب ﴾ (٣٩) ولعل هذا سر ما جاء في رواية بعض الصحابة في حديث الكسوف ، أن النبي ﷺ قام فرعاً يحشى أن تكون الساعة - مع أن للساعة مقدمات وعلامات وأشراطاً كثيرة أخبر عنها النبي ﷺ نفسه ولم تقع بعد ، ولهذا استشكل بعض العلماء هذه الرواية ، ولكن يمكن حملها على أنه ﷺ فعل ذلك تعليماً لأمته ، وإرشاداً لها ، لتكون على ذكر من أمر الساعة على كل حال ، ولا سيما إذا تأخر الزمان ، وظهرت معظم الأشراط والأمارات .

وقد حدث الكسوف في عهد عثمان ، فصلى بالناس ، ثم انصرف ودخل

داره . وجلس عبدالله بن مسعود إلى حجرة عائشة ، وجلس إليه بعض الصحابة فقال : إن الرسول ﷺ كان يأمر بالصلاة عند كسوف الشمس والقمر . فإذا رأيتموه قد أصابهما ، فافزعوا إلى الصلاة فإنها إن كانت التي تحذرون (يعني الساعة) كانت وأنتم على غير غفلة ، وإن لم تكن ، كنتم قد أصبتم خيراً واكتسبتموه . رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني ورجاله موثقون كما في مجمع الزوائد (ج ٢ : ٢٠٦ - ٢٠٧) (٤٠) .

وبهذا يتضح لنا أن ما شرعه الإسلام من صلاة ودعاء وذكر لله عند انكساف الشمس والقمر لا يعني بالضرورة أن الكسوف نتيجة لغضب من الله تعالى ، وأن الصلاة لرفع هذا الغضب وإن فهم ذلك من كلام بعض العلماء ممن فسر هذه الظاهرة الكونية ، حسبما انتهى إليها علمه في زمنه ، ولكن أفهام العلماء - وخصوصاً في مثل هذه الأمور - ليست حجة على الدين ، فالدين إنما يؤخذ من كتاب الله ، وما بينه من سنة نبيه ، وما عدا ذلك فكل واحد يؤخذ من كلامه ويترك .

وفي مقابل هؤلاء الذين قصر باعهم عن الإلمام بالعلوم الكونية والرياضية نجد إماماً مثل حجة الإسلام الغزالي يخطيء هؤلاء القاصرين ويتكلم كلاماً في غاية الجودة والتحقيق ، وذلك في كتابه «المقصد من الصلال» حين عرض للفلاسفة وأنواع علومهم ، ومنها العلوم الرياضية^(٤١) وما يتولد عنها من آثار في الأنفس والأفكار . ومما قاله :

« الآفة الثانية نشأت من صديق للإسلام جاهل ، ظن أن الدين ينبغي أن ينصر بإنكار كل علم منسوب إليهم (يعني الفلاسفة) . فأنكر جميع علومهم ، وادعى جهلهم فيها . حتى أنكر قولهم في الكسوف والخسوف ، ورى أن ما قالوه على خلاف الشرع ، فلما قرع ذلك سمع من عرف ذلك بالبرهان القاطع ، لم يشك في برهانه ، لكن اعتقد أن الإسلام مبني على الجهل وإنكار البرهان القاطع ، فارداد للفلسفة حباً ، وللإسلام بغضاً !

(٤٠) وقال الشيخ أحمد شاكر في تخریج المسند ج ٦ رقم ٤٣٨٧ : إسناده صحيح .

(٤١) كانت العلوم الرياضية قديماً شعبة من الفلسفة ، وجزءاً لا يتجزأ من الدراسة الفلسفية ، وكذلك الطبيعية وغيرها ، ولم تستقل هذه العلوم وتأخذ طريقها المستقل إلا في العصور الحديثة .

« ولقد عظمت حماية من ظن الإسلام يصير بإنكار هذه العلوم ، وليس في الشرع تعرض هذه العلوم بالنهي والإثبات ، ولا في هذه العلوم تعرض للأمور الدينية .

وقوله عليه السلام : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله تعالى لا ينخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله تعالى وإلى الصلاة » . ليس في هذا إنكار علم الحساب المعروف بمسير الشمس والقمر واجتماعهما ، أو مقابلتها على وجه مخصوص .

أما قوله عليه السلام : « لكن الله إذا تحلى بشيء خضع له » فليس توجد هذه الريادة في الصحاح أصلاً^(٤٢) .

ولو جار لنا الاستدلال بما فيه ضعف من الأحاديث ، لذكرنا هنا الحديث الذي رواه الطبراني في الكبير عن سمرة ، وفيه : أن النبي ﷺ كان يقول : « لا الشمس والقمر لا ينخسفان لموت أحد ، ولا لشيء تحدثونه ، ولكن ذلكم من آيات الله ... » والحديث فيه راو ضعيف كما قال البيهقي ولهذا لم يعتمد عليه .

على أن مثل هذا الحديث وإن كان ضعيفاً ، يمثل التعكير السائد لدى المسلمين في العصور الأولى ، ولهذا رووه وخرجوه وسجلوه في روايتهم .

والمهم أنه لم يصح عن النبي ﷺ شيء يدل على أن الكسوف يحدث لعير السبب الطبيعي الذي أجرى الله سننه بوقوعه عنده .

وبالله التوفيق .

(٤٢) المتقدم من اتصال للعرال - مع أبحاث في التصوف لمصيلة الإمام الأكبر الدكتور عبدالحليم محمود ص ١٤٠ ، ١٤١ ط سابعة .

الجمع بين الصلاتين

س : هل يجوز لي الجمع بين صلاتي الظهر والعصر من أجل حضور احتفال في مناسبة من المناسبات التي تمتد من الظهر إلى المغرب ؟

ج : أجاز فقهاء الحنابلة للمسلم والمسلمة الجمع بين الظهر والعصر ، أو بين المغرب والعشاء في بعض الأحيان لعذر من الأعذار . وهذا تيسير كبير ، فقد ورد أن النبي ﷺ جمع في غير سفر ولا مطر ، فسئل في ذلك ابن عباس فقيل له : ما أراد بذلك ؟ فقال : أراد ألا يخرج أمة .. والحديث في صحيح مسلم .

فإذا كان هناك حرج في بعض الأحيان من صلاة كل فرض في وقته ، فيمكن الجمع ، على ألا يتخذ الإنسان ذلك ديدناً وعادة ، كل يومين أو ثلاثة .. وكلما أراد الخروج إلى مناسبة من المناسبات الكثيرة المتقاربة في الزمن .

إما جواز ذلك في حالات الدرة ، وعلى قلة ، لرفع الحرج والمشقة التي يواجهها الإنسان .

فمثلاً ، شرطي المرور إذا كانت توبته قبل المغرب إلى ما بعد العشاء ، فله أن يجمع المغرب مع العشاء جمع تقديم أو تأخير ، على حسب استطاعته .

أو طبيب يجري عملية لمريض ، ولا يستطيع تركها ، يمكنه في هذه الحالة أن يجمع جمع تقديم أو تأخير .. وذلك مما شرع تيسيراً من الإسلام لأهله ، ورفعاً للحرج عنهم .

أما الذهاب إلى الاحتفال بمناسبة من المناسبات ، فلا أرى ضرورة أو عذراً للجمع ، ما دام الإنسان يجد فرصة هناك للصلاة ، ويبقى ألا يستحي بإقامته للصلاة

سواء كان رجلاً أو امرأة ، لأن هذا الحياء غير جائز فيما يتعلق بالصلاة وأدائها في أى مكان ، بل الواجب فيمن يقيم الصلاة أن يجعل من نفسه قدوة صالحة للآخرين حتى يتعلم الناس بالصلاة ، لأنها من شعائر الله التى يجب أن تظهر ، وأن يجاهر المسلمون بها ويعصموها ﴿ ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب ﴾ (٤٣)

وإن مما يعاب على كثير من الأحفال الرسمية التى تقام في كثير من البلاد الإسلامية أنها تبطل أوقات الصلاة - وخاصة المغرب - دون أن تنال حق الله تعالى ، وبصمائر المؤمنين الحريصين على أداء الصلوات في مراقبتها .

ولو أن المحافظين على الصلاة الذين يحضرون مثل هذه الأحفال ، قاموا إلى الصلاة عند حضور وقتها قومة رجل واحد ، لحسب استئولون عن تلك الأحفال لوقت الصلاة ألف حساب وحساب .

وعلى كل حال ، من وجد حرجاً أو مشقة في صلاة كل صلاة في وقتها فله أن يجمع كما ذكرنا . والله الموفق للسداد .

صلاة ركعتين قبل صلاة المغرب

س : أرى بعض الناس يصلون ركعتين بعد أذان المغرب وقبل إقامة الصلاة ، فما حكم هاتين الركعتين ، هل هما تحية للمسجد ، أم سنة للمغرب ؟
ج : ليس للمغرب سنة قبلية راتبة أى مؤكدة .

فإن السنن المؤكدة - كما روى ابن عمر وغيره عن النبي ﷺ عشر ركعات : ركعتان قبل الصبح ، وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها ، وركعتان بعد المغرب ، وركعتان بعد العشاء^(٤٤)

فهذه هي الركعات العشر الراتبة ، التي كان يواظب عليها النبي ﷺ وهي السنن المؤكدة ، ومعها أيضاً الوتر . وفي بعض الأحاديث جعلت الركعتان قبل الظهر أربعاً . هذه السنن ينبغي أن يحافظ عليها المسلم ، وألا يهملها ، لأنها تعتبر تكملة للفرض ، وتعويضاً عما قد يحدث فيه من حلل وتقصير ، وحبيراً له يوم الحساب والجزاء عند الله تعالى .

وقد ورد عن النبي ﷺ قوله « بين كل أذانين صلاة »^(٤٥) يقصد بالأذانين : الأذان والإقامة .

فصلاة ركعتين إذن بعد الأذان وقبل الإقامة مشروعة ومستحبة فإذا صلاها بعض الناس في وقت المغرب فلا بأس بذلك . كما أن من دخل المسجد له أن يحية بركعتين .

(٤٤) متفق عليه .

(٤٥) رواه أحمد وأحمد والشيخان وأصحاب السنن عن عبدالله بن مغفل .

ولكن إذا كان من عادة الإمام أن يصلي بعد الأذان مباشرة ، ولا يترك فسحة للصلاة ركعتين ، فتكون صلاة الفرض - بهذه الحالة - كافية عن تحية المسجد .

إن تحية المسجد ليست مطلوبة من المسلم إلا إذا دخل المسجد ووجد فسحة من الوقت قبل الإقامة ، فبدل أن يجلس يصلي تحية المسجد . أما إذا دخل ووجد الإمام يصلي ، فليدخل معه في الصلاة ، والفرض يوجب مناب تحية المسجد في هذه الحالة .

هاتان الركعتان تعتبران بالنسبة لمن يدخل المسجد تحية للمسجد أما بالنسبة للجالس فيه ، ثم يقوم ليصليهما ، فتعتبران نافلة له مستحبة .

والإمام ، ينبغي ألا يلزم نفسه بصلاة هاتين الركعتين دائماً ، بل عليه أن يصليهما في بعض الأيام ويدعهما في البعض الآخر ، لأنه ليس مشروعاً أن يواظب المرء على المستحبات حتى لا يظنها الناس مؤكدات ، خاصة إذا كان إماماً من أهل العلم الذين يقتدى بهم الناس .

وقد أيد المحققون من العلماء أن يترك الإمام هذه المستحبات أحياناً خشية أن يعتقد الناس وجوبها .

بل قالوا بجواز ترك السنن المؤكدة أحياناً لنفس العرض ، كما استحسب الإمام مالك بالنسبة لصلاة الصبح من يوم الجمعة ، أن يترك الإمام قراءة سورة (السجدة) - وهي من السنن الواردة - بعض الجمع حتى لا يعتقد الناس وجوب قراءتها في مثل هذا الوقت من كل جمعة .

وقد لاحظت بمصر في بعض البلدان أن الناس يظنون السجدة في صباح الجمعة واجبة ، ويقولون : إن صبح يوم الجمعة فيه ركعة بثلاث سجعات ، واعتبروا أنه لا بد من أداء هذه السجدة في صلاة الصبح من يوم الجمعة ، وقد أنكروا على إمام اعتقد خلاف ذلك واعتبروا أن الصلاة غير صحيحة بدون تلك السجدة .

ولهذا استحسب الإمام مالك وغيره أن يترك الإمام المقتدى به بعض المستحبات في بعض الأحيان حتى يعلم الناس الحكم الصحيح وكذلك بعض الرواتب حتى يعلم الناس أنها غير واجبة .

وإذا كان جمهور المصلين لا يريد أن يصلى هذه الصلوات ، كالركعتين بعد أذان المغرب وقبل الإقامة مثلا ، لأنهم عاجلون مشغولون ، فعلى الإمام ألا يخالفهم ، وإذا أرادوا أن يصلوها فليوافقهم ، لأن المفروض أن الأقل يتبع الأكثر . ولا ينبغي أن يجعل هذا الأمر مدعاة للخلاف في المسجد ما بين مؤيد ومعارض ، فليست المساجد مثل هذه الخلافات ، وإنما جعلت الجماعة . لتآلف قلوب ، وتعارف الوجوه ، وتتصافح الأيدي ، ويتحاب الناس ، ويتعاونوا على البر والتقوى ، فهذا من الأهداف الكبرى التى شرعت لها صلاة الجماعة فى الإسلام .

الاقتصار على صلاة الفرائض

س : هل يجوز لى أن أقصر على الصلوات المفروضة فقط دون أن أصلى معها السنن ؟

ج : الصلوات الخمس مفروضة ومكتوبة على كل مسلم ومسلمة .
ولكن هناك سنن راتبة أى مؤكدة كان النبى ﷺ يواظب عليها ، وشرع للمسلمين أيضاً أن يواظبوا عليها .

والمسلم ينبغي أن يحرص على هذه السنن لعدة أسباب :

(أ) منها : أنها تقربه إلى الله عز وجل ، وتزيد رصيده عند الله تعالى . وإذا كان كل إنسان يحاول أن يزيد رصيده فى « البنك » من المال والنقود ، فلماذا لا يحرص كل إنسان أيضاً على أن يزيد رصيده من الحسنات عند الله تعالى .. وهو الباقي الخالد الذى ينفعه ﴿ يوم لا ينفع مال ولا بنون ، إلا من أتى الله بقلب سليم ﴾ (٤٦) .

وقد جاء فى الحديث القدسى « ما تقرب عبدى إلئى بمثل أداء ما افترضته عليه ، ولا يزال عبدى يتقرب إلئى بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به ، وبصره الذى يبصر به ، ويده التى يبطش بها ... الحديث » رواه البخارى .

(ب) ومن ناحية أخرى فإن الإعراض عن هذه السنن فيه شبه إعراض عن حب رسول الله ﷺ والله تعالى يقول : ﴿ لقد كان لكم فى رسول الله أسوة

(٤٦) الشعراء : ٨٨ ، ٨٩ .

حسنة ﴿٤٧﴾ ومن أحب رسول الله اتبع سنته وأحياها . وما دام النبي عليه الصلاة والسلام قد واظب على هذه السنن ، فمن حقه أن نحياها وأن نتبعها وألا نميت هذه السنن .

(ج) وهناك أمر آخر ، وهو أن هذه السنن هي تعويض لما عساه أن يحدث في أداء الفرائض من نقص ومن قصور .

من ذا الذي يزعم لنفسه أنه يصلي الفرض صلاة تامة كاملة بحشوعها وبآدابها كلها ؟ لعل ذهنه يسرح ، ولعل قلبه يشتعل عن الحشوع ، ولعل بدنه لا يسكن في صلاته ، .. ولعله لا يؤدي للأركان حقها من الطمأنينة ..

فإذا حوسب الإنسان يوم القيامة - وأول ما يحاسب عليه الصلاة - نظر في صلاته فإذا كان قد أدى الفرض أداء تاماً فيها ، وإلا بحث عن السنن والنوافل .. فهناك يستكمل هذا النقص من النوافل ... فهي إذن عملية جبر وتعويض ، لما يحدث في الفرائض من نقص أو خلل ، أو تقصير .

على أن المسلم الذي يقتصر على أداء الفرائض ، لا إثم عليه ولا عقاب ، إذا وفاها حقها ، ولم ينقص من أركانها وواجباتها شيئاً .

وقد ثبت في الصحيح : أن النبي ﷺ قال لمن حلف من الأعراب أنه لا يزيد عن الفرائض شيئاً ولا ينقص : « أفلح إن صدق » ، أو : « دخل الجنة إن صدق » وفي موضع آخر قال : « من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا » . وبالله التوفيق .

ترك الخشوع في الصلاة

س : ما حكم الخشوع في الصلاة ؟ وهل يبطل الصلاة عدم الخشوع فيها ؟

ج : عدم الخشوع في الصلاة يحتمل عدة معان :

إذا كان عدم الخشوع بمعنى أن يأتي المصلي أثناء صلاته بحركات كثيرة كأنه ليس في الصلاة ، فيحك بدنه ، ويظهر في ساعته ، ويعبثها ، ويلتفت ، ويعدل من عمامته أو عقاله .. وما إلى ذلك ، كالذي نراه عند بعض الناس ، هذا النوع الكثير من الحركات يبطل الصلاة ... لأنه عبث ، لا يتصور من مسلم مقبل على ربه بقلبه وفكره ، ويحترم الصلاة ، ويشعر ويعي بقيمتها .

أما إذا كان عدم الخشوع بمعنى أنه يتحرك أحياناً بحركات قليلة ، أو يسرح فكره أو لا يستحضر قلبه في الصلاة ، فهذا وإن لم يبطل الصلاة ولكنه يذهب روح الصلاة ، فروح الصلاة في الحقيقة هو الخشوع . وقد قال الله تعالى : ﴿ قد أفتح المؤمنين ، الذين هم في صلاتهم خاشعون ﴾ (٤٨) .

والخشوع خشوعان :

خشوع قلب ، وخشوع جوارح .

فخشوع القلب أن يستحضر رقابة الله عز وجل ويستحضر عظمته ، ويتدبر معاني القرآن ، ويتدبر ما يتلوه من آيات أو ما يسمعه ، وما يذكره من أذكار : معنى التكبير ، معنى التسبيح ، معنى سمع الله لمن حمده .. وهكذا .. يستحضر معاني

(٤٨) المؤمنون : ٢٠١ .

هذه الأذكار ويتدبر ما يتلو أو يسمع من آيات ، عندئذ يشعر فعلاً أن يقف بين يدي الله عز وجل ، وأن الصلاة يجب أن تنزه عن اللعب والعبث . وقد سئل أحد السلف - وهو حاتم الأصم - كيف يؤدي صلاته فقال :

« أكبر تكبيراً بتحقيق ، وأقرأ قراءة بترتيل ، وأركع ركوعاً بتخشع ، وأسجد سجوداً بتذل ، وأعتبر الحمة عن يميني ، والنار عن شمالي ، والصراط تحت قدمي ، والكعبة بين حاجبي ، وملك الموت على رأسي ، وذنوبي محيطة بي ، وعين الله ناظرة إلي ، وأعتدّها آخر صلاة في عمري ، وأتبعها الإخلاص ما استطعت ، ثم أسلم ، ولا أدري أيقبلها الله مني أم يقول : اضربوا بها وجهه من صلاها » .

أما أن يقف وتجتمع كل هموم الدنيا عليه ، حينما يصلي ، ويشغل نفسه بكل شيء إلا بالصلاة ، فهذا لا ينبغي للمسلم .

على كل حال ، فهناك أمور عارضة تجبر الإنسان وتقهره ، وهو مطالب أن يعد هذه الأمور عن رأسه وعن فكره ، وأن يقف في المكان الذي يهيء له الخشوع ، وأن يتدبر المعاني ، وأن يركز فكره ما أمكن ، ويعفر الله ما سوى ذلك إن شاء .

هذا هو خشوع القلب .

وهناك خشوع الجوارح ، وهو مكمل لخشوع القلب ، ومظهر له . كما جاء في الأثر « لو خشع قلب هذا خشعت جوارحه »^(٤٩) .

فمعناها أن لا يتلفت في الصلاة التفات الثعلب ، ولا يعيث عبث الأطفال ، ولا يتحرك حركات كثيرة تخل بالخشوع ، وتذهب بروح الصلاة ، وإنما ينبغي أن يقف وقوراً بين يدي الله عز وجل ، فهذا أيضاً مطلوب في الصلاة .

(٤٩) رواه الحكيم الترمذي في النوادر بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً وفيه راو مجمع على صحه والمعروف أنه من قول سعيد بن المسيب .

صلاة من يشرب الخمر

س : ما قولكم في إنسان يشرب الخمر ويصلي ؟

ج : هذا أمر مؤسف حقاً .

فالصلاة الحقيقية كما شرعها الله عز وجل ، تنهى عن الفحشاء والمنكر ، كما قال الله لرسوله : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ ، إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ، وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ (٥٠) .

والخمر لاشك من أكبر المنكرات ، لما فيها من إضرار بالعقل والصحة والمال والشخصية ، فضلاً عن أثرها على الأسرة والمجتمع .

فإذا كان الإنسان ضعيف الإيمان ، ضعيف اليقين ، رقيق الدين ، وحدث أن سؤل له شيطانه شرب الخمر ، فالخمر - على كل حال - عند جمهور الفقهاء نجسة ، والسكر منها يحول دون إقامة الصلاة كما قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ (٥١) .

فإذا أفاق وغسل أثر الخمر ، وتوضأ وصلى ، فالمرجو إن شاء الله أن تكون صلاته في ذاتها مقبولة ، وأن صلاته ستباه يوماً عن مثل هذا المنكر ، وسيتردد عن مثل هذا الأمر .

هذه فريضة يؤديها وهي الصلاة ، وتلك جريمة يرتكبها وهي شرب الخمر ، هذا عمل صالح ، وذلك عمل سيء .

(٥٠) المائدة : ٤٥ .

(٥١) النساء : ٤٣ .

والله سبحانه وتعالى يحاسب الإنسان بالحسنات والسيئات .. كل بمقدار
لا يختل ولا ينقص مثقال ذرة ...

حسناته مرصودة له ، وسيئاته مكتوبة عليه .

﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره﴾ (٥٢) .

الصلوات مكتوبة له ، وشرب الخمر - أم الخبائث - مكتوب عليه .

لا نقول له : ما دمت تشرب الخمر فاترك الصلاة .. ذلك ، لأن الذى يصلى
مأمول فيه إن شاء الله أن يرتدع ويمتنع عن أم الخبائث .

ولو سألتنى : أيهما أولى ، رجل يشرب الخمر ولا يصلى ، ورجل يشرب
الخمر ويصلى ؟ لقلت : الذى يشرب ويصلى أفضل على كل حال وأقل سوءاً
من الآخر ... لأنه مرجو له الخير ، وإن كان بعيداً عن إقامة الصلاة إقامة حقيقية مع
تناوله للخمر ، وبعيداً عن المحافظة عليها محافظة المؤمنين الذين وصفهم الله فى قوله
﴿... والذين هم على صلواتهم يحافظون﴾ (٥٣) وفرق بين من يبيت ولسانه رطب
بذكر الله تعالى ، وبين من ينام وفمه رطب بأم الخبائث ممتلىء برائحتها .. وهو غائب
الوعى .. مخبول العقل ..

شتان بين هذا وذاك .

(٥٢) الزلزلة : ٧ ، ٨ .

(٥٣) المؤمنون : ٩ .

الماء الذى تلمسه الحائض

س : هل يجوز الوضوء للصلاة من ماء لمسته الحائض ؟

ج : ينبغى أن يعلم أن جسم المرأة الحائض غير نجس بحاسة حسية بحيث يلوث كل ما يصيبه ، كلا ... إنما النجاسة هنا حكمية ... حكم الشرع بوجود النجاسة التى تزيلها الطهارة الكبرى وهى الغسل ... أما بدن الحائض .. يداها وفمها ، وريقها ... فليس نجساً ولا ملوثاً . وقد طن بعض النساء من قديم هذا الطن ، حتى إن السيدة عائشة رضى الله عنها قال لها النبى ﷺ : ناوليسى هذه الخمرة .. فقالت له : إني حائض يا رسول الله : فقال لها : « إن حيضتك ليست فى يدك »^(٥٤) فمعنى هذا أن اليد ليست نجسة .. فإذا أصابت ماء فلم تنجسه ... فالماء الذى لمستته الحائض طاهر ولا شئ فيه ...

وكذلك الجنابة أيضاً ... فليس معنى الجنابة أن الجسم نجس ، وقد ظن أبو هريرة رضى الله عنه أن الجنابة تنجس ، فإنه لقي الرسول ﷺ يوماً فى الطريق فحنس منه ... وابتعد عنه ، فلما سأله الرسول ﷺ عن ذلك قال له : كنت جنباً . فقال له النبى صلوات الله عليه « سبحان الله . إن المؤمن لا ينجس »^(٥٥) فالنجاسة التى عنده إنما هى حكمية ... أما الجسم فليس ينجس .

(٥٤) رواه البخارى .

(٥٥) رواه الشيخان وأصحاب السنن عن أبى هريرة وأحمد ومسلم وأبو داود والنسائ عن حديفة .

صلاة المأموم منفرداً خلف الصف

س : جرى بيننا نقاش حول السؤال التالي :

هل تصح صلاة المأموم ركعة أو ركعات ، خلف الصف منفرداً ؟
أرجو الجواب عن ذلك مع ذكر الأدلة .

ج : روى أحمد وابن ماجه عن علي بن شيبان ، أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف ، فوقف حتى انصرف الرجل (يعني أتم صلاته) فقال له : « استقبل صلاتك ، فلا صلاة لمنفرد خلف الصف » . ومعنى استقبل صلاتك : أعدها .

وروى أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن وابصة بن معبد : أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده ، فأمره أن يعيد صلاته .

وفي رواية لأحمد قال : سئل رسول الله ﷺ عن رجل صلى خلف الصفوف وحده فقال : « يعيد الصلاة » .

والحديثان المذكوران ، قد صححهما جماعة من الأئمة ، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية ، واستدل بهما طائفة من أئمة السلف على أن صلاة المأموم خلف الصف وحده لا تجوز ولا تصح . وبه قال البخاري والحسن بن صالح وإسحاق وحماد وابن أبي ليلى ووكيع ، وهو مذهب إمام السنة أحمد بن حنبل . أما الأئمة الثلاثة فقالوا : بصحة صلاة المنفرد خلف الصفوف مع الكراهة .

وظاهر الأحاديث يشهد لمذهب أحمد ويؤيده ، كما أن حكمة الإسلام في تشريعها وتوجيهه تقويه وتعزده .

فالإسلام يحب الجماعة ، ويكره الشذوذ ، يحب الاتحاد ويكره الانفراد ، يحب النظام ويكره الفوضى . وصلاة الجماعة وسيلة من وسائل الإسلام في تربية أبنائه على هذه المعاني الحية .

ولهذا كان ﷺ يقبل على المأمومين بوجهه قبل أن يكبر ، ويقول : « تراصوا واعتدلوا » (٥٦) . « سووا صفوفكم فإن تسوية الصفوف من تمام الصلاة » (٥٧) . « لا تختلفوا فتختلف قلوبكم » (٥٨) « لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم » (٥٩) فظهر بهذه الأحاديث الصحيحة أن الجماعة في الصلاة ، مظهر قوى للتطبيق العملي لمبادئ الإسلام الاجتماعية في النظام والتراسل والاعتدال واستواء الصفوف ، ووحدة الاتجاه ، وهي مرآة تعكس المعاني والأفكار التي يتبناها المجتمع المسلم .

ولا عجب بعد هذا إذا أبطل الإسلام صلاة المنفرد خلف الصف ، وأمره أن يعيد صلاته ، فإنه مظهر من مظاهر الشذوذ عن الجماعة ، لأن الدين الذي يقول : « إن الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم يأخذ الشاة القاصية والناحية » (٦٠) ويقول « يد الله مع الجماعة ، ومن شذ شذ إلى النار » (٦١) .

وهذا كله فيمن صلى خلف الصف وحده بلا عذر . أما إذا كان له عذر ، بأن جاء والصفوف مكتملة ، ولم يجد له فرجة ولا سعة في الصف ، فالأظهر أن صلاته حينئذ صحيحة . واستحب بعض العلماء أن يجتذب إليه رجلا من الصف يقف بجانبه ، ويستحب لمن جذبه أن يساعده على ذلك .

وكره ذلك آخرون ، حتى قال بعضهم : إن جذب الرجل من الصف ظلم . والله أعلم .

(٥٦) متفق عليه . (٥٧) متفق عليه .

(٥٨) رواه أحمد وأبو داود والنسائي . (٥٩) رواه الجماعة .

(٦٠) رواه أحمد عن معاذ .

(٦١) رواه الترمذي وابن عريب ، والطبراني ورجاله - كما قال الهيثمي - ثقات ، وقال ابن حجر . له

شواهد كثيرة منها موقوف صحيح .

الصلاة في مساجد المسلمين

س : سبق أن بحثت إلى فضيلتكم برسالة باسم مجموعة من الشباب المسلم الغيور على دينه ، والذي ربطت بينهم العقيدة الإسلامية ، رغم اختلاف أوطانهم ما بين المحيط والمحيط .

وقد طلبنا من فضيلتكم الرد العاجل والجواب الشافي عن السؤال الذي بلبل فكر فئة منا ، وكاد يمزق وحدتنا ، نظراً لتعصب كل فريق منا لرأيه .

والسؤال - كما أشرت لفضيلتكم في الرسالة السابقة - يتعلق بأمر في غاية من الخطورة وهو الصلاة في مساجد المسلمين ، فقد وجد من المتطرفين الذين يرفضون الصلاة في هذه المساجد ، مصرين على اعتزالها ، والاكتفاء بالصلاة في البيوت ، واعتبار ذلك جزءاً من مقاطعة المجتمع الجاهلي بكل مؤسساته ، وإن اتخذت صبغة دينية .

ويستد هؤلاء الإخوة في ذلك إلى ما قرأوه في « الظلال » عند تفسير الآية ٨٦ في سورة يونس ، وفيها يقول الله تعالى : ﴿ وأوحينا إلى موسى وأخيه . أن تبوءا لقومكما بمصر بيوتاً ، واجعلوا بيوتهما قبلة ، وأقيموا الصلاة ، وبشر المؤمنين ﴾ .

فقد جاء في تفسيرها ما نصه : « هذه التجربة التي يعرضها الله على العصابة المؤمنة ليكون لها فيها أسوة ليست خاصة ببنى إسرائيل ، فهي تجربة إيمانية خالصة ، وقد يجد المؤمنون أنفسهم ذات يوم مطاردين في المجتمع الجاهلي ، وقد عمت الفتنة ، وتجبر الطاغوت وفسد الناس ، وأنتت البيئة ، وكذلك كان الحال على عهد فرعون في هذه الفترة ، وهنا يرشدكم الله إلى أمور :

١ - اعتزال الجاهلية بنتها وفسادها وشرها - ما أمكن ذلك - وتجمع العصابة المؤمنة الخيرة النظيفة على نفسها لتطهرها وتزكيا ، وتدريبها وتنظيمها ، حتى يأتي وعد الله لها .

٢ - اعتزال معابد الجاهلية ، واتخاذ بيوت العصابة المسلمة مساجد ، تحس فيها بالانعزال عن المجتمع الجاهلي ، وتراول فيها عبادتها لربها على نهج صحيح ، وتراول بالعبادة ذاتها نوعاً من التنظيم في جو العبادة الطهور ،^(٦٢) أ. ا. هـ .

ومن إيماء هذه العبارات اتخذ هؤلاء الإخوة قرارهم ، وجعلوا بيوتهم قبلة لهم . مقاطعين المساجد والجوامع التي يؤمها سائر المسلمين .

والآن قد رضى الجميع بالاحتكام إليك في هذه القضية ، حيث رفضوا رأى أى عالم هنا ، وأعلنوا أن ما تفتى به سيقبلونه ، فأصبح لزاماً عليك شرعاً ألا تدعنا في حيرة من أمرنا ، وتنازع فيما بيننا ، وأن ترد علينا بما ينير طريقنا ، قبل أن يتزايد الخطر ، ويتطير الشرر ، وقد رضى حكمتك المعتدلون والمغالون لثقتهم بعلمك ودينك ، وحسن فهمك للإسلام وللحياة معاً ، وتحريك الحق فيما تكتب ... نحسبك كذلك ، والله حسيك ، ولا نركى على الله أحداً ..

وإنا نفى انتظار هذا الجواب على أحر من الجمر ، وفقكم الله ونفع بكم .

م . ا . ش

القاهرة - كلية الشريعة - جامعة الأزهر

ج : أخى الكريم :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كنت متردداً في الكتابة إليك تاركاً الأمر لسلامة فطرتكم ، وسابق دراستكم للإسلام ، وسؤالكم لمن عندكم من أهل العلم ، ولكن لما تكررت سؤالك خشيت على

(٦٢) « الظلال » ج ١١ ص ١٨١ ط . ثانية .

نفسى لجام النار الذى توعد به النبى ﷺ من يكتم علماً سئل عنه « من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار » رواه أحمد وأصحاب السنن والحاكم .

كما خشيت على الحركة الإسلامية التى أفنيت فيها شبابى ووهبت لها عمرى - أن تمه عليها أعاصير الفتن الداخلية ، فتلوى زمامها عن « الينات » والواضحات إلى « متشابه » من القول والآراء ، لا تشفى عيلاً ولا تهدى سبيلاً ، ولهذا توكلت على الله وبدأت أسطر إليك وإلى من معك هذه الكلمات التى : أرجو بها وجه الله ، وبيان الحق ، وهو أحق أن يتبع .

حقائق بين يدى الموضوع :

قبل أن أجيبك عن الموضوع بتفصيل ، أحب أن أضع بين يديك هذه الحقائق لتكون على بينة من الأمر :

الأولى : أنه لا حجة فى قول أحد دون رسول الله ﷺ . فهو وحده المسدد المعصوم الذى لا ينطق عن الهوى ، ولا يقره الله على خطأ . وكل أحد سواه يؤخذ من كلامه ويترك . وهذه حقيقة لا يخلاف عليها .

الثانية : أن كل مؤمن اجتهد فى طلب الحق واستفرغ وسعه فى معرفته فهو مأجور على اجتهاده ونيته . وإن أخطأ فى النتيجة . وخطؤه مغفور له كائناً ما كان . قال تعالى : ﴿ وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم ﴾ (٦٣) .

الثالثة : أن الخطر ليس على العالم المجتهد إذا أخطأ وزل ، ولكن على من اتبعه فى خطئه وزلته بعد تبينها . ولهذا أمرنا أن نتقى زلة العالم .

وقال عمر : ثلاث يهدمن الدين : زلة العالم ، وجدال المنافق بالقرآن ، وأئمة (أى حكام) مضلون ، وقال سلمان الفارسي : كيف أنتم عند ثلاث : زلة عالم ،

(٦٣) سورة الأحزاب : ٥ .

وحدال مافق بالقرآن ، وديا تقطع أعناقكم ؟ . فأما زلة العالم ، فإن اهتدى فلا تقلدوه ديككم ، تقولون : نصنع مثلما يصنع فلان ، وننتهى عما ينتهى عنه فلان : وإن أخطأ فلا تقطعوا أياسكم منه فتعيروا عليه الشيطان ... الحديث .

وقال معاذ لأصحابه يوماً فى وصية له : إياكم وما ابتدئ ، فإن ما ابتدئ صالحة ، وأحذركم ربيعة الحكيم ، فإن الشيطان قد يقول كلمة جميلة على لسان الحكيم ، وقد يقول المنافق كلمة الحق : فقال بعض أصحابه : وما يدرينى رحمك الله أن الحكيم قد يقول كلمة الضلالة ، وأن المنافق قد يقول كلمة الحق ؟ . قال : بلى ، اجنب من كلام الحكيم المشتهرات ، التى يقال له : ما هذه ؟ ولا يثنيتك ذلك عنه ، فإنه لعله أن يراجع ، وتلق الحق إذا سمعته ، فإن على الحق نوراً . رواه أبو داود .

وفى رواية أن الزهرى قال : المشبهات مكان المشتهرات . وفسرها فى رواية قال : بلى ، مما تشابه عليك من قول الحكيم ، حتى تقول : ما أراد بهذه الكلمة ؟ وفى بعض الروايات فى تفسير « زيفة الحكيم » : هى كلمة تروعكم وتذكرونها ، وتقولون : ما هذه ؟!

وهذا توجيه رائع من معاذ رضى الله عنه وهو أعلم الصحابة بالحلال والحرام كما جاء فى الحديث^(٦٤) . لقد بين أن الحكيم قد يزيغ ويخطئ ، فيجب علينا أن نجنب زيفته وركته ، ولا يشيا ذلك عن الاستفادة منه بعد ذلك . وعن ابن عباس قال : ويل للأتباع من عثرات العالم . قيل : كيف ذلك ؟ : يقول العالم شيئاً برأيه ثم يجد من هو أعلم برسول الله ﷺ منه ، فيترك قوله ، ثم يعضى الأتباع .

الرابعة : أننا مأمورون عند التنازع أن نرد ما اختلفنا فيه إلى الله ورسوله . كما قال تعالى : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾^(٦٥) . ومعنى ذلك هو الرجوع إلى الكتاب والسنة . فماذا يقول هذان المصلران المعصومان فى قضيتنا ؟ لتأمل ما بلى :

(٦٤) الذى رواه الترمذى .

(٦٥) النساء : ٥٩ .

أولاً : ماذا في القرآن ؟ :

(أ) في سورة البور مدح الله تعالى المساجد وروادها بقوله : ﴿ في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال ، رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار ﴾ وليس بعد هذا الثناء على أهل المساجد قول لقائل .

(ب) وفي سورة التوبة يقول تعالى أيضاً : ﴿ إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله ، فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين ﴾ . وعمارة المساجد لها ليس معناها البناء والتشييد كما يتوهم ، بل عمارتها بالصلاة والدعاء وذكر الله وإقامة شعائره . فشهد الله لعمار المساجد بالإيمان كما قال ابن كثير في تفسيره . واستشهد لذلك بما رواه الإمام أحمد في مسنده عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : إذا رأيتم الرجل يعتاد المساجد فاشهدوا له بالإيمان ، قال الله تعالى : ﴿ إنما يعمر مساجد الله من آمن ﴾ .. الآية . ورواه أيضا الترمذي وابن مردويه والحاكم في مستدركه .

(ج) في سورة البقرة يقول سبحانه ﴿ ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها ﴾ وهو وعيد شديد لمن يسعى في خراب المساجد من المصلين الذاكرين لله .

(د) وأكثر من ذلك أن القرآن الكريم قرر حرمة المعابد الدينية لأهل الأديان السماوية جميعاً كما قال تعالى في أول آيات نزلت في شأن الجهاد ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً ﴾ وقد قال بعض المفسرين : إن جملة ﴿ يذكر فيها اسم الله كثيراً ﴾ تعود على كل ما ذكر من الصوامع وما بعدها .

فإذا كان الإسلام يشرع القتال للدفاع عن حرية العبادة ، وعدم الاعتداء على أماكنها وإن تكن لغير المسلمين ، فكيف بمساجد المسلمين التي تقام فيها الصلوات ويرفع من منائرها الأذان ، ويجهر فيها بالشهادتين والتكبير ؟

ثانيا : ماذا تقول السنة ؟ :

هذا أهم ما جاء في كتاب الله العزيز عن المساجد وهو كاف شاف .

وبقى أن نرجع إلى السنة وهي البيان القولي والعمل للقرآن .

١ - قد ذكرنا حديث « إذا رأيتم الرجل يعتاد المساجد فاشهدوا له بالإيمان .. »

٢ - يؤيد هذا ما رواه البزار وعبد بن حميد بسندهما عن أنس مرفوعاً :
« إنما عمار المساجد هم أهل الله » .

٣ - روى الإمام أحمد بسنده عن معاذ بن جبل : أن النبي ﷺ قال :
« إن الشيطان ذئب الإنسان ، كذئب الغنم ، يأخذ الشاة القاصية والباحية ، فيأياكم
والشعاب ، وعليكم بالجماعة والعمامة والمسجد » .

٤ - وروى عبدالرازق بسنده عن عمرو بن ميمون الأودي قال : أدركت
أصحاب محمد ﷺ وهم يقولون : إن المساجد بيوت الله في الأرض ، وإنه حق على
الله أن يكرم من زاره فيها .

٥ - وروى أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم عن النبي ﷺ « بشر
المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة » .

٦ - وروى الشيبان وأحمد عن أبي هريرة عنه ﷺ : « من غدا إلى المسجد
وراح ، أعد الله له نزلاً من الجنة كلما غدا وراح » .

٧ - قال ابن عباس رضي الله عنهما : « من سمع النداء بالصلاة فلم يجب ،
ولم يأت المسجد ويصلي فيه فلا صلاة له ، وقد عصي الله ورسوله . قال تعالى :
﴿ إنما يعمر مساجد الله .. ﴾ الخ » ذكره ابن كثير عن ابن مردويه ، قال : وقد
روى مرفوعاً من وجه آخر ، وله شواهد من وجوه أخر ليس هذا موضع بسطها .

٨ - روى مسلم في صحيحه عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : « من سره
يلقى الله غداً مسلماً ، فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادي بهن (يعني
في المساجد) فإن الله شرع لنببيكم ﷺ سنن الهدى ، وأنهن من سنن الهدى .

ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصل هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم ، وما من رجل يتطهر فيحسن الطهور ، ثم يعمد إلى مسجد من هذه المساجد إلا كتب الله بكل خطوة يخطوها حسنة ، ويرفعه بها درجة ، ويحط عنه بها سيئة ، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها (أى الجماعة) إلا منافق معلوم النفاق . ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين (لمرضه أو ضعفه) حتى يقام في الصف .

ثالثاً : شبهة معتزلى المساجد وإبطالها :

هذا بعض ما جاء في القرآن والسنة عن مكانة المساجد ، وأهمية صلاة الجماعة فيها وهى أدلة عامة ناصعة ، ونصوص محكمة ساطعة ، لا تدع تأويلاً لتأول في هجر المساجد ، واعتزال جماعة المسلمين ، فكيف ندع هذه المحكمات وتتبع التشابهات التى لا تعطى مفهوماً محدداً ، ولا يرتفع بها خلاف ؟ وترك الواضحات إلى التشابهات هو أحد أسباب الانحراف كما بين ذلك الإمام الشاطبى في كتابيه الجليلين : الموافقات والاعتصام .

ومن هذه التشابهات الاعتماد على آية سورة يونس في قصة موسى : ﴿ وأوحينا إلى موسى وأخيه : أن تبوءا لقومكما بمصر بيوتاً ، واجعلوا بيوتكم قبلة وأقيموا الصلاة ﴾ وتفسيرها بما يفيد مضمونه : أن تعتزل العصابة المسلمة مساجد المسلمين ، وتتخذ بيوتها مساجد تنطوى فيها على نفسها وتحس فيها بالانعزال عن الجاهلية اقتداء بما فعله موسى وهارون وقومهما من اعتزالهم معابد الجاهلية واتخاذ البيوت مصلى وقبلة .

وهذا التفسير أو الاستنتاج لمثل هذا الحكم الخطير من الآية الكريمة خطأ ظاهراً ، ولا يثبت أمام التمهيد والنقد العلمى الهادى السليم .

ونحن نبين خطأه من وجوه :

١ - إن هذا التفسير غير مسلم لمن قال به ، وهو مجرد رأى ، لا أقل ولا أكثر ، وليس مأثوراً عن النبى ﷺ ولا عن صحابى أو تابعى .

والمرؤى عن سادات التابعين فى ذلك ما ذكره ابن كثير عن إبراهيم فى ﴿ واجعلوا بيوتكم قبله ﴾ قال : كانوا خائفين فأمرؤا أن يصلؤا فى بيوتهم . وكذلك قال مجاهد وأبو مالك والربيع بن أنس والصحاك وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم وأبو أسلم . وذكر ابن كثير عن ابن عباس ما يؤيد هذا .

وقال الفخر الرازى : ذكر المفسرون فى كيفية هذه الواقعة وجوهاً ثلاثة : الأول : أن موسى عليه السلام ومن معه كانوا فى أول أمرهم مأمورين بأن يصلؤا فى بيوتهم خفية من الكفرة . لئلا يظهروا عليهم فيؤذؤهم ويفتنؤهم عن دينهم . كما كان المسلمون على هذه الحالة فى أول الإسلام فى مكة .

الثانى : قيل : إنه تعالى لما أرسل موسى إليهم ، أمر فرعون بتخريب مساجد بنى إسرائيل ومنعهم من الصلاة ، فأمرهم الله تعالى أن يتخذوا مساجد فى بيوتهم يصلؤا فيها خوفاً من فرعون (وهذا لا يخرج عن الوجه الأول) .

الثالث : أنه تعالى لما أرسل موسى إليهم وأظهر فرعون تلك العداؤ الشديدة أمر الله تعالى موسى وهارون وقومهما باتخاذ المساجد على رغم الأعداء ، وتكفل تعالى أن يصونهم عن شر الأعداء وهذا يعنى أن المراد بالبيوت فى قوله ﴿ تبوءاً لقومكما عصر بيوتاً واجعلوا بيوتكم قبله ﴾ هى المساجد كقوله تعالى : ﴿ فى بيوت أذن الله أن ترفع ﴾ .

وعلى هذه الوجوه كلها ليس فى الآية أدنى حجة على اعتزال المساجد فى حالة الاختيار والسعة قط .

٢ - على أن بعض المفسرين كالإمام سعيد بن جبير فسر البيوت بالمساكن المعتادة وفسر ﴿ اجعلوها قبله ﴾ أى متقابلة ، يقابل بعضها بعضاً ، قال الرازى : والمقصود منه حصول الجمعية ، واعتضاد البعض ببعض . وقال صاحب « المنار » : وحكمة هذا أن يكونوا مستعدين لتبليعهما إياهم ما يهجم ويعينهم مما بعث لأجله ، وهو إيجائؤهم من عذاب فرعون بإخراجهم من بلاده . (وبهذا تخرج الآية عن موضوع الاستدلال نهائياً) .

٣ - ومع هذه الاحتمالات التي تسقط الاستدلال بالآية على ما قاله المغالون ، يبقى هنا أمر آخر يجب التنبه عليه ، وهو الاستدلال بأمر كان في شريعة من قبلنا ، إن افترضنا صحة التفسير والاستنتاج الذي استند إليه المجادلون : هل يصح أم لا ؟

لقد اختلف الأصوليون في اعتبار شرع من قبلنا مصدراً أو دليلاً شرعياً لنا نحن المسلمين . فمهم من رده رداً مطلقاً ، ومنهم من قبله بشرط ألا يرد في شرعنا ما ينسخه .

قال تعالى : ﴿ فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق . لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً ﴾ ^(٦٦) وقال ﷺ : لو كان موسى حياً ما حل له إلا أن يتبعني .

وهنا نجد أن شرعنا قد دعا إلى الصلاة جماعة في المساجد ، وجعلها أفضل من الصلاة في البيوت بخمس أو سبع وعشرين درجة . بل إن بعض الأئمة كأحمد ابن حنبل اعتبر صلاة الجماعة فرض عين على كل رجل إلا من عذر ، وله على ذلك أدلة كثيرة .

١ - مما استدل به : أن النبي ﷺ هم أن يحرق على قوم ييؤنهم لتحلفهم عن الجماعات .

٢ - استأذنه ابن أم مكتوم وكان رجلاً أعمى ليصلي في بيته فقال : هل تسمع النداء ؟ قال : نعم : قال : لا أجد لك رخصة . رواه مسلم .

٣ - ما ذكرناه قبل عن ابن مسعود وابن عباس رضي عنهما .

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية : لو لم يمكنه الذهاب إلى المسجد إلا بمشيئه في ملك غيره فعل ، وإن كان بطريقه منكر ، لم يدع المسجد ، وينكره .

ومن لم يعتبر صلاة الجماعة من الأئمة - فرض عين فهو يعتبرها فرض كفاية أو سنة مؤكدة على الأقل .

(٦٦) سورة المائدة : ٤٨ .

فهل يسوغ لنا أن ندع هذه الأحاديث والآثار الصحاح المبينة لشريعة محمد ﷺ جرياً وراء تأويل محتمل لعمل في شريعة موسى عليه السلام ؟

رابعاً : وأكثر من ذلك يا أخى أن رسولنا محمداً ﷺ كان يصلى عند الكعبة وحولها الأصنام من كل جانب حتى قدرت بثلاثمائة وستين ، وقد نهاه أبو جهل عن الصلاة هناك فانتهره السبي ﷺ وهدده . فقال له : أتهددنى وأنا أكثر أهل الوادى نادياً ؟ فنزل في ذلك قوله تعالى : ﴿ أرأيت الذى ينهى عبداً إذا صلى ﴾ (٦٧) . الآيات .

فهل رأيت أبلغ من هذا وأوضح في الدلالة ؟ محمد رسول الله ﷺ يصلى في بيت الله والأصنام من حوله لأنه لم يشأ أن يحرم من الصلاة في مسجد الله الحرام . فكيف نعزل نحن الصلاة في مساجد الإسلام ؟

خامساً : وشيء آخر أذكره هنا ، وهو ما ذكره الإمام البخارى في كتاب الصلاة من صحيحه حيث عقد فيه « باب الصلاة في البيعة » وهى كنيسة النصارى أو صومعة الراهب . وفي هذا الباب أورد عن عمر رضى الله عنه قوله : إنا لا ندخل كنائسكم من أجل التماثيل التى فيها « الصور » قال : وكان ابن عباس يصلى فى البيعة إلا بيعة فيها تماثيل . ١٥

وعندما فتح عمر بيت المقدس لم يرض أن يصلى فى كنيسة القيامة خشية أن يقول المسلمون من بعده : هنا صلى عمر ، ويظنون لهم بذلك حقاً فى الكنيسة . ومعنى هذا أنه يجوز الصلاة فى الكنيسة . فكيف يرتاب مسلم بعد ذلك فى مشروعية الصلاة فى المسجد ؟ .

خاتمة :

أخى : أظن المقام قد اتضح بما فيه الكفاية ، ولو لم توجد هذه النصوص والأدلة المتظاهرة المتضافرة لكانت الفطرة وحدها كافية فى رد هذا الغلو الذى يتبناه بعض إخوانك هداهم الله وغفر لنا ولهم .

فإن رواد المساجد - في مجموعهم - هم بقية أهل الخير ، وهم الرصيد لأصحاب الدعوات ، وهم أقرب إلى الاستجابة من غيرهم . والصلاة هي أحر العرا الباقية لهذا الدين كما جاء في الحديث : « لتنقص عرا الإسلام عروة عروة ، فأولها نقضاً : الحكم ، وآخرها الصلاة » .

وأخيراً أحسبك لا تجهل أن هذا الموضوع فرع صغير من أصل كبير ، هو النظرة إلى جمهور المسلمين في بلاد الإسلام وحكمنا عليهم : هل هم كفار جاهليون أم مسلمون متعاقبون ؟ فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ؟ فمن كفر المسلمين لم ير جواز الصلاة في مساجدهم ، ومن أبقاهم على أصل الإسلام وإن عصوا وانحرفوا - كما هو مذهب أهل السنة والجماعة^(٦٨) - لم ير أفضل من الصلاة في المساجد ، حلف كل بر وفاجر . والله أعلم .



(٦٨) انظر فتاونا في « ظاهرة العلو في التكفير » فيما سبق .



النَّارِي السُّبَايِي

في الزكاة والمّدقات

أى أموال التجار فيها الزكاة ؟

س : أصبحت الأموال (رأس المال) في عروض التجارة وخلافها تتخذ صوراً شتى : بعضها منقول : كالسيارات والجرارات والآلات على اختلاف أنواعها ، والبضائع التجارية من مطعومات وملبوسات وأشباهها .

وثوابت : كالمكاتب والسيارات المستعملة في تسير دفة العمل ، وأدوات الكتابة والحساب ، وأجهزة البيع المختلفة ، والأثاث المستعمل الذي يبلغ في مجموع قيمته أموالاً طائلة .

وعقارات : كالعمارات التجارية والمخلات والأراضي البيضاء .

وديون : ليست كلها على درجة واحدة ، فبعضها يحصل على سنين ، وبعضها معروف لأجل ، والبعض الآخر يصطلح عليه بين رجال الحسابات (بالدين الميت) . ثم هناك المال : المتمثل في بضائع الوكالات التجارية .

فكيف يركن كل ذلك ، فإن بعض ما ذكر معروف أداء زكاته بالشروط المعروفة في كتب الفقه ، أما البعض الآخر - وبخاصة الديون المجمدة - فحتاج إلى مزيد فقه وزيادة بيان .

ولما أن كانت الشركات وبعض أصحاب رؤوس الأموال ، يريدون مخلصين تأدية زكاة أموالهم على وجه يكفل لهم أداء هذا الركن الإسلامى العظيم بطريقة شرعية صحيحة فقد وجدت لنفسى مخرجاً للسلامة باللجوء إلى صاحب كتاب (فقه الزكاة) .

وعلى أحظى بواب منكم ينفعنى وينفع المسلمين .

س.ع.هـ
أبو ظبي

الجواب

١ - أما القسم الأول ، وهو ما كان مقولاً من الأموال كالسيارات والجرارات والآلات على اختلاف أنواعها ، والبضائع التجارية ، فكله داخل فيما يسميه الفقهاء « عروض التجارة » ويعنون به كل ما يعد للبيع بقصد الربح من ورائه ، فما دامت هذه الأشياء معدة للبيع ، فهي عرض تجارى تجب فيه الزكاة .

٢ وهذا بخلاف الأشياء الثابتة مما ذكر السائل في القسم الثانى كالمكاتب والسيارات المستعملة في تسيير دفة العمل ، وآلات الكتابة والحساب ، والأثاث ونحوها . فهدا لا تدخل في عروض التجارة ، لأنها ليست مما يعد للبيع ، بل هي معدة للاستعمال ، وقد نص الفقهاء على مثل ذلك فقالوا : « لا تقوم الأواني التى توضع فيها سلع التجارة ولا الأقفاس والموارين والآلات ... ولا دولاب العمل اللازم للتجارة ، لبقاء عيها ، فأشبهت العروض المقتناة »^(١) أى الممتلكات الشخصية التى لا تعد للماء . وفصل بعضهم فقالوا : فى الأواني التى توضع فيها عروض التجارة كقوارير العطارين والعرائر والأكياس التى يستعملها تاجر الحبوب ، والسرج واللجم التى يستعملها تاجر الخيل ونحوها : إن أريد بيعها مع هذه الأشياء فهي مال تجارة تقوم معها .. وإن لم يرد بيعها - بل تباع العروض وتنقى هي للاستعمال - فلا تقوم ، شأنها شأن العروض المقتناة . وهذا ما يطبق عليه فى العرف الصربى والتجارى اسم (الأصول الثابتة) .

٣ - وأما العقارات ، التى مثل لها السائل بالعمارات التجارية والمحلات والأراضى البيصاء . فإن السؤال لم يوضح حقيقتها والعرض منها تماماً : هل هو يتاجر فى هذه الأشياء ؟ على معنى أنه يشتريها أو يبيعها على حسابه ، ليقوم بعد ذلك ببيعها ، ويكسب من ورائها . فإن كان هذا ما يفعله وما يقصد إليه ، فهي أيضاً عروض تجارة ، فيجب أن تقوم وتركى زكاة عروض التجارة بحسب ٢/٥ من قيمتها

وإن كان يشتري أو يبنى العمارة أو المحل ليستعمله بالإيجار ، فليس هذا هو ص

(١) انظر : كتابا فقه الزكاة ج ١ ص ٢٣٥ ، ٢٦٦

تجارى تجب الزكاة في قيمته ، وإنما تجب الزكاة فيما يعله من إيراد ، قياساً على الزكاة ، فيما تغله الأرض الزراعية .

أما كم يجب في غلته ؟ أهو ربع العشر كما هي زكاة النقود ، أم نصف العشر قياساً على ررع الأرض المسقية بآلة ؟ أم العشر من صافي الغلة بعد طرح النفقات ومقابل الاستهلاك وما إلى ذلك ؟

احتمالات ، لعل أوسطها هو أقربها ، وإن كان الأول أيسر وأقرب إلى نفوس الناس وإلى المتعارف لديهم ، وله وجه .

وعلى كل حال ينبغي للفرد المسلم أن يخرج زكاة ما تجمع في يده من غلة هذه الدور أو العمارات عقب قبضها أول كل شهر ، ولا ينتظر بها حوالان الحول ، أخذاً بعموم النصوص وإطلاقها ، وقياساً على الررع الذي جاء فيه . ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ (٢) .

٤ - وأما الديون ، فما كان منها مرجواً غير ميثوس منه ، فهو بمنزلة ما بيده ، ويجب على الدائن تركيته ، لأن الزكاة فرع الملك التام ، وهذا لم يزل ملكه تاماً عليه . فلهذا تجب عليه فيه الزكاة كل حول .

وما كان من الديون ميثوساً منه بأن كان على معلن ، أو على جاحد ، وليس مع الدائن بينة ، أو نحو ذلك ، مما يجعله « ديناً ميتاً » كما يقول السؤال ، فهذا لا زكاة فيه ، لأنه مال « ضمائر » كما يقول الفقهاء . وملكه عليه ليس تاماً . وليس مالاً تامياً بالفعل . ولا بالقوة ، فإذا فرض أنه قبضه بعد ذلك ، فأرجح الأقوال أن يزكيه عند قبضه لسنة واحدة ..

٥ - وأما أموال الوكالات التجارية ، فهي إما بمثابة أمانة ووديعة عند الوكيل ، إن كانت يده عليها يد الأمين الذي لا يضمن هذه ، وهذه لا زكاة فيها بيقين ، وإما أن يكون له حق التصرف فيها كما يشاء ، فهو صامن لها . وإذا كان يكون مديناً شتمها . والراجح أن لا زكاة على المدين بقدر دينه ، لأن هذا القدر غير مملوك له على الحقيقة . ولا زكاة إلا فيما كان مملوكاً ملكاً تاماً . والله أعلم .

(٢) سورة الأنعام : ١٤١

هل فى المخازن والمعارض زكاة ؟

س : تاجر يعمل باستيراد البضائع وقد بنى لبضائعه مخزن ومعارض لتخزين البضاعة ولعرضها ، فهل هذه المخازن والمعارض التى تستغل لخدمة العمل التجارى كعرض البضاعة وتخزينها ، هل عليها زكاة ؟ وإذا كانت عليها زكاة ، فما نسبتها وما مقدارها ؟

ج : الزكاة ، فيما يسميه الفقهاء عروض التجارة ، كما هى فى الأشياء السائلة ، أى المعدة للبيع . والتى تنتقل عنها من يد إلى يد . أما الأشياء التى تبقى ، ولا يراد بها أن تناع هى أصلاً ، فهذه لا زكاة فيها . وقد نص على هذا جميع الفقهاء .

فمثلاً ، لو كانت هناك أوعية توضع فيها السلع المعدة للبيع ، فإن تلك الأوعية لا تحسب فيها الزكاة ، لأنها ليست معروضة للبيع . ولو كان هناك مسى ، فيه مكاتب وموازين ، ورفوف وغير ذلك . هذه جميعها لا تحسب عندما يريد أن يحصر رأس المال التجارى الذى يخرج عنه الزكاة .

إن الزكاة فى التجارة يخرجها عن عدة أشياء :

عن المال السائل الموقوف فى التجارة ، وعن السلع التجارية المعهدة للبيع . وعن الديون المرجوة عند عملاء التاجر .

أما الأشياء الثابتة ، والتى يثبت معروضة للبيع ، فهذه لا تحسب .

فالعبارة إذن فيما إذا كان الشئ معداً للبيع أم لا . فالأواني التى توضع فيها البضاعة ، إذا كانت لا تساع ، فلا زكاة فيها ، وإذا كانت تباع مع ما فيها من بضاعة ، فعليها الزكاة .

فالمعارض والمعارض - كما بينا - لا تحسب فيها الزكاة .

س : إذا بنى التجار عقارات للتجارة ، أى لبيعها بعد أن تكمل ، ولكن بعد مضي عدة سنوات لم تبع ، فهل يجوز لهم تغيير نيتهم وجعلها عقارات للاستثمار وليس للبيع .

فما حكم الزكاة بالنسبة للفترة الأولى ، والثانية ؟

ج : أما الفترة الأولى - حينما كانت المبنى بنية البيع - فحكمها أنها أموال تجارية ، تقوم ثم يخرج عن قيمتها ربع العشر .

أما إذا غير نيته وجعلها للإيجار ، فهى هذه الحالة تنتقل إلى حكم آخر ، حيث يخرج الزكاة على الوارد لا على القيمة بنسبة نصف العشر على ما نرجح ، أو ربع العشر على الرأى التقليدى وهو الأيسر والأحف .

وبالنسبة لتغير الية فليس ذلك ممنوعاً ، بل من حق المرء أن يفسح نيته ويغير اتجاهه عند الاقتضاء .

س : بعض التجار يستأجرون من الدولة أراضى لمدة خمسين سنة أو أكثر ، بأجر اسمى ، ويقوم بتشيد مخازن أو معارض ، تستغل لتخزين بضائعه أو لعرضها أو لغرض صناعى علماً أنه بعد مضي المدة ، قد تسترجع الدولة الأراضى والمنشآت التى عليها بدون مقابل ، أو تجدد الإيجار لمدة أخرى ، فما هو حكم الزكاة على ذلك ؟

ج : هذه الأراضى لا ركة فيها ، لأنها ليست مملوكة للتجار ، وإنما ينتفعون بها بالأجرة ، وإن كانت قليلة والزكاة فرع الملك كما هو معلوم . أما ما على الأرض من منشآت تجارية كالمخازن والمعارض فلا ركة فيه بذاته ، وإنما الزكاة فيما يخرجه أو يعرض فيها من السلع التجارية بشروطها الشرعية .

بماذا يقدر نصاب النقود في الزكاة ؟

س : هل يقدر نصاب العملة الورقية بالذهب أم بالفضة ؟

ج : الأولى في تقدير نصاب زكاة في عصرنا أن يكون بالذهب ، لا بالفضة ، فإن النبي ﷺ حينما قدر نصاب الزكاة بالفضة وبالذهب ، لم يقصد أن يجعل هناك نصابين . وإنما هو نصاب واحد ، قدر بعمتين ، لأن النصاب معناه في الشرع : الحد الأدنى للغنى .

الزكاة في الإسلام فرصت على الأعياء لئلا يترد على الفقراء ، فمن هو الغنى ؟ أو بكلمة أخرى : متى يعتبر الشخص غنياً ؟ لقد جعل الشرع علامة لغنى ، وهي ملك النصاب .

وقد اختلف تقدير النصاب باختلاف الأموال ، ففي النقود قدر بأمرين :

بالذهب ونصابه عشرون مثقالاً .

وبالفضة ونصابها مائتا درهم .

ولكن لماذا قدر النبي ﷺ النصاب بهذين التقديرين ؟ ذلك لأن العرب في عهد البعثة كانت لهم عملتان : عملة تأتي من فارس ، وهي الدراهم الفضية ، وعملة تأتي من الروم وهي الدينانير الذهبية ، وما كان للعرب عملة خاصة يصربونها .

وبدا ، قدر النبي ﷺ نصاب الغنى في هذا الوقت فجعله عشريين ديناراً من الذهب ، أو مائتي درهم من الفضة ، حيث كان الدينار يساوي عشرة دراهم في السوق يومئذ .

ثم بعد ذلك هبط سعر الفضة ، فصار في عصر الراشدين الدينار يصرف باثني عشر درهماً ، ثم بخمسة عشر ، ثم بعشرين ، ثم بثلاثين .. حتى جاءت العصور الحديثة فرخصت الفضة بالنسبة للذهب رخصاً كبيراً ، وأصبح هناك تفاوت بين نصاب الذهب ونصاب الفضة ، ولهذا لم يعد من المقبول جعل حد الغنى خمسين من الريالات السعودية أو القطرية مثلاً ، في حين من الذهب يجعل حد الغنى ما يساوي ألفاً وخمسمائة ريال أو أكثر .

إذا قدرنا العملة الورقية بالفضة فإنها لن يزيد نصابها عن خمسين ريالاً .. وإذا قدرناها بالذهب فسوف يكون الفرق بين النصابين كبيراً علماً بأن العشرين مثقالاً تساوي ٨٥ غراماً ، وقد وجد في أكثر من متحف بعض دنانير من عهد عبد الملك بن مروان وهي أول دنانير إسلامية ضربت وانتشرت ، وقد تبين أن وزن الدينار بالمتوسط يساوي ٤,٢٥ غراماً .. فعشرون ديناراً تساوي ٨٥ غراماً ، ولذا ، إذا أردنا أن نعرف قيمة النصاب بالعملة الورقية ، علينا أن نسأل الصاعقة ، ونعرف منهم كم هي قيمة ٨٥ غراماً من الذهب بالعملة الورقية ، ويكون ذلك المبلغ هو النصاب الشرعي ، أو الحد الأدنى للغنى ، الذي يجب فيه الزكاة .

أما نصاب الفضة فهو قليل جداً ، ولا ينبغي اعتباره ، لأن من يحوز خمسين .. ريالاً لا يعتبر غنياً .

الواقع ، أن الذي يطمئن إليه النفس هو النصاب الذهبي . وهو مقارب نوعاً ما للأنصبة الشرعية الأخرى ، وهي خمسة من الإبل ، أو أربعين من العنم ، أو ثلاثين من البقر .. وغير ذلك من الأنصبة .

الخلاصة ، أما إذا أردنا أن نعرف ، هل تجب الزكاة على شخص ما أم لا تجب ؟ بطل ، فإن كان لديه من القود ما تساوي قيمته ٨٥ غراماً من الذهب وحب عليه أن يدفع الزكاة بنسبة ٢,٥٪ أو ربع العشر كما هو معروف في الشرع الحنيف . ويكفي أن يكون الذهب عالياً ، أي عيار ١٨ مثلاً . والله أعلم

زكاة الأرض المشتراة للتجارة

س : لدى أكثر من قطعة أرض اشتريتها منذ زمن ، وأريد معرفة حكم الزكاة فيها ، وإذا كان فيها زكاة ، فهل يزكى الثمن الذى اشتريتها به ، أم تقوم فى كل عام . علماً بأن فى التقويم كل عام بعض الصعوبة .

ج : الأرض التى تشترى نوعان :

أرض يشتريها الإنسان لبيعها ، بعد حين ، بقصد الربح ، فهذا نوع من التجارة والأرض فى هذه الحالة بمثابة السلعة التجارية ، وهذه تقوم كل سنة لمعرفة المبلغ الذى تساويه ، ثم يخرج الزكاة نسبة ٢,٥٪ من ذلك المبلغ ، أى ربع العشر ، عن كل ألف . خمسة وعشرون ، فهذه هى الأرض التى تشتري لتباع ، وهذا هو مذهب جمهور العلماء ، ولم يخالف إلا المالكية حيث قالوا : لا تزكى إلا عندما يبيعها بالفعل ، فيخرج من الثمن الذى يقبضه ربع العشر ، ولكن مذهب الجمهور أن تلك الأرض مال ، وفيه الزكاة ، وهذا هو الأولى .

ويمكن الأخذ بمذهب الإمام مالك فى بعض الأحوال ، مثل حالة الكساد ، وذلك حين يشتري قطعة من الأرض ، بشئ معين ، ثم ترخص الأرض ، ونو أراد أن يبيعها لا يجد لها مشترى إلا برخص التراب ، فى مثل هذه الحالة ، يمكن الإفتاء بمذهب مالك ... أما الأرض التى تشتريها مثلاً بعشرة آلاف ، وبعد سنة يبيعها بخمسين ألف .. أو أكثر كما هو الحاصل الآن فمعنى هذا أنها تجارة رابحة كغيرها من التجارات وأعظم . فعلى صاحبها أن يقومها سنوياً ، بواسطة الخبراء ، أو بالتقريب ويخرج زكاتها .

أما إذا كان يشتري هذه الأرض لىسب عليها لا لبيعها ، ففى هذه الحالة ليس عليه شئ ، إلا إذا بى بالفعل ، وأصبح لديه عقارات سكنية يؤجرها ، فعليه أن يخرج الزكاة من إيرادات تلك العقارات ...

س : لى دين على شخص يقدر بمبلغ ثلاثمائة دينار ، وكان طالباً وقد تخرج ، وهو الآن عاطل عن العمل ، وقد دفعت إليه الزكاة الواجبة فى ذلك

المبلغ ، فهل يجوز ذلك ، وهل أنا مطالب فعلاً بإخراج الزكاة عن المبلغ المذكور وهو لا يزال ديناً عليه ؟

ج : إذا كان الدين حياً - أى أن المدين معترف به غير جاحد له ، وهناك أمل بسداده يجب أن تخرج عنه الزكاة ، لأنه مملوك لصاحبه ، لم يمت ، والزكاة تجب عن كل مال مملوك .

وزكاة مثل هذا الدين المرجو ، واجبة كل عام .

وبعض الأئمة يرى تأجيل دفع زكاته إلى حين قبضه ، والبعض الآخر يقول بتزكيته في الحال .

والجمهور على وجوب تزكيته كلما حال عليه الحول .

وإذا كان الدين ميتاً ، ميؤوساً منه ، لا يرجى من المدين قضاؤه كأن يجده مثلاً ولا بينة عليه ، فمثل هذا الدين لا زكاة فيه ، إلا حين القبض ، وعندئذ يزكيه لسنة واحدة . وبعضهم يرى ألا زكاة فيه إلا بعد مرور عام على قبضه .

والسائل يرجو الوفاء بدينه عندما يحصل المدين على عمل يمكنه من قضاء دينه ، فيعتبر دينه حياً مرجواً ، تجب فيه الزكاة .

وإذا دفع الأخ السائل زكاته لمثل ذلك الطالب الذى انقطع عن أهله وعن موارد رزقه فزكاته صحيحة ، لأن الطالب في هذه الحالة إما فقير أو مسكين وإما ابن سبيل انقطع عن ماله ، وإما من الغارمين ، أى المدينين .

وبعد تخرجه أيضاً يجوز دفع الزكاة إليه إذا كان عاطلاً عن العمل . لأن الشهادة التى حصل عليها لا تجعله غنياً بذاتها ، ولا تطعمه من جوع ، أو تكسوه من عرى ، والزكاة إنما تحرم على الغنى بماله أو بكسبه ، وهو محروم من هذا وذاك ، فهو من أهل الاستحقاق للزكاة حتى يجد عملاً لائقاً بمثله يكتسب منه تمام كعائته ، فالزكاة عليه جائزة من أكثر من وجه .

بل يجوز إسقاط الدين عنه واستتبابه من الزكاة ، كما هو رأى بعض الفقهاء . والله أعلم .

نقل الزكاة

س : هل يجوز إخراج الزكاة في بلد آخر غير البلد الذي أقيم فيه ؟

ج : إن الأصل في الزكاة ، إذا كانت زكاة الزمير أن يخرجها الشخص حيث يقيم ، وزكاة المال الأصل أن يخرجها المسلم حيث يكون ماله ، ولكن يجوز أن يخرج المسلم عن هذا الأصل لأسباب ومبررات ، كما إذا كان مثلاً أحد إخواننا الفلسطينيين يعمل في إحدى إمارات الخليج وله أقارب في الخيميات محتاجون ويستحقون الزكاة ، فالأولى به في هذه الحالة أن يعث لهم زكاة ماله .

فنقل الزكاة إلى بلد غير الذي يقيم فيه ، أو إلى بلد غير البلد الذي ماله فيه ، جائز مع تلك المبررات ... ولو وكل عنه أحداً في دفع زكاته إلى مستحقها حاز ، ولا مانع من دفعها إلى من شاء من مستحقها في نفس البلد ، وهو الأصل .

س : هل يجوز للمزكي أن يقسط الزكاة كأن يرسل قسطاً للجامعة عن أحد الناس الفقراء ؟

ج : المفروض أن الزكاة إذا وجبت فلا يجوز أن يؤخرها عن أواها ، فإن الإسلام يأمر بالمسارعة إلى الخيرات كما قال الله تعالى : ﴿ فاستبقوا الخيرات ﴾^(٣) وقال : ﴿ وسارعوا إلى مغفرة من ربكم ﴾^(٤) ولا يضمن أحد عمره ولا يعرف إنسان ماذا يكسب غداً وما يحل به بعد غد ، فالتسوية حرام في الفرائض بصفة عامة ، والفقير المحتاج لا ينتظر الإنسان أن يتأخر عليه . ومن هنا يجب على المسلم إذا وجبت عليه الزكاة أن يخرجها ولا يؤخرها . فأما إذا دفع قبل أن تحل الزكاة معجلاً وذلك إذا كان هناك اعتبار شرعي صحيح كحاجة محتاج فيمكن في هذه الحالة أن نقسط قبل الوجوب لا بعد الوجوب .

(٣) سورة : ١٤٨ .

(٤) آل عمران : ١٣٣ .

س . هل يجوز دفع الزكاة للزوجة ومن تلزمه نفقته وإخوانه الأغنياء ؟

ج : أما الزوجة فلا يجوز أن تدفع لها الزكاة بالإجماع ، لأن روجة الإنسان جزء منه كما قال تعالى : ﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً ﴾ (٥) فزوجة الإنسان جزء منه وبيت الزوجية بيت لها وهذا قال الله تعالى . ﴿ إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة وانتقوا الله ربكم ، لا تخرجوهن من بيوتهن ﴾ (٦) فبيوتهن هي بيت الزوجية .. بيت المرأة ، ومال الرجل هو مال المرأة ، فإذا أعطاهما فكأنما يعطى في الحقيقة نفسه ، وهل يجوز للإنسان أن يعطى نفسه ؟ ولهذا اتفق العلماء على أنه لا يجوز للزوج أن يعطى زوجته من مال زكاته أبداً . وكذلك لا يجوز له أن يعطى أولاده فإنهم جزء منه أيضاً . كما جاء في الحديث « أولادكم من كسبكم » وكذلك أبواه فهو جزء منهما ، وإن كان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله . أجاز للولد إذا كان أبواه فقيرين وكان لا يستطيع أن يقوم بنفقتهما أجاز للولد أن يعطى زكاته لأبويه في تلك الحال . وهذا لا بأس به أيضاً . أما الإخوة ، فإذا كانوا فقراء فقد اختلف العلماء في ذلك . إذا كانوا فقراء وكانت نفقتهم تلزمه ، هل يعطيهم أم لا ؟ اختلف الفقهاء في ذلك ، والصحيح الذي أرجحه أنه يجوز للأخ أن يعطى إخوته الفقراء من زكاة ماله لعموم النصوص وإذا أخرجنا من هذا العموم الزوجة والأولاد والوالدين فالإخوة باقون على العموم ، يجوز للأخ أن يعطى لإخوته من زكاته ، وإن كانت تلزمه نفقتهم . أما الأقارب الآخرون ، مثل الخالة والعمة وبت الخال وبت الخالة وبت العمة وغير ذلك ، فهم يعطون من الزكاة ولا حرج بالإجماع .

أما الإخوة الأغنياء - كما يقول السائل - فهؤلاء لا يجوز أبداً أن يعطوا من الزكاة ، لا يجوز أن يعطى من الزكاة غني ، سواء كان أجا أو غير أخ ، فقد قال النبي ﷺ « لا تحل الصدقة لغني ولا لدى مرة سوى » أي لدى قوة سليم الأعصاب مستوى الجسم . وقد جاء عن النبي ﷺ في وصف الزكاة أنها تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم . فأعطاء الغني منها يحل بحكمة الشارع وقصده من شرعيتها .

(٦) الطلاق : ١ .

(٥) الروم : ٢١ .

معنى « في سبيل الله » في آية الزكاة
وهل يدخل فيه الصرف على المساجد وتكفين الموتى ونحوها ؟

س : ذهب بعض العلماء المعاصرين إلى جواز الصرف من الزكاة على الأعمال الخيرية التي يقوم بها بعض الأفراد أو الجمعيات . مثل بناء المساجد أو المستشفيات أو المدارس أو غير ذلك من أعمال البر مثل تكفين الموتى أو تعليم الأيتام وتدريبهم على مهنة ونحو ذلك .

وحجة هؤلاء العلماء أن هذا كله داخل في عموم معنى « سبيل الله » في الآية الكريمة التي حددت مصارف الزكاة ، وهي آية ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ ... ﴾ ، ونقلوا ذلك عن بعض العلماء المتقدمين . مع أن الرأي المشهور الذي نعرفه من الفقه أن « سبيل الله » معناه الجهاد وغزو الكفار .

فهل ترى فضيلتكم التوسع في مدلول « سبيل الله » بحيث يشمل كل عمل خيري أم تقصرونه على الجهاد والغزو كما هو رأى المذاهب المتبوعة ؟
وما الذي رجحتموه في كتابكم « فقه الزكاة » حول هذه المسألة باعتباره موسوعة في أحكام الزكاة وأسرارها ؟ وما الذي يدخل من أعمال الخير في سبيل الله وما لا يدخل فيه ؟

ج : لقد فصلت الحديث في كتابي عن مصرف « في سبيل الله » وآراء المذاهب والعلماء في تفسيره وتحديد مدلوله ، من المتقدمين والمتأخرين .

ولا ريب أن مهم من حمل « سبيل الله » على معناه اللغوي العام ، الذي يشمل كل طريق موصل إلى مرضاة الله . وعلى هذا يدخل في مضمونه كل عمل من أعمال القرب أو الخيرات .

ولا غنى لمن أراد التوسع والتعصيل عن الرجوع إلى الكتاب « فقه الزكاة »
ليقرأ فيه الأقوال وأدلتها معها . ولا بأس أن أذكر هنا ما يكفي إن شاء الله تعالى .

وأبادر فأقول : إن الجمعيات الخيرية التي تعمل لمساعدة الفقراء ، مثل
إطعامهم أو إيوائهم أو تعليمهم أو تدريبهم ، أو علاجهم يجوز إعطاؤها من الزكاة
المفروضة لا باعتبار ذلك في « سبيل الله » بل باعتبارها ممثلة للفقراء أو نائبة عنهم ،
فإعطاؤها بمثابة الإعطاء للفقراء أنفسهم ، كالذي يعطى ولى اليتيم الفقير فهو أعطى
اليتيم نفسه .

وأما فيما عدا ذلك ، فلا أؤيد المتوسعين في تفسير مدلول « سبيل الله » في آية
« إنما الصدقات » المتعلقة بمصارف الزكاة .

بل الذي أرجحه أن المعنى العام لسبيل الله لا يصلح أن يراد هنا ، لأنه بهذا
العموم يتسع لجهات كثيرة ، لا تنحصر أصنافها فضلاً عن أشخاصها . وهذا ينافي
حصر المصارف في ثمانية ، كما هو ظاهر الآية . كما أن سبيل الله بالمعنى العام يشمل
إعطاء الفقراء والمساكين وبقية الأصناف السبعة الأخرى ، لأنها جميعاً من البر وطاعة
الله ، فما الفرق إذن بين هذا المصروف وما سبقه وما يلحقه ؟

إن كلام الله البليغ المعجز يجب أن ينزه عن التكرار بعير فائدة ، فلا بد أن يراد
به معنى خاص يميزه عن بقية المصارف . وهذا ما فهمه المفسرون والفقهاء من أقدم
العصور ، فصرفوا معنى (سبيل الله) .. إلى الجهاد . وقالوا : إنه المراد به عند
إطلاق اللفظ . ولهذا قال ابن الأثير : إنه صار لكثرة الاستعمال فيه كأنه مقصور
عليه .

ومما يؤيد ما قاله ابن الأثير ، ما رواه الطبراني : أن الصحابة كانوا يوماً
مع رسول الله ﷺ فرأوا شاباً جليداً ، فقالوا : لو كان شبابه وجلده في سبيل
الله ؟^(٧) يريدون في الجهاد ونصرة الإسلام .

وصحت أحاديث كثيرة عن الرسول وأصحابه تدل على أن المعنى المتبادر

(٧) قال اسدي في الترمذي . رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح ، ج ٣ ص ٤ ط . المنيرة .

لكلمة « سبيل الله » هو الجهاد . كقول عمر في الحديث الصحيح : « حملت على فرس في سبيل الله » يعنى في الجهاد . وحديث الشيخين : « لغدوة في سبيل الله أو روحة خير من الدنيا وما فيها » .

هذه الفرائن كلها كافية في ترجيح أن المراد من « سبيل الله » في آية المصارف ، هو الجهاد ، كما قال الجمهور ، وليس المعنى اللعوى الأصلي ، وقد أيد ذلك حديث لا نخل الصدقة لغنى إلا الخمسة ... وذكر مهم العازى في « سبيل الله » . وهذا ما اختاره الشيخ أبو زهرة في بحثه في « الزكاة » الذى قدمه لمؤتمر البحوث الإسلامية الثاني .

ولهذا أثر عدم التوسع في مدلول « سبيل الله » بحيث يشمل كل المصالح والقربات . ولكنى أرجح عدم التصيق فيه ، بحيث لا يقصر على الجهاد بمعناه العسكرى المحض .

إن الجهاد قد يكون بالقلم واللسان ، كما يكون بالسيف والسان . قد يكون الجهاد فكرياً ، أو تربوياً ، أو اجتماعياً ، و اقتصادياً ، أو سياسياً ، كما يكون عسكرياً .

وكل هذه الأنواع من الجهاد تحتاج إلى الإمداد والتمويل .

المهم أن يتحقق الشرط الأساسى لذلك كله ، وهو أن يكون « في سبيل الله » أى في نصرة الإسلام وإعلاء كلمته في الأرض ، فكل جهاد أريد به أن تكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله . أياً كان نوع هذا الجهاد وسلاحه .

فالنصرة لدين الله وطريقته وشريعته تتحقق بالغزو والقتال في بعض الأحوال ، بل قد يتعين هذا الطريق في بعض الأزمنة والأمكنة لنصرة دين الله . ولكن قد يأتى عصر - كمصرنا - يكون فيه الغزو الفكرى والنفسى أهم وأبعد خطراً وأعمق أثراً ، من الغزو المادى العسكرى .

فإذا كان جمهور الفقهاء في المذاهب الأربعة قديماً ، قد حصروا هذا السهم في تجهيز العراة والمرابطين على الثغور ، وإمدادهم بما يحتاجون إليه من خيل وكراع وسلاح . فنحن نضيف إليهم في عصرنا عزاة ومرابطين من نوع آخر . أولئك الذين

يعملون على غزو العقول والقلوب بتعاليم الإسلام ، والدعوة إلى الإسلام ، أولئك هم المرابطون بجهودهم وألستهم وأقلامهم للدفاع عن عقائد الإسلام وشرائع الإسلام .

ودليلنا على هذا التوسع في معنى الجهاد :

أولاً : أن الجهاد في الإسلام لا يتحصر في العرو الحربي والقتال بالسيف فقد صح عن النبي ﷺ أن سئل : أي الجهاد أفضل ؟ فقال : « كلمة حق عند سلطان جائر »^(٨) .

كما روى مسلم في صحيحه عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : « ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف ، يقولون ما لا يفعلون ، ويفعلون ما لا يؤمنون . فمن جاهدكم ببلده فهو مؤمن ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن ، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن ، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل » .

ويقول الرسول ﷺ : « جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألستكم »^(٩) .

ثانياً : إن ما ذكرناه من ألوان الجهاد والنشاط الإسلامي لو لم يكن داخلاً في معنى الجهاد بالنص ، لوجب إلحاقه به بالقياس ، فكلاهما عمل يقصد به نصرته الإسلام والدفاع عنه ، ومقاومة أعدائه ، وإعلاء كلمته في الأرض .

وقد رأينا للقياس مدخلا في كثير من أبواب الزكاة . ولم نجد مذهباً إلا قال به في صورة من الصور .

(٨) رواه أحمد ولساني والبيهقي في الشعب والصباء المقدسي عن طارق بن شهاب وقال المدري بعد عزوه للسناني إسناده صحيح . التيسير للسناني ج ١ ص ١٨٢

(٩) رواه أحمد وأبو داود والسناني وابن حبان والحاكم عن سوس وقال صحيح وأقرره كما في التيسير شرح جمع الصغیر للسناني ج ١ ص ٤٨٥

وبذلك يكون ما احترناه هنا في معنى سبيل الله هو رأى الجمهور مع بعض التوسعة في مدلوله .

وأود أن أنه هنا على أن بعض الأعمال والمشروعات قد تكون في بلد ما ورمز ما وحالة ما ، جهاداً في سبيل الله ، ولا تكون كذلك في بلد آخر أو وقت آخر أو حال أخرى .

فإنشاء مدرسة في الظروف العادية عمل صالح وجهد مشكور يحده الإسلام ولكنه لا يعد جهاداً . فإذا كان بلد قد أصبح فيه التعليم وأصبحت المؤسسات التعليمية في يد المبشرين أو الشيوعيين أو اللاديين العلمانيين فإن من أعظم الجهاد إنشاء مدرسة إسلامية حاضرة ، تعلم أبناء المسلمين ما يحتاجون إليه في دينهم ودنياهم ، ويحصنهم من معاول التخريب الفكرى والخلقى ، وتحميهم من السموم المفوثة في المناهج والكتب ، وفي عقول المعلمين ، وفي الروح العامة التى توجه المدارس والتعليم كله .

ومثل ذلك يقال في إنشاء مكتبة إسلامية للمطالعة في مواجهة المكتبات الهدامة . وكذلك إنشاء مستشفى إسلامى لعلاج المسلمين ، وإنقاذهم من استغلال الإرساليات التبشيرية الحشعة المضللة ، وإن كانت المؤسسات الفكرية والثقافية تظل أشد خطراً ، وأبعد أثراً .

من سبيل الله تحرير أرض الإسلام من حكم الكفار :

ولا شك أن من أهم ما ينطبق عليه معنى الجهاد في عصرنا هو : العمل لتحرير الأرض الإسلامية من حكم الكفار الذين استولوا عليها ، وأقاموا فيها حكمهم بدل حكم الله . سواء أكان هؤلاء الكفار يهوداً أم نصارى أم وثنيين ، أم ملحدين لا يدينون بدين . فالكفر كله ملة واحدة .

فالرأسمالى والشيوعى ، والغربى والشرقى ، والكتائى واللادينى ، كلهم سواء في وجوب محاربتهم إذا احتلوا جزءاً من ديار الإسلام ، يقوم بذلك أدنى البلاد إلى هذا الجزء يعاونهم الأقرب فالأقرب ، حسب الحاجة ، إلى أن يشمل الوجود المسلم جميعاً ، إن لم تقم الكفاية إلا بالجميع .

ولم يتل المسلمون في عصر ، كما ابتلوا اليوم ، بوقوع كثير من ديارهم في قبضة الكفرة المستعمرين . وفي مقدمة هذه الديار : فلسطين التي سلبت عليها شذاذ الآفاق من اليهود . ومثل ذلك « كشمير » التي تسلبت عليها الهندوس المشركون ... « وأريتريا » التي تسلبت عليها الصليبية الحاكمة الماكرة ، ومثل ذلك البلاد الإسلامية العريقة مثل بخارى وسمرقند وطشقند .. التي تسلبت عليها الشيوعية الملحدة الطاغية .

واسترداد هذه البلاد كلها ، وتخليصها من براثن الكفر ، وأحكام الكفار واجب على كافة المسلمين بالتضامن ، وإعلان الحرب المقدسة لإنقاذها فريضة إسلامية .

فإذا قامت حرب في أي جزء من هذه الأجزاء بهذا القصد ، ول هذه الغاية : تخليص البلد من أحكام الكفر وطغيان الكفرة ، فهي - بلا نزاع - جهاد في سبيل الله ، يجب أن يمول ويعان ، وأن يدفع له قسط من مال الزكاة ، يقل ويكثر حسب حصيلة الزكاة من جهة ، وحسب حاجة الجهاد من جهة ثانية ، وحسب حاجة سائر المصارف الأخرى شدة وضعفاً من جهة ثالثة ، وكل هذا موكل لأهل الحل والعقد ، وذوى الرأي والشورى من المسلمين ، إن وجدوا .

السعى لإعادة حكم الإسلام جهاد في سبيل الله :

وأحق ما ينبغي أن يصرف إليه سهم (في سبيل الله) في عصرنا ما ذكره العلامة السيد رشيد رضا رحمه الله ، حيث اقترح تأليف جمعية ممن بقى من أهل الدين والشرف من المسلمين ، تنظم جمع الزكاة منهم ، وتصرفها - قبل كل شيء في مصالح المرتبطين بهذه الجمعية قال : ويجب أن يراعى في تنظيم هذه الجمعية : أن لسهم « سبيل الله » مصرفاً في السعى لإعادة حكم الإسلام ، وهو أهم من الجهاد لمحظه - في حال وجوده - من عدوان الكفار ، ومصرفاً آخر في الدعوة إليه والدفاع عنه بالألسنة والأقلام إذا تعذر الدفاع عنه بالسيوف والأسنة والسنة النيران^(١٠) .

(١٠) تفسير المنار ج ١٠ ص ٥٩٨ ط . ثانية .

صور متنوعة للجهاد الإسلامى فى عصرنا :

ونحسن فى أن أذكر هنا بعض الصور والأمثلة للجهاد الإسلامى فى عصرنا الذى يعد : فى سبيل الله .

وقبل عرض هذه الصور والأمثلة أحب أن أوضح حقيقة لها أهميتها هنا .

هذه الحقيقة هى : أن عبء تجهيز الجيوش النظامية وتسليحها والإنفاق عليها ، قد كان - منذ فجر الإسلام - محمولا على الخزانة العامة للدولة الإسلامية ، لا على أموال الزكاة ، فكان ينفق على الجيوش والسلاح والمقاتلة من أموال الفىء والخراج ونحوها . وإنما يصرف من الزكاة على بعض الأمور التكميلية ، كالنفقة على المجاهدين المتطوعين ونحو ذلك .

وكذلك نرى ميزانية الجيوش والدفاع فى عصرنا ، فعبؤها يقع على كاهل الميزانية العامة ، لأنها تتطلب نفقات هائلة تنوء بها حصيلة الزكاة . ولو أن الزكاة حملت مثل هذه النفقات لكادت جديرة أن تبتلع حصيلتها ولا تكفى .

لهذا نرى أن توجيه هذا المصرف إلى الجهاد الثقافى والتربوى والإعلامى أولى فى عصرنا ، بشرط أن يكون جهاداً إسلامياً صحيحاً .

وستطيع أن نصرب أمثلة شتى لكثير من الأعمال التى تحتاج إليها رسالة الإسلام فى هذا العصر ، وهى جديرة أن تعد بحق جهاداً فى سبيل الله .

إن إنشاء مراكز للدعوة إلى الإسلام الصحيح ، وتبليغ رسالته إلى غير المسلمين فى كافة القارات ، فى هذا العالم الذى تتصارع فيه الأديان والمذاهب ، جهاد فى سبيل الله .

وإن إنشاء مراكز إسلامية واعية فى داخل بلاد الإسلام نفسها ، تحتضن الشباب المسلم وتقوم على توجيهه الوجهة الإسلامية السليمة ، وحمايته من الإلحاد فى العقيدة ، والانحراف فى الفكر ، والاحلال فى السلوك ، وتعدده لنصرة الإسلام ، وتحكيم شرعه ، ومقاومة أعدائه ، جهاد فى سبيل الله .

وإن إنشاء صحيفة إسلامية خالصة ، تقف في وجه الصحف الهدامة والمضللة ، لتعلي كلمة الله ، وتصدع بقولة الحق ، وترد عن الإسلام أكاذيب المفترين ، وشبهات المضللين ، وتعلم هذا الدين لأهله خالياً من الزوائد ، والشوائب ، جهاد في سبيل الله .

وإن نشر كتاب إسلامي أصيل ، يحسن عرض الإسلام ، أو جانب منه ، ويكشف عن مكنون جواهره ، ويرز جمال تعاليمه ، ونصاعة حقائقه ، كما يفصح أباطيل خصومه ، وتعميم مثل هذا الكتاب على نطاق واسع ، جهاد في سبيل الله .

وإن تفرغ رجال أقوياء أمناء مخلصين ، للعمل في المجالات السابقة بهمة وعبرة وتخطيط لخدمة هذا الدين ، ومد نوره في الآفاق ، ورد كيد أعدائه المتربصين به ، وإيقاظ أبنائه النائمين عنه ، ومقاومة موجات التبشير والإلحاد والإباحية والعلمانية ، جهاد في سبيل الله .

وإن معاونة الدعاة إلى الإسلام الحق ، الذين تتآمر عليهم القوى المعادية للإسلام في الخارج ، مستعينة بالطعنة والمرتدين من الداخل ، جهاد في سبيل الله .

وإن الصرف على هذه المجالات المتعددة هو أولى ما ينبغي أن يدفع فيه المسلم ركاته وفوق زكاته ، فليس للإسلام - بعد الله - إلا أبناء الإسلام ، وخاصة في عصر غربة الإسلام .

حكم إعطاء الشيوعيين والفساق من الزكاة

س : هل يجوز إعطاء الملاحدة الجاحدين بالله ورسالاته كالشيوعيين نصيباً من الزكاة إذا كانوا فقراء ، باعتبار ذلك نوعاً من البر بالإنسان بوصفه إنساناً ، بغض النظر عن موقفه من الدين ؟ أم أن إعطاءه فيه تشجيع له على انحرافه وكفره .

وإذا لم يجز إعطاء الشيوعى أو الملحد الكافر ، فهل يجوز أن يصرف من الزكاة على الفساق الذى يضيعون الصلوات ، ويتبعون الشهوات ، ويقتربون بعض المحرمات ، مثل الزنى أو شرب المسكرات ونحوها وإن كانوا فى ظاهرهم مسلمين ؟ أم أن إعطاءهم من زكاة المسلمين يعد إعانة على معصية الله تعالى ؟
أفتونا مأجورين .

ج : أما الكافر الملحد ، الجاحد بالله وكتبه ورسالته واليوم الآخر مثل الشيوعى المصر على شيوعيته ، المعتنق لمبادئ الماركسية المادية ، التى تنكر كل ما وراء المادة ، ولا تؤمن بشيء من الغيبات ، مثل الألوهية والوحى والرسالات ، فهى تنفيها جميعاً . بل تزعم أن الدين أفيون الشعوب ، وتفسر ظهور النبوات - ومنها نبوة محمد ﷺ - تفسيراً مادياً صرفاً ، مثل هذا لا يجوز إعطاؤه من الزكاة بحال ، لأنه فى نظر الشريعة الإسلامية مرتد لا يجوز موالاته أو نصرته أو مساعدته بحال ، وهو بحكم موقفه العقائدى عدو لفكرة الإسلام ولكل داع إليه ، ولكل حاكم به . فلا يتصور أن يعطى من مال المسلمين ، ليتحول فى يديه حنجراً لطعن المسلمين^(١١) .

(١١) إذا كان هذا الشيوعى أولاد صغار ، أو روجه لا توافقه على عقيدته فإسهم بعضهم من أركانه ولا حرج .

ومثل هذا كل كافر محارب للإسلام ، معاد لأمة الإسلام ، فلا يجوز أن يعطى شيئاً من الزكاة ولا من غيرها ، حتى لا يتقوى بذلك على أهل الإسلام . وهذا مقرر بالإجماع ، كما نقله صاحب « البحر الزخار » . وسند هذا الإجماع قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَهْتَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تُولُوهُمْ ، وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَوَلَّيْكُمْ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (١٢) .

وهذا بخلاف أهل الذمة من غير المسلمين الذين يعيشون في كنف المسلمين ، فقد أجاز بعض الفقهاء إعطاء فقرائهم من الزكاة ، وأجاز آخرون إعطاءهم على سبيل التأليف لقلوبهم ، ومنع ذلك الجمهور ، لأنها لا تؤخذ منهم فلا ترد عليهم ، وقالوا : يعطون من موارد الدولة الأخرى غير الزكاة ، ومن الصدقات التطوعية لدى الأفراد بناء على أننا لم ننه عن برهم والإحسان إليهم واستناداً إلى قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَنفَقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا نَنفُسْكُمْ ﴾ .

أما الفاسق فأجازوا إعطاءه من الزكاة ما دام باقياً على أصل الإسلام ، استصلاحاً لحاله ، واحتراماً لآدميته ، ولأنها تؤخذ منه فيجوز أن ترد عليه ، فيدخل في عموم الحديث « تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » (١٣) وهذا مالم يأخذ هذه الزكاة للاستعانة بها على فسقه ومعصيته . كأن يشتري بها خمرأ ، أو يقضى بها وطراً محرماً ، لأنه لا يمان بمال الله على معصية الله . ويكفي في ذلك غلبة الظن . ولهذا قال بعض المالكية : لا يجزىء دفع الزكاة لأهل المعاصي إن ظن أنهم يصرفونها فيها وإلا جاز الإعطاء لهم (١٤) .

وعند الريدية : الفاسق - كالعبي - لا تحل له الزكاة ولا يجزىء صرفها إليه ، إلا إذا كان من العاملين عليها أو المؤلفة قلوبهم (١٥) .

(١٢) المنحة : ٩

(١٣) انظر البحر الزخار ج ٢ ص ١٨٦ .

(١٤) انظر انشراح الكبير وحاشية الدسوقي ص ٤٩٢ ، وهو موافق لمذهب الحنفية كما في فقه الإمام ج ٢ ص ٩٣ ، والأباصية كما في النيل وشرحه ج ٢ ص ١٣١ - ١٣٢ .

(١٥) شرح الأزهري ج ١ ص ٥٢٠ - ٥٢١ .

وسئل الإمام ابن تيمية عن إعطاء الزكاة لأهل البدع أو لمن لا يصلي ، فقال : « ينبغي للإنسان أن يتحرى بها المستحقين من الفقراء والمساكين والغارمين وغيرهم ، من أهل الدين ، المتبعين للشرعية ، فمن أظهر بدعة أو فجوراً ، فإنه يستحق العقوبة بالمهجر وغيره والاستتابة ، فكيف يعان على ذلك ؟ » (١٦) .

وفي تاركى الصلاة قال :

« ومن لم يكن مصلياً أمر بالصلاة فإن قال : أنا أصلي ، أعطى . وإلا لم يعط » (١٧) يعني أنه إذا أظهر توبة ووعد بأن يصلي ، صدق في ذلك وأعطى .

وفي « الاختيارات » قال شيخ الإسلام : « لا ينبغي أن تعطى الزكاة لمن لا يستعين بها على طاعة الله . فإن الله تعالى فرضها معونة على طاعته لمن يحتاج إليها من المؤمنين كالفقراء والغارمين أو لمن يعاون المؤمنين » (كالعاملين عليها والمجاهدين في سبيل الله) فمن لا يصلي من أهل الحاجات لا يعطى شيئاً حتى يتوب ويلتزم أداء الصلاة (١٨) .

وخالف الأستاذ الجليل الشيخ محمد أبو زهرة شيخ الإسلام ابن تيمية في منع إعطاء الفسقة حتى يتوبوا . مستدلاً بأدلة ثلاثة :

١ - عموم النص القرآني الذي جعل الصدقات للفقراء والمساكين من غير تفرقة بين المطيعين والعصاة ولم يوجد مخصص لهذا العموم . وإذا جاز لنا إعطاء غير المسلمين من الزكاة لتألفهم على الإسلام ، جاز لنا أن نعطي العصاة لتألفهم على الطاعات .

٢ - إن عدم إعطائنا العاصي المحتاج من الزكاة كأنما نسلبه حق الحياة ، ونحكم عليه بالموت جوعاً بسبب معصيته . ومعنى هذا أننا نبيح قتله ، إذ لا فرق بين القتل بالسيف والقتل بالجوع ، بل الثاني أشد .

(١٦) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٢٥ ص ٨٧ .

(١٧) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٢٥ ص ٨٧ .

(١٨) الاختيارات ص ٦١ .

وهذا لا يقول به أحد إلا الخوارج ، وابن تيمية ليس منهم بحمد الله .

ويؤكد الشيخ هنا أن منع العصاة من الزكاة لا يدفعهم إلى الطاعات . بل قد يدفعهم إلى الإمعان في المعاصي والمنكرات . فقد أثبت علم النفس الجنائي أن الجرائم تنبعث في نفوس الذين يبنذهم المجتمع أو تتولد فيهم روح الفرة من الجماعة .

٣ - أن النبي ﷺ كان يعين المشركين في أزماتهم . فعندما نزلت جائحة بقریش بعد صلح الحديبية أرسل إلى أبي سفيان بن حرب خمسمائة دينار ، يشتري بها براً لیسد حاجة الفقراء من قریش . فإذا كان البر بالمشرك المحتاج سائغاً ، أفسوع في منطق الإسلام أن يترك العاصي جائعاً حتى يتوب ؟ .

وبعد هذه الأدلة قال الشيخ أبو زهرة :

من أجل هذا يخالف الإمام تقي الدين أبا العباس في هذا ، وإن كان فرط تقواه هو الذي دفعه إلى هذا الاختيار أو هذا القول^(١٩) .

على أن أدلة شيخنا أبي زهرة هنا تحمل المناقشة على وجاهتها .

(أ) فقد يناقش الدليل الأول بوجود المخصص هنا ، وهو القواعد العامة التي توجب هجر العاصي وزجره وتمنع من الإعانة على المعصية . وهي التي جعلت عامة الفقهاء يقولون : لا يعطى من غرم في سفه أو معصية . مع عموم لفظ « الغارمين » في آية الصدقات كعموم لفظ الفقراء والمساكين . وقد اختار الشيخ أبو زهرة في بحثه ألا تصرف الزكاة إلى هذا النوع من الغارمين . هذا إلى ما جاء في الحديث « لا تصاحب إلا مؤمناً ، ولا يأكل طعامك إلا تقي »^(٢٠) .

(ب) وقد يناقش الدليل الثاني بأن منع الزكاة عن العاصي المحتاج ليس معناه تركه إذا بلغ حالة الضرورة التي يتعرض فيها للهلاك ، فإنقاذه هنا من الزكاة وغيرها أمر جائز بل واجب .

(١٩) ملخص من البحث الذي قدمه الشيخ أبو زهرة إلى المؤتمر الثاني لجمع «بحوث الإسلام»

ص ٧٥ - ٧٦ .

(٢٠) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم عن أبي سعيد وأسانيده صحيحة كما في الجامع

الصغير وشرحه « التيسير ، للمصاوي » .

على أن الذى يؤثر أن يموت جوعاً على أن يتوب أو يعد بالتوبة ليس بمجرد عاص . بل هو فاجر محاد لله ورسوله .

(ج) وقد يناقش الدليل الثالث بأن صلة الكافر - ومثله الفاسق - من غير مال الزكاة لا مانع منه ، وخاصة إذا كان ذا قرى أو جوار .

والذى أراه أن هنا أموراً ينبغى أن تكون موضع اتفاق

- ١ - إعطاء العاصى من غير الزكاة فيه رخصة .
- ٢ - وإعطاؤه على سبيل التأليف لقلبه ، ينبغى ألا يمنع .
- ٣ - وإعطاء المضطر من الزكاة أو غيرها ما تزول به ضرورته حتى لا يهلك جوعاً كذلك

٤ - وإعطاؤه إذا كان له أسرة هو عائلها . لا مانع منه ، لأنه : لا تزر وازرة وزر أخرى .

٥ - وإعطاء العاصى من الزكاة ما يظن أنه يستعين به على معصيته كأن يشتري بها خمراً أو يلعب بها الميسر ، لا يجوز له أحد ، ولا الشيخ أبو زهرة .

ويبقى الخلاف فى إعطاء الزكاة للعاصى غير المضطر الذى لا أسرة له . إذا لم يعط على سبيل التأليف . ورأى أن نفرق بين من يعصى الله وهو مستمسك بأصل الإسلام فهذا لا مانع من إعطائه من الزكاة - وبين العاصى المتحلل المستخف بالدين وحرماته ، المستحل لترك فرائضه فهذا ليس له من الإسلام إلا اسمه . ولا أحسب الشيخ أبا زهرة يدخل هذا فى مجرد العصاة . والله أعلم .





النَّارِي السُّبَايِي

في الصيام وزكاة الفطر

السحور للصائم

س : أفيدونا عن السحور .. هل هو شرط في صحة الصوم ، أم أنه ليس كذلك ؟؟

ج : السحور ليس شرطاً في الصيام ، وإنما هو سنة ، عن النبي ﷺ فعلها وأمر بها ، وقال : « تسحروا ، فإن في السحور بركة »^(١) فيس السحور ويس تأخيرها ، لأنه مما يقوى المسلم الصيام ، ويخفف عنه مشقة الصوم ؛ لأنه يقلل مدة الجوع والعطش ، وقد جاء هذا الدين بالميسرات ، التي تيسر على الناس عباداتهم ، وترغبهم فيها ، ومن ذلك تعجيل الفطور وتأخير السحور ، فيسن للمسلم الصائم أن يقوم إلى السحور ويتسحر ولو بالقبيل ولو بتمرة أو شربة ماء ، عملاً بسنة رسول الله ﷺ ، وفي السحور فائدة أخرى روحية ، وهي التبه والاستيقاظ قبل الصبح ، ساعة السحور التي يتجلى الله فيها لعباده ، فيجيب من دعا ، ويعفر لمن استعفر ، ويتقبل ممن عمل صالحاً . وما أعظم الفرق بين من يقضي هذا الوقت ذاكراً تالياً ، ومن يمر عليه راقداً نائماً .

(١) متفق عليه من حديث مس

الاحتلام والغسل للصائم

س : إذا احتلمت وأنا نائم في نهار رمضان ، ثم اغتسلت لأتطهر من الجنابة ، فهل هذا الغسل يفطر أم لا ؟

ج : كت أطر السائل يسأل عن الاحتلام : هل يمطر أم لا ؟ فقد يشتهه ذلك على بعض الناس . وأبادر فأقول :

إن الاحتلام لا يفطر .. لأنه شيء لا دخل للإنسان فيه ، ولم يقصد إليه ، فهو لا يفطر .. نزول المنى في الاحتلام لا يفطر .. وكذلك بالطبع الاستحمام لا يفطر ، فإنه طهارة أمر بها الشارع الحكيم وفرضها على المسلم ، وحتى لو دخل الماء من أذنيه فهو لا يفطر ، ولو كان يتمضمض ودخل الماء رعماً عنه وهو يتمضمض للوضوء أو للغسل ، فهو أيضاً غير ممطر لأنه من الخطأ المعفو عنه ، والله تعالى يقول : ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾^(٢) والرسول يقول : «إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان»^(٣) .

(٢) الأحزاب : ٥ .

(٣) رواه الطبراني في الأوسط عن ابن عمر بإسناد صحيح كما قال السيوطي في الأشباه ، ورواه في الكبير عن ابن عباس ورواه الحاكم أيضاً عنه ، وقال صحيح كما رواه الطبراني عن ثوبان وأيضاً رواه ابن ماجه عن ابن عباس وأبو ذر وهو من أحاديث الأربعين النووية .

إفطار الكبير والحامل والمرضع

س : هل يجوز للشيخ كبير السن أن يفطر في رمضان وماذا يجب عليه عند ذلك ؟ وهل يصح للمرأة الحامل أن تفطر في رمضان خوفاً على الجنين أن يموت ؟ وماذا يجب عليها ؟ وهل يجوز استعمال الطيب في شهر رمضان ؟

ج : أما السؤال الأول فأحبب عنه بأنه يجوز مثل هذا الشيخ الكبير الذي بعهدده الصوم ويشق عليه مشقة شديدة ، ومثله المرأة لعحور طعماً ، يجوز هما أن يفطرا في رمضان ، ومثلهما كل مريض لا يرجى شفاؤه من مرضه .

المريض مرضاً مرمماً ، قرر الأطباء أنه مستعص على العلاج ، أو أنه مرمم معه ، يجوز له أن يفطر ، وهؤلاء إذا أفطروا عليهم فدية طعام مسكين عن كل يوم ، رخصة من الله وتيسيراً . وقال تعالى : ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾^(٤) ، ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾^(٥) وقال ابن عباس رضي الله عنهما : « رخص للشيخ الكبير أن يفطر ، ويطعم عن كل يوم مسكياً ، ولا قضاء عليه » (رواه الدارقطني والحاكم وصحاحه) ، وروى البخاري عنه قريباً من هذا ، أن في الشيخ الكبير ونحوه برر قوله تعالى : ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن تطوع خيراً فهو خير له ﴾^(٦) أي من راد عن طعام المسكين فهو أفضل وأبقى له عند الله . فالشيخ الكبير ، والمرأة العحور ، والمريض الذي لا يرجى برؤه من مرضه ، كل هؤلاء لهم أن يفطروا ويتصدقوا عن كل يوم طعام مسكين ...

(٤) البقرة : ١٨٥ .

(٥) سورة الحج : ٧٨ .

(٦) البقرة : ١٨٤ .

وأما السؤال الثاني : هل يصح للمرء الحامل أن تفطر في رمضان إذا حافت على جنينها أن يموت ؟ فنعم .. ها أن نعصر .. بل إذا تأكد هذا الخوف أو قرره لها طبيب مسلم ثقة في طه ودينه ، يجب عليها أن تفطر حتى لا يموت الطفل ، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾ ^(٧) وهذه نفس محترمة ، لا يجوز لرجل ولا لامرأة أن يفرط فيها ويؤدى بها إلى الموت . والله تعالى لم يعص عباده أبداً ، وقد جاء عن ابن عباس أيضاً أن الحامل والمرضع ممن حاء فيهم ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ﴾ .

وإذا كانت الحامل والمرضع تخافان على أنفسهما فأكثر العلماء على أن لهما الفطر وعليهما القضاء فحسب .. وهما في هذه الحالة بمنزلة المريض .

أما إذا حافت الحامل أو حافت المرضع على الجنين أو على الولد ، نفس هذه الحالة اختلف العلماء بعد أن أجازوا لها الفطر بالإجماع ، هل عليها القضاء أم عليها الإطعام تطعم عن كل يوم مسكياً ، أم عليها القضاء والإطعام معاً ، اختلفوا في ذلك ، فابن عمر وابن عباس يحيزان لها الإطعام وأكثر العلماء على أن عليها القضاء ، والبعض جعل عليها القضاء والإطعام ، وقد يبدو لى أن الإطعام وحده جائز دون القضاء ، بالنسبة لامرأة يتوالى عليها الحمل والإرضاع ، بحيث لا تجد فرصة للقضاء ، فهي في سنة حامل ، وفي سنة مرضع ، وفي السنة التي بعدها حامل .. وهكذا .. يتوالى عليها الحمل والإرضاع بحيث لا تجد الفرصة للقضاء ، فإذا كلفناها قضاء كل الأيام التي أفطرتها للحمل أو للإرضاع معناها أنه يجب عليها أن تصوم عدة سنوات متصلة بعد ذلك ، وفي هذا عسر ، والله لا يريد بعباده العسر .

هذا بالنسبة للسؤال الثاني .

وأما السؤال الثالث عن استعمال الطيب في شهر رمضان فهو جائز ولم يقل أحد بجرمة استعمال الطيب في رمضان ولا بأنه مفسد للصوم ، والله أعلم .

(٧) الأعمام : ١٥١ ، والإسراء : ٣١

س : لقد أجريت لى عدة عمليات ، ومنعنى الطبيب من الصيام ، وصمت بعد العمليات بستين وتعبت من ذلك الصيام ، وأنا رجل عاقل ، فهل يصح لى أن أتصدق بدل الصيام ؟ وهل يصح لى أن أعطى نقوداً لبعض الضعفاء والمحتاجين نظير إفطارى فى نهار رمضان ؟

ج : أجمع أهل العلم على إباحة الفطر للمريض ، لقوله تعالى : ﴿ شهر رمضان الذى أُرِل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ، فمن شذ منكم الشهر فليصمه ، ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام آخر ، يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾^(٨) فبالنص والإجماع يجوز الفطر للمريض ، ولكن ما المرض المبيح للفطر ، إنه المرض الذى يزيده الصوم ، أو يؤخر الشفاء على صاحبه ، أو يجعله يتجشم مشقة شديدة ، بحيث لا يستطيع أن يقوم بعمله الذى يتعيش منه ويرتزق منه ، فمثل هذا المرض هو الذى يبيح الفطر ، قيل للإمام أحمد : متى يفطر المريض ؟ قال : إذا لم يستطع . قيل له : مثل الحمى ؟ قال : وأى مرض أشد من الحمى ؟ وذلك ، أن الأمراض تختلف ، فمنها ما لا أثر للصوم فيه ، كوجع الصرس وجرح الأصبع والدمل الصغير وما شابهها ، ومنها ما يكون الصوم علاجاً له ، كمعظم أمراض البطن ، من التخمة ، والإسهال ، وغيرها فلا يجوز الفطر لهذه الأمراض ، لأن الصوم لا يصبر صاحبها بل يفعه ، ولكن المبيح للفطر ما يخاف منه الصرر . والسليم الذى يحشى المرض بالصيام ، يباح له الفطر أيضاً كالمرضى الذى يخاف زيادة المرض بالصيام . وذلك كله يعرف بأحد أمرين :

إما بالتجربة الشخصية : وإما بإخبار طبيب مسلم موثوق به ، فى فنه وطبه ، وموثوق به فى دينه وأمانته ، فإذا أحبره طبيب مسلم بأن الصوم يضره ، فله أن يفطر ، وإذا أبيع الفطر للمريض ، ولكنه تحمل وصام مع هذا فقد فعل مكروهاً فى الدين لما فيه من الأضرار بنفسه ، وتركه تخفيف ربه وقبول رخصته ، وإن كان الصوم صحيحاً فى نفسه ، فإن تحقق ضرره بالصيام وأصر عليه فقد ارتكب محرماً ،

(٨) البقرة : ١٨٥ .

فإن الله عني عن تعذيبه نفسه . قال تعالى : ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم . إن الله كان بكم
رحيماً ﴾ (١) .

بقي شيء من سؤال السائل وهو : هل يجوز له أن يتصدق بدل الأيام التي أفطرها
وهو مريض ؟ فنقول له : المرض نوعان : مرض مؤقت يرجى الشفاء منه وهذا
لا يجوز فيه فدية ولا صدقة ، بل لابد من قضائه كما قال تعالى : ﴿ فعدة من أيام
آخر ﴾ فإذا أفطر شهراً فعليه شهر وإذا أفطر يوماً فعليه يوم ، فإذا أفطر أياماً فعليه أن
يقضى مثلها حين يأتيه الله بالصحة وتتاح له فرصة القضاء .. هذا هو المرض
المؤقت .

أما المرض المزمن فحكم صاحبه كحكم الشيخ الكبير والمرأة العجوز إذا كان
المرض لا يرجى أن يزول عنه . ويعرف ذلك بالتجربة أو بإخبار الأطباء فعليه
العديّة : إطعام مسكين . وعند بعض الأئمة - كأبي حنيفة - يجوز له أن يدفع القيمة
نقوداً إلى من يرى من الضعفاء والفقراء والمحتاجين .

استعمال الحقنة الشرجية واللبوس ونحوها للصائم

س : هل تفطر الحقن التي تؤخذ في الوريد أو العضل ، وكذلك الحقن الشرجية واستعمال المرهم أو اللبوس في فتحة الشرج لأجل البواسير أو غيرها ؟

ج : لا يجهل أحد معنى الصوم البسيط ، وهو الامتناع عن الأكل والشرب ومباشرة النساء ، وهي أمور نص عليها القرآن . ولا يجهل أحد كذلك معنى هذه الأمور الممنوعة ، فقد كان يفهمها بداء الأعراب في عهد النبوة ، ولم يحتاجوا في فهم معنى الأكل أو الشرب إلى حدود وتعريفات منطقية . ولا يجهل أحد كذلك الحكمة الأولى للصيام ، وهي إظهار العبودية لله تعالى بترك شهوات الجسد طلباً لمرضاته سبحانه كما قال في الحديث القدسي : « كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي ، وأنا أجزي به ، يدع طعامه وشرابه وشهوته من أجلي »^(١٠) .

وإذ تبين ذلك رأينا أن تعاطي الحقن بأنواعها ، واستعمال المراهم ونحوها مما ذكره السائل ليس أكلاً ولا شرباً في لغة ولا عرف ، ولا تنافي قصد الشارع من الصيام فهي لذلك لا تفطر . ولا موضع للتشديد في أمر لم يجعل الله فيه من حرج ، قال تعالى في آية الصيام : ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾^(١١) قال ابن حزم : لا ينقض الصوم حقنة^(١٢) ولا سحوط (مشقوق) ولا تقطير في أدن أو في إحليل أو في أنف ولا استنشاق وإن بلغ الحلق ، ولا مضمضة دخلت الحلق من غير تعمد ، ولا كحل وإن بلغ إلى الحلق نهراً أو ليلاً ، بعقاقير أو غيرها ، ولا غار طحن ، أو غريلة دقيق أو حناء أو عطر ، أو حنظل ، أو أى شيء كان ، ولا ذباب دخل الحلق بغلبة ... الخ .

(١٠) رواه البخاري .

(١١) البقرة : ١٨٥ .

(١٢) يعنون بها الحقنة الشرجية إذ الحقن العرقية والجلدية لم تكن عروم في عهدهم .

واستدل ابن حزم لما ذهب إليه فقال : « إنما هانا الله في الصوم عن الأكل والشرب والجماع وتعمد القىء والمعاصى . وما علمنا أكلاً ولا شرباً يكون من دبر أو إحليل أو أدن أو عين أو أنف أو من جرح في البطن أو الرأس . وما هينا قط عن أن نوصل إلى الخوف بغير الأكل والشرب - ما لم يحرم علينا إيصاله » .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الكحل والحقنة والتقطير في الإحليل ووصول الدواء إلى الخوف عن طريق جراحة .. الخ : « الأظهر أنه لا يفطر بشيء من ذلك فإن الصيام من دين الإسلام الذى يحتاج إلى معرفته الخاص والعام ، فلو كانت هذه الأمور مما حرمها الله ورسوله في الصيام وفسد الصوم بها لكان هذا مما يجب على الرسول بيانه ، ولو ذكر ذلك لعلمه الصحابة وبلغوه الأمة كما بلغوا سائر شرعه . فلما لم ينقل أحد من أهل العلم عن النسي ﷺ في ذلك حديثاً صحيحاً ولا ضعيفاً ولا مسنداً ولا مرسلأ علم أنه لم يذكر شيئاً من ذلك والله أعلم .

هل يقبل صيام تارك الصلاة ؟

س (٢) : هل يقبل الصيام من تارك الصلاة ؟ أم أن العبادات كلها مقرونة بعضها ببعض بحيث لا يقبل شيء منها إذا ترك الآخر ؟

ج : (٢) المسلم مطالب أن يؤدي العبادات كلها : يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويصوم رمضان ويحج البيت متى استطاع إليه سبيلا . فمن ترك واحدة من هذه الفرائض بغير عذر يعتد الله به ، فلعلماء الإسلام فيه آراء شتى ، فمهم من يذهب إلى كفره بترك أى واحدة منها ، ومنهم من يكفر تارك الصلاة وما منع الزكاة . ومنهم من يكفر تارك الصلاة فحسب ، لمنزلتها في دين الله ولما ورد أن « بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة » (رواه مسلم) .

ومن ذهب إلى تكفير تارك الصلاة عمداً ، فلا يظن أن يقبل صومه ، إذ الكافر لا تقبل له عبادة أصلاً .

ومنهم من يبقى عليه إيمانه وإسلامه ما دام مصدقاً بالله ورسوله وما جاء به غير جاحد ولا مرتاب . ويكتفى هذا الفريق من العلماء بوصفه بالصوفى عن أمر الله . ولعل هذا الرأي - والله أعلم - هو أعدل الأقوال وأقربها . رضى هذا إذا قصر لكسل أو هوى في بعض الفرائض - غير منكر ولا مستهزئ - وأدى البعض الآخر ، كان ناقص الإسلام ، ضعيف الإيمان ، ويخشى على إيمانه إذا استمر على الترك . ولكن الله تعالى لا يضيع أجر عمل أحسنه . بل له عند الله بقدر عمله : له مثوبة ما أدى . وعليه وزر ما مرط ﴿ وكل صغير وكبير مستطر ﴾ ^(١٣) ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ﴾ ^(١٤) .

(١٣) القمر : ٥٣ .

(١٤) الزمر : ٨٠٧ .

إفطار بعض الأيام عمداً في رمضان

س (٣) : ما حكم من صام أياماً من رمضان وأفطر أياماً آخر متعمداً ؟
أتحسب له الأيام التي صامها أم لا تحسب ؟

ج (٣) : هذا السؤال من جنس السؤال السابق ، وجوابنا عليه أن كل شيء بحسابه . والمسألة ليست في الأيام التي صامها هل تحسب أم لا ؟ بل في الأيام التي أفطرها هل تعوض أم لا ؟ . ولا يمكن أن يعوض يوم من رمضان إلا بيوم مثله من رمضان آخر ، وكل رمضان يأتي مشعول بواجب الصوم فيه لا محالة . ولذلك قال أبو هريرة رضي الله عنه : « من أفطر يوماً من أيام رمضان لم يعوضه يوم من أيام الدنيا »^(١٥) ، ويروى عنه أن رجلاً أفطر في رمضان فقال أبو هريرة : لا يقبل منه صوم سنة . وعن ابن مسعود : من أفطر يوماً من رمضان من غير رحمة لم يجزه صيام الدهر وإن صامه . ويروى عن أنس بن مالك وعنه ذلك .. فليتنق الله امرؤ مسلم في دينه ، وليحرص على صيام رمضان ، وليتصر على شهواته ، فمن انهرم أمام بطنه لم يتصر في ميدان من الميادين .

(١٥) رواه الترمذي واللفظ له ، وأبو دود والسنائي وابن ماجه وابن خزيمة والبيهقي عن أنس بن مالك .
أحد رجاله مقال .

تأثير المعاصي على الصيام

س (٤) : ما حكم صائم رمضان إذا اغتاب أو كذب أو نظر إلى أجنبية بشهوة . أصبح صيامه أم يبطل ؟.

ج (٤) : الصوم النافع المقبول هو الذى يهذب النفس ، ويقوى إرادة الخير ، ويشمر التقوى المذكورة فى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (١٦) . والواجب على الصائم أن يكف عن كل قول أو فعل يتنافى وصومه حتى لا يكون حظه من صيامه الجوع والعطش والحرقان . وفى الحديث : « الصيام جنة فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يجهل ، وإذا سابه أو قاتله أحد فليقل : إني صائم » (رواه الشيخان) . وقال عليه السلام : « رب صائم ليس له من صيامه إلا الجوع ، ورب قائم ليس له من قيامه إلا السهر » . (رواه النسائي وابن ماجه والحاكم ، وقال : صحيح على شرط البخارى) . وقال صلوات الله عليه : « من لم يدع قول الزور والعمل به ، فليس لله حاجة فى أن يدع طعامه وشرابه » . (رواه البخارى وأحمد وأصحاب السنن) .. قال ابن العرى : مقتضى هذا الحديث ألا يثاب على صيامه ، ومعناه أن ثواب الصيام لا يقوم فى الموازنة بإثم الزور وما ذكر معه .

ورأى ابن حزم : أن هذه الأشياء تبطل الصوم كما يبطله الطعام والشراب ، وروى عن بعض الصحابة والتابعين ما يفهم منه هذا .

ونحن - وإن لم نقل برأى ابن حزم - نرى أن هذه المعاصي تضيع ثمرة الصيام وتفسد المقصود من شرعيته ، ومن أجل ذلك كان سلف الأمة الصالحون يهتمون

(١٦) البقرة : ١٨٣ .

بالصوم عن اللغو والحرام كما يهتمون بالصوم عن الشراب والطعام .. قال عمر رضي الله عنه : « ليس الصيام من الشراب والطعام وحده ، ولكنه من الكذب والباطل واللغو » . وروى عن علي مثله .. وعن جابر قال : « إذا صمت فليصم سمعك وبصرك ولسانك عن الكذب والمآثم ، ودع أذى الخادم ، وليكن عليك وقار وسكينة يوم صيامك ، ولا تجعل يوم فطرك ويوم صيامك سواء » . وقال أبو ذر لطريق بن قيس : « إذا صمت فتحفظ ما استطعت » ، فكان طريق إذا كان يوم صيامه دخل فلم يخرج إلا إلى صلاة . وكان أبو هريرة وأصحابه إذا صاموا جلسوا في المسجد وقالوا : نظهر صيامنا .. وعن ميمون بن مهران : « أهون الصيام الصيام عن الطعام والشراب » ..

وأياً ما كان الأمر فللصوم أثره وثوابه ، وللغيبة والكذب ونحوه عقابها وجزاؤها عند الله ﴿ كل شيء عنده بمقدار ﴾^(١٧) . وكل عمل بحساب وميزان ﴿ لا يضل ربي ولا ينسى ﴾^(١٨) . وتأمل هذا الحديث النبوي عن دقة الحساب الإلهي في الآخرة تجد فيه الجواب الكافي عن هذا السؤال والسؤالين قبله : روى الإمام أحمد والترمذي عن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ جلس بين يديه فقال : يا رسول الله إن لي مملوكين يكذبونني ويعصونني ، وأضربهم وأشتهم ، فكيف أنا منهم ؟ (يعني يوم القيامة) فقال له رسول الله ﷺ : « يحسب ما خانوك وعصوك وكذبوك ، وعقابك إياهم ، فإن كان عقابك إياهم دون ذنوبهم كان فضلاً لك ، وإن كان عقابك إياهم بقدر ذنوبهم كان كفافاً لك ولا عليك ، وإن كان عقابك فوق ذنوبهم اقتصر لهم منك الفضل الذي بقي قبلك » فحعل الرجل يركي بين يدي رسول الله ﷺ ويهتف . فقال رسول الله ﷺ : « ماله لا يقرأ كتاب الله ؟ » ونضع المواردين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً ، وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين ﴿^(١٩) . فقال الرجل يا رسول الله : ما أجدر شيئاً خيراً من فراق هؤلاء - يعني عبده - إلى أشهدك أنهم أحرار كلهم .

(١٧) الرعد : ٨ .

(١٨) طه : ٥٢ .

(١٩) الأنبياء : ٤٧ .

المضمضة والاستنشاق للصائم

س : هناك من يقول بأن المضمضة أو الاستنشاق في الوضوء يؤثر على صحة صيام الصائم ، فما مدى صدق هذا القول ؟

ج : المضمضة والاستنشاق في الوضوء ، إما مستان من سننه كما هو مذهب الأئمة الثلاثة أي حنيفة ومالك والشافعي ، وإما فرضان من فروضه كما هو مذهب الإمام أحمد الذي اعتبرهما جزءاً من غسل الوجه المأمور به . وسواء كانتا من السنن أم القرائن ، فلا ينبغي تركهما في الوضوء في صيام أو فطر .

كل ما على المسلم في حالة الصيام ألا يبلغ فيهما . كما يبلغ في حالة الإفطار فقد جاء في الحديث : « إذا استنشقت فأبلغ إلا أن تكون صائماً » (٢٠) . فإذا تضمن الصائم أو استنشق وهو يتوضأ ، فسبق الماء إلى حلقه من غير تعمد ولا إسراف ، فصيامه صحيح ، كما لو دخل غبار الطريق ، أو غريلة الدقيق ، أو طارت ذبابة إلى حلقه ، لأن كل هذا من الخطأ المرفوع عن هذه الأمة . وإن خالف في ذلك بعض الأئمة .

على أن المضمضة لغیر الوضوء أيضاً لا تؤثر على صحة الصيام . ما لم يصل الماء إلى الجوف . والله أعلم .

(٢٠) أخرجه الشافعي وأحمد والأربعة والبيهقي .

السحور عند أذان الفجر

س : إذا تأخر الإنسان في السحور مجبراً ، كأن يغلبه النوم ، وسمع أذان الفجر وكان ما يزال يأكل طعام سحوره ، فهل يترك الطعام فور سماعه الأذان ؟ أم من الجائز الاستمرار في الأكل حتى انتهاء الأذان .

ج : إذا تأكد أن آذان الفجر في موعده المضبوط ، حسب التقويم المحلي للبلد الذي يصوم فيه ، وجب عليه أن يترك الأكل والشرب فور سماعه الأذان ، بل لو كان في فمه طعام وجب عليه أن يلفظه حتى يصبح صومه . أما إذا كان يعرف أن الأذان قبل موعده بدقائق ، أو على الأقل يشك في ذلك فمن حقه أن يأكل أو يشرب حتى يستيقن من طلوع الفجر .

وهذا ميسور الآن بواسطة التقويم (الإمساكيات) والساعات الدقيقة التي لا يخلو منها بيت .

قال رجل لابن عباس رضي الله عنهما : إني أتسحر ، فإذا شككت أمسكت . قال ابن عباس : كل ، ما شككت ، حتى لا تشك .

وقال الإمام أحمد : إذا شك في الفجر يأكل حتى يستيقن طلوعه .

وقال النووي : وقد اتفق أصحاب الشافعي على جواز الأكل للشاك في طلوع الفجر : والدليل على ذلك أن الله تعالى أباح الأكل والشرب في ليلة الصيام إلى غاية هي تبين الفجر ، والشاك لم يتبين له الفجر ، قال تعالى : ﴿ فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ﴾ (٢١) .

(٢١) البقرة : ١٨٧ .

ومن هنا نتبين أن الإمساك مدة من الزمن قبل الفجر بصفة دائمة لم يرد به كتاب ولا سنة وهو لون من الغلو في الدين ، وينافي ما جاء في السنة من استحباب تأخير السحور . والله أعلم .

أكل الصائم أو شربه ناسياً

س : كثيراً ما ينسى الناس في بداية شهر رمضان . فيأخذ أحدهم كوب ماء أو سيجارة أو أى شيء آخر ويضعه في فمه . ثم يتذكر أنه صائم . ويكون قد أكل فعلاً أو شرب . فهل يجوز له استكمال صيام يومه ؟

ج : جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ : « .. من نسى وهو صائم فأكل وشرب ، فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه » .. وفي لفظ للدارقطني بإسناد صحيح : « فإنما هو رزق ساقه الله إليه ، ولا قضاء عليه .. » وفي لفظ آخر للدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم .. « من أفطر من رمضان ناسياً ، فلا قضاء عليه ولا كفارة » . وإسناده صحيح أيضاً قاله الحافظ ابن حجر .

وهذه الأحاديث صريحة في عدم تأثير الأكل والشرب ناسياً على صحة الصوم . وهو الموافق لقوله تعالى : ﴿ رَبِّنا لَا تَوَاضَعُنَا لِإِن نَسِينَا أَوْ أَهْطَأْنَا ﴾ (٢٢) وقد ثبت في الصحيح أن الله أجاب هذا الدعاء

كما ثبت في حديث آخر : « إن الله وضع عن هذه الأمة الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .

فعلى الصائم الذى أكل وشرب ناسياً أن يستكمل صيام يومه ، ولا يجوز له الفطر .

وبالله التوفيق .

(٢٢) البقرة : ٢٨٦ .

زكاة الفطر لمن صام في بلد وعيّد في آخر

س : بالنسبة لزكاة الفطر ، إذا صام صائم ثلثي الشهر في بلد ما ، وكان ينوي صيام بقية الشهر في بلد آخر ويشهد العيد هناك . ففي أى البلدين يجب أن يخرج الزكاة ؟

ج : يخرج المسلم زكاة فطره في البلد الذي يدركه فيه أول ليلة من شوال (ليلة العيد) لأن هذه الزكاة ليس سببها الصيام وإنما سببها الفطر ولهذا أضيفت إليه وسميت زكاة الفطر ولهذا لو مات إنسان قبل مغرب اليوم الأخير من رمضان لم تكن زكاة الفطر واجبة عليه ، وإن صام سائر أيام رمضان . ولو ولد مولود بعد مغرب آخر يوم من رمضان أى في الليلة الأولى لدخول شهر شوال كان من الواجب إخراج زكاة الفطر عنه بالإجماع فهي زكاة مرتبطة بالعيد وتعميم الفرحة به بحيث تشمل الفقراء والمساكين ، ولهذا جاء في الحديث : « اغنوهم في هذا اليوم » .

خروج المرأة لصلاة التراويح

س : بعض المسلمات يواظبن على صلاة التراويح في المسجد ، تخرج إحداهن إلى الصلاة بدون إذن زوجها ، كما أن بعضهن تسمع أصواتهن متحدثات في المسجد ، فما حكم صلاتهن ؟ وهل هي واجبة عليهن ؟

ج : صلاة التراويح ليست واجبة على النساء ولا على الرجال ، وإنما هي سنة لها منزلتها وثوابها العظيم عند الله . روى الشيخان عن أبي هريرة قال : يأمرهم بعزيمة ثم يقول : « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر الله ما تقدم من ذنبه » .

من صلى التراويح يخشوع واطمئنان مؤمناً محتسباً ، وصلى الصبح في وقتها ، فقد قام رمضان واستحق مثوبة القائمين .

وهذا يشمل الرجال والنساء جميعاً . إلا أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها بالمسجد ، ما لم يكن وراء ذهابها إلى المسجد فائدة أخرى غير مجرد الصلاة ، مثل سماع موعظة دينية ، أو درس من دروس العلم ، أو سماع القرآن من قارئ خاشع مجيد . فيكون الذهاب إلى المسجد لهذه الغاية أفضل وأولى . وبخاصة أن معظم الرجال في عصرنا لا يفقهون نساءهم في الدين ، ولعلهم لو أرادوا لم يجدوا عندهم القدرة على الموعظة والتثقيف ، فلم يبق إلا المسجد مصدراً لذلك فينبغي أن تتاح لها هذه الفرصة ، ولا يحال بينها وبين بيوت الله . ولا سيما أن كثيراً من المسلمات إذا بقين في بيوتهن لا يجدن الرغبة أو العزيمة التي تعينهن على أداء صلاة التراويح منفردات بخلاف ذلك في المسجد والجماعة .

على أن خروج المرأة من بيتها - ولو إلى المسجد - يجب أن يكون بإذن الزوج ، فهو راعي البيت ، والمسؤول عن الأسرة ، وطاعته واجبة ما لم يأمر بترك فريضة ، أو اقتراف معصية فلا سمح له إذن ولا طاعة .

وليس من حق الرجل أن يمنع زوجته من الذهاب إلى المسجد إذا رغبت في ذلك إلا لمانع معتبر . فقد روى مسلم عن النبي ﷺ قال : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » .

والمانع المعتبر شرعاً : أن يكون الزوج مريضاً مثلاً ، وفي حاجة إلى بقائها بجواره تخدمه وتقوم بحاجته . أو يكون لها أطفال صغار يتضررون من تركهم وحدهم في البيت مدة الصلاة وليس معهم من يرعاهم ، ونحو ذلك من الموانع والأعذار المعقولة .

وإذا كان الأولاد يحدثون ضجيجاً في المسجد ، ويشوشون على المصلين بكثرة بكائهم وصراخهم ، فلا ينبغي أن تصطحبهم معها فترة الصلاة . فإن ذلك وإن جاز في صلوات الفرائض اليومية لقصر مدتها ينبغي أن يمنع في صلاة التراويح لطول مدتها ، وعدم صبر الأطفال عن أمهاتهم هذه المدة التي قد تزيد على الساعة .

وأما حديث النساء في المساجد ، فشأنه شأن حديث الرجال ، ولا يجوز أن يرتفع الصوت به لغير حاجة . وبخاصة الأحاديث في أمور الدنيا ، فلم تجعل المساجد لهذا ، إنما جعلت للعبادة أو العلم .

فعلى المسلمة الحريصة على دينها أن تلتزم الصمت في بيت الله ، حتى لا تشوش على المصلين أو على درس العلم ، فإذا احتاجت إلى الكلام ، فليكن ذلك بصوت خافت وبقدر الحاجة ، ولا تخرج عن الوقار والاحتشام في كلامها ولبسها ومشيتها .

وأحب أن أقول هنا كلمة منصفة : إن بعض الرجال يسرفون إسرافاً شديداً في الغيرة على جنس النساء ، والتضييق عليهن ، فلا يؤيدون فكرة ذهاب المرأة إلى المسجد بحال ، برغم الحواجز الخشبية العالية التي تفصل بين الرجال والنساء ، والتي لم يكن لها وجود في عهد النبي ﷺ وصحابه ، والتي تمنع النساء من معرفة تحركات الإمام إلا بالصوت والسماع ، ولا غرو أن ترى بعض هؤلاء الرجال يسمحون لأنفسهم في المسجد بالكلام والأحاديث ، ولا يسمح أحدهم لامرأة أن تهمس في أذن جارتها بكلمة ولو في شأن ديني ، وهذا مبعثه التزم وعدم الإنصاف ، والغيرة

المذمومة التي جاء بها الحديث : « إن من الغيرة ما يفضيه الله ورسوله » . :
العيرة في غير ريبة .

لقد فتحت الحياة الحديثة الأبواب للمرأة . فخرجت من بيتها إلى المدرسة
والجامعة والسوق وغيرها ، وبقيت محرومة من خير البقاع وأفضل الأماكن وهو
المسجد . وإني أنادى بلا تخرج ، : أن أفسحوا للنساء في بيوت الله ، ليشهدن الخير ،
ويسمعن الموعدة ويتفقهن في الدين ، ولا بأس أن يكون من وراء ذلك ترويج عنهن
في غير معصية ولا ريبة ، ما دمن يخرجن محتشمات متوقرات بعيدات عن مظاهر
التبرج المحقوت .

والحمد لله رب العالمين .

التلفزيون والصيام

س : ما رأى الشرع الحنيف في مشاهدة التلفزيون للصائم في رمضان ؟

ج : التلفزيون وسيلة من الوسائل ، فيه خير وفيه شر ، والوسائل لها حكم المقاصد دائماً ، فالتلفزيون كالإداعة ... وكالصحافة .. فيها ما هو طيب وما هو خبيث . وعلى المسلم أن يتفحص بالطيب ، وأن يتجنب الخبيث ، سواء كان صائماً أم غير صائم ... ولكن في الصيام ، على المسلم أن يحتاط أكثر ، حتى لا يفسد صومه ، وحتى لا يذهب أجره ويحرم من مثوبة الله عز وجل .

فمشاهدة التلفزيون ، لا أقول فيها حلال مطلق ولا حرام مطلق . وإنما يتبع ذلك الشيء الذي يشاهد في هذا الجهاز : فإن كان خيراً حارث رؤيته ، وسماعه ، كبعض الأحاديث الدينية ، وبشرات الأخبار ، والبرامج الموجهة إلى الخير .. وإن كان شراً كبعض المشاهد الراقصة الخبيثة ونحو ذلك ، فهذا يحرم رؤيته في كل وقت ، ويتأكد ذلك في شهر رمضان .

وبعض المشاهد تكره رؤيتها وإن لم تصل إلى درجة الحرمة .

وكل وسيلة من الوسائل تصد عن ذكر الله فهي حرام ...

فإذا كانت مشاهدة التلفزيون ، أو سماع الراديو وغير ذلك ، يلهمي عن واجب أوجبه الله على عباده كالصلاة .. ففي هذه الحالة يحرم .. يحرم الاشتغال عن الصلاة بأي شيء ... فالله سبحانه وتعالى حليماً علل تحريم الخمر والميسر ، جعل من هذه العلة ﴿ إِنَّمَا يَرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ؟ ﴾ (٢٣) .

(٢٣) المائدة : ٩١ .

وعلى المسئولين عن برامج التلفزيون ، أن يتقوا الله فيما ينبغي . يقدم للجمهور دائماً ، وفي رمضان خاصة ، رعاية لحرمة الشهر المبارك ، وإعانة للناس على طاعة الله ، والاستزادة من الخيرات ، حتى لا يحملوا إثم أنفسهم ، وإثم المشاهدين معهم ، كالذين قال الله فيهم : ﴿ ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ، ومن أوزار الذين يضلّوهم بغير علم ، ألا ساء ما يزرون ﴾ (٢٤) .

الإسراع في صلاة التراويح

س : ما حكم الإسراع في صلاة التراويح ؟

ج : ثبت في الصحيحين عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » . فالحمد لله سبحانه وتعالى شرع في رمضان في نهاره الصيام ، وشرع على لسان رسوله في ليله القيام ، وجعل هذا القيام سبباً للتطهر من الذنوب والخطايا .. ولكن القيام الذي تغفر به الذنوب ، وتغسل فيه الأذناس ، هو الذي يؤديه المسلم كاملاً بشروطه وأركانه وآدابه وحدوده . وقد علمنا أن الطمأنينة ركن من أركان الصلاة كقراءة الفاتحة ، وكالركوع والسجود .. فإن النبي ﷺ حينما أساء بعض الناس الصلاة أمامه ولم يؤد لها حقها من الاطمئنان ، قال له : « ارجع فصل ، فإنك لم تصل » .. ثم علمه كيف تكون الصلاة المقبولة فقال له : « اركع حتى تطمئن راكعاً ، واعتدل حتى تطمئن قائماً ، واسجد حتى تطمئن ساجداً ، واجلس بين السجدين حتى تطمئن جالساً وهكذا » (٢٥) .. فالطمأنينة في جميع هذه الأركان شرط لا بد منه ، وحد الطمأنينة المشروطة قد اختلف فيه العلماء . فمنهم من جعل أدناه أن يكون مقدار تسبيحة كأن يقول : سبحان ربي الأعلى مثلاً . وبعضهم - كالإمام شيخ الإسلام ابن تيمية - اشترط أن يكون مقدار الطمأنينة في الركوع والسجود نحو ثلاث تسبيحات ، فقد جاء في السنة أن التسبيح ثلاث ، وذلك أدناه ، فلا بد أن تطمئن بمقدار ثلاث تسبيحات ... ويقول الله عز وجل : ﴿ قد أفلح المؤمنون . الذين هم في صلاتهم خاشعون ﴾ (٢٦) .

(٢٥) رواه الشيخان وأصحاب السنن من حديث أبي هريرة .

(٢٦) المؤمنون : ١ ، ٢ .

والخشوع نوعان :

خشوع بدن ، وخشوع قلب .

فخشوع البدن : أن يطمئن البدن ولا يعيث ولا يلتفت المرء تلفت الثعلب ..
ولا ينقر الركعات والسجادات نقر الديكة ، وإعما يؤديها بأركانها وحدودها كما شرعها
الله عز وجل ..

لا بد إذن من خشوع البدن .. ولا بد من خشوع القلب ...

وخشوع القلب معناه استحضار عظمة الله عز وجل ، وذلك بالتأمل في
معاني الآيات التي تتلى ، وبتذكر الآخرة ، وبتذكر أن المصلي بين يدي الله عز
وجل .. وأن الله تعالى يقول في الحديث القدسي : « قسمت الصلاة بيني وبين
عبدى نصفين : فإذا قال العبد : ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ . قال الله تعالى :
حمدني عبدى ، وإذا قال : ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ . قال الله عز وجل : أثني على
عبدى . وإذا قال : ﴿ مالك يوم الدين ﴾ . قال الله تعالى : مجدي عبدى . وإذا
قال : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ ، قال الله تعالى : هذا بيني وبين عبدى ، وإذا
قال : ﴿ اهدنا الصراط المستقيم ﴾ . قال الله تعالى : هذا لعبدى . ولعبدى ما
سأل ، (٢٧) .

فإن الله سبحانه وتعالى ليس بمعزل عن المصلي ، ولكنه يجيبه ، فلا بد أن يتجاوب
المسلم المصلي مع الله عز وجل ، وأن يستحضر قلبه في كل حركة من حركات
الصلاة ، وفي كل وقت من أوقاتها ، وفي كل ركن من أركانها ، فالدين يصلون وكل
همهم أن يمرغوا من الصلاة ، وأن يتخلصوا منها ، وأن يلقوها كأثام عبء فوق
ظهورهم ، فإنها ليست هذه هي الصلاة المطلوبة . وكثير من الناس يصلون في رمضان
العشرين والثلاث والعشرين ركعة في دقائق معدودات ، كل همهم أن يخطف الصلاة
خطفاً ، وأن ينتهي منها في أسرع وقت ممكن ... لا يتم ركوعها ولا سجودها ولا
خشوعها .. فهذه كما ورد في الحديث : « تخرج إلى السماء وهي سوداء مظلمة تقول
لصاحبها : ضيعك الله كما ضيعتنى » .

(٢٧) رواه مسلم .

والصلاة الخاشعة المطمئنة تعرج إلى السماء يضاء ناصعة تقول لصاحبها :
حفظك الله كما حفظتني .

ونصيحتي لكثير من الأئمة والمصلين الذين يصلون هذا العدد بغير إتقان ولا
خشوع ولا حضور قلب ولا سكون بدن ، أد يصلوا ثمانى ركعات مطمئنة خاشعة
متقنة خير من هذه العشرين ، فليست العبرة بالكم والكثرة ، ولكن العبرة بالكيف
والنوع ... العبرة فى الصلاة نفسها .. هل هى صلاة الخاشعين ؟ أم هى صلاة
الخطافين ؟

نسأل الله عز وجل أن يجعلنا من المؤمنين الخاشعين .

حبوب تأخير الحيض في رمضان

س : نحن نعلم أن صيام رمضان خير وبركة في جميع أيامه ، ولا نحب أن نحرم من بعض هذه الأيام صوماً ولا صلاة ، فهل يجوز لنا استعمال حبوب منع الحيض مع العلم بأن البعض قد جربه ولم يضر ؟ نسوة مسلمات

ج : أجمع المسلمون على أن المسلمة التي تأتيها العادة الشهرية في رمضان المبارك لا صيام عليها ، أى لا صيام عليها في الشهر وإنما يجب عليها القضاء ، وذلك تخفيف من الله ورحمة بالمرأة الحائض حيث يكون جسمها متعباً وأعصابها متوترة ، فأوجب عليها الإفطار إيجاباً وليس إباحة .. فإذا صامت لا يقبل منها الصيام ولا يجزئها ، ولا بد أن تقضى أياماً بدل هذه الأيام ، وهكذا كان يفعل النساء المسلمات منذ عهد أمهات المؤمنين والصحابيات رضى الله عنهن ومن تبعهن بإحسان - ولا حرج إذن على المرأة المسلمة إذا وافتها هذه العادة الشهرية أن تفطر في رمضان ، وأن تقضى بعد ذلك كما جاء عن عائشة : كنا نؤمر بقضاء الصوم ، ولا نؤمر بقضاء الصلاة (٢٨) .

وأنا أفضل شخصياً أن تسير الأمور على الطبيعة وعلى الفطرة . فما دام هذا الحيض أمراً طبيعياً فطرياً فليبق كما هو على الطبيعة التي جعلها الله عز وجل ، ولكن إذا كان هناك نوع من الحبوب والأدوية تتعاطاها بعض النساء ، لتأجيل الحيض كما هو معروف من حبوب منع الحمل ، وأرادت بعض النساء أن يتناولن هذه الحبوب لتأخير العادة عن موعدها حتى لا تفطر بعض أيام رمضان ، فهذا لا بأس به بشرط أن تتأكد من عدم إضراره بها . وذلك باستشارة أهل الذكر ، أهل الخبرة ..

(٢٨) رواه البخارى .

باستشارة طبيب حتى لا تتضرر من تناول هذه الحبوب . فإذا تأكد لها ذلك وتناولت هذه الحبوب وتأخرت العادة صامت ، فإن صيامها مقبول إن شاء الله .

س : لقد اضطررت للإفطار ستة أيام في السنة الماضية في شهر رمضان المبارك بسبب العادة الشهرية ، وعندما أردت قضاء هذه الأيام بدأت بصومها في العشرين من شعبان وعندما صمت يومين أتاني كثير من الناس وقالوا لي : إنه لا يجوز قضاء الصوم في شهر شعبان فما رأيكم في هذا ؟ .

ج : لا حرج ولا بأس بقضاء ما فات المسلمة أو المسلم من رمضان في أي شهر من الشهور حتى في شعبان نفسه ، بل قد ورد أن عائشة كانت أحياناً تتأخر بقضاء بعض الأيام إلى شعبان فتصومها قبل أن يأتي رمضان . فلتطمئن المسلمة على الأيام التي صامتها ، وهي مقبولة ومجزئة عنها والله تعالى يتقبل من المتقين .

س : أنا بنت عمرى ١٨ سنة وأول ما جاءني الحيض خرج منى شيء أبيض مثل الترشيح لا أعرفه ، هل يصح لي الصلاة والصيام ؟

ج : هذه الأشياء تعتبر إفرازات طبيعية بالنسبة للفتاة وبالنسبة للمرأة ، والذي يوجب الفطر ويحرم الصلاة وغيرها إنما هو الدم . دم الحيض المعروف بالحمرة القانية ، فإذا لم يكن هناك دم وإنما كان هناك بعض الإفرازات بالصفة التي تصفها السائلة فلا تخف الأخت السائلة منها . ولها - بل عليها - أن تصوم وأن تصلى وأن تؤدي عباداتها والله تعالى يتقبل منها .

حكم أخذ الإبر أو الحقن في الصيام ، ووضع الدواء في الأذن والاكتمال

س : هل يصح للمريض أن يأخذ حقناً في شهر رمضان أو حقناً شرجية ، وهل يصح للمريض وهو صائم وآذانه تؤلمه أن يضع فيها الدواء ، وهل يصح للمرأة أن تكحل عينيها في شهر رمضان صباحاً ؟

ج : نقول لكل من يستفسر عن أخذ الحقن أو الإبر في شهر رمضان بأن الإبر أنواع فمنها ما يؤخذ كدواء وعلاج ، سواء كان في الوريد أو في العضل أو

تحت الجلد ، فهذه لا مجال للخلاف فيها ، فهي لا تصل إلى المعدة ، ولا تغذى ، فهي لذلك لا تفطر الصائم ولا مجال للكلام هنا .

إنما هناك نوع من الإبر يصل بالغذاء مصفى إلى الجسم ، كإبر الجلوكوز فهي تصل بالغذاء إلى الدم مباشرة ، فهذه قد اختلف فيها علماء العصر ، حيث أن السلف لم يعرفوا هذه الأنواع من العلاجات والأدوية ، ولم يرد عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة ولا عن التابعين ولا عن العصور الأولى شيء في هذا الأمر ، فهذا أمر مستحدث ، ولهذا اختلف فيه علماء العصر ، فمنهم من يرى هذا النوع مفطراً لأنه يصل بالغذاء إلى أقصى درجاته حيث يصل إلى الدم مباشرة ، وبعضهم يقول : إنها لا تفطر أيضاً ، وإن كانت تصل إلى الدم لأن الذي يفطر هو الذي يصل إلى المعدة ، والذي يشعر الإنسان بعده بالشبع ، أو بالرى فالمفروض في الصيام هو حرمان شهوة البطن وشهوة الفرج ، أى أن يشعر الإنسان بالجوع والعطش ، ومن هنا يرى هؤلاء العلماء أن هذه الإبر المغذية أيضاً لا تفطر .

ومع أنى أميل إلى هذا الرأى الأخير أرى أن الأحوط على كل حال أن يمتنع المسلم عن هذه الإبر في نهار رمضان ، فعنده متسع لأخذها بعد الغروب . وإن كان مريضاً فقد أباح الله له الفطر ، فإن هذه الإبر وإن لم تكن تغذى بالفعل ، تعدية الطعام والشراب وإن لم يشعر الإنسان بعدها بزوال الجوع والعطش كالأكل والشرب المباشرين ، فهو على الأقل يشعر بهوع من الانتعاش ، بزوال التعب الذى يزاوله ويعانيه الصائم عادة ، وقد أراد الله من الصيام أن يشعر الإنسان بالجوع والعطش ، ليعرف مقدار نعمة الله عليه ، وليحس بالآلام المتألمين وبجوع الجائعين وبؤس البائسين .. فتحشى إذا فتحنا الباب لهذه الإبر أن يذهب بعض القادرين الأثرياء فيتناول هذه الإبر بالنهار لتعطيم نوعاً من القوة وقدرأ من الانتعاش لكى لا يحسوا كثيراً بآلم الجوع وبآلم الصيام في نهار رمضان ، فالأولى أن يؤجلها الصائم إلى ما بعد الإفطار .

هذا جواب السؤال الأول .

أما السؤال الثانى والثالث أيضاً .. وهو ما يتصل بوضع الدواء فى الأذن وكذلك تكحيل العينين فى نهار رمضان ، ومثل ذلك الحقنة الشرجية هذه كلها أشياء

ربما يصل بعضها إلى الجوف ولكنها لا تصل إلى الجوف من منفذ طبيعي وليس من شأنها أن تعذى ولا أن يشعر الإنسان بعدها بانتعاش أو نحو ذلك ، وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في شأنها ما بين متشدد وما بين مترخص . فمن العلماء من حكمة بأن هذه الأشياء مفطرة . ومن العلماء من قال بأن هذه الأشياء ليست منفذاً طبيعياً إلى الجوف فهي لذلك لا تفطر ، والحقيقة أني أحتار بأن هذه الأشياء - أعني استعمال الكحل ومثله القطرة في العين ومثل ذلك التقطير في الأذن وكذلك وضع المراهم ونحوها في الدبر لمن عنده مرض البواسير وما شابه ذلك ... والحقنة الشرجية أيضاً .. وهي التي يستعملها من يشكو الإمساك - كل هذه الأمور أرى أنها لا تفطر ، وهذا الذي أفتى به هو ما اختاره ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية في فتاويه فقد ذكر تنازع العلماء في هذه الأشياء ثم قال : والأظهر أنه لا يفطر بشيء من ذلك فإن الصيام من دين الإسلام الذي يحتاج إلى معرفته الخاص والعام ، فلو كانت هذه الأمور مما حرمه الله ورسوله في الصيام ، وفسد الصوم بها لكان هذا مما يجب على الرسول بيانه ، ولو ذكر ذلك لعلمه الصحابة وبلغوه الأمة ، كما بلغوا سائر شرعه ، فلما لم ينقل أحد من أهل العلم في ذلك لا حديثاً صحيحاً ولا ضعيفاً ولا مسنداً ولا مرسل ، علم أنه لم يذكر شيئاً من ذلك ، قال : والحديث الذي يروى في الكحل ضعيف ، وقال يحيى بن معين : هذا حديث منكر .

هذه هي فتوى شيخ الإسلام ابن تيمية وهي مبنية على أصليين :

الأول : أن الأحكام التي تعم بها البلوى ويحتاج إلى معرفتها جمهور الناس يجب على الرسول ﷺ بيانها للأمة ، فإنه المبين للناس ما نزل إليهم ، قال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (٢٩) كما يجب على الأمة أن تفعل هذا البيان من بعده .

هذا أصل .

والأصل الثاني : أن الاكتحال والتقطير في الأذن ونحوها مما لم يزل الناس يستعملونه منذ أقدم العصور فهو مما تعم به البلوى ، شأنه شأن الاغتسال والأدهان

والبخور والطيب ونحوها ، فلو كان هذا مما يفطر لبينه النبي ﷺ ، كما بين الإفطار بغيره ، فلما لم يبين ذلك علم أنه من جنس الطيب والبخور والدهن .. أى زيت الشعر ونحوها .. قال ابن تيمية : والبخور قد يتصاعد إلى الأنف ويدخل إلى الدماغ ، وينعقد أجساماً ، والدهن يشربه البدن ، ويدخل إلى داخله ويتقوى به ، وكذلك يتقوى بالطيب قوة جيدة ، فلما لم يبه الصائم عن ذلك ، دل على جواز تطيبه وتبخره ودهنه وكذلك اكتحاله . ومن جملة ما قال ابن تيمية في هذه الفتوى : أن الكحل لا يعذى ألبته ، ولا يدخل أحد كحلا إلى جوفه ، لا من أنفه ولا من فمه ، وكذلك الحقنة (يعنى الشرجية) لا تغذى بل تستفرغ ما فى البدن ، كما لو شم شيئاً من المسهلات ، أو فزع فزعاً أوجب استطلاق بطنه ، وهى لا تصل إلى المعدة .. وهذا كلام جيد وفهم عميق لعقده الإسلام ، وهو الذى نختاره ونفتى به .

وبالله التوفيق .

استعمال السواك ومعجون الأسنان للصائم

س : ما حكم استعمال السواك للصائم ، وخاصة الاستياك بمعجون الأسنان ؟

ج : السواك قبل الزوال مستحب كما هو دائماً ، وبعد الزوال اختلف الفقهاء فقال بعضهم : يكره الاستياك للصائم بعد الزوال . وحجته في ذلك أن النبي ﷺ قال : « والذي نفسي بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » (٣٠) فهو يرى أن ريح المسك هذا لا يحسن أن يزيله المسلم ، أو يكره له أن يزيله ، ما دامت هذه الرائحة مقبولة عند الله ومحبوكة عند الله ، فليبقها الصائم ولا يزيلها ، وهذا مثل الدماء ... دماء الجراح .. التي يصاب بها الشهيد ، قال النبي ﷺ في الشهداء : « زملوهم بدمائهم وثيابهم ، فإنما يبعثون بها عند الله يوم القيامة اللون لون الدم والريح ريح المسك » ولذلك يبقى الشهيد بدمه وثيابه لا يغسل ولا يزال أثر الدم . قاسوا هذا على ذلك . والصحيح أنه لا يقاس هذا على ذلك ، فذلك له مقام خاص ، وقد جاء عن بعض الصحابة أنه قال : « رأيت النبي ﷺ يتسوك مالا يحصى وهو صائم » فالسواك في الصيام مستحب في كل الأوقات في أول النهار وفي آخره ، كما هو مستحب قبل الصيام وبعد الصيام ... فهو سنة أوصى بها رسول الله ﷺ وقال : « السواك مطهرة للفم مرضاة للرب » (٣١) . ولم يفرق بين الصوم وغيره .

أما معجون الأسنان ، فينبغي التحوط في استعماله بالألا يدخل شيء منه إلى الجوف وهذا الذي يدخل إلى الجوف مفطر عند أكثر العلماء ، ولذا فالأولى أن

(٣٠) رواه البخاري من حديث أبي هريرة .

(٣١) رواه السائي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما . ورواه البخاري معلقاً بمزوماً .

يجتنب المسلم ذلك ويؤجره إلى ما بعد الإفطار ، ولكن إذا استعمله واحتاط لنفسه
وكان حذراً في ذلك ودخل شيء إلى جوفه فهو معفو عنه والله سبحانه وتعالى
يقول : ﴿ وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ، ولكن ما تعمدت قلوبكم ﴾ (٣٢)
والنبي ﷺ يقول : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » والله تعالى
أعلم .

(٣٢) الأحراب : ٥

المسافة التي يجوز للمسافر فيها الإفطار

س : ما هي المسافة التي يجوز للمسافر إذا قطعها أن يفطر هل هي حقاً ٨١ كيلو متراً ؟ وهل يجوز له ألا يفطر إذا لم يواجه مشقة في سفره ؟

ج : أما المسافر فله أن يفطر بنص القرآن الكريم : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ والمسافة قد اختلف فيها الفقهاء ولكن هذه المسافة التي يسأل عنها السائل وهي أكثر من ٨٠ كيلو متراً أعتقد أن الجميع يوافقون عليها وقد قدرت المسافة لقصر الصلاة وإباحة الفطر عند أكثر المذاهب بنحو ٨٤ كيلو متراً وهذه التقديرات تقريبية .. ولم يجيء عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه تقدير بالتر ولا بالكيلو متر ، فهذه المسافة كافية ، وإن كان بعض العلماء لا يشترط مسافة أصلاً ، فإن كل سفر يسمى سفرأ لعة وعرفاً يجيز فيه قصر الصلاة ، كما يجيز فيه للمسافر أن يفطر .. هذا ما قرره القرآن الكريم وما قرره السنة ، وهو محير في ذلك ، فقد كان أصحاب الرسول ﷺ يسافرون مع النبي ﷺ قالوا : فعنا الصائم ومنا المفطر ، فلم يعب المفطر على الصائم ، ولم يعب الصائم على المفطر . ولكن المسافر الذي يشق عليه الصوم مشقة شديدة يكره له أن يصوم ، بل ربما حرم عليه لقول النبي ﷺ في رجل قد ظلل عليه من شدة مشقة الصوم عليه ، فسأل عنه فقالوا : صائم . فقال ﷺ : « ليس من البر الصيام في السفر »^(٣٣) وذلك فيمن اشتدت المشقة عليه ، ومن لم يشق عليه فهو بالخيار كما قلنا ، يصوم أو يفطر ، ولكن ما أفضلهما ؟

اختلف العلماء ، بعضهم فضل الصيام ، وبعضهم فضل الفطر ، وقال عمر

(٣٣) رواه البخاري .

ابن عبد العزيز : أيسرهما أفضلهما . فبعض الناس يكون أيسر عليه أن يصوم مع الصائمين ، لكلا يقضى بعد ذلك أياماً والناس مفطرون ، فهذا نقول له : صم . وبعض الناس يرى أن المطر عليه أيسر في رمضان ، ليقضى أموراً ، ويقضى حاجات ويتحرك بسهولة ، في قضاء ما شرع الله له وما أباح له ، فهذا نقول له : افطر واقص عدة من أيام أحر . فأيسرهما على صاحبه فهو أفضل . وروى أبو داود عن حمزة ابن عامر الأسدي قال : قلت يا رسول الله إني صاحب ظهر (أى صاحب ركوبة) أعالج وأسافر عليه ، وإنه ربما صادفني هذا الشهر وأنا أجد القوة ، وأنا شاب ، وأجدني أن أصوم يا رسول الله أهون عليّ من أن أؤخر فيكون ديناً علي ، أفأصوم يا رسول الله ؟ أعظم لأجرى ؟ أم أفطر ؟ قال رسول الله ﷺ : « أى ذلك شئت يا حمزة » . أى اختر ما يتيسر لك .

وفي رواية عن النسائي عنه : أنه قال لرسول الله ﷺ : أجد قوة على الصيام في السفر ، فهل عليّ جناح ؟ قال : « هي رخصة الله لك ، فمن أخذ بها فحسن ، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه » . هذا هو شرع الله في المسافر . وليس من الضرورة ولا من الشرط في هذه الرخصة أن تكون المشقة شديدة أو أن تتحقق المشقة ، بل السفر نفسه مبيح للفطر ، لم يعلق الله الرخصة على المشقة ، وإنما علقها على السفر . فإن المشقة لو علق بها الحكم لاختلف الناس فيها اختلافاً شديداً ، فالتزمت يعاني أصعب المشقات ، ومع هذا يقول : ليست هذه مشقة فيكلف نفسه ما يرهقها ، وما يعتتها ، والله لا يريد إعانات عباده . والمترخص يعتبر أدنى جهد مشقة عليه .

لهذا علق الله حكم الإفطار في السفر ، على السفر نفسه ، فلو سافر الإنسان في طائرة أو في قطار أو في سيارة ، فله أن يفطر ، فإن المسألة أن عليه الدين ، عليه أن يقضى عدة من أيام أحر ، لا يسقط عنه الصوم سقوطاً أبدياً ، إنما هو سقوط مؤجل ، سقوط إلى بدل آخر ، إلى القضاء ، فهو مخير في هذه الحالة ولو لم يجلب السفر له المشقة . والذي جرب الأسفار يعلم أن السفر في نفسه قطعة من العذاب ، سواء أسافر الإنسان على الدابة أم سافر على الطائرة ، فمجرد ابتعاد الإنسان عن محل استقراره ، ومجرد بعده عن أهله ، يشعر شعوراً نفسياً بأنه غير طبيعي ، وغير مطمئن

في حياته ، وغير مستقر . لهذه المعاني النفسية ، فوق المعاني البدنية شرع الله الفطر ،
ولغيرها من الحكم مما نعلم ومما لا نعلم ، وحسبنا أن نقف عند النص ولا نتفلسف
ولا نضيع أو نهدر أو نبطل رخصة رخصها الله لعباده ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا
يريد بكم العسر ﴾ .

والله أعلم .

صيام الصغار ومتى يكون ؟

س : بالنسبة للولد : متى يصوم ؟ وكذلك الت ؟ وهل هناك من محددة شرعاً لذلك ؟

ج : جاء في الحديث عن النبي ﷺ : « رفع القلم عن ثلاث : عن الصغير حتى يكبر ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق »^(٣٤) ومعنى رفع القلم : امتناع التكليف - أى ليسوا مكلفين - غير أن الإسلام وهو دين يراعى طبيعة البشر أراد أن يأخذ الأولاد من الصغر بهذه العبادات والطاعات ، ليمارسوها ويتدربوا عليها . فجاء في الحديث عن الصلاة : « مروا أولادكم بالصلاة لسبع واصرّبوهم عليها لعشر »^(٣٥) والصيام أيضاً عبادة ومريضة كالصلاة . فالواجب أن يدرّب عليها الأولاد ، ولكن من أى سن ؟ ليس من الضروري لسبع ، لأن الصيام أشق من الصلاة ، إنما يرجع الأمر إلى طاقة الصبي . فكلما رأى الوالد أو رأى ولى أمر الطفل أنه يطيق الصيام ، ولو أياماً معينة في كل شهر ، فليدرّبه على ذلك ، يدرّبه على الصيام سنة بعد سنة ، سنة يصوم ثلاثة أيام ، وأخرى يصوم أسبوعاً والتي بعدها يصوم أسبوعين ، والتي بعدها يصوم الشهر كله ، فإذا جاء وقت البلوغ ، وهو وقت التكليف كان قد زاول ومارس عملية الصيام فلا تشق عليه ، فهذه هي التربية الإسلامية أن يؤخذ الصبي من صغره ، ومنذ نعومة أظفاره بآداب الإسلام وفرائضه حتى يتعود عليها وقد قال الشاعر :

(٣٤) رواه أحمد وأبو داود والسنن وابن ماجه والحاكم عن عائشة بإسناد صحيح ورواه أحمد وأبو داود والحاكم عن علي وعمر بالفاظ متعارفة ومن طرق عديدة يقوى بعضها بعضاً .
(٣٥) رواه أحمد وأبو داود والحاكم عن عبد الله بن عمرو بن العاص .

ويعمع الأدب الأحداث في صغر وليس ينفع عند الشيبة الأدب
إن الغصون إذا قومتها اعتدلت ولن تلين إذا قومتها الخشب

فعلى الآباء وعلى أولياء أمور الصبيان والبنات أن يعودوهم ويعودوهن الصيام
والصلاة ، الصلاة منذ سن السابعة والضرب عليها عند العاشرة والصيام منذ أطلق
الصبي ولو بعد السابعة بسنة أو بأكثر عندما يطيق ، يأمره الأب بالصيام .

هل تختلف زكاة الفطر من عام إلى آخر

س : هل زكاة الفطر تختلف من عام إلى عام ؟

ج : زكاة الفطر لا تختلف لأنها محدودة بمقدار شرعى ، وهذا المقدار هو الصاع والصاع حدده النبي ﷺ ، والحكمة فيما أرى من ذلك ترجع إلى أمرين :
الأمر الأول : أن النقود كانت عزيزة عند العرب ، خاصة أهل البوادي منهم ، فلو قلت لأحدهم : ادفع كذا درهماً أو ديناراً ، على تجدد لديه من ذلك شيئاً ... ليس لديه إلا الأطعمة الشائعة كالتمر والزبيب والشعير وغيره مما كان يفتات به العرب يومئذ .

وهذا مما جعل النبي ﷺ يحدد زكاة الفطر بالصاع .

الأمر الثانى : أن النقود تتغير قدرتها الشرائية من وقت لآخر ، فأحياناً نجد الريال منخفض القيمة ، وقوته الشرائية متدنية جداً ، وفي أحيان أخرى ترتفع قيمته الشرائية في الأسواق ، مما يجعل تحديد الزكاة بالنقود مضطرباً بين الصعود والهبوط ، ولا يستقر على حال . ولهذا حددها السبى ﷺ بمقدار لا يختلف ولا يضطرب وهو الصاع . والصاع هذا يشيع عائلة ليوم طعاماً في العال .

وقد حدد السبى عليه الصلاة والسلام الأقوات التى كانت شائعة في عصره ، وهى ليست على سبيل الحصر ، ولهذا قال العلماء بأن الإخراج من غالب قوت البلد جائز ، سواء أكان برّاً أم أرزاً أم ذرة أم غير ذلك .

والصاع يساوى أربعة وزيادة بمقدار قليل ، أى نحو كيلوين من الطعام (٢ كلغم) أو خمسة أرطال تقريباً .

ويمكن دفع القيمة ، على مذهب أى حنيفة .

وإن كان موسراً فالأفضل أن يدفع ريادة على قيمة الصاع ، لأن لطعام ثم يعد مقصوريا هذه الأيام على الأرر مثلاً ، بل لابد أن يكون معه اللحم والمرق والخضر والفاكهة وغير ذلك . والله أعلم .

المرأة وصلاة التراويح

س : هل الأفضل للمرأة في شهر رمضان المبارك أن تصلي التراويح في البيت أم في المسجد ؟

ج : صلاة التراويح بالنسبة للمرأة وللرجل جميعاً ، يجوز أن تؤدي في البيت ويجوز أن تؤدي في المسجد ، إلا أن صلاة المرأة في بيتها — بصفة عامة — أفضل . ولكن إذا كانت المرأة تستفيد في المسجد درساً علمياً أو تسمع موعظة تنتفع بها في دينها ، تكون صلاتها في المسجد أفضل لها . فإن طلب العلم والتفقه في الدين فرض عليها .

والحقيقة أني أرى النساء في هذه الأيام محرومات من التوجيهات الدينية النافعة ، والدروس العلمية التي تفقهنها في دينها ، وتعرفها حق ربها وواجب طاعته وعبادته والاستقامة على نهجه ، كما تعرفها حق زوجها ، وحق أولادها ، فلا الزوج يعلمها ذلك ، ولا هي تسعى إلى دروس العلم .

فإذا كان رمضان ، وأمكن أن تستفيد مما يلقي فيه من دروس ومواعظ ، فالأفضل لها أن تذهب إلى المسجد ، وإلا فلها أن تصلي في البيت ، وإذا رغبت — على أي حال — أن تصلي في المسجد ، فليس لزوجها أن يمنعها ، فالنبي ﷺ يقول : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » (٣٦) بشرط أن تلتزم المرأة الأدب الإسلامي في ملابسها وفي مشيتها ، ولا تتبرج بزينة ، ولا تذهب متبخثرة كأنها تعرض نفسها .. لا ينبغي هذا ، وإنما ليكن ذهابها خالصة لله ، لا للفرجة ولا للمباهاة ، وهذا ما ينبغي أن تحرص عليه المرأة المسلمة .

(٣٦) رواه مسلم .

قضاء رمضان بعد مرور رمضان آخر

س : إذا أفطرت لعذر بضعة أيام من رمضان ، وجاء رمضان آخر ولم أقض ما عليّ ، فما الحكم في ذلك ، هل أقضى وأفدى ؟

وإذا حدث لدى شك في عدد الأيام التي أفطرتها ، فما أفعل حتى أزيل هذا الشك وأرضى الله تعالى ؟

ج : بعض الأئمة يقولون ، بأنه إذا مر رمضان وجاء رمضان آخر ولم يقض ما عليه من أيام أفطرها في رمضان السابق ، فعليه القضاء والفدية ، وهي إطعام مسكين عن كل يوم مداً من غالب قوت البلد ، والمد يساوي تقريباً نصف كيلو غرام ، يزيد قليلاً .

هذا في مذهب الشيعية ، والحنابلة ، عملاً بما جاء عن عدد من الصحابة ، والأئمة الآخرون لم يوجبوا هذا .

على كل حال ، فإن حدث معه مثل هذا فعليه القضاء حزماً ، أما الإطعام أو الفدية فإن فعلها فحسن ، وإن تركها فلا حرج عليه إن شاء الله ، حيث لم يصح شيء في ذلك عن النبي ﷺ .

أما عند الشك في عدد الأيام ، فيعمل الإنسان بعالم الطن ، أو باليقين .. فلنكى يطمئن الإنسان على سلامة ديمه وبراءة ذمته ، فليصم الأكثر ، وله على ذلك مزيد الأجر والثواب .

قضاء ما فات من رمضان في شعبان

س : هل يجوز قضاء ما يفطر المسلم من رمضان في شهر شعبان ؟

ج : ما فات من رمضان من أيام على المسلم أو على المسلمة فعليه أن يقضيه عند الاستطاعة حينما تتاح له الفرصة ، طيلة أشهر العام ، قبل رمضان التالى ، ومعنى هذا أن أمام المسلم أحد عشر شهراً يستطيع أن يقضى فيها ما فاتته من رمضان ، سواء كان أفطر لعذر مرض أو سفر أو لعذر حيض أو لغير ذلك من أعمار .

هناك نوع من السعة في الشرع ، لقضاء ما فات من رمضان .

يستطيع أن يقضى في شوال أى بعد رمضان مباشرة . وما بعد شوال .

ولا شك أن المبادرة أفضل ، مسارعة في الخيرات ، كما قال تعالى : ﴿ فَاسْتَقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ ولأن إنساناً لا يضمن أجله ، ولهذا يكون الأحوط لنفسه ، والأضمن لآخرته أن يعجل بإبراء ذمته بقضاء ما فاتته .

فإذا أحبه لعذر ما ، كشدّة الحر ، أو لصعب وعجز في صحته ، أو طرأت عليه مشاعل لم يتمكن معها من الصوم قضاء ما فاتته ، يستطيع أن يقضى إلى رمضان الآتى .

فإذا حاء شعبان ولم يقض ما فاتته ، فإن عليه أن يقضى في شعبان ، لأنه الفرصة الأخيرة وقد كانت تفعل ذلك أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها ، فقد كانت كثيراً ما يموتها بعض أيام من رمضان ، فتقضيها في شعبان .. وذلك لا حرج فيه ، وإن كان هناك اشتباه لدى بعض الناس في هذا الأمر ، فهذا لا أساس له من الشرع .. إذ كل الشهور يمكن أن تكون محلاً لقضاء ما فات من رمضان .

ولكن هب أن إنساناً كان مريضاً في شهر رمضان الماضى ، وحتى الآن ، وقد

وافاه رمضان التالى ومو على حاله من المرض ، لا يستطيع قضاء ما فاته إلا بمشقة شديدة وخرج وإعاعات . مثل هذا يقى ما فاته من صيام رمضان ديناً مؤجلاً عليه إلى ما بعد رمضان ، حين يستعيد صحته ومقدرته على الصيام ، ولا حرج عليه فى ذلك ، فانه تعالى ختم آية الصوم بقوله : ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ (٣٧) .

(٣٧) البقرة : ١٨٥ .

استحباب الصوم في شعبان

س : هل هناك أيام معينة في شهر شعبان يستحب فيها الصيام ؟

ج : شهر شعبان كان من الشهور التي يحرص النبي ﷺ على أن يصوم فيها أكثر من غيره من الشهور . روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ لم يستكمل صيام شهر قط غير رمضان ، على خلاف ما يفعل بعض الناس في بعض البلاد العربية ، حيث يصومون ثلاثة أشهر : رجب ، شعبان ، ورمضان . والأيام الستة من شوال ، التي يسمونها « البيض » يبدأ الصيام عندهم من أول رجب إلى السابع من شوال ، ما عدا يوم العيد ، الأول من شوال . وهذا لم يرد عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة ولا عن التابعين .

كان النبي ﷺ يصوم من كل شهر ، وتقول عائشة : كان يصوم حتى نقول : لا يفطر . ويفطر حتى نقول : لا يصوم ، وأحياناً يصوم الاثنين والخميس ، وأحياناً ثلاثة أيام من كل شهر ، وخاصة الأيام البيض القمرية . وأحياناً يصوم يوماً ويفطر يوماً ، كما كان يفعل داود عليه السلام « أحب الصيام إلى الله صيام داود ، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً » .

وكان عليه الصلاة والسلام أكثر ما يصوم في شهر شعبان ، وكان ذلك نوع من التهيؤ والاستعداد لاستقبال رمضان .

أما أن يصوم أياماً محددة ، فلم يرد قط .

وفي الشرع لا يجوز تخصيص يوم معين بالصيام ، أو ليلة معينة بالقيام دون سدا شرعى .. إن هذا الأمر ليس من حق أحد أياً كان وإنما هو من حق الشارع بحسب .

تخصيص الأوقات ، أو تخصيص الأماكن بالعبادات ، وتحديد الصور والكيفيات ، هذا من شأن الشارع ومن حقه ، وليس من شأن البشر .

والله تعالى أعلم .



النَّارِي السُّبَايِي

في الحج والعمرة

حج التطوع أم الصدقة ؟

س : يحرص بعض المسلمين على أن يحجوا كل عام ، وربما حرصوا مع ذلك - أن يعتمرُوا أيضاً في كل رمضان ، مع ما في الحج في هذه السنين من زحام شديد ، يسقط معه بعض الناس صرعى ، من كثافة التزاحم - وخاصة عند الطواف والسعى ورمى الجمار .

أليس أولى هؤلاء أن يذلوا ما ينفقونه في حج النافلة ، وعمره التطوع ، في مساعدة الفقراء والمساكين ، أو في إعانة المشروعات الخيرية ، والمؤسسات الإسلامية ، التي كثيراً ما يتوقف نشاطها ، لعجز مواردها ، وضيق ذات يدها ؟ أم تعتبر النفقة في تكرار الحج والعمرة أفضل من الصدقة والإنفاق في سبيل الله ونصرة الإسلام ؟

أرجو توضيح ذلك في ضوء الأدلة الشرعية .. وشكراً .

ج : ينبغي أن يعلم أن أداء المرائض الدينية أول ما يطالب به المكلف ، وبخاصة ما كان من أركان الدين ، كما أن التطوع بالنوافل مما يحبه الله تعالى ، ويقرب إلى رضوانه .

وفي الحديث القدسي الذي رواه البخاري : « ما تقرب إليَّ عبدي بمثل أداء ما افترضته عليه ، ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به .. » الحديث .

ولكن ينبغي أن نضع أمام أعيننا القواعد الشرعية التالية ..

أولاً : أن الله تعالى لا يقبل النافلة حتى تؤدي الفريضة . وبناء عليه ، نرى أن كل من يتطوع بالحج أو العمرة وهو - مع هذا - يخل بإخراج الزكاة المفروضة

حج التطوع أم الصدقة ؟

س : يحرص بعض المسلمين على أن يحجوا كل عام ، وربما حرصوا - مع ذلك - أن يعتمرُوا أيضاً في كل رمضان ، مع ما في الحج في هذه السنين من زحام شديد ، يسقط معه بعض الناس صرعى ، من كثافة التزاحم - وخاصة عند الطواف والسعى ورمى الجمار .

أليس أولى بهؤلاء أن يبدلوا ما يتفقونه في حج النافلة ، وعمرة التطوع ، في مساعدة الفقراء والمساكين ، أو في إعانة المشروعات الخيرية ، والمؤسسات الإسلامية ، التي كثيراً ما يتوقف نشاطها ، لعجز مواردها ، وضيق ذات يدها ؟ أم تعتبر النفقة في تكرار الحج والعمرة أفضل من الصدقة والإنفاق في سبيل الله ونصرة الإسلام ؟

أرجو توضيح ذلك في ضوء الأدلة الشرعية .. وشكراً .

ج : ينبغي أن يعلم أن أداء المرائض الدينية أول ما يطالب به المكلف ، وبخاصة ما كان من أركان الدين ، كما أن التطوع بالتوافل مما يحبه الله تعالى ، ويقرب إلى رضوانه .

وفي الحديث القدسي الذي رواه البخاري : « ما تقرب إليَّ عبدي بمثل أداء ما افترضته عليه ، ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالتوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به .. » الحديث .

ولكن ينبغي أن نضع أمام أعيننا القواعد الشرعية التالية ..

أولاً : أن الله تعالى لا يقبل النافلة حتى تؤدي الفريضة . وبناء عليه ، نرى أن كل من يتطوع بالحج أو العمرة وهو - مع هذا - يبخل بإخراج الزكاة المفروضة

عليه كلها أو بعضها ، فحجه وعمرته مردودان عليه .

وأولى من إصاف من في الحج والعمرة أن يظهره أولاً بالركاة .

ومثل ذلك من كان مشغول الدمة بديون العباد من التحار وغيرهم ، ممن ناع له سلعة بثمن مؤجل فلم يدفعه في أوانه ، أو أقرضه قرصاً حسناً ، فم يوفه ديه . فهذا لا يجوز له التفتل بالحج أو العمرة قبل قضاء ديونه .

ثانياً : أن الله لا يقبل النافلة إذا كانت تؤدي إلى فعل محرم ، لأن السلامة من إثم الحرام مقدمة على اكتساب مشوبة النافلة .

فإذا كان يترتب على كثرة الحجاج المتطوعين إيذاء لكثير من المسلمين ، من شدة الزحام مما يسبب غلبة المشقة ، وانتشار الأمراض ، وسقوط بعض الناس هلكى ، حتى تدوسهم أقدام الحجيج وهم لا يشعرون ، أو يشعرون ولا يستطيعون أن يقدموا أو يؤخروا - كان الواجب هو تقليل الزحام ما وجد إلى ذلك سبيل .

وأولى الخطوات في ذلك أن يتمتع الدين حجوا عدة مرات عن الحج ليفسحوا المجال لغيرهم ، ممن لم يحج حجة الفريضة .

وقد ذكر الإمام الغزالي من الآداب التي يجب أن يراعيها الحاج : ألا يعاون أعداء الله سبحانه بتسليم المكس (وهو ضريبة تؤخذ ظلماً) وهم الصادون عن المسجد الحرام من أمراء مكة ، والأعراب المترصدين في الطريق . فإن تسليم المان إليهم ، إعانة على الظلم ، وتيسير لأسبابه عليهم ، فهو كالإعانة بالنفس ، فليتلطف في حيلة للحلاص فإن لم يقدر فقد قال بعض العلماء - ولا بأس بما قاله - إن ترك التمثل بالحج والرحوع عن الطريق أفضل من إعانة الظلمة .

ولا معنى لقول القائل : إن ذلك يؤخذ مني وأنا مضطر . فإنه لو قعد في البيت ، أو رجع من الطريق لم يؤخذ منه شيء ، فهو الذي ساق نفسه إلى حالة الاضطراب^(١) .

(١) انظر : الإحياء ج ١ ص ٢٣٦ ط - الحلبي . وانظر أيضاً كتابها : « العباد في الإسلام » ص ٣٢٤ وما بعدها ، ط ثانية أو ثالثة .

وشاهدنا من هذا النفل: أن التنفل بالحج إذا كان من ورائه ارتكاب محرم ، أو مجرد معاونة عليه ، ولو غير مباشرة ، غير محمود ولا مشروع ، وتركه أولى بالمسلم الذي يسعى لإرضاء ربه . وهذا هو الفقه النير .

ثالثاً : أن درء المفسد مقدم على جلب المصالح ، وخصوصاً إذا كانت المفسد عامة ، والمصالح خاصة .

فإذا كانت مصلحة بعض الأفراد أن يتنفل بالحج مرات ومرات . وكان من وراء ذلك مفسدة عامة للألوف ومئات الألوف من الحجيج مما يلحقهم من الأذى والضرر في أنفسهم وأبدانهم حتى هؤلاء المتنفلون أيضاً يتأذون من ذلك - كان الواجب منع هذه المفسدة بمنع ما يؤدي إليها وهو كثرة الزحام .

رابعاً : إن أبواب التطوع بالخيرات واسعة وكثيرة ، ولم يصيق الله على عباده فيها ، والمؤمن البصير هو الذي يتحير منها ما يراه أليق بحاله ، وأوفق بزمانه وبيئته .

فإذا كان في التطوع بالحج أذى أو ضرر يلحق بعض المسلمين - فقد فسح الله للمسلم مجالات أحر ، يتقرب بها إلى ربه دون أن تؤدي أحداً .

فهناك الصدقة على ذوى الحاجة والمسكنة ، ولا سيما على الأقارب وذوى الأرحام فقد جاء في الحديث : « الصدقة على المسكين صدقة ، وعلى ذى الرحم ثتان : صدقة وصلة »^(٢) وقد تكون نفقتهم عليه واجبة ، إذا كان من أهل اليسار وهم من أهل الإعسار .

وكذلك على الفقراء من الجيران ، لما لهم من حق الحوار بعد حق الإسلام ، وقد ترتفع المساعدة المطلوبة لهم إلى درجة الوجوب ، الذي يأثم من يفرط فيه .

ولهذا جاء في الحديث : « ليس بمؤمن من بات شبعان وجاره إلى جنته جائع »^(٣) .

(٢) رواه أحمد وأحمد والترمذي والسنائي وابن ماجه والحاكم عن سلمان بن عامر الصيغى بإسناد صحيح .

(٣) رواه الطبراني وأبو يعلى عن ابن عباس ورواه الحاكم عن عائشة والطبراني والبرار عن أس مع اختلاف

في اللفظ .

وهناك الإلحاق على الجمعيات الدينية ، والمراكز الإسلامية ، والمدارس القرآنية ، والمؤسسات الاجتماعية والثقافية التي تقوم على أساس الإسلام ، ولكنها تتعثر وتتخبط ، لعدم وجود من يمولها ويعينها . على حين تجد المؤسسات التبشيرية مئات الملايين من الدولارات أو الخبيئات أو غيرها من العملات ، ترصد لها ، وإلجأها في سبيل التشويش على الإسلام ، وتمزيق وحدة المسلمين ، ومحاولة إحراج المسلم عن إسلامه . إن لم يكن إدخاله في انصرانية . المهم زعزعة إسلامه وإن بقي بغير دين .

وإحفاق كثير من المشروعات الإسلامية ليس لقلة مال المسلمين ، فمن الأفطار الإسلامية اليوم ما يعد أعشى بلاد العالم ، ولا لقلة أهل الخير والبدل فيهم ، فلارال في المسلمين الخيرون الطييون ، ولكن كثيراً من البذل والإنفاق يوضع في غير موضعه .

ولو أن مئات الألوف الذين يتطوعون سويّاً بالحج والعمرة رصدوا ما ينفقون في حجهم وعمرتهم لإقامة مشروعات إسلامية ، أو لإعانة الموحود منها ، وبضم ذلك تنظيمًا حساً ، لعاد ذلك على المسلمين عامة بالخير وصلاح الحال والمآل ، وأمكن للعاملين المخلصين للدعوة إلى الإسلام أن يجلوا بعض العون للصمود في وجه التيارات التبشيرية والشيوعية والعلمانية وغيرها من التيارات العميلة للعرب أو الشرق ، التي تختلف فيما بينها ، وتتفق على مقاومة الاتجاه الإسلامي الصحيح ، وعرقلة تقدمه ، وتمزيق الأمة الإسلامية بكل سبيل .

هذا ما أنصح به الأخوة المتدينين المخلصين الحريصين على تكرار شعيرتي الحج والعمرة أن يكتبوا بما سبق هم من ذلك ، وإن كان ولا بد من التكرار ، فيكرر كل خمس سنوات ، وبذلك يستفيدون فائدتين كبيرتين لهم أجرهما :

الأولى : توحيه الأموال الموهرة من ذلك لأعمال الخير والدعوة إلى الإسلام ، ومعاونة المسلمين في كل مكان من عالمنا الإسلامي ، أو خارجه حيث الأقليات المسحوقة .

الثانية : توسيع مكان لعبهم من المسلمين الوافدين من أقطار الأرض ، ممن لم يحج حجة الإسلام المفروضة عليه . فهذا أولى بالتوسعة والتيسير منهم بلا ريب . وترك التطوع بالحج بنية التوسعة هؤلاء ، وتخفيف الرحام عن الحجاج بصفة عامة ، لا يشك عالم بالدين أنه قربة إلى الله تعالى ، لها مثوبتها وأجرها ، وإنما لكل امرئ ما بوى . .

ومما يذكرها : أن جنس أعمال الجهاد أفضل من جنس أعمال الحج ، وهذا ثابت بخص القرآن ، يقول تعالى : ﴿ أَجْعَلْكُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ ؟ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمَ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ [سورة التوبة : ١٩ ، ٢٠] .

حج المرأة بلا محرم

س : امرأة وجب عليها الحج ، وهي صحيحة الجسم ، ولديها المال الكافي لنفقات حجبها ولكن لم يتيسر لها زوج أو محرم تحج معه . فهل يجوز لها أن تحج في رفقة بعض المسلمين أو المسلمات ، مع ملاحظة أن الطرق الآن أصبحت آمنة ، ولم يعد في السفر مخاطرة كما كان من قبل ؟ أم يجب عليها تأخير الحج إلى أن يتيسر لها المحرم ؟

ج : الأصل المقرر في شريعة الإسلام ألا تسافر المرأة وحدها ، بل يجب أن تكون في صحبة زوجها ، أو ذى محرم لها .

ومستند هذا الحكم ما رواه البخاري وغيره عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تسافر المرأة إلا مع ذى محرم ، ولا يدخل عليها رجل إلا ومعها محرم » .

وعن أبي هريرة مرفوعاً : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها محرم »^(٤) .

وعن أبي سعيد عنه ﷺ : « لا تسافر امرأة مسيرة يومين ليس معها زوجها أو ذى محرم »^(٥) .

وعن ابن عمر : « لا تسافر ثلاث ليال إلا ومعها ذو محرم »^(٦) .

(٤) رواه مالك والشيخان وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة .

(٥) رواه الشيخان في رواية هما عن أبي سعيد .

(٦) متفق عليه من حديث ابن عمر .

والظاهر أن اختلاف الروايات لاختلاف السائلين وسؤالهم ، فخرجت جواباً لهم ، غير أن أبا حنيفة رجح حديث ابن عمر الأخير ، ورأى أن لا يعتبر المحرم إلا في مسافة القصر . وهو رواية عن أحمد .

وهذه الأحاديث تشمل كل سفر ، سواء كان واجباً كالسفر لزيارة أو تجارة أو طلب علم أو نحو ذلك .

وليس أساس هذا الحكم سوء الطن بالمرأة وأحلاقها ، كما يتوهم بعض الناس ، ولكنه احتياط لسمعتها وكرامتها ، وحماية لها من ضمع الدين في قلوبهم مرض ، ومن عدوان المعتدين من دئاب الأعراض ، وقطاع الطرقات ، وخاصة في بيئة لا يخلو المسافر فيها من اختيار صحار مهلكة ، وفي زمن لم يسد فيه الأمان ، ولم ينتشر العمران .

ولكن ما الحكم إذا لم تحد المرأة محرماً يصحبها في سفر مشروع : واجب أو مستحب أو مباح ؟ وكان معها بعض الرجال المأموين ، أو النساء الثقات ، أو كان الطريق آمناً .

لقد بحث الفقهاء هذا الموضوع عند تعرضهم لوجوب الحج على النساء . مع نهي الرسول ﷺ أن تسافر المرأة بغير محرم .

(أ) فمهم من تمسك بظاهر الأحاديث المذكورة ، فمنع سفرها بغير المحرم ، ولو كان لريضة الحج ، ولم يستثن من هذا الحكم صورة من الصور .

(ب) ومنهم من استثنى المرأة المعوز التي لا تشتى ، كما نقل عن القاصي أبي الوليد الياجي ، من المالكية ، وهو تخصيص للعموم بالنظر إلى المعنى ، كما قال ابن دقيق العيد ، يعني مع مراعاة الأمر الأغلب^(٧) .

(ج) ومنهم من استثنى من ذلك ما إذا كانت المرأة مع سوة ثقات . بل اكتفى بعضهم بحرة مسلمة ثقة .

(٧) صح البخاري ج ٤ ، ص ٤٤٧ .

(د) ومهم من أكفى بأمن الطريق . وهذا ما اختاره شيخ لإسلام ابن تيمية . ذكر ابن مفلح في (المروع) عنه قال : تحج كل امرأة آمة مع عدم المحرم ، وقال : إن هذا متوجه في كل سفر طاعة .. ونقله الكرايبي عن الشافعي في حجة التصوع . وقال بعض أصحابه فيه وفي كل سفر غير واجب كزيارة وتجارة^(٨) .

ونقل الأثر عن الإمام أحمد . لا يشترط المحرم في الحج الواجب . وعلل ذلك بقوله : لأنها تخرج مع النساء ، ومع كل من أمتة .

بل قال ابن سيرين : مع مسلم لا يأمن به .

• وقال الأوزاعي : مع قوم عدول .

• وقال مالك : مع جماعة من النساء .

• وقال الشافعي : مع حرة مسلمة ثقة . وقال بعض أصحابه : وحدها مع الأمن^(٩) .

قال الحافظ ابن حجر : والمشهور عند الشافعية اشتراط الزوج أو المحرم أو النسوة الثقات . وفي قول : تكفى امرأة واحدة ثقة . وفي قول نقله الكرايبي وصححه في المهذب تسافر وحدها إذا كان الطريق آمناً .

وإذا كان هذا قد قيل في السفر للحج والعمرة ، فيبغى أن يطرد الحكم في الأسفار كلها ، كما صرح بذلك بعض العلماء^(١٠) . لأن المقصود هو صيانة المرأة وحفظها وذلك متحقق بأمن الطريق ، ووجود الثقات من النساء أو الرجال .

والدليل على جواز سفر المرأة من غير محرم عند الأمن ووجود الثقات :

أولاً : ما رواه البخاري في صحيحه أن عمر رضي الله عنه أذن لأرواح النبي ﷺ في آخر حجة حجها ، فبعث معهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن ، فقد اتفق

(٨) انظر : المروع ج ٣ ، ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ط . ثابته .

(٩) المروع ج ٣ ، ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(١٠) فتح الباري ج ٤ ، ص ٤٤٧ ، ط . مصطفى الحلبي .

عمر وعثمان وعبد الرحمن بن عوف ونساء النبي ﷺ على ذلك ، ولم يذكر غيرهم من الصحابة عليهن في ذلك . وهذا يعتبر إجماعاً^(١١) .

ثانياً : ما رواه الشيخان من حديث عدي بن حاتم ، فقد حدثه النبي ﷺ عن مستقبل الإسلام وانتشاره ، وارتفاع مآره في الأرض . فكان مما قال : « يوشك أن تخرج الظعينة من الحيرة (بالعراق) تؤم البيت لا روج معها ، لا تخاف إلا الله ... الخ » وهذا الخبر لا يدل على وقوع ذلك فقط ، بل يدل على جواره أيضاً ، لأنه سيق في معرض المدح بامتداد ظل الإسلام وأمنه .

هذا ونود أن نضيف هنا قاعدتين جليلتين :

أولاً : أن الأصل في أحكام العبادات والمعاملات هو الالتفات إلى المعاني والمقاصد بخلاف أحكام العبادات ، فإن الأصل فيها هو التبعيد والامتناع ، دون الالتفات إلى المعاني والمقاصد . كما قرر ذلك الإمام الشاطبي ووضحه واستدل له .

الثانية : إن ما حرم لذاته لا يباح إلا للضرورة ، أما ما حرم لسد الذريعة فيباح للحاجة . ولا ريب أن سفر المرأة بغير محرم مما حرم سداً للذريعة .

كما يجب أن نصيف أن السفر في عصرنا ، لم يعد كالسفر في الأزمنة الماضية ، مخوفاً بالمخاطر لما فيه من اجتياز الفلوات ، والتعرض لنصوص وقطاع الطرق وغيرهم .

بل أصبح السفر بوساطة أدوات نقل تجمع العدد الكثير من الناس في العادة ، كالباخرة والطائرات ، والسيارات الكبيرة ، أو الصغيرة التي تخرج في قوافل . وهذا يجعل الثقة موفورة ، ويطرد من الأنفس الخوف على المرأة ، لأنها لن تكون وحدها في موطن من المواطن .

ولهذا لا حرج أن تخرج مع توافر هذا الجو الذي يوحى بكل اطمئنان وأمان . وبالله التوفيق .

(١١) المصدر السابق .

السفر بالطائرة أفضل أم المشى على الأقدام ؟

س : هل السفر في الحج بالطائرة أو السيارة أفضل أم مشياً على الأقدام ؟
هناك بعض الناس أتوا من باكستان مشياً على أقدامهم لأداء فريضة الحج ، ويقولون . أن لهم أجراً أعظم . فهل هذا صحيح ؟

ج : كثرة الثواب في العبادات ليست مبنية على مجرد المشقة فقط ، بل مبنية على اعتبارات كثيرة ، وشرائط شتى ، أهمها الإخلاص لله عز وجل ، وإتقان العبادة بأركانها وآدابها ، على وجه حسن ، فكلما كان هناك الإخلاص ، وكان هناك الموافقة للسهة وآدابها كانت العبادة أعظم أجراً ، ثم هناك المشقة أيضاً تأتي بعد ذلك ، والإنسان الذى يدل في عبادته جهداً أكبر ، فجهده لن يضيع عند الله عز وجل ، بشرط ألا يتكلف ذلك .

هب أن الإنسان كان مسجده قريباً من بيته ، فهل له أن يذهب ويلف ويدور ليعبد المسافة ويكثر الخطأ إلى المسجد ، ليال أجراً أعظم ؟ هذا ليس مشروعاً .

ولكن لو كان في طبيعة الحال ، البيت بعيداً عن المسجد ، فإن له بكل خطوة حسنة ، وهكذا أراد بنو سلمة أن يأتوا قريباً من مسجد النبي ﷺ ويدعوا بيوتهم في أطراف المدينة ، فلم يسمح النبي ﷺ لهم بذلك ، وأقرهم في بيوتهم ، وبشرهم بأن لهم في كل خطوة يأتونها إلى الصلاة حسنة ، فهذه حسنات مسجلة لهم في رصيدهم عند الله ، ولكن ليس معنى هذا أن الإنسان يهمل الخطأ أو يبعد الطريق حتى يكسب الحسنات .

لو أن إنساناً ليس لديه أجر الطيارة ، التى نحملة ، وجاء راكباً دابة أو ماشياً أو فى باخرة رحيصة الأجر ، فلا شك أن له أجراً عظيماً أكثر ممن يأتى فى ساعتين أو أقل أو أكثر ولا يحس بتعب ولا نصب .. إنما المهم ألا يتكلف ذلك .. فيأتى مشياً ، بينما

يسر الله له المطية ، أو يقدم ممتطياً دابة ، وهو يستطيع أن يستقل سيارة ، والمشقة التي يتجشمها الإنسان بسبب أنه لا يملك غير ذلك ، هو مأجور عليها بشرط عدم التكلف .

الحج في الصغر

س : هل يصح الحج في سن الرابعة عشر ؟ وإذا حج في هذه السن ، ثم فعل منكراً بعد ذلك فهل تبطل حجته ؟ ويطلب بحجة أخرى ؟

ج : الحج في سن الرابعة عشرة إذا لم يكن الشخص قد بلغ بالاحتلام - فهذه الحجة لا تغني عن حجة الإسلام المفروضة ، فإن الحجة التي هي الفرض ، لا بد أن تتحقق بعد البلوغ ، والبلوغ إما بالسن ، وهو يكون في الخامسة عشرة .. وإما بالاحتلام فإذا لم يكن كذلك ، فلا بد من أن يعرج مرة أخرى .

فإذا فعل منكراً بعد أداء فريضة الحج ، فإن ذلك المكسر لا يبطل الحجة لأن فعل الحسنات لا يبطل ارتكاب السيئات ، وإن كانت تنقص من ثمرتها وتقلل من ثوابها ، ذلك ، لأن الله عز وجل يحاسب الناس على كل صغيرة وكبيرة ، من طاعة أو معصية ، والميزان يوم القيامة هو الحكم ، حيث توضع الحسنات في كفة والسيئات في كفة ، ويتبين أيهما أثقل ، فيكون إما محسناً أو مسيئاً ، وعلى ذلك يترتب الثواب والعقاب ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ﴾ (١٢) ونضع الموارد في القسط ليوم القيامة ، فلا تظلم نفس شيئاً ، وإن كان مثقال حبة من حردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين ﴾ (١٣) .

والمطلوب من المسلم أن تكون حجته صادقة مبرورة ، وأن يظهر أثرها في نفسه وسلوكه بعد الحج . ، فيتوب ، وينيب إلى الله ، ويعمل الصالحات ولا يعود إلى سيرته الأولى إن كان ممن ظلموا أنفسهم ، وارتكبوا شيئاً من الموبقات ، بل يجعل صمحته بيصاء ، وصلته بالله وثيقة ، وتلك هي ثمرة الحج المبرور الذي ليس له جزاء إلا الجنة .

فإذا كان صاحب السؤال قد حج قبل البلوغ والاحتلام ، فعليه أن يحج مرة أخرى لأداء الفريضة ، والله يتقبل منه إن شاء الله ، وأدعو له بالتوفيق .

(١٣) الأنبياء : ٤٧ .

(١٢) الزلزلة : ٧ ، ٨ .

ماء زمزم بين العلم والدين

أصدرت مجلة (الدكتور) القاهرة ملحقاً لعدد أبريل سنة ١٩٦٠ بقلم الدكتور أحمد محمد كمال ، يتضمن إرشادات صحية وطبية لحجاج بيت الله الحرام ، وقد جاء فيما يختص بمياه الشرب حديث عن ماء زمزم قال فيه : « كثيرون - إن لم يكن كل الحجاج - عندهم عقيدة : أن شرب قليل من هذه المياه إما جزء من مراسم الحج ، أو يشربونها للتبرك . وقسماً برب الكعبة لو أعطيت مال قارون لشرب ملعقة صغيرة منها لرفضت رفضاً باتاً ، وفعلاً رفضت عندما كرمنى المولى عز وجل بزيارة بيته المحرم فى أوائل هذا العام ، ولتعلم كل حاج أن التحاليل التى عملت على هذه المياه أثبتت أنها ملوثة تلوثاً شديداً كيميائياً وبكتريولوجياً مما يجعلها غير مأمونة صحياً ، وأغلب الظن عندى أن مياه مجاري منازل مكة تتسرب عبر مسام طبقات الأرض إلى البئر ، فى رأى أن انخفاض موقع البئر ، ووجود المنازل على هضبة مرتفعة ، مما يساعد على سهولة هذا التسرب . ويصح أيضاً أن بقاء البئر مفتوحة ترفع مياهها بدلوا من عهد إنشائها إلى عهد قريب جداً قد عرضها للتلوث .. إلى أن قال : والرأى عندى أن خير حل لمنع خطر مياه زمزم هو العمل على تطهيرها بالكلورين أو بأى طريقة يجد الأخصائيون أنها كافية » .

هذا أهم ما جاء فى مقال الدكتور . وقد أحدث ضجة كبيرة فى المجلات والصحف السعودية فحملت على المقال وكاتبه حملة شعواء ، واتهمته فى دينه وعقيدته ، واستشهدت بأحاديث وآثار فى ماء زمزم ، وما فيه من بركة . ولا شك أن للموضوع خطورته ، فهو يتصل بالمشاعر الدينية للمسلمين . لما لرمزم فى أذهانهم ووجدانهم من ارتباط بالبلد الحرام والبيت الحرام ، والحج إليه ، حتى صار من

المتعارف أن من يدعو لأخيه بالشرب أو الوضوء « من ماء زمزم » فإنما يدعو له بالحج .

من الوجهة الدينية :

والمسألة من الوجهة الطبية تحتاج إلى جهات رسمية مأمونة تقوم بتحليل الماء ثم تقرر رأيها فيه . أما من الوجهة الدينية فلا بد من الإجابة على هذه الأسئلة ليتضح الأمر ويحول الإشكال .

هل لماء زمزم قدسية خاصة في الدين ؟ وهل الشرب منه واجب أو مستحب للحجاج ؟ وهل يشرع الشرب منه وإن ثبت تلوثه كما يقول الدكتور ؟ وهل يستحيل ديباً أن يصيب ماء زمزم تلوث بسبب من الأسباب ؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة نضع هنا الأحاديث الواردة في ماء زمزم ، ونبين قيمتها العلمية من حيث ثبوتها ودلائلها ، عند خبراء الحديث ، العارفين بالأسانيد والمتون :

١ - عقد البحارى في كتاب الحج من صحيحه باباً فيما جاء في ماء زمزم ، فلم يورد في فصلها أو يركتها إلا حديث شق صدره عليه السلام وعسله من ماء زمزم ، وحديث آخر فيه أنه شرب منه ، وليس في الحديثين ما يدل دلالة صريحة على فضل أو بركة . وهذا ما نص عليه الحافظ ابن حجر في (الفتح) حين شرحه للحديث ، قال : « كأنه لم يثبت عنده في فضلها حديث على شرطه صريحاً » . وفي باب سقاية الحاج روى عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ جاء إلى السقاية فاستسقى ، فقال العباس : « يا فصل اذهب إلى أمك ، فأت رسول الله ﷺ بشراب من عندها . فقال ﷺ : اسقنى . قال : يا رسول الله ، إنيهم يجعلون أيديهم فيه . قال : اسقنى . فشرب منه . ثم أتى زمزم وهم يسقون ويعملون فيها ، فقال : اعملوا فإنكم على عمل صالح . ثم قال : لولا أن تعلبوا لنزلت حتى أضع الحبل على هذه ، يعنى عاتقه ، وأشار إلى عاتقه » .

وفي هذا الحديث نجد العباس - وقد كان يشرف على السقاية - أراد أن يسقى رسول الله ﷺ ماء آخر يجيء به ابنه الفضل من البيت ، وحجته في ذلك أنهم يجعلون أيديهم فيه ، ولكن الرسول الكريم أتى إلا أن يكون أسوة للمؤمنين فلا يتميز

عليهم ، بل يشرب مما يشربون ، ولم يكن النبي يرى في الماء ضرراً أو يتوقعه ، وإلا كان له موقف آخر ، إنما هو لون من التقرز أظهره العباس ، وكان عليه الصلاة والسلام أقوى على نفسه ، وأشد في عزمه من أحاسيس المقررين ، كما كان تواضعه يأبى عليه أن يفرد بشيء عن سائر المسلمين . وفي رواية للطبراني في هذا الحديث أن العباس قال له : إن هذا قد مرث (أى أصابته الأيدى) أفلا أسقيك من بيوتنا ؟ قال : « لا ، ولكن اسقني مما يشرب منه الناس » .

هل في هذا الحديث شيء عن قدسية زمزم ؟ لا . كل ما فيه ما قاله ابن حجر فيه الترغيب في سقى الماء ، خصوصاً ماء زمزم ، وفيه تواضع النبي ﷺ وكراهة التقذر والتكره للمأكولات والمشروبات ، وأن الأصل في الأشياء الطهارة ، لتناوله ﷺ من الشراب الذي غمست فيه الأيدى .

٢ - أما صحيح مسلم فأبرز ما ورد فيه عن زمزم حديث أبي ذر : « أنها طعام طعم » ومعنى « طعام طعم » أى يشبع من تناوله .

٣ - وروى أحمد وأبو ماجه عن جابر حديث : « ماء زمزم لما شرب له » . قال صيارفة الحديث : وفي إسناده عبد الله بن المؤمل ، وقد تفرد به ، وهو ضعيف وأعده ابن القطان به . وقد رواه البيهقي من طريق آخر عن جابر . وفيها سويد بن سعيد ، وهو ضعيف جداً ، قال فيه يحيى بن معين : « لو كان لي فرس ورحم لعزوت سويداً » وذلك لما يرى من خطره على الحديث ، وروايته للمناكير .

٤ - روى الدارقطني عن ابن عباس حديث : « ماء زمزم لما شرب له ، إن شربته تستشفى شفاك الله ، وإن شربته لشبع أشبعك الله ، وإن شربته لقطع ظمأ قطع الله » . الحديث « والصحيح أن هذا الحديث من قول ابن عباس نفسه ، وليس مرفوعاً عن النبي ﷺ . وقد خطأ الحافظ في (التلخيص) الراوى الذي رفع الحديث إلى الرسول ، وحكم على روايته بالشذوذ ، ومخالفة الحفاظ الثقات . وإذا كان هذا قول ابن عباس رضي الله عنهما ، فهو مجرد رأى شخصي رآه ، لا يلزمنا ساعه ، ولا الإيمان به معه ، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ .

٥ - روى البزار عن أبي ذر حديث : « ماء زمزم طعام طعم وشفاء سقم » وصحح المادري إسناده ورواه كذلك الطيالسي في مسنده .

ولعل هذا هو الحديث الفذ الذى يمكن أن يستند إليه فى شأن زمزم ومائها وأنه طعام وشفاء ، ولكن هل يعنى هذا الحديث حمايتها من الخضوع للقوانين العامة فى الكون ، وهل ينمى أن يعرض لها التلوث بسبب ما ، وفق سنن الله المطردة ؟ . وإذا أثبت التحليل العسمى الصحيح أن ماءها قد اعتراه تلوث يحشى ضرره على الشاربين ، فهل نكذب نتيجة العلم اعتقاداً ما أنه ينافى هذا الحديث ؟ والحديث ليس قطعى الدلالة ولا الثبوت ، وبخاصة أن كلمة « شفاء سقم » لم ترد فى أحد الصحيحين ولا فى كتاب من كتب السنة المعتمدة .

وقد قال الله عن العسل : ﴿ فيه شفاء للناس ﴾ ولا يمنع ذلك أن يصيبه التلوث .

الشرب من زمزم ليس واجباً ولا سنة من سنن الحج :

وهناك أمران لابد أن نقررهما فى هذا المقام :

أولهما : أن الشرب من ماء زمزم ليس من مناسك الحج أو سنته فى أى مذهب من المذاهب المعروفة لدى المسلمين ، بل قد نقل أن عبد الله بن عمر لم يكن يشرب من ماء السقاية فى الحج . مع شدة تمسكه بالسنة واتباعه للآثار . وقد علل هذا منه بأنه يخشى أن يظن الناس أن ذلك من تمام الحج .

وقد استدلل بعضهم على استحباب الشرب من ماء زمزم بأحاديث شربه عليه السلام بها . ودفع هذه آخرون بأن الشرب أمر جبلى ، فلا يدل على الاستحباب إذ لا تأسى فى الأمور الجبلية .

والأمر الثانى : أن هذا الذى قررنا إنما هو لذات العلم ، أما زمزم فيكفى ارتباطها فى أنفسنا بذكرىات عزيزة تمتد إلى أبويننا إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام .

ولم يثبت عندى بطريق موثوق به أن ماءها قد تلوث فعلاً ، وعلى السلطات الصحية فى (السعودية) والبلاد الإسلامية أن تنضافر على حماية هذه البئر من كل ما يشوبها ، وقاية للصحة ، وتجنباً للشكوك والشبهات حول شئ تهمو إليه قلوب المسلمين .

وأحب أن يطمئن العبورون على دينهم ، فإن الإسلام أرسخ قدماً ، وأثبت أصولاً من أن تنال منه مقالة تنشر ، أو كتاب يؤلف ، أو حملات توجه . إنه الحقيقة التى تزول الدنيا وهى باقية ﴿ ويأى الله إلا أن يتم نوره ﴾ .

شبهات حول الحجر الأسود

س : وقع في يدي كتيب أثار فيه مؤلفه شبهات حول الحجر الأسود ، ورد الأحاديث التي وردت في استلامه وتقييله زاعماً أنها تنافي دعوة الإسلام للتوحيد ، ونبد الأوثان .

فما رأيكم في هذا الموضوع ؟

ج : الدراسة السطحية آفة من آفات المتعلمين عندما ، والتعجل في إصدار الحكم قبل الرسوخ في العلم ، ودون الرجوع إلى أهل الذكر ، ثمرة سيئة لهذه السطحية . وما أصدق ما قيل : إن الذين يتشككون في الدين إما جهلاء ، أو متعلمون تضخمت في أذهانهم بعض المعلومات ، ذلك أن إثارة الشبهات حول موضوع كاستلام الحجر الأسود ، ورد الأحاديث الواردة فيه ببساطة ضلال مبین ، وغفلة عن طبيعة العلم ، وطبيعة الدين :

طبيعة العلم : أن ترد جزئياته إلى قواعده ، وعلم الحديث له قواعده وأصوله التي وضعها علماءه لمعرفة المقبول من المردود في الأحاديث ، وطبقوها بكل أمانة ودقة ما استطاعوا ، وبذلوا جهود الأبطال في سبيل تنقية السنن النبوية ، وتبليغها إلينا . أما قيمة الأحاديث التي رووها في شأن الحجر الأسود ؟ فنورد عليك بعضها ؟ :

روى البخاري عن ابن عمر - وسئل عن استلام الحجر الأسود - فقال : رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله .

وعن نافع قال : رأيت ابن عمر استلم الحجر بيده ثم قبل يده ، وقال : ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعله ، متفق عليه .

وعن عمر : أنه كان يقبل الحجر الأسود ويقول : إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك ، رواه البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه .

قال الطبري : إنما قال عمر ذلك ؛ لأن الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الأصنام ، فخشي أن يظن الجاهل أن استلام الحجر من باب تعظيم الأحجار كما كانت تفعل العرب في الجاهلية ، فأراد أن يعلم الناس أن استلامه اتباع لفعل رسول الله ، لا لأن الحجر يضر وينفع بذاته ، كما كانت الجاهلية تعبد الأوثان . والأحاديث المذكورة أحاديث قولية صحيحة ثابتة ، لم يطعن فيها عالم من علماء السلف أو الخلف ، على أن الأمر أكثر من ذلك ، فإن هذه سنة عملية تناقلتها الأجيال منذ عهد النبوة إلى الآن بلا نكير من أحد ، فأصبحت من مسائل الإجماع ، ولا تجتمع الأمة على ضلالة ، وهذا وحده أقوى من كل حديث يروى ، ومن كل قول يقال .

هذا من ناحية العلم . وأما من ناحية الدين فالمؤمنون يعرفون تمام المعرفة أنه يقوم أول ما يقوم على الإيمان بالغيب (في جانب الاعتقاد) ، وعلى الخضوع والانقياد لأمر الله (في جانب العمل) وهذا هو معنى لفظ الدين ، ولفظ العبادة .

والإسلام - باعتباره ديناً - لا يحلو من جانب تعبدى محض ، وإن كان أقل الأدبان في ذلك . وفي الحج - خاصة - كثير من الأعمال التعبدية ، ومنها تقبيل الحجر الأسود ، والأمور التعبدية هي التي تعقل حكمتها الكلية وإن لم يهتم معناها الجزئي ، والحكمة العامة فيها هي حكمة التكليف نفسه ، وهي ابتلاء الله لعباده ليعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه .

الأمور التعبدية هي التي تكشف عن العبودية الصادقة لله من العبودية الزائفة . العبد الصادق يقول عند أمر الله بمقالة الرسول والمؤمنين : (سمعنا وأطعنا) ، والعبد المتمرد على ربه يقول ما قاله اليهود من قبل : « سمعنا وعصينا » . ولو كان كل ما يكلف به العبد مفهوم الحكمة للعقل جملة وتفصيلاً ، لكان الإنسان حياً يمثل إنمما يطيع عقله قبل أن يكون مطيعاً لربه .

وحسب المسلم أنه - حير يطوف بالبيت ، أو يستلم الحجر - يعتقد أن هذا البيت وما فيه أثر من آثار إبراهيم عليه السلام ، ومن إبراهيم ؟ إنه محطم الأصنام ،

ورسول التوحيد وأب الملة الخيفية السمحة ﴿﴾ إن إبراهيم كان أمة قاتلاً لله حياً ولم
يكن من المشركين ﴿﴾ (١٤)

التبرك بالأحجار شرك

س : في مقام السيد أحمد البدوي بطنطا في مصر ، وفي ركن من أركانه ، يوجد حجر معلق مثبت بالجدار ، به أثر قدم غائر ، يتمسح الناس به ويتبركون ، ويطلبون عنده البركات وقضاء الحاجات ، حيث يقال : إن هذا الأثر أثر قدم النبي ﷺ .. فهل هذا الحجر ثابت حقيقة ؟ وهل هذا التبرك جائز شرعاً ؟

ج : ما أضاع المسلمين إلا الإفراط والتفريط .

فبعضهم يسرف في الاعتقاد حتى يؤمن بالخرافة ، ويترك بالأحجار والآثار التي لم يشرعها دين ، ولم يأذن بها الله .

وآخر يقتصر في الاعتقاد حتى يثير الشبهات حول الحجر الأسود نفسه ، غير أن الحق بين الاثنين . فالإسلام قد أبطل التبرك بالأحجار كلها ، لم يستثن من ذلك إلا الحجر الأسود للحكمة التي ذكرناها .

والحجر الموجود في طنطا كالأحجار ، ليس هناك تاريخ يثبت أن هذا الحجر من عهد رسول الله ، ولا أن أثر القدم هو أثر قدمه عليه السلام ، وليس عند أحد سند بهذا أبداً .

هذه واحدة .. والثانية أن رسول الله ﷺ لم يأمر أمته بالتمسح والتبرك بمواضع أقدامه ، وتعظيمها إلى درجة التقديس ، وإنما كان يحذر من كل ما يشتم منه رائحة العبو في التعظيم ، ويوصد كل باب يخشى منه دخول الفتن ، لهذا قال عليه السلام : « لا تتخذوا قبري عيداً » ، « لا تتخذوا قبري وثناً يعبد » . « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

وكان أصحابه على هديه كذلك .. أسرع عمر بقطع شجرة الرضوان التي

بايع المؤمنون رسول الله تحتها في الحديبية ، وجاء ذكرها في القرآن ، قطعها رضى الله عنه حين رأى بعض الناس يذهبون إليها متبركين .

إن تقيل الحجر الأسود أمر « تعبدى » والأمور التعبدية امتثال محض لله يوقف عندها ولا يقاس عليها غيرها . وما أحسن قول عمر : « لولا أنى رأيت رسول الله يقلك ما قبتك » .

وأما استناد بعضهم إلى حديث : « لو اعتقد أحدكم في حجر لمعه » فإنه استناد إلى باطل صراح ، والحديث قال فيه ابن حجر : لا أصل له ، وقال ابن تيمية : موصوع .

حكم الميت في المزدلفة

س : أنا أحج كل عام . ولكن لا أيت في المزدلفة وإنما أقضى فيها حوالى ثلاث ساعات فهل على فدية أم لا ؟

ولدى طفلة أصحبها معى إلى الحج كل عام ، يتراوح عمرها بين ١٠ و ١٢ سنة وتحرم بالحج والعمرة . فهل عليها فدية هى أيضاً ؟

ج : أما الميت بالمزدلفة ، فقد اختلف فيه الفقهاء ، هل يجب أن يبيت الحاج فيها كما بات النبي ﷺ إلى الإسفار من الصبح ، أم أنها مجرد منزل يصلى فيها المغرب والعشاء جمعاً كما فعل النبي عليه الصلاة والسلام ويقتى مدة قدرها بعضهم إلى نصف الليل كما هو مذهب الحنابلة . وبعضهم كالمالكية ، قالوا : إنها مجرد منزل ، ليس عليه أن يبقى فيها إلا بمقدار ما يصلى العشاء مع المغرب جمعاً ، وبمقدار ما يأكل بعض الطعام ، ثم لا بأس أن يتابع سيره .

وأعتقد أن مذهب المالكية في هذا مذهب ميسر ، وأنا أميل إلى التيسير في أمور الحج في هذه السنين ، نظراً لكثرة الحجاج والأعداد الهائلة الكبيرة التى تفد سويّاً لأداء هذه الفريضة . وإذا لم بأحد بهذه الأقوال الميسرة شققنا على الناس مشقة شديدة فمثلاً لا يمكن أن نقول لجميع الناس : ابقوا في مزدلفة إلى الصباح ، وهم مليون ونصف أو أكثر . وقد يتصاعف العدد في السنوات القادمة . فإذا لم يرتحل الناس أفواجاً يتبو بعضها بعضاً منذ أول الليل إلى آخره ، يكون في الأمر حرج شديد، نتيحة لهذا الازدحام ولو أن الأئمة الأولين شاهدوا ما شاهد من الازدحام الشديد هذه الأيام ، لقالوا مثلما نقول*، فإن دين الله يسر لا عسر فيه . والنبي عليه الصلاة والسلام ما سئل عن أمر من أمور الحج قدم أو أخر إلا قال : افعل ولا حرج . تيسيراً

على الناس ، مع أن العدد الذى كان معه لم يكن كما في يومنا هذا من كثرة
والازدحام .

وهذا ترى رأى المالكية في أن احاج ليس عليه أن يبقى في المزدلفة إلا بمقدار ما
يصلى المغرب والعشاء جمعاً ، ويتناول طعامه . وخصوصاً إذا كان معه نساء أو أولاد
صغار . وإذن لا يكون على الأخ السائل فدية .

أما السؤال الآخر ، فالجواب عليه أنه ما دام يحرم للبنت التى يصحبها معه في
الحج وعمرها ما بين ١٠ - ١٢ سنة ، يحرم لها بالحج والعمرة ، ويتحدث التمتع ،
فعليها الفدية كما على الكبير لكى يكون لها الثواب أيضاً ، ويفعل عنها ما يفعل لنفسه
في سائر المناسك .

وإذا كانت في هذه السن لم تبلغ ، لا يسقط عنها الفرض ، وإنما يكون لها
ولأبيها ولمن حج بها أجر ، أما حجة الإسلام فلا تسقط إلا بعد البلوغ بالنس أو
بالحيض بالنسبة للفتاة وبالاحتلام بالنسبة للفتى . وقد سئل النبي ﷺ ، فقالت له
امرأة وعلى يدها طفل : يا رسول الله ، أهدا حج ؟ قال : « نعم ولك أجر » .

مقام إبراهيم ... هل يجوز نقله من مكانه ...؟

دار حوار طويل في المجلات الإسلامية ، حول جواز نقل مقام إبراهيم من مكانه الحالي إلى مكان آخر داخل المسجد الحرام نفسه .. لأن المطاف الحالي حول الكعبة يزدحم بالطائفين ازدحاماً شديداً أيام الحج ، ويراد توسعة المطاف .. وإذا اتسع المطاف شملت دائرته مقام إبراهيم .. ويراد نقل المقام إلى مكان آخر ليخلص المطاف الجديد من كل عائق ... فهل في هذا مانع شرعي ؟
نرجو البيان^(١٥) .

ما هو مقام إبراهيم ؟

وقبل أن نبدي الرأي في هذا الموضوع ، نذكر كلمة تبين المراد بمقام إبراهيم :

أولاً : روى أن إبراهيم عليه السلام قدم مكة فاستقبلته روجة ابنة إسماعيل ، وأرادت أن تصب له الماء ليغسل رأسه ، فقدمت له حجراً وصع عليه رجله اليمنى ، ومال إليها بشق رأسه فغسلته له .. ثم حولت الحجر إلى الناحية الأخرى فوضع عليه رجله ، ومال إليها بشق رأسه الآخر فغسلته له . هذا الحجر هو الذي سمي فيما بعد : « مقام إبراهيم » ..

ثانياً : وروى آخرون أن إبراهيم عليه السلام كان يبنى الكعبة ، وإسماعيل ياوله الحجارة فلما ارتفع البناء عجز إبراهيم عن رفعها ، فاتخذ حجراً قام عليه

(١٥) كان هذا منذ حوالي عشرين سنة قبل أن يصبح المقام في وضعه الحالي .

ليتسنى له ذلك ، واستمر في الباء ... وقالوا بعد تقرير هذه الرواية : إن هذا الحجر هو « مقام إبراهيم » وهو الذي اختاره أكثر العلماء ...

ثالثاً : قال ابن عباس رضى الله عنه : إن الحح كله مقام إبراهيم ... فالوقوف بعرفة مقام إبراهيم ، ورمى الجمار مقام إبراهيم . والطواف والسعى وغير ذلك من المناسك كلها مقامات إبراهيم .. وهو كلام طيب صادر عن ذهن مشرق ، وفقه أصيل .

ومقامات إبراهيم عليه السلام هي مواقفه التي أدى بها لله في وادى مكة حقه كاملاً ، إذ هاجر إليها بابه ، وإذ بنى البيت لله بأمره ، وإذ قدم ولده للذبح . إلى آخر ما هو معروف من سيرته عليه السلام .. وهذا الحجر الذى وقف عليه إبراهيم عليه السلام وهو بينى الكعبة أحد هذه المواقف ، ويطلق عليه لذلك اسم « مقام إبراهيم » . وروى مسلم عن جابر أن رسول الله ﷺ لما رأى البيت استلم الركن ، فرمل^(١٦) ثلاثاً ، ومشى أربعاً ، ثم تقدم إلى مقام إبراهيم فقرأ : ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ فصل ركعتين^(١٧) . قرأ فيهما ب ﴿ قل هو الله أحد ﴾ و ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ .

وكان الحجر أول أمره ملتصقاً بجدار الكعبة بحكم قيام إبراهيم عليه لبنائها ، وظل كذلك أيام رسول الله ﷺ ، وأيام أنى بكر رضى الله عنه ، وطائفة من أيام عمر ، فرأى عمر رضى الله عنه أن الحجر يعوق الطواف بعض الشيء ، وأنه لا يمكن الناس من جدار البيت ، وأن الطائفين مع ذلك يشوشون أثناء طوافهم على الدين يصلون عنده ركعتى الطواف ، فأمر عمر رضى الله عنه بنقله من مكانه إلى جهة الشرق حيث هو الآن^(١٨) . (أى قبل نقله منذ سنوات) .

واليوم قد اتسع المطاف حول الكعبة ، ودخل الحجر المذكور أو « مقام إبراهيم » في المطاف مرة أخرى ، وسيشوش الطائفون - بطبيعة الحال أثناء

(١٦) رمل : هروى .

(١٧) هما ركعتا الطواف .

(١٨) راجع الجزء الأول من تفسير ابن كثير .

طوافهم على من يصلون عنده ركعتي الطواف ، وكذلك سيعوق المقام طواف
الطائفين بعض الشيء ، وحيث نجد أنفسنا مضطرين إلى التفكير فيما فكر فيه عمر
رضي الله عنه : هل ننقل المقام للضرورة كما نقله رضي الله عنه للضرورة ؟

وهنا يذهب الورع بفريق منا فيقول : أين نحن من عمر ؟ إن عمر فعل ما
فعل ، وصحابة رسول الله ﷺ حوله يرون فعله ، ويقرو به عليه ، ولم يحفظ أن
أحداً منهم عارضه ، فكان ذلك إجماعاً تلقته منهم الأمة بالرعاية جيلاً بعد جيل إلى
اليوم ، فلا يجوز لنا أن نغير وضعاً رضي الصحابة لمقام إبراهيم وظل عليه - على رغم
ما تعرض له البيت من أحداث حسام - فلم يمسه أحد بتغيير إلى الآن ..

وهو قول جميل وغيره محمود ، ولكننا نحب أن نقول : إن عمر رضي الله
عنه ، نقل المقام لعلّة ظاهرة ، وضرورة واضحة ، ووافقه الصحابة على ما رأى .
والعلّة اليوم هي العلة بالأمس ، فهل إذا كان عمر اليوم حياً وعرضت له علة اليوم
أكان يتخرج أن ينقل المقام مرة أخرى كما نقله بالأمس ؟

أليس من حقنا بداهة أن نأتسئ بالصحابة ، فنعمل فيما يعرض لنا من
ضرورات مثل فعلهم عندما عرضت لهم نفس هذه الضرورات ؟.

إن المطاف ضيق بلا شك ، وكل من سعد بالحج يذكر ما عانى من الزحام
والضيق ، ويذكر حرج النساء في ضغطة الزحام ، وما يتعرض له من الدفع
والرد ... ويذكر أن الهرولة في الطواف ، وهي سنة منها رسول الله ﷺ تكاد
تكون معطلة من شدة الزحام .. ولا شك أن ديننا السمع يرحب بتوسيع المطاف
تيسيراً للطائفين ، ولرفع الحرج عن المخرجين ، وتحقيقاً لما ندب رسول الله ﷺ إليه
من الهرولة ...

ولكن هذا الفعل الجميل ، سيعترضه المقام إذا بقي مكانه ، وإذا بقي المقام
مكانه ألقينا أنفسنا بإزاء مفسدة متوقعة لا محالة ، فإن الله سبحانه يقول : ﴿ واتخذوا
من مقام إبراهيم مصلى ﴾ والطواف في المطاف الجديد سيعطل أمر الله بالصلاة ، أو
سيجعل صلاة المصلين - على الأقل - خالية من روح الخشوع والطمأنينة ، وكلا
الأمرين مفسدة لا يقرها الشرع إلا دفعاً لمفسدة أشد وأكبر . ولا يستطيع أحد أن
يدلنا على وجه الفساد الذي يلحق المتأسك بنقل المقام إلى موضع آخر ..

ويجب أن نذكر أمرين لهما شأنهما :

الأول . أن عمر رضى الله عنه نقل الحجر وهو ملتصق بجدار الكعبة ، وهو وضع له هيته ، فأبعده عنها ، وليس في فعلنا اليوم شيء من ذلك .

والأمر الثاني : أن عمر إذا أقدم على نقله ، إنما نقله من المكان الذى وضعه فيه إبراهيم بيده ، وقام عليه فيه بالبناء ، فعبر وضعاً تحمه ذكريات مقدسة ، ووضع مقام إبراهيم في غير مقام إبراهيم .. وليس في فعلنا اليوم شيء من ذلك ..

ذلك كله إلى أن الموضع القديم للحجر كان معروفاً للناس بأنه « مقام إبراهيم » من قبل أن ينزل قوله تعالى : ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ فلما نزل هذا القول الكريم لم يكن له من مفهوم في أذهان الناس إلا مكانه الملتصق بالكعبة . روى جابر وغيره ، أن رسول الله ﷺ لما طاف ومر بالحجر ، قال له عمر رضى الله عنه : هذا مقام أبيا إبراهيم ؟ قال . نعم ، قال عمر : أفلا نتخذة مصلى ؟ فلم يلت إلا قليلا حتى نزل قوله تعالى : ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ .

ومن هذا يعلم أن الآية الكريمة حين سمت هذا المكان « مقام إبراهيم » لم تسمه إلا وهو معهود في أذهان الناس بشارات وحدود معينة .. وحين أمرت بالصلاة ، أمرت بها في المكان المعهود لهم ، وصلى رسول الله ﷺ فيه ، وصلى الصحابة والناس من بعدهم بصلاته عليه السلام فيه ... ومعنى هذا كله أن عمر إذا نقل الحجر ، إنما نقله من المكان الذى صلى فيه رسول الله ﷺ ، ونزلت الآية الكريمة به .. ولا شك أننا إذا نقله اليوم ، لا نغير مدلوله لآلئ الوحي حين نزوله ، ولا نصرف الناس عن مكان صلى فيه رسول الله ﷺ ، فكيف لا يباح لنا ما أبيح لعمر ؟ ..

وهناك أمر أخير يجب أن نذكره في هذا المقام ، ذلك أن العرب في الجاهلية حين أعادوا بناء الكعبة ، قصرت بهم البعقة ، فلم يبنوها على مساحتها وأسسها الأولى ، ثم رفعوا بابها بعد أن كان متصفاً بالأرض إلى العلو الذى هو عليه اليوم ، وظل الجزء الذى تركوه من مساحتها مكشفاً ، وهو الذى يسمى اليوم : « الحجر » بكسر الحاء ..

روى مسلم عن عائشة قالت : سألت رسول الله ﷺ عن الجدر^(١٩) أمن البيت هو ؟ قال : « نعم » .

قلت : فلم لم يدخلوه في البيت ؟

قال : « إن قومك قصرت بهم النقطة »

قلت : فما شأن بابه مرتفعاً ؟

قال : « فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاعوا ويمنعوا من شاءوا » .

وكان عليه السلام يريد أن يهدم الكعبة ، ويدخل فيها الجدر أو الحجر ، ويعيد بناءها على أسسها الأولى ، أسس إبراهيم عليه السلام ، التي أحبر بها القرآن الكريم ، لولا أنه خشى أن تتغير قلوب بعض الناس ، لقرب عهدهم بالجاهلية ، فينكروا ما صبح ، وذلك قوله عليه السلام لعائشة : « يا عائشة ، لولا حداثة عهد قومك بالكفر ، لقصت الكعبة ، ولجعلتها على أساس إبراهيم » وفي رواية أخرى : « ولولا أن قومك حديث عهدهم في الجاهلية فأخاف أن تنكر قلوبهم لنظرت أن أدخل الجدر في البيت ، وأن ألزق بابه بالأرض » .

فهذا رسول الله ﷺ يرى الجاهلية قد غرت ، وبدلت في صميم أوضاع الكعبة - وهي ما هي في القداسة والحرمة - فلا يرى في هذا التغيير إلا أنه تغيير لأوضاع حسية ، لا يمس عقيدة من العقائد ، ولا يعص من قداسة المعنى الرمزي الذي يتحقق به للكعبة أنها « بيت الله » ... « فهي بيت الله » سواء كان بابها ملتصقاً بالأرض أو مرتفعاً عنها .. « وهي بيت الله » سواء شملت أو كانت المساحة الأولى أو ضمت بعضها فقط ... وسماها رسول الله « بيت الله » على رغم ما بها من تعير .. ونزل الوحي بقررها أنها « بيت الله » على رغم ذلك أيضاً ، فإن ما بقي من أوضاعها كاف لأن يتمثل به المعنى الرمزي الدال على نسبتها إلى الله سبحانه .

وإذا ، فقيمة الكعبة إنما هي في معناها الرمزي ، وقدسية صلتها بالله ... وما

(١٩) الجدر بفتح الجيم وسكون الدال : هو المكان الذي يسمى اليوم « الحجر » بكاء .

فيها من بركة لا يرجع إلى طبيعة حجارتها ، ولا معدن بائنها ، بل يرجع إلى ما يقاض عليه من جلال المعنى الروحي الذي يصله بالله سبحانه .

لهذا لم ير الرسول عليه السلام أن يبطل حتما ما غيرته الجاهلية بالكعبة من حيث أن المساس ببعض الأوضاع لا يتعلق بعقيدة من العقائد ، ولا يسلب عنها الأسرار التي صارت بها « بيت الله » فأبقى فعل الجاهلية على ما كان عليه ، إبقاء على استقرار قلوب حديثة عهد بالجاهلية .

ومريد أن نقرر أن رسول الله ﷺ ، إنما بعث ليغير ما ألفت قلوب الناس من الوثنية الجاهلية ، وعبادتها ، ومعتقداتها ، وعاداتها في الأنصاب والأزلام ونحوها وكم أبطل عليه السلام من ذلك ، دون أن يأتى ما تنكر القلوب من فعله ، ولو أنه حشى إكثار القلوب لما تقدم شيئا في رسالته .. فلو أن لأوضاع الأركان والمباني قدسية ذاتية ، أو حرمة متصلة بعقيدة ما لمضى رسول الله إلى ما يريد من إعادة الكعبة على أسس إبراهيم غير عالية بما تنكر القلوب ، ولكنه عليه السلام لم يفعل ، وأثر الرفق بالناس في أمر غير ذي خطر .

ولا شك أن الحجر الذي هو مقام إبراهيم لا يبلغ في حرمة أن يكون مثل الكعبة قداسة ورعاية ، فهي « بيت الله » وهي « أول بيت وضع للناس » وهي « الكعبة البيت الحرام » وليس حجر المقام في شيء من ذلك ، فإذا لم نجد للرسول عليه السلام عزيمة في الاستمسك بالأوضاع الأولى لبيت الله ، فأولى أن يكون هذا شأننا فيما هو أقل من البيت جلالة وقدسية ..

وبما يرفع احتمال العزيمة لدى رسول الله ﷺ ، في إعادة البيت على أسسه الأولى ، قوله لعائشة في رواية مسلم : « إن قومك استقصروا من بنيان البيت ، ولولا حداثة عهدهم بالشرك ، أعدت ما تركوا منه ، فإن بدا لقومك من بعدى ، أن ينوه فهلئى لأريك ما تركوا .. فأراها قريبا من ستة أذرع » . فقله عليه السلام : « فإن بدا لقومك من بعدى أن ينوه » ينفي احتمال العزيمة ، ويرد الأمر إلى مجرد الاختيار ، أو يجعله على أحسن الوجوه من قبيل فعل الأفضل .. إن رسول الله ينظر إلى هذه الأمور على أنها ذات حقائق روحية ، لا تتأثر بما يمس الشكل من تغيير لبعض هيئاته .. وبهذا النظر الكريم نظر عمر رضى الله عنه إلى حجر إبراهيم حين نقله من

مكانه الأول إلى مكانه الخالي ، دون أن يرى في ذلك ما يمس نسبته إلى إبراهيم عليه السلام ، فهو مقام إبراهيم إذا كان ملتصقاً بالكعبة ، وهو مقام إبراهيم إذا اقتضت الضرورة إبعاده عنها بعض الشيء ... وهو هو مقام إبراهيم ، إذا نحن نظرنا إلى القيمة الروحية بمثل ما نظر إليها عمر ، فنقلناه بحكم الضرورة كما نقله رضى الله عنه بحكم مثل هذه الضرورة ، توسعة على الطائفتين ، وتوفيراً لدواعي الخشوع والسكينة لمن يصلون عنده ... والله سبحانه وتعالى أعلم ، وله الحمد والمنة ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ...

النيابة في الحج

س : والذى ووالدى قد فارقا الحياة ، ولم يؤديا فريضة الحج ، فهل يجوز أن أنيب عنهما أحداً في تأدية هذه الفريضة ، أم لا يجوز ؟

ج : الأصل في العبادات وبخاصة العبادات البدنية أن يؤديها الإنسان بنفسه ، فإذا لم يؤديها بنفسه أمكن أن يؤديها أولاده من بعده ، فقد قال ﷺ : « إن أولادكم من كسبكم » ولد الإنسان جزء منه ، وهو جزء من عمله ، يعتبر امتداداً له بعد وفاته ، كما جاء في الحديث : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » (٢٠) .

فالولد الصالح هو امتداد لحياة أبيه وامتداد لوجوده . ومن هنا يجوز للأولاد أن يؤديوا الحج عن آبائهم . فإذا لم يؤديوا أمكنهم أن يوكّلوا من يؤدي عنهم ، وقد سألت امرأة النبي ﷺ أن أباهما أدركته فريضة الله في الحج شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستقل على الرحلة ، ومات ، أفتحج عنه ؟ قال : « نعم . حجى عنه » . وامرأة أخرى - كما ورد في حديث ابن عباس - سألت النبي ﷺ : أتحج عن أمها وقد بدرت أن تحج لله وماتت ؟ فقال : « حجى عنها ، أرأيت لو كان عليها دين ، أكنت قاضيته ؟ » قالت : نعم . قال : « فاقصوا . فالله أحق بالوفاء » .

وفي رواية : « فدين الله أحق أن يقضى » .

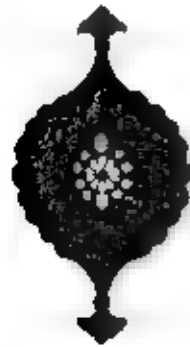
فكما أن للولد أن يقضى دين أبيه في الشؤون المالية ، كذلك في هذه الشؤون الروحية ، وشؤون العبادة ، فتستطيع البت ، ويستطيع الولد أن يحج عن أبيه ، أو

(٢٠) رواه مسلم ، والبخارى في الادب المفرد عن أبي هريرة

على الأقل يوكل من حج عنه ، على أن يحج عنه من بلده ، من البلد الذي كان عليه أن يحج منه ، إذا كان من قطر مثلاً ، فإذا وكل أحداً ، فليحج من قطر لا من سواها ، وإذا كان من الشام يحج من الشام ، وهكذا .. إلا إذا عجزت مالية المتوفى - إذا كان سيحج من ماله - فمن حيث أمكن تحقيق هذا ...

فإذا كان الولد هو الذي سيوكل من حج من ماله الخاص ، فعلى حسب ما يمكن من ماله .

ومن حج عن الغير ، فيشترط أن يكون قد حج عن نفسه أولاً والله أعلم .





النَّارِي السُّبَايِي

في المناسبات والأعياد

دعاء نصف شعبان

س : ما حكم دعاء نصف شعبان ؟ وهل ورد في ليلة النصف من شعبان أحاديث صحيحة ؟ إلى آخر ما يقال عن هذه الليلة ..

ج : ليلة النصف من شعبان ، لم يأت فيها حديث وصل إلى درجة الصحة ، هناك أحاديث حسنها بعض العلماء ، وبعضهم ردها وقالوا بأنه لم يصح في ليلة النصف من شعبان أى حديث ... فإن قلنا بالحسن ، فكل ما ورد أنه يدعو في هذه الليلة ، ويستغفر الله عز وجل ، أما صيغة دعاء معين فهذا لم يرد ، والدعاء الذى يقرأه بعض الناس في بعض البلاد ، ويوزعونه مطبوعاً ، دعاء لا أصل له ، وهو خطأ ، ولا يوافق المنقول ولا المعقول ..

في هذا الدعاء نجد هذا القول : اللهم إن كنت كتبتى عندك في أم الكتاب شقياً أو محروماً أو مطروداً أو مقتراً على في الرزق ، فاعم اللهم بفضلك شقاوتى ، وحرمانى وطردى ، وإقتار رزقى وأثبتنى عندك في أم الكتاب سعيداً مرزوقاً موفقاً للخيرات كلها فإنك قلت وقولك الحق في كتابك المنزل وعلى لسان نبيك المرسل : ﴿ يمحو الله ما يشاء ويثبت ، وعنده أم الكتاب ﴾ .

ففى هذا الكلام نرى تناقضاً واضحاً :

ففى أوله يقول : إن كنت كتبتى عندك في أم الكتاب شقياً أو محروماً .. فاعم هذا وأثبتنى عندك في أم الكتاب سعيداً مرزوقاً موفقاً للخيرات ... لأنك قلت ﴿ يمحو الله ما يشاء ويثبت ، وعنده أم الكتاب ﴾ .

فمعنى الآية أن أم الكتاب لا محو فيها ولا إثبات ، فكيف يطالب بالحو والإثبات في أم الكتاب .

ثم هذا الكلام يناق ما جاء في أدب الدعاء ، فالنبي عليه الصلاة والسلام يقول : « إذا سألت الله فاحزموا في المسألة » لا يقل أحدكم : يا رب اغفر لي إن شئت ، أو ارحمني إن شئت ، أو ارزقني إن شئت ، فإن الله لا مكره له ، بل ينفي أن يقول : اعمر لي ، ارحمني ، ارزقني ... بالجزم واليقين .. لأن هذا هو المطلوب ممن يدعو ربه عز وجل .

أما تعليق الدعاء على المشيئة والشرطية بقول الداعي « إن شئت » كما سلف ، فليس هذا أسلوب الدعاء ، ولا أدبه ، ولا أسلوب المفتقر الدليل إلى ربه ، بل هو أسلوب أشبه بأسلوب التأليف الركيك الذي لا يقبل في مثل هذا المقام من عباد الله المؤمنين .

وهذا يدلنا على أن الأدعية التي يضعها الشر ويخترعونها كثيراً ما تكون قاصرة عن أداء المعنى ، بل قد تكون معرفة ومغلوبة ومتناقضة ، إنه ليس أفضل من الأدعية المأثورة ، ففيها الروعة والبلاغة وحسن الأداء ، والمعاني الجامعة في ألفاظ قليلة ، فليس هناك أفضل مما ورد عن النبي ﷺ من أدعية مأثورة ، لأنه يترتب عليها أجران : أجر الاتباع ، وأجر الذكر .

فعلينا دائماً أن نحفظ هذه الأدعية النبوية ، وأن ندعو بها .

أما ليلة النصف من شعبان ، فمعظم ما يفعل فيها من أشياء ليس وارداً ، ولا صحيحاً ولا من السنة في شيء .

أذكر أني كنت أقوم في صغري مع الناس تقليداً لهم ، فصلى ركعتين بنية طول العمر ، وركعتين بنية الفنى عن الناس ، وقراءة يس ثم صلاة ركعتين .. وغير ذلك .

وكل هذه تعبدات ما أمر الشرع بها ، والأصل في العبادات ، الحظر .. ليس للإنسان أن يخترع في عباداته ما يشاء ، لأن الذي من حقه أن يعبد الناس وأن يرسم

لهم العبادة هو الله عز وجل . ﴿ أَمْ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ﴾^(١)
فعلينا أن نقف عند ما ورد ، ولا نفعل أكثر من الدعاء المأثور ، إن كان ذلك
حسناً ... والله أعلم .

(١) الشورى : ١٦ .

التجمع والدعاء المشهور في ليلة نصف شعبان

س نحن الآن في شهر شعبان .. وبعض المسلمين يحتضون ليلة النصف من شعبان بصلوات وأدعية يتلونها .. فهل عملهم هذا منروع ، وهل ورد شيء في فضل هذه الليلة ؟

ج : ورد في فضل ليلة النصف من شعبان بعض الأحاديث : إن الله تعالى يتجلى فيها على عباده ، ويستجيب دعاءهم ، إلا بعض العصاة ، وهذا الحديث قد حسنه بعض العلماء وضعفه بعضهم ، حتى قال الفقيه القاسمي أبو بكر بن العربي : لا يثبت حديث واحد في فضل ليلة النصف من شعبان . ولو قبلنا الأحاديث الواردة في فضل هذه الليلة وإحيائها بالطاعة فلم يرد عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة ولا عن أهل القرون الأولى وهم خير القرون .. لم يرد عنهم أنهم كانوا يتجمعون في المساجد لإحياء هذه الليلة ، ويتلون دعاء خاصاً ويقيمون صلوات خاصة كالتي نعرفها في بعض بلاد المسلمين .. فبعض البلاد يتجمع الناس فيها بعد المغرب في الجوامع ، ويقرؤون سورة « يس » ثم يصلون ركعتين بنية طول العمر !! وركعتين أحريين بنية العنى عن الناس ثم يتلون دعاء لم يؤثر عن أحد من السلف ، وهو دعاء طويل ، وهو مخالف للمصوص ومتناقض ، ومتعارض في معناه أيضاً ، ففي هذا الدعاء يقول الداعي : اللهم إن كنت كتبتني عندك في أم الكتاب شقياً أو محروماً أو مطروداً أو مقترأ على في الررق ، فاح اللهم بفضلك شقاوتي ، وحرمانى ، وطردي ، وإقتار رزقى ، وأثبتني عندك في أم الكتاب سعيداً مرزوقاً موفقاً للخيرات كلها ، فإنك قلت وقولك الحق في كتابك المنزل على لسان نبيك المرسل ﴿ يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ﴾ هذا نص من الدعاء ، وهو متناقض كما ترون فهو يقول : إن كنت كتبتني عندك في أم الكتاب كذا فاح هذا الذى كتبه ، وأثبتني عندك في أم الكتاب على خلاف هذا لأنت قلت : ﴿ يحو الله ما يشاء ويثبت ،

وعنده أم الكتاب ﴿ . ومعنى الآية أن أم الكتاب لا محو فيها ولا إثبات .. وإنما المحو والإثبات فيما عدا ذلك من صحف الملائكة وغيرها ، فإن كان هذا هو معنى الآية ، فكيف يطلب العبد من ربه أن « يحو ويثبت في أم الكتاب » ، وهي لا محو فيها ولا إثبات ؟!

ثم أى دعاء هذا الذى يقول فيه القائل هذا الترديد : إن كنت فعلت كذا فامح كذا ، أو افعل كذا .. مع أن النبى ﷺ أمرنا إذا دعونا أن نجزم المسألة ، نجزم ولا نردد الدعاء ولا نشكك .. ولا نتشكك .. فهذا يدل على أن ذلك الدعاء مغلوط ولا أساس له .. وفى هذا الدعاء أيضاً يقول القائل : إلهى بالتجلى الأعظم فى ليلة الصف من شهر شعبان المكرم ، التى يفرق فيها كل أمر حكيم ويُبرم ، أن ترفع عنا من البلاء ما تعلم وما لا تعلم ... وهذا خطأ أيضاً .. فالليلة التى يفرق فيها كل أمر حكيم إنما هى الليلة التى نزل فيها القرآن .. وهى ليلة القدر ليلة التجلى الأعظم .. وهى فى رمضان بنص القرآن .. قال تعالى فى سورة الدخان : ﴿ حم والكتاب المبين . إنا أنزلناه فى ليلة مباركة ، إنا كنا مسدرين . فيها يفرق كل أمر حكيم ﴾ ^(١) وقال فى سورة القدر : ﴿ إنا أنزلناه فى ليلة القدر ﴾ وقال فى سورة البقرة ﴿ شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن ﴾ ^(٢) فالليلة التى يفرق فيها كل أمر حكيم هى فى رمضان بيقين .. وهى ليلة القدر بالإجماع ، وما روى عن قتادة أن ليلة النصف هى التى يفرق فيها كل أمر حكيم فهو ضعيف ومضطرب وجاء عن قتادة نفسه أنها ليلة القدر . وما جاء فى حديث أن ليلة النصف من شعبان تقطع الآجال من شعبان إلى شعبان فهذا أيضاً حديث ضعيف كما قال ابن كثير وهو يخالف للنصوص ، ومن هنا نرى أن هذا الدعاء ، ملئ بالأغلاط وهو دعاء لم يرد عن النبى ﷺ ولا عن خير القرون ولا عن السلف ، وهذا التجمع بالصورة التى نراها ونسمع عنها فى بعض بلاد الإسلام مبتدع ومحدث ، والأولى أن نقف فى العبادات عندما ورد ، فكل خير فى اتباع من سلف .. وكل شر فى ابتداع من خلف . وكل محدثه بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار .

وفقنا الله إلى اتباع ما جاء عن رسوله ﷺ وعن أصحابه .

(٢) الدخان : ١ - ٤ .

(٣) البقرة : ١٨٥ .

شهر رجب

س : كثيراً ما نسمع من خطباء الجمعة - وخاصة في أول شهر رجب - أحاديث يروونها في فضل هذا الشهر ، وفي الثواب العظيم الذى يعده الله لمن يصوم ولو يوماً واحداً من هذا الشهر .. ومن هذه الأحاديث « رجب شهر الله ، وشعبان شهري ، ورمضان شهر أمتي » .

فما رأيكم في هذه الأحاديث ؟ وهل صح فيها شيء يعتد به ؟ وما حكم من يروى للناس أحاديث مكذوبة ينسبها للنبي ﷺ ؟

ج : لم يصح في شهر رجب شيء ، إلا أنه من الأشهر الحرم ، التى ذكرها الله في كتابه ﴿مها أربعة حرم﴾^(٤) وهى : رجب وذو القعدة وذو الحجة والمهرم .. وهى أشهر مفضلة ..

ولم يرد حديث صحيح يخص رجب بالفضل ، إلا حديث حسن : أن النبي ﷺ كان يصوم أكثر ما يصوم في شعبان ، فلما سئل عن ذلك قال : أنه شهر يعقل الناس عنه بين رجب ورمضان . فهذا الحديث يفهم منه أن رجب له فضل أما حديث « رجب شهر الله ، وشعبان شهري ورمضان شهر أمتي » فهو حديث منكر وضعيف جداً بل قال كثير من العلماء إنه موضوع .. يعنى أنه مكذوب ، فليس له قيمة من الناحية العلمية ولا من الناحية الدينية .

وكذلك الأحاديث الأخرى التى رويت في فضيلة شهر رجب بأن من صلي

(٤) التوبة : ٣٦

كذا فله كذا ومن استغفر مرة فله من الأجر كذا .. هذه كلها مبالغات ، وكلها مكنوبة .

ومن علامات كذب هذه الأحاديث ما تشتمل عليه من المبالغات والتهويلات .. وقد قال العلماء : إن الوعد بالثواب العظيم على أمر تافه ، أو الوعيد بالعذاب الشديد على ذنب صغير ، يدل على أن الحديث مكنوب .

كما يقولون مثلاً على لسان النبي ﷺ « لقمة في بطن جائع خير من بناء ألف جامع » هذا حديث يحمل كذبه في نفسه .. لأنه من غير المعقول أن اللقمة في بطن الجائع ثوابها أعظم من الثواب المترتب على بناء ألف جامع .

والأحاديث التي وردت في فصل رجب من هذا النوع .. وعلى العلماء أن ينبهوا على مثل هذه الأحاديث الموضوعة والمكنوبة ويحذروا الناس منها .. فقد جاء أنه « من حدث بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين .. »^(٥) ولكن قد لا يعلم أن ما يرويه من الأحاديث الموضوعة ، فهذا يجب أن يعلم ، ويعرف الأحاديث من مصادرها .. فهناك كتب الحديث المعتمدة ، وهناك كتب خاصة في الإعلام بالأحاديث الضعيفة والموضوعة مثل « المقاصد الحسنة » للسخاوي ، « تمييز الطيب من الخبيث لما يدور على ألسنة الناس من الحديث » لابن الديع ، « كشف الخفا والإلباس فيما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس » للعجلوني .. وهناك كتب كثيرة .. ينبغي أن يعرفها الخطباء .. ويكونوا على إلمام بها ، حتى لا يرووا حديثاً إلا إذا كان موثقاً به ، فإنه من الآفات التي دخلت ثقافتنا الإسلامية هذه الأحاديث الموضوعة والمندسوسة .. التي روجت في الخطب وفي الكتب وعلى ألسنة الناس ، وهي في الحقيقة مكنوبة ودخيلة في الدين .

ولذا ينبغي أن ننقي ونصفي ثقافتنا الإسلامية من هذا النوع من الأحاديث . وقد وفق الله من العلماء من عرّف الناس الأصل من الدخيل والمردود من المقبول وعلينا أن نستفيد من ذلك ونتبعهم فيما يبينون لنا من علم .. والله ولي التوفيق .

(٥) رواه مسلم في مقدمة الصحيح .

صيام رجب

س : سمعتم تتحدثون يوماً عن شهر رجب ، وقلم بأنه لم يرد فيه حديث يصح عن النبي ﷺ ، فما حكم صيام رجب ، وهل هو من السنة أم هو بدعة ؟

ج : لم نتعرض لصيام رجب في الحديث الذي سمعنا الأخ منا ، وإنما قلت فيه بأنه من الأشهر الحرم ، والصيام في الأشهر الحرم مقبول ومستحب ، على كل حال . ولكن لم يرد عن النبي ﷺ أنه صام شهراً كله ، سوى رمضان . وكان أكثر ما يصوم في شهر شعبان ، ولكن لم يكن يصومه كله ، وهذه هي السنة النبوية في ذلك ... فإنه كان يصوم ويفطر في سائر الشهور ، وكما ورد « كان يصوم حتى نقول لا يفطر ، ويفطر حتى نقول لا يصوم »^(٦) فما يفعله بعض الناس من صيام رجب كله ، كما كنا نرى ذلك في الأرياف من قبل ، فقد رأيت بعض الناس يصوم رجب وشعبان ورمضان والأيام الستة من شوال ، ويسمونها « الأيام البيض » وبعد ذلك يفطر ، ويكون عيده في اليوم الثامن من شوال .. وتكون حصيد صيامه هذه الشهور الثلاثة والأيام الستة متواصلة ، لا يفطر إلا يوم العيد . وهذا لم يرد عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة ولا عن السلف الصالح . فالأولى صيام أيام وإفطار أيام ، لا التتابع في الصيام .

وكل خير في اتباع من سلف وكل شر في ابتداع من خلف .
فمن أراد الاتباع ، وأراد الثواب الكامل ، فليتبع النبي ﷺ ولا يصم رجب كله ولا شعبان كله . فهذا هو الأولى . وبالله التوفيق .

(٦) رواه البخاري ومسلم وأبو داود .

صيام يوم عرفة

س : ما حكم صيام يوم عرفة ؟ وما فضل هذا الصوم ؟

ج : يوم عرفة أفضل أيام العام ، وهو من الأيام العشرة من ذى الحجة ، وقد جاء عن النبي ﷺ أنه قال : « صيام يوم عرفة ، أحتسب على الله تعالى أن يكفر ذنوب سنتين » .

فهذا يوم فضله عظيم ، وفضل الصيام فيه عظيم أيضاً .

ومعلوم أن يوم عرفة هو اليوم التاسع من ذى الحجة .

فعلى المسلم أن ينوي صيام هذا اليوم على الأقل ، إذا لم يستطع صيام الثانية الأيام قبله ، فلكل منا ذنوبه ، ولكل منا سيئاته وغفلاته وهفواته ، وهذه فرص متاحة للتطهر ، ليبيض الإنسان صفحته أمام الله عز وجل .

فليسارع المسلم إلى صيام يوم عرفة ..

وهذا لغیر الحاج .. فالحاج لا یسن له صيام يوم عرفة لیكون قویاً علی الدعاء والذكر والتضرع .

الضحیة

س : متى تشرع الضحیة ؟

وهل يجوز للمسلم ، إذا كان من أهل الفنى والیسار ، ألا یضحى ؟

وكيف يكون توزيع الضحیة ؟

ج : الضحية سنة مؤكدة في معظم المذاهب ، وواجب في مذهب الإمام
أبي حنيفة .

والواجب عنده شيء أقل من الفرض ، وفوق السنة ..

وهذا الواجب من تركه يكون آثماً ، إذا كان من أهل اليسار والغنى .

وقد جاء عن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً : « من كان له سعة ولم يضح
فلا يقرين مصلانا »^(٧) . وجاء في حديث آخر أنه سئل عن الأضحية . فقال :
« سنة أبيكم إبراهيم »^(٨)

ولهذا ، فالضحية إما سنة مؤكدة ، وإما واجب ، والمذاهب الأخرى غير
الأحتاف تكره لمن كان من أهل اليسار ألا يضحى ، فيوسع على نفسه وعلى أهله ،
وعلى من حوله من الفقراء والجيران .

ولهذا كانت السنة في توزيع الأضحية أن يقسمها أثلاثاً ، ثلث لنفسه وأهله ،
وثلث لمن حوله من جيرانه ، وثلث للفقراء والمساكين .. ولو تصدق بها كلها لكان
أكمل وأفضل ، إلا بعض الشيء يتبرك به ويأكل منه .

لقد شرع الله الأضحية لتكون يوم العيد وما بعد العيد توسعة على الناس .
وتشرع ابتداء من صباح يوم الأضحية ، بعد صلاة العيد ، وقد سمعت أن هناك من
يخطئ فيذبح الأضحية ليلة العيد ، نظراً لزحمة القصايين والجزارين ، وهذه كما قال
النبي ﷺ : « شاته شاة لحم » يعني ليس لها ثواب الضحية . إنما يكون ثواب
الأضحية إذا ذبحت بعد أسبق صلاة عيد .

إن الأضحية عبادة وقربة إلى الله ، والقربات والعبادات منها ما هو محدد
بأوقات معينة ، والأضحية من هذا النوع ، فوقتها محدد بكونه بعد صلاة عيد
الأضحية . فإذا كان هناك أكثر من مكان في البلدة لصلاة العيد ، فبعد أسبق صلاة
تكون الأضحية . ويجوز تأخير الذبح إلى اليوم الثاني وكذلك اليوم الثالث وهي
المسماة أيام التشريق .. وقال البعض بجواز الذبح في هذه الأيام ليلاً أو نهاراً .

(٧) رواه الحاكم عن أبي هريرة مرفوعاً وصححه وموقوفاً ولعله أشبه ، كما في الترغيب للمعنى .

(٨) رواه الترمذي والحاكم وقال : صحيح الإسناد ، قال المعنى : بل وإمه .

تكبير العيد

س : متى يبدأ التكبير في العيد ، وما هي الصيغة المأثورة في ذلك ؟

ج : التكبير في عيد الأضحى نوعان :

هناك تكبير مطلق ، وتكبير مقيد .

التكبير المطلق يجوز من أول ذى الحجة إلى أيام العيد .. له أن يكبر في الطرقات وفي الأسواق ، وفي منى ، ويلقى بعضهم بعضاً فيكبر الله .

وأما التكبير المقيد فهو ما كان عقب الصلوات الفرائض ، وخاصة إذا أدت في جماعة ، كما يشترط أكثر الفقهاء .

وكذلك في مصلي العيد .. في الطريق إليه ، وفي الجلوس فيه ، على الإنسان أن يكبر ، ولا يجلس صامتاً .. سواء في عيد الفطر ، أو عيد الأضحى . لأن هذا اليوم ينهى أن يظهر فيه شعائر الإسلام ..

ومن أبرز هذه الشعائر التكبير .. وقد قيل « زينوا أعيادكم بالتكبير »^(٩) .

ولهذا ينهى على المسلمين أن يظهروا هذه الشعيرة يوم العيد ، فإذا توجهوا إلى المصلى ، أو جلسوا فيه ينتظرون الصلاة ، فعليهم أن يرفعوا أصواتهم مكبرين بقولهم « الله أكبر . الله أكبر . لا إله إلا الله . والله أكبر . الله أكبر . والله الحمد » وهذه الصيغة واردة عن ابن مسعود وأخذ بها الإمام أحمد . وهناك صيغة وردت عن سلمان « الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر كبيراً » .

(٩) رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه نكارة .

أما الصلوات وما يتبعها من أذكار فلم ترد عن النبي ﷺ كقولهم : « اللهم صل على سيدنا محمد ، وعلى آل سيدنا محمد .. الخ » .

والصلاة على النبي مشروعة في كل وقت ، ولكن تقييدها بهذه الصيغة وفي هذا الوقت بالدات لم يرد عن النبي ﷺ . ولا عن أحد من صحابته الأبرار .

وكذلك ما يقولونه بهذه المناسبة « لا إله إلا الله وحده ، صدق وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده .. » لم يرد أيضاً مقيداً بيوم العيد . وإنما التكبير المأثور الوارد هو ما كان بالصيغة السابقة الذكر « الله أكبر . الله أكبر . لا إله إلا الله . والله أكبر . الله أكبر . والله الحمد » .

فعل المسلم أن يحرص على هذا التكبير ، وأن يملأ به جنبات المصل ، وأن يكبر الله في أيام عشر ذي الحجة كلها .

وأما التكبير المقيد بأعقاب الصلوات فيبدأ عقب الصلاة فجر يوم عرفة .. ويستمر إلى ثلاث وعشرين صلاة ، يعنى إلى رابع أيام العيد ، حيث ينتهى التكبير عقب صلاة العصر من ذلك اليوم .

س : متى يبدأ التكبير في عيد الأضحى ؟ ومتى ينتهى ؟ وما صيغته المأثورة ؟

ج : تكبير العيد - عيد الأضحى بالذات - يبدأ منذ فجر عرفة ، ويوم عرفة - كما نعلم - هو يوم التاسع من ذي الحجة ، والتكبير نوعان :
تكبير مطلق ، وتكبير مقيد ..

والتكبير المقيد هو الذى يكون عقب الصلوات ، وخاصة صلوات الجماعة ، والتكبير المطلق يكون في المجامع والأسواق والشوارع . هذا التكبير من شعائر أيام العيد - عيد الأضحى وقد كان الصحابة وهم في منى يكبرون ، إذا خرجوا إلى السوق أو لاقوا الناس ، كبر ابن عمر وكبر الناس حوله ، حتى يرتج المكان بالتكبير

وكذلك التكبير في مصلى العيد ، إذا خرج الناس إلى صلاة العيد في المصلى ، وهذه سنة عن النبي ﷺ كما نعلم ، فإن النبي عليه الصلاة والسلام لم يثبت أنه صلى العيد في المسجد ، وأن مسجده من أفضل المساجد التي تُشَدُّ إليها الرحال ، ومع هذا كان يخرج ليصلى في الصعيد في العراء ، في مصلى معين ، ويخرج الناس وراءه ، حيث يصلى الناس كلهم ، إظهاراً للشعيرة ولقوة الإسلام والمسلمين ، لم يثبت أن النبي صلى العيد في المسجد ، إلا ما روى أنه صلى في المسجد في يوم ماطر .. من أجل المطر ، وهذا عن .. فالمسلم ، وهو ذاهب إلى المصلى ، أو وهو جالس ينتظر فيه ، يكبر ، وهذا ما ينبغي أن يفعله الناس اليوم ، بخلاف ما نراه منهم ، حيث يجلسون ساكنين ساكنين ، ويذهبون إلى المصلى ، صامتين ، فأين إظهار شعائر الإسلام ؟

والتكبير يبدأ من أول فجر يوم عرفة - كما ذكرت - وينتهي في عصر آخر أيام التشريق ، أي يوم الثالث عشر ، فيكبر المرء يوم عرفة ، وأول أيام العيد ، وثانيتها ، وثالثها ، ورابعها .. إلى انتهاء صلاة العصر .. فيكبر عقب ثلاث وعشرين صلاة مفروضة .

وصيغة التكبير ، لم يرد فيها عن النبي ﷺ شيء معلوم ، وإنما ورد عن الصحابة ، فقد صح عن سلمان المارسي ، أنه قال : كبروا الله ، قولوا : الله أكبر الله أكبر كبيراً . وورد عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهم جميعاً قال مثل هذه الصيغة : الله أكبر . الله أكبر لا إله إلا الله . والله أكبر . الله أكبر والله الحمد . فبأى هذه الصيغ كبر المسلم ، فقد أدى السنة وأقام الشعيرة .

أحكام الأضحية

س : بالنسبة للأضحية وما وقتها ؟ وما الذي يجزىء منها ؟
 وهل تكفي الأسرة شاة واحدة ؟ أم لا بد لكل شخص من ذبيحة ؟ وأيهما أفضل ، الذبح أم الصدقة بثمن الضحية ؟

ج : الأضحية سنة مؤكدة عن رسول الله ﷺ ، وقد ضحى عليه الصلاة والسلام عن نفسه بكبشين أملحين أقرنين ، عنه وعن آل بيته ، قال : اللهم هذا عن

محمد وآله وضحي عن لم يضح من أمته ﷺ . ويقول الإمام أبو حنيفة : إن الأضحية واجب ، والواجب عنده فوق السنة ودون الفرض ، فيرى أنها واجب على ذوى اليسار ، والسعة ، الحديث « من كان عنده سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا » فأخذ من هذا أنها واجبة . فإن لم يثبت وجوبها فهي سنة مؤكدة وفيها فضل عظيم .

ووقتها يبدأ من بعد صلاة العيد ، أسبق صلاة عيد في البلد ، بعدها تشرع الأضحية ، وقبل ذلك لا تكون أضحية ، وقد أمر النبي ﷺ من ذبح قبل صلاة العيد أن يعتبر شاته شاة لحم ، ليست شاة نسك ، وليست شاة عبادة قرية .. حتى لو تصدق بها كلها ، فإنه يكتب له ثواب الصدقة ولا يكتب له ثواب الضحية ، لأن التضحية عبادة ، والعبادات إذا حد الشارع لها حداً ، ووقت لها ميقاتاً ، لا ينبغي أن نتجاوزها أو نتقدم عليه ، كالصلاة ، هل يجوز أن تصلى الظهر قبل وقتها ؟ لا يجوز .. كذلك الأضحية لها وقت معين . هناك بعض الناس في بعض البلاد يذبحون في ليلة العيد ، وهذا خطأ . وتضييع للسنة وتضييع لثواب الأضحية . وإذا عرف عليه أن يعيد الأضحية ، خاصة إذا كان عليه نذر فيجب عليه وجوباً أن يعيد .. فيبدأ من بعد صلاة العيد . ويجوز أن يذبح في يوم العيد نفسه ، وفي ثاني يوم وفي ثالث يوم العيد .. بل هناك قول بالجواز في رابع أيام العيد .. آخر أيام التشريق . والأولى أن يذبح إلى الزوال ، فإذا جاء وقت الظهر ولم يذبح ، يؤخر لليوم الثاني ، وبعض الأئمة يقولون : حتى بعد ذلك يصح الذبح ليلاً ونهاراً ولهذا أرى أنه ليس من الضروري أن يذبح الناس كلهم في أول يوم العيد ، حيث يكون هناك زحمة على الذبح ، فيمكن أن يؤخر بعض الناس الذبح إلى اليوم الثاني أو الثالث ، فيكون بعض الناس بحاجة إلى اللحم ، فيستطيع أن يوزع في اليوم الثاني أو الثالث على أناس لعلهم يكونون أحوج إلى اللحم من أول أيام العيد .

هذا هو وقت الأضحية .

وما يجزىء في الأضحية هو : الإبل والبقر والغنم .. لأنها هي الأنعام .. فيصح أن يذبح أياً من هذه الأصناف . والشاة عن الواحد .. والمقصود بالواحد : الرجل وأهل بيته . كما قال النبي عليه الصلاة والسلام : هذا عن محمد وآله .

وقال أبو أيوب : كنا في عهد النبي ﷺ يذبح الرجل عن نفسه وأهله شاة واحدة ، حتى تباهى القوم فصاروا إلى ما ترى .
فهذه هي السنة ..

وبالنسبة للبقر والإبل ، فيكفي سبع البقرة أو سبع الناقة عن الواحد ، فيستطيع أن يشترك سبعة أشخاص في البقرة ، أو في الناقة ، بشرط ألا تقل البقرة عن سنتين ، والناقة عن خمس سنوات ، والماعز عن سنة ، والضأن عن ستة أشهر . الضأن الجذع أباح النبي عليه الصلاة والسلام ذبحه ولو كان عمره ستة أشهر . واشترط أبو حنيفة أن يكون مهيئاً ، وإلا أتم السنة .
هذا ما يجزى في الأضحية .

وكلما كانت أسمن وأحسن كان ذلك أفضل ، لأنها هدية إلى الله عز وجل ..
فينبغي على المسلم أن يقدم إلى الله أفضل شيء ، أما أن يجعل لله ما يكره .. فلا ، ولهذا لا يجوز أن يضحي بشاة عجفاء هزيلة شديدة الهزال ، أو عوراء بين عورها ، أو عرجاء بين عرجها ، أو ذهب أكثر قرننها ، أو كانت أذنها مشوهة ، أو ذات عاهة أياً كانت هذه العاهة .. لا ! إنما ينبغي على المسلم أن يقدم الشيء النظيف لأنه - كما قلت - هدية إلى الله سبحانه وتعالى .. فليتخير العبد ما يهديه إلى ربه .. وذلك من الذوق السليم والله سبحانه لن يناله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم .
هل يتصدق بثمان الضحية ؟

أما سؤال السائل : أيهما أولى : الصدقة بثمان الضحية أم الذبح ؟

أما بالنسبة للحى ، فإن الذبح أولى ، لأن الذبح شعيرة وقربة إلى الله عز وجل ﴿ فصل لربك وانحر ﴾ فنحن ننحر اقتداء بسنة أيينا إبراهيم ، وتذكيراً بذلك الحدث الجليل ، حدث التضحية . إبراهيم حين جاءه الوحي في الرؤيا ، بأن يذبح ولده إسماعيل واستجاب لهذا الوحي ، وذهب إلى ابنه وقلعة كبده ، إسماعيل بكره الوحيد الذي جاءه على الكبر ، وعلى شوق وفي غربة ، فبعد هذا كله ، وبعد أن رزقه الله ، وبشره بغلام حلیم ، وبلغ معه السعى ، وأصبح يرجى منه ، جاءه الوحي عن طريق الرؤيا الصادقة ليذبحه إنه امتحان .. وامتحان عسير .. على أب في مثل هذه السن ،

وفي مثل هذه الحال ، وفي ولد ذكر نجيب حليم ، وبعد أن بلغ معه السعى ، في سن أصبح يرجي منه ، كل هذا ويأتيه الأمر الإلهي : اذبحه ! يريد الله أن يختبر .. قلب خليله إبراهيم ؟؟ أما زال خالصاً لله عز وجل ؟ أم أصبح متعلقاً مشغولاً بهذا الولد ؟ هذا هو البلاء المبين .. والامتحان الدقيق العسير ، ولكن إبراهيم نجح في الامتحان ، ذهب إلى ابنه ، ولم يرد أن يأخذه على غرة ، ولا على غفلة ، ولكن بصره بالأمر وقال له : ﴿ يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك ، فانظر ماذا ترى ﴾ ^(١١) ولم يكن في روعة موقف الوالد إلا موقف الولد فإنه لم يتمرد ، ولم يتردد ، بل قال في ثقة المؤمنين وإيمان الوثائق ﴿ يا أبت افعل ما تؤمر ﴾ . نفذ ما لديك من أوامر ﴿ ستجدني إن شاء الله من الصابرين ﴾ ^(١٢) كلام يشيع منه الإيمان والقوة والتواضع والتوكل على الله . لم يجعلها بطولة أو ادعاء للشجاعة ، بل علق ذلك على المشيئة ﴿ ستجدني - إن شاء الله - من الصابرين ﴾ رد الأمر إلى الله ، ووكله إليه سبحانه وتعالى ، فهو الذي يهب الإنسان اليقين ، بمنحه الصبر ، وبهبة قوة الأعصاب ، ﴿ فلما أسلما ﴾ ^(١٣) أسلم الوالد ولده ، وأسلم الوند عمقه ، ﴿ وتله للحين ﴾ صرعه إلى جبينه ، وأراد أن ينفذ ما أمر به ، جاءته البشرية ، ﴿ أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا إنا كذلك نجزي المحسنين إن هذا هو البلاء المبين . وفديناه بذبح عظيم ﴾ ^(١٤) جاءه جبريل بالكبش وقال له : اذبح هذا بدلا عن ابنك . فأصبحت سنة في هذا اليوم . نضحى تذكيراً بهذا الحدث .

الأهم دائماً تحاول أن تخلد أحداثها ، وتجسد ذكرياتها العظيمة وتحتفل بأيام مجدها .. يوم الاستقلال يوم الجلاء .. يوم النصر . - الخ فكذلك هذا اليوم من أيام الله ، من أيام الإنسانية ، من أيام الإيمان ، هذا يوم بطولة خالدة ، خلده الله بشعيرة الأضحية .. فالمسلم يضحى بهذا اليوم ، وذلك سنة وهو أفضل من التصديق بثمنها ، لأنه لو تصدق كل الناس بثمن أضحائهم ، فمعنى ذلك أن هذه الشعيرة تموت ، والإسلام يريد أن يحييها ، فلاشك أن الذبح أفضل . ولكن هذا في حق الحي .. وهو من يضحى عن نفسه وعن أولاده .

(١١) الصافات : ١٠٣ .

(١٠) الصافات : ١٠٢ .

(١٣) الصافات : ١٠٤ - ١٠٧ .

(١٢) الصافات : ١٠٣ .

ولكن إذا كان للإنسان ميت ، ويريد أن يهدى إليه في قبره ثوباً ، فماذا يصنع ؟ هل يذبح ؟ أم يتصدق بالثمن ؟

القول الذى أرجحه وأرتاح إليه ، أنه فى البلد الذى تكثر فيه الذبائح ويكون الناس فى غنى عن اللحم ، يكون فى هذه الحالة التصدق بثلث الأضحية عن الميت أفضل .. لأن الناس كلهم عندهم لحوم ، وكلهم مستغنون يوم العيد وفى اليومين التالين له ، ولكن لعل أكثرهم بحاجة إلى دراهم يشتري بها ثوباً لابنته ، أو لعبة لابنه ، أو حلوى لأطفاله أو غير ذلك ، فهم فى حاجة إلى من يوسع عليهم فى هذه الأيام المباركة أيام العيد وأيام التشريق ، فلهذا تكون الصدقة عن الميت أفضل من الضحية فى مثل هذه البلاد .

أما فى البلاد التى يقل فيها اللحم ، ويكون الناس فى حاجة إلى اللحوم ، ففى هذه الحالة ، إذا ضحى الإنسان عن الميت ووزع لحم الأضحية عن ميتة يكون أفضل .

هذا هو الذى أختاره فى هذه الناحية .

ثم هناك أمر آخر ، وهو أن الميت تشرع الصدقة عنه بإجماع المسلمين ، لم يخالف فيها أحد . فهنا أمران لم يخالف فيهما مذهب : الصدقة عن الميت ، والدعاء والاستغفار له . أما ما بعد ذلك مثل : أن تقرأ عنه القرآن ، أو تذبح عنه ، أو غير ذلك ، وكل هذه الأمور فيها خلاف ...

ولذا فالتفق عليه خير من المختلف فيه .

ولهذا أقول للأخ السائل :

بالنسبة للحى ، الأفضل أن يذبح عن نفسه وأهله .

وبالنسبة للميت ، إذا كان البلد فى حاجة إلى اللحم يذبح عن الميت ويضحي عنه . وإذا كان البلد فى غير حاجة إلى اللحم ، فالأولى أن يتصدق بالثمن .

وطبعاً ، من حيث توزيع الأضحية ، معلوم أن الأولى توزيعها أثلاثاً ، ثلث يأكله الإنسان ، هو وأهل بيته ﴿ فكلوا منها ﴾ وثلث لجيرانه من حوله ، وخاصة

إذا كانوا من أهل الإعسار أو ليسوا من أهل السعة ، وثالث للفقراء .. ولو فرض أنه تصدق بها كلها ، لكان أفضل وأولى ، على شرط أن يأخذ منها قليلا للسنة والتبرك ، كأن يأكل من الكبد أو من سواها ، ليصدق عليه أنه أكل منها ، كما فعل النبي ﷺ ، وكما كان يفعل أصحابه .

س : إذا حلت الأيام العشر من ذى الحجة وأراد الإنسان أن يضحى ، فهل يجوز له أن يقص شعره ويقلم أظفاره أم لا ؟

ج : في مذهب الحنابلة أنه لا يجوز أن يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئا ، فمن أراد أن يضحى في شهر ذى الحجة ، فبمجرد أن يرى هلال هذا الشهر فعليه أن يمتنع عن قص شعره أو حلقه وعن تقليم أظفاره ، فإن هذا نوع من التشبه بالحرمين في ماسك الحج .. فالإنسان الذي لم يتح له أن يذهب إلى الأرض المقدسة ليحرم ويحج ويعتمر ، يتشبه بالحجاج والمعتمرين وهو في أرضه وفي بيته وفي بلده .. يتشبه بالامتناع عن قص شعر الرأس واللحية والأظافر فقط ، وليس هناك شيء محرم أكثر من هذا .. فلا يظن البعض أنه يمتنع عن زوجته وعن الطبيب .. لا .. لم يرد هذا .. الامتناع فقط عن قص الشعر والأظافر .. وليس مطلوبا من المسلم غير الحاج الإحرام .. وهذا مكروه فقط .. وهو الأرجح . فمن فعل ذلك فليس عليه فدية وليس عليه شيء ، فلو خالف أحد ، وقص شعره أو أظفاره ، فليس عليه فدية وإنما عليه أن يستغفر الله ، وليس أكثر من ذلك .. وما دام الأمر مكروهاً فالكراهة كما قال العلماء تزول بأدنى حاجة .. فمثلا إذا كان البعض يضايقه كثيراً ترك الشعر أو الأظافر فقص شعره أو قلم أظفاره ، فلا شيء عليه . هذا فيما يتعلق بترك الشعر والأظافر في عشر ذى الحجة لمن أراد أن يضحى .

صيام عاشوراء هل يكفر الكبائر ؟

س : هل صحيح أن صوم عاشوراء يكفر سنة ؟ وهل تدخل الكبائر في ذلك ؟

ج : ورد في صيام عاشوراء أحاديث كثيرة منها ما رواه مسلم وغيره عن أنى قتادة قال : قال رسول الله ﷺ : « صوم يوم عرفة يكفر سنتين : ماضية ومستقبله ، وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية » .

وقد اقتضت حكمة الله سبحانه أن يكون بنو آدم خطائين ، واقتضت رحمته أن يتيح لهم مكفرات شتى تغطي الخطيئة وتمحو أثرها ، من صلوات وصدقات ، وحج وعمره وغيرها من الحسنات : ﴿ إن الحسنات يذهبن السيئات ﴾ وقال رسوله الكريم : « وأتبع السيئة الحسنة تمحها » .

والصيام من أعظم المكفرات للذنوب لما فيه من ترك الشهوات ، ومجاهدة النفس وتضييق مجارى الشيطان الذى يجرى من ابن آدم مجرى الدم .

وليس من حق العبد أن يستكبر على ربه تكفير ذنوب سنة أو سنتين بصوم يوم واحد ، فإنه تعالى واسع الفضل والجود ، واسع المغفرة والرحمة ، « قال عدائى أصيب به من أشاء ورحمتى وسعت كل شيء » .

والحديث الذى معنا أطلق التكفير ، ولم يقيد بالصغائر ، ولكن جماعة من العلماء قيدوه بها ، وقد يؤيدهم في ذلك حديث أنى هريرة في صحيح مسلم « الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان ، مكفرات ما بينهن إذا اجتنبت الكبائر » .

فإذا كانت هذه الحسنات العظيمة يشترط للتكفير بها اجتناب الكبائر ، إلى أن يكون هذا الشرط ملحوظاً في صيام عاشوراء .

قال النووي : (فإن م يكن صفائر كفر الكبائر ، فإن لم تكن كبائر كان زيادة في رفع الدرجات) .

موافقة اليهود في صيام عاشوراء

س : جاء في الحديث : أن النبي ﷺ حين قدم المدينة وجد اليهود يصومون عاشوراء ، فصام وأمر بصيامه ، فكيف يتفق هذا مع أمره بمخالفة أهل الكتاب في أمور كثيرة ؟

ج : الحديث الذي يشير إليه السائل حديث متفق عليه عن ابن عباس قال : قدم النبي ﷺ فرأى اليهود تصوم عاشوراء . فقال : ما هذا ؟ قالوا : يوم صالح ، نجي الله فيه موسى وبني إسرائيل من علوهم ، فصامه موسى ، فقال : « أنا أحق بموسى منكم » فصامه وأمر بصيامه .

ولا عجب أن يسأل المسلم : كيف وافق النبي اليهود في صيام عاشوراء مع حرصه على مخالفة الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين ، وأمره بذلك في حديث شتى « خالفوا اليهود والنصارى .. خالفوا المشركين .. الخ » .

ولكن المتتبع للأحاديث المروية في صيام عاشوراء ، يرى أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يصوم هذا اليوم قبل الهجرة ، بل كانت العرب في الجاهلية تصومه وتعظمه ، وتكسو فيه الكعبة ، وقيل : إنهم تلقوا ذلك من الشرع السالف ، وروى عن عكرمة أن قريشاً أدبت ذباً في الجاهلية ، فعظم في صدورهم ، فقبل لهم : صوموا عاشوراء يكفر ذلك عنكم » .

وإذاً ، فالنبي عليه السلام لم يتبدىء صومه في المدينة ، ولم يصمه اقتداء باليهود ، وإنما قال ما قال : « نحن أحق بموسى منكم » وأمر بما أمر ، تقريراً لتعظيمه وتأكيداً وتعليماً لليهود أن دين الله واحد في جميع الأزمان ، وأن الأنبياء إخوة وضع

كل منهم لينة في بناء الحق ، وأن المسلمين أولى بكل نبي ممن يدعون اتباعاً . ر .
حرفوا كتابه ، وبدلوا دينه فإذا كان يوم عاشوراء يوم هلاك لمرعون ، انتصار لموسى
فهو كذلك انتصار للحق الذي بعث الله به محمداً ، وإذا صامه موسى شكراً لله
فالمسلمون أحق أن يقتلوا به من اليهود .

هذا إلى أن عاشوراء يوم ميمون تحقق فيه أكثر من انتصار للحق على الباطل ،
وللإيمان على الكفر ، فقد أخرج أحمد عن ابن عباس أن السفينة استوت على الخودي
فيه ، فصامه نوح شكراً لله تعالى .

على أن موافقة النبي لليهود في أصل الصيام كانت في أوائل العهد المدني إذ كان
يجب موافقة أهل الكتاب فيما م به عنه استمالة لهم ، وتألفاً لقلوبهم ، فلما استقرت
الجماعة الإسلامية ، وتبينت عداوة أهل الكتاب للإسلام ونبيه وأهله أمر بمخالفتهم في
تفاصيل الصوم مع الإبقاء على أصله احتفالاً بالمعنى العظيم الذي ذكرناه ، فقال عليه
السلام « صوموا يوم عاشوراء ، وخالفوا اليهود ، وصوموا قبله يوماً وبعده يوماً »
رواه أحمد .

وقد داخل الصحابة أنفسهم - في أواخر العهد المدني - ما داخل السائل من
موافقة أهل الكتاب مع حرصه عليه الصلاة والسلام على تميز أمته عن مخالفيهم في
العقيدة ويتجلى هذا فيما رواه مسلم عن ابن عباس قال : لما صام رسول الله ﷺ
يوم عاشوراء وأمر بصيامه قالوا : يا رسول الله ، إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى
فقال : إذا كان العام المقبل إن شاء الله صمنا اليوم التاسع . قال : فلم يأت العام
المقبل حتى توفي رسول الله ﷺ .

والراجع . الذي يهم من هذا الخواب ومن الآثار الأخرى أنه عليه السلام لن
يقتصر على اليوم العاشر بل يضيف إليه التاسع مخالفة لليهود والنصارى .

قال ابن القيم : فمراتب صومه ثلاث : أكملها أن يصام قبله يوم ، وبعده يوم
ويلى ذلك أن يصام التاسع والعاشر ، وعيه أكثر الأحاديث ، ويلى ذلك أفراد العاشر
وحده بالصوم .

الاكتحال والتوسعة على العيال في عاشوراء

س : هل ورد في يوم عاشوراء شيء يستحب عمله غير الصيام من تزين واكتحال ، وتوسعة على العيال ؟

ج : لم يصح عن رسول الله في يوم عاشوراء شيء غير الصوم ، أما التوسعة على العيال ، ففيها حديث تكلموا فيه كثيراً « من وسع على عياله في يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كلها » رواه الطبراني والبيهقي ، وقال : أسانده كلها ضعيفة ، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات وحسنه العراقي ، ورمز له السيوطي في الجامع الصغير بعلامة الصحيح ، والسيوطي قد يتساهل في مثل هذه الأحاديث .

وأما الاكتحال فقد روى الحاكم فيه حديثاً مرفوعاً عن ابن عباس « من اكتحل بالإثمد يوم عاشوراء لم ترمد عينه أبداً » وقال الحاكم : إنه منكر ، وقال السخاوي : بل هو موضوع وأورده ابن الجوزي في الموضوعات .

قال الحاكم : والاكتحال يوم عاشوراء لم يرد عن النبي فيه أثر ، وهو بدعة ابتدعتها قتلة الحسين رضي الله عنه .

ولابد من معرفة الظروف التاريخية التي ولدت فيها هذه المرويات ، فهي تلقى ضوءاً كاشفاً على هذه الأقاويل وقيمتها ، فقد شاء القدر أن يقتل الحسين رضي الله عنه في اليوم العاشر من المحرم ، فجعل منه كثير من شيعته يوم حزن مستمر ، بل جعلوا الشهر كله مأتماً وحداداً ، وحرّموا على أنفسهم كل مظاهر الفرح والزينة والاستمتاع بالحياة وكان رد الفعل عند المتطرفين من خصوم الشيعة على هذا الغلو أن جعلوا الفرح والتزين في هذا اليوم عبادة وقربة إلى الله ، وعززوا ذلك بآثار وأحاديث

وضموها ، وكان أجدر بالفريقين أن يقفوا عند حدود الله ، ويتحلصوا من التعصب
المصمم المعنى ، الذى فرقهم شيعاً وأحزاباً ، وأن يعتصموا بحبل الله جميعاً
ولا ينفرقوا ﴿ وأن هذا صراطى مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم من
سبيله ، ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ﴾ .

الزواج في شهر المحرم

س : يعتقد بعض الناس أن الزواج في شهر المحرم شؤم أو حرام فهل هذا الاعتقاد أساس من الدين ؟

ج : هذا الاعتقاد لا أساس له من الدين ، والذي في دين الإسلام أن شهر المحرم من الأشهر الأربعة الحرم التي عظمها الله ، وحرم فيها القتال ، وجعل الإثم والعدوان فيها أشد نكراً منها في غيرها ، وسماه النبي شهر الله تشریفاً له ، وقال للرجل الذي سأله عن صيام التطوع « إن كنت صائماً بعد رمضان فصم المحرم فإنه شهر الله ، فيه يوم تاب الله على قوم ، ويتوب فيه على قوم آخرين » وشهر هذا شأنه ينبغي أن يستبشر الناس به ، ولا يحجموا عن الزواج فيه لأن يتخلصوا من هذه الأوهام التي خلفها في مصر الغلو الفاطمي الذي جعل من المحرم شهر حزن ونواح ، وتجنبوا فيه كل دواعي الفرح والسرور ، ومنها الزواج .
إن الشهور والأيام كلها - في نظر الإسلام - ترحب بالزواج لأنه شعبة من شعائر الدين وسنة من سنن رسوله الكريم ومن تزوج فقد أحرز شطر دينه وطوبى لمن أحرز شطر الدين .





النَّارِي السُّبَايِي

في الأيمان والندوز

الوفاء بالنذر

السؤال الأول في هذه الحلقة من السيد جمال . م . س . - الدوحة - يقول فيه :

أنا شاب تزوجت منذ ٨ سنوات ولم يرزقنا الله أطفالاً ، ولم يكن هناك أى عائق بالنسبة لى وزوجتى وتعبت من ذهابنا إلى الأطباء والمستشفيات بسبب التأخير ، وفي يوم من الأيام قمت صباحاً على صوت الأذان ووقفت خارج البيت ورفعت يدي إلى الله مستغيثاً وقلت نذر على إذا حملت زوجتى أن أعمل حفلة لأصدقائى واستجاب الله إلى طلبى وحملت زوجتى . وقد قررت إقامة الحفلة . ولكن هناك بعض الأصدقاء أشاروا على ألا أقيمها إلا بعد الولادة ومنهم من أشار بإعطاء تكاليفها إلى الفقراء ، ولكنى لم أعمل الحفلة أو أوزع ثمنها إلى الفقراء ، وقد وضعت زوجتى طفلة وكانت في غاية من الصحة ، إلا أنه لم يمض على ولادتها أكثر من خمسة عشر يوماً حتى أخذت الطفلة تفقد من صحتها وتشعر بألم شديد وقد ذهبت بها إلى المستشفى حيث أدخلت ولكن مشيئة الله هي أقوى من كل علاج وأخيراً اختارها الله إلى جواره .

أود الاستفسار هل الطفلة توفيت بسبب عدم تنفيذ النذر قبل ولادتها أم لا . وأنا لا أزال عازماً على تنفيذ هذا النذر من كل قلبي . وهل النذر لا يزال سارى المفعول بعد موتها .

أرشدنى حتى أسير على إرشاداتك ولكم جزيل الشكر .

الإجابة

ونقول للسائل الكريم :

عوضك الله حيراً من ابتك ، وجعلها في ميزانك يوم القيامة .

وأما موت البنت فهو قضاء الله الذى لا راد له ، ولا معقب لحكمه ، ولكل حى أحل ، فإذا انقضى فلا مجال لإمهال أو تأخير ، كما قال تعالى : ﴿ فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ﴾ .

وليس هناك علاقة سببية بين الموت وبين عدم الوفاء بالنذر ، فالموت ظاهرة طبيعية ، مبنية على سنن وأسباب ، منها ما نعلمه ، ومنها ما لا يعلمه إلا الله

﴿ وما يعمر من معمر ، ولا يقص من عمره إلا في الكتاب ﴾^(١) .

وأما النذر الذي جعلته الله على نفسك فقد لزمك الوفاء به ، فإن الله تعالى قد أمر بالوفاء بالنذر ، فقال تعالى : ﴿ وليوفوا نذورهم ﴾^(٢) وأثنى على عباده الأبرار فقال سبحانه : ﴿ يوفون بالنذر ، ويحافظون يوماً كان شره مستطيراً ﴾^(٣) ودم الذين يندرون ولا يوفون ، فقال جل شأنه : ﴿ ومنهم من عاهد الله : لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين . فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون . فاعقبهم نفاقاً في قلوبهم إلى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون ﴾^(٤) . والخطاب عن المنافقين .

وروى أبو داود أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت : إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف - تعني إظهاراً للفرحة والبهجة - فقال لها : « أوفى بندرك » .

وموت البت بعد ذلك لا يسقط وجوب الوفاء بالنذر ، لأن النذر لم يكن معلقاً على حياتها ، بل على حمل الروجة بها ، وقد حميت ، وتم الحمل حتى وضعت ، وعاشت بعد الوضع أياماً .

وكان الأولى بالأح السائل أن يبادر بالوفاء بمجرد علمه بالحمل ، فإن حير البر عاجله بقيت هنا فائدتان في موضوع النذر أود أن أنبه عليهما :

الأولى : أن إنشاء النذر والالتزام به مكروه عند كثير من العلماء ، ولو كان المنذور عبادة كالصلاة والصيام والصدقة .

والدليل على ذلك ما رواه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم عن ابن عمر قال : -ي رسول الله عن النذر ، وقال : « إنه لا يرد شيئاً ، وإنما يستخرج به من البخيل » .

وفي رواية : « النذر لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من البخيل » .

والحكمة في الكراهية : خشية أن يعتقد بعض الناس أنه يرد القدر ، أو يظن أن النذر يوجب حصول غرضه الخاص . أو يحسب أن الله يحقق له غرضه من أجل

(١) طاهر : ١١ . (٢) الحج : ٢٩ . (٣) الإنسان : ٧ . (٤) التوبة : ٧٥ ، ٧٦ .

ذلك النذر ، ولهذا قال في الحديث : « إن النذر لا يرد شيئاً ، أو لا يأتي بخير » .
وهناك خطر آخر يتمثل في نذر المجازاة : كقوله : إن رزقني الله ذكراً ، أو
إن شفى الله ولدى ، أو إن ربحت تجارتني لأتصدقن على الفقراء ، أو لأنشئن مسجداً
أو نحو ذلك . ومعنى ذلك : أنه رتب فعل القرية المذكورة من الصدقة أو بناء
المسجد على حصول غرضه الشخصي ، فإذا لم يحصل غرضه لم يتصدق ، ولم يبن
المسجد .

وهذا يدل على أن نيته في التقرب إلى الله لم تكن خالصة ولا متمحضة ،
فحالته في الحقيقة هي حالة البحيل الذي لا يخرج من ماله شيئاً إلا بعوض يزيد على
ما غرمه . ولهذا قال في الحديث : « وإنما يستخرج به من البخيل » . وسر ثالث في
كراهة الالتزام بالنذر ، وهو مافيه من تضيق على النفس ، وإلزامها بما كان لها عنه
مندوحة ، وقد يغلبه الكسل أو الشح أو الهوى فلا يفي به ، وقد يؤديه كرهاً
مستثقلاً له بعد أن لم يعد له خيار في شأنه .

ومهما يكن من تعليل القول بكراهة النذر فإن الإجماع قائم على أن الوفاء به
واجب وقد جاء الكتاب والسنة بدم الذين يندرون ولا يؤفون .

الفائدة الثانية : أن الوضع الصحيح للنذر أن يكون بما فيه قرينة إلى الله .
كالصدقة والصلاة والصيام وعمل الخيرات ونحو ذلك .

ولهذا جاء في الحديث : « لا نذر إلا فيما ابتغى به وجه الله تعالى » رواه أحمد
وأبو داود .

ولهذا يرى بعض الأئمة : أن النذر إذا لم يكن بقرينة لا يعد نذراً ، كما إذا نذر
أن يفعل شيئاً مباحاً .

ومن هنا كان الأولى بصاحب السؤال أن ينذر الصدقة على الفقراء ونحو ذلك
بدلاً من إقامة حفلة للأصدقاء على أن حفلة الأصدقاء يمكن أن تكون قرينة إذا كانت
صدقاتهم لله ، وحسب في الله ، وقصد بهذه الحفلة تقوية الرابطة الدينية ، وتوثيق عرا
الحبة في ذات الله تعالى . والله أعلم .

كفارة اليمين

س : أنا على كفارة يمين : وهى إطعام عشرة مساكين ، فهل أطعم المسكين يوماً كاملاً أو وجبة واحدة فقط ؟ . وهل يجوز أن تعطى الكفارة لأكثر من عشرة مساكين أو أقل ؟ .
ج . ع . ع . أ - أم صلال على

ج : المطلوب فى الكفارة - وفقاً للآية الكريمة إطعام عشرة مساكين . وهذا الإطعام يأتى بواحد من أمور ثلاثة :

إما أن يطعمهم بالفعل بأن يعطيهم ويعشيهم وجبتين كاملتين إلى درجة الشبع من أوسط ما يطعم أهله . كأن يطعمهم مرة أرراً ولحماً ، ومرة أرراً فقط .

وقال بعض العلماء : يكفى وجبة واحدة ، والأول أولى .

والأمر الثانى : أن يملك كل واحد من العشرة نصف صاع من بر أو تمر ونحوهما . وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين ذكرهم ابن كثير فى تفسيره . وقال أبوحنيفة : نصف صاع من بر وصاع كامل من غيره ، مثل صدقة العطر .

وعن ابن عباس : مد من بر - يعنى : لكل مسكين - ومعه إدامه ، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين .

ومذهب الشافعى فى كفارة اليمين مد ، ولم يعرض للأدام .

ومذهب أحمد : أن الواجب مد من بر أو مدان من غيره .

والثالث : أن يدفع قيمة الطعام إلى المساكين نقداً . وهذا جائز عند أى حنيفة وأصحابه .

فأى هذه الطرق يتيسر له عمل به .

وإذا كان لابد من ترجيح بين هذه الطرق الثلاث ، فأنا أرجح الطريقة الأولى : طريقة الإطعام المباشر ، لأنها أقرب إلى لفظ القرآن الكريم : ﴿إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم﴾^(٥) . ولابد من التقيّد بالعدد الذى ذكره القرآن وهو العشرة ، فلا يحسن إعطاء طعام العشرة أو قيمته لمسكين واحد ، لأن ذلك مناف لظاهر النص القرآنى وإن أجاز ذلك الحنفية . ويلوح لى - والله أعلم - أن للشارع حكمة فى كثرة عدد المساكين فى الكفارات ، حتى بلغ فى بعضها ستين مسكينا ، وإعطاء الطعام المفروض لواحد من العشرة أو الستين مغل بهذه الحكمة ، فإن لم يكن فى البلد إلا أقل من عشرة فحيثئذ يجوز إعطاؤهم ، رعاية للضرورة ، ورفعاً للحرَج .

اليمين المنعقدة

س : أنا رجل وقع شجار بينى وبين امرأة من جيرانى ، وأقسمت على المرأة بالله عز وجل ألا تدخل بيتى - وقلت لأهل : لا تكلموها . وفى يوم من الأيام دخلت المرأة بيتى وانكبت على رأسى وسلمت علىّ فما الحكم فى القسم الذى أقسمته عليها ؟ .

ج : هذه اليمين تسمى اليمين المنعقدة . فالأيمان فى الشريعة ثلاثة أنواع : يمين هى اليمين الغموس : وتلك هى التى يحلف المرء بها كاذباً عارفاً كذب نفسه ، فسميت اليمين الغموس لأنها تغمس صاحبها فى الإثم فى الدنيا ، وفى النار فى الآخرة . كما تسمى اليمين الفاجرة وهى التى تَنَزّر الديار بلاقع ، وهى التى جاء فيها الوعيد : ﴿إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ، أولئك لا خلاق لهم فى الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ، ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم﴾^(٦) .

ويمين ثانية تسمى اليمين اللغو : وهى التى جاء بها القرآن : ﴿لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم﴾^(٧) كأن يقول الإنسان

(٥) المائدة : ٨٩ .

(٦) آل عمران : ٧٧ .

(٧) البقرة : ٢٢٥ .

لصاحبه : تفضل فيقول : « لا والله » فيقول : « لازم تفضل » ويدخل بعد أن قال : « لا والله » فهذه تسمى « اليمين اللغو » لأنه لا يقصد فيها الحلف تماماً ، وكذلك إذا حلف على شيء يظنه كذلك فيأب بخلاف قوله ، « والله العظيم إن هذا الشيء الذي أراه من بعيد هو كذا ، فيتبين أنه بخلافه ... ويتبين خطؤه ، هذه أيضاً لغو لا يؤاخذ الله عليها .

واليمين الثالثة كالحالة التي معنا : هي اليمين المنعقدة : ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ﴾^(٧) وهي الحلف على شيء في المستقبل ، ألا يفعل كذا ، أو أن يفعل كذا ، حلف ألا يدخن مثلاً ، أو ألا يدخل دار فلان ، أو ألا يفعل الشيء الفلاني ، أو أن يترك الشيء العلاني ، فهذه يمين منعقدة ، ويجب أن يحافظ على يمينه فيها ، وخاصة إذا كانت أمراً خيراً ، حلف ألا يدخن ، فيجب أن يستقيم على هذا الحلف ويجب ألا يدخن . أما إذا حلف على ما فيه شر كأن حلف ألا يصل رحمه . أو حلف ألا يتصدق على مسكين ، أو حلف ألا يصل جماعة ، فيجب أن يحث في يمينه ، وأن يكفر عن هذه اليمين . الرجل الذي حلف ألا يكلم هذه المرأة ، ثم دخلت المرأة وصالحته وقبلت رأسه وكلمها فعلاً ، هذه اليمين في هذه الحالة يكون قد حثت بها ، وعند الحث تلزمه الكفارة ، لا شيء يلزمه غير الكفارة ... فقد قال تعالى : ﴿ ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ، فكفارته إطعام عشرة مساكين ، من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم واحفظوا أيمانكم ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون ﴾ .

فعلى الأخ السائل أن يطعم عشرة مساكين ، يطعمهم وجبتين مشبعتين أو ما قيمته ذلك ، والله تعالى يتقبل منه إن شاء الله .

(٧) المائدة : ٨٩ .

هل الحلف بالكعبة من لغو اليمين ؟

س : يقول سبحانه وتعالى : ﴿ لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ﴾ (١) .
فهل الحلف بالكعبة والشرف والأب ، من اللغو ؟ أم أن اللغو هو الحلف بالله لغير حاجة ؟ .

ج : الحلف بغير الله حرام ، منى عنه شرعاً ، فإن النبي ﷺ نهى المسلم أن يحلف بأبيه ، وقال : « لا تحلفوا بأبائكم . من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليذر » . وقال : « من حلف بغير الله فقد أشرك » .

لأن الحلف نوع من التعظيم للمحلول به ، ولا يجوز أن يعظم المؤمن غير الله عز وجل .

فلهذا لا يجوز أن يحلف بالكعبة بل يحلف برب الكعبة ، ولا يجوز أن يحلف بالنبي أو بالولي أو بقبر أبيه أو بشره أو بحياته ولده أو بتراب وطنه ، أو بشيء من ذلك ... كل هذا لا يجوز ، وإنما الحلف بالله فقط .

هذا هو الذى جاء به الإسلام . وهو نوع من تحرير العقيدة وتحرير التوحيد .

وقد كان ابن مسعود رضى الله عنه يقول : لأن أحلف بالله كاذباً أحب إلى من أن أحلف بغيره صادقاً . لأنه يرى أن سيئة الشرك مع الصديق أشد من سيئة الكذب مع التوحيد ، فإنه إذا حلف بالله فقد عظمه ووحده . ويبقى عليه إثم الكذب - إذا حلف كاذباً - ولكن إذا حلف بغير الله فقد أشرك ، فيكون عليه إثم الشرك ، وهو عظيم ، وله ثواب الصديق وهو ضئيل بالنسبة إلى إثم الشرك الذى ارتكبه .

(١) المائدة : ٨٩ .

فالتوحيد أهم من الصدق في ذلك ، ولهذا لا يجوز للمسلم أن يحلف بالله عز وجل . وليس هذا هو معنى اللغو ، ولكن اللغو له معيان :

الأول : أن يجري اسم الله على لسانه دون أن يقصد الحلف حقيقة .
كأن يقول مثلاً : بالله تفضل عندنا ، والله لتأكلن هذه ... وما إلى ذلك ...
فهو بهذا لا يعتقد في نفسه يمينا ولا قسما ، وإنما يجري على لسانه بالعادة وكثرة الاستعمال .

والمعنى الآخر للغو هو : أن يحلف الإنسان على شيء ، يظنه حقاً فيظهر أنه على غير ما يظن . كأن يرى إنساناً عن بعد فيقول : والله هذا فلان قادم . ثم يتبين أنه غير الذي ظنه أو يحلف أن الشيء الفلاني هو كذا على حسب ظنه ، ثم يتبين خلاف ظنه . إنه رجح واجتهد وحلف على ما يظن أنه الحق ، ثم ظهر الأمر على خلاف ما ظن . فهذا ضرب من اللغو وليس فيه إثم . إنما الإثم في اليمين الغموس أو اليمين المنعقدة إذا حنث فيها .

فالأيمان ثلاثة :

يمين اللغو ، وهي التي تحدثنا عنها .

واليمين الغموس ، وسميت كذلك لأنها تغمس صاحبها في الإثم في الدنيا ، وفي النار في الآخرة . وذلك أن يحلف متعمداً بالكذب ، كأن يقول : والله ما أخذت منك شيئاً ، وهو قد أخذ أو استدان ، ويذكر ذلك جيداً ولا ينساه . أو يحلف أنه لم يعمل الشيء الفلاني وهو قد عمله . هذه هي اليمين الغموس ، أو اليمين الفاجرة ، التي تذر الدمار بلاقع .

واليمين الثالثة :

هي اليمين المنعقدة : وهي أن يحلف الإنسان على أمر مستقبل ، في أن يفعل كذا أو لا يفعل كذا . يحلف أن لا يذهب إلى المكان الفلاني ، ثم إذا ذهب بعد ذلك إلى نفس المكان يكون قد حنث ... ﴿ ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ﴾ .

كثير من الأيمان التي يقع فيها الناس هي من هذا النوع الأخير كأن يحلف عازماً على أمر في المستقبل ، أن يفعل أو لا يفعل . فهذه هي اليمين المنعقدة ، التي تترتب الكفارة على الحنث فيها .

وهذا إذا كان الحلف بالله تعالى . أما الحلف بغيره فهو حرام بل كبيرة كما بينا ، وليس له كفارة إلا التوبة النصوح والعمل الصالح .

والله أعلم .

النذر بالأمور المباحة

س : أنا سيدة . نذرت لابنى عندما أظهره أن أعمل له فرحاً ، وكان عمره حينئذ سبع سنوات والله قدر أن يسجن خالى في هذه السنة ولم أؤد النذر الذى على لأن خالى محكوم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات ، وكبر ابنى وصار عمره ١٧ سنة ، والنذر باق على ، ولا أريد أن أقيم الفرح ، فماذا أفعل ، هل أؤدى النذر ، أم أصوم ، أم أتصدق ؟ ...

ج : إن النذر إذا كان بأمر مباح مثل عمل فرح أو نحو ذلك فقد اختلف فيه العلماء ، هل يكون مثل هذا نذراً أو لا يتعقد ؟ والراجع الذى نختاره ، أن النذر الذى يتعقد هو النذر بقربة إلى الله تعالى ، كأن تنذر صدقة على الفقراء ، أو صياماً ، أو حجاً أو صلاة ، أو غير ذلك من العبادات التى يتقرب بها العبد إلى ربه . فقد روى أحمد وأبو داود أن النبى ﷺ قال : « لا نذر إلا فيما ابتغى به وجه الله عز وجل » وذلك إنما يكون فى القربات والعبادات ، وقد قال الحنابلة فى مثل هذا النذر ، أى النذر بمباح : إن الناذر عليه أحد أمرين : إما أن يؤدى الشيء الذى نذره نفسه ، فإذا نذر عمل فرح يعمل فرحاً ، وإما أن يؤدى كفارة يمين . وكفارة اليمين كما نعلم هى : ﴿ إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ﴾ فإذا كانت ظروف السائلة لم تمكنها من عمل ما التزمت به ، فستطيع الآن أن تكفر كفارة يمين ، أى تستطيع أن تطعم عشرة مساكين ، وجبتين كاملتين . أو تعطى كل مسكين مداً من الطعام ومعه شيء من الأدام . هذا ما تستطيع أن تقوم به وهى مطمئنة لدينها إن شاء الله .

س : لقد أحببت شاباً منذ سنين ، ومرة قلت له وأنا أحدثه : إذا أحياني الله ووفقني - وإذا أراد الله - سأعمل لك « فانيلا » أنسجها يدي ، ولكن بعد سنة تزوجت من رجل آخر ، وأنا الآن لا أستطيع أن أصنع شيئاً وأهديه لغير هذا الرجل الذي تزوجته . أريد أن أعرف ، هل هذا الوعد الذي قطعت على نفسي يعتبر نوعاً من النذر ، كما قال تعالى : ﴿ يوفون بالنذر ويخافون يوماً كان شره مستطيراً ﴾ (١٠) ؟؟ .

ج : نقول للأخت السائلة أيضاً : إن هذا الشيء الذي وعدت به هو من الأمور المباحة وليس من القربات : صناعة قميص أو « فانيلا » من الصوف وبسجها بيديها ، ليس هذا عبادة ولا قرى ، فهي - إذا اعتبرنا هذا نذراً - تستطيع أن تكمر كفارة يمين وتحلو من العهدة ، وعندى تفسير آخر لهذا الأمر ، إنه ليس نذراً وإنما هو وعد ، وعدت به هذا الشاب ، وكان في نيتها أن تفعل ذلك إذا تزوجته ، وهو وعد مشروط ، ومقيد ، فقد قالت له : إذا أحياني الله ووفقني ، وإذا أراد الله صنعت لك كذا وكذا ، ولم يحصل هذا الشرط.. لم يشأ الله أن تتزوجهُ فهو وعد معلق على شرط لم يتحقق شرطه ، وعلى هذا فليس عليها شيء أبداً ، فقد عجزت عن الوفاء بوعدِها ولا إثم عليها إذا لم توف بذلك ، والله أعلم .





الناري السبائي

في شئون المرأة والأسرة

هل المرأة شر كلها ؟

س : جاء في نهج البلاغة عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قوله : « المرأة شر كلها ، وشر ما فيها أنه لا بد منها » فما تفسركم لهذا القول ؟ وهل هذا يمثل موقف الإسلام من المرأة . أرجو الإيضاح والبيان وشكراً .

ج : هناك حقيقتان يجب أن نقررهما بوضوح وجلاء .

الأولى : أن الذي يمثل رأى الإسلام في قضية ما ، إنما هو قول الله تعالى وقول رسوله ﷺ وكل أحد بعد ذلك يؤخذ كلامه ويترك ، فالقرآن الكريم وصحيح السنة النبوية هما وحدهما المصدران المعصومان ، وإنما يأتي الخلل من سوء الفهم لهما أو لأحدهما .

الثانية : أن من المعروف لدى النقاد والمحققين أن نسبة بعض ما في « نهج البلاغة » إلى علي رضي الله عنه ، وكرم الله وجهه ، غير صحيحة ، ولهم على ذلك دلائل وبراهين . ولا شك أن في « النهج » خطباً وأقوالاً يلمس الناقد بل القارئ الواعي ، أنها لا تمثل عصر الإمام لا في أفكارها ، ولا في أسلوبها .

ومن هنا لا يجوز الاحتجاج بكل ما في « النهج » على اعتبار أنه من أقواله رضي الله عنه .

على أن المقرر في العلوم الإسلامية أن نسبة الأقوال إلى قائلها ، لا تتحقق إلا بالإسناد الصحيح المتصل ، الخالي من الشنوذ والعلّة ، فليت شعري ، أين السند المتصل إلى الإمام علي ، حتى نحكم على أساسه أنه قال هذا القول ؟ .

بل لو نقل هذا القول عن علي بسند صحيح متصل ، من رواية عدول ضابطين لوجب أن يرد ، لما فيه من مخالفة للأصول والنصوص الإسلامية ، وهذه علة قاذحة توجب رد أى قول ، ولو كان إسناده كالشمس .

وكيف يقول علي بن أبى طالب هذا القول ، وهو يقرأ كتاب الله الذى يقرر مساواة المرأة للرجل فى أصل الخلق ، وفى التكليف ، وفى الجزاء : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ، وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾ (١١) ، ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ، وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ، وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ ، وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ ، وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ ، وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ . وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ ، وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ ، وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ، وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ، أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (١٢) . ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنَّى لَا أَضِيعَ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾ (١٣) ويقول فى شأن الزوجات : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ ، وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لِهِنَّ ﴾ (١٤) . ويقول : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (١٥) ، ويقول الرسول ﷺ : « إِنَّمَا النِّسَاءُ شَقَائِقُ لِلرِّجَالِ » . ويقول : « الدُّنْيَا مَتَاعٌ ، وَخَيْرُ مَتَاعِهَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ » (١٦) ويقول : « مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ ثَلَاثَةٌ : الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ ، وَالْمَسْكَنُ الصَّالِحُ ، وَالْمَرْكَبُ الصَّالِحُ » (١٧) .

ويقول : « مِنْ رَرَقَةِ اللَّهِ امْرَأَةٌ صَالِحَةٌ ، فَقَدْ أَعَانَهُ عَلَى شَطْرِ دِينِهِ ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ فِي الشَّطْرِ الْبَاقِ » (١٨) .

(١١) سورة النساء : ١ .

(١٢) سورة الأحزاب : ٣٥ .

(١٣) سورة آل عمران : ١٩٥ .

(١٤) سورة البقرة : ١٨٧ .

(١٥) سورة الروم : ٢١ .

(١٦) رواه مسلم والنسائي وابن ماجه .

(١٧) رواه أحمد بإسناد صحيح .

(١٨) رواه الطبراني والحاكم ، وقال : صحيح الإسناد .

ويقول : « أربع من أوتيهن فقد أوتى خير الدنيا والآخرة » ويذكر منها زوجة صالحة لا تبغي حوباً في نفسها وماله (١٩).

ويقول عن نفسه : « حبيب إلى من دنياكم النساء والطيب ، وجعلت قرة عيني في الصلاة » .

فكيف يخالف على رضى الله عنه هذا كله وغيره ، ويطلق القول : إن المرأة شر كلها ؟ !

ونستطيع - لو صح هذا القول عن علي - أن نسأله : ما قولك في زوجك . وأم ولدك السبطين الحسن والحسين ، سيدى شباب أهل الجنة ، أعنى فاطمة سيدة النساء رضى الله عنها ؟ هل يقبل الإمام على أو يقبل المسلمون منه أن يقول عنها : أنها شر كلها ؟ !

إن فطرة المرأة ليست مخالفة لفطرة الرجل ، فكلتاهما تقبل الخير والشر ، والهدى والضلال ، كما قال تعالى :

﴿ ونفس وما سواها . فألهمها فجورها وتقواها . قد أفلح من زكاها . وقد خاب من دساها ﴾ (٢٠) .

وكيف يتصور أن تكون المرأة شراً كلها ، ومع هذا لا يكون منها بد ؟ كيف يخلق الله شراً مطلقاً ، ثم يسوق الناس إليه سوقاً بسوط الحاجة والضرورة ؟ .

بل المتأمل في الكون كله يجد أن الخير فيه هو الأصل والقاعدة ، وما يترأى لنا من شر فهو جزئى ونسبى ، ومغمور في الخير الكلى العام المطلق ، وهو في الواقع لازم من لوازم الخير ، ولهذا كان من مناجاة النبي ﷺ وسلم لربه : « والشر ليس إليك » وفي القرآن الكريم ﴿ بيدك الخير إنك على كل شيء قدير ﴾ (٢١) .

(١٩) رواه الطبراني في الكبير والأوسط ، وإسناد أحدهما جيد ، كما في « الترغيب » للمنذرى .

(٢٠) سورة الشمس : ٧ - ١٠ .

(٢١) سورة آل عمران : ٢٦ .

بقي هنا سؤال عن نقطة ورد بها الحديث ، وهي التحذير من فتنة النساء مثل قوله ﷺ « ما تركت بعدى فتنة أضرب على الرجال من النساء » (٢٢) .

وأقول : إن التحذير من الافتتان بشيء ، لايعنى أنه شر كله ، وإنما يعنى أن لهذا الشيء تأثيراً قوياً على الإنسان يخشى أن يشغله عن الله والآخرة .

ومن هنا حذر الله من الفتنة بالأموال والأولاد في أكثر من آية في كتاب الله ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إنما أموالكم وأولادكم فتنة ، والله عنده أجر عظيم ﴾ (٢٣) ، ﴿ يأبى الذين آمنوا لا تلهكم أموالكم ولا أولادكم عن ذكر الله . ومن يفعل ذلك فأولئك هم الخاسرون ﴾ (٢٤) .

هذا مع تسميته سبحانه المال « خيراً » في عدة آيات من القرآن ، ومع اعتباره الأولاد نعمة يهبها الله لمن يشاء من عباده : ﴿ يهب لمن يشاء إناثاً ، ويهب لمن يشاء الذكور ﴾ (٢٥) . وامتنانه على عباده بأن منحهم الأولاد والأحفاد ، كما رزقهم من الطيبات : ﴿ والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ، وجعل لكم من أزواجكم بين وحفدة ، ورزقكم من الطيبات ﴾ (٢٦) .

فالتحذير من فتنة النساء كالتحذير من فتنة الأموال والأولاد ، لا يعنى أن هذه النعم شر ، وشر كلها ! بل يحذر من شدة التعلق بها إلى حد الافتتان ، والاشتغال عن ذكر الله .

ولا يكر أحد أن أكثر الرجال يضعفون أمام سحر المرأة وجاذبيتها وفتنتها ، وخصوصاً إذا قصدت إلى الإثارة والإغراء ، فإن كيدها أعظم من كيد الرجل . ومن ثم لزم تنبيه الرجال إلى هذا الخطر ، حتى لا يندفعوا وراء غرائزهم ، ودوافعهم الجنسية العاتية .

(٢٢) رواه البخارى .

(٢٣) سورة التعاين : ١٥ .

(٢٤) سورة المدفقون : ٩ .

(٢٥) سورة الشورى : ٤٩ .

(٢٦) سورة لعل : ٧٢ .

وفي عصرنا نجد أن فتنة المرأة بلغت حداً فاق كل العصور السابقة ، وحيالات أهلها ، وأصبح الهدامون يتحدون منها معولاً لهدم الفضائل والقيم المتوارثة ، باسم التطور والتقدم .

والواجب على المرأة المسلمة أن تتنبه لهذه المؤامرات ، وأن تربأ بنفسها أن تتخذ أداة هدم في أيدي القوى المعادية للإسلام ، وأن تعود إلى ما كانت عليه نساء الأمة في خير قرونها : البنت المهيبة ، والزوجة الصالحة ، والأم الفاضلة ، والإنسانة الخيرة العاملة لخير دينها وأمتها ، وبذلك تفوز بالحسين ، وتسعد في الدارين .

١ - لبس « الباروكة » ٢ - ذهاب المرأة إلى الكوافير

س : هل يجوز للمرأة المسلمة أن تذهب إلى الكوافير « للتزين والتجمل » ، فإن تطور الحياة الاجتماعية في هذا العصر غير شكل الزينة وأساليبها ، ولم تعد المرأة تستطيع أن تقوم بزيتها في بيتها ؟ .

وشئ آخر في الموضوع نفسه ، وهو لبس « الشعر الصناعي » الذي تلبسه الكثيرات الآن ويسمى « باروكة » . هل يجوز هذا شرعاً ؟ فمن الناس من يزعم أنه ليس إلا غطاء للشعر الأصلي وإذا كان شعر المرأة عورة فهذا قد سترها .
ع. ف. د. من الدوحة .

ج : ونحيب عن هذا السؤال بشقيه فنقول :

١ - جاء الإسلام يحارب نزعة التفتش المتزمته التي عرفت بها بعض الأديان والنحل ، ودعا إلى التزين والتجمل في توازن واعتدال ، منكراً على الذين يحرمون زينة الله التي أخرج لعباده . لهذا جعل أخذ الزينة من مقدمات الصلاة :
﴿ خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ (٢٧) .

وإذا كان الإسلام شرع التجمل للرجال والنساء جميعاً فإنه قد راعى فطرة المرأة وأثوثها فأباح لها من الزينة ما حرم على الرجل من لبس الحرير والتحل بالذهب .
ولكن الإسلام حرم بعض أشكال الزينة التي فيها خروج على الفطرة ، وتغيير

(٢٦) الأعراف : ٣١ .

لخلق الله الذى هو من وسائل الشيطان فى إغوائه للناس ﴿ ولا أمرهم فليغيرن خلق الله ﴾ .

وفى هذا صح عن النبي ﷺ لعن الواثمة والمستوشمة ، والواشرة والمستوشرة ، والنامصة والمتنمصة ، والواصلة والمستوصلة .

والأحاديث فى ذلك صحيحة مشهورة . لا مطعن فيها .

والوشم معروف من قديم ، وهو النقش - عن طريق الوخز - باللون الأزرق .

والوشر هو تحديد الأسنان ، وتقصيرها بالمبرد .

والنمص هو إزالة شعر الحاجبين لترفيهما أو تسويتهما أو نحو ذلك .

والوصل . المراد به : وصل الشعر بشعر آخر طبعى أو صناعى كالباروكة التى يسأل عنها السائل .

وكل هذه الأمور محرمة ملعون من فعلها أو طلبها على لسان محمد ﷺ .

وبهذا نعلم حكم ما يسمى « الباروكة » وما شابهها ، وادعاء أنها مجرد غطاء للرأس كذب وتضليل يخالف الواقع ، فأغطية الرأس معلومة بالعقل والعرف ، وإنما هذه زينة وحلية أكثر من الشعر الطبعى نفسه ، مع ما فيها من الغش والتزوير من ناحية ، والإسراف والتبذير من ناحية ثانية ، والتبرج والإغراء من ناحية ثالثة . وكل هذه مؤكدات للتحريم .

روى سعيد بن المسيب قال : قدم معاوية المدينة آخر قدمة قدمها ، فخطبنا فأخرج كبة من شعر (أى قصة - كما فى رواية أخرى) قال : ما كنت أرى أحداً يفعل هذا غير اليهود ... إن النبي ﷺ سماه « الزور » يعنى الواصلة فى الشعر .

وفى رواية أنه قال لأهل المدينة : « أين علمائكم ؟ سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذه » ويقول :

« إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذ هذه نساؤهم » . رواه البخارى .

وهذا الحديث نبها على أمرين :

الأول : أن اليهود هم مصدر هذه الرذيلة وأساسها من قبل ، كما كانوا مروجيها من بعد . فتش عن اليهود وراء كل فساد .

الثاني : أن النبي ﷺ سمي هذا العمل « زوراً » ليشير إلى حكمة تحريمه فهو ضرب من العش والتزييف والتمويه ، والإسلام يكره الغش ، ويبرأ من الغاش في كل معاملة مادية أو معنوية . « من غش فليس منا » مع ما ذكرنا من الحكم الأخرى .

إن لبس هذه الباروكة حرام ، ولو كان في البيت ، لأن الواصلة ملعونة أبداً ، فإذا كان في الخارج وليس على رأسها غطاء فهو أشد حرمة لما فيه من المخالفة الصريحة لقوله تعالى : ﴿ وليضربن بحمرهن على جيوبهن ﴾ ولا يزعم أحد أن « الباروكة » حمار . وإذا كان هذا حراماً على المرأة فهو على الرجل أشد حرمة من باب أولى .

٢ - أما دهاب المرأة إلى رجل أجنبي ليزيها ، فهو حرام قطعاً ، لأن غير الزوج والمحرم لا يجوز له أن يمس امرأة مسلمة ولا جسدها ، ولا يجوز لها أن تتمكنه من ذلك .

وفي الحديث : « لأن يطعن في رأس أحدكم بمخيط من حديد خير له من يمس امرأة لا تحل له » والمخيط : آلة الخياطة كالإبرة والمسلة ونحوهما . رواه الطبراني ، ورجاله ثقات ، رجال الصحيح - كما قال المنذرى - ورواه البيهقي أيضاً .

وكثيراً ما يحدث أن تبقى المرأة وحدها في محل « الكوافير » فترتكب حراماً آخر ، وهو الخلوة بأجنبي .

وما أدى إلى هذا كله إلا الشرود عن بهج الفطرة والاستقامة والاعتدال الذي هو مهج الإسلام ، وحسب المسلمة الحريصة على دينها وإرضاء ربها أن تتجمل في بيتها بما أبيح لها ، وأن يكون معها الترتين لزوجها لا للشارع ، كما هو بدع المدينة الوافدة التي تحركها اليهودية العالمية .

فإن كان ولا بد من (الكوافير) فليكن امرأة . وبالله التوفيق .

حول السفور والحجاب

س : ثار عندنا جدال طويل حول موضوع السفور والحجاب . وبالذات حول وجه المرأة :

أهو عورة ، فيجب تغطيته أم لا ؟ ولم يستطع أحد الفريقين أن يقنع الآخر أو يلزمه فلدجأنا إليكم لنجد عندكم الجواب الحاسم مستمداً من نصوص الشرع وأدله ؟ .

شاب مسلم . عدن - اليمن

ج : المجتمع الإسلامي مجتمع يقوم - بعد الإيمان بالله واليوم الآخر - على رعاية الفضيلة والعفاف والتصون في العلاقة بين الرجل والمرأة ، ومقاومة الإباحية والتحلل والانطلاق وراء الشهوات .

وقد قام التشريع الإسلامي في هذا الجانب على سد الدرائع إلى الفساد ، وإغلاق الأبواب التي تهب منها رياح الفتنة كالحلوة والتبرج ، كما قام على السر ودفع الحرج والعنت بإباحة ما لا بد من إباحته استجابة لضرورات الحياة ، وحاجات التعامل بين الناس كإبداء الزينة الظاهرة للمرأة . مع أمر الرجال والنساء جميعاً بالعض من الإبصار ، وحفظ الفروج : ﴿ قل للمؤمنين يعضوا من أبصارهم ، ويحفظوا فروجهم ، ذلك أزكى لهم ﴾ (٢٨) ، ﴿ وقل للمؤمنات يعضن من أبصارهن ، ويحفظن فروجهن ، ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها ، وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ (٢٩) .

وقد روى المصنوع عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ ولا يبدن زينتهن

(٢٨) سور : ٣٠ ، ٣١

(٢٩) السور : ٣٠ ، ٣١ .

إلا ما ظهر منها ﴿٣٠﴾ قال : الكف والحاتم والوجه ، وعن ابن عمر : الوجه والكفان ، وعن أنس : الكف والحاتم ، قال ابن حزم : وكل هذا عنهم في غاية الصحة ، وكذلك عن عائشة وغيرها من التابعين .

وتبعاً للاختلاف في تفسير ﴿ما ظهر منها﴾ اختلف الأئمة في تحديد عورة المرأة اختلافاً حكاماً لشوكاني في «نيل الأوطار» (٣١) .

فمنهم من قال : جميع بدنها ما عدا الوجه والكفين ، وإلى ذلك ذهب الهادي و... اسم في أحد أقواله ، وأبو حنيفة في إحدى الروايتين عنه ، ومالك . ومنهم من قال : ما عدا الوجه والكفين والقدمين والخلخال . وإلى ذلك ذهب القاسم في قول ، وأبو حنيفة في رواية عنه ، والثوري ، وأبو العباس .

وقيل : بل جميعها إلا الوجه ، وإليه ذهب أحمد بن حنبل وداود .

الوجه ليس بعورة :

ولم يقل أحد بأن الوجه عورة إلا في رواية عن أحمد - وهو غير المعروف عنه - وإلا ما ذهب إليه بعض الشافعية .

والذي تدل عليه النصوص والآثار ، أن الوجه والكفين ليسا بعورة ، وهو ما روى عن ابن عباس وابن عمر وغيرهما من الصحابة والتابعين والأئمة ، واستدل ابن حزم - وهو ظاهري يتمسك بحرفية النصوص - بقوله تعالى : ﴿وليضربن بخمرهن﴾ (٣٢) على إباحة كشف الوجه ، حيث أمر بضرب الخمر على الجيوب لا على الوجوه ، كما استدل بحديث البخاري عن ابن عباس أنه شهد العيد مع رسول الله ﷺ ، وأنه عليه السلام خطب بعد أن صلى ، ثم أتى النساء ، ومعه بلال ، فوعظهن وذكرهن وأمرهن أن يتصدقن . قال : فرأيتن يهوين بأيديهن يقدفنه - أي المال - في ثوب بلال . قال : فهذا ابن عباس بحضرة رسول الله ﷺ رأى أيديهن ، فصح أن اليد من المرأة ليست بعورة .

(٣٠) النور : ٣١ .

(٣١) نيل الأوطار ، ج ٢ ، ص ٦٨ .

(٣٢) الخمر . جمع خمر ، وهو غطاء الرأس ، والجيوب : جمع جيب ، وهي فتحة الصدر في الثوب .

وروى الشيخان وأصحاب السنن عن ابن عباس ، أن امرأة من خثعم ، استفتت رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، والفضل ابن العباس رديف رسول الله ﷺ ، وفي الحديث : أن الفضل جعل يلتفت إليها - وكانت امرأة حسناء - وأخذ النبي يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر ، وفي بعض ألفاظ الحديث « فلوى عليّ عنق الفضل ، فقال العباس : يا رسول الله لم لويت عنق ابن عمك ؟ فقال ﷺ : « رأيت شاباً وشابة ، فلم آمن الشيطان عليهما » وفي رواية : فلم آمن عليهما الفتنة » .

وقد استنبط بعض المحدثين والفقهاء من هذا الحديث : جواز النظر عند أمن الفتنة حيث لم يأمر النبي ﷺ المرأة بتغطية وجهها ، ولو كان وجهها معطى ، ما عرف ابن عباس أحسناء هي أم شوهاء ، وقالوا : لو لم يفهم العباس أن النظر جائز ما سأل النبي ﷺ ولو لم يكن فهمه صحيحاً ما أقره النبي عليه . وهذا بعد نزول آية الحجاب قطعاً ، لأنه في حجة الوداع سنة عشر ، والآية نزلت سنة خمس :

معنى الغض من البصر :

والغض من البصر الذي أمر الله به ليس إغماض العين ، أو إطراق الرأس ، حتى لا يرى الإنسان أحداً ، فهذا ليس بمستطاع ، وإنما معناه خفضه وعدم إرساله بحيث لا يغلغل النظر وراء المفاتن المثيرة ، وهذا سر التعبير بالغض من الأبصار لا بغض الأبصار . فيجوز للرجل أن ينظر إلى ما ليس بعورة من المرأة ما لم يكن بشهوة . فإن كان بشهوة وخاف على نفسه الفتنة صح القول بالتحريم سداً للزريعة .

والمرأة ، في هذا كالرجل ، فيجوز لها أن تنظر - مع الأدب والغض - ما ليس بعورة من الرجل . وقد روى أحمد وغيره عن عائشة أن الحبيشة كانوا يلعبون عند رسول الله في يوم عيد . قالت : فاطلعت من فوق عاتقه ، فطأطأ لي منكبيه ، فجعلت انظر إليهم من فوق عاتقه حتى شبت ، ثم انصرفت .

وذهب بعض الشافعية إلى أنه لا يجوز للرجل أن يرى امرأة ، ولا للمرأة أن

تري رجلا ، واستند إلى ما رواه الترمذى عن أم سلمة وميمونة - زوجى النبى - أن رسول الله أمرهما بالاحتجاب من عبدالله بن أم مكتوم .. فقالتا له : أليس أعمى لا يبصرنا ؟ قال : « أفعمياوان أنتما ... ألستما تبصرانه ؟ » .

وليس لصاحب هذا الرأى حجة بهذا الحديث ، فالحديث لم يسلم من الطعن : طعن فى سنده وطعن فى دلالته ، ومهما تسوёл فيه فليس فى درجة الأحاديث التى رويت فى الصحيحين ، وهى تميد جواز الرؤية ، ومنها أحاديث فاطمة بنت قيس التى أمرها الرسول أن تقضى عديها فى بيت أم مكتوم ، وقال لها : إنه رجل أعمى تضعين ثيابك عنده .

وقال الحافظ ابن حجر : إن الأمر بالاحتجاب من ابن أم مكتوم لعله لكون الأعمى مظنة أن يتكشف منه شئ وهو لا يشعر به . وقد كان كثير من العرب لا يلبسون السراويل .

وجعل أبوداود حديث أم سلمة وميمونة ، مختصاً بأزواج النبى ﷺ . وحديث فاطمة بنت قيس وما فى معناه لعامة النساء ، واستحسنه ابن حجر وغيره ، وهو الذى نميل إليه . فإن لساء النبى ﷺ وضعا خاصا بحيث ضاعف الله العذاب مرتين لمن يأتى منهن بفاحشة ، كما صاعف الأجر مرتين لمن تعمل منهن صالحا . وقال القرآن : ﴿ يا ساء النبى ، لستن كأحد من النساء ﴾ ، وجعل لمن أحكاما خاصة لمنزلتهن وأمومتهم الروحية للمؤمنين ، وقد تكفلت بيانها سورة الأحزاب .

عادة الحجاب :

أما الغلو فى حجب النساء عامة الذى عرف فى بعض البيئات والعصور الإسلامية ، فهو من التقاليد التى استحدثتها الناس احتياطا منهم ، وسدا للذريعة فى رأيهم ، وليس مما أمر به الإسلام .

فقد أجمع المسلمون على شرعية صلاة النساء فى المساجد مكشوفات الوجوه والكفين - على أن تكون صفوفهن خلف الرجال ، وعلى جوار حضورهن مجالس العلم .

كما عرف من تاريخ الغزوات والسير أن النساء كن يسافرن مع الرجال إلى ساحات الجهاد والمعارك ، يخدمن الجرحى ، ويسقينهم الماء ، وقد رووا أن نساء الصحابة كن يساعدن الرجال في معركة « اليرموك » .

كما أجمعوا على أن للنساء المحرمات في الحج والعمرة كشف وجوههن في الطواف والسعى والوقوف بعرفة ورمي الجمار وغيرها ، بل ذهب الجمهور إلى تحريم تغطية الوجه - يبرقع ونحوه - على المحرمة لحديث البخارى وغيره : « لا تنتقب » (٣٣) المرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين .

ومن الفتاوى السديدة ما أفتى به ابن عقيل الفقيه الحنبلى رداً على سؤال وجه إليه عن كشف المرأة وجهها في الإحرام - مع كثرة الفساد اليوم - : « هو أولى أم التغطية » .

فأجاب : بأن الكشف شعار إحرامها ، ورفع حكم ثبت شرعاً بحوادث البدع لا يجوز ، لأنه يكون نسخاً بالحوادث ، ويفضى إلى رفع الشرع رأساً . وليس يبدع أن يأمرها الشرع بالكشف ، ويأمر الرجل بالغض ، ليكون أعظم للابتلاء ، كما قرب الصيد إلى الأيدي في الإحرام ونهى عنه . اهـ . نقله ابن القيم في بدائع الفوائد . هذا موجز رأى الشريعة في مسألة الحجاب والسفور ، كما بينته مصادرها الصحيحة .

والله الموفق والمهادى إلى سواء السبيل .

(٣٣) لا تلبس القفاز

خلوة المرأة مع ابن زوجها

س : هل يجوز للمرأة أن تختل بابن زوجها وخاصة إذا كان الزوج كبيراً وابنه شاباً ؟ نرجو بيان الحكم الشرعي في هذه المسألة ، التي تسبب عنها الكثير من المشاكل لعدم معرفة الجائز منها والممنوع .

ج : إن الشرع الشريف حينما أباح للمرأة أن تبدي بعض الزينة لبعض الفئات من الناس ، ومنهم أبناء بعولتهن ، أراد الشارع بذلك أن يرفع الحرج وأن يدفع العنت والمشقة عن الناس ، فلو كلفنا المرأة وهي تسكن في بيت واحد مع أبناء زوجها أن تغطي جسمها كله من قمة رأسها إلى أخمص قدميها ، كلما دخل عليها أحد أبناء زوجها ، أو كلما دخلت هي عليه ، لكان في ذلك حرج كثير . لهذا قال : ﴿ ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبنائهن أو أبناء بعولتهن ... الآية ﴾ (٣٤) .

فابن البعل اعتبر بهذا من الناس المخالطين والمعاشرين دائماً ، فلم يطلب من المرأة أن تتحفظ منه كما تتحفظ من الأجنبية تماماً ، كأن نطلب منها أن تغطي شعرها وألا تكشف شيئاً من ذراعها ، أو رقبته أو غير ذلك ... لأن في ذلك حرجاً شديداً ، وما جعل الله في هذا الدين من حرج .

ولكن ليس معنى هذا أن يصبح ابن البعل كالابن تماماً ، أو كالأخ ، له مثل هذه المحرمية ، لا ... لابد أن يراعى الفرق ، كما نبه على ذلك الإمام القرطبي وغيره ، من الأئمة المحققين ، وخاصة إذا تزوج رجل كبير السن فتاة لا يزيد عمرها عن عشرين سنة مثلاً ، وله ابن في مثل سنها ، وفي مثل هذه الحالة نجد فرقاً شاسعاً بين

(٣٤) النور : ٣١ .

المرأة وزوجها ، بينما نجد تقارباً وتمائلاً في السن بينها وبين ابنه ، وهنا تخشى الفتنة ، وعلى هذا نص الفقهاء ، وقالوا : إن كل ما أبيض في مثل هذا الموضوع يحرم عند خوف الفتنة ... سدا للزينة ، كما أن كل ما حرم هنا يباح عند الضرورة أو الحاجة وذلك مثل علاج المرأة على يد طبيب لا يوجد سواه من الطبيبات . وفي مقابل ذلك ، يمنع ما أبيض عند خوف الفتنة ، كالمسألة التي نحن بصدددها .

فلو فرضنا أن هذا الزوج سافر ، نقول بجواز أن يحتل ابنه الشاب بزوجة أبيه الشابة مع خشية الفتنة ؟ طبعاً لا .. وإنما خفف الشارع على المرأة في موضوع التستر ، وأما الخلوة التي قد تبعث على الريب ، وتسبب الفتنة فلا ... كما لا يجوز للرجل أن يعرض زوجته للفتنة .

ومثل هذا أيضاً الحماة - وهي بطبيعة الحال بمنزلة الأم - ولكن إذا خشيت الفتنة ينبغي على المرأة أن يتجنب دواعيها . قد لا يكون هناك تفكير في الشر ولكن حينما يفتح الباب قد يؤدي إلى الشر - والشيطان « شاطر » كما يقولون - يتهز الفرصة ، ليوقع الفتنة .

يقول النبي ﷺ : « ما خلا رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما » .

ولهذا ينبغي الحذر والاحتياط في مثل هذه الحالات ، وسد أبواب الفساد ، حتى نتجنبه ولا نقع فيه . والله أعلم .

اللباس الشرعى للمرأة المسلمة

س : ما حكم لبس الثوب القصير بالنسبة للمرأة ، هل هو حلال أم حرام ؟ وإلى أرى كثيراً من المدرسات يلبسن هذا النوع من الثياب ... فأرجو البيان ، مع توضيح حقيقة الزى الشرعى للمرأة . فتاة مسلمة

ج : من المؤسف حقاً أن يسأل مثل هذا السؤال ، فى المجتمع الإسلامى ، لأن الحكم فيه بَيِّن واضح ، والمفروض أن تكون الأسئلة فى الأمور المشتبهات وقد جاء عن النبى ﷺ « الحلال بين والحرام بين ، وبينهما مشتبهات ، لا يعلمهن كثير من الناس » (٣٥) .

وبعض العلماء يضربون مثلاً طريفاً فيقولون : إن القطة تعرف الحلال من الحرام ، فإنك إذا أعطيتها قطعة لحم ، أكلتها وهى مطمئنة ، بينما إذا حطفتها فإنها تجرى وتعدو ، لأنها تعرف بأنها أخذتها بغير حق ... تعرف ذلك بالفطرة ...

فإذا كان هذا شأن الحيوان ، فما بالك بالإنسان ؟ .

هناك أمور الحلال فيها بين والحرام بين ، وهناك أمور مشتبهة .

فالأمر المشتبهة هى التى يسأل فيها ، ولكن فى عصرنا ، للأسف - أصبحت الأمور البينة مشتبهات . فأصبح كثير من الناس يسألون عن أمور هى من الحرام - لا ولا يسعى أن يسأل عنها ، ومن ذلك الثياب القصيرة التى تسأ عنها السائلة الكريمة ... هل هى حلال أم حرام ؟ .

(٣٥) مفتح عبده

ولا ينبغي أن يمشك في حرمة لبس هذه الثياب أبداً ... أو يتردد فيها إذا ظهرت بها المرأة أمام أجنبي عنها . وإذا كانت بعض النساء يفعلن هذا ، ففعلن ليس حجة وليس تشريعاً ، وإن كن مدرسات كما تقول الفتاة السائلة . على أن للمدرسات في داخل المدرسة إذا كان من فيها بنات ونساء ، وليس فيها رجال قط - ما ليس لغيرهن في الشارع مثلاً ، فإن للمرأة أن تبدى بعض زينتها لامرأة مثلها ولا يجوز هذا في الشارع الذي يراها فيه الرجال والنساء على السواء . ولكن ما يجوز لها أن تبدى لامرأة مثلها أيضاً مخد ومعقول ، ليس كما نرى الآن ، وكما نشاهد ... إلى حد « المينى جيب » أو « الميكروجيب » وغير ذلك من مبتدعات هذا العصر الخارجة عن الدين ، وعن الإسلام ، وعن العقل ، وعن الأخلاق ، وعن التقاليد ... هذا صنع اليهود ... هم الذين يخططون لمثل هذه الأمور ... يريدون أن يدمروا العالم ويدمروا ما فيه من قيم ومن مثل عليا ... حتى يسيطروا على الناس بأزمة الشهوات ... إنهم عن طريق إثارة الشهوات ، يحاولون أن يتحكموا برقاب الناس ، هذه العكرة ... فكرة صهيونية ... ألا وهي التلاعب بعقول النساء وأفكارهن ، حيث يتدعون لمن في كل سنة بل في كل فصل من السنة « موضة » جديدة ... كم يقصر الثوب فوق الركبة ، وكم يطول تحت الركبة ، وكم ينحسر عن الذراع ، وعن الصدر ... هذا كله عبث ، ولا ينبغي للمرأة المسلمة المتدبنة أن تلقى إلى هذا بالا ، وخاصة إذا خرجت إلى الشارع ويراها الناس

والواجب على المرأة أن تحتشم وأن تلتزم ما أمر الله تعالى به ، فهذا أمر نزل في القرآن الكريم : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ، وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ ، وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ ﴾ (٣٦)

فليس يحل للمرأة أن تبرز زينتها للأجانب إلا ما ظهر منها ، وما ظهر منها كما صره ابن عباس وغيره - الوجه والكفان . هذا هو أرجح الأقوال وأيسرها وأليقها ، بطبيعة عصرنا

أما أن تخرج المرأة على الحالة التي نراها في بعض العواصم وبعض البلاد فهذا شيء لا يمكن أن يقره دين ولا يقره خلق ولا يمكن أن يقره منطق
إن الله تعالى حدد للمرأة زياً وحددت السنة لها ذلك أيضاً ، وقد كتبت حول هذا الموضوع في كتابي « الحلال والحرام في الإسلام » وأنقل لكم هنا ما كتبت في ذلك

« مما يخرج المرأة عن حد التبرج أن تكون ملابسها موافقة لأدب الشرع الإسلامي ، واللباس الشرعي هو الذي يجمع الأوصاف التالية :

أولاً : أن يغطي جميع الجسم عدا ما استثناه القرآن الكريم في قوله : ﴿ إلا ما ظهر منها ﴾ وأرجح الأقوال في تفسير ذلك أنه الوجه والكفان - كما سبق ذكره
ثانياً : ألا يشف الثوب ويصف ما تحته . وقد أخبر النبي ﷺ أن من أهل النار نساء كاسيات عاريات ، مائلات مميلات ، لا يدخلن الجنة ، ولا يجدن ريحها (٣٧) . ومعنى « كاسيات عاريات » أن ثيابهن لا تؤدي وظيفة الستر ، فتصف ما تحته لرقبتها وشفافيتها . دخلت نسوة من بنى تميم على عائشة رضي الله عنها وعليهن ثياب رفاق فقالت عائشة : « إن كتن مؤمنات ، فليس هذا بثياب المؤمنات » وأدخلت عليها عروس عليها خمار رقيق ، شفاف فقالت : « لم تؤمن بسورة النور امرأة تلبس هذا » (٣٨) فكيف لو رأت عائشة ثياب هذا العصر التي كأنها مصنوعة من زجاج ؟

ثالثاً : ألا يحدد أجزاء الجسم ويرز مفاته ، وإن لم يكن رقيقاً شفافاً . فإن الثياب التي ترميها بها حضارة الغرب ، قد تكون غير شفافة ، ولكنها تحدد أجزاء الجسم ، ومفاته ، فيصبح كل جزء من أجزاء الجسم محدداً بطريقة مثيرة للغرائز الدنيا ، وهذا أيضاً شيء محظور وممنوع ، وهو - كما قلت - صنع مصممي الأزياء اليهود العالمين الذين يركون الناس كالدمى من وراء هذه الأمور كلها .

(٣٧) رواه مسلم من حديث أبي هريرة .

(٣٨) تفسير القرطبي .

فلاسات هذا النوع من الثياب « كاسيات عاريات » ... يدخلن في الوعيد الذي جاء في هذا الحديث ... وهذه الثياب أشد إغراء وفتنة من الثياب الرقيقة الشفافة

رابعاً : ألا يكون لباساً يختص به الرجال : فالمعروف أن للرجال ملابس خاصة وللنساء ملابس خاصة أيضاً ... فإذا كان الرجل معتاداً أن يلبس لباساً معيناً ، بحيث يعرف أن هذا اللباس هو لباس رجل ... فليس للمرأة أن ترتدى مثل هذا اللباس ، لأنه يحرم عليها ... حيث لعن النبي ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء ، والمتشبهات من النساء بالرجال ... فلا يجوز للمرأة أن تتشبه بالرجل ولا للرجل أن يتشبه بالمرأة ، لأن هذا عدوان على الفطرة ... فإله عز وجل خلق الذكر والأنثى ، والرجل والمرأة ، وميز كلا منهما بتركيب عضوى غير تركيب الآخر ، وجعل لكل منهما وظيفة في الحياة ، وليس هذا التميز عبثاً ، ولكن لحكمة ، فلا يجوز أن نخالف هذه الحكمة ونعدو على الفطرة التي فطر الله الناس عليها ، ونحاول أن نجعل من أحد الصنفين مالم يخلق له وما لم يعد له بطبيعته وفطرته ... فالرجل حين يتشبه بالمرأة لن يكون امرأة ، ولكنه لن يصبح رجلاً لذلك ... فهو يفقد الرجولة ، ولن يصل إلى الأنوثة ، والمرأة التي تتشبه بالرجل ، لن تكون رجلاً ولن تصبح امرأة كما ينبغي أن تكون النساء .

فالأولى أن يقف كل من الجتسين عند حده ، وعند وظيفته التي فطره الله عليها

هذا هو الواجب ، ما عدا هذه الأمور ، يكون هذا الزى زياً غير شرعى وغير معترف به ... ولو أن الناس عقلوا وأنصفوا والتزموا الحدود الشرعية لأراحوا واستراحوا ولكن النساء - مع الأسف - فتن بهذا البدع الذى يسمى « الموضة » وفتن الرجال أو ضعفوا أو أصبحوا لا رأى لهم ، وبعد أن كان الرجال قوامين على النساء أصبح الحال وكأن النساء هن القوامات على الرجال ... وذلك شر وفتنة من فتن العصر ... أن لا يستطيع الرجل أن يقول لزوجته ... قفى عند حدك ... بل لا يستطيع أن يقول ذلك لابنته ... لا يستطيع أن يلزم ابنته الأدب والحشمة ...

ولا أن يقول لها شيئاً من ذلك ... ضعف الرجال ... لضعف الدين ... وضعف
اليقين ... وضعف الإيمان

والواجب أن يسترجل الرجل ، أن يعود إلى رجولته ، فإن لم يكن إيمان ،
فرجولة ياقوم ... لا بد من هذا ... ولا بد أن تقاوم هذا الزحف ... وهذا التيار ..
ومن فضل الله أن هناك مسلمين ومسلمات ، يقفون صامدين أمام هذا العزو
الزاحف ، يلتزمون آداب الإسلام في اللباس والحشمة ويستمسكون بدينهم ...
وبتعاليمه القويمة ... سائلين الله عز وجل أن يكثر هؤلاء ويزدادوا ، ليكونوا قلوباً
صالحة في مجتمعاتهم ، ورمزاً حياً لآداب الإسلام وأخلاقه ومعاملاته ... والله يقول
الحق وهو يهدي السبيل .

سرعة التأثير بالمناظر المثيرة

من : أنا طالب بالمرحلة الثانوية ، أحب الدين ، وأقبل على العبادة ، ولكن تقف أمامي عقبة : هي سرعة انفعالي برؤية أى مناظر تؤثر في الشهوة الجنسية ، ولا أكاد أملك نفسي من ذلك ، وهذا يجعلني دائماً في تعب ومشقة بسبب كثرة الاغتسال ، وتطهير الثياب الداخلية ، فهل عند سيادتكم حل سريع لهذه المشكلة حتى أظل محافظاً بديني ، محافظاً على عبادتي ؟

ج : أولاً : نبارك في الشاب السائل هذا الاتجاه الذهني الرشيد ، ونطلب إليه الاستمسك به والحرص عليه ، والبعد عن قرناء السوء ، والحفاظ على دينه من موجات المادية والانحلال ، التي أفسدت كثيراً من شبابنا ، ونبشره بالندراجة في السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله مادام قد نشأ في طاعة الله تعالى ثانياً : ننصح السائل أن يعرض نفسه على طبيب مختص ، فربما كانت مشكلته مشكلة عضوية بحثة ، وعند الأطباء العارفين أدوية لمثل هذه الأدوية ، وقد قال تعالى : ﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾ وقال رسوله عليه السلام : « ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء » .

ثالثاً : ننصح له كذلك أن يتجنب - بقدر استطاعته - المواطن التي من شأنها أن تثير شهوته ، وتجلب عليه المتاعب ، وواجب المؤمن ألا يضع نفسه مواضع الحرج ، وأن يسد كل باب تهب منه رياح الفتنة على نفسه ودينه ، ومن الحكم المأثورة : « ليس العاقل الذي يحتال للشر بعد أن وقع فيه ، ولكن العاقل الذي يحتال للشر ألا يقع فيه »

ومن شيمة الصالحين أن يجتنبوا الشبهات حتى لا يقعوا في الحرام ، بل يجتنبوا بعض الحلال حتى لا يقعوا في الشبهات ، وفي الحديث : « لا يبلع عبد درجة المتقين

حتى يدع ما لا بأس به مخافة ما به بأس .

رابعاً : ليس كل ما يخرج من الإنسان - بعد رؤية المناظر الجنسية المثيرة -
« منياً » يوجب الاغتسال ، فقد يلتبس هذا بالمدى وهو سائل أبيض رقيق لزج يخرج
عند الملاعبة أو الرؤية أو التخيل الجنسي ، بلا شهوة ولا تدفق ، ولا يعقبه فتور ،
وربما لا يحس بخروجه ، وهذا المدى حكمه حكم البول ينقض الوضوء ، ولا يوجب
الغسل ، بل ورد عن الرسول عليه السلام الترخيص في رش ما يصيب الثوب بدلا من
غسله

عن سهل بن حنيف قال : كنت ألقى من المدى شدة وعناء ، وكنت أكثر
منه الاغتسال ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « إنما يجزيك من ذلك
الوضوء » فقلت يارسول الله ، كيف بما يصيب ثوبى منه ؟ قال : يكفيك أن تأخذ
كفاً من ماء ، فتضع به ثوبك حيث ترى أنه قد أصاب منه .

رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى وقال : حسن صحيح . ونضع الثوب بالماء ورشه
به ، والرش لا شك أبسر من الغسل ، وهو تخفيف وتيسر من الله لعباده في مثل هذه
الحالة التي يشق فيها الغسل المتكرر ، وصدق الله العظيم : ﴿ ما يهد الله ليجمعل
عليكم من حرج ، ولكن يهد ليظهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون ﴾ ..
والله أعلم .

ختان البنات

س : ما حكم الإسلام في ختان البنات ؟ .

ج : هذا الموضوع اختلف فيه العلماء والأطباء أنفسهم ، وقامت معركة جدلية حوله في مصر منذ سنوات ، من الأطباء من يؤيد ، ومنهم من يعارض ، ومن العلماء من يؤيد ومنهم من يعارض ، ولعل أوسط الأقوال وأعدلها وأرجحها ، وأقربها إلى الواقع ، وإلى العدل في هذه الناحية ، هو الختان الخفيف ، كما جاء في بعض الأحاديث - وإن لم تبلغ درجة الصحة - أن النبي ﷺ قال لامرأة كانت تقوم بهذه المهمة ، قال لها : « أشمى ولا تنهكى . فإنه أنضر للوجه ، وأحظى عند الزوج » والإشمام هو التقليل ، ولا تنهكى أى لا تستأصلي ، فهذا يجعل المرأة أحظى عند زوجها ، وأنضر لوجهها فلعل هذا يكون أوفق . والبلاد الإسلامية تختلف بعضها عن بعض في هذا الأمر ، فمنها من يختن ومنها من لا يختن ... وعلى كل حال ، من رأى أن ذلك أحفظ لبناته فليفعل ، وأنا أؤيد هذا ، وخاصة في عصرنا الحاضر ، ومن تركه فلا جناح عليه ، لأنه ليس أكثر من مكربة للنساء ، كما قال العلماء ، وكما جاء في بعض الآثار

أما الختان للذكور فهو من شعائر الإسلام ، حتى قرر العلماء أن الإمام لو رأى أهل بلد تركوه لوجب عليه أن يقاتلهم حتى يعودوا إلى هذه السنة المميزة لأمة الإسلام . والحمد لله رب العالمين .

هل يجوز للخاطب الخلوة بمخطوبة ؟

س : تقدمت خطبة فتاة من أهلها فقبلوا ووافقوا ، وأقمنا لذلك حفلاً دعونا فيه الأقارب والأحباء ، وأعلننا الخطبة ، وقرأنا الفاتحة ، وضربنا بالدفوف ... ألا يعتبر هذا الاتفاق ، وذلك الإعلان زواجاً من الناحية الشرعية يبيح لى الخلوة بمخطبتي لاسيما أن ظروف حالياً لا تسمح بعقد رسمي يوثقه المأذون ويسجل في دفاتر الحكومة ؟ .

ج : الخطبة لغة وعرفاً وشرعاً شيء غير الزواج ، فهي مقدمة له ، وتمهيد لمصوله

فكتب اللغة جميعاً تفرق بين كلمتي الخطبة والزواج .
والعرف يميز جيداً بين رجل خاطب ، ورجل متزوج
والشرعة فرقت بين الأمرين تفريقاً واضحاً ، فالخطبة ليست أكثر من إعلان الرغبة في الزواج من امرأة معينة ، أما الزواج فعقد وثيق ، وميثاق غليظ ، له حدوده وشروطه وحقوقه وآثاره

وقد عبر القرآن عن الأمرين فقال في شأن النساء المتوفى عنهن أزواجهن : ﴿ ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم ، علم الله أنكم ستذكرونهن ولكن لا تواعدوهن سراً إلا أن تقولوا قولا معروفاً ، ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله ﴾

والخطبة مهما يتم حولها من مظاهر الإعلان فلا تزيد عن كونها تأكيداً وتثبيتاً لشأنها ... والخطبة على أية حال لا يترتب عليها أى حق للخاطب ، إلا حجز المخطوبة

بحيث يحظر على غير الخاطب أن يتقدم لخطبتها ، وفي الحديث : « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه » (٣٩)

والمهم في هذا المقام أن المخطوبة أجنبية عن الخاطب حتى يتم زواجه بها ، ولا تنتقل المرأة إلى دائرة الزوجية إلا بعقد شرعى صحيح ، والركن الأساسى في العقد هو الإيجاب والقبول . وللإيجاب والقبول ألفاظ معهودة معلومة في العرف والشرع

ومادام هذا العقد - بإيجابه وقبوله - لم يتحقق فالزواج لم يحدث أيضاً لا عرفاً ولا شرعاً ولا قانوناً ، وتظل المخطوبة أجنبية عن خاطبها لا يحل له الخلوة بها ، ولا السفر معها دون وجود أحد محارمها كأبيها أو أخيها

ومن المقرر المعروف شرعاً أن العاقد إذا ترك المعقود عليها دون أن يدخل بها يجب عليه نصف مهرها ، قال تعالى : ﴿ وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح ﴾ (٤٠)

أما الخاطب إذا ترك المخطوبة بعد فترة طالت أو قصرت فلا يجب عليه شيء إلا ماتوجه الأخلاق والتقاليد من لوم وتأنيب ، فكيف يمكن - والحالة هذه - أن يباح للمخاطب ما يباح للعاقد سواء بسواء ؟

إن نصيحتنا للسائل أن يعجل بالعقد على خطيبته ، فبه وحده يباح له ما يسأل عنه وإذا لم تسمح ظروفه بذلك ، فالأجدر بدينه ورجولته أن يضبط عواطفه ، ويكبح جماح نفسه ، ويلجمها بلجام التقوى ، ولاخير في أمر يبدأ بتجاوز الحلال إلى الحرام .

كما ننصح الآباء والأولياء أن يكونوا على بصيرة من أمر بناتهم ، فلا يفرطوا فيهن بسهولة باسم الخطبة ، والدمر قلب ، والقلوب تتغير ، والتفريط في بادئ الأمر قد يكون

(٣٩) مطلق عليه .

(٤٠) البقرة : ٢٣٧ .

وخيم العاقبة ، والوقوف عند حدود الله أحق وأولى : ﴿ ومن يتعد حدود الله فأنزل الله ما يشاء فأولئك هم المفلطون ﴾^(٤١) ﴿ ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم
الفائزون ﴾^(٤٢) .

(٤١) البقرة : ٢٢٩ .

(٤٢) النور : ٥٢ .

غلاء المهر

س : أكتب إليكم مشكلتي ومشكلة كل شاب قطري ، وهي أنني ذهبت لأخطب إحدى الفتيات فواجهت مشكلة غلاء المهر ، حيث طلب والدها مبلغ عشرين ألف ريال مهراً لابنته ، سوى أثاث البيت ، والآن ، أنا أفكر في الزواج من خارج البلاد ، فهل يبيح لي الشرع ذلك أم لا بد من دفع مبلغ المهر المذكور ؟؟

وإذا كنت لا أملك ذلك المبلغ فماذا أفعل ؟ أرجو الإجابة ؟

ج : الواقع أن هذه مشكلة ، وعقدة ، عقدها الناس على أنفسهم ، وشددوا فيها بسره الله تعالى عليهم ، لقد قال النبي ﷺ في الزوجات : « أيسرهن مهراً أكثرهن بركة » والنبي ﷺ حينما زوج بناته زوجهن بأيسر المهور ، لم يشترط لهن المئات ولا الآلاف ، وإنما أخذ أيسر المهور ، وكذلك السلف الصالحون ، لم يكونوا يبحثون عن مال الرجل ، وماذا يدفع ، لأن البنت ليست مبيعة تباع ، إنما هي إنسان ، فليبحث لها الأب أو الولي عن إنسان مثله ، إنسان كريم ، كريم الدين ، كريم الخلق ، كريم الطباع ، ولهذا جاء في الحديث عن النبي ﷺ : « إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه ، إلا تفعلوه ، تكن فتنة في الأرض وفساد عريض » (١٣)

فالمهم ... والذي يجب أن يطلبه الأب هو الدين والخلق ، قبل كل شيء ، فماذا يغني الفتاة أن تتزوج ، ويدفع لها مهر كبير ، إذا تزوجت من لا خلق له ، ولا دين له ؟ من هؤلاء الذين تأتي الأسئلة الكثيرة عنهم ، تسأل الزوجات :

(١٣) رواه الترمذي وابن ماجه والحاكم وصححه الترمذي .

ما حكم زوج يتعاطى الخمر في نهار رمضان ، ما حكم زوج سميت امرأته ابنها « يوسف » فأنى إلا أن يسميه « فرعون » ما حكم كذا ما حكم كذا ... ؟ هذه جاءت من أن الأب ، كل همه أن يقض عدة آلاف ، عشرة آلاف ، عشرين ألفاً ، ثلاثين ألفاً ، كما يقول السائل ، ولا يهمه الدين ، والخلق ، ولو أننا فكرنا كما أراد لنا الدين ، وكما شرع لنا الإسلام ، لكان الدين والخلق هو أهم ما نبحث عنه ، وأهم ما نسعى إليه ، وأهم ما نحرص عليه ، وما يجب أن يحرص عليه الآباء ، ويحرص عليه أولياء البات ، ليس المهم كثرة الأموال التي يقبضها الآباء صداقاً ومهرأ عن بناتهم ، إنما المهم الزوج ، الذي يسعد البنت ، الذي يتقى الله فيها ... ولهذا قال السلف : « إذا زوجت ابنتك فزوجها ذا دين ، إن أحبها أكرمها ، وإن أبغضها لم يظلمها ... لأن دينه يمنعه ، وحلقه يردعه ، حتى في حالة الكراهية ، ﴿ وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن ، فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً ﴾ .

لقد أمر الإسلام بالمسارعة بتزويج البنات ، وجاء في ذلك عن النبي ﷺ : « ثلاث لا يؤخرن : الصلاة إذا حضرت ، والدين إذ حل ، والأيم إذا حضر كفوها » ... إذا حضر الكف فلا ينهض للأب أن يعوق من أجل أنه يريد أن يقبض شيئاً أكثر ، كأها سلعة يساوم عليها ، هذا هو المفروض من الآباء المسلمين . ألا يعوقوا الزواج بهذه المهور ، وبهذه المغالاة فيها ، فإن هذا هو أكبر عقبة في سبيل الزواج ، وكلما عقدنا في سبيل الزواج ، وكلما أكثرنا من المعوقات والعقبات ، كلما يسرنا بذلك سبل الحرام ، كما سهلنا انتشار الفساد ، كلما أغوينا الشباب بأن يسبوا مع الشيطان ، وأن يتركوا طريق العفة وطريق الإحصان ، وطريق الحلال ... ما حيلة الشباب الذي يذهب ليتزوج فيجد هذه الطلبات المعوقة أمامه ؟ ماذا يصنع ؟ إنه سيعرض عن الزواج ويبحث عن بيئة أخرى ، ويترتب على ذلك كساد البنات ، وفساد الرجال ، هذه هي النتيجة الحتمية للمغالاة في المهور ، وكم جاءت من رسائل وكم سألتني من سائلين ، وكم شكوا شباب لي ولغيري من هذا المعوق الذي وضعه الناس بأيديهم ، وحفروه أمام بناتهم وأمام أنفسهم ، ليسبوا طريق الحرام ويعوقوا طريق الحلال .

يا جماعة المسلمين حرام علينا والله أن نعوق الزواج بهذه الصورة ، وواجب علينا أن نيسر طريق الحلال ، نيسر لشبابنا ولفتياتنا أن يفتنوا في الحلال ، فهذا ما شرعه الإسلام ، وهذا ما رضى لأبنائه ، أسأل الله أن يوفقنا لما يحب ويرضى ، وأن يفقهنا في ديننا ، وأن يبعدنا عن هذه العادات الجاهلية ، التي لا تأتى بخير ، ولا تقر بها إلا عين الشيطان .

الزواج من أخت الأخ لأخ

س : لي أخت من أمي ، وأخ من أبي . فهل يجوز لأخي هذا أن يتزوج من أختي تلك ؟ .

ج : نعم يجوز له أن يتزوجها . وقد رأينا هذا كثيراً ما يحدث ، لأنه إنما يتزوج أخت أخيه لا أخته هو . فأخت الأخ من النسب وأخت الأخ من الرضاع ، تتساويان في الحكم بهذا الصدد .

وإذا أنجبت هذه الزوجة ولداً قيل عنه : عمه خاله

أى يصبح عمه هو خاله . عمه من جهة الأم ، وخاله من جهة الأب أو بالعكس .

فهذا الزواج مشروع وصحيح ولا حرج فيه ، إذ ليس فيه أى سبب من أسباب التحريم شرعاً ، لا من جهة النسب ، ولا من جهة المصاهرة ، ولا من جهة الرضاع . قال تعالى بعد أن ذكر المحرمات من النساء ، ﴿ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ ﴾ . وبالله التوفيق .

بطلان زواج المسلمة من شيوعي

س : تقدم إلى خطبة ابنتي شاب عرفت من قاريحه أنه شيوعي ، ولازال مصراً على شيوعيته ، فهل يجوز لي شرعاً أن أزوجه ابنتي ، نظراً لأنه - من الناحية الرسمية - يدين بالإسلام وأسرته مسلمة ، ويحمل اسماً إسلامياً ، أم يجب على أن أرفضه ، لفساد عقيدته ؟ في هذا ، ولكم الشكر .
ع.ل.

ج : من الواجب علينا - قبل إجابتنا على هذا السؤال - أن نقدم نبذة موجزة عن موقف الشيوعية من الدين ، لكي يكون المستفتي على بصيرة من الأمر .

الشيوعية مذهب مادي ، لا يعترف إلا بكل ما هو مادي محس ، ويجهد كل ما وراء المادة ، فلا يؤمن بالله ، ولا يؤمن بالروح ، ولا يؤمن بالوحي ، ولا يؤمن بالآخرة ، ولا يؤمن بأي نوع من أنواع الغيب ، وبهذا ينكر الأديان جملة وتفصيلاً ، ويعتبرها خرافة من بقايا الجهل والانحطاط والاستغلال ، وفي هذا قال مؤسس الشيوعية كارل ماركس كلمته المعروفة : الدين أفيون الشعوب ، وأنكر على الذين قالوا : إن الله خلق الكون والإنسان فقال متهماً : إن الله لم يخلق الإنسان ، بل العكس هو الصواب ، فإن الإنسان هو الذي خلق الله . أي اخترعه بوجهه وخياله .

وقال لينين : إن حزباً الثوري لا يمكن أن يقف موقفاً سلبياً من الدين ، فالدين خرافة وجاهل .

وقال ستالين : نحن ملحدون ، ونحن نؤمن أن فكرة « الله » خرافة ، ونحن نؤمن بأن الإيمان بالدين يعرقل تقدمنا ، ونحن لا نريد أن يجعل الدين مسيطرًا علينا لأننا لا نريد أن نكون سكارى .

هذا هو رأى الشيوعية وزعمائها فى الدين ، ولهذا لم يكن غريباً أن نرى دستور الحزب الشيوعى ودستور الشيوعية الدولية يفرضان على كل عضو فى الحركة الشيوعية أن يكون ملحقاً ، وأن يقوم بدعاية ضد الدين . ويطرد الحزب من عضويته كل فرد يمارس شعائر الدين ، وكذلك تنهى الدولة الشيوعية خدمات كل موظف يتجه هذا الاتجاه .

ولو صح جدلاً أن شيوعياً أخذ من الشيوعية جانبها الاجتماعى والاقتصادى فقط ، دون أساسها الفكرى العقائدى - كما خيل للبعض وهو غير واقع ولا معقول - لكان هذا كافياً فى المروق من الإسلام والارتداد عنه ، لأن للإسلام تعاليم محكمة واضحة فى تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية ينكرها النظام الشيوعى إنكاراً ، كالملكية الفردية والميراث والزكاة ، وعلاقة الرجل بالمرأة ... إلخ .. وهذه الأحكام مما علم بالضرورة أنه من دين الإسلام ، وإنكاره كفر بإجماع المسلمين . هذا إلى أن الشيوعية مذهب مترابط ، لا يمكن الفصل بين نظامه العملى وأساسه العقائدى والفلسفى بحال .

وإذا كان الإسلام لم يجز للمسلمة أن تتزوج بأحد من أهل الكتاب - نصرانى أو يهودى - مع أن الكتابى مؤمن بالله وكتبه ورسمه والبال فى الآخر فى الجملة ، فكيف يجيز أن تتزوج رجلاً لا يدين بالوهمية ولا نبوة ولا قيامة ولا حساب ؟ .

إن الشيوعى الذى عرفت شيوعيته يعتبر فى حكم الإسلام مارقاً مرتداً زنديقاً ، فلا يجوز بحال أن يقبل أب مسلم زواجه من ابنته ، ولا أن تقبل فتاة مسلمة زواجها منه وهى ترضى بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد رسولاً ، وبالقرآن إماماً .

وإذا كان متزوجاً من مسلمة وجب أن يفرق بينه وبينها ، وأن يحال بينه وبين أولاده ، حتى لا يضلهم ، ويفسد عليهم دينهم .

وإذا مات هذا مصرأ على مذهبه فليس بجائر أن يغسل ، أو يصلى عليه ، أو يدفن فى مقابر المسلمين .

وبالحملة يجب أن تطبق عليه في الدنيا أحكام المرتدين والزنادقة في شريعة الإسلام ، وما ينتظره من عقاب الله في الآخرة أشد وأخزى ﴿ ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا ، ومن يردكم عن دينكم عن دمه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾ .

صبغ الأظفار بـ « المانوكير »

س : ما رأيكم فيما جرت به عادة بعض السيدات من صبغ أظفارهن بالمادة الملونة التي تسمى « المانوكير » أحلال ذلك أم حرام ؟ .

ج : لعل مما يختصر المسافة بيننا وبين السائل أو السائلة ، ويضع أيدينا على المشكلة بلا لف ولا دوران أن نقول : إن هذا الذي يسمى « المانوكير » حائل دون وصول ماء الوضوء إلى البشرة ، ولهذا لا يصح معه وضوء ، وبالتالي لا تقام مع استمراره صلاة ، والمرأة المسلمة التي تهرع إلى صلاتها كل يوم خمس مرات متطهرة متوضئة ، لا يمكن أن تجد متسعا لهذا اللون من الزينة ، لأنه بطبيعته يتنافى مع إقامة هذه العريضة اليومية المقدسة . فمس كانت لا تبالى بالصلاة وهي عماد الدين ، وفصل ما بين المسلم والكافر ، فلا عليها إذا تبرجت أو تزينت بما لا يحل من الأصباغ ، فليس بعد الكفر ذنب كما قيل .

تغطية شعر المرأة

س : جرت مناقشة بينى وبين بعض الزملاء حول زى المرأة وزينتها فكان مما قالوه : إن شعر المرأة ليس بعورة . وكشفه ليس بحرام زاعمين أنه ليس هناك دليل على وجوب تغطية الشعر .

ولهذا أرجو بيان النصوص الدينية التى تحدد ذلك وتحسم النزاع وشكراً .
ف.ع.

ج : إن من أعظم الفتن والمؤامرات الفكرية التى أدخلت على دينا المسلمين تحويل المسائل اليقينية فى الإسلام إلى مسائل جدلية ، وجعل مواضع الإجماع القطعى موضع خلاف نظرى وبذلك تنقلب المحكمات إلى متشابهات ، يسأل عنها السائلون ويختلف فيها المختلفون ويشكك فيها المشككون ... ومن أمثلة ذلك هذا الحكم الذى يسأل عنه الأخ المستمنى .

فقد أجمع المسلمون فى كل أعصارهم وأمصارهم فقهاء ومحدثين ومتصوفين ، ظاهرية وأهل رأى وأهل أثر ، بأن شعر المرأة من الزينة التى يجب سترها ، ولا يجوز كشفها للأجانب من الرجال . وسند هذا الإجماع نص صريح بحكم من كتاب الله تعالى . ففى سورة النور يقول الله عز وجل : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَفْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوهِنَّ ﴾ والاستدلال بالآية من وجهين :

الوجه الأول : أن الله نهى فى الآية عن إبداء المرأة المؤمنة لزينتها إلا ما ظهر منها ولم يقل أحد من علماء السلف أو الخلف أن الشعر داخل فى (ما ظهر منها) حتى الذين توسعوا فى الاستثناء أكثر من غيرهم .

قال القرطبي في تفسير الآية :

أمر الله سبحانه وتعالى النساء بألا يبدن ريشتهن للناظرين ، إلا ما استثناه من الناظرين في باقي الآية حذاراً من الافتتان ، ثم استثنى ما يظهر من الزينة واحتلف الناس في قدر ذلك . فقال ابن مسعود : ظاهر الزينة هو الثياب ، وراد ابن جبير الوجه ، وقال سعيد بن جبلة أيضاً وعطاء والأوزاعي : الوجه والكفان والثياب . وقال ابن عباس وقتادة والمسور بن مخرمة : ظاهر الزينة هو الكحل والسوار والحضاب إلى نصف الدراع والقرط والفتح ، «الفتح بفتح الحاء جمع الفتحة خواتيم كبار تبس في الأيدي» ، ونحو ذلك ... فمباح أن تبديه المرأة لكل من دخل عليها من الناس .

قال ابن عطية : ويظهر لي بحكم ألقاظ الآية أن المرأة مأمورة بألا تبدي ، وأن تجتهد في الإخفاء لكل ما هو زينة ، ووقع الاستثناء فيما يظهر بحكم ضرورة حركة فيما لا بد منه ، أو إصلاح شأن ونحو ذلك . «فما ظهر» على هذا الوجه مما تؤدي إليه الضرورة في النساء فهو المعفو عنه .

قال القرطبي :

قلت هذا قول حسن ، إلا أنه لما كان الغالب من الوجه والكفين ظهورهما عادة وعبادة وذلك في الصلاة والحج ، فيصلح أن يكون الاستثناء راجعاً إليهما . يدل على ذلك ما رواه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها أن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رفاق ، فأعرض عنها رسول الله ﷺ وقال لها : «يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا ...» وأشار إلى وجهه ، وكفه ، فهذا أقوى في جانب الاحتياط ، وللمراعاة فساد الناس فلا تبدي المرأة من زينتها إلا ما ظهر من وجهها وكفيها والله والموفق .

وبهذا يظهر أن «ما ظهر منها» لا يدخل فيه الشعر بحال من الأحوال ، بل من العلماء من أخرج الوجه نفسه مما ظهر منها .

الوجه الثاني : إن الله أمر المؤمنات في الآية بضرب خمرهن على جيوبهن . والجيوب مواضع فتحات الثياب وهي الصدور . والخمر - كما قال المفسرون - جمع

حمار ، وهو ما تغطى به المرأة رأسها - ومنه اختمرت المرأة ، وتخمرت ، هي حسنة الخمرة (انظر مثلاً القرطبي ج ١٢ ، ص ٢٣٠) وقال الحافظ ابن حجر في شرح البخارى : الحمار للمرأة كالعمامة للرجل . وهذا ما تنص عليه كتب اللغة أيضاً . قال فى القاموس ، الحمار : النصيف . وفى مادة نصف . قال : النصيف ، الحمار والعمامة وكل ما غطى الرأس . وقال فى المصباح : الحمار ثوب تغطى به المرأة رأسها .

هذا وقد تطلق لفظة « الحمار » على كل غطاء كما فى الحديث « خمروا الأنبياء » أى غطوها ، ويسدو أن هذا المعنى هو الذى ضلل الذين جادلوا فى شأن الشعر . مع أن هذا المعنى العام غير المعنى الخاص الذى جاءت به الآية وإذا كان اللفظ يراد به أكثر من معنى ، فإن القرائن وسياق الكلام هو الذى يحدد المعنى المراد منه .

وتفسير الحمار فى الآية بغطاء الرأس لا جدال فيه ، ومما يؤيد ذلك نزول الآية ، وتعبد نساء المؤمنين بها مهاجرين وأنصاراً كما وردت بذلك أصح الروايات .

قال القرطبي :

وسبب هذه الآية أن النساء كن فى ذلك الزمان إذا غطين رؤوسهن بالأخمرة وهى المقامع سدنها من وراء الظهر . فيبقى النحر والعنق والأذنان لا ستر على ذلك ، فأمر الله بلى الحمار على الجيوب . وهىة ذلك أن تضرب المرأة بحمارها على جيبها لتستر صدرها . روى البخارى عن عائشة أنها قالت : رحم الله نساء المهاجرات الأول لما نزل ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾ شققن أزهرن فاختمن بها .

ودخلت على عائشة حفصة بنت أخيها عبدالرحمن رضى الله عنهم وقد اختمرت بشيء يشف عن عنقها وما هناك ، فشقته عليها وقالت : إعا يضرب بالكتيف الذى يستر . والله أعلم .

الزواج والحب

س : أنا فتاة في الخامسة عشرة من عمري ، يريد أهل تزويجي من ابن عمي ، وأنا لا أحبه ، ولكني أحب شاباً غيره ، فماذا أفعل ؟ أرشدوني .

ج : مسألة الحب والعواطف . يبدو أنها كثرت في هذه الأيام ، نتيجة للتمثيلات والروايات والقصص والأفلام وغيرها ... فأصبح البنات متعلقات بمثل هذه الأمور ، وأنا أخشى أن كثيراً منهن يخدع بهذه العواطف ، ويضحك عليها ، وخاصة إذا كانت مثل هذه السن ، سن المراهقة والبلوغ ، والقلب خال ، والكلام المعسول إذا صادف قلباً خالياً تمكن فيه .

وهناك بعض الشبان يفعلون هذا مخادعين - مع الأسف - أو يتلذذون بهذا الأمر . ويتباهون في مجالسهم ، بأن أحدهم استطاع أن يكلم اليوم الفتاة الفلانية ، وغداً يكلم أخرى وبعد غد سيكلم ثالثة ... وهكذا .

فصيحني إلى الفتيات المسلمات ألا يحدعن بهذا الكلام ، وأن يستمعن إلى نصائح الآباء وأولياء الأمور والأمهات ، وألا يدخلن على حياة زوجية بمجرد العاطفة ، ولكن لابد من وزن الأمور كلها بميزان العقل أولاً ، هذا من ناحية .

وأيضاً أقول لأولياء الأمور : إن عليهم أن ينظروا في رغبات بناتهم ، فلا ينبغي للأب أن يضرب برغبة ابنته عرص الحائط ، ويجعلها كمأ مهملاً .. ثم يزوجه بمن يريد هو لا بمن تريد هي فتدخل حياة زوجية وهي كارهة لها ، مرغمة عليها ... ذلك ، لأن الأب ليس هو الذي سيعاشر الزوج ، وإنما هي التي ستعاشره ، فلا بد أن تكون راضية ... وهذا لا يقتضي ضرورة العلاقة العاطفية بين الشاب والفتاة قبل الزواج ، إنما على الأقل ، أن تكون مستريحة إليه راضية به .

ومن هنا ، يأمر الإسلام بأن يطر الخاطب محطوبته ، ويرأها وتراه ، « فإن ذلك أخرى أن يؤدم بينكما » كما جاء في الحديث .

الشرع الإسلامى يريد أن تقوم الحياة الزوجية على التراضى من الأطراف المعنية فى الموضوع كله . الفتاة تكون راضية ، وعلى الأقل تكون لها الحرية فى إبداء رغبتها ورأيها بصراحة ، أو إذا استحييت تبديه بما يدل على رضاها ، بأن تصمت مثلاً « البكر تستأذن وإذها صماتها ، والأيم أحق بنفسها » . أى التى تزوجت مرة قبل ذلك ، لابد أن تقول بصراحة : أنا راضية وموافقة . أما البكر فإذا استؤدبت ، فقد تستحي ، فتصمت ، أو تبتسم ، وهذا يكفى . ولكن إذا قالت : لا . أو بكى ، فلا ينبغى أن تكره . والسبى ﷺ رد زواج امرأة روجت بغير رضاها . وجاء فى بعض الأحاديث أن فتاة أراد أبوها أن يزوجها وهى كارهة . فاشتكت إلى السبى ﷺ فأرادها أن ترضى أباه مرة ومرتين وثلاثاً ، فلما رأى إصرارها قال : افعلنى ما شئت . فقالت : أجزت ما صنع أبى ، ولكن أردت أن يعلم الآباء أنه ليس لهم من الأمر شئ .

فالذى أنبه إليه فى هذا الصدد بأنه لابد للفتاة أن ترضى ، ولولت أمرها أن يرضى ، وهذا ما اشترطه كثير من الفقهاء ، فقالوا بوجوب موافقة ولي الأمر حتى يتم النكاح . وجاء فى الحديث « لا نكاح إلا بولي وشاهدى عدل » و « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، باطل ، باطل » .

وكذلك ينبغى رضا الأم . كما جاء فى الحديث « آمروا النساء فى بناتهن » لأن الأم تعرف رغبة بنتها . وهذا تدخل الفتاة حياتها الزوجية وهى راضية ، وأبوها راض ، وأمها راضية ، وأهل زوجها راضون ... فلا تكون بعد ذلك حياة منعصة ومكدرة .

فالأولى أن يتم الأمر على هذه الصورة ، التى يريد بها الشرع الإسلامى الشريف . والله الموفق .

تعاهد الفتاة ومن تحبه على الزواج

س : شخص أحبه ، تعاهدنا على الزواج أنا وهو بعهد الله ، وبعد ذلك تقدم الشخص يطلب يدي من أهلي ، ولكنهم لم يوافقوا لأنهم يريدون تزويجي من شخص آخر غير الذي تعاهدت معه ، فهل يصح أن أتزوج أحداً غيره بعد ذلك العهد ؟ .

إنني خائفة من مخالفة ذلك العهد ، الذي قطعته على نفسي ، أرجوكم إفادتي بالجواب .

ج : إن الزواج كما شرعه الإسلام عقد يجب أن يتم بتراضي الأطراف المعنية كلها ، لا بد أن ترضى الفتاة ، ولا بد أن يرضى وليها ، وينبغي أن تستشار أمها ، كما وجه إلى ذلك رسول الله ﷺ :

(أ) أمر الإسلام أن يؤخذ رأي الفتاة وألا تجبر على الزواج بمن تكره ولو كانت بكرًا ، فالبكر تستأذن وإذنها صحتها وسكوتها ، مادام ذلك دلالة على رضاها ، وقد رد النبي ﷺ نكاح امرأة أجبرت على التزوج بمن لا تحب ، « وجاءت فتاة في ذلك فقالت يا رسول الله : إن أباي يريد أن يزوجني وأنا كارهة من فلان ، فقال لها : أجزئي ما صنع أبوك . فقالت : إني كارهة . فقال : أجزئي ما صنع أبوك . وكرر عليها مرة ومرة . فلما صممت على الإباء قال النبي ﷺ : إن لك أن ترفض . وأمر الأب أن يتركها وما تشاء حين ذاك قالت الفتاة : يا رسول الله ، أحزت ما صنع أبي ، ولكن أردت أن يعلم الآباء أن ليس لهم من أمر بناتهم شيء . » . فلا بد أن تستشار الفتاة وأن ترضى وأن يعرف رأيها صراحة أو دلالة .

(ب) ولا بد أن يرضى الولي وأن يأذن في الزواج ، وقد روى في الحديث : « أيما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، باطل ، باطل » وليست

المرأة المسلمة الشريفة هي التي تزوج نفسها بدون إذن أهلها . فإن كثيراً من الشبان ، يختطفون الفتيات ويضحكون على عقولهن ، فلو تركت الفتاة الغرة لنفسها ولطيبة قلبها ولعقلها الصغير لأمكن أن تقع في شرك هؤلاء وأن يخدعها الخادعون من ذئاب الاعراض ولصوص الفتيات ، لهذا حماها الشرع وجعل لأبيها أو لوليها أياً كان حقاً في تزويجها ورأياً في ذلك واعتبر إذنه واعتبر رضاه كما هو مذهب جمهور الأئمة .

(ج) ثم إن النبي ﷺ زاد على ذلك فخطب الآباء والأولياء فقال : « آمروا النساء في بناتهن » كما رواه الإمام أحمد ومعنى « آمروا النساء في بناتهن » أى خذوا رأى الأمهات ، لأن المرأة كأنثى تعرف من شئون النساء ، وعهم منها بما لا يهم الرجال عادة . ثم إنها كأُم تعرف من أمور ابنتها ومن خصالتها ومن رغباتها ما لا يعرفه الأب ، فلا بد أن يعرف رأى الأم أيضاً .

فإذا اتفقت هذه الأطراف كلها من الأب ومن الأم ومن العتاة ومن الزوج بالطبع ، فلا بد أن يكون الزواج موفقاً سعيداً ، محققاً لأركان الزوجية التي أرادها القرآن من السكن ومن المودة ومن الرحمة وهي آية من آيات الله ﷻ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون ﴿

وهنا نقول للسائلة : مادامت قد تصرفت بنفسها من وراء أهلها ومن وراء أوليائها ، فإن تصرفها باطل ، ولا تخاف مما عقدته من عهد مع هذا الفتى من وراء الأهل ومن وراء الأولياء ، فعهدا هذا لا قيمة له إذا لم يقره أولياؤها ولم يقره أهلها ، فلا تخشى العتاة من هذا العهد . ووصيتنا للأولياء أن يراعوا بصفة عامة رغبات الفتيات ، مادامت معقولة ، فهذا هو الطريق السليم ، وهو الطريق الذي جاء به الشرع ، وما جاء الشرع إلا لمصلحة العباد في المعاش والمعاد ، والله أعلم .

رؤية الخاطب للمخطوبة

س : هل يجوز للفتى أن يرى الفتاة قبل الخطبة ؟ .

ج : هذا سؤال مهم أيضاً . والناس في ذلك جد متناقضين . ففريق من الناس لا يبيح للفتى مجرد رؤية الفتاة المخطوبة فحسب ، بل يبيح له أن يتأبط ذراعها ، وأن يذهب بها إلى هنا أو هناك ، وأن يدخل بها الأحفال والسيئات ، ليعرفها ويختبر أخلاقها ... إلى آخر ما يقال في هذا المجال : وبعد ذلك تكون مأس وتكون فضائح فقد يترك الفتى الفتاة بعد أن دخل عليها وخرج بها أمام الناس . دخل بيتها وخرج معها وسافر معها ونزّه معها ، هالك يصبح عرض الفتاة مضغة للأفواه . هذا صنف من الناس ، من عبيد الحضارة الغربية .

وفي مقابل هؤلاء صنف آخر : أولئك الذين يحرمون على الخاطب أن يرى الفتاة مجرد رؤية عابرة ، يمعون الفتاة من خاطبها حتى يدخل وحتى ينسحب منها ويتزوج . وهؤلاء هم عبيد تقاليد عتيقة أيضاً ، كما أن أولئك عبيد تقاليد محدثة مبتدعة وكلا الطرفين مذموم .

والأفضل من ذلك بل الطريق الصحيح بين هؤلاء وهؤلاء ، هو ما جاء به الشرع وما أمر به النبي ﷺ أن يرى الخاطب مخطوبته ، فقد جاء أحد المسلمين يقول : إني خطبت امرأة من الأنصار فقال : أنظرت إليها ؟ قال : لا . قال : انظر إليها ، فإن في أعين الأنصار شيئاً .

وجاء المغيرة بن شعبه يستأذن النبي ﷺ أو يخبره بأنه خطب امرأة فقال : أنظرت إليها ؟ قال : لا . قال : انظر إليها ، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما . أى يحصل بينكما الإدام والاتلاف والوفاق . فالعين يريد القلب ورسول العاطفة ... لا بد أن تحدث رؤية قبل الزواج ، وهذا أمر من النبي ﷺ ، والأمر في أصله وفي ظاهره

للوجوب ، وقال النبي ﷺ ما معناه : إذا خطب أحدكم امرأة وأراد أن يتزوجها فليُنظر بعض ما يدعوه إلى رواحها ، فمن هنا كان المخاطب بل يسعى له أن يرى محطوبته وينبغي لأهل الفتاة أن يسروا له ذلك ، حتى يراها وحتى تراه هي نفسها ، فمن حقها أن ترفض ومن حقها أن تأبى . لا بد أن يرى أحدهما الآخر قبل الزواج ، حتى تبني الحياة الزوجية على أسس وطيدة وعلى أركان سليمة متينة ، لا بد من هذا وذاك ، ليس عزم الفتاة ولا علم أهلها شرطاً في ذلك ، إذا كان المخاطب يريد محطوبته ، فيستطيع أن يراها دون أن يعلمها حتى لا يجرح شعورها وحتى لا يؤذي إحساسها ، فبعض الناس يستهترون بذلك حتى سمعت من بعضهم أنه رأى أكثر من عشرين فتاة ولم تعجبه واحدة منهن حتى تزوج ، معنى ذلك أنه جرح إحساس أكثر من عشرين فتاة من فتيات المسلمين ، فالأولى أن يراها وهي حارجة أو في بيت قريب لها دون أن تعلم من هذا ولا . هذا . ولقد جاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال في امرأته بعد أن تزوجها : « لقد كنت أتحبها تحت شجرة حتى رأيت منها ما دعاني إلى زواجها » كان يتحياً لها تحت شجرة دون أن تعلم ودون أن ترى . ويستطيع الأب أن يساعد في ذلك حفاظاً على شعور ابنته . هذا هو الطريق السليم بين المفرطين والمفرطين وشرع الإسلام دائماً هو الوسط ، وأمة الإسلام أمة وسط ، « وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس » وأمر الأسرة المسلمة سفة عامة ، أمر المرأة المسلمة صانع بين المفرطين والمفرطين ، بين المتشددين المتشددين الذين يحرضون على تقاليد عتيقة يظنونها من الإسلام وليست من الإسلام ، وبين نصريين المتحررين المتجذدين الذين تعبدوا للغرب وحضارة الغرب وظنوا أنفسهم تقدميين وما هم بالتقدميين وإنما هم عبيد وأسارى لغيرهم . أما الطريق الوسط والطريق السديد فهو طريق الإسلام ، وطريق الشريعة الإسلامية وهي بين هؤلاء وهؤلاء .

نسأل الله أن يوفق المسلمين لاختيار الطريق القويم .

زواج المسلم بغير المسلمة

س : هذا موضوع أرجو أن يتسع وقتكم لتحريره وتحقيقه ، وهو موضوع الزواج من غير المسلمات . وأعني بالذات « الكنائيات » مسيحيات أو يهوديات - ممن نعتبرهم نحن المسلمين « أهل كتاب » ولهم حكم خاص يميزهم عن غيرهم من الوثنيين وأمثالهم .

وقد رأيت ورأى الكثيرون غيري مفاصد جمة من وراء هذا النوع من الزواج ، وخصوصاً على الأولاد من هذه الزوجة ، التي كثيراً ما تصبغ البيت كله بصبغتها ، وترى الأبناء والبنات على طريقتها ، والزواج لا يقدم ولا يؤخر ، فهو في الأسرة مثل « شرابة الخرج » كما يقول العامة .

وقد سألت بعض العلماء في ذلك فقال : إن القرآن أباح الزواج من نساء أهل الكتاب وليس لنا أن نحرم ما أحل الله تعالى .

ولما كان اعتقادي أن الإسلام لا يبيح ما فيه ضرر أو مفسدة ، كتبت إليكم مستوضحاً رأيكم في هذه القضية ، لما علمته من نظرتكم الشاملة إلى مثل هذه القضايا ، ومعالجتها في ضوء النصوص الأصلية للشريعة ، وفي ضوء مقاصدها ومبادئها العامة ، وأصولها الكلية .

أرجو ألا تهملوا الرد على هذه الرسالة بالرغم مما أعلم من مشاغلكم . .
والله معكم ويسدكم .
م. ش.

ج : الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه ، وبعد .

فقد قدر لى أن أرور عدداً من أقطار أوروبا وأمريكا الشمالية ، وأن ألتقى
بعدد من أبناء المسلمين الذين يدرسون أو يعلمون هناك ، ويميمون بتلك الديار إقامة
مؤقتة أو مستقرة .

وكان مما سأل عنه الكثيرون : حكم الشرع في رواج الرجل المسلم من غير
المسمة وخاصة المسيحية أو اليهودية ، التى يعترف الإسلام بأصل ديها ، ويسمى
المؤمنين به « أهل الكتاب » ويجعل لهم من الحقوق والحرمان ما ليس لغيرهم .
ولبيان الحكم الشرعى في هذه القضية ، يلزمنا أن بين أصناف غير المسلمين
وموقف الشريعة من كل منها . فهناك المشركة ، وهناك الملحدة ، وهناك المرتدة ،
وهناك الكتابية .

تحريم الزواج من المشركة :

فأما المشركة - والمراد بها : الوثنية - فالرواح منها حرام بعض القرآن الكريم .
قال تعالى : ﴿ ولا تكحوا المشركات حتى يؤمنَ ، ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو
أعجبتكم ﴾ وقال تعالى : ﴿ ولا تمسكوا بعصم الكوافر ﴾ وسياق الآية والسورة
كلها - سورة الممتحة - وسبب نزولها يدل على أن المراد بالكوافر : المشركات :
عنى الوثنيات .

والحكمة في هذا التحريم ظاهرة ، وهى عدم إمكان التلاق بين الإسلام
والوثنية ، فعقيدة التوحيد الخالص ، تناقض عقيدة الشرك المحض ، ثم إن الوثنية ليس
لها كتاب سماوى معتبر ، ولا نبي معترف به ، فهى والإسلام على طرق نقيض .
وهذا علل القرآن النهى عن نكاح المشركات وإنكاح المشركين بقوله : ﴿ أولئك
يدعون إلى النار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه ﴾ ولا تلاق بين من يدعو إلى النار
ومن يدعو إلى الجنة .

أيها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان ؟!
هى شامية إذا ما استقلت وسهيل إذا استقبل يمان

وهذا الحكم - منع الزواج من المشركات الوثنيات - ثابت بالنص والإجماع أيضاً ، فقد اتفق علماء الأمة على هذا التحريم ، كما ذكر ابن رشد - بـ : المجتهد وغيره .

بطلان الزواج من الملحده :

وأعني بالملحده : لى لا تؤمن بدين ، ولا تقر بالوهمية ولا نبوة ولا كتاب ولا آخرة ، فهي أولى من المشركة بالتحريم ، لأن مسركة تؤمن بوجود الله ، وإن أشركت معه أنداداً أو آهة أخرى اتحدتهم شععاء يقربونها إلى الله رلفى فيما رعموا . وقد حكى القرآن عن المشركين هذا فى آيات كثيرة مثل : ﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن : الله ﴾ . ﴿ والذين اتحلوا من دونه أولياء ما نعبدهم لا يقربونا إلى الله زلفى ﴾ .

فإذا كانت هذه الوثنية المعترفة بالله فى الحممة قد حرم نكاحها تحريماً باتاً ، فكيف بإنسانه مادية جاحدة ، تنكر كل ما وراء المادة المتحيرة ، وما بعد الطبيعة لمسوسة ، ولا تؤمن بالله ولا باليوم الآخر ولا بالملائكة ولا الكتاب ولا السنين ؟ . إن الزواج من هذه حرام بل باطل يقيناً .

وأبرز مثل لها : الشيوعية التى تؤمن بالفلسفة المادية ، وترعم أن الدين أفيون الشعوب ، وتفسر ظهور الأديان تفسيراً مادياً ، على أنها من إفراز المجتمع ، ومن آثار ما يسوده من أحوال الاقتصاد وعلاقات الإنتاج .

وإنما قلت : الشيوعية المصرة على شيوعيتها ، لأن بعض المسلمين والمسلمات قد يعتنق هذا المذهب المادى ، دون أن يسبر عوره ، ويعرفه على حقيقته ، وقد يخدع به حين يعرضه بعض دعائه على أنه إصلاح اقتصادى لا علاقة له بالعقائد والأديان ... إلخ . فمثل هؤلاء يجب أن يزال عنهم اللبس ، وتزاح الشبه ، وتقام الحجج ، ويوضح الطريق حتى يتبين الفرق بين الإيمان والكفر ، والظلمات والنور ، ممن أصر بعد ذلك على شيوعيته فهذا كافر مارق ولا كرامة ، ويجب أن تجرى عليه أحكام الكفار فى الحياة وبعد الممات .

المرتدة :

ومثل الملحدة : المرتدة عن الإسلام والعباد بالله ، ونعنى بالمرتدة والمرتد كل من كفر بعد إيمانه كفراً مخرجاً من الملة ، سواء دخل في دين آخر أم لم يدخل في دين قط . وسواء كان الدين الذي انتقل إليه كتابياً أم غير كتابي . فيدخل في معنى المرتدين ترك الإسلام إلى الشيوعية ، أو الوجودية ، أو المسيحية ، أو اليهودية ، أو البوذية ، أو البهائية ، أو غيرها من الأديان والفلسفات ، أو خرج من الإسلام ولم يدخل في شيء ، بل ظل سائياً بلا دين ولا مذهب .

والإسلام لا يكره أحداً على الدخول فيه ، حتى إنه لا يعتبر إيمان المكره ولا يقبله ، ولكن من دخل فيه بإرادته الحرة لم يجز له الخروج عنه .

وللردة أحكام بعضها يتعلق بالآخرة وبعضها بالدنيا .

فما يتعلق بالآخرة : أن من مات على الردة فقد حبط كل ما قدمه من عمل صالح واستحق الخلود في النار ، قال تعالى : ﴿ ومن يرددد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة ، وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾ .

ومن أحكام الدنيا : أن المرتد لا يستحق معونة المجتمع الإسلامي ونصرته بوجه من الوجوه ، ولا يجوز أن تقوم حياة زوجية بين مسلم ومرتدة ، أو بين مرتد ومسلمة ، لا ابتداء ولا بقاء ، فمن تزوج مرتدة فكاحه باطل ، وإذا ارتدت بعد الزواج فرق بينهما حتماً ، وهذا حكم متفق عليه بين الفقهاء ، سواء من قال منهم بقتل المرتد رجلاً أو امرأة وهم الجمهور ، أم من جعل عقوبة المرأة المرتدة الرتدة الحبس لا القتل ، وهم الخفية .

ومما يبعي التنبه عليه هنا أن الحكم بالردة والكفر على مسلم هو عاية العقوبة . وهذا واجب التحرى والاحتياط فيه ، ما وجد إليه سبيل . حملاً لحال المسلم على الصلاح . وتحسباً للظن به ، والأصل هو الإسلام ، فلا يخرج منه إلا بأمر قطعي ، واليقين لا يُزال بالشك .

بطلان الزواج من البهائية :

والزواج من امرأة بهائية باطل ، وذلك لأن البهائية إما مسلمة في الأصل ، تركت دين الله الحنيف إلى هذا الدين المصطنع ، فهي في هذه الحال مرتدة بيقين . وقد عرفنا حكم الزواج من المرتدة .

وسواء ارتدت بنفسها أم ارتدت تبعاً لأسرتها ، أو ورثت هذه الردة عن أبيها أو جدّها ، فإن حكم الردة لا يفارقها .

ولما أن تكون غير مسلمة الأصل ، بأن كانت مسيحية أو يهودية أو وثنية أو غيرها ، فحكمها حكم المشركة ، إذ لا يعترف الإسلام بأصل دينها ، وسماوية كتابها ، إذ من المعلوم بالضرورة أن كل نبوة بعد محمد ﷺ مرفوضة ، وكل كتاب بعد القرآن باطل ، وكل من زعم أنه صاحب دين جديد بعد الإسلام فهو دجال مفتر على الله تعالى . فقد نحم الله النبوة ، وأكمل الدين ، وأتم النعمة : ﴿ ومن يتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ، وهو في الآخرة من الخاسرين ﴾ .

وإذا كان زواج المسلم من بهائية باطلاً بلا شك ، فإن زواج المسلمة من رجل بهائي باطل من باب أولى ، إذ لم تجز الشريعة للمسلمة أن تتزوج الكتائي ، فكيف بمن لا كتاب له ؟ .

ولهذا لا يجوز أن تقوم حياة زوجية بين مسلم وبهائية أو بين مسلمة وبهائي ، لا ابتداء ولا بقاء . وهو زواج باطل ، ويجب التفريق بينهما حتماً .

وهذا ماجرت عليه المحاكم الشرعية في مصر في أكثر من واقعة .

وللأستاذ المستشار علي مصور حكم في قضية من هذا النوع قضى فيه بالتفريق ، بناء على حشيات شرعية فقهية موثقة ، وقد بشر في رسالة مستقلة ، فجزاه الله خيراً .

رأى جمهور المسلمين إباحة الزواج من الكتائية :

الأصل في الزواج من نساء أهل الكتاب عند جمهور المسلمين هو الإباحة .

فقد أحل الله لأهل الإسلام مؤاكلة أهل الكتاب ومصاهرتهم في آية واحدة من سورة المائدة ، وهي من أواخر ما نزل من القرآن الكريم . قال تعالى : ﴿ وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذين أخدان ﴾ .

رأى ابن عمر وبعض المجتهدين :

وخالف في ذلك من الصحابة عبدالله بن عمر رضى الله عنهما ، فلم ير الزواج من الكتابية مباحاً ، فقد روى عنه البخارى : أنه كان إذا سئل عن نكاح النصرانية واليهودية قال : إن الله حرم المشركات على المؤمنين ، (يعنى قوله تعالى : ﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ﴾) ولا أعلم من الإشراف شيئاً أكبر من أن تقول : « ربها عيسى ، وهو عبد من عباد الله ! » .

ومن العلماء من يحمل قول ابن عمر على كراهية الزواج من الكتابية لا التحريم ولكن العبارات المروية عنه تدل على ما هو أكثر من الكراهية .

وقد أخذ جماعة من الشيعة الإمامية بما ذهب إليه ابن عمر استدلالاً بعموم قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ ولا تنكحوا المشركات ﴾ ويقولون في سورة الممتحنة : ﴿ ولا تمسكوا بعصم الكوافر ﴾ .

ترجيح رأى الجمهور :

والحق أن رأى الجمهور هو الصحيح ، لوصوح آية المائدة في الدلالة على الزواج من الكتابيات . وهي من آخر ما نزل كما جاء في الحديث .

وأما قوله تعالى : ﴿ ولا تنكحوا المشركات ﴾ وقوله : ﴿ ولا تمسكوا بعصم الكوافر ﴾ فإما أن يقال : هذا عام خصصته سورة المائدة ، أو يقال : إن كلمة « المشركات » لا تناول أهل الكتاب أصلاً في لغة القرآن ، ولهذا يعطف أحدهما على الآخر كما في سورة البقرة : ﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين

مفكين .. ﴿ ١٠ ١١ ﴾ ، ﴿ ١٢ ١٣ ﴾ إن الدين كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم خالدين فيها ... ﴿ ١٤ ١٥ ﴾ .

وفي سورة الحج يقول تعالى : ﴿ ١٦ ١٧ ﴾ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والمجوس والذين أشركوا ، إن الله يفصل بينهم يوم القيامة .. ﴿ ١٨ ١٩ ﴾ فجعل الذين أشركوا صنفاً متميزاً عن باقي الأصناف ، ويعنى بهم الوثنيين . والمراد به الكوافر ، في آية الممتحنة : المشركات ، كما يدل على ذلك سياق السورة .

قيود يجب مراعاتها عند الزواج من الكتائية :

وإذن يكون الراجح ما بيناه من أن الأصل هو إباحة زواج المسلم من الكتائية ، ترغيباً لها في الإسلام ، وتقريباً بين المسلمين وأهل الكتاب ، وتوسيعاً لدائرة التسامح والألفة وحسن العشرة بين الفريقين .

ولكن هذا الأصل معتبر بعدة قيود ، يجب ألا نغفلها :

القيود الأول :

الاستيثاق من كونها « كتائية » بمعنى أنها تؤمن بدين سماوى الأصل كاليهودية والنصرانية ، فهي مؤمنة - في الجملة - بالله ورسالاته والدار الآخرة . وليست ملحدة أو مرتدة عن دينها ، ولا مؤمنة بدين ليس له نسب معروف إلى السماء . ومن المعلوم في العرب الآن أنه ليست كل فتاة تولد من أبوين مسيحيين مثلاً مسيحية . ولا كل من نشأت في بيئة مسيحية تكون مسيحية بالضرورة . فقد تكون شيوعية مادية ، وقد تكون على نحلة مرفوضة أساساً في نظر الإسلام كالبهائية ونحوها .

القيود الثاني :

أن تكون عفيفة محصنة ؛ فإن الله لم يبح كل كتائية ، بل قيد في آياته الإباحة نفسها بالإحصان ، حيث قال : ﴿ ٢٠ ٢١ ﴾ والمحصات من الذين أوتوا الكتاب ﴿ ٢٢ ٢٣ ﴾ قال

ابن كثير : والظاهر أن المراد بالمحصنات العفيفات عن الزنى ، كما في الآية الأخرى : ﴿ محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان ﴾ . وهذا ما اختاره . فلا يجوز للمسلم بحال أن يتزوج من فتاة تسلم زمامها لأي رجل ، بل يجب أن تكون مستقيمة نظيفة بعيدة عن الشبهات .

وهذا ما اختاره ابن كثير ، وذكر أنه رأى الجمهور ، وقال : وهو الأشبه ، لكلا يجتمع فيها أن تكون ذمية ، وهى مع ذلك غير عفيفة ، فيفسد حالها بالكلية ، ويتحصل زوجها على ما قيل في المثل : حشفاً وسوء كيله ! (٤٤) .

وقد جاء عن الإمام الحسن البصرى أن رجلاً سأله : أيتزوج الرجل المرأة من أهل الكتاب ؟ فقال : ما له ولأهل الكتاب ؟ وقد أكثر الله المسلمات ١٩ فإن كان ولا بد فاعلا . فليعمد إليها حصاناً (أى محصنة) غير مسافحة . قال الرجل : وما المسافحة ؟ قال : هى التى إذا لمح الرجل إليها بعينه اتبعته .

ولا ريب أن هذا الصنف من النساء في المجتمعات العربية في عصرنا يعتبر شيئاً نادراً بل شاذاً ، كما تدل عليه كتابات الغربيين وتقاريرهم وإحصاءاتهم أنفسهم ، وما نسميه نحن البكارة والعفة والإحصان والشرف ونحو ذلك . ليس له أية قيمة اجتماعية عندهم ، والمتاة التى لا صديق لها تعير من أترابها ، بل من أهلها وأقرب الناس إليها .

القيد الثالث :

ألا تكون من قوم يعادون المسلمين ويحاربونهم . ولهذا فرق جماعة من الفقهاء بين الدمية وأخرية . فأباحوا الزواج من الأولى ، ومنعوا الثانية . وقد جاء هذا عن ابن عباس فقال : من نساء أهل الكتاب من يحل لنا ، ومنهم من لا يحل لنا . ثم قرأ : ﴿ قاتلوا الدين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق من الدين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية ﴾ فمن أعطى الجزية حل لنا نسائهم ، ومن لم يعط الجزية لم يحل لنا نسائهم .

(٤٤) تفسير ابن كثير ، ج ٢ ، ص ٢٠ ، ط الحلبي

وقد ذكر هذا القول لإبراهيم النخعي - أحد فقهاء الكوفة وأئمتها - فأعجبه^(٤٥) . وفي مصنف عبدالرزاق عن قتادة قال : لا تنكح امرأة من أهل الكتاب إلا في عهد . وعن علي رضي الله عنه بنحوه .

وعن ابن حريج قال : بلغني ألا تنكح امرأة من أهل الكتاب إلا في عهد . وفي مجموع الإمام زيد عن علي : أنه كره نكاح أهل الحرب . قال الشارح في «الروض النضر» : والمراد بالكراهة : التحريم ؛ لأنهم ليسوا من أهل ذمة المسلمين . قال : وقال قوم بكراهته ولم يحرموه ، لعموم قوله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ فعلبوا الكتاب على الدار^(٤٦) . يعني : دار الإسلام . والذي من أهل دار الإسلام بخلاف غيره من أهل الكتاب .

ولا ريب أن لرأي ابن عباس وجاهته ورجحانه لمن يتأمل ، فقد جعل الله المصاهرة من أقوى الروابط بين البشر ، وهي تلي رابطة النسب والدم ، ولهذا قال سبحانه : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا ﴾^(٤٧) . فكيف تتحقق هذه الرابطة بين المسلمين وبين قوم يحادونهم ويحاربونهم ؟ وكيف يسوغ للمسلم أن يصهر إليهم ، فيصبح منهم أجداد أولاده وجداتهم وأخوانهم وحالاتهم ؟ فضلاً عن أن تكون زوجته وربة داره وأم أولاد منهم ؟ وكيف يؤمن أن تطمع على عورات المسلمين وتخبر بها قومها ؟ .

ولا غرو أن رأينا العلامة أبا بكر الرازي الحنفي يميل إلى تأييد رأي ابن عباس ، محتجاً له بقوله تعالى : ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ والزواج يوجب المودة ، يقول تعالى : ﴿ وَمَنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ، وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾ [سورة الروم] .

(٤٥) تفسير الطبري ، ج ٩ ، ص ٧٨٨ بتحقيق شاکر .

(٤٦) الروض النضر ، ج ٤ ، ص ٢٧٠ - ٢٧٤ .

(٤٧) سورة العنكبوت .

قال : فينبغي أن يكون نكاح الحرييات محظوراً ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ يوادون من حاد الله ورسوله ﴾ إنما يقع على أهل الحرب ، لأنهم في حد غير حاداً (٤٨)

يؤيد ذلك قوله تعالى : ﴿ إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ، ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون ﴾ (٤٩)

وهل هناك تولٌ لهؤلاء أكثر من أن يزوج إليهم ، وتصبح الواحدة من نسائهم جزءاً من أسرته بل العمود الفقري في الأسرة ؟

وبناء على هذا لا يجوز لمسلم في عصرنا أن يتزوج يهودية ، مادامت الحرب قائمة بيننا وبين إسرائيل ، ولا قيمة لما يقال من التفرقة بين اليهودية والصهيونية ، فالواقع أن كل يهودي صهيوني ، لأن المكونات العقلية والنفسية للصهيونية إنما مصدرها التوراة وملحقاتها وشروحها والتلمود ... وكل امرأة يهودية إنما هي جدية - يروحها - في جيش إسرائيل .

القيد الرابع :

ألا يكون من وراء الزواج من الكتائية فتنة ولا ضرر محقق أو مرجح ، فإن استعمال المباحات كلها مقيد بعدم الضرر ، فإذا تبين أن في إطلاق استعمالها ضرراً عاماً ، منعت مطلقاً ، أو ضرراً خاصاً منعت منعاً خاصاً ، وكلما عظم الضرر تأكد المنع والتحريم ، وقد قال عليه السلام : « لا ضرر ولا ضرار »

وهذا الحديث يمثل قاعدة شرعية قطعية من قواعد الشرع ، لأنه - وإن كان بلفظه حديث آحاد - مأخوذ من حيث المعنى من نصوص وأحكام جزئية جمّة من القرآن والسنة ، تفيد اليقين والقطع

ومن هنا كانت سلطة ولي الأمر الشرعي في تقييد بعض المباحات إذا خشي من إطلاق استعمالها أو تناولها ضرراً معيناً

(٤٨) أحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

(٤٩) سورة المتحة : ٩ .

والضرر المخوف بزواج غير المسلمة يتحقق في صور كثيرة منها :

١ - أن ينتشر الزواج من غير المسلمات ، بحيث يؤثر على الفتيات المسلمات الصالحات للزواج ، وذلك أن عدد النساء غالباً ما يكون مثل عدد الرجال أو أكثر ، وعدد الصالحات للزواج منهن أكبر قطعاً من عدد القادرين على أعباء الزواج من الرجال

فإذا أصبح التزوح بعير المسلمات ظاهرة اجتماعية مألوفة ، فإن مثل عددهن من بنات المسلمين سيحرم من الزواج ، ولا سيما أن تعدد الزوجات في عصرنا أصبح أمراً نادراً ، بل شاداً ، ومن المقرر المعلوم بالضرورة أن المسلمة لا يحل لها أن تتزوج إلا مسلماً ، فلا حل لهذه المعادلة إلا سد باب الزواج من غير المسلمات إذا خيف على المسلمات

وإذا كان المسلمون في بلد ما ، يمثلون أقلية محدودة ، مثل بعض الجاليات في أوروبا وأمريكا ، وبعض الأقليات في آسيا وأفريقية ، فمنطق الشريعة وروحها يقتضي تحريم رواج الرجال المسلمين من غير المسلمات ، وإلا كانت النتيجة ألا يجد بنات المسلمين - أو عدد كبير منهن - رجلاً مسلماً يتقدم للزواج منهن ، وحينئذ تتعرض المرأة المسلمة لأحد أمور ثلاث :

(أ) إما الزواج من غير مسلم ، وهذا باطل في الإسلام .

(ب) وإما الانحراف ، والسير في طريق الرذيلة . وهذا من كبائر الإثم .

(ج) وإما عيشة الحرمان الدائم من حياة الزوجية والأمومة

وكل هذا مما لا يرضاه الإسلام . وهو نتيجة حتمية لزواج الرجال المسلمين من غير المسلمات ، مع منع المسلمة من التزوح بغير المسلم .

هذا الضرر الذي نبها عليه هو الذي خافه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - فيما رواه الإمام محمد بن الحسن - في كتابه الآثار ، حين بلغه أن الصحابي الجليل حذيفة بن اليمان تزوح - وهو بالمدائن - امرأة يهودية ، فكتب إليه عمر مرة أخرى : أعزم عيبك ألا تضع كناني هذا حتى تخلى سبيلها ، فإنني أخاف أن يقتدى بث

المسلمون ، فيختاروا نساء أهل الذمة لجمالهن ، وكفى بذلك فتنة لنساء المسلمين» (٥٠).

٢ - وقد ذكر الإمام سعيد بن منصور في سننه قصة رواج حذيفة هذه ، ولكنه ذكر تعليلاً آخر لمع عمر لحذيفة . فبعد أن نفى حرمة هذا الرواج قال : « ولكي خشيت أن تعاطوا المومسات منهن » (٥١) .

ولا مانع أن يكون كل من العثنين مقصوداً لعمر رضي الله عنه .

فهو يخشى - من ناحية - كساد سوق الفتيات المسلمات ، أو كثير منهن . وفي ذلك فتنة أي فتنة .

ومن ناحية أخرى يخشى أن يتساهل بعض الناس في شرط الإحصان العفاف - الذي قيد به القرآن حل الرواج منهن ، حتى يتعاطوا زواج الفاجرات والمومسات ، وكلتاها مفسدة ينبغي أن تمنع قبل وقوعها ، عملاً بسد الدرائع . ولعل هذا نفسه ماجعل عمر يعزم على طلحة بن عبيد الله إلا طلق امرأة كتابية تزوجها ، وكانت بت عظيم يهود ، كما في مصنف عبدالرزاق (٥٢) .

٣ - إن الرواج من غير المسلمة إذا كانت أجنبية غريبة عن الوطن واللغة والثقافة والتقاليد - مثل رواج العرفى والشرقى من الأوربيات والأمريكيات النصرانيات - يمثل خطراً آخر يحس به كل من يدرس هذه الظاهرة بعمق وإنصاف ، بل يراه مجسداً ماثلاً للعيان . فكثيراً ما يذهب بعض أبناء العرب المسلمين إلى أوروبا وأمريكا للدراسة في جامعاتها ، أو للتدريب في مصانعها ، أو للعمل في مؤسساتها ، وقد يمتد به الزمن هالك إلى سنوات ثم يعود أحدهم يصحب زوجة أجنبية ، دينها غير

(٥٠) انظر كتابا . شريعة الإسلام : خلودها وصلاحتها للتطبيق في كل زمان ومكان ، ص ٢٩ ، ط

أولى .

(٥١) المصدر السابق ص ٤٠ ، وكذلك ذكره الطبري ، ج ٤ ، ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ط . المعارف : ويتكلم عنه ابن كثير ، ج ١ ، ص ٢٥٧ وصحح إسناده . وهناك عدة نائلة ذكرها عبد الرزاق في « المصنف » عن سعيد بن المسيب عن عمر : أنه عزم عليه أن يفارقها ، خشية أن يفتن الناس المجوسية على الكناينة ويترجوا المجوس اقتداءً بحذيفة ، جاهلين لرحمة التي كانت من الله في الكتابيات خاصة . وانظر المصنف ، ج ٧ ، ص ١٧٨ .

(٥٢) المصنف ، ج ٧ ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

دينه ، ولغتها غير لغته ، وجنسها غير جنسه ، وتقاليدها غير تقاليده ، ومفاهيمها غير مفاهيمه ، أو على الأقل غير تقاليد قومه ومفاهيمهم ، فإذا رضيت أن تعيش في وطنه - وكثيراً ما لا ترضى - وقدر لأحد من أبويه أو إخوته أو أقاربه ، أن يزوره في بيته ، وجد نفسه غريباً . فاليبت بماديته ومعنوياته أمريكى الطابع أو أوروبيه في كل شيء ، وهو بيت « المدام » وليس بيت صاحبا العربى المسلم ، هى القوامه عليه ، وليس هو القوام عليها . ويعود أهل الرجل إلى قريتهم أو مدينتهم بالأسى والمرارة ، وقد أحسوا بأنهم فقدوا ابنهم وهو على قيد الحياة !!

وتشتد المصيبة حين يولد لهما أطفال ، فهم يشبون - غالباً - على ما تريد الأم ، لا على ما يريد الأب إن كانت له إرادة ، فهم أدنى إليها ، ألصق بها ، وأعمق تأثراً بها ، وخصوصاً إذا ولدوا في أرضها وبين قومها هى ، وهنا ينشأ هؤلاء الأولاد على دين الأم ، وعلى احترام قيمها ومفاهيمها وتقاليدها ... وحتى لو بقوا على دين الأب ، فإنما يكون عليه اسماً وصورة ، لا حقيقة وفعلاً . ومعنى هذا أننا نخسر هؤلاء الناشئة دينياً وقومياً ، إن لم نخسر آباءهم أيضاً .

وهذا الصنف أهون شراً من صنف آخر يتزوج الأجنبية ، ثم يستقر ويبقى معها في وطنها وبين قومها ، بحيث يندمج فيهم شيئاً فشيئاً ، ولا يكاد يذكر دينه وأهله ووطنه وأمه . أما أولاده فهم ينشأون أوروبيين أو أمريكيين ، إن لم يكن في الوجوه والأسماء ، ففى الفكر والخلق والسلوك ، وربما فى الاعتقاد أيضاً ، وربما فقدوا الوجه والاسم كذلك ، فلم يبق لهم شيء يذكرهم بأنهم المنحدرين من أصول عربية أو إسلامية .

ومن أجل هذه المفسدة ، نرى كثيراً من الدول تحرم على سفرائها ، وكذلك ضباط جيشها ، أن يتزوجوا أجنبيات ، بناء على مصالح واعتبارات وطنية وقومية .

قيمه مهم :

وفى ختام هذا البحث ، أرى لزماً على - فى ضوء الظروف والملابسات التى تتغير الفتوى بتغيرها - أن أنبه على أمر لا يغيب عن ذوى البصائر ، وهو فى نظرى على غاية من الأهمية ، وهو :

إن الإسلام حين رخص في الزواج من الكتابيات راعى أمرين :

١ - أن الكتابية ذات دين سماوى فى الأصل ، فهى تشترك مع المسلم فى الإيمان بالله وبرسالته ، وبالدار الآخرة ، وبالقيم الأخلاقية ، والمثل الروحية التى توارثتها الإنسانية عن النبوت ، وذلك فى الجملة لا فى التفصيل طبعاً . وهذا يجعل المسافة بينها وبين الإسلام قريبة ، لأنه يعترف بأصل دينها ، ويقر بأصوله فى الجملة ، ويزيد عليها ويتممها بكل نافع وجديد .

٢ - إن المرأة الكتابية - وهذا شأنها - إذا عاشت فى ظل زوج مسلم ملتزم بالإسلام ، وتحت سلطان مجتمع مسلم مستمسك بشرائع الإسلام - تصبح فى دور المتأثر لا المؤثر ، والقابل لا الفاعل - فالمتوقع منها والمرجو لها أن تدخل فى الإسلام اعتقاداً وعملاً . فإذا لم تدخل فى عقيدة الإسلام - وهذا من حقها إذ لا إكراه فى الدين - اعتقاداً وعملاً . فإنها تدخل فى الإسلام من حيث هو تقاليد وآداب اجتماعية . ومعنى هذا أنها تلوب داخل المجتمع الإسلامى سلوكياً ، إن لم تذب فيه عقائدياً .

وبهذا لا يخشى منها أن تؤثر على الزوج أو على الأولاد ، لأن سلطان المجتمع الإسلامى من حولها أقوى وأعظم من أى محاولة منها لو حدثت

كما أن قوة الزوج عادة فى تلك الأعصار ، وغيرته على دينه ، واعتزازه به اعتزازاً لا حد له ، وحرصه على حسن تنشئة أولاده ، وسلامة عقيدتهم ، يفقد الزوجة القدرة على أن تؤثر فى الأولاد تأثيراً يتنافى مع خط الإسلام

أما فى عصرنا ، فيجب أن نعترف بشجاعة وصراحة : إن سلطان الرجل على المرأة المتدنية قد ضعف ، وإن شخصية المرأة قد قويت ، وبخاصة المرأة الغربية ، وهذا ما حدث ، فيما سبق .

أما سلطان المجتمع المسلم فأين هو ؟ إن المجتمع الإسلامى الحقيقى الذى يبنى الإسلام عقيدة وشريعة ومفاهيم وتقاليد وأخلاقاً وحضارة شاملة ، غير موجود اليوم . وإذا كان المجتمع المسلم غير موجود بالصورة المنشودة ، فيجب أن تبقى الأسرة

المسلمة موجودة ، عسى أن تعوض بعض النقص الناتج عن غياب المجتمع الإسلامى الكامل .

فإذا فرطنا فى الأسرة هى الأخرى ، فأصبحت تتكون من أم غير مسلمة ، وأب لا يبالى ما يصنع أبناؤه وبناته ، ولا ما تصنع زوجته ، فقل على الإسلام وأهله السلام ! .

ومن هنا نعلم أن الزواج من غير المسلمات فى عصرنا ينبغي أن يمنع مبدءاً للذريعة إلى ألوان شتى من الضرر والفساد . ودرء المفسدة مقدم على جلب المصلحة . ولايسوغ القول بجوازه إلا لضرورة قاهرة أو حاجة ملحة ، وهو يقدر بقدرها .

ولا ننسى هنا أن نذكر أنه مهما ترخص المترخصون فى الزواج من غير المسلمة ، فإن مما لا خلاف عليه ، أن الزواج من المسلمة أولى وأفضل من جهات عديدة ، فلا شك أن توافق الزوجين من الناحية الدينية أعون على الحياة السعيدة . بل كلما توافقا فكرياً ومذهبياً كان أفضل .

وأكثر من ذلك أن الإسلام لا يكتفى بمجرد الزواج من أمة مسلمة ، بل يرغب كل الترغيب فى الزواج من المسلمة المتدينة ، فهى أحرص على مرضاة الله ، وأرعى لحق الزوج ، وأقدر على حفظ نفسها وماله وولده . ولهذا قال الرسول ﷺ فى الحديث الصحيح : « فاطفر بذات الدين تربت يداك » .

خدمة المرأة لزوجها

س : سمعت أحد العلماء يقول في المسجد : إن المرأة ليس عليها أن تخدم الرجل ، فهل هذا صحيح ديناً ؟ وهل معنى هذا أن الرجل عليه أن يقوم بأمور المنزل وخدمة الأولاد ؟ إن هذا - إن صح - يجرىء النساء على الرجال ، ويقلب الأوضاع في البيوت والمجتمعات .

ج : هذا الذي قاله هذا العالم رأى لبعض الفقهاء ، وليس كل ما قاله الفقهاء صحيحاً مائة في المائة ، بل هم يجتهدون يخطئون ويصيبون ، فمن أصاب فله أجران ، ومن أخطأ فله أجر واحد ، وقد قال الإمام مالك : « كل أحد يؤخذ من كلامه ويترك إلا النبي ﷺ » .

ولهذا نرى الحق مع الرأي الآخر الذي يكل إلى المرأة خدمة زوجها في مصالح البيت ، وأدلتنا على ذلك ما يلي :

أولاً : يقول الله تعالى في شأن الزوجات . ﴿ ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ﴾ وخدمة المرأة لزوجها هو المعروف عند من خاطبهم الله تعالى بكلامه ، أما ترفيه المرأة وقيام الرجل بالخدمة - الكس والطحن والعجن والخبز والغسل ... إلخ - فهذا ليس من المعروف . وبخاصة أن الرجل يعمل ويكدح خارج البيت . فمن العدل أن تعمل المرأة داخله .

ثانياً : إن كل حق يقابله واجب ، فقد أوجب الله تعالى للزوجة على الزوج حق النفقة والكسوة والسكنى - فضلاً عن المهر - ومن البديهي أن يلقي عليها لقاء ذلك من الأعمال ما يكافئ هذه الحقوق ، أما قول الآخرين : إن المهر والنفقة وجبا في مقابلة استمتاع الرجل ، فبيده أن الاستمتاع أمر مشترك بينهما .

ثالثاً : يقول ابن القيم في الهدى : إن العقود المطلقه إنما تنزل على العرف ، والعرف خدمة المرأة وقيامها بمصالح البيت الداخلة ، ويقول أيضاً : قال الله تعالى :

﴿ الرجال قوامون على النساء ﴾ وإذا لم تخدمه المرأة - بل كان هو الخادم ها بي القوامه عليه .

رابعاً : المروى عن ساء الصحابة أنهن كن يقمن بخدمة أزواجهن ومصالح بيوتهن ، صح عن أسماء بنت أبى بكر أنها قالت : كنت أخدم الزبير (زوجها) خدمة البيت كله ، وكان له فرس فكنت أسوسه وأحش له وأقوم عليه ، وصح عنها أنها كانت تغلف فرسه وتسقى الماء وتحرز الدلو وتعجن وتنقل البوى على رأسها من أرض له على ثلثى فرسخ .

وفاطمة الرهراء سيدة نساء العالمين ، كانت تخدم علياً وتقوم بشئون بيته من طحن وعجن وحبز ، وتدير الرحى ، حتى أثرت في يديها ، وقد ذهبت إلى النبی هي وزوجها يشكوان إليه الخدمة ، فحكم على فاطمة بالخدمة الباطنة : خدمة البيت ، وحكم على علي بالخدمة الظاهرة ، قال ابن حبيب : والخدمة الباطنة : الطحن والطبخ والفرش وكنس البيت واستقاء الماء وعمل البيت كله .

وأصحاب الرأى الثانى يقولون : هذه الأحاديث تدل على التطوع ومكارم الأخلاق لا على الوجوب . وإن خدمة فاطمة وأسماء رضى الله عنهما كانت تبرعاً وإحساناً ، ونسوا أن فاطمة شكت إلى الرسول ما تلقى من الخدمة ، وأن النبى لم يقبل شكواها ، ولم يقل لعل لا خدمة عليها ، وإنما الخدمة عليك ، وهو عليه الصلاة والسلام لا يحانى فى الحكم أحداً ، فقله وعمله وتقريره شرع لنا ، وقد رأى أسماء والغلف على رأسها والزبير معه فلم يقل له : لا خدمة عليها ، وأن هذا ظلم لها ، بل أقره على استخدامها ، وأقر سائر أصحابه على استخدام زوجاتهم ، مع علمه بأن منهن الكارهة والراضية ، وهذا مما لا ريب فيه .

بهذا يتضح الحق ، ويتبين الصواب فى هذه المسألة ، والمنصف من عرف الرجال بالحق ولم يعرف الحق بالرجال .

ولا يفوتنى أن أقول : إن هذه القضية محلولة بنفسها ، فالمرأة المسلمة حقاً تقوم بخدمة زوجها وبيتها بحكم الفطرة ، وبمقتضى التقاليد التى توارثها المجتمع الإسلامى جيلاً بعد جيل والمرأة المتمردة أو الشرسة لا تنظر رأى الدين ، ولا يهمها قول أحد من الفقهاء لها أو عليها .

من حق المرأة على الرجل

س : تزوجت رجلاً يكبرني بأكثر من عشرين عاماً ، ولم أكن أعتبر فارق السن بيني وبينه حاجزاً يحدني عنه ، أو ينفرنى منه ، لو أنه أعطاني من وجهه ولسانه وقلبه ما ينسيني هذا الفارق ، ولكنه - للأسف - حرمنى من هذا كله : من الوجه البشوش ، والكلام الحلو ، والعاطفة الحية ، التى تشعر المرأة بكيانها وأنوثتها ، ومكانتها فى قلب زوجها .

إنه لا يدخل على بالنفقة ولا بالكسوة ، كما أنه لا يؤذيني . ولكن ليس هذا كل ما تريده المرأة من رجلها . إلى لا أرى نفسى بالنسبة إليه إلا مجرد طاهية طعام ، أو معمل تفرغ للعيال ، أو آلة للاستمتاع عندما يريد الاستمتاع . وهذا ما جعلنى أتمل وأسأم وأحس بالفراغ ، وأضيق بنفسي وبميتي . وخصوصاً عندما أنظر إلى نظراتي وزميلاتي ممن يعشن مع أزواج يملتون عليهن الحياة بالحب والأنس والسعادة .

ولقد شكوت إليه مرة من هذه المعاملة ، فقال : هل قصرت فى حقك فى شيء ؟ هل بخلت عليك بنفقة أو كساء ؟ .

وهذا ما أريد أن أسأل عنه ليعرفه الأزواج والزوجات : هل المطالب المادية من الأكل والشرب واللبس والسكن هو كل ما على الزوج للزوجة شرعاً ؟ وهل الناحية النفسية لا قيمة لها فى نظر الشريعة الإسلامية الغراء ؟ .

إننى بفطرتي وفى حدود ثقافتى المتواضعة لا أعقد ذلك . لهذا أرجو أن توضحوا هذه الناحية فى الحياة الزوجية ، لما لها من أثر بالغ فى سعادة الأسرة المسلمة واستقرارها .

والله يحفظكم . زوجة مسلمة . دولة الإمارات

ج : ما أدركته الأخت المسلمة صاحبة السؤال بفطرتها السليمة وثقافتها المتواضعة هو الصواب الذي جاءت به الشريعة الإسلامية الغراء .

فالشريعة أوجت على الزوج أن يوفر لامرأته المطالب المادية من النفقة والكسوة والسكن والعلاج ونحوها ، بحسب حاله وحالها ، كما قال القرآن بالمعروف .

ولكنها لم تغفل أبداً الحاجات النفسية التي لا يكون الإنسان إنساناً إلا بها . كما قال الشاعر قديماً :

فأنت بالنفس لا بالجسم إنسان

بل إن القرآن الكريم يذكر الزواج باعتباره آية من آيات الله في الكون ، ونعمة من نعمه تعالى على عباده . فيقول : ﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ، إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون ﴾ . فتجد الآية الكريمة تجعل أهداف الحياة الزوجية أو مقوماتها هي السكون النفسي والمودة والرحمة بين الزوجين ، فهي كلها مقومات نفسية ، لا مادية ولا معنى للحياة الزوجية إذا تجردت من هذه المعاني وأصبحت مجرد أجسام متقاربة ، وأرواح متباعدة .

ومن هنا يخطيء كثير من الأزواج - الطيبين في أنفسهم - حين يظنون أن كل ما عليهم لأزواجهم نفقة وكسوة ومبيت ، ولا شيء وراء ذلك . ناسين أن المرأة كما تحتاج إلى الطعام والشراب واللباس وغيرها من مطالب الحياة المادية ، تحتاج مثلها - بل أكثر منها - إلى الكلمة الطيبة ، والبسمة المشرقة ، واللمسة الحانية ، والقبلة المؤنسة ، والمعاملة الودودة ، والمداعبة اللطيفة ، التي تطيب بها النفس ، ويذهب بها الهم ، وتسعد بها الحياة .

وقد ذكر الإمام الغزالي في حقوق الزوجية وآداب المعاشرة جملة منها لا تستقيم حياة الأسرة بدونها . ومن هذه الآداب التي جاء بها القرآن والسنة :

حسن الخلق مع الزوجة ، واحتمال الأذى منها . قال الله تعالى : ﴿ وعاشروهم بالمعروف ﴾ وقال في تعظيم حقهن : ﴿ وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً ﴾ وقال :

﴿ والصاحب بالجنب ﴾ قيل : هي المرأة .

قال الغزالي : واعلم أنه ليس حسن الخلق معها كف الأذى عنها ، بل احتمال الأذى منها ، والحلم عند طيشها وعضبها . اقتداء برسول الله ﷺ فقد كانت أرواحه يراجعنه الكلام ، وتهجره الواحدة منهن يوماً إلى الليل .

وكان يقول لعائشة : « إني لأعرف عصبك من رضاك ! قالت : وكيف تعرفه ؟ قال : إذا رصيت قلت : لا ، وإله محمد ، وإذا غصبت قلت : لا ، وإله إبراهيم . قالت : صدقت ، إنما أهجر اسمك ! » .

ومن هذه الآداب التي ذكرها الغزالي : أن يزيد على احتمال الأذى منها ، بالمداعبة والمرح والملاعبة ، فهي التي تطيب قلوب النساء . وقد كان رسول الله ﷺ يمزح معهن ، وينزل إلى درجات عقولهن في الأعمال والأخلاق . حتى روى أنه كان يسابق عائشة في العدو .

وكان عمر رضى الله عنه - مع خشوته يقول : ينبغي أن يكون الرجل في أهله مثل الصبي ، فإذا التمسوا ما عنده وجدوا رجلاً .

وفي تفسير الحديث المروى « إن الله يفيض الجعطرى الخواطر » قيل : هو الشدائد على أهله ، المتكبر في نفسه . وهو أحد ما قيل في معنى قوله تعالى : ﴿ عتل ﴾ قيل : هو القطع اللسان ، الغليظ القلب على أهله .

والمثل الأعلى في ذلك كله هو النبي ﷺ فرغم همومه الكبيرة ، ومشاغله الجمة ، في نشر الدعوة ، وإقامة الدين ، وتربية الجماعة ، وتوطيد دعائم الدولة في الداخل ، وحمايتها من الأعداء المتربصين في الخارج . فضلاً عن تعلقه بربه ، وحرصه على دوام عبادته بالصيام والقيام والتلاوة والذكر ، حتى أنه كان يصلي بالليل حتى تتورم قدماه من طول القيام ، ويكسى حتى تبلل دموعه لحيته .

أقول : برعم هذا كله ، لم يغفل حق روجاته عليه ، ولم ينس الجانب الرباني فيه ، الجانب الإنساني فيهن ، من تغذية العواطف والمشاعر التي لا يغني عنها تغذية البطون ، وكسوة الأبدان .

يقول الإمام ابن القيم في بيان هديه - ﷺ - مع أرواحه :

« وكانت سيرته مع أزواجه : حسن المعاشرة ، وحسن الخلق . وكان يسرب إلى عائشة بنات الأنصار يلعبن معها . وكانت إذا هويت شيئاً لا يحذور فيه تابعها عليه . وكانت إذا شربت من الإناء أخذته فوضع فمه موضع فمها وشرب وكان إذا تعرفت عرقاً - وهو العظم الذي عليه لحم - أخذته فوضع فمه موضع فمها .

« وكان يتكىء في حجرها ، ويقرأ القرآن ورأسه في حجرها . وربما كانت حائضاً . وكان يأمرها وهي حائض فتتزر (٥٣) ثم يباشرها ... وكان يقبلها وهو صائم .

« وكان من لطفه وحسن خلقه أنه يمكنها من اللعب ويربها الحبشة ، وهم يلعبون في مسجده ، وهي متكئة على منكبيه تنظر ومسبقها في السير على الأقدام مرتين .. وتدافعاً في خروجهما من المنزل مرة » .

« وكان يقول : خيركم خيركم لأهله ، وأنا خيركم لأهلي » .

« وكان إذا صلى العصر دار على نسائه ، فدنا منهن واستقرأ أحوالهن . فإذا جاء الليل انقلب إلى صاحبة النوبة خصها بالليل . وقالت عائشة : كان لا يفصل بعضنا على بعض في مكته عندهن في القسم ، وقل يوم إلا كان يطوف علينا جميعاً ، فيدنو من كل امرأة من غير مسيس ، حتى يبلغ التي هو في نوبتها ، فيبيت عندها » (٥٤) .

وإذا تأملنا ما نقلناه هنا من هديه ﷺ في معاملة نسائه ، نجد أنه كان يهتم بهن جميعاً ، ويسأل عنهن جميعاً ، ويدنو منهن جميعاً . ولكنه كان يخص عائشة بشيء زائد من الاهتمام ، ولم يكن ذلك عبثاً ، ولا محاباة ، بل رعاية لبقارتها ، وحداثة سننها ، فقد تزوجها بكرة صغيرة لم تعرف رجلاً غيروا عليه السلام . وحاجة مثل هذه الفتاة ومطالبها من الرجل أكبر حتماً من حاجة المرأة الشيب الكبيرة المجرنة منه . ولا أعني بالحاجة هنا مجرد النفقة أو الكسوة أو حتى الصلة الجنسية . بل حاجة النفس والمشاعر أهم وأعمق من ذلك كله . ولا غرو أن رأينا النبي ﷺ يتبته إلى ذلك الجانب ويمطيه حقه ، ولا يغفل عنه ، في زحمة أعبائه الضخمة ، نحو سياسة الدعوة ، وتكوين الأمة ، وإقامة الدولة . ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ . صدق الله العظيم .

(٥٣) تليس الإزار ، لتكون المباشرة من فوق الثياب .

(٥٤) زاد المعاد ، ج ٩ ، ص ٧٨ ، ٧٩ ، ط السنة المحمدية .

العلاقة الجنسية بين الزوجين

س : لقد تعلمنا مما سمعناه منكم غير مرة : أن لا حياء في الدين وأن على المسلم أن يسأل ويستفسر عما ييمه في أمر دينه ، وإن كان من شئونه الخاصة .

وعلى هذا أستأذنكم في هذا السؤال ، وهو يتصل بالناحية الجنسية بين الرجل وامرأته . فهذه مثار نزاع يتنا باستمرار ، فكثيراً ما تشتد عندى الرغبة فأطلبها فتفترهى منى وترفض ، ربما لتعيا أو لعدم رغبتها . أو غير ذلك من الأسباب التى تعتبرها هى مانعاً ، ولا أعتبرها أنا كذلك .

فهل وضع الشرع لذلك حدوداً يقف عندها الزوجان في هذه الناحية الحساسة ، بحيث يعرف كل واحد منهما ماله وما عليه ؟ أم ترك ذلك لما يتفق عليه الطرفان ؟ ولكن ما الحكم إذا اختلفا في ذلك . ولم يتفقا فيه ، وهو من الأمور الداخلية التى لا تعرض على الناس عند النزاع ليحكموا فيها ، لما لها من طبيعة الخصوصية والسرية ؟ .

ولهذا اتفقت أنا وزوجتى ، أن نستخدمك في هذه القضية ، لسمع منك التوجيهات الشرعية فيها ، ونحن في انتظار جوابك وبيانك الذى لمنا دائماً أنه يكفى ويشفى .. .

ج : أما أنه لا حياء في الدين ، فهذا لا ريب فيه ، وقد أثبت أم المؤمنين عائشة على نساء الأنصار فقالت : لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين . وقد كانت إحداهن تسأل عن أمور الحيض والنفاس وما شابهها . كما تسأل عن أشياء تتعلق بالجنابة والإنزال والغسل ونحوها . وكانت هذه الأسئلة مشافهة ، وهذه أصعب - بلا شك - من السؤال عن طريق رسالة مكتوبة ، أو عن طريق الهاتف ونحو ذلك . وفي المساجد دروس يحضرها الكبار والصغار ، والأيامى والمتزوجون ، وقد يحضرها النساء عمات وشواب . وفي هذه الدروس تعلم أحكام الطهارة والوضوء والغسل والحيض

والنفاس وما شابهها ، وفيها - في نواقض الوضوء مثلاً - ما خرج من السبيلين (القبل والدبر) ومس الذكر ، ولمس النساء بشهوة أو بغير شهوة . وفي موجبات الغسل يذكر الجماع والاحتلام مع الإنزال والاستمناء وغير ذلك من الأحكام التي تتصل بالنواحي الجنسية .

ومثل ذلك يحدث في دروس التفسير والحديث إذا جاءت آية ، أو حديث يتعلق بتلك النواحي ، فلا يجد المفسر أو المحدث حرجاً في الحديث عن ذلك ، وبيان حكم الله تعالى وهدى رسول الله ﷺ .

وما كان لناول هذا الجانب بهذه الصورة أى أثر سلبي يخشى منه ، لأنه كان يتناول في جو من الجدية والبساطة والحرص على المعرفة ، مع ما يحيط به من جلال الدين ، وهيبة المسجد ، ووقار العالم .

وهذا ما ينصح به المهتمون بالتربية الجنسية في عصرنا : أن يزال الغموض والحجب الكثيفة عن موضوع الجنس ، وأن ينال المتعلم قدراً من المعرفة به دون تزمت أو مغالاة .

وأما موضوع الاستفتاء - الذي يتطلب الأخ فيه الحكم والبيان الذي يعتقد أنه يكفي ويشفي ، فأسأل الله أن يجعلني عند حسن ظنه ، وأقول :

إن العلاقة الجنسية بين الزوجين أمر له خطره وأثره في الحياة الزوجية . وقد يؤدي عدم الاهتمام بها ، أو وضعها في غير موضعها إلى تكدير هذه الحياة ، وإصابتها بالاضطراب والتعاسة . وقد يفضي تراكم الأخطاء فيها إلى تدمير الحياة الزوجية والإتيان عليها من القواعد .

وربما ظن بعض الناس أن الدين أهمل هذه الناحية برغم أهميتها . وربما توهم آخرون أن الدين أسمى وأطهر من أن يتدخل في هذه الناحية بالتربية والتوجيه ، أو بالتشريع والتنظيم ، بناء على نظرة بعض الأديان إلى الجنس « على أنه قذارة وهبوط حيواني » .

وبالواقع أن الإسلام لم يغفل هذا الجانب الحساس من حياة الإنسان ، وحياة الأسرة ، وكان له في ذلك أوامره ونواهيه ، سواء منها ما كان له طبيعة الوصايا

الأخلاقية ، أم كان له طبيعة القوانين الإلزامية .

١ - وأول ما قرره الإسلام في هذا الجانب هو الاعتراف بفطرية الدافع الجنسي وأصالته ، وإدانة الاتجاهات المتطرفة التي تميل إلى مصادرته ، أو اعتباره قدراً وتلوثاً . ولهذا منع الدين أرادوا قطع الشهوة الجنسية نهائياً بالاحتصاء من أصحابه ، وقال لآخرين أرادوا اعتزال النساء وترك الزواج : « أنا أعلمكم بالله وأخشاكم له ، ولكنى أقوم وأنام ، وأصوم وأفطر ، وأتزوج النساء . فمن رغب عن سنتي فليس مني » .

٢ - كما قرر بعد الزواج حق كل من الزوجين في الاستجابة لهذا الدافع ، ورغب في العمل الجنسي إلى حد اعتباره عبادة وقربة إلى الله تعالى ، حيث جاء في الحديث الصحيح : « وفي بضع أحدكم (أى مرجه) صدقة . قالوا : يا رسول الله ، أيأتى أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ قال : نعم . أليس إذا وضعها في حرام كان عليه وزر . كذلك إذا وضعها في حلال كان له أجر ، أنتخبون الشر ولا تختبون الخير ؟ » . رواه مسلم .

ولكن الإسلام راعى أن الزوج بمقتضى الفطرة والعادة هو الطالب لهذه الناحية والمرأة هي المطلوبة . وأنه أشد شوقاً إليها ، وأقل صبراً عنها ، على خلاف ما يشيع بعض الناس أن شهوة المرأة أقوى من الرجل ، فقد أثبت الواقع خلاف ذلك ... وهو عين ما أثبتته الشرع .

(أ) ولهذا أوجب على الزوجة أن تستجيب للزوج إذا دعاها إلى فراشه ، ولا تتخلف عنه كما في الحديث : « إذا دعا الرجل زوجته لحاجته ، فلتأته وإن كانت على التنور » (٥٥) .

(ب) وحذرهما أن ترفض طلبه بغير عذر ، فبييت وهو ساخط عليها ، وقد يكون مفرطاً في شهوته وشيقه ، فتدفعه دفعاً إلى سلوك منحرف أو التفكير فيه ،

(٥٥) رواه الترمذى وحسنه .

أو القلق والتوتر على الأقل ، « إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه ، فأبت أن تجيء ، فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح » (٥٦) .

وهذا كله ما لم يكن لديها عذر معتبر من مرض أو إرهاق ، أو مانع شرعى ، أو غير ذلك .

وعلى الزوج أن يراعى ذلك ، فإن الله سبحانه - وهو خالق العباد ورازقهم وهادئهم - أسقط حقوقه عليهم إلى بدل أو إلى غير بدل ، عند العذر ، فعلى عباده أن يقتدوا به في ذلك .

(ج) وتنمة لذلك نهاها أن تتطوع بالصيام وهو حاضر إلا بإذنه ، لأن حقه أولى بالرعاية من ثواب صيام النافلة ، وفي الحديث المتفق عليه : « لا تصوم المرأة وزوجها شاهد إلا بإذنه » والمراد صوم التطوع بالاتفاق كما جاء ذلك في حديث آخر .

٣ - والإسلام حين راعى قوة الشهوة عند الرجل ، لم ينس جانب المرأة ، وحققها الفطرى في الإشباع بوصفها أنثى . ولهذا قال لمن كان يصوم النهار ويقوم الليل من أصحابه مثل عبدالله بن عمرو : إن لبدك عليك حقاً ، وإن لأهلك (أى امرأتك) عليك حقاً .

قال الإمام الغزالي : « ينبغي أن يأتىها في كل أربع ليال مرة ، فهو أعدل ، إذ عدد النساء أربع (أى الحد الأقصى الجائز) فجاز التأخير إلى هذا الحد . نعم ينبغي أن يزيد أو ينقص بحسب حاجتها في التحصين . فإن تحصينها واجب عليه » (٥٧) .

٤ - ومما لفت الإسلام إليه النظر ألا يكون كل هم الرجل قضاء وطره هو دون أى اهتمام بأحاسيس امرأته ورغبتها .

(٥٦) متفق عليه .

(٥٧) إحياء علوم الدين ، ج ٢ ، ص ٥٠ دار المعرفة - بيروت .

ولهذا روى في الحديث الترغيب في التمهيد للاتصال الجنسي بما يشوق إليه من المداعبة والقبلات ونحوها ، حتى لا يكون مجرد لقاء حيوانى محض .

ولم يجد أئمة الإسلام وفقهاؤه العظام بأساً أو تأثماً في التنبيه على هذه الناحية التى قد يغفل عنها بعض الأزواج .

فهذا حجة الإسلام ، إمام الفقه والتصوف ، أبو حامد الغزالي يذكر ذلك في إحيائه - الذى كتبه ليرسم فيه الطريق لأهل الورع والتقوى ، والسالكين طريق الجمة - بعض آداب الجماع فيقول .

(يستحب أن يبدأ باسم الله تعالى . قال عليه الصلاة والسلام : « لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال : اللهم جننى الشيطان ، وجنب الشيطان ما رزقتنا . فإن كان بينهما ولد ، لم يضره الشيطان » (٥٨) .

(وليغض نفسه وأهله بثوب ... وليقدم التلطف بالكلام والتقيل . قال عليه السلام : « لا يقعن أحدكم على امرأته ، كما تقع البهيمة ، وليكن بينهما رسول قبل وما الرسول يارسول الله ؟ قال : القبلة والكلام » (٥٩) وقال : « ثلاث من العجر في الرجل ... وذكر منها أن يقارب الرجل زوجته فيصيبها (أى يجامعها) قبل أن يحدثها ويؤانسها ويضاجعها فيقضى حاجته بها ، قبل أن تقضى حاجتها منه » (٦٠) .

قال الغزالي : (ثم إذا قضى وطره فليتمهل على أهله حتى تقضى هي أيضاً نهمتها ، فإن إنزالها ربما يتأخر ، فبهيج شهوتها ، ثم القعود عنها إيذاء لها . والاختلاف في طبع الإنزال يوجب التنافر مهما كان الزوج سابقاً إلى الإنزال ، والتوافق في وقت الإنزال ألد عندها ولا يشتغل الرجل بنفسه عنها ، فإنها ربما تستحي) .

(٥٨) متفق عليه .

(٥٩) رواه أبو منصور والديلمي في مستند الفردوس من حديث أنس .

(٦٠) هو جزء من الحديث الذى قبله عبد الديلمي أيضاً ، والحديث ضعيف ولكن الأدب الذى اشتمل

عليه مما تدعو إليه الفطرة السليمة .

وبعد الغزالي ، نجد الإمام السلفى الورع التقي أباعبدالله بن القيم يذكر في كتابه « راد المعاد في هدى خير العباد » هديه ﷺ في الجماع . ولا يجد في ذكر ذلك حرجاً دينياً ، ولا عيباً أخلاقياً ، ولا نقصاً اجتماعياً ، كما قد يفهم بعض الناس في عصرنا . ومن عباراته :

« وأما الجماع والباءة فكان هديه فيه أكمل هدى ، يحفظ به الصحة ، ويتم به الله وسرور النفس ، ويحصل به مقاصده التي وضع لأجلها . فإن الجماع وضع في الأصل لثلاثة أمور ، هي مقاصده الأصلية :

أحدها : حفظ النسل ، ودوام النوع إلى أن تتكامل العدة التي قدر الله بروزها إلى هذا العالم .

الثاني : إخراج الماء الذي يضر احتباسه واحتقانه بجملته البدن .

والثالث : قضاء الوطر ، ونيل اللذة ، والتمتع بالنعمة . وهذه وحدها هي العائدة التي في الجنة .

قال : ومن منفعه : غرض البصر ، وكف النفس ، والقدرة على العفة عن الحرام ، وتحصيل ذلك للمرأة ، فهو ينفع نفسه ، في دنياه وأخراه ، وينفع المرأة . ولذلك كان ﷺ يتعاهده ويحبه ، ويقول : حُبُّ إِيَّيْنا من دنياكم النساء والطيب .. . وفي كتاب الزهد للإمام أحمد في هذا الحديث زيادة لطيفة وهي : « أصبر عن الطعام والشراب ولا أصبر عنهن » .

وحدث أمته على التزويج فقال : « تزوجوا فإنى مكاثركم الأثم ... » وقال : « يامعشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر ، وأحصن للفرج .. » ، ولما تزوج جابر ثيباً قال له : « هلا بكراً تلاعبها وتلاعبك » .

ثم قال الإمام ابن القيم :

« وما ينبغي تقديمه على الجماع ملاعبة المرأة وتقبيلها ومص لسانها . وكان رسول الله ﷺ يلاعب أهله ، ويقبلها . وروى أبو داود :

« أنه ﷺ كان يقل عائشة ويمص لسانها » ويذكر عن جابر بن عبد الله قال :
« نهي رسول الله ﷺ عن المواقعة قبل المداعبة » (٦١) .

وهذا كله يدلنا على أن فقهاء الإسلام لم يكونوا « رجعيين » ولا « متزمتين » في معالجة هذه القضايا ، بل كانوا بتعبير عصرنا « تقدميين » واقعيين .

وخلاصة القول : إن الإسلام عني بتنظيم الناحية الجنسية بين الزوجين ، ولم يهملها حتى إن القرآن الكريم ذكرها في موضعين من سورة البقرة التي عنيت بشئون الأسرة :

أحدها : في أثناء آيات الصيام وما يتعلق به حيث يقول تعالى :
﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ، هن لباس لكم ، وأنتم لباس لهن ، علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم ، فتاب عليكم وعفا عنكم ، فالآن باشروهن واستغفوا ما كتب الله لكم ، وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ، ثم أتموا الصيام إلى الليل ، ولا تناشروهن وأنتم عاكفون في المساجد ، تلك حدود الله فلا تقربوها ﴾ .

وليس هناك أحمل ولا أبغ ولا أصدق من التعبير عن الصلة بين الزوجين من قوله تعالى : ﴿ هن لباس لكم وأنتم لباس لهن ﴾ بكل ما توجبه عبارة « اللباس » من معاني الستر والوقاية والدفع والملاصقة والزينة والجمال .

الثاني : قوله تعالى : ﴿ ويسألونك عن المحيض ، قل هو أذى فاعتزلوا النساء في اغيص ولا يقربوهن حتى يطهرن ، فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ، إن الله يحب التوايين ويحب المتطهرين ، ساؤكم حرث لكم ، فأتوا حرثكم أنى شئتم ،

(٦١) زاد المعاد ، ج ٣ ، ص ٣٠٩ ، ط السنة المحمدية

الكذب المباح في العلاقة الزوجية

س : تزوجت رجلاً فيه طيبة ولكنه كثير الشك . فهو كثيراً ما يسألني : هل أحب أحداً غيره ، فأذكر له أني مخلصه له ، ولا أتطلع إلى رجل سواه ، فيطلب مني أن أحلف على ذلك ، فأحلف بالفعل وأنا مطمئنة .

ولكنه لم يكتف بهذا ، فعاد يسألني : هل أحببت أحداً غيره قبل زواجي منه ؟ فنفيت له ذلك ، فطلب مني أن أقسم على ذلك ، وأحلف له أن قلبي لم يتعلق قبل ذلك بأحد سواه ، قلت له : لا داعي لمثل هذا الكلام ، وقد أكدت لك حبي لك ، وإخلاصي لك ، وحرصى على سعادتنا الزوجية ، ولكنه يأتى إلا أن أقسم له اليمين . ولا أكتمك أن قلبي كان قد تعلق في فترة ما بشاب ذى قرابة بعيدة من أسرتي ، ولكن لم تساعد الأقدار على التقدم لزواجي . وكان هذا من سنين ، ولم يكن بيني وبينه غير عاطفة انطفأت بمرورها بعد زواجي تماماً ، وأصبحت مجرد ذكرى .

وأنا في الواقع حائرة من أمرى :

هل أحلف اليمين التي يطلبها زوجي ، فأريح نفسه من هذا الشك الذى يقلقه ؟ وفي هذه الحالة أخاف على نفسى الإثم ، وغضب الله على ، أنى حلقت باسمه كذباً ... أم أمتع من ذلك وفي هذه الحالة سيزداد شكه وقلقه ، وهذا ما يكدر حياتنا ، وينقص علينا معيشتنا .

ولهذا لجأت إلى فضيلتكم ، لتقذفني من حيرتى ، وتدلنى على وجه الصواب ، والله يحفظكم .
الحائرة - ف.س. - من الدوحة

ج : الأصل في الكذب هو الحرمة ، لما وراءه من مضار على الفرد ، وعلى الأسرة وعلى المجتمع كله ، ولكن الإسلام أباح الخروج عن هذا الأصل - كما بينا في فتوى سابقة - لأسباب خاصة وفي حدود معينة ، ذكرها الحديث النبوي الذي أخرجه مسلم في صحيحه عن أم كلثوم رضي الله عنها قالت : « ما سمعت رسول الله ﷺ يرخص في شيء من الكذب إلا في ثلاث : الرجل يقول القول ، يريد به الإصلاح (أى بين الناس) ، والرجل يقول القول في الحرب ، والرجل يتحدث امرأته ، والمرأة تحدث زوجها » .

وهذا من واقعية هذه الشريعة ، وبالفحكمةها .

فليس من المقبول أن ينقل من يريد الإصلاح ما يسمعه من كلا الخصمين في حق صاحبه ، فيزيد النار اشتعالا ، بل يحاول تلطيف الجو ، ولو بشيء من تزويق الكلام ، أو الزيادة فيه ، وإنكار ما قاله أحدهما في الآخر من سب أو إهانة .

وليس من المعقول أن يعطى العدو ما يريد من معلومات ، تكشف عن أسرار الجيش . أو تدل على عورات البلد ، أو تنبئ عن مواطن الضعف في الجبهة الداخلية ، أو غير ذلك ، تحت عنوان « الصدق » بل الواجب إخفاء ذلك عنه ، فإن الحرب خدعة .

وليس من الحكمة كذلك أن تصارح المرأة زوجها بما كان لها من ماض عاطفى عفى عليه الزمن ، ونسخته الأيام ، فتدمر حياتها الزوجية باسم « الصدق » الواجب . ولهذا كان الحديث النبوي في غاية الحكمة والصواب ، حين استثنى ما يحدث بين الزوجين من كلام في هذه النواحي من الكذب المحرم ، رعاية للرباط الزوجي المقدس .

ولا شك أن الزوج مخطيء في طلبه من زوجته أن تخلف له على ما ذكرت ، وخطؤه من وجهين :

الأول : أنه يبش ماضياً لا علاقة له به ، وقد لا يكون من صالحه نبشه ، واستشارة دفائنه ، فكثيرا ما تمر بالفتاة - ومثلها الفتى - أيام يهفو قلبها لفتى « قريب ، أو جار أو غير ذلك ، تعتبره فارس أحلامها ، ثم لا يلبث أن ينشغل عنها أو تنشغل

عه ، وخاصة بالرواج ، فليس من الخير إحياء هذه العواطف التي ماتت مع الزمن ، وحسبه أن الزوجة تخلص له ، وتؤدي حقه ، وترعى بيته ، ولا تقصر في شأن من شئونه .

الثاني : أن الحلف لا يقدم ولا يؤخر في العلاقة بينهما ، لأنها إن لم تكن ذات دين ، تحشى الله ، وتخاف حسابه ، فلا يههما أن تحلف بأعظ الأيمان وهي كاذبة ، وإن كانت ذات دين ، ممن يرجو الله ويخاف سوء الحساب ، فيكفيه دينها وتقواها ، ليطمئن إليها ، ويثق بآمانتها وإخلاصها .

ويحشى أن يجرها إلحاحه عليها إلى أن تحلف كاذبة ، ويكون الإثم عليه هو لا عليها ، والدي أؤكد ههنا بالعمل ، أنه لا حرج على الروجة إذا ضغط عليها الزوج مثل هذه الصورة المذكورة في السؤال أن تحلف وهي كاذبة ، لأن صدقها يعرض حياتها الزوجية للانهيار وهو ما يكرهه الله تعالى ، ويقاومه الإسلام ، فالحلف هنا من باب الضرورة .

ومثل هذا أيضاً إذا سألتها : هل تحبه أم لا ؟ وطلب منها الجيب على ذلك . فمثل هذا النوع من الرجال لا يرضيه إلا الحلف ، وإن كان كاذباً . فلتحلف إن لم تجد بداً من الحلف ، ولتستغفر الله تعالى ، وهو الغفور الرحيم .

ومما يذكر ههنا ما حدث في عهد عمر رضي الله عنه من ابن أبي عذرة الدؤلي ، وكان يخلع النساء اللاتي يتزوج بهن ، فطاردت له في الناس من ذلك أحدىثة يكرهها فدما علم بذلك ، أخذ بيد عبدالله بن الأرقم ، حتى أتى به إلى مرله ، ثم قال لامرأته : أشدك بالله هل تغضبي ؟ قالت : لا تشدني . قال : فإني أشدك الله قالت : نعم . فقال لابن الأرقم : أسمع ؟ ثم اطلقا حتى أتيا عمر رضي الله عنه . فقال : إنكم لتحدثون أي أظلم النساء وأخلمهن ، فاسأل ابن الأرقم ! فسأله عمر فأحبره ، فأرسل إلى امرأة ابن أبي عذرة ، فجاءت هي وعمتها ، فقال : أنت التي تحدثين لزوجك أنك تبغضيه ؟ فقالت : إني أول من ثاب وراجع أمر الله تعالى . إنه ناشدني الله ، فتحرجت أن أكذب . أفأكذب بأمر المؤمنين ؟ قال : نعم ، فأكذبي ! فإن كانت إحداكن لا تحب أحداً فلا تحدثه بذلك ، فإن أقل البيوت الذي يبنى على الحب ، ولكن الناس يتعاشرون بالإسلام والأحساب ! .

وهذه والله إحدى الروائع العمرية . فلم يكن عمر مجر . رئيس دولة ، بل كان إلى جوار ذلك عالماً مريباً ، وفقياً ومفتياً .

إنه يطبق هنا الحديث النبوي في حديث المرأة مع زوجها ، والرجل مع زوجته . فلا يرى مانعاً أن نبحر بالكذب إبقاء على الزوجية ، ثم يلقي حكمته الخالدة : إن أقل السيئات ما يبي على الحب ، وإنما يتعاشر الناس بالإسلام والأحساب .

فليس من اللازم أن يكون كل رجل وامرأته « قيساً وليلى » حباً وغراماً ، وعواطف مشبوبة ولعلهما لو كانا كذلك لانتهى مصيرهما بعير الزواج ، كما انتهى مصير قيس وليلاه ، وحسب الزوجين أن يتعاشرا بالمعروف في ظل الدين والأخلاق ، أو الإسلام والأحساب كما قال الفاروق رضي الله عنه وأرضاه .

حب المرأة لغير زوجها

س : هل يجوز للمرأة المتزوجة أن تحب غير زوجها وإذا لم يكن لها ذلك .
فما ذنبها وقلب الإنسان ليس ملك يديه ؟ حتى أن الرسول ﷺ كان يقسم بين
زوجاته ويقول : « اللهم هذا قسمي فيما أملك ، فلا تؤاخذني فيما تملك ،
ولا أملك » . يعنى أمر القلب .

ج : يحسن نى أن أذكر هنا ما قاله أحد علماء العصر ودعاته يوماً . وقد
سئل : هل احب حلال أم حرام ؟ فكان جوابه اللبى : الحب الحلال حلال .
والحب الحرام حرام .

وهذا الجواب ليس نكتة ولا لغزاً . ولكنه بيان للواقع المعروف . فالحلال بين
والحرام بين . وإن كان بينهما أمور مشتهيات ، لا يعلمهن كثير من الناس فمن الحلال
البين أن يحب الرجل زوجته . وتحب المرأة زوجها ، أو يحب الخاطب محطوبته ،
وتحب المحطوبة خاطبها .

ومن الحرام البين أن يحب الرجل امرأة متزوجة برجل آخر . فيشعل قلب
وفكرها . ويفسد عليها حياتها مع زوجها ، وقد ينتهى بها الأمر إلى الخيانة الزوجية
فإن لم ينته إلى ذلك ، انتهى إلى اضطراب الحياة ، وانشغال الفكر ، وبليلة الخاطر .
وهرب السكينة من الحياة الزوجية . وهذا الإفساد من الجرائم التى يرى النسي ﷺ
من فاعلها فقال : « ليس منا من حبب (أى أفسد) امرأة على زوجها » .

ومثل ذلك ، أن تحب المرأة رجلاً غير زوجها ، تفكر فيه ، وتشعل به ،
وتعرض عن زوجها وشريك حياتها . وقد يدفعها ذلك إلى ما لا يحل شرعاً من النظر
والخلوة ، واللمس ، وقد يؤدى ذلك كله إلى ما هو أكبر وأحصر ، وهو الماحشة ،

أو بيتها . فإن لم يؤد إلى شيء من ذلك أدى إلى تشويش الحاطر ، وقلق النفس ، وتوتر الأعصاب ، وتكدير الحياة الزوجية ، بلا ضرورة ولا حاجة ، إلا الميل مع الهوى ، والهوى شر إله عبد في الأرض .

ولقد قص علينا القرآن الكريم قصة امرأة متزوجة أحببت فتى غير زوجها ، فدفعها هذا الحب إلى أمور كثيرة لا يرضى عنها خلق ولا دين . وأعنى بها امرأة العزيز ، وفتاها يوسف الصديق .

حاولت أن تغرى الشاب بكل الوسائل ، وراودته عن نفسه صراحة ، ولم تتورع عن حيانة زوجها لو استطاعت ، ولما لم يستجب الشاب النقي لرغباتها العاتية ، عملت على سجنه وإذلاله ليكون من الصاغرين ، كما صرحت بذلك لأترباها من نساء المدينة المترفات : ﴿ قالت : فذلكم الذى لم تثنى فيه ، ولقد راودته عن نفسه فاستعصم ، ولئن لم يفعل ما أمره لیسحقن وليكونن من الصاغرين ﴾ .

هذا مع أن هذه المرأة كانت معذورة بعض العذر ، فهى لم تسع إلى هذا الشاب ، بل زوجها الذى اشتراه وجاء به إلى بيتها ، فبات بمصاحبها ويماسيها ، وتراه أمامها فى كل حين ، إذ هو - بحكم العرف والقانون هناك - عبدها وخدامها وقد آتاه الله من الحسن والجمال ما آتاه ، مما أصبح مضرب الأمثال .

ومع هذا فالزنى من كبائر الإثم وفواحش الذنوب ، وخاصة بالنسبة للمتزوج والمتزوجة ، ولهذا كانت عقوبتها فى الشرع أشد من عقوبة العزب .

بقى ما جاء فى السؤال فأقول : إن الحب له مبادئ ومقدمات ، وله نتائج ونهايات ، فالمبادئ والمقدمات يملكها المكلف ويقدر على التحكم فيها . فالنظر والمحادثة والسلام والتزاور والتراسل واللقاء ، كلها أمور فى مكنة الإنسان أن يفعلها وأن يدعها ... وهذه بدايات عاطفة الحب ومقدماتها .

فإذا استرسل فى هذا الجانب ولم يقطع نفسه عن هواها ، ولم يلجمها بلجام التقوى . اردادت توغلا فى عيها ، واستغراقاً فى أمرها ، وقديماً قال البوصيرى فى برده :

والنفس كالطعل، إن تهمله شب على حب الرضاع وإن تمطمه ينطم
فاصرف هواها وحاذر أن توليه إن الهوى ما تولى يصم أو يصم

وحينما تصل النفس إلى هذه المرحلة من التعلق بصورة حسية ونحوها يصعب
فطامها ، فقدت حرمتها ، وأصبحت أسيرة ما هي فيه .
ولكنها هي المسئولة عن الوصول إلى هذه النتيجة .

فإذا كان المحب أو العاشق قد انتهى إلى نتيجة لا يملك نفسه إراءها ، فإنه هو
الذى ورط نفسه هذه الورطة ، وأدحمها هذا المضيق باختياره . والذى يرمى بنفسه
في النار لا يملك أن يمنع النار من إحراقه ، ولا أن يقول لها : كوني برداً وسلاماً على
كما كت على إبراهيم . فإذا أحرقته النار وهو يصرخ ويطلب الإنقاذ دون جدوى ،
كان هو الذى أحرق نفسه ، لأنه الذى عرضها للنار بإرادته .

وهذا هو شأن عاشق الصور الحسية ، بل شأن كل عاص استغرق في
الشهوات وأدمنها ، حتى أصبح عاجزاً عن الإفلات منها ، وهو ما يعبر عنه القرآن
بالختم على القلوب والأسماع ، والغشاوة على الأبصار ، ومرة يقول في قوم :
﴿ ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون ﴾ وهذا تصوير للنهاية التي وصلوا
إليها ، بمقدمات وتصرفات كانوا مختارين فيها كل الاختيار .

وفي مثل هذا يقول بعض الشعراء :

تولع بالعشق حتى عشق فلما استقل به لم يطق
رأى لجة ظنها موجة فلما تمكن منها غة

وقال الآخر :

يا عادلى والأمر في يده هلا عدلت وفي يدي الأمر ؟

والخلاصة أن المرأة المتزوجة يجب أن تكتفى بروحها ، وترضى به ، وتغرض
على ذلك كل الحرص . فلا تمتد عينا إلى رجل غيره ، وعليها أن تسد على نفسها كل
باب يمكن أن ته منه رياح الفتنة ، وخصوصاً إذا لمعت بوادر شيء من ذلك ،
فعليها أن تبادر بإطفاء الشرارة قبل أن تستحيل إلى حريق مدمر .

أعنى أنها إذا أحست ديب عاطفة نحو إنسان آخر . فعليها أن تقاومها ، بأن تمتنع عن رؤيته ، . عن مكالمته ، وعن كل ما يوجب مشاعرهما نحوه .

ولقد قيل : إن البعيد عن العين بعيد عن القلب .

ويسبغ لها أن تشغل نفسها ببعض الهوايات ، أو الأعمال التي لا تدع لها فراغاً ، فإن الفراغ أحد الأسباب المهمة في إشعال العواطف ، كما رأينا في قصة امرأة العزيز . وعليها بعد ذلك كله أن تلجأ إلى الله أن يفرغ قلبها لزوجها ، وأن يجلبها عواصف العواطف ، وإذا صدقت نيتها في الإحلاص لزوجها ، فإن الله تعالى — بحسب سنته — لا يتخلى عنها .

وإذا عجزت عن مقاومة العاطفة ، فلتكتمها في نفسها ، ولتصبر على ما ابتليت به ، ولن تحرم . إن شاء الله — من أجر الصابرين على البلاء .

ومثلها في ذلك الرجل يحب امرأة لا يمكنه الزواج منها ، كأن تكون متزوجة ، أو محرماً له بسبب أو مصاهرة أو رضاع ، فعليه أن يجاهد هواه في ذات الله تعالى ، وفي الحديث « المهاجر من هجر ما نهى الله عنه ، والمجاهد من جاهد هواه » .

طاعة الزوج وطاعة الأم

س : لى ابنة تزوجت قبل عامين ، وقد كانت طيلة هذه المدة تسكن مع زوجها فى بيت واحد وأراد بعد ذلك زوجها أن يخرجها وحلفت أنا إن خرجت معه فإننى لن أزورها ولن أدخل بيتها .

والآن خرجت ، وهى حامل ، وعندها ولد ، وهى وزوجها يزورانى دائماً ، فما حل هذه المشكلة ؟ هل يصح لى أن أدخل بيتها ؟
مسلمة

جـ : الأخت السائلة قد ارتكبت عدة أخطاء فى هذه القضية ، منها : ظنّها أن من واجب ابنتها وزوجها أن يبقيا معها إلى الأبد . ومنها : تحريضها ابنتها على عدم اللحاق بزوجها . ظناً منها أن طاعتها مقدمة على طاعة زوجها ، ومنها : حلفتها ألا تزورها إن خرجت معه . فمشكلتها التى تسأل عنها هى التى صنعتها بيدها لنفسها . فمن حق الزوج أن يخرج بزوجته ويستقل فى بيت ولا حرج فى ذلك ، إذا كان قادراً ، ولعل هذا أبعد عن المشكلات التى تحدث دائماً من الاحتكاك بين الرجل وحماته ، مما يعكر صفو العلاقة بين الأصهار . وعلى كل حال ، إذا كانت هذه الأخت السائلة نادمة على ما حدث ، وتريد أن تزور ابنتها وبخاصة إذا فى حاجة إليها ، فالنبى عليه الصلاة والسلام قد حل هذه المشكلة من قديم بحديثه الصريح الذى يقول : « من حلف على يمين ورأى غيرها خيراً منها . فليأت الذى هو خير وليكفر عن يمينه » فلو حلف أحد الناس لا يزور أقاربه ... لا يصل أرحامه ... هل معنى هذا أنه يقاطع أرحامه ويرتكب هذه الكبيرة الموبقة بسبب أنه حلف اليمين ... ويصبح اليمين مانعاً من فعل الخير .. لا .. القرآن الكريم يقول : ﴿ ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس ، والله سميع عليم ﴾ أى

لا تجعلوه عرضة ومائعاً من البر والإصلاح بين الناس ... اليمين لم يشرع لهذا ... فإذا حلف الإنسان مثل هذا اليمين ، فهناك مخرج جعله الشارع لهذا الأمر وهو الكفارة ... « فليكفر عن يمينه ، وليأت الذي هو خير » حلفت الأخت أنها لا تزور ابنتها ، فالواجب عليها في هذه الحالة أن تزور البنت وتكفر عن اليمين . تستطيع التكفير قبل الزيارة ، وتستطيع التكفير بعد الزيارة ، على أى حال ، فهذا جائز . تزورها وتكفر عن يمينها ... أى تطعم عشرة مساكين من أوسط ما تطعم أهلها ونفسها ... فهذا هو المخرج ، ولا تقطع رحمها ، وتقطع ابنتها ، وخاصة أنها في أشد الحاجة إليها كما تقول .

ما يجب على المرأة المعتدة في حالة الحداد

س : تشيع بين الناس في منطقة الخليج اعتقادات غريبة عن المرأة المتوفى عنها زوجها ، وما يجب أو يحرم عليها في أشهر عدتها وحدادها :

من هذه الاعتقادات أنها يحرم عليها أن تكلم رجلاً ، أو يكلمها ، أو يدخل عليها ، حتى بعض محارمها مثل أبناء زوجها ، أو أبناء أخيها أو أختها . فضلاً عن غيرهم من أقاربها وجيرانها .

وأكثر من ذلك أنها لا تنظر إلى الرجل مجرد نظر . فإذا نظرت إليه ، وجب عليها أن تفتسل ولو كان نظراً عفواً .

وأعجب من ذلك أنها لا يجوز لها أن تنظر إلى القمر في السماء أو لا تلمس يدها الملح أو البهارات ، ولا تلمس رجلها التراب .

وعندما تنقضى عدتها ، يجب أن تؤخذ وهي مغماة العينين إلى البحر . الخ .
فهل هذه العادات أصل من الشرع ؟

ج : اختلعت الأمم من قديم في معاملة المرأة المتوفى عنها زوجها . حتى إن بعضهم رأى أن من وفاء المرأة لرجلها بعد موته ، ألا تبقى بعده على قيد الحياة ، فعملوا إلى إحراق جثتها معه .

وبعضهم لم يصل إلى هذا الحد . ولكن حرم عليها أن تفكر في رجل آخر بعد زوجها الأول ، ومنعوها أن تنعم بحياة زوجية مرة أخرى ، وإن كانت في عمر الزهر ، وربعان الشباب ، ولو لم تعيش مع زوجها إلا يوماً واحداً .

وكان للعرب في الجاهلية ضرب من التقاليد والأنظمة والشعائر الغريبة المتوارثة بينهم ، في معاملة هذه المرأة المسكينة ، تتمثل فيما يلي :

أولاً : روى البخارى وأبوداود والنسائى عن ابن عباس قال :

« كانوا إذا مات الرجل ، كان أولياؤه أحق بامرأته ، إن شاء بعضهم تزوجها ، وإن شاعوا زوجوها ، وإن شاعوا لم يزوجوها ، فهم أحق بها من أهلها » .
وأخرج ابن أبى حاتم عن زيد بن أسلم قال : كان أهل يثرب ، إذا مات الرجل منهم فى الجاهلية ، ورث امرأته من يرث ماله ، فكان يعضلها ، حتى يتزوجها ، أو يزوجها من أراد... .

وفى هذه الحالات وأمثالها نزل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا ، وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ ... الآية ﴾ .

ثانياً : لم يكن لها نصيب فى تركة زوجها ، مهما خلف وراءه من ثروة وأموال ، ومهما تكن حاجتها إلى النفقة والكفاية ، « ولا عجب فى ذلك مادامت هى شيئاً يورث كاللدابة والمتاع الذى يورث لا يرث . وكانت نظرية العرب أن المرأة لا حق لها فى الميراث ، إذ لا يرث عندهم إلا من حمل السلاح ، وذاد عن الحمى ، وهم الرجال فقط ، لا النساء ولا الصبيان .

ومما ذكره المفسرون هنا : قصة كبيشة بنت معن بن عاصم ، توفى عنها أبوقيس بن الأسلت فجنح عليها ابنه ، فجاءت رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، لا أنا ورثت زوجى ، ولا أنا تركت فأزوج ! فأنزل الله الآية السابقة .
قال ابن كثير : فالآية تعم ما كان يفعله أهل الجاهلية ، وكل ما كان فيه نوع من ذلك .

وقد ورث الإسلام الزوجة فى جميع الأحوال ، ما بين ربع التركة وثمها (الربع إن لم يكن للزوج ذرية ، والثلث إن كان له) .

ثالثاً : كانت المرأة العربية فى الجاهلية ، إذا مات عنها زوجها ، تؤمر بأن تدخل مكاناً رديئاً ، وتلبس شر ثيابها ، ولا تلمس طيباً ، ولا تتزين بزينة مدة سنة كاملة . فإذا تمت السنة ، أوجبت عليها التقاليد الجاهلية أن تقوم بعدة أعمال أو شعائر لا معنى لها ، وإما هى من صلال الجاهلية وسخفها : من أخذ بكرة ورميها ، إذا مر بها كلب ، ومن ركوب دابة مثل حمار أو شاة !

إحدااد المعتدة المتوفى عنها زوجها فى الإسلام :

فلما جاء الإسلام رفع عنها ما كانت تلقاه من ظلم وعنت ، سواء من الأهل أم من قرابة الزوج ، أم من المجتمع كله .

ولم يوجب عليها بعد الوفاة إلا ثلاثة أمور : الاعتداد ، والإحدااد ولزوم البيت .

١ - والمراد بالاعتداد : أن تريض بنفسها ، ولا تتزوج مدة أربعة أشهر وعشرة أيام ، إذا لم تكن حاملا ، فإن كانت حاملا فعدتها وضع الحمل .

. ويلاحظ أن مدة العدة هنا - فى غير حالة الحمل - أطول قليلا من عدة المطلقة (وهى ثلاث حيض أو ثلاثة أشهر) . وذلك لأن الزوج يترك وراءه من مشاعر الأسى والحزن فى نفس الزوجة ، وفى أنفس أهله وأقربائه ما لا يتركه الطلاق . فلزم أن تطول المدة قليلا ، حتى تخف حدة الحزن ، وتبرد عواطف الأسى ، ومظاهر الكآبة من قبل الزوجة ، ومن قبل أهل المتوفى .

٢ - أما الحدااد : فالمراد به أن تمتنب المعتدة مظاهر الزينة والإغراء ، مثل الاكتحال واستعمال الأصباغ والمساحيق ، التى تتجمل بها المرأة عادة لزوجها ومثل أنواع الطيب والعطور والحلى والثياب الزاهية والمغرية .

ودليل ذلك ما ثبت فى الصحيحين عن أم حبيبة وزينب بنت جحش أمى المؤمنين رضى الله عنهما : أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدّ على ميت فوق ثلاث (أى ثلاث ليال) إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً » .

وفى الصحيحين عن أم سلمة : أن امرأة قالت : يا رسول الله ، إن ابنتى توفى عنها زوجها ، وقد اشتكت عينا ، أفكتحل ؟ فقال : لا ... كل ذلك يقول : لا ، مرتين أو ثلاثاً . ثم قال : إنما هى أربعة أشهر وعشر . وقد كانت إحداكن فى الجاهلية تمكث سنة . » .

وفيهما عن أم عطية : « أن رسول الله ﷺ قال : « لا تحمد امرأة فوق ثلاثة أيام ، إلا على زوجها ، فإنها تحمد عليه أربعة أشهر وعشرأ ، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً ، إلا ثوب عصب ولا تكتحل ، ولا تمس طيباً ، إلا عند أدنى طهرها إذا طهرت من حيضها ، ببذة من قسط أو ظفار » .

والمراد بثوب العصب ما صبغ بالعصب ، وهو نبت ينبت باليمن .

وروى أبو داود والنسائي عن أم سلمة : « أن رسول الله ﷺ قال للمتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب ، ولا الممشقة ، ولا الحللى ، ولا تختضب ، ولا تكتحل . » .

وفي حديث آخر رواه أبو داود أنه ﷺ قال لها : « لا تمتشطى بالطيب ولا بالحناء فإنه خضاب . قالت : قلت : بأى شيء أمتشط ؟ قال : بالشنبر تعلفين به رأسك » .

٣ - والأمر الثالث الذى يلزم المتوفى عنها زوجها : أن تلزم بيتها الذى مات زوجها وهى فيه ، لا تغادره طوال أشهر العدة . كما روت فريضة بنت مالك أخت أنى سعيد الخدرى : أمها جاءت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته أن زوجها خرج فى طلب أعيد (عبيد) له ، فقتلوه بطرف القدوم . فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلى ، فإن روجى لم يتركى فى مسكن أملكه ولا بقعة فقال : « امكثى فى بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله . فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرأ » (٦٢) . ولأن بقاءها فى بيتها أليق بحالة الحداد الواجبة عليها ، وأسكن لأنفس أهل الزوج المتوفى ، وأبعد عن الشبهات .

لكن يجوز لها أن تغادره لحاجة ، مثل العلاج ، أو شراء الأشياء اللازمة إذا لم يكن لها من يشتريها ، أو الذهاب إلى عملها الملتزمة به ، كالمدسة والطبيبة والمرضة وغيرهن من النساء العاملات .

(٦٢) رواه أبو داود والترمذى وهما : حسن صحيح .

وإذا خرجت لحاجتها سهاراً . فليس لها الخروج من منزلها ليلاً . وقد جاء عن مجاهد قال : « استشهد رجال يوم أحد ، فجاء نساؤهم رسول الله ﷺ وقلن : يا رسول الله ، إنا نستوحش بالليل ، أفنييت عند إحدانا ، حتى إذا أصبحنا بادرنا إلى بيوتنا ؟ فقال : تحدثن عند إحداكن ما بدا لكنّ ، فإذا أردت النوم ، فلتؤب كل امرأة إلى بيتها » .

ولأن الخروج ليلاً مظنة للرية والتهمة ، فلم يحز إلا لصورة . وليس لها الخروج للصلاة في المسجد ، أو السفر لحج أو عمرة أو غير ذلك ، لأن الحج لا يفوت والعدة تفوت لأنها موقوتة بزمان .

هذه هي الأمور الثلاثة المطلوبة من المعتدة الحادة . أما ما يطلب من الناس إراءها ، فهو أنها يحرم خطبتها مدة العدة تصريحاً ، ويجوز تعريضاً وتلميحاً . كما بين ذلك القرآن الكريم حين قال : ﴿ ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ، أو أكنتم في أنفسكم ، علم الله أنكم ستذكروهن ، ولكن لا تواعدوهن سراً إلا أن تقولوا قولا معروفاً ، ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله ، واعلموا أن الله يعلم ما في أنفسكم فاحذروه ، واعملوا أن الله غفور حلیم ﴾ .

وهذه الآية في النساء المتوفى عن أزواجهن ، وقد رفعت الآية الجناح والخرج عند التعريض بخطبتين ، أي التلميح بذلك ، مثل أن يقول : إننى في حاجة إلى الزواج ، وأرغب في امرأة صالحة ، ونحو ذلك ، مما يفهمها أنه يريد بها . كما رفعت الآية الجناح عن إكتمان ذلك في النفس ، لأن الإنسان لا يملك قلبه ، وخواطر نفسه .

كل ما يمنع هو التصريح بالخطبة للمرأة ، أو مواعدها سراً ، فذلك مما يثير الرية ، ويشتر حولها الشائعات ، أما أن يقول لها قولا معروفاً فلا بأس .

وعندما يبلغ الكتاب أجله ، وهذا كناية عن انقضاء العدة ، أصبحت المرأة حرة في أن تتزوج من تشاء ، وأن تخرج من البيت كما تشاء ، وأن تلبس وتزين بما تشاء ، وأصبح لمن يريد بها أن يحط بها صراحة لا كناية ، وأن يعزم عقدة النكاح إن شاء . قال تعالى : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً ، يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً . فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف ، والله بما تعملون خبير ﴾ .

ولا يطلب من المرأة بعد انقضاء العدة أى شئ تعمله مما كانت تفعله في الجاهلية قديماً . أو يعتقد به بعض الناس حديثاً .

وبهذا كله نعلم أن ما هو شائع عند جمهرة الناس في الخليج من معتقدات حول المعتدة مما أشار الأخ السائل إلى تناقض منه . لا أصل له في الشرع . فلها أن تكلم الناس ويكلموها بالمعروف ، وأن يدخل عليها محارمها وغيرهم من الرجال الثقات ، مادامت محتشمة وفي غير خلوة .

أما ما قيل من أنها لا تنظر في المرأة أو القمر ، أو لا تلمس الملح بيدها ، ولا التراب برجلها ، وأنها تخرج عند انتهاء العدة لتذهب إلى البحر .

فكل ذلك مما لا أصل له في دين الله ، ولم يقل به إمام ، ولا مذهب ، ولم يفعله أحد من السلف الصالح .

ولهذا نجد أكثر بلدان المسلمين لا يعرفون هذه العادات ، بل لم يسمعوا بها ... وفي الحديث : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا ، فهو رد » أى باطل مردود على من عمله . وبالله التوفيق .

أولاد الإبن المتوفى في حياة أبيه

س : نعرض عليك مشكلة نرجو أن نجد عندك حلها .

نحن إخوة ثلاثة أكبرنا في الرابعة عشرة من عمره . مات أبونا في حياة والده ، أى في حياة جدنا ثم مات الجد ، فاقسم أعمامنا تركة الجد كلها ، ولم يعطونا منها شيئاً ، لا قليلاً ولا كثيراً قائلين : إن الابن إذا مات في حياة أبيه لا يستحق أولاده نصيبه من تركة الجد بعد وفاته وأن هذا هو حكم الشرع . وعلى هذا صرنا - نحن - من تركة جدنا محرومين من كل شيء ، وخرج أعمامنا بنصيب الأسد ، مع أنهم أغنياء ، ونحن يتامى وفقراء ، وأصبح على أمتنا المسكينة أن تكذب وتسمى لتفق علينا حتى نكبر ونتعلم ، وأعمامنا لا يتفقون علينا ، ولا يساعدوننا . فهل ما يقوله هؤلاء الأعمام صحيح ، وأن الشرع لا يحكم لنا بشيء من تركة جدنا ، مع أننا أبناء ابنه ، وأن عبء نفقتنا يقع على أمتنا وحدها . نرجو الجواب الشافي وبيان علاج هذه المشكلة من الناحية الشرعية .

(المحرومون الصغار)

ج : هذه مشكلة الابن حينما يتوفى في حياة أبيه وله أولاد وذرية من بعده . فحينما يتوفى الجد بعد ذلك ، هنالك يرث الأعمام والعمات تركة الأب ، وأبناء الابن لا شيء لهم .

هذا في الواقع من ناحية الميراث صحيح ، وهو أن أولاد الابن لا يرثون جدهم مادام الأبناء أنفسهم موجودين ، ذلك لأن الميراث قائم على قواعد معينة وهي أن الأقرب درجة يحجب الأبعد درجة ، فهنا مات الأب وله أبناء وله أبناء أبناء ، ففي هذه الحالة ، يرث الأبناء ، وأما أبناء الأبناء فلا يرثون ، لأن الأبناء درجاتهم أقرب ،

هى بدرجة واحدة وأما أبناء الأبناء فقرابتهم بدرجةتين ، أو بواسطة ، فعندئذ لا يرث أبناء الابن .

كما لو مات الإنسان وله إخوة أشقاء وإخوة غير أشقاء ، فالأشقاء يرثون وغير الأشقاء لا يرثون .. لماذا ؟ لأن الأشقاء أقرب ، فهم يتصلون بالميت بواسطة الأب والأم ، وأما غير الأشقاء فبواسطة الأب فقط . فالأقرب درجة ، والأوثق صلة هو الذى يستحق الميراث ويحجب من دونه .

وهنا لا يرث الأحفاد من جدهم مادام أعمامهم يحجبونهم .

ولكن هل معنى هذا أن أولاد الابن المتوفى يخرجون من التركة ولا شيء لهم ؟! هنا يعالج الشرع هذه المسألة بعدة أمور .

الأمر الأول : كان على الجد أن يوصى لهؤلاء الأحفاد بشيء ، وهذه الوصية واجبة ومفروضة ولازمة عند بعض فقهاء السلف . فهم يرون أن فرضاً على الإنسان الوصية لبعض الأقارب وبعض جهات الخير وخصوصاً إذا كان هؤلاء الأقارب قريبين وليس لهم ميراث ، فالشرط أن يكون الموصى له غير وارث . وقد قال النبي ﷺ : « إن الله أعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث » ولما أنزل الله آية الموارث^(٦٣) ، لم يعد من حق الوارث أن يوصى له ، إنما يمكن الوصية لغير الوارث ، مثل ابن الابن مع وجود الابن ، هنا تكون الوصية واجبة ، كما جاء فى القرآن الكريم بظاهر قوله تعالى : ﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف ، حقاً على المتقين ﴾ وكلمة « كتب » تفيد العرضية بل تأكيد العرضية ، كما فى قوله تعالى : ﴿ يأيتها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ﴾^(٦٤) . وفى قوله تعالى : ﴿ يأيتها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتلى ﴾ وفى قوله تعالى : ﴿ كتب عليكم القتال وهو كره لكم ﴾^(٦٥) .

(٦٣) البقرة : ١٨٠ .

(٦٤) البقرة : ١٧٦ .

(٦٥) البقرة : ١٨٣ .

فهنا ، كتب الله الوصية على من ترك خيراً أى مالا يعتد به ، لمن لا يرثون منه بالمعروف حقاً على المتقين .

فمن هنا ذهب بعض السلف إلى فرضية هذه الوصية .

وبعضهم قال بأنها سنة ومستحبة وليست لازمة .

وبنحن نختار المذهب الذى يأخذ بظاهر الآية بدلا من القول بنسخ الآية ، لأنه يمكن فهم الآية على هذا النحو .

وعليه كان واجبا على الجد أن يوصى لهؤلاء الأولاد ، لأنهم أباء ابنه ، قرابة قريبة ولأنهم كما قالوا فقراء ، ولأنهم يتامى ، فقد اجتمع عليهم اليم والفقر والحرمان ، وقد كان على الجد أن يتدارك هذا أن يوصى لهم بشيء ، في حدود الثلث . لأن الوصية في الشرع الإسلامى لا تزيد عن الثلث . فقد قال النبى ﷺ لسعد بن أبى وقاص حين سأله عما يوصى به من ماله فأجاب « الثلث - الثلث كثير » (٦٦) .

هذا ما كان ينبغى أن يفعله الجد .

وبعض البلاد العربية اتخذت من هذه الآية ، ومن هذا المذهب الذى يقول بها مبدأ لقانون في الأحوال الشخصية سموه « قانون الوصية الواجبة » .

مفاده بأن على الجد أن يوصى لأحماده الذين لا يرثون بنصيب أبيهم بشرط ألا يزيد عن الثلث ... أى أن لهم الحد الأدنى من الثلث أو نصيب الأب .

وألزم القانون الحد بهذا إلزاماً بحيث يصبح معمولاً به ، لأن كثيراً من الأجداد لم يكونوا يراعون هذا ، ولم يوصوا لأحفادهم ، فاجتهد هؤلاء الفقهاء ، اجتهداً جيداً ، وقالوا بالوصية الواجبة التى بينها .

هناك أمر آخر يتدارك الشرع به مثل هذا الموقف ، وهو أنه كان على الأعمام حين اقتسموا تركة أبيهم أن يعطوا شيئاً من هذه التركة لأولاد أخيه وهذا ما نص

(٦٦) متفق عليه من حديث سعد بن أبى وقاص .

عليه القرآن ، حيث قال في سورة النساء التي ذكرت فيها الموارث ﴿ وإِذَا حَصَرَ الْقَسَمَةُ أُولُو الْقَرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ .

إذ كيف يحضر هؤلاء القسمة ، والأموال تورع ، وهم يظرون ، ولا يعطون شيئاً ؟ وقد قدم أولى القرى لأنهم أحق ، فما بالك بأبناء الأخ اليتيم الذي كان أبوهما واحداً منهم ، فكان على الأعمام أن يعطوا هؤلاء شيئاً يتفق عليه الأعمام بحيث يكون كافياً يكفل حاجتهم ، وخاصة إذا كانت التركة كبيرة .

وإذا كان الجد مقصراً ، فقد كان على الأعمام أن يتداركوا هذا التقصير ويعطوا هؤلاء لأنهم من أقرب أولى القرى .

ثم هناك أمر ثالث يتدارك به الشرع هذا الموقف وهو : قانون النفقات في الإسلام .

إن الإسلام تميز عن سائر الشرائع بفرض النفقة على المוסر من أجل قربه المعسر ، وخاصة إذا كان من حق أحدهما أن يرث الآخر ، كما هو المذهب الحنبلي ، وكذلك إذا كان ذا رحم محرم كما هو المذهب الحنفي . وذلك مثل ابن الأخ .

ففي هذه الحالة تكون النفقة واجبة ، وتحكم بها المحكمة ، إذا رفعت إليها قضية من هذا القبيل .

إنه لا ينبغي للعم أن يكون ذا بسطة وثروة ، وعنده بنات أحيه أو أبناء أحيه وليس لديهم شيء ومع هذا يدعهم ، ويدع أمهم المسكينة تكدح عليهم وهو من أهل اليسار والغنى ... هذا لا يجوز في شرع الإسلام .

بهذا انفرد شرع الإسلام وتميز .

وقد قص علينا المرحوم الدكتور محمد يوسف موسى قصة لطيفة حينما كان يدرس في فرنسا . قال .

كنا في بيت وكانت نخدمنا فيه فتاة يظهر على وجهها محابل شرف الأصل ، فهي متأسكة وعاقلة ، ولا تتبدل ، فسألوا عما : فقالوا : إن عمها المليونير فلان الفلاني ، فقال : لماذا لا ينفق عليها ألا تستطيع أن ترفع أمرها للمحكمة ؟ فقيل له :

بأنه ليس لديهم قانون ملزم مثل هذا . ثم سئل هل لديكم أيها المسلمون قانون ينص على ذلك ؟ فقال : نعم . إن مثل هذا يجب أن يتفق على بست أخيه ، ولو رفعت دعوى إلى المحكمة لفضت لها أن تأخذ حقها منه ، وألزمته بذلك إلزاماً ، فقالت المرأة الفرنسية : لو كان لدينا قانون كهذا لما وجدت امرأة تخرج لتجهد في العمل ، لأنها لو لم تفعل هذا لماتت جوعاً .

ولذا فإن قانون النفقة الواجبة انفراد به الإسلام دون سائر الشرائع والقوانين .

ويمكن هؤلاء الصغار المحرومين أن يرفعوا قصبتهم للمحكمة إذا لم يعطهم الأعمام هذا الحق إلا بهذا السبيل .

والله أعلم .

هل يرث الشيوعى من أبيه

س : تعلمون فضيلتكم أن من الأولاد من يكون نعمة على أبيه ، ومنهم من يكون نقمة عليه ، يجلب له العار في حياته ، واللعنة بعد وفاته . وقد قدر الله على أن أبتلى في أحد أبنائى من صلبى ، فقد علمته وربيته حتى حصل على شهادة عليا من إحدى الجامعات العربية ، ولكن للأسف حصل على الشهادة ، وفقد العقيدة ، فقد اعتنق المبادئ الهدامة التى يسمونها « الشيوعية » ، وأصبحت هى عقيدته التى لا يؤمن بشيء سواها . وأصبحت أنا وإخوته معه في جدل دائم ، حيث لا يؤمن بصلاة ولا صيام ولا زكاة ولا حج ولا عمرة ، ولا يعترف بحلال ولا حرام . أعنى أننا - الأسرة كلها - أصبحنا في واد ، وهو - وحده - في واد آخر ... بل صرنا نتحاشى الكلام معه ، حتى لا نسمع منه تهكماً بعقائدنا ، أو سخرية بشريعتنا ، وربما تطاول أكثر من ذلك .

هذا مع أننا أسرة محافظة على الدين والأخلاق أباً عن جد .

والذى أسأل عنه الآن بالذات أمران :

الأول : هل يجوز أن يرثى هذا الابن المارق ، ويكون له حظ من تركتى مثل حظ إخوانه وأخواته ، مع أنى أومن في قرارة نفسى ، وأوقن أنه لم يعد منى ولا أنا منه ، بل غدوت أبرأ إلى الله سبحانه من جرائته عليه وسوء أدبه معه ؟ .

الثانى : ما مدى مسئولية الأب عن ضلال ابنه وانحرافه ؟ فإلى أخشى أن يعاقبنى الله تعالى على كفر هذا الكافر ، الذى خان دينه وقومه ، وضل ضلالاً بعيداً ، وصار حرباً على الله ورسوله وعلى أسرته وأُمَّته .

أرجو أن توضح الجواب عن هاتين النقطتين توضيحاً ، مؤيداً بالأدلة من الكتاب والسنة كمهدنا بكم .

ج : يذكرني هذا السؤال بسؤال مشابه ، كان قد وجه إلى منذ أكثر من عشر سنوات ، وأجبت عنه أيضاً في مجلة « الحق » ، وقد نقلت الفتوى وبشرتها ببعض التصرف - مجلة « نور الإسلام » التي يصدرها « علماء الوعظ والإرشاد في القاهرة » ، وإن لم ينسبها إلى المصدر الذي أخذتها عنه . كان السؤال عن زواج المسلمة من رجل شيوعي : هل يجوز في نظر الشريعة الإسلامية أم لا ؟ .

وكان بالقطع هو بطلان زواج المسلمة من الشيوعي إذا أصر على شيوعيته ، ولم يتب منها .

وقد بنينا هذه الفتوى على بيان حقيقة الشيوعية ، ومناقشتها الجدرية للعقيدة الإسلامية ، والشريعة الإسلامية ، والقيم الإسلامية ، وأنها مذهب مادي لا يؤمن بالله ولا بملائكته ولا بكتبه ولا برسله ولا باليوم الآخر ، ويفسر الحياة والتاريخ تفسيراً مادياً صرفاً ، لا مكان فيه لله ولا لروح ، وهذا أمر ثابت مقرر في فلسفة الشيوعية ، ومصادرها الأصلية ، ولا يكره الشيوعيون أنفسهم ، إلا إذا أرادوا الصلح على عقول السذج والبسطاء من الناس .

وهذه الأسباب نفسها هي التي تجعلنا نحكم : « بأن الشيوعي المصر على شيوعيته ، لا حق له في أن يرث شيئاً من تركة أبيه أو أمه أو زوجته أو غيرهم من أقاربه المسلمين ، لأن شرط التوارث اتحاد الدين ، كما يثبت ذلك سنة النبي ﷺ حيث قال : « لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم » (٦٧) .

بل إن هذا ما أشار إليه القرآن نفسه حين قص عينا قصة نوح وابنه الكافر وقال نوح : ﴿ رب إن ابني من أهلي ، وإن وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين . قال : يا نوح ، إنه ليس من أهلك ، إنه عمل غير صالح ، فلا تسأل ما ليس لك به علم ﴾ (٦٨) . فقطع الصلة ما بين الولد وأبيه ، ولم يعتبره من أهله ، فقد فرق بينهما الإيمان والكفر .

(٦٧) رواه الجماعة من حديث أسامة بن زيد .

(٦٨) هود : ٤٦

وهذا المعنى عبر عنه الأب بوضوح وقوة حين قال : « إلى أومن في قرارة نفسي ، وأوقن أنه لم يعد مني ولا أنا منه » .

وقد خالف بعض الفقهاء في ميراث المسلم من الكافر ، فجعل للمسلم أن يرث قريبه الكافر ، دون العكس ، لأن « الإسلام يعلو ولا يُعنى » ، كما جاء في حديث عن النبي ﷺ (٦٩) واستدلوا أيضاً بأن الإمام علياً رضي الله عنه ، وكرم الله وجهه لما قتل المسور المحلى حين ارتد ، جعل ميراثه لورثته المسلمين .

وقصر ذلك بعض الفقهاء على المرتد ، فإن ورثته المسلمين يرثونه ، كما هو مذهب أبي يوسف ومحمد صاحبي أبي حنيفة ، ومذهب الإمام الهادي من الريدية ، أما أبو حنيفة ، فمذهبه أن ما كسبه قبل الردة فلورثته المسلمين ، وما كسبه بعد الردة ، فليت المال .

أما أن يرث المرتد من أقاربه المسلمين ، فلم يقل بذلك أحد من العلماء ، لأنه في نظر الإسلام في حكم الميت ، ودمه مهدر ، فكيف يرث غيره من المسلمين ؟ وكيف يمكن من أحد مال أهل الإسلام ليظمن به الإسلام ؟ .

وبهذا يتبين أن الشيوعي المصر ، لا يرث من أبيه ولا أمه ولا جده ولا أي قريب له مسلم بالإجماع ، لأنه مرتد عن الإسلام بلا نزاع ، وردته إلى الشيوعية تعد شر أنواع الكفر ، لأنه لم يعد يؤمن بالوهمية ولا رسالة ولا كتاب ولا آخرة . ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضل ضلالاً بعيداً (٧٠) .

وكل هذا في شيوعي المصر على شيوعيته ، كما ذكرت غير مرة ، وإنما قيدت « الشيوعي » بهذا المقيد ، لأن من أبائنا من يتخذع بهذه الفلسفات الدخيلة دون أن يسبر غورها ، ويدرك حقيقتها ، وقد يصورها له دعايتها الماكرون بأنها مجرد دعوة لإبصاف الطبقات الكادحة ، أو التقريب بين الفقراء والأغنياء ، ولا علاقة لها بالأديان والعقائد .

(٦٩) رواه أبو داود والحاكم وصححه .

(٧٠) النساء : ١٣٦ .

فهذه سياستها الداخلية ، أما سياستها الخارجية فتقوم على محاربة الاستعمار والامبريالية ، ومساعدة الشعوب على التحرر منهما ... إلخ .

ولهذا يجب أن يبين لكل شيوعى مدى مناقضة الشيوعية لعقائد الإسلام وشرائعه وقرآنه وسنة نبيه ، ويعطى فرصة للتوبة والرجوع إلى الرشد ، فإن أصر بعد هذا البيان والتوضيح على موقفه - وأى إلا التمسك بمبدئه - فلا يسعنا إلا الحكم عليه بالردة ، بل هو الذى حكم على نفسه بذلك فى الواقع .

أما مدى مسئولية الأب عن صلال ابنه فكرياً ، أو انحرافه سلوكياً ، فتحدد ذلك يختلف من أب إلى آخر .

فإذا كان الأب قصر فى تربية ابنه فى الصغر ، ولم يعطه حقه من الرعاية والبطقة ، وحسن الإشراف ، ودوام المراقبة ، والنصح بالحكمة والموعظة الحسنة ، والتأديب بالرفق فى موضع الرفق ، وبالشدّة عند موجب الشدة ، وتهيئة البيئة المعية له على الخير ، وإبعاده عن الجو المساعد على الشر .. إذا قصر الأب فى هذه الجوانب وأمثاتها وظن أن كل ما عليه لابه إنما هو النعقة والكسوة ، ورعاية الساحة المادية فى حياته فقط ، دون أن يهتم بما يدور فى رأسه من أفكار وفى قلبه من هواجس . فلا بد أن يتحمل قدرأ من المسئولية عن تفريطه فى الصغر ، ومد قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ ، وقال الرسول ﷺ : « كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته ... والرجل فى أهل بيته راع ، وهو مسئول عن رعيته » (٧١) .

وعلى قدر إهماله وتقصيره تكون مسئوليته ، إلا إذا تدارك ذلك بتوبة نصوح .

وإذا كان الأب قائماً بكل ما ذكرنا نحو أولاده من الرعاية المادية والعقلية والنفسية - على قدر طاقته ، وفى حدود وسعه - وكان حريصاً على تربية أولاده تربية سليمة يرضى عنها الله ورسوله ، ولكن الابن خرج من يده ، وتمرد عليه واتبع الهوى ، وركبه العرور ، وغره بالله الغرور ، فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها ،

(٧١) متفق عليه من حديث ابن عمر .

وهذا بذل ما في وسعه ، ولا يعاقب الإنسان إلا على ما فرط فيه ، فهذا عدل الله ، ولا يظلم ربك أحداً .

وقد قص علينا قصة الأب المؤمن والابن الكافر كما في قصة نوح وابنه ، كما حكى لنا قصة الابن المؤمن والأب الكافر كما في قصة إبراهيم وأبيه آزر ، وقص علينا قصة الزوج المؤمن والزوجة الكافرة كما في امرأة نوح وامرأة لوط ، وبالعكس كما في امرأة فرعون .

والمهتدى من هؤلاء ليس معاقباً قطعاً على ضلال من ضل من ابن أو أب أو زوجة أو زوج . وقد قال الله لرسوله : ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ (٧٢) .

(٧٢) القصص : ٥٦ .

حكم الطلاق البدعى المحرم

س : أنا رجل متزوج ولى ولد وبنت ، وقد وقع خلاف بينى وبين زوجتى أدى إلى الطلاق ، وبعد أسبوع من الطلاق تبين أن الزوجة حامل لها ثلاثة أشهر . هل يصح الطلاق أم لا ؟ .

ج : الطلاق فى نظر الشريعة الإسلامية عملية جراحية مؤلمة ، ولا يلجأ إليها إلا لضرورة توجبها ، تفادياً لأذى أشد من أدى العملية نفسها ، ومن هنا جاء فى الحديث : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » رواه أبوداود .

ولهذا وضعت الشريعة قيوداً عدة على الطلاق ، حرصاً على رابطة الزوجية المقدسة أن تتهدم لأذى سبب ، وبلا مسوّح قوى . ومن هذه القيود قيد الوقت فلا بد لمن أراد أن يطلق زوجته أن يختار الوقت الملائم الذى يطلقها فيه .

والسنة فى ذلك أن يطلقها فى طهر لم يجامعها فيه ، لقوله تعالى : ﴿ إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ﴾ (٧٣) قال ابن مسعود وابن عباس فى تفسير الآية : أى طهر من غير جماع .

والحكمة فى ذلك : أن حالة الحيض تجعل المرأة غير طبيعية ، فلا يجوز للزوج أن يفارقها حتى تطهر ، وتعود إلى وضعها الطبيعى .

وكذلك إذا كانت فى طهر جامعها فيه ، فلعلها حملت منه وهو لا يدرك ، وربما لو علم بالحمل لغير رأيه . كما فى الحالة التى يسأل عنها الأخ السائل .

فالمشروع إذن أن يطلقها فى طهر لم يقربها فيه ، أو تكون حاملاً قد استبان

(٧٣) الطلاق : ١ .

حمها فهذا يدل على أنه أقدم على الطلاق بعد اقتناع وبصيرة .
قال الإمام أحمد : طلاق الحامل طلاق سنة ، لحديث ابن عمر ٠ ؟ « فليطلقها
طاهراً أو حاملاً » .

فإن طلقها في حالة الحيض ، أو في طهر مسها فيه ، فليس هذا من السنة ،
وإنما هو طلاق بدعي حرام . كما في الحالة التي يسأل عنها الأخ ، فقد طلق امرأته في
طهر مسها فيه . ولكن هل يقع الطلاق في هذه الحالة ؟ .

جمهور العلماء يقولون بوقوعه ، وإن كان حراماً ، ويستحبون للزواج أن
يراجع روجته بعد ذلك ، وبعضهم يوجب عليه أن يراجعها كما هو مذهب مالك
ورواية عن أحمد ، لحديث ابن عمر في الصحيحين : أنه طلق امرأته وهي حائض ،
فأمره النبي ﷺ أن يراجعها .

وظاهر الأمر الوجوب .

وقال طائفة من العلماء : لا يقع ، لأنه طلاق لم يشرعه الله تعالى ولا أدن فيه
فليس من شرعه فكيف يقال بنعوضه وصحته وقد جاء في الحديث الصحيح : « من
عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » .

والموضوع يحتاج إلى تفصيل لا نتمله هذه الفتوى ، فلعلنا نشبعه بحثاً في
مناسبة أخرى ، وبالله التوفيق .

طلاق السكران

س : كان من نصيبي أن أتزوج برجل يشرب الخمر ، وافق أبى على الزواج منه ووافقت أنا الأخرى ، دون أن يهنا السؤال عن دينه وأخلاقه وسلوكه ، فقد غرنا منه أنه ذو ثروة ونفوذ ، مع أبى متعلمة إلى درجة لا بأس بها .

والمهم أننى الآن ذات أولاد منه ، وهو رغم مضي السنين لا يزال على حاله . وكلما نصحته سبنى أو سخر منى ، وربما تلفظ بالطلاق غير مبال بما يقول لأن الخمر تكون تلعب برأسه .

وكنيت أظن أن ما يصدر عنه من طلاق لا قيمة له ، لأنه غائب الوعي بمنزلة المجنون ، ولكن بعض الناس قالوا لى أخيراً : إنك غلطانة وأن طلاقه واقع وإن كان سكران ، لأنه ضيع عقله باختياره وإرادته ، فعوقب على ذلك بوقوع طلاقه ، وبما أن الطلاق تكرر مرات عديدة منه فقد انفصل ما بينى وبينه نهائياً .

وهذا معناه خراب بيتى وتشيت شمل أسرقى ، والفرق بينى وبين أولادى ، وتركهم مع أب لا يحسن رعايتهم .

فما قولكم فى هذه القضية ؟ وهل هذا الذى قالوه هو حكم الشرع القاطع فى ذلك أم ماذا ترون ؟ .

ج : هناك اتجاهان فى الفقه الإسلامى من قديم :

الأول : يميل إلى التوسع فى إيقاع الطلاق ، حتى وجد من يقول بإيقاع طلاق المعتوه ، ومن يوقع طلاق المكره ، والمخطيء والناسى والمهازل ، والعضبان أياً كان غضبه ، وحتى قال بعضهم من طلق امرأته فى نفسه طلقت عليه وإن لم يتلفظ

بكلمة ، فلا عجب أن يوجد من يقول بوقوع طلاق السكران ، مادام سكره باختياره .

الثاني : يميل إلى التصيق في إيقاع الطلاق . فلا يقع الطلاق إلا مع تمام الوعي به والقصد إليه مع شروط أخرى .

ومن أصحاب هذا الاتجاه من المتقدمين الإمام البخاري صاحب الصحيح فقد عقد باباً في جامعہ ، ترجمه بقوله : باب الطلاق في الإغلاق^(٧٤) والمكره (الإكراه) والسكران والمجنون وأمرهما ، والغلط والسيان في الطلاق والشرك وغيره ..^(٧٥) ومراده : أن الطلاق لا يقع في هذه المواطن كلها . لأن الحكم إنما يتوجه على العاقل المختار العائد الذاكر . وذكر لذلك أدلة منها :

١ - حديث : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » وغير العاقل المختار - كالمجنون والسكران وأشباههما - لانية له فيما يقول أو يفعل . وكذلك الغالط والناسي ، والذي يكره على الشيء . (كما قال الحافظ) .

٢ - أن النبي ﷺ لم يؤخذ حمرة على فعله وقوله - حينما سكر - فعقر بعيري ابن أخيه علي . فلما لامه النبي ﷺ قال : وهل أنتم إلا عبيد لأبي ؟ وهي كلمة لو قالها صاحبياً لأفضت به إلى الكفر . ولكن عرف النبي ﷺ أنه ثمل ، فلم يصنع به شيئاً . فدل هذا على أن السكران لا يؤخذ بما يقع منه في حال سكره من طلاق وغيره ..^(٧٦) .

(٧٤) الطاهر من صبيح البخاري أنه يريد بالإغلاق العصب ، ولهذا عطف المكره عليه ، فهو غير الإكراه .

(٧٥) علق الحافظ في الفتح على هذه الترجمة بقوله : اشتملت هذه الترجمة على أحكام يجمعها أن الحكم إنما يتوجه على العاقل المختار العائد الذاكر .

(٧٦) اعترض بعضهم على هذا الاستدلال ، بأن الخمر كانت حينئذ مباحة ، قال : بذلك سقط عنه حكم ما نطق به في تلك الحالة .

قل الحافظ بن حجر : وعيما قاله بنظر ، فإن الاحتجاج من هذه القصة إنما هو يعلم مؤاخذه السكران بما يصدر منه ولا يترق الحال بين أن يكون الشرب مباحاً أو لا . هـ .

٣ - ما جاء عن عثمان أنه قال : « ليس لمجون ولا لسكران طلاق » . رواه البخارى معلقاً . وهو تأييد لما جاء في قصة حمزة .

ووصله ابن أبى شيبة عن الزهرى قال : قال رجل لعمر بن عبدالعزيز : طلقت امرأتى وأنا سكران . فكان رأى عمر بن عبدالعزيز مع رأينا : أن يجلدّه ويفرق بينه وبين امرأته . حتى حدثه أبان بن عثمان بن عفان عن أبيه أنه قال : ليس على المجنون ولا على السكران طلاق . فقال عمر : تأمرونى وهذا يحدثنى عن عثمان ؟ فجلده ورد إليه امرأته .

٤ - ما رواه البخارى معلقاً عن ابن عباس : « أن طلاق السكران والمستكره ليس بجائز » أى بواقع إذ لا عقل للسكران ولا اختيار للمستكره ، قال ابن حجر ووصله عنه ابن أبى شيبة وسعيد بن منصور بلفظ : « ليس لسكران ولا مضطهد طلاق » والمضطهد : المغلوب المقهور .

٥ - ما جاء عن ابن عباس أيضاً أنه قال : « الطلاق عن وطر ، والعناق ما أريد به وجه الله . والوطر الحاجة . أى عن غرض من المطلق في وقوعه . والسكران لا وطر له ، لأنه يهذى بما لا يعرف .

٦ - ما جاء عن على : « كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه » والمعتوه : الناقص العقل ، فيدخل فيه الطفل والمجنون والسكران ، قال الحافظ : والجمهور على عدم اعتبار ما يصدر منه .

هذا ما استدل به الإمام البخارى لعدم وقوع طلاق السكران ، وإلى هذا ذهب جماعة من أئمة السلف . منهم أبو الشعثاء وعطاء ، وطاووس ، وعكرمة ، والقاسم ، وعمر بن عبدالعزيز ذكره عنهم ابن أبى شيبة بأسانيد صحيحة ، وبه قال ربيعة والليث وإسحاق والمزنى واختاره الطحاوى ، واحتج بأهم أجمعوا على أن طلاق المعتوه لا يقع . قال : والسكران معتوه بسكره . (نقل ذلك الحافظ في الفتح ج ١١ ، ص ٣٠٨ ط الحلبى) .

وهذا القول هو الذى رجع إليه الإمام أحمد أخيراً . فقد روى عنه عبد الملك الميمونى قوله : قد كنت أقول : إن طلاق السكران يجوز (أى يقع) حتى تبينه ،

فعلب على أن لا يجوز طلاقه ، لأنه لو أقر لم يلزمه ، ولو باع لم يجر بيعه . قال :
وألزمه الجناية ، وما كان غير ذلك فلا يلزمه (٧٧) .

قال ابن القيم : هو اختيار الطحاوي وأبي الحسن الكرخي (من الخنمية)
وإمام الحرمين (من الشافعية) وشيخ الإسلام ابن تيمية (من الخنابلة) وأحد قولي
الشافعي (٧٨) .

وقال بوقوع طلاق السكران طائفة من التابعين كسعيد بن المسيب والحسن
وإبراهيم والزهرى والشعبي ، وبه قال الأوزاعي والثوري ومالك وأبو حنيفة وعن
الشافعي قولان ، المصحح منهما وقوعه . وقال ابن المرباط : إذا تيقنا ذهاب عقل
السكران لم يلزمه طلاق ، وإلا لزمه ، وقد جعل الله حد السكر الذي تبطل به
الصلاة ألا يعلم ما يقول (٧٩) .

قال ابن حجر : وهذا التفضيل لا يأباه من يقول بعدم طلاقه (٨٠) . اهـ .
وفيه نظر سنذكره .

واستدل من قال بوقوع طلاق السكران وصحة تصرفاته عموماً بجملة أمور
أهمها مأخذان :

الأول : إن هذا عقوبة له على ما جناه باختياره وإرادته .
وضعف ابن تيمية هذا المأخذ .

(أ) بأن الشريعة لم تعاقب أحداً بهذا الجنس من إيقاع الطلاق أو عدم
إيقاعه .

(ب) ولأن في هذا من الضرر على زوجته البريقة وغيرها - كالأولاد إن كان
له منها أولاد - ما لا يجوز ، فإنه لا يجوز أن يعاقب الشخص بذنب غيره .

(٧٨، ٧٧) من إعانة اللهفان في حكم طلاق العصيان - لابن القيم ، ص ١٧ .

(٨٠، ٧٩) فتح الباري ، ج ١١ ، ص ٢٠٨ ، ص ٢٠٩ .

(ج) ولأن السكران عقوبته ما جاءت به الشريعة من الجلد وغيره ، فعقوبته بغير ذلك تعبير لحدود الشريعة^(٨١) .

الثاني : أن حكم التكليف جار عليه ، ليس كالمجنون أو النائم الذي رفع عنهما القلم ، وعبر عن ذلك بعضهم بأنه عاص بفعله لم يزل عنه الخطاب بذلك ولا الإثم ، لأنه يؤمر بقضاء الصلوات وغيرها مما وجب عليه قبل وقوعه في السكر أو فيه .

وأجاب عن ذلك الطحاوي من أئمة الحنفية بأن أحكام فاقده العقل لا يختلف بين أن يكون ذهاب عقله بسبب من جهته أو من جهة غيره . إذ لا فرق بين من عجز عن القيام في الصلاة بسبب من قبل الله أو من قبل نفسه . كمن كسر رجل نفسه ، فإنه يسقط عنه فرض القيام^(٨٢) .

يعنى أنه يكون آثماً بإضراره نفسه ، ولكن هذا لا ينفي الأحكام المترتبة على عجزه الواقع بالفعل ، ومثل ذلك لو شرب شيئاً أدى إلى جنونه ، فإنه يكون آثماً بشربه في ساعة وعيه ، ولكن لا يمنع من ترتب أحكام الجنون عليه .

وكذلك قال الإمام ابن قدامة الحنبلي : لو ضربت امرأة بطنها فنفت سقطت عنها الصلاة ، ولو ضرب رأسه فجن سقط التكليف^(٨٣) .

واستدل شيخ الإسلام ابن تيمية على عدم صحة تصرفات السكران - ومنها وقوع طلاقه - بوجوه :

أحدها : ما رواه مسلم في صحيحه من حديث جابر بن سمرة ، أن النبي ﷺ أمر باستنكاه ماعز بن مالك ، حين أقر عنده بالزنى ، ومعنى استنكاهه : شم رائحة فمه ، ليعلم هل به سكر أم لا . ومقتضى هذا أنه لو كان به سكر ، لم يعتبر إقراره .

(٨١) حاوي ابن تيمية ، ج ٢ ، ص ١٢٤ ، ط . مطبعة كردستان . القاهرة .

(٨٢) فتح الباري ، ج ١١ ، ص ٢٠٩ .

(٨٣) انظر المصنف ، ج ٧ ، ص ١١٣ ، مطبعة الإمام .

الثاني : أن عبادته كالصلاة لا تصح بالنص والإجماع فقد قال تعالى : ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ﴾ وكل من بطلت عبادته لعدم عقله ، فبطلان عقوده وتصرفاته أولى وأحرى . إذ قد تصح عبادة من لا يصح تصرفه لنقص عقله كالصبي والمجنون عليه لصفه^(٨٤).

الثالث : أن جميع الأقوال والعقود مشروطة بوجود التمييز والعقل ، فمن لا تمييز له ولا عقل ، ليس لكلامه في الشرع اعتبار أصلا .

وهذا معلوم بالعقل ، مع تقرير الشارع له .

الرابع : أن العقود وغيرها من التصرفات مشروطة بالقصد ، كما في الحديث : « إنما الأعمال بالنيات » فكل لفظ صدر بغير قصد من المتكلم ، لسهو وسبق لسان أو عدم عقل ، فإنه لا يترتب عليه حكم^(٨٥) .

وإذا أضيفت هذه الأدلة إلى ما نقلناه من قبل عن الإمام البخاري تبين لنا بوضوح أن المذهب الصحيح الذي يشهد له القرآن والسنة وقول اثنين من الصحابة لا يعرف لهما مخالف من وجه صحيح - عثمان وابن عباس - وتؤيده أصول الشرع وقواعده الكلية : أن طلاق السكران لا يقع ، لأن العلم والتمييز والقصد معدوم فيه .

بقي هنا شيء أحتم به هذه الفتوى ، وهو حقيقة السكر ما هي ، فقد أفهم ما حكاه الحافظ عن ابن المرباط : أن السكران من زال عقله ، وعدم تمييزه بالكلية ، وليس ذلك بلازم عند الأكثرين كما قال ابن القيم . بل قد قال الإمام أحمد وغيره : إنه هو الذي يخلط في كلامه ولا يعرف رداءه من رداء غيره ، وفعله من فعل غيره .

قال ابن القيم : والسنة الصريحة الصحيحة تدل عليه ، فإن النبي ﷺ أمر أن يستنكح من أقر بالزنى ، مع أنه حاضر العقل والذهن ، يتكلم بكلام مفهوم ومنظم ، صحيح الحركة . ومع هذا فجوز النبي ﷺ أن يكون به سكر يحول بينه وبين كمال عقله وعلمه ، فأمر باستنكاحه^(٨٥) .

(٨٤) ملخص من فتاوى ابن تيمية ، ج ٢ ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(٨٥) إغاثة اللهيئات في حكم طلاق المضبان لابن القيم ، ص ٣١ .

بعد هذا كله نُطمئن الأخت المسلمة السائلة إلى أن ما صدر عن زوجها من طلاق في حال سكره ونشوته غير معتبر في نظر الشرع ، سائياً لله أن يتوب على الزوج العاصي ، وأن يعين الروجة المؤمنة في محبتها . وأن يوفق أولى الأمر في بلاد الإسلام لمنع أم الخبائث ومعاقبة من شربها أو أعان عليها بوجه من الوجوه ومنه العون وبه التوفيق .

الطلاق في حالة الغضب

س : أنا رجل عصبي حاد المزاج ، سريع الغضب ، ولا حيلة لي في ذلك ، فهذا أمر وراثي كما تعلم . وحدثني هذه تسبب لي مشكلات كثيرة ، وخاصة في حياتي العائلية . فقد تغضبي زوجتي بكلمة أو تصرف ، يؤدي إلى شجار ، تكون نتيجة الطلاق . في حين أني لا أريد الطلاق ولا أفكر فيه ، إن لم يكن ذلك من أجل زوجتي فمن أجل أولادي منها . ولكن في ساعة الغضب أذهل عن كل شيء ، وأقول ما لم يكن في نيتي ، وأنصرف تصرفات ، قد يصفها بعض الناس بأنها جنونية . وقاتل الله سورة الغضب ، فإنها هي السبب .

وقد حدث مني الطلاق مرتين على هذه الصورة ، فأفتاني بعض أهل العلم بوقوع الطلاق في المرتين ، ومراجعة الزوجه ، وقد كان .

ومنذ أيام قامت مشادة بيننا مرة أخرى ، انتهت بالطلاق أيضاً ، وقيل لي في هذه المرة : أنها لا تحمل لي إلا بمحلل ، فهي الطلقة الثالثة ... مع أنني حين تلفظت بالطلاق كنت أشبه بالمغموم من شدة الغضب ، وكنت مستعداً لأي شيء في تلك اللحظات ، ولكن لما برد الغضب ندمت أشد الندم ، فهل عندكم حل لمشكلتي هذه غير « المحلل » الذي ذكر لي ؟ وهل يسمح الشرع أن تهد الحياة الزوجية وتتمزق أسرة كاملة ، بكلمة عابرة تصدر من إنسان في حالة غير مترنة ، وبدون نية ولا ترتيب سابق ؟ .

وأضيف إلى ما سبق أن قوماً من مخالطينا لهم أغراض سوء ، أبلغوني عن امرأتى ما أثارني وأوغر صدرى عليها ، وأشعل هذه المشادة الأخيرة ، ثم تبين لي سوء نيتهم ، وبراءة امرأتى مما قالوه . ولو عرفت ذلك أولاً ما حدث . ما حدث ... ولكن هذا قدر الله .

أرجو أن أجد عندكم مخرجاً من هذه الورطة . والله يحفظكم .

ج : ١ - أما زواج « المحلل » الذي ذكره من ذكره للأح السائل فهو حرام ، ولا يجوز فعله ، فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « لعن الله المحلل والمحلل له »^(٨٦) وفي حديث آخر أنه سماه « التيس المستعار » .

وقد اتفق على تحريمه أصحاب النبي ﷺ وتابعوهم بإحسان . صحت ذلك عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وغيرهم ، حتى قال عمر : لا أوتي بمحلل ولا محلل له إلا رحمتها ! .

وقال عثمان ، لانكاح إلا نكاح رغبة ، لانكاح دلسة .

وقال ابن عباس : لا يزالان زانيين وإن مكثا عشرين سنة ، إذا علم الله من قبله أنه يريد أن يحلها له .

وقال بعضهم : كما بعدها على عهد رسول الله ﷺ سباحاً . ومن هنا لا يجوز لمسلم أن يلجأ إلى هذا الاحتيال الباطل على شرع الله . ليحل ما حرم الله .

٢ - وأما الطلاق في حالة الغضب ، فقد اختلف الفقهاء في حكمه ، وفقاً لاتجاهاتهم في التوسيع أو التضيق في إيقاع الطلاق .

وإذا كان الأمر خلافياً وجب علينا أن ننظر في أدلة الفريقين ، لنختار أرجحها وأقربها إلى تحقيق مقاصد الشريعة .

٣ - وقبل أن نبين الرأي المختار في طلاق الغضبان ، يلزمنا أن نبين العصب المختلف فيه بين المضيقين والموسعين ، يقول العلامة ابن القيم :

الغضب ثلاثة أقسام :

أحدهما : أن يحصل للإنسان مبادئه وأوائله ، بحيث لا يتعير عليه عقله ولا ذهنه ، ويعلم ما يقول ويقصده . فهذا لا إشكال في وقوع طلاقه وعتقه وصحة عقوده ، ولا سيما إذا وقع منه ذلك بعد تردد فكره .

(٨٦) قال الترمذي : حديث صحيح .

القسم الثاني : أن يدع به العصب نهايته ، بحيث يخلق عليه باء . ١٠
والإرادة ، فلا يعلم ما يقول ، ولا يريد . فهذا لا يتوجه خلافه ، عدم وقوع
طلاقه ، كما تقدم . والغضب عون العقل ، فإذا اغتال العصب عقله ، حتى لم يعلم
مايقول ، فلا ريب أنه لا ينفذ شيء من أقواله في هذه الحالة ، فإن أقوال المكلف إنما
تعد مع عدم القائل بصدورها منه ، ومعناها ، وإرادته للتكلم بها .

فالأول : يخرج النائم والمحنون والمبرسم والسكران ، وهذا الغضبان .

والثاني : يخرج من تكلم باللفظ وهو لا يعلم معناه البتة ، فإنه لا يلزم
مقتضاه .

والثالث : يخرج من تكلم به مكرهاً ، وإن كان عالماً بمعناه .

القسم الثالث : من توسط في الغضب بين المرتبتين ، فعدى مبادئه ولم ينته
إلى آخره بحيث صار كالمجنون - فهذا موضع الخلاف ومحل النظر . والأدلة الشرعية
تدل على عدم نفوذ طلاقه وعتقه وعقوده ، التي يعتبر فيها الاختيار والرضا ، وهو
فرع من « الإغلاق » كما فسره به الأئمة (٨٧) .

١ - فالمضيقون في إيقاع الطلاق - ومنه طلاق الغضبان - يستندون إلى
عدة أدلة .

(أ) ما روته عائشة عن النبي ﷺ : « لا طلاق ولا عتاق في إغلاق » (٨٨)
رواية أبي داود « في إغلاق » ، قال : أظنه العصب .

(٨٧) إغاثة اللهايات ص ١٤ .

(٨٨) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه على شرط مسلم .

وقد أخرجه الحاكم من طريقين عن عائشة وقال : صحيح على شرط مسلم . ورده الذهبي بأن فيه من
إحدى طريقه : محمد بن عبيد بن أبي صالح لم يخرج به مسلم ، وصححه أبو حاتم . ومن الأخرى : نعيم بن حماد ،
صاحب منكير . ٥١ .

أقول : أما محمد بن عبيد فقد ذكره ابن حبان في الثقات كما في التهذيب - فليس مجعلاً على تضعفه ،
وبخاصة أن أبا حاتم لم يبين سبب ضعفه .

وأما نعيم بن حماد الخزاعي فقد أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه ، وهو من
أرجح الدين انتقدوا على البخاري ، وقال الحافظ في مقدمة الفتح عنه : « مشهور من الحفاظ الكبار ، لقبه
البخاري ، ولكنه لم يخرج عنه في الصحيح سوى موضع أو موضعين ، وعلق له أشياء أخر . وروى له مسلم في =

قال حبل : سمعت أبا عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - يقول : هو الغضب وقال بعض أهل اللغة : الإغلاق وجهان ، أحدهما ، الإكراه ، والآخر : ما دخل عليه مما يتغلق به رأيه عليه .

وهذا مقتضى تبويب البخاري ، فإنه قال في صحيحه : باب الطلاق في الإغلاق (الغضب) والكراه (أى الإكراه) والسكران والمخنون ، ففرق بين الطلاق في الإغلاق وبين هذه الوجوه ، مما يشير إلى أن الإغلاق عنده يعني الغضب .

قال الإمام ابن القيم : وهو قول غير واحد من أئمة اللغة .

(ب) قال الله تعالى : ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ، ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ﴾ (٨٩) .

روى ابن جرير الطبري عن ابن عباس قال : لغو اليمين أن تحلف وأنت عصبان .

وروى عن أجل أصحاب ابن عباس وهو طاووس قوله : « كل يمين حلف عليها رجل وهو عصبان فلا كفارة عليه » . واستدل بالآية .

قال ابن القيم :

وهذا أحد الأقوال في مذهب مالك : أن لغو اليمين في الغضب ، وهذا اختيار أجل المالكية وأفضلهم على الإطلاق ، وهو القاضي إسماعيل بن إسحاق . فإنه ذهب إلى أن الغضبان لا تنعقد يمينه . اهـ .

= المقدمة موضعاً واحداً . وأصحاب السبب إلا السائق وكان أحمد يوثقه ، وقد ابن معين : كان من أهل الصدق إلا أنه ينوهم الشيء فيحطىء فيه . وقال العجلي ثقة . وقال أبو حاتم . صدوق . وقال السائق . ضعيف . وسبب أبو بشر الدولابي إلى الوضع . وعقب ذلك ابن عدي بأن الدولابي كان متعصباً عليه ، لأنه كان شديداً على أهل الرأي ، وهذا هو لصواب ، والله أعلم . اهـ من هدى السارى ج ٢ ، ص ٢١٧ . وأخرجه البيهقي في السبب (ج ٧ : ٣٥٧) من طريق ثالثة عن عائشة ، على خلاف ما ذكر ابن حجر في التلخيص .

وهذا يظهر أن الحديث بطريقه لا يبرهن عن درجة الصحة التي ادعاها الحاكم ، وأقره عليها ابن القيم وغيره ، فإن برل عنها فليس إلى أقل من درجة الحسن احتج به ، وقد سكنت عنه أبو داود ، واحتج به البيهقي لمذهب الشافعي : أن طلاق المكره لا يقع على أسس بصير الإغلاق بالإكراه وهو لا ينافي تفسيره بالغضب (٨٩) البقرة : ٢٢٥ .

(ج) ما حكاه القرآن من قصة موسى ، لما رجع إلى قومه غضبان أسفاً ، ﴿وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ ، يُحَرِّهُ إِلَيْهِ ...﴾ (٩٠) .. الآية .

ووجه الاستدلال بالآية : أن موسى لم يكن لينقى إلى الأرض ألواحاً كتبها الله كما أنه قسا على أخيه وهو نبي رسول مثله وإنما حمله على ذلك الغضب ، فعذره الله تعالى به ، ولم يعت عليه بما فعل ، إذ كان مصدره الغضب الخارج عن سلطان قدرته واختياره .

(د) يوضح ذلك الآية الكريمة الأخرى في نفس السورة ﴿وَمَا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبَ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ﴾ (٩١) فعرب « سكت » تنزيلاً للعصب مرلة السلطان الأمر الناهي ، الذي يقول لصاحبه : افعل أو لا تفعل ، فهو مستحيب لداعي الغضب المسلط عليه ، فهو أولى بأن يعذر من المكره .

(هـ) قال تعالى : ﴿وَلَوْ يَعْلَمُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَسْرَارَهُمْ لَخَبَّرَ لِقَاصِي إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾ (٩٢) جاء عن محاهد في تفسير الآية : هو قول الإنسان لولده وماله إذا غضب عليهم : « اللهم لا تبارك فيه والعنه » فلو يعلم هم الاستجابة في ذلك ، كما يستجاب في الخير لأهلكهم . قال ابن القيم : فانتبه العصب مانعاً من انعقاد سبب الدعاء ، الذي تأثيره في الإجابة أسرع من تأثير الأسباب في أحكامها ، لأن الغضبان لم يقصده بقلبه .

(و) إن الغضب يحول بين الإنسان وبين سلامة التفكير ، وصحة الإدراك ويشوش عليه معرفة الأمور ، وحكمه على الأشياء ، وهذا جاء في الحديث الصحيح « لا يقضي القاضي وهو غضبان » . والصلاق حكم من الرجل يصدره على المرأة فلا يجوز أن يصدر منه وهو عصان وإذا صدر ينبغي أن يلغى اعتباره حماية للمرأة وللأسرة .

(ز) إن معظم الأدلة التي اعتمدا عليها في عدم إيقاع طلاق السكران ، تنطلق على حالة الغضبان ، بل قد يكون الأخير أسوأ حالاً من الأول ، لأن السكران لا يقتل نفسه ، ولا يلقى ولده من علو ، والغضبان قد يفعل ذلك .

إن قاعدة الشريعة : أن العوارض النفسية لها تأثير في القول إهداراً واعتباراً وإعمالاً وإلغاء . وهذا كعارض النسيان والخطأ والإكراه والسكر والجنون والخوف والحزن والغفلة والذهول . ولهذا يحتمل من الواحد من هؤلاء من القول مالا يحتمل من غيره ، ويعذر بما لا يعذر به غيره ، لعدم تجرد القصد والإرادة ، ووجود الحامل على القول .

ولهذا كان الصحابة يسأل أحدهم الناذر : أفي رضا قلت أم غضب ؟ فإن كان في غضب ، أمره بكفارة يمين ، لأنهم استدلوا بالغضب على أن مقصوده الحضي والمع كالحالف ، لا التقرب ... وجعل الله سبحانه الغضب مانعاً من إصابة الداعي على نفسه وأهله ... وجعل سبحانه الإكراه مانعاً من كفر المتكلم بكلمة الكفر ... وجعل الخطأ والنسيان مانعاً من المؤاخظة بالقول والفعل .

وعارض الغضب قد يكون أقوى من هذه العوارض ، فإذا كان الواحد من هؤلاء لا يترتب على كلامه مقتضاه لعدم القصد ، فالغضبان الذي لم يقصد ذلك إن لم يكن أولى بالعذر منهم ، لم يكن دونهم .

وإذا كما قد رجحنا عدم وقوع الطلاق في حالة الغضب ، لما ذكرنا من الشواهد والأدلة ، فمن الواجب أن نعرف المقياس الذي يحدد به حالة العصب التي لا يقع فيها الطلاق ، من الحالات الأخرى . لأن ترك مثل هذا الأمر بلا صوابط يؤدي إلى البلبلة والاضطراب .

وقد رأينا الإمام ابن القيم - ومن قبله شيخ الإسلام ابن تيمية - يميلان إلى جعل المقياس هو انعدام القصد والعلم . فمن فقد قصده إلى الطلاق وعلمه بما يقول ، فهو في حالة الإعلاق ... الذي لا يقع به طلاق .

ولكن علامة الحنفية الشيخ ابن عابدين في حاشيته المشهورة على « الدر المختار » بعد أن نقل كلام ابن القيم في تقسيم أحوال العصب إلى ثلاثة ، كما ذكره في رسالته في حكم طلاق العصبان ، ملخصاً من شرح العاية في الفقه الحنبلي ، « استظهر أنه لا يلزم في عدم وقوع طلاق الغضبان - وكذا المدهوش وبخوفا - أن يكون بحيث لا يعلم ما يقوله ، بل يكفي فيه بغلبة الهديان ، وعلة الخلل في أقواله

وأفعاله الخارجة عن عادته ، واختلاط جده بهزله ، فهذا هو مناط الحكم ، الذي ينبغي التعويل عليه . فمادام في حال غلبة الخلل في الأقوال والأفعال ، لا تعتبر أقواله ، وإن كان يعلمها ويريدها ، لأن هذه المعرفة والإرادة غير معتبرة لعدم حصولها عن إدراك صحيح . كما لا يعتبر من الصبي العاقل ، (٩٣) هـ .

وعندي أن ما ذكره ابن عابدين مقياس دقيق وضابط سليم . فالعصب المعتبر هو الذي يفقد الإنسان اتزانته في الكلام والتصرف ، بحيث يقول ويفعل ما ليس من شأنه ولا من عادته في حال الهدوء والرضا .

ولما أن نصيف علامة أخرى . نميز بها العصب المستحكم من غيره ، وقد نبه عليها ابن القيم في « الزاد » وهي أن يندم على ما فرط منه إذا زال العصب ، فندمه بمجرد زوال العصب يدل على أنه لم يكن يقصد إلى الطلاق .

والله أعلم .

(٩٣) حاشية ابن عابدين ، ج ٢ ، ص ٥٨٧ ، ط . استنبول .

زواج المحلل

س : سيدة متزوجة وعندها أربعة أولاد : تحب زوجها ، ولكنه - لأمر ما - اختلف معها ، فوقع الطلاق الثالث والأخير ... وأراد الزوجان المطلقان أن يعودا إلى الحياة الزوجية معاً ، فلحبت السيدة (ف) إلى الأستاذ (س) ليعقد عليها زواج المحلل لمدة أسبوع ، ليتسنى لها أن تعود إلى زوجها وأولادها بزواج جديد ... ويتساءل سيادته ما قيمة هذا الزواج وهل هو مقبول شرعاً ؟ .

س - القاهرة

ج : إن الإسلام الحنيف ربط عقدة الزواج على أوثق الأواصر ، وأقام الحياة الزوجية على أثبت دعائم الاستقرار وأوفر أسباب الكرامة ، وجعل للدخول فيه مقدمات وأركاناً وشروطاً توحى بما له عند الله تعالى من أصالة وشأن خطير ، وجعل للخروج منه كذلك مقدمات ومراحل وشروطاً أحاطها بما يجنب حياة الزوجين عوارض الحقد والغضب ونزوات من لا يقدرון مسؤوليات الحياة ، ولذا قال عليه السلام : « أبعض الحلال إلى الله تعالى الطلاق » . ويقول عليه السلام : « لا تطلقوا النساء إلا من رية » والرية هنا معناها سوء الخلق الذي بلغ من الشلوذ حداً لا علاج له ولا طاقة بالصبر عليه .

ولا نطيل عما ورد من التنفير من الطلاق ، والترغيب في أن يمسك الزوج زوجته ، ولو على كرهه ﴿ فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً ﴾ . ونمضي لنذكر حديث رسول الله ﷺ الذي أخذ منه المحققون أن طلاق العصبان لا يقع وهو قوله عليه السلام : « لا طلاق ولا عتاق في إغلاق » ، والإغلاق كل حالة تستغل فيها على المرء مقاصده فيأتى من الأعمال ما لا يقصده : وابن عباس حبر الأمة وترجمان القرآن قال : « إنما الطلاق عن وطر » والوطر كل مأرب تتعلق به همة المرء ، فيسعى إليه ويختال لتحقيقه بكل ما وسعته الحيلة .

وفي ضوء هذه المعايير السوية الجلية تبين أنه لا قيمة لأي طلاق يوقعه صاحبه عند بادرة غضب أو عابرة خلاف ، مادامت همته لم تتعلق به من قبل ، ولم تكن له فيه نية مبيتة ووطر يرتب له الأمور في أناة ، وتوضع المقدمات لإدراكه .

ويقول للسيد (س) في هذا المقام : إنه إذا كان ما وقع بين الزوجين هو غضب أدى إلى الطلاق ، فالطلاق لم يقع ، والزوجة حل لزوجها ، ولا معنى للتفكير في الوسائل المحرمة احتيالا لاستئناف الحياة الزوجية ، لأن الحياة الزوجية لم تنقطع ولم تتوقف حتى تحتاج إلى استئناف ... وكذلك كل طلاق وقع بين الزوجين من قبل من هذا القبيل .

فإذا كانت المرتان السابقتان على هذه المرة من هذا القبيل ، فلا اعتداد بهما ، ولا طلاق بين الزوجين .

أما إذا كان ما وقع بين الزوجين هو من قبيل : إن كلمت فلانا ، أو إن دخلت بيت فلانة ، أو إن خرجت من المنزل ، أو إن فعلت كذا فأنت طالق ثم كلمته ، أو دخلت بيتها ، أو خرجت من المنزل أو فعلت ما نهاها عنه ، فإن الطلاق لا يقع ... وإذا حلف بالطلاق فيمينه غير منعقدة ، لا يقع بها طلاق ما .

ومن المؤسف أن أكثر ما يقع بين الزوجين من الطلاق هو من هذا القبيل الذي لا يؤثر في عقد الزواج بأي فساد ، ومع أننا لا نعرف الظروف التي وقع فيها الطلاق المزعوم بميل إلى أنه طلاق من هذا الذي نرى شرعا أنه لا يقع .

ومع ذلك نسأل الزوج أو الزوجين : هل وقع الطلاق وهي حائض ؟ أو هل وقع في طهر جامعها فيه . فإذا كان الزوج أوقع طلاقه وهي حائض فهو طلاق بدعة ، وإذا كان وقع في طهر جامعها فيه ، فهو كذلك طلاق بدعة ، وطلاق البدعة م يشرعه الإسلام وكثير من الأئمة لا يوقعونه ولا يعتدون به .

ونوصي الزوجين أن ينظرا في طلاقهما المزعوم هذه المرة والمرتين السابقتين ، هل وقع عن وطر في كل مرة ؟ أي من رغبة ودراسة ، ومحاولات للإصلاح انتهت بالعش ووجوب الفراق ... وهل وقع الطلاق بعد تقريره ودراسته - طلاق بدعة أو طلاق سنة ؟ ... لننظر إلى طلاقها على ضوء ذلك كله ، فإن كان الطلاق سنة وعن

وطر وفي كل مرة فالزوجة بائنة بينونة كبرى لا تحل لزوجها حتى تنكح زوجاً غيره ،
أما المحلل المنشود فهو حرام ، وهو زنا ، وقد لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له ،
والرجل الذي يقبل أن يمثل دور الزوج الوهمي في مهزلة المحلل سماه رسول الله ﷺ
التيس المستعار ... فلا يحل للسيد (س) ولا لغيره أن يقدم على ذلك الإثم الحقيق .
أما إذا كانا ما يزعمانه من طلاق قد وقع بعضه بدعياً وبعضه سياً ، فإن السني
وحده هو الذي وقع ، ولا اعتبار لسواه .

ومع ذلك كله فإن في السؤال غموضاً كثيفاً يجعلنا في حيرة من الفتوى ،
إلا ما هو مختص منها بحرمة المحلل ، فإن الله تعالى يقول : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ
بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾ ولم يقل حتى تنكح رجلاً غيره ، فسماه زوجاً تسمية
صريحة ، والرجل لا يكون زوجاً إلا إذا كان له نية الزواج الشرعي المنعقدة على
الاستمرار ، وتحقيق ما ائتمن به سبحانه . بقوله : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ
أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ﴾ (٩٤) ومن ذلك تفكيره في المهر واجتهاده في إعداد
بيت الزوجية إلى آخر ما هو معلوم عن كل زواج حقيقى تعلق به القصد والهمة ...
ومما لا شك فيه أن السيد (س) لا يفكر لعملية المحلل المطلوبة في أى شيء مما ذكر ،
لأنه لا يفكر إلا أن ذلك وسيلة لتحليل المرأة لزوجها الأول ، وقد تبين ما فيه من
مجاافة لأحكام الحلال في دين الله .

(٩٤) الروم : ٢١ .

التسمية بـ « عبد المسيح »

س : نعرض عليك هذه المسألة راجين الجواب عنها .

عندنا امرأة مسلمة ، وزوجها مسلم ، تحمل وتضع طفلها بسلام ، ولكن بعد الولادة بقليل يموت الطفل . فقال لها بعض الناس : سميه « عبد المسيح » ليعيش فهل يجوز التسمية بهذا الاسم الذى ليس من أسماء المسلمين ؟ .
وهل توجد علاقة بين اسم المولود وبين حياته أو موته ؟ .
أفيدونا مشكورين .

ج : هذه التسمية حرام ، حرام ، حرام . أعنى أن حرمتها مضاعفة ، حيث أن تحريمها لا يأتي من جهة واحدة ، بل من جهات ثلاث :

الأولى : أن كل اسم معبد لعير الله تحرم التسمية به بإجماع المسلمين . سواء كان هذا المضاف إليه نبياً أم صحابياً أو ولياً من الصالحين أم غير ذلك . فلا يجوز أن يسمى المسلم : عبد النبي أو عبد الرسول أو عبد الحسين أو عبد الكعبة أو غيرها . قال ابن حزم : اتفقوا على تحريم كل اسم معبد لعير الله كعبد العزى ، وعبد هبل ، وعبد عمر ، وعبد الكعبة ، حاشا عبد المطلب .

الثانية : أن هذا الاسم خاصة من الأسماء التى يتميز بها غير المسلمين ، والتى يبنى مجرد ذكرها عن الهوية الدينية لصاحبها . فهو اسم نصراني صرف ، والتسمى به من خصائص النصارى وسماتهم الدينية المميزة . ولهذا كان التشبه بهم فى ذلك داخلاً فى دائرة الحديث القائل : « من تشبه بقوم فهو منهم » والمراد : التشبه بهم فيما هو من سماتهم الدينية خاصة .

الثالثة : أن التسمية بهذا الاسم للسبب المذكور في السؤال ، وبهذا الدافع بالذات ، ضرب من الشرك الذى يخاربه الإسلام . وذلك لما فيه من اعتماد على غير الله تعالى ، وعلى غير الأسباب والسنن الكونية التى وضعها وأقام عليها نظام هذا الوجود ، فشأن هذه التسمية شأن تعليق الودع ، ونحو ذلك مما عده النبي ﷺ شركاً ، وحذر منه أشد التحذير .

ولا يوجد - فى نظر الدين ولا العقل ولا العلم - علاقة بين اسم المولود وبين حياته أو موته . وواجب على هذه المرأة ورجلها وكل من يلى أمرها أن يحترموا القوايين الكونية . ويأخذوا بالأسباب المشروعة ، ويعرضوها على المختصين من الأطباء ، ويتوكلوا بعد ذلك على الله سبحانه ضارعين أن يعافيا الله ويحفظ ولدها .

أما اللجوء إلى التسمية بأسماء غير المسلمين ، أو الذهاب إلى الكنيسة أو معبد لغير المسلمين أو « تعميد » الطفل بعد ولادته ، كما قد يعرر ببعض العوام فى القرى ، فكل هذا من الشرك الذى يجر من فعله إلى الخروج من الإسلام ، إذا هو أصر عليه ، بعد التنبيه والتذكير .

وواجب العلماء أن يسهوا العامة ويعلموهم ما جهلوا حتى لا يقعوا فى شرك المضللين والدجالين .

حق الزوجة في النفقة الملائمة لحالها وحال زوجها

س : أنا زوجة لرجل موسر ، له عقارات ورصيد في البنوك ، ولكنه مريض بالبخل ، لا تخرج النقود من يده إلا بعد معاناة وجهد . وقد انعكس هذا على حياتي ، فلا يعطيني نفقة البيت إلا النزر اليسير ، الذي لا يلائم حال رجل في مثل مركزه . ولهذا أرى يوت كثير من الناس المحدودي الدخل خيراً من بيتي ، وأرى نساءهم أحسن مظهراً مني : في الملابس والحلي وسائر ما تحتاج إليه المرأة في عصرنا . وأرى أولادهم أيضاً خيراً من أولادي .

فهل يحيز الشرع لهذا الزوج أن يضيق علينا وقد وسع الله عليه ، وآتاه من فضله الشيء الكثير : ؟ .

وماذا تصنع الزوجة إذا قتر عليها زوجها في النفقة ، أترفع أمرها إلى المحكمة ، وفي ذلك ما فيه من فضيحة اجتماعية ، قد تهدم الحياة الزوجية من الأساس ؟ أم تأخذ من مال الزوج - إن استطاعت - بدون إذنه ولا علمه ؟ وهل تعد آثمة في هذه الحال لأنها أخذت مالا بغير إذن مالكة ؟ وما الحل إذن ؟ .

أفتونا مأجورين

زوجة مسلمة

ج : مما يؤسف له أن نجد كثيراً من الأزواج في هذه القضية على طرفي نقيض . فبينما نجد فريقاً يرخي العنان للزوجة ، تبذر وتبعر ، وتنفق على نفسها كيف تشاء فيما ينفع وما لا ينفع ، وما يحتاج وما لا يحتاج إليه . المهم أن تشيع غرورها وترضى طموحها ، في السباق المجنون على أحدث الأزياء ، وأطرف ما ابتدعته أوروبا وأمريكا دون نظر إلى مصلحة عائلية أو وطنية أو قومية . ولا اعتبار لما يجنبه الغد من

مفاجآت .. نجد مقابل هذا الفريق فريقاً آخر يقتر على الزوجة ، ويضيق عليها الخناق ، فلا يعطيها ما يكفيها ، ويشبع حاجاتها المعقولة بالمعروف .

مع أن الله تعالى أوجب في كتابه التوسط بين الإسراف والتقتير في الإنفاق ، فقال سبحانه : ﴿ ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ، ولا تبسطها كل البسط ، فتقعد ملوماً محسوراً ﴾ ووصف عباد الرحمن بقوله : ﴿ والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً ﴾ .

ولم يحدد الشرع في النفقة على المرأة مقداراً معيناً من الدراهم أو غيرها . بل الواجب هو تلبية حاجتها بالمعروف . والحاجة تختلف من عصر لآخر ، ومن بيئة لأخرى ، ومن وسط لآخر ، ومن رجل لآخر . فالمدينة غير الريفية ، والحضرية غير البدوية ، والمتقفة غير الأمية ، والناشئة في مجبحة النعيم غير الناشئة في خشونة الشطط ، وزوجة الثرى غير زوجة المتوسط ، غير زوجة الفقير . وقد أشار القرآن إلى شيء من ذلك . فقال : ﴿ لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ، لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها ﴾ (٩٥) .

وفي متعة المطلقة نبه على هذا المعنى فقال : ﴿ ومتعوهن على الموسر قدره وعلى المقتر قدره ، متاعاً بالمعروف ، حقاً على المحسنين ﴾ (٩٦) .

وما أجهل ما ذكر الإمام الغزالي في « الإحياء » من آداب النكاح عن الاعتدال في النفقة حيث قال : فلا ينبغي أن يقتر عليهن في الإنفاق ، ولا ينبغي أن يسرف ، بل يقتصد قال تعالى : ﴿ وكلوا واشربوا ولا تسرفوا ﴾ (٩٧) وقال تعالى : ﴿ ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط ﴾ (٩٨) وقد قال رسول الله ﷺ : « خيركم خيركم لأهله » (٩٩) وقال ﷺ : « دينار أنفقته في سبيل الله (أى

(٩٥) الطلاق : ٧ .

(٩٦) البقرة : ٢٣٦ .

(٩٧) الأعراف : ٣١ .

(٩٨) الإسراء : ٢٩ .

(٩٩) أخرجه الترمذى من حديث عائشة وصححه .

في الجهاد) ودينار أنفقته في رقبة (أى في العتق) ودينار تصدقت به على مسكين ، ودينار أنفقته على أهلك ، أعظمها أجراً الذي أنفقته على أهلك ^(١٠٠) وقيل : كان لعل أربع سوة ، فكان يشتري لكل واحدة في كل أربعة أيام لحماً بدينارهم .

وقال ابن سيرين : يستحب للرجل أن يعمل لأهله في كل جمعة فالودجه (نوعاً من الحلوى) قال الغزالي : وكأن الخلاوة وإن لم تكن من المهمات ولكن تركها بالكلية تقتير في العادة .

ولا ينبغي أن يستأثر عن أهله بمأكول طيب ، فلا يطعمهم منه ، فإن ذلك مما يوعر الصدور ، ويبعد عن المعاشرة بالمعروف ، فإن كان مزماً على ذلك ، فليأكل بخفية ، بحيث لا يعرف أهله ولا ينبغي أن يصف عندهم طعاماً ليس يريد إطعامهم إياه . وإذا أكل فيقعد العيال كلهم على مائدته .. ^(١٠١) .. إلخ .

ولكن ما الذي يفرضه الشرع للزوجة من النفقة ومطالب المعيشة ؟

لنسمع ما يقوله في ذلك الفقه المستند إلى الكتاب والسنة ..

قال شيخ الإسلام ابن قدامة الحنبلي في كتابه « الكافي » :

(يجب للمرأة من النفقة قدر كفايتها بالمعروف ، لقول النبي ﷺ لهند : « خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف » ^(١٠٢) ولأن الله قال : ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ ^(١٠٣) والمعروف : قدر الكفاية ، ولأنها واجبة لدفع الحاجة . فتقدرت بالكفاية كنفقة المملوك فإذا ثبت أنها غير مقدرة ، فإنه يرجع في تقديرها إلى الحاكم (أى القاضي) فيفرض لها قدر كفايتها من الخبز والأدم .

ويجب لها في القوت الخبز ، لأنه المقتات في العادة .

(١٠٠) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة .

(١٠١) إحياء علوم الدين ، ج ٢ ، ص ٤٧ ، ط. دار المعرفة - بيروت .

(١٠٢) متفق عليه .

(١٠٣) البقرة : ٢٣٣ .

وقال ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ من أوسط ما تطعمون أهليكم ﴾ (١٠٤)
الحبز والزيت . وعن ابن عمر : الحبز والسمن ، والخبز والزيت ، والحبز والتمر .
ومن أفضل ما تطعمهم : الحبز واللحم .

ويجب لها من الأدم بقدر ما تحتاج إليه من أدم البلد : من الزيت والسمرج
والسمن واللبن واللحم ، وسائر ما يؤتد به ، لأن ذلك من الفقة بالمعروف ، وقد
أمر الله تعالى ورسوله به .

ويختلف ذلك بيسار الزوج وإعساره ، لقوله تعالى : ﴿ ليقق ذو سعة من
سعته ومن قدر عليه رزقه فليقق مما آتاه الله ، لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها ﴾ (١٠٥)
وتعتبر حال المرأة أيضاً ، لقول النبي ﷺ : « خذى ما يكفيك وولدىك بالمعروف »
فيجب للموسرة تحت الموسر من أرفع خبز البلد وأدمه بما جرت به عادة مثلها
ومثله ، وللفقيرة تحت الفقير من أدنى خبز البلد وأدمه على قدر عاداتهما ، وللمتوسطة
تحت المتوسط .

وإذا كان أحدهما غنياً والآخر فقيراً ما بينهما كل على حسب عادته ، لأن
إيجاب نفقة الموسرين على المعسر ، وإنفاق الموسر نفقة المعسرين ، ليس من المعروف ،
وفيه إضرار بصاحبه .

وتجب الكسوة للآية والخبر ، ولأنه يحتاج إليها لحفظ البدن على الدوام ،
فلزمت كالنفقة ويجب للموسرة تحت الموسر من رفيع ما يلبس في البلد من الإبريسم
والخز والقطن والكتان ، وللفقيرة تحت الفقير من غليظ القطن والكتان ، وللمتوسطة
تحت المتوسط ، أو إذا كان أحدهما موسراً ، والآخر معسراً ، ما بينهما على حسب
عوائدهم في الملبوس ، كما قلنا في النفقة .

ويجب لها مسكن ، لأنها لا تستغنى عنه للإيواء ، والاستتار عن العيون ،
للتصرف والاستمتاع ويكون ذلك على قدرهن ، كما ذكرنا في النفقة .

(١٠٤) المائدة : ٨٩ .

(١٠٥) الطلاق : ٧ .

وإن كانت ممن لا يخدم نفسها ، لكونها من ذوات الأقدار ، أو مريضة ،
وجب لها خادم ، لقوله تعالى : ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ وإحداها من العشرة
بالمعروف ، ولا يحبها أكثر من خادم ، لأن المستحق خدمتها في نفسها ، وذلك
يحصل بخادم واحد ، ولا يجوز أن يخدمها إلا امرأة ، أو ذو رحم محرم ، أو
صغير (١٠٦) هـ .

وقال صاحب « الروضة البديّة » في بيان ما يجب للروحة على الزوج من
النفقة :

(هذا يختلف باختلاف الأرملة والأمكنة ، والأحوال والأشخاص . فنفقة
زمن الحصب ، المعروف فيها غير المعروف في زمن الجذب .

ونفقة أهل البوادي ، المعروف فيها ما هو الغالب عندهم ، وهو غير المعروف
من نفقة أهل المدن .

وكذلك المعروف من نفقة الأغنياء ، على اختلاف طبقاتهم ، غير المعروف من
نفقة الفقراء ، والمعروف من نفقة أهل الرياسات والشرف ، غير المعروف من نفقة أهل
الوصاعات .

فليس المعروف المشار إليه في الحديث ، هو شيء متحد ، بل يختلف باختلاف
الاعتبار (١٠٦) هـ .

وذكر الإمام الشوكاني في كتابه « المنع الرباني » اختلاف المذاهب في تقدير
النفقة بمقدار معين ، وعدم التقدير . فذهب جماعة من أهل العلم . وهم الجمهور -
إلى أنه لا تقدير للنفقة إلا بالكفاية . وقد اختلفت الرواية عن الفقهاء القائلين بالتقدير
فقال الشافعي : على المسكين المتكسب مُد ، وعلى الموسر مدان ، وعلى المتوسط مد
ونصف . وقال أبو حنيفة : على الموسر سبعة دراهم إلى ثمانية في الشهر ، وعلى المعسر
أربعة دراهم إلى خمسة . قال بعض أصحابه : هذا التقدير في وقت رخص الطعام .
وأما في غيره فيعتبر بالكفاية . ١٠٦ هـ .

(١٠٦) المكان لابن قدامة ، ج ٢ ، ص ٩٨٥ وما بعدها .

قال الشوكاني : (والحق ما ذهب إليه القائلون بعدم التقدير ، لاختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والأشخاص ، فإنه لا ريب أن بعض الأزمنة قد يكون أدعى للطعام من بعض ، وكذلك الأمكنة ، فإن بعضها قد يعتاد أهله أن يأكلوا في اليوم مرتين ، وفي بعضها ثلاثاً ، وفي بعضها أربعاً . وكذلك الأحوال ، فإن حالة الجلب تكون مستدعية لمقدار من الطعام أكثر من المقدار الذي تستدعيه حالة الخصب . وكذلك الأشخاص ، فإن بعضهم قد يأكل الصاع فما فوقه ، وبعضهم قد يأكل نصف صاع ، وبعضهم دون ذلك .

وهذا الاختلاف معلوم بالاستقراء التام ، ومع العلم بالاختلاف يكون التقدير على طريقة واحدة ظلماً وحيثاً .

ثم إنه لم يثبت في هذه الشريعة المطهرة التقدير بمقدار معين قط ، بل كان ﷺ يحيل على الكفاية مقيداً لذلك بالمعروف ، كما في حديث عائشة عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي وأحمد بن حنبل وغيرهم : « أن هنداً قالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجل شحيح ، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم . فقال : خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف » .

فهذا الحديث الصحيح ، فيه الإحالة على الكفاية ، مع التقييد بالمعروف ، والمراد به الشيء الذي يعرف وهو خلاف الشيء الذي ينكر ، وليس هذا المعروف الذي أرشد إليه الحديث شيئاً معيناً ولا المتعارف بين أهل جهة معينة ، بل هو في كل جهة باعتبار ما هو العال على أهلها ، المتعارف بينهم .

ويعتبر في كل محل بعرف أهله ، ولا يحل العلول عنه إلا مع التراضي . وكذلك الحاكم ، يجب عليه مراعاة المعروف بحسب الأزمنة والأمكنة ، والأحوال والأشخاص ، مع ملاحظة حال الزوج في اليسار والإعسار ، لأن الله تعالى يقول : ﴿ على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ﴾ (١٠٧) وإذا تقرر لك أن الحق عدم جواز تقدير الطعام بمقدار معين ، فكذلك لا يجوز تقدير الإدام بمقدار معين ، بل المعتبر الكفاية بالمعروف .

(١٠٧) البقرة : ٢٣٩ .

وقد حكى صاحب البحر : أنه قد رُى اليوم أوقيتان دهماً من الموسر ، ومن المعسر أوقية ، ومن المتوسط أوقية ونصف (١٠٨) .

« وفي شرح الإرشاد انه يعتبر في الإدام تقدير القاضي باجتهاده عند الشارع ، فيقدر في المد من الإدام ما يكفيه ، ويقدر على الموسر ضعف ذلك ، وعلى المتوسط بينهما ، ويعتبر في اللحم عادة البلد للموسرين والمتوسطين كغيره . . . »
قال الرافعي : « وقد تغيب المأكهة في أوقاتها فتحت . . . » (١٠٩) .

قال الشوكاني : « المرجع ما هو معروف عند أهل البلد في الإدام جنساً ونوعاً وقدرأ ، وكذلك في المأكهة لا يحل الإخلال بشيء مما يتعارفون به إن قدر من تجب عليه النفقة من ذلك ، وكذلك ما يعتاد من التوسعة في الأعياد ونحوها ، ويدخل في ذلك مثل القهوة والسليط . وبالجملة فقد أرشد الشارع إلى ما هو معروف من الكفاية ، وليس يعد هذا الكلام الجامع المفيد شيء من البيان » (١١٠) .

ثم الظاهر من قوله عليه السلام : « حذى ما يكفيك وولدك بالمعروف » أن ذلك غير مختص بمجرد الطعام والشراب ، بل يعم جميع ما يحتاج إليه ، فيدخل تحته الفضلات (الكماليات) التي قد صارت بالاستمرار عليها مألوفة ، بحيث يحصل التعذر بمفارقتها أو التضجر أو التكدر . ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة والأحوال ، ويدخل فيه الأدوية ونحوها ، وإليه يشير قوله تعالى : ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ (١١١) فإن هذا نص في نوع من أنواع النفقات إن الواجب على من عليه النفقة رزق من عليه إنفاقه ، والرزق يشمل ما ذكرناه .

(١٠٨) الروضة الندية شرح سنن أبيه ، ج ٢ ، ص ٧٧ .

(١٠٩) المصدر نفسه .

(١١٠) المصدر نفسه .

(١١١) البقرة : ٢٣٣ .

قال في الانتصار : ومذهب الشافعي ، لا تجب أجره الحمام وثن الأدوية ، وأجره الطبيب ، لأن ذلك يراد لحفظ البدن ، كما لا يجب على المستأجر أجره لإصلاح ما انهدم من الدار .

وقال في الغيث : الحجة أن الدواء لحفظ الروح فأشبه النفقة انتهى .

قلت : هو الحق لدخوله تحت عموم قوله : « ما يكفيك » وتحت قوله : « رزقهن » فإن الصيغة الأولى عامة باعتبار لفظ (ما) ، والثانية عامة ، لأنها مصدر مضاف ، وهي من صيغ العموم واختصاصه ببعض المستحقين للنفقة لا يمنع من الإلحاق انتهى كلام الإمام الشوكاني وقد نقله السيد صديق حسن خان في « الروضة الندية » (١١٢) .

وبهذا البيان يتضح للأخت السائلة الجواب عن سؤالها بشقيه ، وفي جوابه ^{صلى الله عليه وسلم} لعند في موقفها من زوجها أبي سفيان وشحه : « نخذي ما يكفيك وولديك بالمعروف » وفيما نقلناه من كلام العلماء حول المراد ب (الكفاية) و (المعروف) ما ينير الطريق أمام صاحبة الاستفتاء هنا ، كيف تتصرف مع زوجها البخيل عليها . أجل فيما قدمنا من البيان ما يكفي وبشفي . والله الحمد أولاً وآخره .

(١١٢) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٧٨ .

تعدد زوجات النبي ﷺ

س : لماذا جمع النبي ﷺ بين تسع زوجات في حين حرم على المسلمين الزواج بأكثر من أربع ؟ أرجو إيضاح الحكمة في هذه القضية ، فقد علمم ما يروجه المبشرون والمستشرقون حولها من شبهات وأكاذيب .

ج : جاء الإسلام والزواج بأكثر من واحدة ليس له صابط ولا قيد ولا شرط ، فللرجل أن يتزوج من النساء ما شاء ، وكان ذلك في الأمم قديماً . حتى يروى في أسفار العهد القديم : أن داود كان له مائة امرأة ، وسليمان كان عنده سبعمائة امرأة ، وثلاثمائة سرية .

فلما جاء الإسلام أبطل الزواج بأكثر من أربعة ، وكان الرجل إذا أسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ، قال له النبي ﷺ : « اختر منهن أربعاً وطلق سائرهن » فلا يبقى في ذمته أكثر من أربع نسوة .

فالعدد محدود بأربع نسوة لا يزيد ..

والشرط الذي لابد من توفره في التعدد هو العدل بين نسائه ، وإلا اقتصر على الواحدة كما قال تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ ﴾ (١١٣) .

هذا ما جاء به الإسلام .

ولكن الله عز وجل خص النبي ﷺ بشيء دون المؤمنين وهو أن أباح له ما عنده من الزوجات اللاتي تزوجهن ، ولم يوجب عليه أن يطلقهن ولا أن يستبدل بهن من أزواج يقيّن في ذمته ، ولا يزيد عليهن ، ولا يبدل واحدة بأخرى :

(١١٣) النساء : ٣ .

﴿ لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن ، إلا ما ملكت يمينك ﴾ (١١٤) .

والسر في ذلك أن زوجات النبي ﷺ هن مكة خاصة ، وحرمة متميزة فقد اعتبرهن القرآن « أمهات » للمؤمنين جميعاً . وقال تعالى : ﴿ النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم ﴾ .

ومن فروع هذه الأمومة الروحية للمؤمنين أن الله حرم عليهن الزواج بعد رسول الله ﷺ فقال : ﴿ وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً ﴾ ومعنى هذا أن التي طلقها النبي ﷺ ستظل محرومة طول حياتها من الزواج بغيره ، مع حرمانها من الانتساب إلى بيت النبوة . وهذا يعتبر عقوبة لها على ذنب لم تجنه يداها .

ثم لو تصورنا أنه أمر باختيار أربع من نسائه التسع ، وتطليق الباقي ، لكان اختيار الأربع منهن لأمومة المؤمنين ، وحرمان الخمس الأخريات من هذا الشرف ، أمراً في غاية الصعوبة والخرج . فمن من هؤلاء الفضيت يحكم عليها بالإبعاد من الأسرة النبوية ، ويسحب منها هذا الشرف الذي اكتسبته ؟

لهذا اقتضت الحكمة الإلهية أن يقين جميعاً زوجات له ، خصوصية للرسول الكريم . واستثناء من القاعدة ﴿ إن الفضل بيد الله يؤتیه من يشاء والله واسع عليم ﴾ .

أما الزواج من هؤلاء التسع من الأصل ، لماذا كان ؟ فسر ذلك معلوم . وحكمته لم تعد خافية . فإن هذه الزيجات التي أتمها النبي ﷺ كلها ليست لأى غرض مما يتقول المتقولون ويروج المستشرقون والمبشرون من إفك وكذب على هذا النبي العظيم . لم تكن الشهوة ولا الناحية الجنسية هي التي دفعت النبي عليه الصلاة والسلام أن يتزوج واحدة من هؤلاء . ولو كان عند هذا النبي العظيم ما يقال ، وما يفترى الأفاكون الدجالون عليه ، لما رأيناه وهو في شرخ شبابه وفي عنفوان حياته

ومقبل عمره يتزوج امرأة تكبره بخمسة عشر عاماً . فقد كان في الخامسة والعشرين وتزوج خديجة في سن الأربعين . وقد تزوجت من قبله مرتين . ولها أولاد من غيره ، وعاش مع هذه المرأة الكبيرة شبابه كله أسعد ما يكون الأزواج ، حتى سمي العام الذي ماتت فيه « عام الحزن » ، وظل يشي عليها حتى بعد موتها ، ويذكرها بكل حب وتقدير ، حتى غارت منها - وهي في قبرها - عائشة رضي الله عنها .

وبعد الثالثة والخمسين من عمره عليه الصلاة والسلام أى بعد أن توفيت خديجة وبعد الهجرة بدأ النبي ﷺ يتزوج نساءه الأخريات ، فتزوج سودة بنت زمعة وهي امرأة كبيرة ، لتكون ربة بيته .

ثم أراد أن يوثق الصلة بينه وبين صديقه ورفيقه أى بكر ﷺ ثانياً اثنين إذ هما في الغار ﷻ فتزوج ابنته عائشة ، وكانت صغيرة لا تشتى ولكن تطيباً لنفس أى بكر .

ثم رأى أن أبا بكر وعمر وزيرا رسول الله ﷺ ينبغي أن يكونا لديه بمنزلة واحدة في ذلك ، فتزوج حفصة بنت عمر ، كما كان من قبل قد زوج على بن أبى طالب ابنته فاطمة ، وعثمان بن عفان ابنته رقية ثم ابنته أم كلثوم .

وحفصة ابنة عمر كانت ثيباً ، ولم تكن على نصيب من الجمال أو الحسن . وكذلك أم سلمة ، تزوجها ثيباً ، حيث مات زوجها أبو سلمة وكانت تظن زوجته أنه ليس هناك من هو أفضل من أى سلمة .. إذ هاجرت معه ، وأوذى كلاهما من أجل الإسلام ، وأصابها ما أصابها . وكان زوجها قد علمها مما سمع من النبي ﷺ أن تقول حين تصيبها مصيبة : إنا لله وإنا إليه راجعون . اللهم أجرني في مصيبي ، وأخلفني خيراً منها .

وحين قالت ذلك بعد وفاة زوجها ، تساءلت في نفسها : من يكون من الناس خيراً من أى سلمة ؟! ولكن الله عز وجل عوضها خيراً منه ، وهو محمد رسول الله ﷺ . خطبها ليجبر مصيبتها ويجبر كسرهما ، ويعوضها عن زوجها بعد أن هاجرت وتركت أهلها وعاداتهم من أجل الإسلام .

وكذلك تزوج النبي ﷺ جويرة بنت الحارث ليسلم قومها . ويرغبهم في دين الله . وذلك أن الصحابة بعد أن أخذوا السبايا في غزوة بنى المصطلق وجويرة منهم ، علموا أن النبي ﷺ قد تزوج منها ، فأعتقوا من عندهم من إماء ومن سبايا ، لأنهم أصبحوا أصهار النبي عليه الصلاة والسلام ومثلهم لا يسترقون . فكل واحدة من تلك الزوجات لها حكمة .

وهذه أم حبيبة بنت أبي سفيان هاجرت مع زوجها إلى الحبشة ، وكتب الله الشفاء على هذا الرجل فارتد هناك ...

هذه المرأة وهي ابنة أبي سفيان ، الذي كان يماوىء المسلمين على رأس المشركين تركت أباهما وآثرت الهجرة مع زوجها فراراً بدينها ، ثم يكون من أمر زوجها ما يكون ، وتجد نفسها وحيدة في الغربة ... فماذا يفعل النبي عليه الصلاة والسلام هل يتركها دون رعاية وعناية ؟ لا .. بل قام بنفسه ليجير خاطرها ويهدئ من روعها .. فأرسل إلى النجاشي يوكله عن نفسه في زواجها ويصدقها عنه ، وتزوجها وبينه وبينها بحار وقفار .. جبراً لحالتها في مثل تلك الغربة .. وحكمة أخرى نذكرها ، وهي : أن زواج النبي ﷺ من ابنة أبي سفيان يرجي أن يكون له أثر طيب في نفس أبي سفيان ، قد يكفكف من عداوته ، ويخفف من غلوائه في محاربة النبي ﷺ بعد أن ربطت بينهما هذه المصاهرة الجديدة .

كل نسائه ، لو بحثنا وراء زواجه منهن ، لوجدنا أن هناك حكمة هدف إليها النبي ﷺ من زواجه بكل واحدة منهن جميعاً . فلم يتزوج لشهوة ، ولا للذة ، ولا لرغبة دنيوية ، ولكن لحكم والمصالح ، وليربط الناس بهذا الدين . وبخاصة أن للمصاهرة وللعصبة قيمة كبيرة في بلاد العرب ، ولها تأثير وأهمية . ولذا أراد عليه الصلاة والسلام أن يجمع هؤلاء ويرغبهم في الإسلام ، ويربطهم بهذا الدين ، ويحل مشكلات اجتماعية وإنسانية كثيرة بهذا الزواج .

ثم لتكون نساؤه عليه الصلاة والسلام أمهات المؤمنين ، ومعلمات الأمة في الأمور الأسرية والنسائية من بعده .. يروين عنه حياته البيتية للناس ، حتى أخص الخصائص ، إذ أنه ليس في حياته أسرار تخفى عن الناس .

ليس في التاريخ واحد إلا له أسرار يخفيها ، ولكن النبي عليه صلاة الله وسلامه يقول : « حدثوا عني .. » تعليماً للأمة وإرشاداً لها .

وهناك حكم لا يتسع المقام لشرحها وتفصيلها ، من أبرزها وأهمها : أنه عليه الصلاة والسلام قدوة حسنة للمسلمين في كل ما يتصل بهذه الحياة ، سواء كان من مُمر الدنـيـا أو الدنـيـا .. ومن جملة ذلك معاملة الرجل لزوجـه وأهل بيته .

فالمسلم يرى قدوته الصالحة في رسول الله ﷺ إذا كان زوجاً لامرأة ثيب ، أو بكر ، أو تكبره في السن أو تصغره ، أو كانت جميلة أو غير جميلة ، أو كانت عربية أو غير عربية ، أو كانت بنت صديقه أو بنت عدوه .

كل هذه الصور من العلاقات الزوجية يجدها الإنسان في حياة النبي محمد ﷺ على أكمل وأفضل وأجمل صورة .

فهو قدوة لكل زوج ، في حسن العشرة ، والتعامل بالمعروف ، مع زوجته الواحدة ، أو مع أكثر من واحدة .. ومهما كانت تلك الزوجة ، فمن بعدم زوجها الإرشاد القويم إلى حسن معاشرتها في حياة النبي ﷺ الزوجية .

ولعل هذه الحكمة من أجل الحكم التي تتجلى في تعدد زوجات نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليه .

إعطاء المرأة ابنتها المتزوجة بدون إذن أبيها

س : رجل حصل بينه وبين إحدى بناته المتزوجات سوء تفاهم ، مما جعلها تقاطع أباه . ولا تكلمه . ولكن أمها تعطي ابنتها التي تسكن مع زوجها بعض الحاجات خفية حتى لا يراها زوجها - والد البنت - الذي يقول : من لا يتكلم معي ولا يواصلني لا يأكل من خيراتي .

ج : كلام الأب كلام صحيح . فلا يجوز للبنت أن تقاطع أباه وتجاهيه ، ثم تأتي الأم من وراء ظهر الأب وتعطي لابنتها من خيراته ومن ماله وكسبه بدون إذنه .. هذا لا يجوز .. لأمرين :

الأول : ليس للمرأة الحق في التصرف بمال زوجها إلا بإذنه ، حتى الصدقة .. لا يجوز لها أن تتصدق إلا بإذنه . فإذا أذن لها إما بالكلام أو بدلالة الحال فيها ، وإلا فليس لها أن تفعل خاصة إذا علمت أنه يغضب لهذا ، أو أنه نهاها أن تفعل .. فعندئذ لا يجوز لها أن تخالف وتفعل بماله ما لم يأذن لها به .

الأمر الثاني : أن المرأة بما تفعل من إعطاء ابنتها خفية عن زوجها تبدو كأنها تشجع البنت على مقاطعة الأب .. والمفروض من الأم أن تقف من البنت موقفاً آخر ، تبين لها فيه أنها بحاجة إلى أبيها ، وينبغي أن تبه ولا تقطعه ، وتواصله وتسترضيه ، فإن أباه لها عليها حق كبير ينبغي أن يعرف وأن يوفى ..

فلو كان هناك أغراب متقاطعون ، وجنب عليهم أن يتواصلوا حتى يقبلهم الله في عباده الصالحين ويغفر لهم ، فكيف بالأقرباء ، وكيف بالأب مع بنته ، والبنت مع أبيها !!؟ ففي الحديث : « تعرض الأعمال على الله سبحانه وتعالى كل يوم اثنين ويوم خميس ، فيغفر الله لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً ، إلا امرأ كانت بينه وبين أخيه شحناء ، فيقول الله تعالى : أخرؤا هذين حتى يصطالحا ، أخرؤا هذين حتى

يُصَلِّحُ أَخْرَوْا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْلَحَا ، فَإِنَّهُ يُؤَخِّرُ الْمَغْفِرَةَ عَنْهُمَا حَتَّى يَتَصَافِيَا ،
وَيَتَصَالِحَا . لِإِعَادَةِ هَذِهِ الصَّلَاةِ ، وَإِعَادَةِ الْمِيَاهِ إِلَى مَجَارِيهَا .

حسن تسمية الأولاد

س : أنا سيدة أبلغ من العمر عشرين سنة ، ولى زوج مسافر إلى لندن ، وقد وضعت طفلاً فى غيابه ، وأسميته « يوسف » لأننى منذ كنت تلميذة فى المدرسة قرأت سورة يوسف وتأملت لحال يعقوب وحزنه على ابنه يوسف ، وصممت منذ ذلك الحين - إن من الله على وتزوجت وأنجبت طفلاً - لا أسميه إلا يوسف ، وهذا الواجب الذى صممت عليه أديته ، لكن مع الأسف عندما عاد زوجى من سفره ، أقسم ألا أسميه إلا فرعون ، فبكيت حزينة جداً ، ما أعمل معه ؟ إنه لا يصل ولا يصوم ولا يذكر ربه حتى بلسانه ، كيف العمل معه ، وهو من مدة ثلاث سنوات ما رضى أن أزور أهلى ولا أن أرسلهم ، وأبكى مقهورة جداً ، حرمنى من رؤية أبوى وهما لا يدريان ما حل فى من العذاب والمرار مع هذا الشاب ، والله مع الصابرين .

فأرجو حلاً لهذه المشكلة ، وأمرى لله .

ج : من العجب أن تكون هذه المرأة أتقى وأفضل وأكرم من زوجها فقد أحسست اسم ولدها ، ومن حق الولد على والده أن يحسن اسمه - كما جاء فى الحديث الشريف - ويحسن أدبه . ولهذا أمرنا النبى ﷺ أن نتسمى بأسماء الأنبياء ، وخير الأسماء وأحبها إلى الله عبد الله وعبد الرحمن . وأصدق الأسماء حارث وهمام ، كما جاء فى الأحاديث .

إحسان اسم الولد من أول حقوقه عند أبويه ، وقد استجابت هذه المرأة المسلمة فسمت ابنها باسم أحد الأنبياء الكرام فى القرآن « الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم » كما جاء فى الحديث .

ولكن للأسف وجدنا الرجل الذى يفترض فيه الرشيد والصبح والعقل والذى جاب الآفاق ، كان المروض فى مثل هذا أن يكون على دراية ومعرفة ، فإذا به يغير هذا الاسم الكريم إلى اسم قبيح عند الله وعند الناس هو اسم فرعون ، وهذا يذكرنى برجل سمى ابنه « لهباً » حتى يكنى بأبى لهب وليقول له الناس : يا أبها لهب ؟ ﴿ تبت يدا أبى لهب وتب ﴾ .

فتصوروا امرأة تسمى ابنها يوسف ، وهو يسميه فرعون ماذا تملك هذه المسكينة ؟ الخطأ ليس خطؤها ، إنه خطأ ولها الذى زوجها من إنسان لا يرجو الله وقاراً ، ولا يحسب للآخرة حساباً ، هذا الذى لا يذكر الله - كما تقول هذه المسلمة - ولا يصلى ولا يصوم ، كيف يجوز لأب أن يزوج ابنته من مثل هذا الإنسان ؟ وهى أمانة فى عنقه يجب أن يضعها عند من يحفظ الأمانة ، وعند من يراعها ، وعند ﴿ الذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون ﴾ . إن هذه المرأة ليس لها إلا الصبر ، نقول : ليس لها إلا الصبر ، نصبر ، عسى الله عز وجل أن يهدى هذا الزوج ، ويوقظ قلبه ، بنفحة منه ، فيعود إلى الله ، أو يفرق الله بينه وبينها ، فتستريح منه . ليس هناك من حل ، إلا هذا ، وعليها أن تدعو الله ، لعل الله يستجيب لها ، فى هذه الأيام المباركات .

الحلف بالطلاق : هل يقع ؟

س : في لحظة « زعل » حلفت بالطلاق على زوجتي ، على أن تبقى في البيت ، كذا يوم ، وألا تخرج وقد قلت حرفياً « على الطلاق ما أنت خارجة لغاية يوم العيد » وكنت أقصد أن أؤديها بهذا العمل ، فما هو حكم الإسلام في ذلك ، وهناك أمور هامة أريدها أن تخرج لها ، فلو خرجت ، هل يقع على الطلاق في هذه الحالة ؟ وما رأى فضيلتكم في هذا الموضوع ؟

(أبو أيمن)

ج : لقد أخطأت يا أبا أيمن في هذا الحلف ، فالحلف في الإسلام ليس بالطلاق ، لم يجعل الطلاق ليكون يمينا ، إنما الحلف واليمين بالله عز وجل ، ولهذا جاء في الحديث : « من كان حالفاً فليحلف بالله أو لينذر » فأما أن يجعل الطلاق يمينا يحلف به فهذا شيء لم يردده الإسلام فإنما جعل الطلاق علاجاً للأسرة حين تنفك الروابط بين الزوجين ، ولا يجدي وعظ ولا هجر ولا تأديب ولا تدخل الحكيم في إصلاح ما بين رجل الأسرة وامرأته ، حين ذلك ، يلجأ إلى الطلاق باعتباره الوسيلة الأخيرة - أو آخر العلاج ، فإن لم يكن وفاق ففراق ، ﴿ وإن يتفرقا يعني الله كلا من سبعة ﴾^(١١٥) أما جعل الطلاق يمينا فهذا هو المحذور ، وهو طرق ، وإذا كان حراماً ، فهل يقع أو لا يقع ؟ اختلف الفقهاء من السلف في ذلك ، وأكثر الفقهاء وخاصة الأئمة الأربعة يرون وقوع الطلاق بمثل هذا ، ويرون وقوع الطلاق بالحلف ، وبمثل هذه الألفاظ ، هذا هو المشهور في المذاهب ، وخاصة عند المتأخرين ، وجاء بعض الأئمة فقالوا : إن الطلاق بمثل هذا لا يقع ، لأن الله لم يشرع الطلاق بمثل هذه الألفاظ ولم يشرع الطلاق بمثل هذه الأيمان فإذا كان الطلاق يراد

(١١٥) النساء : ١٣٠ .

منه الحمل على شيء أو المنع من شيء فقد خرج عن قصد الطلاق وعن طبيعة الطلاق وأصبح يمينا ، فاليمين بالطلاق يرى بعض الأئمة لا يقع أبداً ولا شيء فيه ، وبعضهم كالإمام ابن تيمية يرى أن فيه كفارة يمين إذا وقع ، أى أنه يمثل هذه الحالة نائب الطلاق عن القسم بالله عز وجل ، فإذا وقع ما حلف عليه كأن خرجت المرأة في مثل سؤال السائل ، فإن عليه كفارة يمين ، أى يطعم عشرة مساكين من أوسط ما يطعم أهله ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، وهذا ما أرجحه ، وما أفتى به ، أى إذا كان لابد من خروج المرأة كما يقول الأخ السائل ، تخرج ، ويحنت ، وعليه كفارة يمين على الأقل ، لأنه خرج عن منهج الإسلام الصحيح ، بهذا الحلف وبهذا اليمين ، فعليه أن يستغفر الله ، وأن يكفر ، وأن يتوب إليه . فإنه أشبه بناذر المعصية فإنه لا ينعقد نذره وعليه كفارة يمين كما جاء في الحديث ١.

مقابلة المرأة لمطلقها

س : هل يجوز للمرأة المطلقة أن تتقابل مع من طلقها بعد الطلاق لأغراض شريفة ؟

ج : حين تطلق المرأة من زوجها وتنتهي عدتها منه يصبح زوجها بعد ذلك أجنبياً عنها ، كأى رجل أجنبى تماماً ، فشأنه شأن الأجانب ، يجوز أن تلقاه ، ولكن فى غير خلوة ، إن الخلوة محرمة فى الإسلام ، وما خلا رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما ، فإذا امتنعت الخلوة ، قابلته كما تقابل أى رجل من الرجال بالحدود المشروعة وبالأداب الدينية والملابس الشرعية ، وأمام الناس ، دون خلوة ، ودون تبرج ، ودون شيء محرم .

هذا إذا كان بعد انقضاء العدة ، أما فى حالة العدة وكانت مطلقة رجعية ، الطلقة الأولى ، أو الطلقة الثانية ، فإن لها أن تقابله ، بل إن عليها وعليه أن تبقى فى بيت الزوجية ولا تخرج منه كما يفعل الكثيرات الآن حين يطلقها زوجها ، وتغضب منه ، تذهب إلى بيت أبيها ، لا ، القرآن يقول : ﴿ يا أيها النبى إذا طلقتم النساء ، فطلقوهن لمدتهن وأحصوا العدة ، واتقوا الله ربكم ، لا تخرجوهن من بيوتهن ، ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ، وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد

ظلم نفسه ، لا تدرى ، لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴿١١٦﴾ إذا بقيت المرأة في بيتها بنص القرآن ، أى بيت الزوجية ، فلعل قلب الرجل يصفو ويميل ويحن إليها من جديد ، وتعود العلاقة على خير مما كانت .. فلا يجوز في حالة الطلاق الرجعى أن تخرج المرأة ولا يخرجها زوجها من بيتها الذى هو بيت الزوجية .

المطلقة قبل الدخول

س : رجل عقد على امرأة ولم يدخل بها ، وبعد أسبوع طلقها ، فهل لها عدة وتستحق مهرأ ؟

ج : المرأة المطلقة قبل الدخول ، لا عدة عليها ، بنص القرآن الكريم : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمَنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ، فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ، فَمْتَعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ (١١٧) . ذلك لأن العدة للحكمة ، هذه الحكمة تتمثل في معنيين : الأول : هو استبراء الرحم .. أن يكون قد علقت من هذا الرجل وهى لا تدرى .. فلا بد من استبراء الرحم حتى تعرف أنه ليس بها شيء من هذا الرجل .

الأمر الثانى : أن العدة جعلت سياجاً للحياة الزوجية السابقة ، فليس من اللائق أن تكون امرأة معاشرة لرجل مدة تطول أو تقصر ، ثم تتركه ، وفى اليوم الثانى تذهب إلى رجل آخر ، هذا لا يليق ، وفى حالة عدم الدخول لم تحدث زوجية حقيقية ولم يحدث اتصال بين الرجل والمرأة حتى يستبرأ الرحم ، وحتى يحتاج إلى مدة تعتبر سياجاً للزوجية السابقة .

حق الأم وإن قست على ولدها

س : أنا فتاة ، كانت لى أم ، تركت لى لأبى ، وكان عمرى خمسة أشهر فقط ، وربتى عمتى أخت أبى ، وعمرى الآن أربعة عشر عاماً ، وسمعت عن حقوق الوالدين ، وأن اللجنة تحت أقدام الأمهات . فهل يفضب الله على ما دامت هى - أبى أمى - لا تريدنى ؟؟

(١١٧) الأحزاب : ٤٩

(١١٦) الطلاق : ١ .

ج : للأم فضل عظيم ، وللوالدين بصفة عامة ، وقد أكد الله لك الوصية بهما في كتابه ، وجعل ذلك من أصول البر ، نسي اتفقت عليها الأديان جميعاً ، فوصف الله يحيى بقوله : ﴿ وَبِإِذْنِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ جَبَّاراً شَقِيماً ﴾ (١١٨) وكذلك وصف عيسى على لسانه في المهد : ﴿ وَبِإِذْنِهِ ، وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّاراً شَقِيماً ﴾ وكذلك جاء القرآن فجعل الأمر ببر الوالدين بعد عبادة الله وحده ، بعد التوحيد .. ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً ﴾ (١١٩) ﴿ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾ (١٢٠) ﴿ وَقَضَىٰ رَبِّي أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً ﴾ (١٢١) وبخاصة الأم ، فهي التي حملت الإنسان كرهاً ووضعته كرهاً ، وتعبت في حمله رتعبت في وضعه ، وتعبت في إرضاعه ، ولذلك وصى النبي بها ثلاث مرات ، وبالأب مرة واحدة . فحتى هذه الأم التي لم ترحم طفلتها ، والتي تركتها منذ صغرها ، حتى هذه لها حق .. حق الأمومة ، فالأم هي الأم ، ولن يصير الدم ماء - كما يقول الناس .

وانقرآن جعل للوالدين المشركين حقاً ، قالت أسماء بنت أبي بكر للنبي ﷺ : إن أمي زارتني وهي مشركة ، أفأصنها ؟ فنزل قول الله تعالى : ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (١٢٢) وقال تعالى في سورة لقمان في الوالدين اللذين يجاهدان ويحاولان كل المحاولة لتكفير ولدهما وجعله مشركاً بدل كونه مؤمناً .. يقول الله عز وجل : ﴿ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ، وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفاً ﴾ (١٢٣) حتى مع محاولة التكفير والصد عن طريق الله ، وعن الإيمان ، مع هذا يقول : ﴿ لَا تُطِعْهُمَا ، وَلَكِنْ صَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفاً ﴾

(١١٨) مريم : ١٤ .

(١١٩) النساء : ٣٦ .

(١٢٠) لقمان : ١٤ .

(١٢١) الإسراء : ٢٣ .

(١٢٢) الممتحنة : ٨ .

(١٢٣) لقمان : ١٥ .

فهذا ما جاء به الإسلام ، أن يكون الإنسان باراً بأبويه ، وإد جارا عليه ، وإن ظلماه .. وإن جفواه .. وهذا هو شأن مكارم الأخلاق : أن أصل من قطعك ، وتبذل لمن منعك ، وتعطى من حرمك ، وتعفو عمن ظلمك ، وتحسن إلى من أساء إليك . هذا في الناس عامة ، فكيف في ذوى الأرحام ؟ فكيف بالوالدين ؟ فكيف بالأم التي جعل الله الجنة تحت أقدامها ؟

إننا نوصي الأخت السائلة ، نوصيها أن تبر أمها ، وأن تكون ذات فضل ، وإحسان ، ولا تتبع الوسوس ، فلعل الله يصل ما انقطع من حبال المودة ، والأم هي الأم على كل حال .

ولعل هذه الأم كانت لها ظروف خاصة لا تدركها الآن ، وربما تدركها في المستقبل . وعاطمة الأمومة لا تحتاج إلى تقرير ولا إلى وصية .. والإسلام حين وصى .. إنما وصى الأولاد بوالديهم ، ولم يوص الآباء ولا الأمهات . لأنهم ليسوا في حاجة إلى وصية ، وخاصة الأم فإن قلبها مطبوع بالحنان ، فإذا خرجت أم ما عسى هذا الأمر ، فلا بد أن يكون هناك فعلا من البواعث والدواعي العفيفة ما جعلتها تسلك هذا السلوك الشاذ .. ولعل الفتاة حين تشب عن الطوق ، تدرك الظروف التي جعلت أمها تسلك هذا السلوك الغريب .

من المستئول

س : أنا سيدة متزوجة وأم لطفلين وزوجي دائماً يصحبني معه إلى الحفلات العامة ، بحيث أدمنت - من كثرة ترددي على هذه الحفلات الخمر والسجارة ، وأصبحت لا أستطيع تركها أبداً ، فأحبيت أن أسألك : هل يقع الإثم على شخصياً أم على زوجي ، لأنه هو الذي يصحبني إلى الحرام ، وإذا لم أطعه يضرني ؟ أرجو إرشادي .

ج : مأساة أي مأساة أن يصحح المجتمع المسلم ، في هذا المستوى ، ويحور رجاله ونساؤه إلى هذا الدرك ، والإثم في هذه القضية على كل حال واقع على الطرفين ، على الرجل والمرأة ، الزوج والزوجة .

يقع على الزوج أولاً ، لأنه مكلف أن يحمى أهله من النار كما قال تعالى مخاطباً جماعة المؤمنين : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ (١٢٤) أى أن يقيهم النار لأنه مسئول أن يحجب نفسه وأهله النار ، فكما يوفر لهم القوات ليأكلوا ، والكسوة ليلبسوا ، والتعليم ليتثقفوا ، والدواء ليعالجوا ، هذه الأمور الدنيوية مطلوبة منه ، هو كذلك مسئول أن يقرّبهم من الجنة ويباعد بينهم وبين النار ، وإلا فما قيمة أن تلبس زوجتك أحسن الثياب ، وتطعمها من أفضل الطعام والشراب ، وتوفر لها من المتع الشيء الكثير ، ثم تجرّها جراً إلى جهنم - والعياذ بالله - ؟ وما قيمة أن يأخذ أولادك أرقى الشهادات ، أو يتسمنوا أرفع المناصب ثم يكون مصيرهم جهنم ؟ ما قيمة هذا كله ؟

فالإنسان مطلوب منه أن يحمى نفسه وأهله من النار : ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً ﴾ . « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، الإمام راع وهو مسئول عن رعيته ، والرجل في أهل بيته راع وهو مسئول عن رعيته » فهذا الزوج وأمثاله ، كان عليه أن يقي زوجته من هذه الحفائث : من الخمر ومن الحفلات ، وخاصة حفلات الاختلاط ، التي يختلط فيها الرجال بالنساء ، بلا حدود ولا قيود ، كما هو شأن المدنية الغربية ، التي قدفتنا بهذه الألوان من السلوك في حياتنا ، هذه الألوان الغربية ، الدحيلة على المجتمع المسلم ، فهذا الزوج مسئول ، لأنه بدل أن يحمى زوجته من النار ، جرّها إلى النار جراً .. ثم الزوجة أيضاً مسئولة ، لأنها مكلفة ، لم تفقد الأهلية ، هي ليست آله طيبة ، تدار فتدور ، وتحرك فتتحرك ، أو بهيمة تقاد فتقاد ، لا .. إنها إنسان .. لها عقل ، ولها إرادة ، تستطيع أن تقول : لا ، وخاصة في المعاصي . وفي هذه الحالة ، لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . هذه هي المسألة التي تذوب فيها كل السلطات ، ليس لرئيس أن يجبر مرؤوسه على المعصية ، وليس لوالد أن يحمل ولده على المعصية ، وليس لزوج أن يرغم زوجته على المعصية ، وليس لسيد أن يجبر خادمه على المعصية ، وليس لقائد أن يدفع جنوده إلى المعصية ، كلا ففي الحديث : « السمع والطاعة حق على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية ، فلا سمع ولا طاعة » متفق عليه .

فإذا كان يأمرها بالمعصية ، أو يدفعها إلى المعصية ، فمن حقها - بل من واجبها أيضاً - أن تقول : لا ، بملء فيها . لأنه هنا تعارض حق الزوج وحق الله فإذا كان حق الزوج أن يطاع فحق الله في هذه الحالة أن ترفض المعصية ، وحق الله مقدم . على أن الزوج هنا ليس له حق أصلاً ، لأن هذا خارج عن حقوقه .. فإذا أراد أن يصحبها إلى الحملات المنكرة أو إلى شرب الخمر فيجب أن ترفض هذا ولو أدى ذلك إلى الطلاق ، فهذه الأخت مسئولة ، وإن كان الزوج أيضاً مسئولا . وتستطيع على كل حال أن تراجع نفسها وأن تتوب ، وأين هذا من كثير من الرسائل ، التي تأتي من بعض السيدات ، يشكون من فساد أزواجهن ؟ للزوج الذي يسهر سهرًا طويلاً ، ويأتي آخر الليل وهو لا يعرف يمينه من شماله ، وهي تأمره بالصلاة وهو لا يصلي ، وتنهاه عن المنكر ، وهو لا ينتهي ، ولا يزدجر .. هذه هي الزوجة التي تعين زوجها على الطاعة وعلى الخير ، فهذه الأخت مسئولة ، وزوجها مسئول ، ونرجو من الاثنين .. الزوج والزوجة ، أن يراجعا حسابهما مع الله ، وأن يرتدعا عن مثل هذا الطريق ، الذي لا يؤدي إلا إلى الخسار في الدنيا والبوار في الآخرة - والعياذ بالله .

قضايا عملية تنتظر أحكامها الشرعية

ما رأى الفقه في عمليات شتل الجنين ، واختيار جنس المولود
والنتائج التي يمكن أن تسفر عنها تجارب ضبط المزاج ؟

نشرت مجلة « العربي » مقالاً للدكتور حسان حنوت تحت العنوان
المذكور يقول فيه :

« كان الواحد من العلماء في مطالع الحضارة الإسلامية آخذاً في شتى فروع المعرفة بنصيب وافر ، فكان منهم الفرد ينبغ في الطب والكيمياء والطبيعة والموسيقى نبوغه في الفقه وعلوم القرآن واللغة ، استجابة لنداء هذا الدين الذي ينظم شئون الحياة الروحية والمادية جميعاً ، ويحض على النظر في النفس والكون لاستجلاء سنن الله في كونه ، تلك التي تعرف حديثاً بالنواميس أو القوانين العلمية .

والآن وقد تقدم العلم وتشعبت فروعه إلى أقسام وتخصصات هي من الاتساع والتباعد بحيث يستحيل أن يلم بها عقل واحد ، أصبح لا مناص لنا إن أردنا أن نتبين أحكام ديننا فيما يستحدث من أمور دنيانا ، من أن تتضافر جهود علمائنا المتخصصين في العلوم الكونية والشرعية للوصول معاً بالاجتهاد المخلص والمبصر إلى رأى الشرع في مسائل لم تكن من قبل ولم تكن لها سوابق ولا نظائر . وإذا كان الشافعى صاحب المذهب قد قال : (تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور) ، فمن الحق أن نقول كذلك : (تحدث للناس أقضية بقدر ما بلغ العلم من آفاق وما حقق من إمكانيات) .

وأود أن أعرض على سبيل المثال لا الحصر نماذج من الإنجازات التى أصبح العلم على مشارفها وبلغ القدر الذى يسمح أن نقول : أن دخولها إلى حيز الواقع معقول وفي زمن غير بعيد . ولا أتصدى للرأى الشرعى فهذا اختصاص آخر ، وإنما أسوقها لأضع تحت بصر القارئ الفقيه لحة مما يحدث على الجبهات المقدمة للعلم .

شئل الجنين

واخترت هذا الاسم لأفرق بينه وبين ما تناقلته الصحف من سنوات عن جنين أنبوب الاختبار وما صاحب ذلك من تهاويل فهذا موضوع آخر . ولبيان موضوعنا أذكر القارئ بأن أول تكوين الجنين هو التحام خلية من الرجل هي الحيوان المنوى بخلية من الأنثى هي البويضة التى تخرج من أحد المبيضين فيتلقفها أنبوب (أيمن أو أيسر) واصل إلى الرحم ، ويتم هذا الالتحام فى هذا الأنبوب منتجاً البويضة الملقحة أو البيضة .. وهى التى ترحل إلى الرحم وتنغرس فى بطانته وتشرع فى الانقسام بغير توقف إلى ملايين الخلايا التى تعطى الجنين الكامل الذى يولد طفلاً . فالجنين إذن التحام نصفين نصف آت من الخصية ونصف آت من المبيض . أما الرحم فمستردع ومستزرع وحاضن يفى بالغذاء والنماء

نذكر بعد ذلك نموذجاً لمرض خلقى .. تكون فيه المرأة ذات مبيضين ولكنها غير ذات رحم .. وتفترز كل شهر بويضة ولكنها تهدر لأن غياب الرحم معناه الحيلولة بين المنى وبين البويضة وكذلك غياب الحاضن الطبيعى للجنين منذ تكونه

من التحام خليتين حتى استوائه في أواخر الحمل .

والبحث الجارى الآن ينصب على شفط البويضة من مبيضها خلال منظار يخترق جدار البطن (وقد تمت هذه الخطوة) ، ثم تلقيح هذه البويضة بمنوى من الزوج يلتحم بها ليكونا بيضة تشرع في الانقسام إلى عديد من الخلايا (وقد تمت هذه الخطوة أيضاً) ثم إيداع هذه الكتلة من الخلايا أى الجنين الباكر رحم امرأة أخرى بعد إعداده هرمونياً لاستقبال جنين .. فيكمل الجنين نماءه في رحم هذه السيدة المضيفة حتى تلده وتسلمه لوالديه اللذين منهما تكون .

هذه الخطوة لم تم بعد ولكنها بلغت درجة الممكن . وقد تمت بنجاح في الحيوانات بل وعلى درجتين ، إذ تم استخراج أجنة نعاج في بريطانيا وإيداعها رحم أرنبه حملت بالطائرة لجنوب أفريقيا حيث استخرجت مرة أخرى وأودعت أرحام نعاج من فصيلة أخرى حضنتها حتى ولدتها على هيئة سلالتها الأصلية .

قد عرفنا الأم في الرضاع وأحكام الأخوة في الرضاع .. والآن أدركنا أن للمرء بأمه صلتين صلة تكوين ووراثية أصلها المبيض وصلة حمل وحضانة أصلها الرحم . وحتى الآن كانت صلة الرحم تطلق مجازاً على الجميع .. ولكن ماذا إذا انشعبت النسبتان فكان التكوين من امرأة والحضانة في أخرى .. وأين تقف صلة الرحم من بنوة المبيض .. وما حقوق هذه الحاضن وماذا يترتب على ذلك من أحكام ؟

اختيار جنس الجنين

هناك نوعان من كروموزومات الجنس .. أما الذى في بويضة المرأة فهو دائماً من النوع المسمى X .. وأما منويات الرجل فبعضها يحمل X والآخر يحمل Y .. وكلاهما موجود بأعداد وفيرة مختلطين في القذيفة المنوية الواحدة .. فإن قدر أن يلقح البويضة منوى يحمل X كان كروموزوما الجنس في الجنين الناتج XX وهذا الجنين أنثى .. وإلا فهما Y X وهذا الجنين ذكر ..

دار البحث ولا يزال عما تختلف فيه المنويات حاملة X عن تلك حاملة Y من خصال .. وثبت أنهما يختلفان في الكتلة وفي سرعة الحركة وفي الأثر الكهربى

وفي القدرة على اقتحام وسط لزج واجتيازه وفي درجة نشاطها باختلاف التفاعل الكيميائي للبيئة المحيطة .. واستخدمت هذه الفروق في إتاحة الفرصة لأحدهما دون الآخر في أن يكون السابق إلى تلقيح البويضة ومن ثم اختيار جنس الجنين الناتج .

وقد تم تطبيق ذلك فعلاً في صناعة تربية الحيوان . حيث تم تهيئة الظروف المرغوبة وإجراء التلقيح الصناعي للإناث والحصول على مواليد من الجنس المنشود إن لم يكن دائماً فنسبة عالية .

ولم يتم ذلك في الإنسان حتى الآن .. لأسباب أهمها أن من الصعب إخضاع الطبيعة الإنسانية لظروف التجربة الحيوانية من منع عن الجنس لفترات طويلة تكتفها تلقيحة صناعية واحدة .. ولكن أصبح في حيز الاحتمال أن يصل العلم إلى المزيد في هذا الشأن .. بل إن بعض السيدات تتحایل على ذلك بمعرفة نوع الجنين الذي في أرحامهن بشفط جزء من السائل الرحمي الذي حول الجنين وفحص ما فيه من خلايا الجنين المنفوضة ، فإن لم يكن الجنين من الجنس المراد طلبن من الطبيب إجهاضه وذلك في البلاد التي تتيح الإجهاض .. على أن رأينا نحن واضح في أن الإجهاض حرام .

ولكن ماذا لو تم التغلب على الصعوبات الباقية بغير إجهاض وهذا أمر محتمل ؟

في مهنتي أرى أم البنات تريد أن تحدد عدد أطفالها ولكنها تريد وتزيد في انتظار الذكر المنشود . فهل إن استطاعت من البدء إنجاب الذكر أفضى ذلك إلى تقليل التناسل ؟

وهل يجنح الأغنياء إلى إنجاب الذكور حرصاً على الثروة أن تخرج من الأسرة إن ورثت البنت وانضمت بما تملك إلى زوج غريب يحمل أولاده منها اسمه واسم أسرته ثم تؤول إليهم أملاك أمهم بالوراثة ؟

أو أن الإنسان إن حاول أن يأخذ على عاتقه مهمة الطبيعة الحكيمة بعيدة النظر في توزيع الجنس آل به الأمر إلى أن يفسد حيث ظن أنه يصلح كما فعل من قبل وهو يعث بالتوازن الحيوى على هذه الأرض ؟

ضوابط المزاج

من قديم حاول الناس الحصول على ما يغير من حالاتهم الفكرية والمزاجية ، وفي هذا السيل اهتموا إلى الخمر والحشيش والأفيون والمنزول والقات وغيرها مما نعرف وما لا نعرف .. ودخل ذلك في حوزة البحث العلمى فتوالت عقاير تعالج به التشنجات أو القلق أو الاكتئاب . ، ومن سنوات ظهرت نظرية ترد مرض الفصام (ازدواج الشخصية) إلى مسببات كيميائية وتعالجه على هذا الأساس .

ولقد اهتم العلم إلى أن أحوال الناس من رضى أو غضب وثورة أو خنوع وحاس أو خمول إنما يرجع إلى تغيير كيمياء الدورة الدموية لنشاط بعض الغدد في صب إفرازاتها إليها .

وتلت ذلك سلسلة من التعرف على هذه الإفرازات واستبطان العقاقير الكيميائية التى تدخل فى الجسم فتحدث أثرها المطلوب .

وإذا كان لهذا التقدم أثره الحميد فى السيطرة على طائفة من الأمراض العصبية ، فإن للمسألة وجهاً آخر أصبح محل الاهتمام بصورة متزايدة وكان مبعث هذا الاهتمام احتمالات استعمال هذه العقاقير على السليم لا المريض .

إن مناط مسئولية الإنسان هو قدرته على التمييز والاختيار الحر .. ولقد تعمل فى نفسه عوامل وتضطرم مشاعر وتثور غرائز فإذا هو مطالب بأن يملك زمام نفسه فيفعل الخير ويمتنع عن الشر .

فماذا لو اختلت هذه القاعدة وأصبحت المواد الكيميائية هى التى تصنع للإنسان مزاجه أو شعوره أو إرادته .

ماذا لو كانت العفة دائماً عفة العاجز ، والصبر دائماً صبر الضعيف .

وماذا لو كانت الشراسة أو النزق أثاراً فارماكولوجية وليست سمات أخلاقية .

يتحدثون بأن المستقبل غير البعيد سيشهد تفريق المظاهرات أو منعها باستعمال قنابل الغاز الملين للعريكة لا المسيل للدموع .. وبإمكان خلط الخبز أو الماء بمواد تبعث على الدعة والسكينة وتمنع الغضب ولو للحق .

وهل يستطيع حاكم أو نظام أن يضمن شراسة جنده ووداعة شعبه بهذه الوسيلة ؟

هذا عدا ما هو الآن مدرج في قائمة أسلحة الحرب البيولوجية من غازات أو إشعاعات تؤدي إلى سلب الإرادة وشلل الفكر ..

ويتقدم العلم ويتقدم .. ومهما تقدم يظل قول الله قائماً : ﴿ ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها ، قد أفلح من زكّاها وقد خاب من دساها ﴾ .

حسان حتحوت

وقد بعث إلينا سكرتير تحرير مجلة « العربي » الأستاذ فهمي هويدي يسألنا الإجابة في ضوء الأدلة الشرعية عما أثاره الدكتور حتحوت . فأجبناه بما يلي :

لا ريب أن القضايا التي أثارها الصديق الطبيب العالم الأديب الدكتور حسان حتحوت وطلب فيها رأى الفقه - قضايا خطيرة تستحق الاهتمام من المشتغلين بفقه الشريعة وبيان أحكامها ، وخصوصاً إذا كانت في حيز الإمكان القريب ، كما يؤكد د . حتحوت . وإن كان من فقهاء السلف رضى الله عنهم من جعل نهجه رفض الإجابة عما لم يقع بالفعل من الحوادث المسئول عنها ، حتى لا يجرى الناس وراء الافتراءات المتحيلة ، مما لا يقع مثله إلا شاذاً ، بدل أن يعيشوا في الواقع ، ويبحثوا عن علاج لأدوائه .

فمن ابن عمر قال : لا تسألوا عما لم يكن : فإنى سمعت عمر يلعن من سأل عما لم يكن .

وكان بعضهم يقول للسائل عن أمر : أو قد وقع ؟ فإن وقع أجابه . وإلا قال له : إذا وقع فاسأل .

وكانوا يسمون من سأل عما لم يقع : « أرأيتُ » نسبة إلى قوله : « أرأيت لو كان كذا وحدث كذا » الخ ...

قال الشعبي إمام الكوفة في عصر التابعين : والله لقد بغض هؤلاء القوم إلى المسجد . قلت : من هم يا أبا عمر ؟ قال : الأرايتيون .

وقال : ما كلمة أبغض إلى من « أرأيت » ؟

ويمكننا أن نقصدى هؤلاء الأئمة ، ونقول للدكتور حسان حتحات : دع الأمر حتى يقع بالفعل ، فإذا حدث أجبننا عنه ، ولا نتعجل البلاء قبل وقوعه .

وما يدرينا ؟ لعل عقبات لم يحسب العلماء حسابها ، أو قدروا في أنفسهم التغلب عليها . تقف في طريقهم ، فلا يستطيعون تنفيذ ما جربوه في بعض الحيوان على نوع الإنسان .

ولكننا - مع هذا - نحاول الجواب لأمرين :

الأول : إن موجه السؤال يعتقد أن الأمر وشيك الوقوع ، وليس من قبيل الفروض المتحيلة التي كان يسأل عن مثلها « الأرايتيون » فلا بد أن تنهياً لبيان حكم الشرع فيما يترتب عليها من آثار لم يسبق لها نظير في الحياة الإسلامية ، بل الإنسانية .

الثاني : إن السؤال فيما أرى يتضمن أيضاً فيما يتضمن بحث مشروعية هذه الأعمال المطروحة للاستفتاء : أتدخل في باب الجائر أم المحذور ؟ وهذا غير السؤال الأول .

شتل الجنين :

أما ما سماه الدكتور حتحات « شتل الجنين » فهو قضية في عاية الغرابة والإثارة . وهي تختلف عما كان يسأل عنه من قبل من « التلقيح الصناعي » الذي تلقح فيه بويضة امرأة بحيوان موى من رجل غير زوجها ، وهذا حرام بيقين لأنه يلتقى مع الزنى في اتجاه واحد ، حيث يؤدي إلى اختلاط الأنساب ، وإقحام عنصر دخيل على الأسرة أجنبي عنها ، مع اعتباره منها نسباً ومعاملة وميراثاً ، وإذا كان

الإسلام قد حرّم التبنّي ولعن من انتسب إلى غير أبيه ، فأحرى به أن يحرم التلقيح المذكور ، لأنه أشدّ شَبهاً بالزنى .

أما قضية « الشتل » المستول عنها هنا فليس فيها خلط أنساب ، لأن البويضة ملقحة بماء الزوج نفسه ، ولكنها تترتب عليها أمور أخرى هي غاية في الخطورة من الناحية الإنسانية والأخلاقية .

وإذا كنا نبحث أولاً عن مشروعية هذا الأمر من الوجهة الدينية ، قبل أن نبحث عن أحكامه إذا حدث بالفعل ، فالذى أراه - بعد طول تأمل ونظر - أن الفقه الإسلامى لا يرحب بهذا الأمر المبتدع . ولا يطمئن إليه ، ولا يرضى عن نتائجه وآثاره ، بل يعمل على منعه .

إفساد لمعنى الأمومة :

وأول هذه النتائج وأبرزها : أنه يفسد معنى الأمومة كما فطرها الله ، وكما عرفها الناس . هذا المعنى الذى ليس فى الحياة أجمل ولا أنبل منه .

فالأم الحقيقية فى التصور المعروف للسؤال ، هي صاحبة البويضة الملقحة ، التى منها يتكون الجنين ، هى التى ينسب إليها الطفل ، وهى الأحق بحضائنه ، وهى التى تناط بها جميع أحكام الأمومة وحقوقها من الحرمة والبر والنفقة والميراث وغيرها .

وكل دور هذه الأم فى صلتها بالطفل أنها أنتجت يوماً ما بويضة أفرزتها بغير اختيارها ، وبغير مكابدة ولا مشقة عانتها فى إفرازها .

أما المرأة التى حملت الجنين فى أحشائها وغذته من دم قلبها أشهراً طويلاً ، حتى غدا بضعة منها ، وجزءاً من كيائها ، واحتملت فى ذلك مشقات الحمل ، وأوجاع الوحم ، وآلام الوضع ، ومتاعب النفاس ، فهذه مجرد « مضيعة » أو « حاضنة » تحمل وتأنم وتلد ، فتأتى صاحبة البويضة ، فتنتزع مولودها من بين يديها ، دون مراعاة لما عانت من آلام ، وما تكون لديها من مشاعر ، كأنها مجرد « أنبوب » من الأنابيب ، التى تحدثوا عنها برهة من الزمان ، لا إنسان ذو عواطف وأحاسيس .

حقيقة الأمومة :

وإن من حقنا - ومن حق كل باحث عن الحقيقة - أن يسأل معنا هنا عن ماهية الأمومة التي عظمها كتب السماء ، ونوّه بها الحكماء والعلماء ، وتغنى بها الأدباء والشعراء ، وناطت بها الشرائع أحكاماً وحقوقاً عديدة . الأمومة التي هي أرق عواطف البشر وأخلدّها وأبقاها .

وهل تتكون هذه الأمومة الشريفة من مجرد بهيضة أفرزها مبيض أنثى ولقحها حيوان منوى من رجل .

إن الذى يثبت الدين والعلم والواقع ، أن هذه الأمومة إنما تتكون مقوماتها ، وتستكمل خصائصها ، من شيء آخر بعد إنتاج البويضة حاملة عوامل الوراثة، إنه المعاناة والمعاناة للحمل أو الجنين ، تسعة أشهر كاملة يتعرّف فيها كيان المرأة البدنى كله تغيراً يقلب نظام حياتها رأساً على عقب ، ويحرمها لذة الطعام والشراب والراحة والهدوء . إنه الوحم والغثيان والوهن طوال مدة الحمل . وهو التوتر والقلق والوجع والتأوه والطلق عند الولادة . وهو الضعف والتعب والهبوط بعد الولادة . إن هذه الصُّحبة الطويلة - المؤلمة المحببة - للجنين بالجسم والنفس والأعصاب والمشاعر . هى التى تولد الأمومة وتفجّر نبعها السخى الفياض بالحنوّ والعطف والحب .

هذا هو جوهر الأمومة . بذل وعطاء ، وصبر واحتمال ، ومكابدة ومعاناة .

ولولا هذه المكابدة والمعاناة ، ما كان للأمومة فضلها وامتيازها ، وما كان ثمة معنى لاعتبار حق الأم أوكد من حق الأب .

إن أعباء الحمل ، ومتاعب الوضع ، هى التى جعلت للأمومة فضلاً أى فضل ، وحقاً أى حق ، وهى التى نوّه بها القرآن الكريم ، وأحاديث الرسول ﷺ وحسبنا أن نقرأ فى كتاب الله ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً ، حملته أمه كرهاً ووضعته كرهاً ، وحمله وفصاله ثلاثون شهراً ﴾ ، ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه ، حملته أمه وهنا على وهن ، وفصاله فى عامين ﴾ .

وما لنا نذهب بعيداً . وهذا هو القرآن الكريم يحصر حقيقة الأمومة في الولادة بنص حاسم ، فيقول في تخطيطه المظاهرين^(١٢٥) من نسائهم : ﴿ ما هن أمهاتهم ، إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم ﴾ .

بهذا الأسلوب الجازم الحاصر ، حدد القرآن معنى الأمومة : ﴿ إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم ﴾ . فلا أم في حكم القرآن إلا التي ولدت .

والخلاصة أن الأم التي لا تحمل ولا تلد كيف تسمى « أمأ » أو « والدة » ؟ وكيف تتمتع بمزايا الأمومة دون أن تحمل أعباء الأمومة ؟

وأستطيع أن أضرب هنا مثلاً بارزاً لبيان يوضح موقف الشرع من الأم الحقيقية .

لماذا كانت الأم أحق بالحضانة :

روى أحمد وأبو داود عن عبد الله بن عمرو أن امرأة قالت : يا رسول الله ، إن ابني هذا كان بطني له وعاء ، وحجري له حواء ، وثديي له سقاء ، وإن أباه طلقني وزعم أنه يتزوجه مني ! فقال ﷺ : « أنت أحق به ما لم تنكحي » (أي تتزوجي) .

وهكذا أعطى الشرع حق الحضانة للأم وقدمها على الأب . وجعلها أحق بطفلها منه ، لما ذكرته هذه المرأة الشاكية من أسباب وحيثيات تجعلها أحق على الطفل وأرفق به وأصبر على حضائته من أبيه ، فقد صبرت على ما هو أشد وأقسى من الحضانة ، حين حملته كرهاً ووضعته كرهاً .

فما تقول هذه الأم المستحدثة إذا اختلفت مع زوجها في أمر حضانة الولد ؛ وبأي منطق تستحقه وتقدم على أبيه ، ولم يكن بطنها له وعاء ، ولا ثديها له سقاء ؟ إن قالت : إنها صاحبة البويضة التي منها خلق ، فالأب كذلك صاحب الحيوان المنوي الذي لولاه ما صلحت البويضة لشيء ، بل لعله هو العنصر الإيجابي

(١٢٥) المظهر من امرأته : من يجرمها على نفسه بأن يقول ها . أنت على مثل أمي أو كظهر أمي ويسمى هذا شرعاً « الظهار » .

النشيط المتحرك في هذه العملية ، حتى إن القرآن نسب تكوين الإنسان إليه في قوله تعالى : ﴿ فليظهر الإنسان مم خلق ، نُحلق من ماء دافق . يخرج من بين الصلب والترائب ﴾ فالماء الدافق هنا هو ماء الرجل .

تساؤلات :

ولنا أن نسأل هنا : لماذا يفكر رجال العلم في نقل بويضة امرأة إلى رحم امرأة أخرى ؟

سيجيئون : لنوفر للمرأة المحرومة من الولد ، لفقدها الرحم الصالح للحمل ، ما تشتاق إليه من الأطفال عن طريق أخرى صالحة للحمل .

ونود أن نقول هنا : إن الشريعة تقرر قاعدتين مهمتين تكمل إحداها الأخرى :

الأولى : إن الضرر يزال بقدر الإمكان .

والثانية : إن الضرر لا يزال بالضرر .

ونحن إذا طبقنا هاتين القاعدتين على الواقعة التي معنا ، نجد أننا نزيل ضرر امرأة - هي المحرومة من الحمل - بضرر امرأة أخرى ، هي التي تحمل وتلد ، ثم لا تتمتع بشرة حملها وولادتها وعنائها . فنحن نحل مشكلة بحلق أخرى .

إن على العلم أن يتواضع ولا يحسب أن بإمكانه أن يحل كل مشكلات البشر ، فإنها لا تنتهي ولن تنتهي . ولو فرض أنه حل مشكلة المرأة التي ليس لها رحم صالح ، فكيف يحل مشكلة التي ليس لها مبيض صالح ؟

وسؤال آخر : هل هذه هي الطريقة الوحيدة - في نظر العلم - لإزالة ضرر المرأة المحرومة من الإنجاب لعدم الرحم ؟

والجواب : إن العلم الحديث نفسه بإمكانه وتطبيقاته - فيما حدثني بعض الأخوة الثقات المشتغلين بالعلوم ، والمطلعين على أحدث تطوراتها ، وتوقعاتها ،

يفتح أمامنا باب الأمل لو سيلة أخرى أسلم وأفضل من الطريقة المطروحة .

هذه الوسيلة هي زرع الرحم نفسه في المرأة التي عدمته ، تنمة لما بدأ به العلم ونجح فيه من زرع الكلية والقرنية وغيرها ، بل زرع القلب ذاته في تجارب معروفة ومنشورة .

احتمالات :

ولقد حصر الدكتور حتحات الصورة المستول عنها في امرأة ذات مبيض سليم ، ولكن لا رحم لها . وهي مشوقة إلى الأولاد ، راغبة في الإنجاب ، كأنه بهذا يثير الشفقة عليها ، ويستدر العطف من أجلها .

ولكن هذا الباب إذا فتح ، ما الذى يمنع أن تدخله كل ذات مال من ربوات الجمال والدلال ، ممن تريد أن تحافظ على رشاقتهما ، وأن يظل هوامها كفصن البان ، لا يعير خصرها وصدرها الحمل والوضع والإرضاع . فما أيسر عليها أن تستأجر « مضيضة » تحمل لها ، وتلد عنها ، وترضع بدلا ، وتسلم لها بعد ذلك « ولداً جاهزاً » تأخذه بيضة مقشورة ، ولقمة سائغة ، لم يرق لها فيه جيبن ، ولا تعبت لها يمين ، ولا انتفض لها عرق . وصدق المثل : رب ساع لقاعد ، ورب زارع لحاصد !!

وإذا كان مبيض الأنثى يعرز في كل شهر قمرى بويضة صالحة - بعد التلقيح - ليكون منها طفل ، فليت شعري ما يمنع المرأة الثرية أو زوجة الثرى أن تنجب في كل شهر طفلاً ما دام الإنجاب لا يكلفها حملاً ولا يجشمها ولادة !!

ومعنى هذا أن المرأة الغنية تستطيع أن تكون أمّاً لاثني عشر ولداً في كل سنة ، ما دامت الأمومة هينة لينة لا تكلف أكثر من إنتاج البويضة ، والبركة في « الحاضنات » أو « المضيفات » الفقيرات اللاتي يقمن بدور الأمومة ومتاعبها لقاء درهيمات معدودة .

ويستطيع الرجل الثرى أيضاً أن يكون له جيش من الأولاد بعد أن يتزوج من النساء مثني وثلاث ورباع ، يمكن لكل واحدة أن تنجب حوالى ٥٠٠ خمسائة من البنين والبنات بعدد ما تنتج من البويضات ، طوال مدة تبلغ أو تتجاوز الأربعين عاماً من سن البلوغ إلى سن اليأس .

والنتيجة من وراء هذا البحث أن الشريعة لا تترجح إلى ما سمي « شتل الحنين »
لما ذكرنا من آثار ضارة تترتب عليه ، فهو أمر مرفوض شرعاً ، ممنوع فقهاً .

ضوابط وأحكام :

بقي أن نبين الحكم فيما إذا سار العلم إلى نهاية الشوط ووقع هذا الأمر
بالمعل ، ولم يبال رجال العلم بمخالفة ذلك للشرائع والأخلاق .

وهنا نستطيع أن نصنع بعض الضوابط والأحكام^(١٢٦) : لتقبل من صرره
والتخفيف من شره :

١ - يجب أن تكون « الحاضنة » امرأة ذات زوج ، إذ لا يجوز أن تعرض
الأبكار والأيامى للحمل بغير زواج ، لما في ذلك من شبهة الفساد .

٢ - يجب أن يتم ذلك بإذن الزوج ، لأن ذلك سيفوت عليه حقوقاً ومصالح
كثيرة ، نتيجة الحمل والوضع^(١٢٧) ، وإذا كان الحديث ينهى المرأة أن تصوم تطوعاً
إلا بإذن زوجها ، فكيف بحمل يشغل المرأة تسعة أشهر ونحوها قد يستغرق أربعين
يوماً ؟

٣ - يجب أن تستوفي المرأة الحاضنة العدة من زوجها ، خشية أن يكون
برحمها بويضة ملقحة ، فلا بد أن تضمن براءة رحمها ، منعاً لاختلاط الأنساب .

٤ - نفقة المرأة الحاضنة وعلاجها ورعايتها ، طوال مدة الحمل والنفاس ،
على أب الطفل ملقح البويضة - أو وليه من بعده ، لأنها تغذيه من دمها ، فلا بد أن
تعرض عما تفقد ، وقد قال تعالى في شأن المطلقات : ﴿ وإن كن أولات حمل
فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن ﴾ وقال في شأن المرضعات : ﴿ وعلى المولود له

(١٢٦) فهم بعض من قرءوا كلامي هذا - ومنهم فضيلة الشيخ عبد الله بن زيد رئيس المحاكم الشرعية في
قطر - أني أوافق على أصل الموضوع ، وسواء كل ما ذكرته في صلب البحث في منع هذا الأمر ، وإنما ذكرت هذه
الضوابط على اعتراض أن يحدث ذلك دون إذن من الشرع وما قلته من قبل هو أساس الفتوى .

(١٢٧) ومن ذلك أنه ينبغي أن يمتنع عن مجامعتها خشية أن تجهض أو تعمد البويضة وهي لا تشعر بحمل
من الزوج دون أن يعلم ، وحتى لا يسفى بمائه ورع غيره

رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴿ - يعنى الأب - ، ثم قال : ﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ .

٥ - جميع أحكام الرصاعة وآثارها تثبت هنا من باب قياس الأولى ، لأن هذا إرضاع وزيادة ، إلا فيما يتعلق بزواج المرأة الحاضنة ، فهناك في الرضاع يعتبر أباً لمن أرضعته أمه إذا كان اللبن من قبله ، لأن التغيرات التي تحدث بجسم المرأة أثناء الحمل ، وبعد الوضع من إدرار اللبن ونحوه بسبب الولد أو الجنين الذى كان لهما الرجل دخل أساسى في تكوينه .

أما زوج المرأة الحاضنة أو المضيفة فليس له أى علاقة بالجنين أو الوليد .

٦ - إن من حق هذه الأم الحاضنة أن ترضع وليدها إن تمسكت بذلك ، فإن ترك اللبن في ثديها دون امتصاص قد يضرها جسماً ، كما يضرها نفسياً ، وليس من مصلحة الطفل أن يجرى الله له الحليب في صدر أمه ، ثم يترك عمداً ليغذى بالحليب الصناعى .. وقد جعل الله الرضاع مرتبطاً بالولادة فقال : ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن ﴾ .

٧ - في رأى أن هذه الأمومة - إن حدثت - يجب أن تكون لها مزايا فوق أمومة الرضاع . ومن ذلك إيجاب نفقة هذه الأم على وليدها إذا كان قادراً واحتاجت هى إلى النفقة .

قضية اختيار الجنس :

أما قضية اختيار جنس الجنين ، من ذكورة وأنوثة ، فهى تصدم الحس الدينى لأول وهلة وذلك لأمرين :

الأول : أن علم ما فى الأرحام للمخالق سبحانه ، لا للحلق . قال تعالى : ﴿ الله يعلم ما تحمل كل أنثى وما تغيض الأرحام وما تزداد ﴾ وهو من الخمسة التى هى مفاتيح الغيب المذكورة فى آخر سورة لقمان ﴿ إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما فى الأرحام ﴾ .

فكيف يدعى بشر أنه يعلم جنس الجنين ويتحكم فيه ؟

الثاني : أن ادعاء التحكم في جنس الجنين تطاول على مشيئة الله تعالى ، التي وزعت الجنسين بحكمة ومقدار ، وحفظت التوازن بينهما على تطاول الدهور ، واعتبر ذلك دليلاً من أدلة وجود الله تعالى وعنايته بخلقه وحسن تدبيره للملكه .

يقول تعالى : ﴿ الله ملك السماوات والأرض ، يخلق ما يشاء ، يهب لمن يشاء إناثاً ، ويهب لمن يشاء الذكور ، أو يزوجهم ذكراناً وإناثاً ويجعل من يشاء عقيماً ، إنه عليم قدير ﴾ .

ولكن لماذا لا يفسر علم ما في الأرحام بالعلم التفصيلي لكل ما يتعلق بها ؟ فالله يعلم عن الجنين : أيعيش أم يموت ؟ وإذا نزل حياً : أ يكون ذكياً أم غيباً ، ضعيفاً أم قوياً ، سعيداً أم شقيماً ؟ أما البشر فأقصى ما يعلمون : أنه ذكر أو أنثى .

وكذلك يفسر عمل الإنسان في اختيار الجنس : أنه لا يخرج عن المشيئة الإلهية ، بل هو تنفيذ لها . فالإنسان يفعل بقدرته الله ، ويشاء بمشيئة الله ﴿ وما تشاؤون إلا أن يشاء الله ﴾ .

وفي ضوء هذا التفسير ، قد يرخص الدين في عملية اختيار الجنس ، ولكنها يجب أن تكون رخصة للضرورة أو الحاجة المنزلة منزلة الضرورة ، وإن كان الأسلم والأولى تركها لمشيئة الله وحكمته ﴿ وربك يخلق ما يشاء ويختار ، ما كان لهم الخيرة ﴾ .

تغيير المزاج :

بقي ما يقال من محاولة تغيير المزاج ، والتحكم في انفعالات الإنسان ونزوعه عن طريق العقاقير والأغذية ونحوها .

والحس الديني السليم يرفض هذا الوضع أيضاً ، لأنه يخرج بالإنسان عن طبيعته المميزة الحاكمة المختارة . ولهذا حرم الدين المسكرات والمخدرات ، كما أن في ذلك تغييراً لخلق الله لم تدفع إليه ضرورة ولا حاجة .

وكل تغيير لخلق الله حرام بنص القرآن والسنة . قال تعالى في بيان وظيفة الشيطان مع الإنسان : ﴿ ولأضلنهم ولأمننهم ولأمرنهم فليستكنَّ آذان الأنعام ،

ولآمرهم فليغيرن خلق الله ، ومن يتخذ الشيطان ولياً من دون الله فقد خسر خسراناً
مبيناً ﴿١٩﴾ .

وإذا كان الحديث النبوي قد حرم التغيير الحسى الضئيل لخلق الله تعالى ، في
مثل وشم الجلد ، أو غصص الحواجب ، أو وصل الشعر ، أو فلج الأسنان ، فلن
الواحمة والمستوحمة . والنامصة والمنصصة ، والواصلة والمستوصلة ، والمتفلجات
للحسن ، المغيرات خلق الله ، فكيف بتغيير أعمق وأخطر ، وهو تغيير المزاج النفسى
للإنسان ؟!

إن استعمال مثل هذا التغيير لعلاج المريض لا بأس به ، من باب الضرورة ،
وهى تقدر بقدرها ، أما استخدامه فى التأثير على السليم ، فهو جناية على فطرة الله
بصنع الإنسان . وقد قال تعالى : ﴿ فطرة الله التى فطر الناس عليها ، لا تبدل لخلق
الله ﴾ .

وقد يطرح هنا سؤال ، وهو : ما إذا استطاع العلم ، بواسطة عقاقير ومواد
معينة أن يغير من مزاج الإنسان : هل يبقى الإنسان مسؤولاً عن أعماله ، بحيث يمدح
بحسنها ويثاب عليه ، ويذم بقييحتها ويعاقب عليه ؟ أم انتفت مسئوليته بهذه
المؤثرات ، فلا فصل له إذا تعفف عن شهوة أو حلم - غضب ، ولا عقاب عليه
إذا غضب وهاج فضرب أو قتل ؟!

والحق : أن المسئولية لا تنتفى عن الإنسان ما دام واعياً مريداً لما يفعله ، فإذا
انتفى الوعي والإدراك ، أو القصد والإرادة أو كلاهما ، فقد انتفت عنه المسئولية ،
وإذا انتفى قدر منها وبقي قدر فهو مسئول بقدر ما بقى عنده من الوعي والإرادة .
ولهذا جاء فى الحديث : « لا طلاق فى إغلاق » فسر بعضه الإغلاق بالغضب ،
وبعضهم بالإكراه ، وهما من باب واحد ، وهو : أن ينغلق على الإنسان تصور
وقصده .

وإذا انتفى عن الإنسان وعيه وإرادته بسبب منه وباختياره ، فشأنه شأن
السكران ، والكلام فيه وفى مسئوليته عن أقواله وأعماله طويل الذيل .

والذى أراه أن هذه المؤثرات الصناعية مهما بلغت لن يكون أثرها أقوى من تأثير الوراثة والبيئة في سلوك الإنسان . ومع هذا لم يعف من المسؤولية . فقد يرث الإنسان من أبويه أو أسرته حدة المزاج ، بحيث يغضب لأتفه الأسباب ، ويثور كالجمل الهائج لأدنى شيء أو لغیر شيء ، على حين يرث إنسان آخر طبيعة هادئة ، فتهد الدنيا من حوله وهو لا يحرك ساكناً كأن أعصابه في ثلاجة كما يقولون .

ومع هذا يذم الأول على شدة غضبه ، ويحاسب على نتائجه ، ولا تعفيه الوراثة من المسؤولية .

كما أن الثانى يمدح بهدوئه وحلمه ، وقد يذم أحياناً إذا اعتدى على حريمه أو انتهكت حرمة الله وهو ساكن . وقد قيل : من استغضب ولم يغضب فهو حمار !

ومثل ذلك تأثير البيئة الأسرية والاجتماعية في اتجاه الإنسان وسلوكه . حتى جاء في الحديث الصحيح : « كل مولود يولد على الفطرة ، وإنما أبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » ومع هذا لا يعفى اليهودى أو النصرانى أو المجوسى من مسئوليته عن اختيار الدين الحق ، إذ ما زال له قدر من الوعي والإرادة كافٍ للاختيار والترجيح .

ومن ثم قال المحققون من علماء المسلمين :

إن إيمان المسلم المقلد لا يقبل ، إذ لا إيمان بغير برهان .

كلمة أخيرة أوجهها لرجال العلم ، هى أن يجعلوا أكبر همهم الاشتغال بما يحل مشكلات الإنسانية الكثيرة ، ويخفف عن الناس متاعب الفقر والجوع الذى هلك به ألوف من الناس فى عالمنا ، ويعالج الكثير من الأمراض التى لا زال البشر يشكون منها ولا يجدون لها دواء . وبالله التوفيق .





النَّارِي السُّبَايِي

في العلاقات الاجتماعية

تدخل الدولة لتحديد أجور العمال

س : هل يجوز للدولة في الإسلام أن تتدخل بين العمال وأرباب العمل ، لتسوى في تحديد أجور العمال ، وما يتعلق بذلك من استحقاقهم للأجازات ، أو للمكافآت أو المعاش عند انتهاء الخدمة ، أو لتحديد ساعات العمل وغير ذلك مما نعارف عليه عصرنا ، وأصبح معدوداً من حقوق العمال في العالم كله ؟

ج : أود أن أتبه هنا على حقيقة شرعية مهمة ، قد يغفل عنها كثير من الناس ، أو يجهلون من شريعة الإسلام ، وهي : أن وظيفة الدولة في الإسلام ليست مقصورة على حماية الأمن الداخلي ، والدفاع أمام الغزو الخارجي ، وليست مهمتها - كما عرف في بعض المذاهب الاقتصادية - حماية الذين يملكون من الذين لا يملكون ! إنما هي مهمة إيجابية شاملة ومرنة في الوقت ذاته ، بحيث تتسع دائرتها لكل التصرفات والإجراءات التي من شأنها أن ترفع الظلم ، وتقيم العدل بين الناس وتزيل عنهم الضرر والضرار ، وأسباب النزاع والصراع ، ليحل محله التعاون والإخاء . ودليلنا على ذلك :

١ - أن مسؤولية الدولة - التي يمثلها الإمام في الإسلام - مسؤولية مطلقة غير مقيدة ، كما في قوله ﷺ : « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ، فالإمام راع : وهو مسؤول عن رعيته ... الحديث » .

وهذا ما جعل عمر بن الخطاب يقول : « لو هلك جدى بشط الفرات ،
لرأيتنى مسؤولاً عنه أمام الله يوم القيامة » . فهذا شعور بالمسؤولية عن الحيوان
فكيف بالإنسان ؟

٢ - أن إقامة العدل في حياة الناس هدف من أهداف الإسلام الكبرى ، به
قامت السموات والأرض ، وبه بعث الله الرسل ، وأنزل الكتب : ﴿ لقد أرسلنا
رسلنا بالبينات ، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ﴾ (١) .

والقسط هو العدل الذي به يتحقق التعادل أو التوازن بين الأشياء دون ميل أو
جور ، أو طغيان من جانب على جانب ، ولعل في ذلك الميزان هنا وفي آيات أخرى
ما يشير إلى ضرورة التوازن في الحياة الإنسانية ، ولهذا عظم الله الميزان فقرنه بالكتاب
في آيتين ، وقرنه برفع السماء في سورة الرحمن حين قال : ﴿ والسماء رفعها ووضع
الميزان ، ألا تطغوا في الميزان . وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان ﴾ (٢) .

ولا غرو أن يبارك الإسلام إقامة توازن عادل بين أرباب العمل والعاملين ،
وبين الملاك والمستأجرين ، وبين المنتجين والمستهلكين ، وبين البائعين والمشتريين ،
وذلك بمنع طغيان بعضهم على بعض ، وإزالته إن وقع .

وقد أمر الله تعالى أولى الأمر بواجبين أساسيين : أداء الأمانات والحكم
بالعدل : ﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن
تحكموا بالعدل ﴾ (٣) .

فكل ما يقتضيه إقامة العدل ورفع الظلم من تشريعات وإجراءات ، فالشريعة
ترحب به .

٣ - أن الشريعة الإسلامية تحرص على منع الضرر والضرار قبل وقوعهما ،
ولإزالتها بعد الوقوع . وقد جاء في الحديث الشريف : « لا ضرر ولا ضرار » .

(١) سورة الحديد : ٢٥ .

(٢) سورة النساء : ٥٨ .

(٣) سورة الرحمن : ٧ - ٩ .

وأصبح هذا من القواعد الكلية المقطوع بها في الفقه الإسلامي ، وفي القرآن الكريم آيات شتى تؤكد هذا المعنى .

وقد رتب الفقهاء على هذه القاعدة فروعاً شتى منها : أن الضرر يزال ، وأن الضرر لا يزال بالضرر ، وأن الضرر الخاص يتحمل لدفع الضرر العام ، والأدنى يتحمل لدفع الأعلى ... الخ .

فكل قانون أو تصرف يمنع إضرار الناس بعضهم لبعض ، فإن الشريعة تتسع له ، وتعتبره مبنياً على أصولها وقواعدها ، ولهذا لم يعترض أحد من علماء الشرع على قانون كقانون المرور الذي ينظم السير ، ويضع بعض القيود على أصحاب السيارات وأمثالهم ، لمصلحتهم ومصلحة المجموع ، وإيقاع الجزاء على من يخالف ذلك .

وإذا كنا حريصين على منع تصادم السيارات حرصاً على سلامة الأفراد ، فأولى أن نحصر على منع تصادم فئات المجتمع بعضها ببعض ، حرصاً على سلامة الجماعة كلها .

٤ - أن السياسة الشرعية في الفقه الإسلامي - باب واسع أمام الدولة المسلمة ، تستطيع أن تلج منه لتحقيق ما تراه من إصلاحات مناسبة ، أو سن ما تراه من قوانين صالحة ، أو اتخاذ ما تراه من إجراءات وقائية أو علاجية لظاهرة معينة ، ما دامت لا تعارض نصاً محكماً ، ولا قاعدة ثابتة ، فكل ما يرى ولي الأمر فعله أقرب إلى الصلاح للرعية ، وأبعد عن الفساد ، فله أن يفعله ، بل قد يجب عليه ، وإن لم يجب بذلك نص خاص ، ولهذا قام الصحابة والخلفاء الراشدون بأعمال عديدة رأوا فيها خيراً ومصلحة ، ولم يفعلها الرسول ﷺ قبلهم ، ولا أدن لهم بفعلها بنص جزئي .

وهنا يحسن نقل الحوار الذي سجله المحقق ابن القيم ، وقد جرى بين العلامة ابن عقيل الحنبلي وبعض الشافعية ، لتبين سعة آفاق السياسة الشرعية التي أشرنا إليها^(٤) :

(٤) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم ، ص ١٣ ، ١٤ .

وقال ابن عقيل في القنون : جرى في جواز العمل في السلطنة بالسياسة الشرعية أنه هو الحزم . ولا يخلو من القول به إمام . فقال شافعي : لا سياسة إلا ما وافق الشرع فقال ابن عقيل : السياسة ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح ، وأبعد عن الفساد ، وإن لم يضعه الرسول ولا نزل به وحى . فإن أردت . : « إلا ما وافق الشرع » أى لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح . وإن أردت : لا سياسة إلا ما نطق به الشرع فغلط ، وتغليط للصحابه . فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والتثيل ما لا يجحده عالم بالسنن . ولو لم يكن إلا تحريق عثمان رضي الله عنه المصاحف ، فإنه كان رأياً اعتمدوا فيه على مصلحة الأمة ، وتحريق على رضي الله عنه الزنادقة في الأخاديد ، فقال :

لما رأيت الأمر أمراً منكراً أججت ناري ودعوت قنبراً

ونفى عمر بن الخطاب رضي الله عنه لنصر بن حجاج . ٥٨٤ .

قال ابن القيم : وهذا موضع مزية أقدام ، ومضلة أفهام ، وهو مقام ضنك ، ومعتك صعب . فرط فيه طائفة ، فعطلوا الحدود ، وضيعوا الحقوق ، وحرؤوا أهل الفجور على الفساد . وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد ، محتاجة إلى غيرها . وسدوا على نفوسهم طرقاً صحيحة من طرق معرفة الحق والتنفيذ له ، وعطلوها مع علمهم وعلم غيرهم قطعاً : إنها حق مطابق للواقع ، ظناً منهم منافاتها لقواعد الشرع . ولعمركم الله ، إنها لم تناف ما جاء به الرسول ، وإن نفت ما فهموه هم من شريعته باجتهادهم . والذي أوجب لهم ذلك : نوع تقصير في معرفة الشريعة ، وتقصير في معرفة الواقع ، وتنزيل أحدهما على الآخر . فلما رأى ولاية الأمور ذلك ، وأن الناس لا يستقيم لهم أمر إلا بأمر وراء ما فهمه هؤلاء من الشريعة أحدثوا من أوضاع سياستهم شراً طويلاً ، وفساداً عريضاً . فتفاقم الأمر ، وتعذر استدراكه ، وعز على العالمين بحقائق الشرع تخليص النفوس من ذلك ، واستبقاها من تلك المهالك .

وأفرطت طائفة أخرى قابلت هذه الطائفة ، فسوغت من ذلك ما ينافي بحكم الله ورسوله .

وكلا الطائفتين أتيت من تقصيرها في معرفة ما بعث الله به ورسوله ، وأنزل به كتابه . فإن الله سبحانه أرسل رسوله ، وأنزل كتبه ، ليقوم الناس بالقسط ، وهو العدل الذي قامت به الأرض والسماوات . فإذا ظهرت أمارات العدل ، وأسفر وجهه بأي طريق كان فلم شرع الله ودينه .

« فلا يقال : إن السياسة العادلة مخالفة لما نطق به الشرع ، بل هي موافقة لما جاء به ، بل هي جزء من أجزائه . ونحن نسميها سياسة تبعاً لمصطلح الحكم ، وإنما هي عدل الله ورسوله ، ظهر بهذه الأمارات والعلامات . »

ومن هنا نقول : إن الشريعة التي سبقت مذاهب العالم وأنظمتها بوجوب إنصاف العامل وإيفائه حقه بمثل قوله - ﷺ - : « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه »^(٥) . وقوله في الثلاثة الذين يخاصهم الله يوم القيامة : « ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ، ولم يعطه أجره »^(٦) .

هذه الشريعة لا يضيق صدرها بسن تشريعات تضمن للعمال أجوراً عادلة ، وتقويم التعامل بينهم وبين أصحاب العمل على أساس مكين ، حتى لا ينفى قوى على ضعيف ، ولا تستغل فئة لصالح فئة أخرى ، ولا تبقى هناك ثغرة مفتوحة يتسلل منها أصحاب المذاهب الهدامة للتأثير على العمال ، ومحاولة كسبهم إلى صفهم ، وإيهامهم أنهم وحدهم المدافعون عن حقوقهم ، الحريصون على مصالحهم .

وهذا الذي نقوله اليوم قد قرره المحققون من فقهاءنا منذ قرون ، فأجازوا لولي الأمر عند الحاجة أن يتدخل بين العمال ومن يستخدمهم في عدة صور ، ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته عن « الحسبة » وبين الهدف من هذا التدخل ،

(٥) رواه ابن ماجه عن ابن عمر وعبد الرزاق عن أبي هريرة والطبراني عن جابر والحكيم الترمذي عن أنس وطريقه ضعيفة ولكن يفي بعضا بعضاً ولنا ذكره الألباني في صحيح الجامع الصغير
(٦) رواه البخاري عن أبي هريرة .

وهو منع الظلم من فرد لآخر ، أو من فريق لغيره ، وإلزام الجميع بالعدل الذى أمر الله به . من ذلك : أن يحتاج الناس إلى صناعة طائفة . كالزراعة والنساجة والبناء وغير ذلك ، فلولى الأمر أن يلزمهم ذلك بأجرة مثلهم ، فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بذلك .

ويعود لذلك شيخ الإسلام - رحمه الله - بعد قليل فيقول : « والمقصود : أن هذه الأعمال متى لم يقيم بها إلا شخص واحد ، صارت فرض عين عليه . فإذا كان الناس محتاجين إلى فلاحه قوم أو نساجتهم أو بنائهم ، صارت هذه الأعمال مستحقة عليهم ، ويجبرهم لى الأمر عليها بعوض المثل ، ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ، ولا يمكن الناس من ظلمهم ، بأن يعطوهم دون حقهم ... »

ويعقب على ذلك ابن تيمية فيقول : « وهذا من التسعير الواجب ، فهذا تسعير فى الأعمال » .

وأجرة المثل ، أو عوض المثل ، الذى ذكره فقهاؤنا يقصد به الأجر العادل الذى يستحقه مثله فى مقابل عمله ، مع مراعاة كل الظروف والعوامل التى لها علاقة بتحديد قيمة العمل ، وتعيين مقدار الأجر المناسب ، دون ظلم للعامل ، ولا لمن يستعمله .

بل نقول أكثر من هذا : إن فقهاء الإسلام منذ عهد التابعين أحازوا تدخل أولى الأمر لتسعير السلع والأشياء عند الحاجة ، مع ما ورد عن النبى ﷺ من امتناعه عن التسعير فى زمنه ، وعدم استجابته عندما طلبوا منه ذلك عند غلاء الأسعار .

فقد روى أنس : أن السعر غلا على عهد النبى ﷺ فقالوا : يا رسول الله ، سعر لنا ، فقال : « إن الله هو المسعر القابض الباسط ، وإنى لأرحو أن ألقى الله ، وليس أحد منكم يطلبنى بمظلمة فى دم ولا مال » (٧) .

واحد يدرى على أن الأصل هو حرية السوق ، وتركها للقوانين الطبيعية دون تدخل معتل ، ولكن إذا تدخلت فى السوق عوامل غير طبيعية ، من جهة

(٧) رواه أبو داود والترمذى وصححه .

المتلاعبين أو المحتكرين أو المستغلين لحاجات الناس ، وكانت مصلحة جمهور الناس تقتضي التدخل من السلطة الشرعية بالتسعير أو التحديد أو الإلزام ، فإن التدخل حينئذ يكون من شرع الله .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « وأما التسعير ، فمنه ما هو ظلم محرم ، ومنه ما هو عدل جائز ، فإذا تضمن ظلم الناس وإكراههم - بغير حق - على البيع بثمن لا يرضونه ، أو منعهم مما أباح الله لهم ، فهو حرام . وإذا تضمن العدل بين الناس ، مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بثمن المثل ، ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عوض المثل ، فهو جائز ، بل واجب .

فأما القسم الأول ، فمثل ما روى أنس .. وذكر الحديث السابق .

فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم ، وقد ارتفع البهر ، إما لقلة الشيء ، وإما لكثرة الخلق (إشارة إلى قانون العرض والطلب) فهذا إلى الله ، فالإلزام بالناس أن يبيعوا بقيمة بعينها إكراه بغير حق .

وأما الثاني فمثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها - مع ضرورة الناس إليها - إلا بزيادة على القيمة المعروفة ، فهذا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ، ولا معنى للتسعير إلا إلزامهم بقيمة المثل . والتسعير هنا إلزام بالعدل الذي ألزمهم الله به .

ثم يعود الشيخ ابن تيمية للموضوع بعد أن ذكر ما مر عن التسعير في الأعمال فيقول :

« وأما التسعير في الأموال . فإذا احتاج الناس إلى سلاح للجهاد والآلات ، فعلى أربابه أن يبيعوه بعوض المثل ، ولا يمكنوا من حبسه إلا بما يريدونه من الثمن ... » .

قال : « وإنما لم يقع التسعير في زمن النبي ﷺ بالمدينة ، لأنهم لم يكن عندهم من يطحن ويخبز بكراء ، ولا من يبيع طحيناً وخبزاً ، بل كانوا يشترون الحب ويطحنونه ويخبزونه في بيوتهم وكان من قدم بالحب لا يتلقاه أحد ، بل يشتريه الناس من الجلايين . ولهذا جاء في الحديث : « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » . وكذلك

لم يكن في المدينة حائك (أى نساج) بل كان يقدم عليهم بالثياب من الشام واليمن وغيرهما ، فيشترونها ويلبسونها .

ويقول شيخ الإسلام :

ومن احتج على منع التسعير مطلقاً ، بقول النبي ﷺ : « إن الله هو المسعر ... انزع الحديث » . قيل له : هذه قضية معينة ، وليست لفظاً عاماً ، وليس فيها أن أحداً امتنع من بيع ما الناس يحتاجون إليه . ومعلوم أن الشيء إذا قل رغب الناس في الزيادة فيه ، فإذا بذله صاحبه - كما جرت به العادة ، ولكن الناس تزايدوا فيه - فهذا لا يسعر عليهم .

وفي ختام الحديث عن التسعير وما يتعلق به يقول :

« وجماع الأمر : أن مصلحة الناس إذا لم تتم إلا بالتسعير ، سحر عليهم تسعير عدل ، لا وكس ولا شطط ، وإذا اندفعت حاجتهم ، وقامت مصلحتهم بدونه لم يفعل » .

فال محور الذي تدور حوله الأحكام المتعلقة بالتسعير أو عدمه ، هو تحقيق المصلحة للناس ، ودفع المفاسد عنهم .

وإذا كان هذا هو الرأي المعتمد في مشروعية تسعير السلع ، مع ما ورد فيها من امتناع النبي ﷺ عن التسعير ، وإشارته إلى أن ذلك مظلمة يجب أن يلقي الله بريئاً من تبعثها ، فكيف لا يجوز (تحديد الأجور) أو (تسعير الأعمال) على حد تعبير ابن تيمية ، مع الحاجة إليه ، وتعلق المصلحة به ، ومع عدم ورود نص يمنع ذلك ؟ والأصل في الأشياء الإباحة ، كما أن الأصل في كل ما جاءت به الشريعة هو إقامة مصالح العباد في المعاش والمعاد .

والخلاصة : أن الشريعة ترحب بتدخل الدولة المسلمة لتحديد أجور العمال ، إذا اقتضت ذلك الحاجة والمصلحة ، وإقامة العدل ورفع الظلم ، ومنع أسباب النزاع والصراع ، والضرر والضرار ، بشرط أن تعتمد في ذلك على أهل الخبرة والديانة الذين يستطيعون تقدير الأجور تقديراً عادلاً ، دون حيف على العمال أو أصحاب

الأعمال ، أو محاسبة لأحد الفريقين ، كما يدخل في ذلك جوار تدخل الدولة لتحديد ساعات العمل والأجازات الأسبوعية والسنوية والمرضية ونحوها .

ومثل ذلك ما يتعلق بالمكافآت والمعاشات ، مما تقتضيه أوضاع العصر ، وتعقد الحياة فيه ، وحاجة الناس فيه إلى قواعد مضبوطة للتعامل ، حيث لم تعد ضمائراً الناس - كما كانت من قبل - من الحيوية والنقاء ، بحيث تكفى لأداء الأمانات ، ورعاية الحقوق ، دون تدخل السلطة ، وهذا ما جعل فقهاءنا يقولون أن الفتوى تتغير بتغير الأزمان والأمكنة ، والأحوال والعوائد ، فهذا كله وأمثاله داخل في السياسة الشرعية الرحبة المجال ، الواسعة الأبواب كما ذكرنا من قبل ، وبالله التوفيق .

حق الحكومة المسلمة في تحديد إيجارات المساكن إذا اقتضته المصلحة

س : أصدرت الحكومة في الآونة الأخيرة قانوناً بشأن إيجار المساكن ، حددت فيه العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، ولم تجز الزيادة في الأجرة إلا بنسبة معينة في مدة معينة ، كما لم تجز للمالك إخراج المستأجر إلا في حدود وبشروط خاصة .

فهل تحيز الشريعة العراء للحكومة المسلمة أن تصدر مثل هذا القانون ؟ وهل يجب على الشعب التقيد به شرعاً ؟ أم يجوز لبعض الناس الخروج على هذا القانون ، وعدم التقيد به بدعوى أنهم أحرار التصرف في أملاكهم ؟ مع أن هؤلاء الناس في ظاهريهم متدينون ، ويصلون ويصومون ، ويحجون ويعتصرون .

نرجو التكرم ببيان رأى الشرع في مثل هذا الموقف ، حتى نعرف ويعرفوا الحلال من الحرام .. وشكراً .

السائل : م . ع .

ج : هذا السؤال من جنس السؤال السابق عن حق الدولة في التدخل لتحديد أجور العمال ، وتنظيم العلاقة بينهم وبين أرباب العمل ، إذا اقتضت ذلك المصلحة العامة . وقد ذكرنا فيه من الأدلة الشرعية ، والاعتبارات المرعية ومن نقول المحققين من العلماء ما ينبغي عن إعادته هنا . فليرجع إليه . فالقضية واحدة ، وهي : تدخل الدول المسلمة للحد من بعض الحريات الفردية ، تحقيقاً للمصالح ، ودرعاً للمفاسد ، وإقامة للعدل ، ومنعاً للظلم ، وتفادياً للضرر والضرار .

ولا ينبغي أن يظن بالشريعة الإسلامية أنها تقف مكتوفة اليدين أمام الأوضاع التي تتغير في حياة الناس بسرعة البرق ، وتدع القوى يتحكم في الضعيف ، ويفرض عليه ما يريد ، مستغلاً ضعفه وحاجته ، دون أن يكون لها موقف إيجابي .

إن من خصائص الشريعة الغراء أن في أصولها وقواعدها من المرونة والسعة ومراعاة الواقع ، ما يجعلها كفيلة بمواجهة كل جديد من أطوار الحياة ومشكلاتها ، بالعلاج الناجح ، والحل الحاسم العادل .

وقد أدرك فقهاؤنا - رحمهم الله - حتى في العصور المتأخرة هذه المزية الظاهرة للشريعة ، وهي (المرونة) و (الواقعية) فلم يجمدوا كالصخر أمام تطورات الحياة ، وتغير أخلاق الناس ، الذي يعبرون عنه بفساد الزمان ، ولهذا وسعوا على القضاة والحكام في أمور السياسة الشرعية وتدير أمر الرعية ، بما يحقق العدل ، ويرفع الظلم ، ويقطع دابر الفساد .

يقول العلامة الخنفي علاء الدين الطرابلسي في كتابه (معين الحكام) :

« قال القرافي : واعلم أن التوسعة على الحكام ، في الأحكام السياسية ، ليس مخالفاً للشرع ، بل تشهد له الأدلة المتقدمة ، وتشهد له أيضاً القواعد الشرعية من وجوه :

أحدها : أن الفساد قد كثر وانتشر ، بخلاف العصر الأول ، ومقتضى ذلك اختلاف الأحكام ، بحيث لا تخرج عن الشرع بالكلية ، لقوله ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » وترك هذه القوانين يؤدي إلى الضرر ، ويؤكد ذلك جميع النصوص الواردة في المخرج .

وثانيها : أن المصلحة المرسلة قال بها جمع من العلماء ، وهي المصلحة التي لم يشهد الشرع باعتبارها ولا بإلغائها . ويؤكد العمل بالمصالح المرسلة ، أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، عملوا أموراً لمطلق المصلحة ، لا لتقدم شاهد بالاعتبار ، نحو : كتابة المصحف ، ولم يتقدم فيها أمر ولا نظير ، ولأية العهد من أي بكر لعمر رضى الله عنهما ، ولم يتقدم فيها أمر ولا نظير .. وكذلك ترك الخلافة شورى بين ستة .. وتبوين النواوين وعمل السكة (النقود) للمسلمين .. واتخاذ السجن ، وغير ذلك ، مما فعله عمر رضى الله عنه ، وهدم الأوقاف التي بإزاء المسجد - يعنى مسجد النبي عليه الصلاة والسلام والتوسعة بها في المسجد عند ضيقه ، وحرق المصاحف ، وجمعهم على مصحف واحد ، وتجهيد أذان في الجمعة بالسوق ، مما فعله عثمان رضى الله عنه ، وغير ذلك كثير جداً ، فعل لمطلق المصلحة .

وثالثها : أن الشرع شدد في الشهادة أكثر من الرواية ، لتوهم الدعاية ، فاشتراط العدد والحرية ، ووسع في كثير من العقود للضرورة ، كالعرايا والمساقاة ، والقراض ، وغيرها من العقود المستثناة ، وضيق في الشهادة في الزنى ، فلم يقبل فيه إلا أربعة يشهدون بالزنى كالمروء في المكحلة ، وقبل في القتل اثنين ، والدماء أعظم ، لكن المقصود الستر ، ولم يحوج الزوج الملاحن إلى بينة غير بيمانه ، ولم يوجه عليه حد القذف ، بخلاف سائر القذف ، لشدة الحاجة في الذب عن الأنساب وصون العيال والفرار عن أسباب الارتباب ، وهذه المباينات والاختلافات كثيرة في الشرع ، لاختلاف الأحوال ، فلذلك ينبغي أن يراعى اختلاف الأحوال في الأزمان ، فتكون المناسبة الواقعة في هذه (القوانين السياسية) مما شهدت لها القواعد بالاعتبار ، فلا تكون من المصالح المرسله ، بل على رتبة ، فتلحق بالقواعد الأصلية .

ورابعها : أن كل حكم في هذه القوانين ، ورد دليل يخصه ، أو أصل يقاس عليه ، كما تقدم في أدلة الباب . وقد تقدم ذكرنا لكلام بعض العلماء - وهو المذهب - على أنه قال : إن لم نجد في جهة إلا غير العدول . أقمنا أصلهم ، وأقلهم فجوراً للشهادة عليهم ، ويلزم مثل ذلك في القضاة وغيرهم ، لكلا تضييع المصالح ، وتتعطل الحقوق والأحكام ، وما أظن أنه يخالفه أحد في هذا ، فإن التكليف مشروط بالإمكان ، وإذا جاز نصب الشهود فسقة ، لأجل عموم الفساد ، جاز التوسع في الأحكام السياسية ، لأجل كثرة فساد الزمان وأهله ، وقد قال عمر بن عبد العزيز : يحدث للناس أقضية ، بقدر ما أحدثوا من الفجور . قال القرافي : ولا نشك أن قضاة زماننا وشهودهم وولاتهم وأمناءهم لو كانوا في العصر الأول ، ما ولوا ولا عرج عليهم ، وولاية هؤلاء في مثل ذلك العصر فسوق ، فإن خيار زماننا هم أراذل ذلك الزمان ، وولاية الأراذل فسوق ، فقد حسن ما كان قبيحاً ، واتسع ما كان ضيقاً ، واختلفت الأحكام باختلاف الأزمان .

وخامسها : أنه يعضد ذلك من القواعد الشرعية ، أن الشرع وسع للمرضع في النجاسة اللاحقة لها من الصغير مما لم تشاهده ، كثوب الإرضاع ، ووسع في زمان المطر ، في طين المطر ، كما ذكره محمد في طين بخارى ، على ما فيه من القذر والنجاسة ، ووسع لأصحاب - القروح في كثير من نجاستها ، ووسع لأصحاب

الواسير في بللها ، وجوز الشارع ترك أركان الصلاة وشروطها إذا ضاق الحال ، كصلاة الخوف ومحوها ، وذلك كثير في الشرع ، ولذلك قال الشافعي : « ما ضاق شيء إلا اتسع » ، يشير إلى هذا الموطن ، فكذلك إذا ضاق علينا الحال ، في درء المفاسد ، اتسع كما اتسع في تلك المواطن ..

ومن هنا نقول : إن من واجبات الحكومة المسلمة أن تظم علاقات الناس على أسس سليمة ، فتضع من الأنظمة والقوانين ما يحقق العدل ويرفع الظلم ، ويشيع الطمأنينة والاستقرار بين الناس ، ويزيل أسباب النزاع والخصام من بينهم ، وفقاً لما أوجبه الشرع من إقامة المصالح ، ودرة المفاسد عن الخلق . ولا يجوز أن تنحاز الحكومة لفئة من المجتمع ضد أخرى ، بل يكون عدلها للجميع .

هذه وظيفة أولى الأمر .. وهذا هو واجبهم الذي تحتمه السياسة الشرعية ، بمفهومها الواسع الذي تحدثنا عنه في فتاوانا عن جوار « تحديد أجور العمال » إذا اقتضته المصلحة ، وإقامة العدل بين الناس من أعظم الغايات التي أرسل الله الرسل لتحقيقها ، وأنزل الله بها الكتب ، يقول تعالى في سورة الحديد : ﴿ لقد أرسلنا رسلنا بالبينات ، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ، ليقوم الناس بالقسط ﴾ (٨) .

لقد أمر الله عز وجل بالعدل ، ومن أسمائه الحسنى « الحكم العدل » فكل ما يحقق العدل بين الناس ، وكل ما يزرع المحبة والطمأنينة والثقة بينهم ، أمر يحبه الله ويأمر به دينه وشريعته ﴿ قل أمر ربي بالقسط ﴾ (٩) ، ومن واجب الدولة المسلمة أن تحرص عليه وتتحرى إقامته في البلاد .

ومن واجب الرعية أن يطيعوا هذا الأمر ، ويسمعوا له ، فالدين يأمرهم بهذا ، فقد خاطب الله تعالى المؤمنين بقوله : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ﴾ (١٠) .

وطاعة أولى الأمر إنما تكون في المعروف ، وفيما ليس معصية ، ذلك لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

(٨) الحديد آية : ٢٥ .

(٩) الأعراف : ٢٩ .

(١٠) النساء : ٥٩ .

والقانون الصادر من أجل مصلحة المجتمع ، ومن أجل إقامة الحق والعدل فيه فهذا يجب طاعته ديناً ، ومن مخالفه ، شأنه شأن من يخالف أى أمر من أوامر الدين . ومن هنا جاء في الحديث الصحيح المتفق عليه عن ابن عمر عن النبي ﷺ : « السمع والطاعة حق على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » .

فانظر هنا إلى قول النبي ﷺ : « فيما أحب وكره » .

فإن بعض الناس يسمع ويطيع إذا كان الأمر في مصلحته . أما إذا تعارض مع مصلحته وأهوائه الشخصية ، فإنه يعصى أو يتحايل على القانون ليفلت من قيوده المنصوص عليها .. وكأنه يريد من القوانين أن توافق هواه دائماً وأبداً تتعارض مع مصلحته الخاصة في بند من بنودها .

إن مصالح الناس ورغباتهم كثيراً ما تتعارض وتتضارب ، ومهمة ولي الأمر هي المحاولة للتوفيق بين المصالح ، والموازنة بين المنافع والمضار ، فالقانون الذى يحقق منفعة لأكبر عدد من الناس هو الذى يتفق مع العدل ، ولذلك كان سيدنا عمر وغيره من الصحابة يفعلون هذا بحكم السياسة الشرعية ، ويتفنون دائماً لتحقيق المصلحة لأكبر عدد من الناس . فمثلاً رأى عمر أن الذبائح أقل من حاجة المستهلكين ، فحرم على الجزارين أن يذبحوا في يومين متتاليين ، لتتوافر الذبائح في بقية الأيام .. فولى الأمر من حقه أن يقيد بعض المباحات إذا كان في ذلك مصلحة راجحة .. ومن هنا كان عمر يذهب بنفسه إلى مجزرة الزبير بن العوام ويراقب ليتأكد أن أحداً لم يذبح في اليوم الذى يحظر فيه الذبح .. ذلك من أجل أن تتوافر اللحوم في الأيام الأخرى .

وهكذا نجد أن القوانين التى تسن لتحقيق مصالح الناس ، ولتحفظ بينهم الأمن والاستقرار يجب طاعتها والعمل بمقتضاها . أما أن يأتى بعض الناس ويقول : أنا حر في ملكي - أتصرف فيه كما أشاء ، ولو أدى ذلك إلى مخالفة القانون .. هذا بطبيعة الحال خطأ فالإنسان ليس حر التصرف بحيث يفعل في ماله ما يشاء .. ولعل هذه هي النظرة التى قالها قوم « شعيب » حينما قال لهم : ﴿ أوفوا الكيل ولا تكونوا من الخسرين وزنوا بالقسطاس المستقيم . ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض

مفسدين ﴿١١﴾ فقالوا له حيثئذ : ﴿١٢﴾ يا شعيب ، أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء ﴿١٣﴾ .

وظاهر أن منطقهم منطوق أعوج .. وهذه هي الرأسمالية الباغية ، التي تعطى لصاحب المال الحرية المطلقة للتصرف في ماله كما يشاء .. أما الإسلام فغير هذا تماماً .. فالحقيقة أن الإنسان مستخلف في ماله ، وهذا أساس فكرة الاستخلاف في الاقتصاد الإسلامي ، ومفادها أن الإنسان ليس مالكاً حقيقياً للمال ، فالمال مال الله ، وإنما هو مستخلف فيه ، يعنى أنه وكيل فيه - استخلفه الله ووكله على هذا المال ، ليرعاه ، وينفق منه في الوجوه الشرعية ، ولهذا يقول تعالى : ﴿ وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ﴾ ﴿١٣﴾ فالمال حقيقة مال الله ، كما قال تعالى : ﴿ وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ﴾ ﴿١٤﴾ . ﴿ ولا يحسبن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم ﴾ ﴿١٥﴾ .

من الذى خلق المال ؟ من خلق مادته ؟ وهىأه للانتفاع به ؟ إنه الله .

إذا زرعت زرعاً ، فمن الذى أنبته ؟ ﴿ أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ؟ ﴾ ﴿١٦﴾ من الذى فجر الماء من الأرض ينبوعاً ، أو أنزله من السماء أمطاراً ؟

من الذى جعل النبتة فى الأرض تأخذ مقادير معينة محددة من الغذاء والأملاح ، فتكون هذه حلوة ، وهذه مرة ، وهذه مالحة ؟ إنه الله .

كذلك إذا كنت تاجراً ، من الذى سخر الرياح تجرى فى الأرض ، والفلك تجرى فى البحار ، ومن الذى سحر الناس ليشتروا منك ويبيعوا لك . إنه الله .

(١١) هود : ٨٥ .

(١٢) هود : ٨٧ .

(١٣) الحديد : ٧ .

(١٤) النور : ٣٣ .

(١٥) آل عمران : ١٨٠ .

(١٦) الواقعة : ٦٤ .

وهكذا .. فالمال ، والأسباب التي يأتي عن طريقها المال ، كلها من الله
ويتسخّر منه سبحانه ...

إن المال - باعتبار الأصل - هو مال الله . وادعاء الإنسان بأن المال ماله هو
ادعاء باطل .

وهو - باعتبار آخر - مال الجماعة أيضاً . فقد أسهمت الجماعة كلها ولا
شك في تكوينه وتنميته ، بجهود مباشرة وغير مباشرة ، منهم من ساهم من قريب ،
ومن ساهم من بعيد . والمرء وحده لا يستطيع أن يزرع ولا أن يصنع ، ولا أن
يتاجر ، فلولا المجتمع ما كان الفرد . ومن هنا نفهم سر إضافة الأموال إلى جماعة
المخاطبين في قوله تعالى في سورة النساء : ﴿ وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ
لَكُمْ قِيَامًا ، وَارْرُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ ﴾ (١٧) .

أى إذا كان هناك سفيه ، يتصرف في المال بغير وعى وبغير عقل ، يعثره ذات
اليمن وذات الشمال ، فهذا يجب أن يحجر عليه ، فلا يعطى ماله . ولكن حينما يعبر
القرآن عن هذا المعنى قال : ﴿ وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ .. ﴾ مع أن العقود
الرسمية تنص على أنها « أموالهم » ولكن المعنى المراد : أنها أموال الجماعة المسلمة ،
لأن السفيه إذا بدد ماله فأبداً يبدد مال الجماعة كلها ، والضرر لا يعود على الشخص
وحده بل يشمل المجموعة ، من حوله ومن ورائه .

ومن هنا كانت عناية الإسلام بالأموال ، فالذى يقول : إن هذا مالى وأنا حر
فيه ، ولا أحد يقيدنى .. مخطيء فيما يقول .. وهو يرتكب حراماً إذا خالف هذا
القانون ؟ لأنه صاحب قوة أو صاحب نفوذ .. بل عليه أن يطيع القانون ويمثل لأمر
الله في هذا الشأن ، لأنه من الطاعة المعروفة .

أذكر هنا حادثة حكيت لى وهى أن أحد الأثرياء قيل له : إن هذا القانون
صدر حماية للضعفاء ، ورعاية للمفقرات ، فعصب وقال : ما لنا وما للمفقرات ؟ إذا كان
الله لا يفتنهم ، فهل يطلب منا أن نعصمهم ؟ وهذا منطق عجيب .. إنه منطق الكمار

(١٧) النساء : ٥ .

والمشركين الذى حكاها القرآن عنهم فى سورة « يس » يقول الله تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم أنفقوا مما رزقكم الله ، قال الذين كفروا للذين آمنوا : أطعمم من لو يشاء الله أطعمه ؟ ﴾ .. إنه نفس الكلام ونفس المنطق .. ولهذا يعقب الله على قولهم فيقول : ﴿ إن أنتم إلا فى ضلال مبين ﴾ . أى من قال هذا فهو فى ضلال ، لأنه عمى عن السنن الكونية التى وضع الله عليها هذا الكون ، إن الله يزرق الناس بعضهم من بعض ، وهناك شبكة من الأسباب والمسببات قام عليها هذا الوجود . فكون بعض الناس يعتقد أنه حر فى ماله يفعل كيف يشاء به .. هذا خطأ شنيع ، وبخاصة إذا كان هؤلاء - كما ورد فى السؤال - يصومون ويصلون ويحجون ويعتصرون ..

هذا - للأسف - هو الفهم المغلوط للدين ، وهو أن الإنسان يأخذ من الدين ما يوافق هواه ، ويرفض ما لا يوافق هواه ، وهو الذى يحج ويعتمر متطوعاً : ألا ينفق الكثير من ماله لأداء الحج والعمرة ؟ فلماذا يبخل بعد ذلك فى مساعدة أخيه المسلم ، ويرفض تنفيذ قانون دولته ، إذا كان هذا القانون يحمى الفقير ، فيلجأ المالك إلى طرد المستأجر من بيته ، لأنه أقوى منه مالا ونفوذاً ؟ .. هذا لا يجوز ، وهذا يستدعى الشك فى تدين هؤلاء .. إن مثل هذا التدين غالباً ما يكون مغشوشاً مدخولاً ، ويدخله الرياء والعياذ بالله .

إن الواحد من هؤلاء تراه يصلى ويصوم ويحج ويعتمر ، ثم لا يتورع عن ارتكاب الحرام ، وعند العدل بين الخلق تجده يميل ميزانه ويمشي مع هواه ، ويتبع خطوات الشيطان .. ألا يكون مثل هذا فتنة للآخرين ، ومبرراً للتهجم على الدين وأهله ؟.

إن الدين يأمر بحسن المعاملة ، حتى اشتهر بين المسلمين أن « الدين المعاملة » وهذا يقتضيك ألا تظلم أحداً بل أن تحاول الإحسان إلى غيرك من الناس .

إن الذين يخالفون القانون الذى يحفظ الحقوق ويقر العدل ويقيم ميزانه ، هؤلاء يعتبرون شرعاً مخالفين للدين نفسه ، لأن الدين يأمر بطاعة مثل هذه القوانين التنظيمية ما دامت بالمعروف وفى غير معصية ، والله يقول الحق وهو يهتدى السبيل .

الإسلام والتجارة

س : هل صحيح أن الدين يكره التجارة ؟ وهل هناك حديث نبوي يدل
أو ينص على أن التجار يبعثون يوم القيامة فجاراً ؟ وهل هذا ينطبق على التجار
الذين يتجرون بالأشياء المباحة ويربحون ربحاً حلالاً ؟
أرجو توضيح ذلك بالتفصيل ، وشكراً .

س . ح .

ج : هذا السؤال يمس قضية مهمة ، وبخاصة في هذه الأيام .

إن الإسلام لا يكره التجارة ، فإنها وسيلة من وسائل الكسب المشروع ،
حتى أن القرآن يطلق عليها وصفاً جميلاً ، يقول : ﴿ .. يبتغون من فضل الله ﴾^(١٨)
فسمى طلب الرزق عن طريق التجارة ابتغاء من فضل الله . ويقول أيضاً : ﴿ ليس
عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم ﴾^(١٩) وهذه الآية نزلت في موسم الحج ، أي
حتى في أثناء الحج يجوز للإنسان أن يبيع ويشتري ، وقد كان المسلمون يخرجون
من ذلك قبل نزول الآية ، ولكن هذه الآية رفعت عنهم الحرج ، وأباح لهم التجارة
في هذا الموسم العظيم .

ويقول تعالى في شأن صلاة الجمعة : ﴿ فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في
الأرض وابتغوا من فضل الله ﴾^(٢٠) يقول سيدنا عمر : « ليس هناك مكان أحب أن
يأتيني الموت فيه بعد الجهاد في سبيل الله ، إلا أن أكون في سوق أبيع وأشتري من

(١٨) الزمل : ٢٠

(١٩) البقرة : ١٩٨ .

(٢٠) الجمعة : ١٠ .

أجل عيالي ، وأخذ هذا من قول الله تعالى : ﴿ وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله ﴾ (٢١) .

فالتجارة ليست منكورة ولا مكروهة في الدين .

لقد امتن الله على قريش أن كانت لهم تجارة في الشتاء والصيف يرتحلون من أجلها إلى الشام واليمن . يقول تعالى : ﴿ لا يلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف ، فليعبدوا رب هذا البيت ، الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ﴾ (٢٢) . وقال تعالى : ﴿ أولم نمكن لهم حرماً آمناً يُجبي إليه ثمرات كل شيء ؟ ﴾ (٢٣) .

وقد كان من أصحاب النبي ﷺ تجار معروفون، مثل عبد الرحمن بن عوف ، الذي هاجر من مكة إلى المدينة ولم يكن معه شيء من مال أو متاع ، فأخى النبي ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع الأنصاري ، فقال له سعد : يا أخى إني من أكثر الناس أموالاً فتعال أشاطرك مالى ، وعندى زوجتان أنظر إلى أوقعهما في قلبك أطلقها لك ، فإذا استوفت عدتها تزوجتها ، وعندى داران ، تسكن إحداهما وأنا أسكن الأخرى ، هذا الإيثار العظيم من سعد بن الربيع قابله عفاف وترفع من عبد الرحمن ابن عوف قال له : يا أخى بارك الله لك في مالك وفي أهلك وفي دارك ، إنما أنا امرؤ تاجر ، فدلوني على السوق . فدلوه على السوق فباع واشترى وعمل بالتجارة حتى غلب اليهود فيها وجمع ثروة ضخمة ، حتى أنه حينما مات صولحت إحدى سائه - وكن أربع نسوة - على ربع الثمن فكانت نصيبها ثمانين ألف دينار ... أى أن هذا المبلغ كان يساوى ٧/٣٢ من التركة ، ولا ننس القدرة الشرائية للدينار في ذلك الوقت .. وكل هذا من التجارة .. ولعلنا نعلم أن عبد الرحمن بن عوف من العشرة المبشرين بالجنة .. هلو كان في التجارة حرج وإثم ما كان عبد الرحمن بن عوف من المبشرين فالتجارة إذن لا شيء فيها .

(٢١) المزل : ٢٠ .

(٢٢) قريش : ١ - ٤ .

(٢٣) القصص : ٥٧ .

إلا أن التجارة ينبغي أن يكون الإنسان فيها على حذر ، لأن فيها أشياء إذا قارفها ولم يتجنبها يمكن أن تجره إلى سحق الله وإلى نار الجحيم .. والعياد بالله .

ولهذا جاء في الحديث : « إن التجار يعيشون يوم القيامة فجارا ، إلا من اتقى الله وبر وصدق »^(٢٤) فالبر والصدق والتقى منحة للتاجر من النار يوم القيامة . وقد جاء في حديث آخر : « ثلاثة لا يضر الله إليهم يوم القيامة . وذكر الرسول ﷺ منهم : « المتقى سلعته بالحلف الكاذب »^(٢٥) وقد جاء في حديث آخر عن التجار : « إنهم يحدثون فيكذبون ، ويخلفون فيأثمون »^(٢٦) وجاء في حديث آخر أنه : « جعل الله بضاعته يبيع بيمينه ، ويشترى بيمينه »^(٢٧) فهذا الذي يتاجر باسم الله ، ولا يتورع أن يجعله بضاعة يحلف به كاذباً ويغلظ الإيمان في كل بيع وفي كل شراء ... يرتكب إثماً عظيماً ، ولا ينظر الله إليه يوم القيامة ، ولا ينال شيئاً من رحمته تعالى .

إن اسم الله ينبغي أن يحل ويقدس ولا يتذل ﴿ ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم ﴾^(٢٨) فما بالك إذا استعمله التاجر في الحلف الكاذب ؟ وقصده من ذلك ترويح بضاعته ولو بالغش والخداع والباطل ...

هذه آفة التجارة . أن لا يبالى التاجر إلا بالكسب جلالاً كان أم حراماً .. فإن كان كذلك اندرج تحت الحديث الذي ذكرناه آنفاً ، فكان من الفجار يوم القيامة .

أما التاجر الذي يستحق مرضاة الله ، وينجو من الآفات التي يقع فيها معظم التجار ، فهو التاجر الذي تتوفر فيه هذه الشروط :

أولاً : أن يتاجر في المباح ، ولا يتاجر فيما يحرم شرعاً .

(٢٤) رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح وابن ماجة وابن حبان والحاكم وقال : صحيح .

(٢٥) رواه مسلم وأصحاب السنن من حديث أبي ذر .

(٢٦) رواه أحمد بإسناد جيد والحاكم ، واللفظ له ، قال : صحيح الإسناد من حديث عبد الرحمن بن

شبل .

(٢٧) رواه الطبرانى من حديث سلمان قال المدري : ورواه ينج هم في الصحيح .

(٢٨) البقرة : ٢٢٤ .

فالأشياء التي حرمها الإسلام ، كالخمر والخنزير ، لا يصح للتاجر المسلم أن يتاجر بشيء من ذلك .. حتى ولو باعها لغير مسلم ، فالنبي عليه الصلاة والسلام لعن في الخمر عشرة : عاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه ، وساقها وبائعها وآكل ثمنها .. فكل من شارك فيها بجهد ما فهو ملعون على لسان محمد ﷺ .

وقد جاء رجل إلى النبي ﷺ ومعه قربة مملوءة خمرأً ليهدئها إلى النبي ، فقال له عليه الصلاة والسلام : « إن الله قد حرم الخمر » ، قال له : « إذن أبيعها . قال : « إن الذي حرم شربها حرم بيعها » . قال : « إذن أكارم بها اليهود - أي يهديها لهم مجاملة - فقال : « إن الذي حرم بيعها وشربها حرم أن تكرم بها اليهود » . قال : « فماذا أصنع بها ؟ قال : « اذهب فشنها على البطحاء »^(٢٩) أي صبها وأهرق ما فيها على الطريق .

ومن هنا نعلم بأن صناعة الخمر ، واستيرادها ، وتصديرها ، والتجارة فيها ، وكل ما يتعلق بها فهو حرام ، بل أكثر من ذلك قال النبي ﷺ : « من حبس العنب أيام القطاف ليبعه من يهودي أو نصراني أو ممن يتخذ خمرأً فقد تقحم النار على بصيرة »^(٣٠) .

فالأمر الأول هو ألا يتاجر المسلم في محرم .

ثانياً : ألا يعيش ولا يخون فقد قال النبي : « من غش فليس منا »^(٣١) .

ثالثاً : ألا يحتكر ، لأن الاحتكار حرام . فالنبي يقول : « لا يحتكر إلا خاطيء »^(٣٢) .

وهذا يتناول كل بضاعة أو سلعة يحتاج إليها المسلمون ، من قوت أو غير قوت . ووصف المحتكر بأنه خاطيء ليس أمراً هيناً ، فאלله سبحانه وصف فرعون

(٢٩) رواه الحميدى في مسنده .

(٣٠) رواه الطبراني في الأوسط وحسنه الحفاظ في بلوغ المرام .

(٣١) رواه مسلم وغيره . ومعظم رواياته : من غش ، وقد روى هذا الخبر عبد الله بن عمر ، وابن عباس وابن مسعود .

(٣٢) رواه مسلم وأبو داود .

وهامان وجنودهما بأهم كانوا خاطئين : ﴿ إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين ﴾ (٣٣) .

رابعاً : ألا يحلف كاذباً ، بل يتجنب أن يحلف حتى ولو صادقاً بقدر الإمكان ، وقد سمى النبي ﷺ اليمين الكاذبة باليمين الغموس ، أى أنها تعمس صاحبها بالإثم في الدنيا وبالنار في الآخرة ، ولا ينظر الله إلى صاحبها يوم القيامة وهي ترك الديار هلاقع ، وتخرب البيوت - والعياذ بالله .

خامساً : ألا يعلى الأسعار على المسلمين ، كأن تحدد الحكومة السعر ، ويزيد التاجر على التسعيرة ، أو يستغل حاجة المسلمين إلى السلعة فيرفع ثمنها عليهم ، ليربح أرباحاً فاحشة أكثر مما يجوز .

لقد رفعت الحكومة رواتب الموظفين بنسب معينة ، لتواجه حالة الغلاء وموجة ارتفاع الأسعار ولكن التجار يستغلون ذلك ويزيدون الأسعار في مقابل تلك الزيادة في الرواتب بلا مبرر ولا سبب لرفع السعر سوى الجشع والرغبة في الإثراء السريع من غير طريقه الصحيح . إن رفع الأسعار على المسلمين بهذه الطريقة يعتبر جريمة ، لأنه يسبب ضيق الحياة على الناس وكثير من الناس دخلهم ضئيل وأحوالهم المعيشية سيئة ، ولهذا روى معقل بن يسار عن النبي ﷺ وهو في مرض موته ، حيث قال للناس من حوله : أجلسوني حتى أحدثكم عن رسول الله ﷺ فأجلسوه فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليعليه عليهم كان حقاً على الله أن يقعده بعظم من النار يوم القيامة » فقليل له : أسمعت هذا من النبي ﷺ ؟ قال : غير مرة ولا مرتين (٣٤) . أى أنه عليه الصلاة والسلام كرر ذلك مراراً لعظم خطر هذا الأمر .

ليقنع التجار بالكسب المعقول ، لماذا يكسبون مائة بالمائة ؟ ألا يكفى ربح عشرين بالمائة أو خمسة عشر ؟ لم الجشع ولم الطمع ؟ ولم الربح الفاحش ؟ ألا يكون ذلك على حساب المستهلك المسكين .. اربح قليلاً وبع كثيراً أفضل . أما أن تحاول

(٣٣) القصص : ٨ .

(٣٤) رواه أحمد والطبراني والحاكم وكلهم عن زيد بن مرة عن الحسن عن معقل .

أن تجمع الدنيا بين يديك وتظن أن كل ما تجمعه حلال ، فهذا خطأ . إن الإسلام جاء بالعدل ، فإذا لم يحدد نسبة الربح ، فإنه ينبغي مراعاة روح العدل التي جاء بها ودعا إليها . والعدل أمر فطري .

سادساً : ينبغي أن يحرص التاجر الذي يريد إرضاء ربه على أن يزكى ماله ، فيقوم بضاعته كل عام ويزكيها بنسبة ربع العشر أى ٢,٥٪ ويدخل في ذلك الأموال السائلة ، والسلع التجارية التي عرفت قيمتها ، أما الأشياء الثابتة كالمباني والموازين والمكاتب وما إلى ذلك كالثلاجات التي تحفظ فيها بعض السلع ، هذه الأشياء لا تدخل في حساب الزكاة . وإنما الذي يدخل فيها النقود والبضائع المتداولة المعدة للبيع - كما قلنا - والتي تسمى « عروض التجارة » وكذلك الديون المرجوة له . أما الديون التي عليه فإنه يقطعها ويحسبها من المبلغ الذي سوف يزكيه ، والباقي يدفع عنه الزكاة بالنسبة التي ذكرتها آنفاً وهي تعادل خمسة وعشرين ريالاً في كل ألف ريال ، و٢٥ ألفاً في كل مليون ... ولا يستكثر بعض الناس من أصحاب الملايين هذا المبلغ المفروض في أموالهم ، ولا يتركوا للشيطان مجالاً للوسوسة وللأمر بالفحشاء ، وللتخويف من الفقر ﴿ الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء والله يعدكم مغفرة منه وفضلاً ﴾^(٣٥) ، ﴿ وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين ﴾^(٣٦) .

سابعاً : يجب على التاجر المسلم ألا تشغله تجارته عن واجباته الدينية ، عن ذكر الله ، عن الصلاة ، وعن الحج ، عن بر الوالدين ، عن صلة الأرحام ، عن الإحسان إلى الناس ، عن حقوق الأخوة في الإسلام ، وحقوق الجيران ، وهذا التذكير يوجه للتجار خاصة ، لأن الغالب أن يستغرق التاجر في المادة ، ويعيش في دوامة الأرقام والحسابات ، ولا يفكر صباحه ومساءه إلا في الكسب والمرايح ، وما دخل خزائنه وما خرج منها .. وهذه هي الخطورة ومن هنا قال النبي ﷺ : « التاجر الصدوق مع النبين والصدّيقين والشهداء »^(٣٧) هذا التاجر الذي يلتزم الأمانة والصدق في بيعه

(٣٥) البقرة : ٢٦٨ .

(٣٦) سبأ : ٣٩ .

(٣٧) رواه الترمذى وقال : حديث حسن .

وفي شرائه ، وفي سائر معاملاته ، يكون يوم القيامة مع النبيين والصديقين والشهداء . وقد ورد في حديث آخر : « الذين إذا حدثوا لم يكذبوا ، وإذا وعدوا لم يخلفوا ، وإذا ائتمنوا لم يخونوا ، وإذا باعوا لم يمدحوا ، وإذا اشتروا لم يذموا ، وإذا كان لهم لم يعسروا ، وإذا كان عليهم لم يماطلوا » (٣٨) . هذه صفات التجار الذين يستحقون أن يكونوا في رفقة النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة ، وحسن أولئك رفيقا ، إنهم لا تلهيهم ولا تشغلهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ، كما وصف الله المؤمنين من عباده بقوله : ﴿ رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار ، ليجزيهم الله أحسن ما عملوا ، ويزيدهم من فضله ، والله يرزق من يشاء بغير حساب ﴾ (٣٩) .

فالتاجر الذي لا تلهيه تجارته عن واجباته الدينية ، الذي يركي ماله ، والذي يلتزم حدود الله سبحانه وتعالى ، ولا يكون فيه الجشع الذي يدفعه إلى احتكار السلعة أو إغلاء الأسعار على المسلمين ، أو الغش أو الخلف كاذباً ، أو التعامل ببيع الحرام .. التاجر الذي يلتزم حدود الله ولا يخرج عنها يكون يوم القيامة مع الصديقين والشهداء .

وكل تاجر يستطيع أن يكون كذلك ، ولكن للأسف « قليل ما هم » فإن الإنسان قلما يتذكر واجباته الدينية ، ويقنع بالحلال ، ولا يتطلع إلى الحرام والإثراء على حساب الآخرين ...

نسأل الله عز وجل أن يغنيننا بحلاله عن حرامه ، وبطاعته عن معصيته ، وبفضله عمن سواه .

(٣٨) رواه الأصبهاني والبيهقي من حديث معاذ بن جبل وأشار المنذرى إلى ضعفه .

(٣٩) النور : ٣٧ ، ٣٨ .

فوائد البنوك

س : كنت موظفاً أتقاضى راتباً متوسطاً ، وكنت أوفر منه مبلغاً أودعه البنك وأتقاضى عليه فائدة ، فهل يصح لى ذلك أم لا ، علماً بأن المرحوم الشيخ شلتوت أفتى بجواز هذه الفوائد وسألت بعض العلماء ، فمنهم من أجازها ومنهم من منعها . وما أذكره أنى كنت أدفع زكاة مالى ، ولكن فائدة البنك كانت تزيد عن المبلغ الذى أخرجه .

وإن كانت الفائدة غير جائزة فماذا أفعل بها ؟

ج : إن الفوائد التى يأخذها المودع فى البنك ، هى ربا محرم ، فالربا : هى كل زيادة مشروطة على رأس المال . أى ما أخذ بغير تجارة ولا تعب ، زيادة على رأس المال فهو ربا . ولهذا يقول الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ، وإن تبعم فلکم رؤوس أموالکم ، لا تظلمون ولا تظلمون ﴾ (٤٠) .

فالتوبة معناها هنا أن يبقى للإنسان رأس ماله ، وما زاد على ذلك فهو ربا . والفوائد الزائدة على رأس المال ، جاءت بغير مشاركة ولا مخاطرة ولا مضاربة ولا شئ من المتاجرة .. فهذا هو الربا المحرم . وشيخنا الشيخ شلتوت لم يبح الفوائد الربوية فيما أعلم ، وإنما قال : إذا وجدت ضرورة - سواء كانت ضرورة فردية أم ضرورة اجتماعية - يمكن عندها أن تباح الفوائد ، وتوسع فى معنى الضرورة أكثر مما ينبغى . وهذا التوسع لا نوافق عليه رحمه الله .

(٤٠) البقرة : ٢٧٩ .

وإنما الذى أفتى به الشيخ شلتوت هو صندوق التوفير ، وهو شيء آخر غير فوائد البنوك . وهذا أيضاً لم نوافقه عليه .

فالإسلام ، لا يبيح للإنسان أن يصع رأس ماله ويأخذ ربحاً محدداً عليه ، فإنه إن كان شريكاً حقاً ، فيجب أن ينال نصيبه في الربح وفي الخسارة معاً ، أيّاً كان الربح ، وأيّاً كانت الخسارة .

فإذا كان الربح قليلاً شارك في القليل ، وإذا كان كثيراً شارك في الكثير ، وإذا لم يكن ربح حرم منه ، وإذا كانت خسارة تحمل نصيبه منها ، وهذا معنى المشاركة في تحمل المسؤولية .

أما ضمان الربح المحدد ، سواء كان هناك ربح أو لم يكن ، بل قد يكون الربح أحياناً مبالغ طائلة تصل إلى ٨٠٪ أو ٩٠٪ وهو لا ينال إلا نسبة مئوية بسيطة لا تتجاوز ٥٪ أو ٦٪ ، أو قد تكون هناك خسارة فادحة ، وهو لا يشارك في تلك الخسارة ... وهذا غير طريق الإسلام .. وإن أفتى بذلك الشيخ شلتوت رحمه الله وعفر له .

فالأخ الذى يسأل عن فوائد البنوك : هل يأخذها أم لا ؟ أجيبه : بأن فوائد البنوك لا تحمل له ، ولا يجوز له أخذها . ولا يجزئه أن يزكى عن ماله الذى وضعه في البنك ، فإن هذه الفائدة حرام ، وليست ملكاً له ، ولا للبنك نفسه ، في هذه الحالة .. ماذا يصنع بها ؟ ..

أقول : إن الحرام لا يملك ، ولهذا يجب التصديق به ، كما قال المحققون من العلماء ، بعض الورعين قالوا بعدم جواز أخذه ولو للتصدق .. عليه أن يتركه أو يرميه في البحر ، ولا يجوز أن يتصدق بخبيث .

ولكن هذا يخالف القواعد الشرعية في النهي عن إضاعة المال وعدم انتفاع أحد به . لا بد أن ينتفع به أحد .. إذن ما دام هو ليس مالكاً له ، جاز له أخذه والتصدق به على الفقراء والمساكين ، أو يتبرع به لمشروع خيري ، أو غير ذلك مما يرى المودع أنه في صالح الإسلام والمسلمين . ذلك أن المال الحرام كما قدمت ليس ملكاً لأحد ، فالفائدة ليست ملكاً للبنك ولا للمودع ، وإنما تكون ملكاً للمصلحة العامة ، وهذا هو

الشأن في كل مال حرام ، لا ينفعه أن تزكى عنه ، فإن الزكاة لا تطهر المال الحرام ، وإنما الذى يطهره هو الخروج منه ، ولهذا قال النبى ﷺ : « إن الله لا يقبل صدقة من غلول »^(٤١) والعلول هو المال الذى يغله الإنسان ويخونه من المال العام . لا يقبل الله الصدقة من هذا المال لأنه ليس ملكاً لمن هو في يده .

وهل يترك تلك الفوائد للبنك ، لأنها محرمة عليه ؟

لا يتركها ، لأن هذا يقوى البنك الذى يتعامل بالربا ، ولا يأخذها لنفسه ، وإنما يأخذها ويتصدق بها في أى سبيل من سبل الخير .

قد يقول البعض : إن المودع معرض للخسارة إذا خسر البنك وأعلن إفلاسه مثلاً ، لظرف من الظروف ، أو لسبب من الأسباب .

وأقول لمثل هذا بأن تلك الخسارة أو ذلك الإفلاس لا يبطل القاعدة ، ولو خسر المودع نتيجة ذلك الإفلاس ، لأن هذا بمثابة الشنوذ الذى يثبت القاعدة ، لأن لكل قاعدة شواذ ، والحكم في الشرائع الإلهية - والقوانين الوضعية أيضاً - لا يعتمد على الأمر الشاذ والنادرة .. فإن الجميع متفق على أن النادر لا حكم له ، ولأكثر حكم الكل . فواقعة معينة لا ينبغي أن تبطل القواعد الكلية .

القاعدة الكلية هي أن الذى يدفع ماله بالربا يستفيد ولا يخسر ، فإذا خسر مرة من المرات فهذا شنوذ ، والشنوذ لا يقام على أساسه حكم .

وقد يعترض سائل فيقول : ولكن البنك يتاجر بتلك الأموال المودعة فيه ، فلماذا لا آخذ من أرباحه ؟

وأقول : نعم إن البنك يتاجر بتلك الأموال المودعة فيه .

ولكن هل دخل المودع معه في عملية تجارية ؟ طبعاً لا .

(٤١) رواه مسلم .

لو دخل معه شريكاً من أول الأمر ، وكان العقد بينهما على هذا الأساس ، وخسر البنك فتحمل المودع معه الخسارة ، عندئذ يكون الاعتراض في محله ، ولكن الواقع أنه حينما أفلس البنك وخسر ، أصبح المودعون يطالبون بأموالهم ، والبنك لا يكر عليهم ذلك ، بل قد يدفع لهم أموالهم على أقساط إن كانت كثيرة ، أو دفعة واحدة إن كانت قليلة .. على أى حال ، فإن المودعين لا يعتبرون أنفسهم مسئولين ولا مشاركين في خسارة البنك ، بل يطالبون بأموالهم كاملة غير منقوصة .

العمل فى البنوك

س ١ : تخرجت فى كلية التجارة وسعيت فى طلب الرزق فلم أجد إلا عملاً بأحد البنوك ولكنى أعلم أن من أعمال البنوك ما يقوم على الربا كما أعلم أن الدين لعن كاتب الربا . فهل أقبل هذا العمل أم أرفضه علماً بأنه مصدر رزقى ؟

ج : النظام الاقتصادى فى الإسلام يقوم على أساس محاربة الربا ، واعتباره من كائز الذنوب التى تمحق البركة من الفرد والمجتمع ، وتوجب البلاء فى الدنيا والآخرة نص على ذلك الكتاب والسنة ، وأجمعت عليه الأمة ، وحسبك أن تقرأ فى ذلك قول الله تعالى : ﴿ يمحى الله الربا ويرى الصدقات ، والله لا يحب كل كفار أثيم ﴾ (٤٢) .. ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ، فإن لم تفعلوا فآذنوا بحرب من الله ورسوله ﴾ (٤٣) .

وقول رسوله : « إذا طهر الرنا والربا فى قرية فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله » رواه الحاكم وقال : صحيح الإسناد ..

وسنة الإسلام فى تشريعاته وتوجيهاته أن يأمر المسلم بمقاومة المعصية ، فإن لم يستطع كف يده - على الأقل - عن المشاركة فيها بقول أو فعل ، ومن ثم حرم كل مطهر من مظاهر التعاون على الإثم والعدوان ، وجعل كل معين على معصية شريكاً فى الإثم لفاعلها ، سواء أكانت إعانة بمجهود مادي أم أدبي ، عمل أم قولى .

فعى جريمة القتل يقول الرسول ﷺ : « لو أن أهل السماء وأهل الأرض اشتركوا فى دم مؤمن لأكبهم الله فى النار » رواه الترمذى وحسنه .

(٤٢) البقرة : ٢٧٦

(٤٣) البقرة : ٢٨٧ - ٢٧٩ .

وفي الخمر يقول : « لعن الله الخمر وشاربها وساقبها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه » رواه أبو داود وابن ماجه .

وفي جريمة الرشوة يلعن الرسول : « الراشئ والمرتشئ والرائش - وهو الساعى بينهما » - كما روى ابن حبان والحاكم .

وفي الربا يروى جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ : « لعن آكل الربا ومؤكله وشاهديه - وقال : « هم سواء » رواه مسلم ، ويروى ابن مسعود أن النبي ﷺ : « لعن آكل الربا ومؤكله وشاهديه وكاتبه » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذى . وصححه وأخرجه ابن حبان والحاكم وصححاه ، ورواه النسائي بلفظ : « آكل الربا ومؤكله وشاهده - إذا علموا ذلك - ملعونون على لسان محمد ﷺ إلى يوم القيامة » .

وهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة هي التى تعذب ضمائر المتدينين الذين يعملون فى مصارف أو شركات لا يخلو عملهم فيها من المشاركة فى كتابة الربا وفوائد الربا .

غير أن وضع الربا لم يعد يتعلق بموظف فى بنك أو كاتب فى شركة ، إنه يدخل فى تركيب نظامنا الاقتصادى وجهازنا المالى كله ، وأصبح البلاء به عاماً كما تنبأ رسول الله : « ليأتين على الناس زمان لا يبقى منهم أحد إلا أكل الربا فمن لم يأكله أصابه من غباره » رواه أبو داود وابن ماجه .

ومثل هذا الوضع لا يغير فيه ولا ينقص منه امتناع موظف عن تسلم عمله فى بنك أو شركة ، وإنما يغيره اقتناع الشعب - الذى أصبح أمره بيده وحكمه لنفسه - بفساد هذا النظام المنقول عن الرأسمالية المستغلة ، وبمحاولة تغييره بالتدرج والأناة ، حتى لا تحدث هزة اقتصادية تجلب الكوارث على البلاد والعباد ، والإسلام لا يأبى هذا التدرج فى علاج هذه المشكلة الخطيرة ، فقد سار على هذه السنة فى تحريم الربا ابتداءً كما سار عليها فى تحريم الخمر وغيرها .

والمهم هو الاقتناع والإرادة ، وإذا صدق العزم وضع السبيل .

وعلى كل مسلم غيور أن يعمل بقلبه ولسانه وطاقته بالوسائل المشروعة لتطوير نظامنا الاقتصادي ، حتى يتفق وتعاليم الإسلام ، وليس هذا ببعيد ، ففي العالم دول تعد بمئات الملايين لا تأخذ بنظام الربا ، تلك هي الدول الشيوعية .

ولو أننا حظرنا على كل مسلم أن يشتغل في البنوك لكانت النتيجة أن يسيطر غير المسلمين من يهود وغيرهم على أعمال البنوك وما شاكلها ، وفي هذا على الإسلام وأهله ما فيه .

على أن أعمال البنوك ليست كلها ربوية فأكثرها حلال طيب لا حرمة فيه ، مثل السمسرة والإيداع وغيرها ، وأقل أعمالها هو الحرام ، فلا بأس أن يقبله المسلم - وإن لم يرض عنه - حتى يتغير هذا الوضع المالى إلى وضع يرضى دينه وضميره ، على أن يكون في أثناء ذلك متقناً عمله مؤدياً واجباً نحو نفسه وربه ، وأمه منتظراً المثوبة على حسن نيته « وإنما لكل امرئ ما نوى » .

وقبل أن نختم فتوانا هذه لا ننسى ضرورة العيش ، أو الحاجة التى تنزل - عند الفقهاء - منزلة الضرورة ، تلك التى تفرض على صاحب السؤال قبول هذا العمل كوسيلة للعيش والارتزاق والله تعالى يقول : ﴿ فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم ﴾ .

هل يتحقق الربا في الأوراق النقدية ؟

س : كثرت المناقشات والمجادلات حول الفائدة التي يحصل عليها الدائن من المدين : يقرض الرجل ألفاً من الدراهم يستردها بعد مدة معلومة ألفاً ومائة أو ألفاً ومائتين وتكون المعاملة بأوراق (بنكنوت) .. البعض يراها أنها حلال وليس فيها ربا ، إذا جرت بالأوراق لا بذهب أو فضة ، اللذين يقال منهما كانت تصنع العملة في القديم وفيما فقط يحرم أخذ الفائدة المحددة في الوقت المحدد ، وحجة هؤلاء أن مثل هذه الأوراق لم تكن على عهد رسول الله ﷺ ، ولذلك فلم تكن ضمن ما شمله التحريم .

أما الفريق الآخر فيرى أن لا فرق في التعامل بين ذهب أو فضة أو ورق ، فالورق يقوم مقام الذهب أو الفضة في المعاملات ، فهو بذلك مثله تماماً في التحريم .

والآن وقد بسطنا أمام فضيلتكم هذين الرأيين نرجو أن تتكرموا بموافاتنا برأى الشريعة في هذا الأمر .

ج : أقول للأخ السائل عن هذا الحكم ، إننى أرجح وأصحح رأى الفريق الثانى ولا أرى صواباً غيره ، وهو أن الأوراق « البنكنوت » تقوم مقام الذهب من حيث النقدية ، ومن حيث المعاملة ، فلا فرق بين ذهب وفضة ، وبين ورق ، أصبح الآن هو الذى يرى ، الناس لم يعودوا يرون الذهب قط في المعاملات ، ولا يرون الفضة إلا في الأمور التافهة ، وأصبح هذا الورق هو العملة السائدة المنتشرة في العالم كله ، فكيف نعطل حكم الربا من أجل أن الناس يتعاملون بورق ولا يتعاملون بذهب وفضة ؟؟

إن هذه الأوراق ، من يملكها يعد في نظر الناس غنياً ، يحب عليه ما يجب على الأغنياء من الزكاة ، ولا يجوز في نظر أحد أن يدفع له من مال الزكاة باعتباره فقيراً لا يملك ذهباً ولا فضة ، ولو قال أحد الناس ذلك لعدوه مهووساً أو مجنوناً ، هذه الأوراق يدفعها الرجل مهراً ، فإذا هو يستحل الفرج ، لأنها مال ، ويدفعها الرجل ثمناً للسلعة ، فإذا هو يستحل بها المبيع ، ويدفعها الرجل أجرة للشيء المستأجر ، فيستحل الانتفاع بالعين المستأجرة ويدفعها الرجل دية ، إذا قتل خطأ ، فيعوض عن دم القتل وهكذا ... كل المعاملات تجري بهذه الأوراق ، فهي تقوم تماماً مقام الذهب والفضة ، ولا يمكن أن يشك أحد في ذلك ... وإلا ما رضى الإنسان بأن يأخذ هذه الأوراق دية عن مقتول ولا أن يأخذها مهراً عن ابنته ، ولا أن يأخذها ثمناً لسلعة ، أو أجرة لدار أو نحو ذلك ، وإنما يراها الناس نقوداً ، فإنها أصبحت نقوداً بالتعامل ، وباعتماد السلطات الشرعية لإياها ، فأصبح لها قوة الذهب وقوة الفضة ، فإني لا أرى أى مبرر أو مسوغ للتشكك في ذلك ، أو التشكيك فيه ، فمن أخذ فائدة على هذه الأوراق ، أو أعطى فائدة فقد دخل في حكم الربا الحرام قطعاً ، وأذن بحرب من الله ورسوله ، وكل من اشترك في هذا العقد الربوى ، فهو ملعون على لسان محمد ﷺ الذى لعن آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه .

محنة الفرد المسلم في مجتمع لا يحكمه الإسلام

يا صاحب الفضيلة . هذه هي المرة الثالثة التي أوجه فيها رسالتي إليكم .
وأكتفى هنا بأن أسجل صورة ملخصة للرسالتين السابقتين .

إلى أكتب هذه الرسالة إلى فضيلتكم مبتدئاً إياها بتهنئتكم على ما وهبكم
الله من سعة الاطلاع وغزارة العلم ، ونظرتكم الثاقبة إلى المسائل الدينية
والدنيوية ، ثم توجيهاتكم القيمة . ولا أخال فضيلتكم إلا أن تعبروني صادقاً فيما
أقول ، لأنه ليس ثمة ما يدعوني إلى سوى الصدق .

هذه الرسالة - سيدى - لا أريد الجواب عليها بالراديو أو التلفاز ، فهي
شخصية بحتة ، ولهذا تجد فضيلتكم مع هذا ظرفاً معنوناً باسمي .

يا صاحب الفضيلة ، قد ظهر في هذا العصر أمور ومعاملات لم تكن
موجودة أيام الصحابة والتابعين والأئمة ، وأنا أعلم أن الإسلام غير عاجز عن
حلها . ولكن أين المجتهدون ؟ ولو وجدوا ، فمن يجمعهم لحل كل غامض ؟ ثم
أيضاً أين هم العلماء الذين صارعوا الحياة المادية (التجارة ومشاكلها ، وتغير
النظم ومتاعها ، وتحديد المعاملات بأنواعها) فعلاً ، لعرفوا قسوتها وذاقوا
أتعابها ؟ إن أغلب علماء الدين يعرفون فقط ما دونته كتب الفقه القديمة عن
المعاملات والجنایات وغيرها ، فجرد وظيفة قضاء وما أشبهها . ولذلك فهم لا
يعرفون مدى الصعوبات التي تلونها الكتب ، مع أن الحل موجود في الكتاب
والسنة ، إما بالنصوص الخاصة أو بالنصوص العامة ، لو وجد الصمق والاجتهاد .
مثلهم بذلك مثل الطبيب الذي يصف الدواء من الكتاب مع صرف النظر عن
ظروف المرض والمريض . فأين أمثال سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، الذي
منع قطع يد السارق ، ومنع الزكاة عن المؤلفلة قلوبهم ، ومنع حد شارب

الحمر ... الخ لظروف خاصة ، ورغم وجود آيات ناصة ، فذلك هو العلم الصحيح والاجتهاد الحى ، الذى حق للإسلام أن يسمى به « الملة السمعة » .

ومن المتأخرين ، زار البلاد الأجنبية التى أنا صاحب تجارة فيها ، شيخان عريان من الراسخين فى العلم (لم أسترخصهما بأن أذكر اسمهما ، إنما يعرفهما فضيلتكم حق المعرفة) فعرضت عليهما مسائل كان فى خاطرى منها شيء ، منها التأمين على البضائع المشحونة وغيرها لأن أهلها يصرون على ذلك ، أو نعوضهم نحن عما يتلف .

ومنها : الاقتراض من البنوك لتوسعة العمل ومنه الكسب ، وكل هذه تشتمل على مبالغ ضخمة لا يمكن تطبيق ما جاء فى الكتب عليها ، ولا العملاء ولا البنوك يوافقون على غير أنظمتهم بها .

فأجاب أحدهما حفظه الله أنه لا يقدر أن يفتى بمثل هذه المسائل لأنها تحتاج إلى اجتهاد فإجماع . فقلت له : إلى لا أطلب فتوى ولكن أريد رأيه الخاص بهذه المسائل المستجدة . فأجابني أنه إذا كانت المسألة مسألة إبداء رأى فهو حسب الظروف الراهنة لا يرى بأساً بهذين الأمرين .

أما الثانى فهو مبدئياً لم يتردد بأن يقول لى « لا بأس » إنما اشترط أن يكون المؤمن عنده شركة غير مسلمة ، وأضاف أن المرحوم الشيخ بخيت أفتى بذلك .

والآن قد استجد عندى مسألة ثالثة ، لا أطلب من فضيلتكم الفتوى من جهتها ، وإنما أتمس أن تتكرموا بإبداء رأيكم فيها ، لأنها فى الواقع مسألة عويصة وفى الصميم .

والمسألة هى : أنا صاحب تجارة فى بلاد أجنبية ليس لها دين رسمى فى دستورها ، إنما حكومتها خليط من المسلمين وغيرهم ، وكل منهم يتبع القوانين الغربية ، وسكانها فيهم المسلمون وغير المسلمين ، وحكومتها تقول : إن كل ما نجيه من مكوس وضرائب وجمارك .. الخ هو لفائدة الشعب مسلميهم وغير مسلميهم - ولكن المصيبة أن ضرائب تلك البلاد تصاعدية وباهظة فارق ما يتصوره العقل أو ترضى به النفس والذوق السليم . فلو كانت تلك الضرائب

معقولة هناك الأمر ولم يظهر لدى أى مشكلة . ولأخذ أمثلة من ضرائب التصاعدية للدخل السنوى ، (تاركين العشرات من أنواع الضرائب الأخرى) ليتخللها فضيلتكم :

(١) إذا كان دخلك السنوى ٤٠٠٠٠ فالضريبة عليه ١٢٠٠٠

(٢) إذا كان دخلك السنوى ١٠٠,٠٠٠ فالضريبة عليه ٧٥٠٠٠

(٣) إذا زاد دخلك السنوى عن ١٠٠,٠٠٠ تصل الضريبة إلى ٨٩٪

(٤) إذا جمعنا كل أنواع الضرائب التى يدفعها الإنسان سنوياً فقد تصل إلى ١٠٨٪ من دخله . أى أنه يصرف على بيته وأيضاً يدفع ٨٪ من رأس المال (لأن المصرف اليتى والشخص لا يخصم من الدخل قبل تقدير الضريبة) فأنا شخصياً دفعت فى العام الماضى : ٧٠,٠٠٠ كضريبة دخل فقط .

فالسؤال الآن هو : هل يمكننى أن أنوى ما أدفعه أنه للقسم المسلم من السكان . وبذلك تسقط الزكاة لأنى لو أخرجتها فوق ما أدفع للحكومة من تلك لنقل الحمل على كاهل ؟

وقبل أن تبدوا رأيكم بهذا السؤال ، أعرف أن لدى حضرتكم بعض الملاحظات عليه ، فها أنا أوضحها :

ملاحظة فضيلتكم الأولى : « أنت لم تدفع المبلغ اختياري ، بل جبراً » .

جوابى : نعم ، ولو دفعته اختياراً لما عرضت لى هذه المشكلة ، ولم يكن لزوم بحثها . أيضاً بإمكانى أن أنوى للمسلمين طوعاً لا كرهاً ، أو أنوى ما يجب إخراجه لهم .

وفيما بلى أختصر بعض الملاحظات والجواب عليها . إذ كانت مطولة فى أصل الرسالة .

ملاحظة فضيلتكم الثانية : لم لا تترك هذه البلاد ؟

الجواب : حكومة تلك البلاد اشتراكية فلا تسمح لى بإخراج نقودى من بلادهم .

ملاحظة ثالثة : اخرج بنفسك ودع نقودك وابدأ العمل من جديد فى بلاد عربية غير اشتراكية :

الجواب : أنا الآن فى ال ٦٥ من العمر ، ومع أنى والله الحمد محفظ بحيويتى ، فالذى يعمرى لا أقول : لا يمكنه ، بل أقول : إن ظروفه غير ظروف الشباب . وأنا على مسئوليات عائلية ، ولى منزلة اجتماعية لا يسهل إزاءها التقشف .

ملاحظة رابعة : هل تشكو من مرض ؟

الجواب : جسمانى لا ، ولكنى مرهق عقلياً ومتوتر عصياً . وإلى حد ما فإننى بسبب ذلك خائر القوى ، فاقد الطمأنينة والاستقرار .

ملاحظة خامسة : لماذا لا تعرض نفسك على طبيب نفسانى ؟

الجواب : لم أترك باباً إلا طرقتة . وقد هالتى أن من يسمون أطباء نفسانيين هم أحوج الناس إلى العلاج . إذن لا يوجد طبيب نفسانى بحق على الإطلاق . وإنى أرى أن طبيى النفسانى يكمن فى عالم دهنى مثقف ، واسع الاطلاع ، مجرب ، يراعى الظروف والأحوال ، وإنى أرجو الله أنى فى هذه الرسالة قد وجدت ضالتي المنشودة .

تكرموا بدراسة ظروفى دراسة دقيقة ، ثم تفضلوا بإعطائى رأيكم الذى أرجو أن أجد فيه ما يريح النفس إن شاء الله .

ع . س .

الجواب :

الأخ الفاضل حفظه الله ووفقه .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فأبدأ رسالتى إليكم بإرجاء الشكر لكم على ما أضفيتموه على فى رسائلكم السابقة من أوصاف وفضائل ، أسأل الله تعالى أن يجعلنى لها أهلاً ، وأن يحقق حسن ظنكم بى ، ويغفر لى ما لا تعلمون .

وأثنى بالمعذرة عن تأخرى فى الإجابة عن رسالتكم بل رسائلكم ، التى سرفى ما تضمنته من معان تدل على فهم ووعى ، وخبرة بالحياة والناس ، والحقيقة أنى أخرت الرد عليكم عن قصد حسن لا عن إهمال متعمد ، فقد كنت أؤمل أن أجد عند نفسى فراغاً يمكننى من كتابة رد مفصل على رسالتكم ، نظراً لما اشتملت عليه من رغبة صادقة فى معرفة حكم الإسلام - كما أتصوره على الأقل من وجهة نظرى - فى مسائل مهمة ، أصبحت جزءاً من حياتنا الحاضرة للأسف الشديد .

ورغم طول المدة لم أتمكن من تحقيق ما رغبت فيه حتى جاءتنى رسالتك الأخيرة ، فأجبرتى على أن أكتب لك شيئاً رغم ضيق الوقت وكثرة الشواغل ، ومشكلة أمثالنا : أن الواجبات عندهم أكثر من الأوقات ، والزمن لا ينتظر ، والناس لا يعذرون ، والعمر قصير ، والظهر كليل ، وقد قال حكيم : لا تسأل الله أن يخفف حملك ولكن سله أن يقوى ظهرك .

إن المسائل التى سألت عنها كلها تنبع من عين واحدة ، وكلها يعبر عن مشكلة واحدة ، وهى مشكلة الفرد المسلم يعيش فى ظل نظام غير إسلامى ، وحياة غير إسلامية .

إن كل الأمور التى سألت عنها من التأمين على البضائع ، والاقتراض من البنوك لتوسعة التجارة ، ووجود ضرائب تصاعدية عالية فى بعض البلاد ، مع ما يجب على المسلم فى ماله من زكاة ... كل هذه وأمثالها ، لم تكن لتحدث لو كان نظام الإسلام هو الذى يحكم الحياة ، ويقود المجتمع وفق شرع الله . ولكن مأساتنا أننا أحداً أنظمة الحضارة العربية وخاصة فى المال والاقتصاد ، وهى أنظمة رأسمالية ،

تقوم في الأساس على فلسفة للمال غير فلسفتنا ، ونظرة للحياة غير نظرتنا . فالربا يجري منها مجرى الدم في العروق ، لا تحيا إلا به ، ولا يمكنها الاستغناء عنه ، والمعاملات المشتعلة على (الفرر) تسرى في نظامها كله .. ولهذا يكون من الظلم أن نحاول نحن ترقيع هذا النظام بأجزاء إسلامية ، لأن هذه الأجزاء ستكون « قطع غيار » في غير جهازها وغير مكانها .

إن خطأنا الأساسي أننا نستفتي الإسلام في مشكلات لم يصعها هو ، ونريد منه أن يعالج أمراضاً جلبناها نحن من مكان آخر ، ولم نتبع أسلوب الإسلام في الوقاية منها .

نستورد نظام المصارف أو البنوك بعجره وبجره ، كما أنشأته الرأسمالية الغربية الربوية اليهودية ، ونخضع رقابتنا له ، ونجرى معاملتنا على أساس وجوده . ثم نقول للإسلام : حل مشكلاتنا مع البنوك الربوية .

وجواب الإسلام الصحيح : أن دعوا هذه البنوك وأسسوا لأنفسكم مصارف أو « بنوكاً » إسلامية الأساس ، تقوم على غير الربا وتتعامل بشرع الله - إن كنتم مؤمنين .

وليس هذا بالمستحيل ولا بالمتعذر لو صدقت البيات وصحت العزائم ، فقد قيل : إذا صدق العزم وضع السبيل .

وقد كتب كثير من الباحثين الإسلاميين المتخصصين في المالية والاقتصاد كثيراً من البحوث الجيدة حول إقامة مصارف إسلامية ، ووضعوا مشروعات عملية لهذا ، ولا يحتاج الأمر إلا إلى التبني من جهات تملك المال والنفوذ .

قد تقول : وما ذنب الفرد إذا انحرف المجتمع ، أو انحرفت الأنظمة والحكومات ؟ وماذا يستطيع أن يفعل وهو فرد ، لا يقطع عرقاً ولا يريق دماً ؟

والجواب : أن المجتمع ما هو إلا أفراد ، وقد ساهم هو بسكوته ورضاه ، بل بتعامله الإيجابي مع المؤسسات الإسلامية - في صنع الواقع المخالف للإسلام .

وينبغي أن يظل الفرد المسلم غير راضٍ عن نفسه ، وعن الأوضاع المعوجة من حوله وأن يبقى هذا الشعور حياً متوقداً بين جببيه ، حتى يستطيع - بالتعاون مع أمثاله من المؤمنين الثائرين على حياتهم وعلى انحرافات مجتمعهم أن يعملوا على تغيير الأوضاع اللا إسلامية إلى أوضاع إسلامية ، يوماً ما .

إن هذه الشحنة هي رصيد هذا التغيير المنشود . وبدون هذه الشحنة التعمسية من الغضب والنقمة لا أمل في أن يستقيم نظام أعوج ، أو يصحح وضع منحرف . لا بد أن يبقى الفرد المسلم في ظل الأوضاع المذكورة شاعراً بالإثم ، وبالضيق ، وبالتبرم ، فإن هذا الإحساس من بقايا الإيمان ، لأن معناه أنه لا يزال يرى المعروف معروفاً والمنكر منكراً وأن أخطر ما تصاب به الأمة المسلمة أن تفقد - بطول رؤيتها للمنكرات وإلفها لها - إحساسها بها ، وتمييزها لها ، فلا تلبث أن يختلط عليها الأمر ويلتبس عليها السبيل ، وتضطرب في حياتها الموازين ، حتى ترى المعروف منكراً والمكر معروفاً . وقد تتوغل في الضلال ، فتنتهي إلى مرحلة أسوأ وأقبح ، وهي أن تأمر بالمنكر وتنهى عن المعروف ، وربما تفعل ما فعلت بنو إسرائيل ، تقتل الذين يأمرون بالقسط من الناس .

إلى أشعر ويشعر كل عالم غيور فاهم لحقيقة الإسلام وحقيقة الأوضاع من حوله ولا يأخذ الأمور بظواهرها ، ومن سطوحها لا من أعماقها - أشعر بأن الفرد المسلم يعاني من هذه الأوضاع ما ينوء به ظهره ، إذا أراد أن يحيا مسلماً حقاً ، غير مخدوش الإسلام .

ولكنني أشعر بجوار ذلك أن من المخاطرة بدين المرء ، وبمصير المجتمع كله - إصدار « فتاوى تبريرية » غايتها محاولة إيجاد مخرج فقهي لإضفاء الشرعية على الواقع الذي يضغط علينا ضغطاً شديداً ، ناسين أن رسالة الدين أن يرتفع بواقع الناس إلى مثله العليا ، لا أن يهبط بمثله ليبرر واقع الناس .

إن هزيمتنا الروحية والفكرية أمام الحضارة الغربية وشعورنا بالنقص تجاهها ، هي التي وضعتنا هذا الوضع الغريب ، وهي محاولة تطويع الدين للحياة ، بدل تطويع الحياة للدين .

وأى حياة؟: إنها حياة لم يصنعها نحن بعقولنا وأيدينا مختارين ، بل صنعت لنا فأحدثناها كما هي ، فنحن معها مجرد مستوردين يأخذون ما يصنع لهم ، لا منتجين يصنعون ما يلائمهم . و الفرق كبير بين الصانع والمستورد . الصانع إيجاز منشئ ، والمستورد سلبى مستقبل .

ولئن جاز استيراد السلع المادية على كراهة ، لا يجوز استيراد الأفكار والمذاهب ، وما ينبثق عنها من أنظمة تعبر عنها ، ولئن حدث ذلك في عملة الزمن وعيبة الشخصية الإسلامية عن مسرح الواقع - لا يجوز أن يكون عملنا العكس ، البحث عن فتاوى ، لإلباس الأوضاع الأجنبية رياءً شرعياً .

إن أول مظاهر السيادة والاستقلال أن نتحرر من عقدة النقص تجاه الغرب وفلسفته وحضارته وأنظمتها ، وأن نصمم على أن نقول « لا » بملء فيها ، لكل مالا يوافق ديننا .

إنما لا نبقى للدين أى احترام إذا جعلنا مهمته تبرير الواقع وتسويغ ما يعمله الحكام ، الحكام ، يمينيين كانوا أو يساريين ، رأسماليين أو اشتراكيين . أى جعلناه مجرد « موظف تشريفات » عمله أن يرحب بكل وضع جديد ، ويبارك كل نظام مستحدث ، فهو في أيام سطوة الرأسمالية يحلل الربا والاحتكار والتظالم الاجتماعى ، وفي أيام سطوة الاشتراكية يمجيز التأميم والمصادرات بحق وبغير حق ..

المشكلة إذن ليست مشكلتك يا أحى وحدك ، ولكنها مشكلة الأمة الإسلامية في هذا العصر : هل تريد أن تعيش بالإسلام ونحى نظامه وحضارته أم تريد أن تظل ديهلاً للحضارة العربية بشقيها الرأسمالى والاشتراكى .

وبعبارة أخرى : هل تريد أن تعيش لرسالتها ، أصيلة تقود ولا تقاد وتُتبع ولا تُتبع أم تريد أن تحيا حياة القروء ، مهمتها التقيد والمحاكاة ؟

الأمر يا أحى أكبر مما تتصور ، ويتصور بعض المتعجدين من المشتغلين بالفقه والفتوى ، فلا تحمل على علماء الدين إذا خالفوك في الاتجاه ، ولا ترمهم بجهل الدين والحياة ، وثق أن عمر - الذى تحدثت عنه في رسالتك - لو كان موجوداً اليوم

لمرض هذه الأوضاع كلها ، وغيرها باسم الإسلام ، ولم يجعل أكبر همه أن يسوعها بأى صيل .

على أن المسائل التى سألت عنها ليست فى درجة واحدة من حيث القبول والرفض ، ولعل أقربها إلى النسول عملية التأمين على البضائع فىمكن أن يكون لها وجه من الناحية الشرعية لولا أنها مشوبة بالربا ، كما هو الشأن فى كل شركات التأمين حالياً .

ويمكن إجارة ذلك بحكم الظروف الراهنة ، وبقدر الحاجة ، بخلاف التأمين على الحياة ، فهو بعيد كثيراً عن صور المعاملات الإسلامية ، ولا ضرورة إليه .

أما الاقتراض من البنوك بالفوائد ، فهو حرام قطعاً ، لأنه الربا الذى لعن محمد ﷺ آكله ومؤكله وكتابه وشاهديه . ولا يحل مثل هذا الحرام القطعى إلا لضرورة ، مثل الحاجة إلى القوت للأولاد ، والكسوة الضرورية لهم ، وعلاج المريض الذى يخشى عليه من تفاقم المرض ونحو ذلك .

أما التوسع فى التجارة فليس ضرورة يباح لها مثل هذا الحرام الذى آذن القرآن أصحابه بحرب من الله ورسوله .

وليحس المسلم قانناً بالقليل من الحلال مباركاً له فيه ، بدل الكثير من الحرام الذى يحققه الله فى النهاية ، فالربا وإن أكثر فهو إلى أقل .

أما موضوع ما تدفعه من ضرائب تصاعدية باهظة لتلك الدولة التى ذكرتها من الزكاة ، وهى دولة لا دينية ، ومن بين سكانها مسلمون ونيئك أن يكون هذا للمسلمين من رعاياها .. فهذا مالا يجوز بحال . فإنما يصح أن يحتسب ما يؤخذ من المال زكاة إذا توافرت له شروط ثلاثة :

١ - أن يؤخذ ما يؤخذ باسم الزكاة ورسمها ، أى بشروطها ونسبها ومقاديرها الشرعية ، لأنها شعيرة من شعائر الإسلام الكبرى ، والشعائر لا بد أن تبقى لها صورتها وعنوانها .

٢ - أن يصرف فى مصارف الزكاة الشرعية كما أمر الله فى كتابه . وهذا مترتب على الأول .

٣ - أن يدفع بنية الزكاة ، لأنها عبادة ولا تجزىء إلا بنية .

فلو سلمنا بتحقيق الشرط الثالث وهو النية ، فمن أين لنا بالشرطين الأولين ؟
ولقد رجحت في كتابي « فقه الزكاة » أن الضرائب الوضعية في البلاد الإسلامية نفسها لا يجوز أن تحتسب من الزكاة ، فكيف ببلاد وثنية أو لا دينية لعل المسلمين لا يصبهم من دخل حكوماتها إلا الفتات لو أصابوه .

وما احترته هنا هو ما أفتى به العلامة المجدد السيد رشيد رضا ، وشيخ الأهرم الأسبق محمود شلتوت رحمهما الله . وقد قرأت أخيراً أن مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية المنعقد في القاهرة في مايو ١٩٦٥ اتخذ في ذلك قراراً هذا نصه :

« إن ما يفرض من الضرائب لمصلحة الدولة ، لا يعنى القيام به عن أداء الزكاة المفروضة » .

ولهذا ، فإن عليك أن تقوى إرادتك ، وتعزم على إخراج زكائك ، تطهيراً لنفسك ومالك وشكراً لنعمة الله عليك ، فما أظن تلك الضرائب تطهر نفساً أو مالا أو تفي بشكر النعمة ، ولا أظنك تعتقد هذا أيضاً .

ومعنى هذا أن المتدين يتحمل من الأعباء المالية مالا يتحمله غيره ، وهذا صحيح . ولكن هذه ضريبة الإيمان والإسلام في عصر ضعف فيه الدين ، وقل اليقين ، ولهذا جاء في الحديث : « أن القابض على دينه في هذا الزمان كالقابض على الجمر » وكان المستمسك بدينه في خضم فتى هذا العصر له أجر خمسين من بعض الصحابة .

وأعتقد أن في هذه الصفحات ما يكفي لتوضيح ما سألت عنه ، ووصفه بجدوره الحقيقية ، وما كنت أحسب حين أمسكت بالقلم إلا أنني سأكتب لك سطوراً معدودة ، ولكن الله هو الذي قدر لي أن أكتب ما كتبت ، عسى أن يكون فيه نفع وعبرة .

أما ما تشكوه من إرهاق الجسم ، وفتق النفس ، وتوتر الأعصاب ، فأنصحك بتلاوة القرآن تلاوة تدبر ، والتصرع إلى الله تعالى والوقوف على عتبته

موقف العبودية الخاشعة ، ومجالسة الصالحين ما استطعت وقراءة سيرهم ، ففي ذلك شفاء لما في الصدور .

وإني أمجب بكلامك الحقيق البصير عن الطب النفسي ورجاله ، وأسأل الله أن يشرح لك صدرك ، ويسر لك أمرك ، ويثبت على الحق قدميك ، ويجعل لك نوراً تمشي به في الظلمات ، ورفقاً تميز به بين التشابهات ، ويغنيك بحلاله عن حرامه ، وبطاعته عن معصيته ، وبفضله عن سواه ، وأن يجعل لنا حظاً من هذه الدعوات معك .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الرشوة لاستقاذ سجين مذنب

س : ما حكم الشرع بالنسبة لشخص ضبط في تهريب مخدرات في بلد ما ، وله عم يتجول بين الناس يطلب سلفة لإنقاذ هذا المهرب ، السجين ، بطريق الرشوة ، علماً بأن العم غير راض عن تصرف ابن أخيه . وإعما المدافع لإنقاذه هو طول مدة السجن (خمسة عشر عاماً) وللسجين عائلة لا يعولها سواه ؟

ج : هذا الشخص الذي ارتكب هذا الذنب ، وهذه الجريمة ، جريمة تهريب المخدرات ، يستحق العقوبة ، التي تقررها السلطات الشرعية المستولة ، لأنه ليس هناك أشد إفساداً للناس من هذه المخدرات ، هي كالخمر أو هي أخت الخمر ، ولهذا يرى ابن تيمية وغيره أن شاربها يحد حد الخمر ، وأن مستحلها يكفر ، بل لعل أثرها أشد ضرراً من ضرر الخمر نفسها ، لأنها تعيش الناس في أوهام ، في واد من الأحلام يرى البعيد قريباً ، والقريب بعيداً ، ويتخيل مالا يقع ، رجل « مسطول » يقول : رأس بلا كيف تستأهل ضرب السيف . مثل هذا الصنف لا ينفع ، لا في حرب إسرائيل ، ولا تنهض به أمة ، ولا ترتفع به راية ، ولا تقوم به نهضة ولا تتحقق به حياة طيبة .. فالشخص الذي يساعد على إفساد الشعب وعلى إفساد الناس ، في تجارة المخدرات أو في تهريبها يستحق عقوبة بليغة ، فإذا قررت دولة ما عقوبة مثل هذا بالسجن خمس عشرة سنة ، يجب أن يألها ، وهو يستحقها ، فالسعى في تخليص مثله من العقوبة المستحقة سعى في باطل وإثم مبين .

فإذا كان السعى في تخليصه عن طريق الرشوة ، يكون الإثم أكبر ، لأننا نزيد الفساد فساداً آخر .. لا نكتفي بالفساد الذي صنعه صاحبنا في ترويج هذا السم ، ولكن نأتي إلى فساد آخر .. فساد أخلاق .. ففسد الناس الموظفين ، أو القادرين على أن يفعلوا شيئاً في هذه النواحي ، بالرشوة ، فهذه الرشوة حرام ، حرام ،

واساعى فيها يرتكب محرماً لا شئ فيه ، والسى ﷺ قد لعن الراشى والمرتشى
والرائش^(٤٤) ، والرائش هو المتوسط بينهما ... كلهم ملعونون على لسان محمد
ﷺ ، وما أفسد مجتمعاتنا شئ كهذه الرشوة ، الرشوة تفسد كل شئ ، تفعل كل
شئ لا يمكن أن يتم إلا بالدفع ، قال الشاعر :

إذا كنت في حاجة مرسلأ وأنت بها كلف مغرم
فأرسل حكيماً ولا توصه وذاك الحكيم هو الدرهم

إن الحياة لا تفسد ، والمجتمعات لا تدمر ، إلا بمثل هذه الأمور .

إن هذا الشخص - العم - يرتكب إثماً عظيماً بسعيه في تخليص هذا
السجين الذى استحق جزاءه عن طريق الرشوة .

وبدل أن يدفع رشوة ، يدفع هذا المال لأولاد السجين ، فما دام له عيال ،
وهو مشفق عليهم ، فبدلاً من أن يجمع المال ، أو يستلف من الناس ، ليدفع رشوة ،
ويرتكب فساداً عريضاً ، يدفع هذا لأولاد ابن أخيه ، هذا هو الأولى . وفي الحقيقة
نرى واجباً على الحكومات والدول أن ترعى أولاد السجناء ، وهذا ولا شئ قصور
في القوانين الوضعية فهي لا تنفت إلى هذه الناحية ، فحين تسجن الناس ، لا تبحث
عن وراءهم .. وهذا مما يسبب في فساد آخر ، لأن الأولاد إذا تركوا بدون كفاية
اقتصادية ، ولا رعاية اجتماعية فإنهم يكونون معرضين لأن تأخذهم أهدى الشر
والإفساد ، وتعلمهم ما يضرهم . فلا بد من رعاية المجتمع ، عن طريق الضمان
الاجتماعي وغير ذلك .
والله أعلم .

(٤٤) رواه الترمذى وحده وابن حبان في صحيحه والمحاكم ورواها : والرائش يعنى يسعى بينهما .
ورواه أحمد والبرار والطبرانى عن ثوبان وفيه من لا يعرف .

الكذب مجانب للإيمان

س : أعجب لمسلم يؤدي جميع فرائض الإسلام ، ومع ذلك لا يعز عن الكذب ، فهل يعتبر هذا من الصالحين ؟

ج : الكذب خلق سيئ ليس من أخلاق الصالحين ولا المؤمنين ، وإنما هو من أخلاق المنافقين ، كما قال النبي ﷺ : « آية المنافق ثلاث ، إذا حدث كذب ، وإذا وعد أحلف ، وإذا أؤتمن خان » (٤٥) وفي رواية أخرى : « أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ، ومن كانت فيه واحدة منهم ، ففيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا أؤتمن خان ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر » (٤٦)

فالكذب ليس من خصال المؤمنين ، وإنما هو من خصال المنافقين ، الذين يكذبون دائماً ، ويؤكدون كذبهم بالحلف ، حتى في يوم القيامة يكذبون أمام الله ويحلفون له كما كانوا يحلفون للمسلمين في الدنيا ، ويحسبون أنهم على شيء ، ألا إنهم هم الكاذبون . وقد جاء في القرآن الكريم : ﴿ إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون ﴾ (٤٧) وقد سئل النبي ﷺ : « أيكون المؤمن جباناً ؟ قال : نعم . قيل : أيكون بخيلاً ؟ قال : نعم . قيل : أيكون كذاباً ؟ قال : لا » (٤٨) .

من الناس من يكونون ضعفاء النفوس ، يتصفون بالخين وشدة الفرع .

(٤٥) رواه الشيخان .

(٤٦) رواه الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٤٧) النحل : ١٠٥ .

(٤٨) رواه مالك مرسلاً عن صفوان بن سليم .

ومن الناس من يكونون غلاء ، يتصفون بالشح وقض اليد .

هاتان الصفتان قد تكونان في الجيلة والطمع .

ولكن الكذب لا يكون إلا مكتسباً . وهذا هو الذى يحاسب عليه الإسلام ويشدد فيه أبليغ ما يكون التشديد . وقد قال ﷺ : « عليكم بالصدق ، فإن الصدق يهدى إلى البر ، وإن البر يهدى إلى الجنة ، ولا يزال الرجل يصدق ، ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً » .

وإياكم والكذب ، فإن الكذب يهدى إلى الفجور ، وإن الفجور يهدى إلى النار ، ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب ، حتى يكتب عند الله كذاباً » (٤٩) .

فالصدق عادة تكتسب بالتحرى ، وبالمجاهدة وبالرياضة وبالتعود . وعلى المسلم أن يعود أبناءه منذ نعومة أظافرهم على الصدق ، وينهاهم عن الكذب . حتى أن النبى ﷺ سمع أحد الآباء يقول لابنه مرة : سأعطيك كذا وكذا . فقال له : هل تنوى أن تعطيه ؟ قال : لا . قال : إما أن تعطيه وإما أن تصدقه . فإن الله نهى عن الكذب . قال : يا رسول الله ، أهدا من الكذب ؟ قال : « نعم . إن كل شيء يكتب . الكذبة تكتب كذبة ، والكذبة تكتب كذبة » (٥٠) .

والكذب يتفاوت قطعاً ، فكلما كان ضرره أشد كان النهى عنه أعظم والإثم فيه أكبر . هناك كذب يعتبر من الصعائر ، وكذب يعتبر من كبائر .

يقول النبى ﷺ : « ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يركبهم ، ولهم عذاب أليم : شيع زان ، وملك كذاب ، وعائل مستكبر » (٥١) .

هؤلاء المذكورون فى الحديث يرتكبون المعصية دون حاجة إليها ، فالملك أو

(٤٩) متفق عليه من حديث ابن مسعود .

(٥٠) رواه أحمد وابن أبى الدنيا عن حديث الزهري عن أبى هريرة ولم يسمع منه .

(٥١) رواه مسلم

الرئيس الكذاب ، الذى يدجل على الناس - والمفروض فيه أن يكون قلوة حسنة -
إثمه عظيم .

والذى يزنى بعد أن تجاوز طيش الشباب إلى حكمة الشيخوخة ..
والعائل المستكبر ... فقير ... لا حيلة له ... ومع ذلك يتكبر أن يسمع
الموعظة ، أو النصيحة ، أو غير ذلك مما فيه إرشاد له وتوجيه إلى الخير .
هؤلاء الثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ، ولا يذكهم ، ولهم عذاب أليم .

الكذب الأبيض

س : وعدت صديقتي أن أزورها في يوم معين ، فلما جاء ذلك اليوم شغلتني بعض الشواغل العائلية ، فلم أقم بزيارتها الموعودة ، فلما قابلتها استحييت منها ، فاعتذرت بأن ضيوفاً قدموا على فجأة ، فلم أتمكن من مغادرة المنزل .

فهل هذا اللون من الكذب حرام ؟ مع أنه لا يضر صاحبتى ولا يضرنى ، وإنما خلصنى من مأزق حرج بلطف ، ولهذا يسمونه « الكذب الأبيض » ؟ وليس مثل الكذب فى البيع والمعاملة ، والذي يترتب عليه غش وتدليس ، أو الكذب فى الشهادة الذى يترتب عليه ضياع حقوق ، وما شابه ذلك من الكذب الذى لا يشك إنسان فى تحريمه ديناً .

إننى وغيرى نتورط كثيراً فى هذا النوع من الكذب الذى يكاد يطبع حياة الناس اليومية ، حتى أصبح من سمات العصر .

ولهذا أود أن تشرحوا لنا موقف الدين من هذه البلوى ، عسى أن تجدوا لنا فيها رخصة نستريح إليها ، ونعتمد عليها . وإلا فيا ويلنا وويل أهل عصرنا كافة إلا من رحم ربك . وقليل ما هم .

ج : إن انتظار المفتى رخصة يستريح إليها من عالم ديبى يثق به أمر لا حرج فيه شرعاً ، وبحث العالم المفتى عن رخصة لسانه تريحه من الحيرة والقلق والشعور بالإثم ، أمر لا بأس به أيضاً ، وقد قال إمام الفقه والحديث والورع ، سفيان الثورى رحمه الله : إنما العلم الرخصة من ثقة ، أما التشديد فيحسه كل أحد .

ولكن ليس كل ما تطلب الرخصة فيه يكون فى الاستطاعة الحصول عليها .

ومن ثم لا أجد هنا متسعاً للرخصة فى الكذب وإن سماه الناس أبيض ، إلا فى حدود ضيقة سائينها بعد .

فالإسلام يحذر من الكذب بوجه عام ، ويعدّه من خصال الكفر أو النفاق ..
ففى القرآن نقرأ : ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِى الْكُذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ
الكَاذِبُونَ ﴾ (٥٢) .

وفى السنة : « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا
عاهد عدر » (٥٣) وفى رواية لمسلم : « وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم » .

وفى حديث آخر للشيخين : « أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ، ومن
كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا أؤتمن حان ،
وإذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر » .

ولهذا جاء عن أنى بكر الصديق رضى الله عنه مرفوعاً وموقوفاً : « الكذب
بجانب الإيمان » (٥٤) .

وعن سعد بن أنى وقاص رضى الله عنه عن النبى ﷺ : « يطبع المؤمن على
كل خلة غير الحيانة والكذب » (٥٥) .

وفى حديث مرسل رواه مالك : قيل يا رسول الله ، أياكون المؤمن جباناً ؟
قال : « نعم » . قيل له : أياكون المؤمن بخيلاً ؟ قال : « نعم » . قيل له : أياكون
المؤمن كذاباً ؟ قال : « لا » (٥٦) .

ولهذا قالت عائشة : « ما كان من خلُق أبغض إلى رسول الله ﷺ من
الكذب » (٥٧) .

(٥٢) الحل : ١٠٥ .

(٥٣) رواه الشيخان .

(٥٤) رواه البيهقى وصححه الموقوف .

(٥٥) رواه الترمذى وأبو يعلى ورواه روضة الصحيح والدارقطنى مرفوعاً وموقوفاً ، وقال الموقوف أشبه
بالصواب .

(٥٦) رواه حاتم مرسل عن صفوان بن سليم .

(٥٧) رواه أحمد والبراز وابن حبان والحاكم وصححه .

وهذا كله يدلنا على مدى نفور الإسلام من الكذب . وتربية أبنائه على التطهر منه ، سواء طهر من ورائه ضرر مباشر أم لا . يكفي أنه كذب ، وإحبار بغير الواقع ، وتشبه بأهل النفاق .

وليس من اللازم ألا يلترم الناس الصدق إلا إذا جر عليهم منفعة ، ولا يجتنبوا الكذب إلا إذا جلب عليهم مضرة ، فالتمسك بالفصيلة واجب وإن كان وراءها بعض الضرر الفردي المباشر واتقاء الرذيلة واجب وإن درت بعض النفع الآتي المحدود . وإذا كان الإنسان يكره أن يكذب عليه غيره ، ويحذره باعتدارات زائفة ، وتعللات باطلة ، فواجهه أن يكره من نفسه الكذب على الآخرين ، على قاعدة : عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به .

على أن من أكبر وجوه الضرر في الكذب أن يعتاده اللسان ، فلا يستطيع التحرر منه ، وهذا هو المشاهد الملموس ، الذي عبر عنه الشاعر قديماً فقال :

عُود لسانك قول الصدق وارضى به إن اللسان لما عودت معتاد

ورسول الله ﷺ يحذرنا من ولوج هذا الباب الذي ينتهى بصاحبه بعد اعتياد دحوله إلى أن يكتب عند الله من الكذابين . فيقول : « عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر ، والبر يهدي إلى الجنة ، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً ، وإياكم والكذب ، فإن الكذب يهدي إلى الفجور ، والفجور يهدي إلى النار ، وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب ، حتى يكتب عند الله كذاباً » (٥٨) .

ومع هذا فإن من خصائص الإسلام أنه ديس يجمع بين المثالية والواقعية في توازن وتناسق ولا يكتفى بالتحليق في أجواء المثاليات الممنوعة ، دون النزول إلى أرض الواقع الذي يعيشه الناس ، كما فعل بعض فلاسفة الأخلاق المثاليين من أنصار مذهب الواجب لذاته ، مثل الفيلسوف الألماني الكبير « كانت » الذي لم يركز في الكذب ونحوه في أي موضع ، ولأى سبب ومهما تكن النتيجة .

(٥٨) رواه الشيخان وأبو داود والترمذي وصححه واللفظ له .

أما الإسلام فهو منهج الله الذي يعلم من طبيعة الحياة ، وضرورات الناس فيها ، ما جعله يرخص في الكذب في مواضع معينة ، مراعاة لطبيعة البشر ، وتقديراً لما ينزل بهم من ضرورة قاهرة أو حاجة ملحة .

ولم أجد من وضع هذا الجانب ، ووفاه حقه من البحث والشرح مثل الإمام أبي حامد الغزالي في موسوعته الإسلامية « إحياء علوم الدين » ويحسن لي أن أنقل هنا مقتطعات من حديثه بلفظه ، لما فيها من التحقيق والبيان حيث يقول :

« اعلم أن الكذب ليس حراماً لعينه ، بل لما فيه من الضرر على المخاطب أو على غيره ، فإن أقل درجاته أن يعتقد المخبر الشيء على خلاف ما هو عليه ، فيكون جاهلاً ، وقد يتعلق به ضرر غيره ، ورب جهل فيه منفعة ومصلحة ، فالكذب يحصل لذلك الجهل ، فيكون مأذوناً فيه ، وربما كان واجباً .

قال ميمون بن مهران : الكذب في بعض المواضع خير من الصدق ، رأيت لو أن رجلاً سعى خلف إنسان بالسيف ليقتله ، فدخل داراً ، فانتفى إليه ، فقال : رأيت فلاناً ؟ ما كنت قاتلاً ؟ ألسنت تقول : لم أره ؟ وما تصدق به . وهذا الكذب واجب .

فتقول : « الكلام وسيلة إلى المقاصد ، فكل مقصود محمود يمكن التوصل إليه بالصدق والكذب جميعاً ، فالكذب فيه حرام ، وإن أمكن التوصل إليه بالكذب دون الصدق فالكذب فيه مباح إن كان تحصيل ذلك المقصد مباحاً ، وواجب إن كان المقصود واجباً . »

ومهما كان لا يتم مقصود الحرب ، أو إصلاح ذات البين ، أو استئالة قلب المجنى عليه ، إلا بالكذب ، فالكذب مباح ، إلا أنه ينبغي أن يحترز منه ما أمكن ، لأنه إذا فتح باب الكذب على نفسه ، فيخشى أن يتداعى إلى ما يستغنى عنه ، وإلى ما لا يقتصر على حد الضرورة . فيكون الكذب حراماً في الأصل إلا لضرورة .

والذي يدل على الاستثناء ما روى عن أم كلثوم قالت : « ما سمعت رسول الله ﷺ يرحص في شيء من الكذب ، إلا في ثلاث : الرجل يقول القول يريد به

الإصلاح ، والرجل يقول القول في الحرب ، والرجل يحدث امرأته ، والمرأة تحدث زوجها^(٥٩) .

وقالت أيضاً : قال رسول الله ﷺ : « وليس بكذاب من أصلح بين اثنين فقال خيراً أو نهي خيراً »^(٦٠) .

وقالت أسماء بنت يربد : قال رسول الله ﷺ : « كل الكذب يكتب على ابن آدم ، إلا رجل كذب بين مسلمين ليصلح بينهما »^(٦١) .

قال : « فهذه الثلاث ورد فيها صريح الاستثناء ، وفي معانيها ما عداها إذا ارتبط به مقصود صحيح له ، أو لغيره » .

أما ماله : فمثل أن يأخذه طالم ويسأله عن ماله ، فله أن ينكره ، أو يأخذه سلطان ، فيسأله عن فاحشة بينه وبين الله تعالى ارتكبتها ، فله أن ينكر ذلك ، فيقول : ما رنيت وما سرقت وقال ﷺ : « من ارتكب شيئاً من هذه القادورات ، فليستر بستر الله »^(٦٢) ، وذلك أن إظهار الفاحشة فاحشة أخرى ، فللرجل أن يحفظ دمه وماله الذي يؤخذ ظلماً ، وعرضه بلسانه ، وإن كان كاذباً .

وأما عرض غيره : فبأن يسأله عن سر أخيه ، فله أن ينكره ، وأن يصلح بين اثنين ، وأن يصلح بين الضرات من نسائه ، بأن يظهر لكل واحدة أنها أحث إليه ، وإن كانت امرأته لا تطاوعه إلا بوعده لا يقدر عليه ، فيعدها في الحال تطيباً لقلبها ، أو يعتذر إلى إنسان وكان لا يطيب قلبه إلا بإنكاره دنس وريادة تودد فلا بأس به .

ولكن الحد فيه ، أن الكذب محذور ولو صدق في هذه المواضع تولد منه محذور ، فينبغي أن يقابل أحدهما بالآخر ، ويوزن بالميزان القسط ، فإذا علم أن المحذور الذي يحصل بالصدق أشد وقعاً في الشرع من الكذب ، فله الكذب ، وإن كان ذلك

(٥٩) أخرجه مسلم .

(٦٠) متفق عليه .

(٦١) أخرجه أحمد بزيادة فيه وهو عند الترمذي مختصر وحسنه .

(٦٢) الحاكم من حديث عمر بن الخطاب : « اجتنبوا هذه القادورات التي سبى الله عنها ، من ألم بشيء منها

فليستر بستر الله » وإسناده حسن ، كما قال الحافظ العراقي .

المقصود أهون من مقصود الصدق فيجب الصدق ، وقد يتقابل الأمران بحيث يتردد فيهما ، وعند ذلك الميل إلى الصدق أولى ، لأن الكذب يباح لضرورة ، أو حاجة مهمة ، فإن شك في كون الحاجة مهمة ، فالأصل التحريم ، فيرجع إليه .

« ولأجل غموض إدراك مراتب المقاصد ، ينبغي أن يحترز الإنسان من الكذب ما أمكنه ، وكذلك مهما كانت الحاجة له ، فيستحب له أن يترك أغراضه ، ويهجر الكذب ، فأما إذا تعلق بغرض غيره ، فلا يجوز المساعدة لحق الغير ، والإضرار به ، وأكثر كذب الناس إنما هو لحظوظ أنفسهم ، ثم هو لزيادات المال والجاه ، لأمر ليس فوائدها محنوراً ، حتى إن المرأة لتحكى من زوجها ما تفخر به ، وتكذب وتكذب لأجل مراغمة الضرات (أو الزميلات) ، وذلك حرام .

وقالت أسماء : سمعت امرأة سألت رسول الله ﷺ قالت : إن لي ضرة وإني أتكثر من زوجي بما لم يفعل ، أضرارها بذلك ، فهل علي شيء فيه ؟ فقال ﷺ : « المتشيع بما لم يعط كلابس ثوبي زور » (٦٣) ...

« وما يلتحق بالنساء الصبيان ، فإن الصبي إذا كان لا يرغب في المكتب (أو المدرسة أو الصلاة) إلا بوعده أو وعيد ، أو تخويف كاذب ، كان ذلك مباحاً .

« نعم ، رويناه في الأخبار أن ذلك يكتب كذباً ، ولكن الكذب المباح أيضاً قد يكتب ، ويحاسب عليه ، ويطلب بتصحيح قصده فيه ، ثم يعفى عنه ، لأنه إنما أبيع بقصد الإصلاح ، وينتظر إليه غرر (أي خطر) كبير ، فإنه قد يكون الباحث له حظه وغرضه الذي هو مستغن عنه ، وإنما يتعلل ظاهراً بالإصلاح ، فلهذا يكتب . »

« وكل من أتى بكذبة فقد وقع في خطر الاجتهاد ، ليعلم أن المقصود الذي كذب لأجله : هل هو أهم في الشرع من الصدق أم لا ؟ ، وذلك غامض جداً ، والحرام تركه ، إلا أن يصير واجباً ، بحيث لا يجوز تركه ، كما لو أدى إلى سفك دم ، أو ارتكاب معصية كيف كان » (٦٤) .

(٦٣) مطلق عليه ، وهي أسماء بنت أبي بكر الصديق .

(٦٤) إحياء علوم الدين ، ج ٣ ، ص ١٣٧ ، ص ١٣٩ .

وعلى ضوء هذا الشرح والبيان الواقي ، نعود إلى السؤال المذكور ، وما جاء فيه من اعتذار بأمر لم يحدث ، تخلصاً من الحرج ، وهذا غير الأمور الثلاثة المستثناة في الحديث فهل هو مما يقاس عليها ؟ أم يبقى على أصل الحرمة .

والحقيقة ، أننا إذا نظرنا إلى سؤال الأخت المستفتية ، نجد أنها ارتكبت خطأين اثنين :

الأول : أنها وعدت صديقتها بالزيارة وأخلفت ، مع أن الوفاء بالوعد واجب ، وإحلافه من آيات النفاق ، كما ذكرنا ، إلا من عذر .

الثاني : أنها بررت هذا الإخلاف بعذر محتلق ، فعالجت الخطأ بخطأ آخر . على نحو ما قال الشاعر :

إذا استشفيت من داء بداء فاقفل ما أعلك ما شفاك

وكان الأولى بها أن تقول الحقيقة ، وإن ظهر تقصيرها ، حتى لا تعود إلى ذلك مرة أخرى . ولا مانع من التلطف والترفق في اختيار الصيغة التي تظهر بها الحقيقة لصديقتها . ومن التلطف المباح هنا أن نستخدم « المعارض » بدل الكذب الصريح . فقد نقل عن السلف أن في المعارض مدوحة عن الكذب . وقال عمر : أما في المعارض ما يكفي الرجل عن الكذب ؟^(٦٥) . وروى ذلك عن ابن عباس وغيره . وإنما أرادوا بذلك إذا اضطر الإنسان إلى الكذب . فأما إذا لم تكن حاجة أو ضرورة ، فلا يجوز التعريض ولا التصريح جميعاً ، ولكن التعريض أهون .

ومثال التعريض ما روى أن مطرف بن عبد الله أحد علماء التابعين الأجلاء ، دخل على زياد بن أبيه الوالي الأموي المعروف ، فسأله الوالي عن سبب تأخره في زيارته ، فقال : ما رفعت جنبي منذ فارقت الأمير إلا ما رفعني الله .

ففهم الأمير منه أنه يتعلل بمرض أصابه ، مع أن السليم أيضاً لا يرفع جنبه إلا ما رفعه الله ، وهذا ما قصده مطرف .

(٦٥) رواه ابن عدي والبيهقي عن عمران بن حصين مرفوعاً وموقوفاً ، قال البيهقي : الصحيح موقوف .

فإذا لم يحضرها ، أو لم يمكنها التعريض بمثل ما ذكرنا ، فهل يجوز لها التصريح بالكذب ، كما فعلت السائلة ؟

والجواب هنا يتوقف على معرفة مدى العلاقة بين الصديقين ، وهل يخشى أن تسوء أو تضعف إذا ذكرت ما وقع بالفعل ؟ فإذا خشى ذلك ، وكان قلب الصديقة لا يطيب إلا بمثل ما اعتذرت به إليها ، كان ذلك من باب الضرورة التي تقدر بقدرها ، على ألا تتخذ ذلك عادة ، فيسهل الكذب عليها لحاجة ، ولغير حاجة .

والتشديد في هذا النوع من الكذب ليس معناه أن حرمة في درجة ما جاء في السؤال من الكذب في البيع والمعاملة ، أو الكذب في الشهادة ونحوها ، فإن الكذب المحرم تتفاوت مراتبه متفاوتاً بعيداً .

فمنه ما هو من صفات المحرمات .

ومنه ما هو من كبائر المحرمات ، كالكذب في الشهادة التي عدها النبي ﷺ من أكبر الكبائر ، وقرنها القرآن والسنة بالإشراك بالله تعالى .

ومثل ذلك الكذب في اليمين ، كالذي يفعله التجار لترويج السلعة ، ففي الحديث : « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ، ولا ينظر إليهم ، المنان بعطيته ، والمعق سلعته بالخلف الكاذب ، والمسبل إزاره - أي يطيل ثيابه كبراً واختيالاً - » (٦٦) ...

وكذلك كذب الملوك والرؤساء ، لما وراءه من دجل وتضليل ، ففي الصحيح : « ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم : شيخ زان ، ومملك كذاب ، وعائل (أي فقير) مستكبر » (٦٧) .

ومثله الكذاب ، الذي يكذب الكذبة فتتشر عنه في الآفاق ، مثل أصحاب الصحف ، ووكالات الأنباء في عصرنا .

وشر من هذا كله ، الكذب على الله ورسوله ، كما في الحديث المتواتر : « من كذب على متعمداً ، فليتبوأ مقعده من النار » .

(٦٦) روه مسلم .

(٦٧) روه مسلم أيضاً .

كذبة أول نيسان (أبريل)

س : دق جرس الهاتف ، فكانت مكالمة من أحد الأصدقاء ، يسوق إلى فيها خبراً آتياً وأزعجني ، ورآني أهلي وأولادي ، فأخبرتهم الخبر فاعتمدوا لغمي ، وما هي إلا ساعة زمن ، حتى اتصل الصديق نفسه مرة أخرى ، ليبلغني أن الخبر لا أساس له . وإنما هي كذبة أول نيسان (أبريل) . فقلت له : إن هذا حرام ولا يجوز ، لكنه قال : لم يقصد إلا المداعبة والمزاح على عادة الناس في مثل هذه المناسبة .

لما رأيكم في مجازاة مثل هذا التقليد ، وتكدير الناس بأخبار غير صحيحة ، وإن كان المقصود منها المداعبة ؟ وهل يسوغ مثل هذا العمل شرعاً ؟
ج : الكذب خلق سيئ ، ورذيلة من أعظم الرذائل التي يراها الشرع الإسلامي مجافاة للإيمان ، ويعتبرها إحدى آيات النفاق .

ولم يجر الشرع الكذب إلا في حالات معينة ذكرناها في فتوى سابقة ، وليس منها الكذب للمداعبة .

بل حذر النبي ﷺ من الكذب لإضحاك القوم ، فقال : « ويل للذي يحدث بالحديث ليضحك به القوم فيكذب ، ويل له ، ويل له .. » (٦٨) .

وفي حديث آخر : « لا يؤمن العبد بالإيمان كله حتى يترك الكذب في المزاح ، والمرء (الجدل) وإن كان صادقاً » (٦٩) . كما جاء أكثر من حديث نبوي يحذر المسلم من ترويع أخيه وإزعاجه ، جاداً أو مازحاً .

(٦٨) رواه أبو داود والترمذي وحسنه والنسائي .

(٦٩) رواه أحمد والطبراني .

وروى أبو داود بسنده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : حدثنا أصحاب محمد ﷺ : أنهم كانوا يسرون مع النبي ﷺ فقام رجل منهم ، فاطلق بعضهم إلى جبل معه ، فأحده ، ففزع ، فقال رسول الله ﷺ : « لا يحل لمسلم أن يروغ مسلماً » .

وعن النعمان بن بشير رضى الله عنهما قال : كما مع رسول الله ﷺ في مسيرة فخفق (نعر) رجل على راحته ، فأخذ رجل سهماً من كنانته ، فأنبه الرجل ، ففزع . فقال النبي ﷺ : « لا يحل لرجل أن يروغ مسلماً » (٧٠) .

وعن عبد الله بن السائب بن يزيد عن أبيه عن جده رضى الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « لا يأخذن أحدكم متاع أخيه لاعباً ولا جاداً » (٧١) واعتبر النبي ﷺ من أكبر الخيانة أن تكذب على من يثق بك ، ويصفي إليك بأذنه وقلبه ، وأنت تكذب عليه . يقول : « كبرت خيانة أن تحدث أخاك حديثاً هو به مصدق وأنت له به كاذب » (٧٢)

وبهذا يتبين لنا أن الكذب بهذه الصورة ، وبهذه المناسبة خاصة حرام من جهات أربع :

الأولى : حرمة الكذب ذاته ، الذى نهى عنه القرآن والسنة .

الثانية : ما وراءه من ترويع إنسان ، وإدخال الفزع والكدر عليه ساعة من الزمن ، وربما على أسرته معه ، بغير مسوغ ولا حاجة .

الثالثة : ما فيه من خيانة لإسنان هو لك مصدق ، وأنت له كاذب .

الرابعة : مجارة عادة سخيفة ، وإشاعة تقليد باطل ، لم يثبت في أرضنا ، ولم ينشأ من بيئتنا . فهو تشبه بغير المسلمين فيما يعد من رذائلهم ، وسخف أعمالهم .

(٧٠) رواه الطبراني في الكبير ورواه ثقات .

(٧١) رواه الترمذى وقال : حديث حسن غريب .

(٧٢) رواه أحمد والطبراني عن النواس بن سمعان بإسناد جيد كما قال الحافظ العراقي وأخرجه البخاري في

الأدب المفرد وأبو داود من حديث سفیان بن أسيد وضعفه ابن هدى .

وكثيراً ما تتضمن كذبة ذلك اليوم إشاعات قد يصير انتشارها بالمجتمع كنه .
والخلاصة أن الكذب حرام في كل يوم ، وتزداد حرمة في ذلك اليوم
خاصة ، لما ذكرنا من اعتبارات ، فلا يليق بمسلم المساعدة على ترويج هذا الزور ،
والله الموفق .

الدجاج المذبوح واللحوم المستوردة من بلاد أجنبية

س : ما حكم أكل الدجاج واللحوم المحفوظة التي تستورد من الخارج ؟

ج : إن الدجاج والمحرم المحفوظة التي تأتي من الخارج أنواع : منها ما يأتي من عند أهل الكتاب ، وهؤلاء قد أباح القرآن أكل طعامهم وذبائحهم ، قال تعالى : ﴿ وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَّكُمْ ، وَطَعَامُكُمْ حَلَلٌ لَهُمْ ۖ ﴾ (٧٣) .

ولكن بعض المسلمين يشترطون أن يكون قد عرفوا طريقة الذبح وأنه قد ذكر اسم الله عليه والبعض الآخر يتساهل في ذلك ودليله أن النبي ﷺ سأله بعضهم فقالوا : يا رسول الله إن قوماً يأتوننا باللحم ، ولا ندرى أذكروا اسم الله عليه أم لا ، فقال : « سموا الله عليه وكلوا » (٧٤) .

وقد أخذ بعض العلماء من هذا قاعدة هي أن ما غاب عما لا نسأل عنه ، فنحن لا نسأل عما غاب عنا . إنما إذا عرفنا الطعام أنه من أهل الكتاب أكلناه وسمينا الله عند الأكل وكفى بهذا .

أما ما يأتي من عند الشيوعيين فهذا أمر آخر ، ذلك أن للتذكية شروطاً : بعض هذه الشروط في موضع الذبح ، وبعضها في آلة الذبح وبعضها في الذابح نفسه ، فليس كل ذابح تحل ذبيحته ، إنما الذي أجازة الشرع هو ذبيحة المسلم أو الكفاي . وبعضهم أدخل من كان له كتاب فرفع ، مثل المجوس ، وإن كان جمهور الفقهاء لا يجيرون ذبح المجوس أيضاً . وقد ورد فيهم حديث للرسول ﷺ : « سئوا بهم سئ أهل الكتاب غير ناكحي نسائهم ولا آكلي ذبائحهم » .

(٧٣) المائدة : ٥ .

(٧٤) رواه البخاري .

الفقرة الأخيرة من الحديث : « غير ناكحى سائهم ولا أكلى ذبائحهم »
جاءت بسد صعيق ، لهذا لم يأخذ بها أبو ثور وابن حزم وغيرهما ، فأجازوا أن يأكل
المسلم ذبيحة الكنائس ومن كان عنده شبهة كتاب كالمحوسى

والذى تؤكد أنه لا يجوز ذبيحة أى ذابح ، إنما يشترط فى الذابح أن يكون
مسلماً أو مؤمناً بكتاب سماوى ، ذلك أن الذبيح هو إرهاب لروح خلقها الله عز وجل
وهذا الإرهاب ، ليس مأدوياً به من قبل الله إلا لمن آمن به ، وآمن بأن له وحياً ،
وآمن بأن هناك آخرة . وذلك هو المسلم والكنائس .

أما الذى ينكر الله ويجهل رسالاته ولا يعترف الله بسطبان أى سلطان فهذا لم
يعطه الله الحق أن يذبح مخلوقاً أو كائناً حياً ، أو يزهق روح حيوان ما ، ليس له هذا
الحق ، وليس عنده هذا الإذن .

ولهذا حين يذبح المسلم يقول : باسم الله والله أكبر .

أى أنى أذبح وأرهب هذه الروح مأدوياً من الله ، عندى تصريح إلهى بإرهاب
هذه الروح . وهذا الكائن الحى أقتله باسم الله . أما الذى لا يعترف بالله إطلاقاً
فكيف يباح له هذا ، وكيف يمنح هذا الحق ، وكيف يعطى هذه الرخصة ؟ ولم يعطه
الله ذلك . ولهذا فالمرتد والملحد ، الذى لا يؤمن بالله ولا برسالاته ولا بأى دين
سماوى ولا بأى كتاب أنزله الله ، ولا بأى نبي مرسل من الله ، كالشيعى ، هذا لا
تحل ذبيحته بالإجماع .

ومن هنا لا يجوز للمسلمين أن يأكلوا هذا الدجاج واللحوم التى ترد من
عد الشيعيين ، فهى قد دبحها قوم ينكرون الله عز وجل .

الأصل فيها ذلك . قد يوجد هناك مسلمون ، أو نصارى ، إنما الأصل ، أن
هذا المجتمع ، مجتمع قائم على حرب الدين ، وعلى حرب الله ، وعلى إنكار الوحى ،
وإنكار الأديان ، وعلى اعتبار الأديان مغربة ومعوقة ومخدرة للشعوب ، لهذا ينبغى
لأهل الأديان عامة ، وينبغى للمسلمين خاصة أن يردوا لهم ذبائحهم ويقولوا لهم :
ليس من حقكم أن تذبحوا ولا أن تقتلوا هذه الأرواح ، ولا هذه الكائنات الحية ،
فلم يعطكم الله هذا الحق .

هنا ما أفتى به وأنا مطمئن في هذا الجانب .

فلا يجوز للباعة والتجار المسلمين أن يستوردوا هذه الأنواع من اللحوم والدجاج وكذلك للمستهلكين ، لا يجوز لهم أن يستهلكوها ويتفعموا بها . وبالله التوفيق .

تحريم الخمر من قطعيات الدين

س ١ : قرأت في إحدى الصحف الكويتية مقالا لكاتب يهاجم فيه قانون تحريم الخمر الذي نعهده مفخرة لحكومة الكويت وبرلمانها ويقول الكاتب : إن الله نهي في كتابه عن الخمر ولكنه لم يحرمها ، والعجيب أن أحد الحاضرين أيد هذا الكلام ، وطالبني بنص صريح من القرآن يقول : إن الخمر حرام ، فلما لم يسعفتني حفظي للقرآن ذكرت له بعض الأحاديث التي فيها لعن الخمر وشاربها وعاصرها وحاملها .. الخ ، فقال صاحبي : أنا أريد نصاً من القرآن لا من الحديث ، فهل صحيح أن القرآن لم يحرم الخمر ؟ وما حكم من يزعم ذلك ؟

ج ١ : قلت في مثل هذا الموضوع في فتوى سابقة :

إن من أعظم الفتن تحويل الأمور القاطعة إلى أمور محتملة ، وجعل الأمور المجمع عليها أموراً مختلفاً فيها ، وهذا يصدق بوضوح على تحريم الخمر الذي أجمعت عليه الأمة الإسلامية جيلاً بعد جيل . وأصبح معلوماً من دين الإسلام بالضرورة ، بحيث لا يحتاج إلى مناقشة ولا دليل كوجوب الصلاة والزكاة ، وكحرمة الزنا والربا .

ومن الخطر أن تنقاد غافلين للهداميين الذين يريدون أن يجعلوا كل شيء في الدين - حتى الأصول والضروريات - محل بحث وجدال ، وقيل وقال ، وقد أجمع العلماء على أن من أنكر أمراً معلوماً من الدين بالضرورة ، ولم يكن حديث عهد بالإسلام ولا ناشئاً بيادية أو بيلد بعيد عن دار الإسلام : فإنه يكفر بذلك ويمرق من الدين ، وعلى الإمام أن يطلب منه التوبة والإقلاع عن ضلاله ، وإلا طبقت عليه أحكام المرتدين .

وأما حديث العهد بالإسلام والناشئ بالبادية ونحوها ، فيعرف الحكم ويبين له الصواب فإن أصر على موقفه عد مرتداً .

ومع وضوح حرمة الخمر ، ومعرفتها من الدين بالضرورة كما ذكرت ، أتطوع بالجواب فأقول :

إن حرمة الخمر ثابتة من عدة وجوه :

أولاً : من القرآن الكريم :

فقد قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ . إِنَّمَا يَرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ .

ففي هاتين الآيتين تأكيد لتحريم الخمر بأكثر من وجه :

(أ) وذلك لأنه قرنها بالأنصاب - وهي الأصنام - والأزلام ، وقد قال تعالى عن الأزلام ﴿ ذَلِكَ فَسْقٌ ﴾ قال ابن عباس : لما حرمت الخمر مشى أصحاب رسول الله ﷺ بعضهم إلى بعض ، وقالوا : وحرمت الخمر وجعلت عدلاً ، أى معادلة للشرك . رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح ، وإنما أخذوا هذا من اقترانها بالأنصاب ، وجاء في الحديث « مدمن الخمر إن مات لقي الله كعابد وثن » رواه أحمد .

(ب) ثم أخبر عن هذه الأشياء بأنها رجس ، وهذا لفظ لم يطلق في القرآن إلا على الأوثان ولحم الخنزير وهو يدل على التنفير والزجر الشديد .

(ج) ولم يكتب بذلك ، فجعلها من « عمل الشيطان » وعمل الشيطان إنما هو الشر والفحشاء والمنكر . قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴾ .

(د) وعقب على ذلك بقوله ﴿ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ ﴾ والأمر بالاجتناب هو العبارة التي استخدمها القرآن في الزجر عن الأوثان وعبادتها فقال

تعالى : ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور ﴾ ، ﴿ أن أعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ﴾ ﴿ والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها ﴾ كما استخدمها في ترك كبائر الذنوب والآثام . مثل قوله تعالى : ﴿ إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ﴾ ﴿ الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلا اللطم ﴾ .

(هـ) ثم رُتب على هذا الاجتناب الفلاح بقوله ﴿ لعلكم تفلحون ﴾ فدل على أن هذا الاجتناب واجب مؤكد ، فإن تحصيل أسباب الفلاح واجب لازم .

(و) ثم علل الأمر بالاجتناب ببيان بعض مضار الخمر والميسر الاجتماعية والدينية من تقطيع الأواصر والصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، ثم ذيل الآية بقوله : ﴿ فهل أنتم متبهون ﴾ ، ولهذا حين سمعها المؤمنون قالوا : قد انتهينا يا رب ، قد انتهينا يا رب .

فهاتان الآيتان ، كما نرى - دالتان أبلغ الدلالة على تحريم الخمر ، والزجر عنها ، وإنما أتى الذين ناقشوا في ذلك من جهلهم باللغة والشرع معاً ، وزعمهم أن التحريم لا يستفاد إلا من لفظ « حرم » و « يحرم » وهذا جهل مركب ، فإن التحريم - بإجماع العلماء - تدل عليه ألفاظ كثيرة ، مثل : لمن فاعله ، أو تشبيهه بالشیطان ، أو الإخبار بأنه رجس ... الخ .

وما قول هؤلاء المجادلين في القتل والزنى والسرقة وأكل الربا وأكل مال اليتيم ونحوها مما لا يجادلون هم ولا غيرهم في قطعية حرمة ، ومع هذا لم ينه عن شيء منها في القرآن بلفظ « التحريم » ١٩

على أننا نقول لهؤلاء المكابرين :

إن القرآن الكريم نص على تحريم الخمر بلفظ التحريم أيضاً ، وذلك أن الله تعالى قال في سورة الأعراف ﴿ قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، والإثم والبغى بغير الحق ... الآية ﴾ فالإثم حرام بنص الآية ، ثم قال تعالى في سورة البقرة ﴿ يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما ﴾ فإذا كان الإثم حراماً وكان في الخمر إثم كبير بنص القرآن فهي حرام بلا شك .

ثانياً : من السنة :

روى الشيخان عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » وروى الشيخان عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال : « لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » .

وروى أحمد بإسناد صحيح عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « أتاني جبريل فقال : يا محمد إن الله لعن الخمر وعاصرها ومعتصرها ، وشاربها والمحمولة إليه وبائعها ومبتاعها ، وساقها ومسقاها » والأحاديث في ذلك كثيرة موفورة .

ومن زعم أنه لا يقبل الاحتجاج بالسنة فقد كذب القرآن نفسه ، الذي صرح بأن الرسول هو مبين القرآن وشارحه قال تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ولورد الناس السنة اكتفاء بالقرآن ، ما عرفوا صلاة ولا زكاة ولا حجاً ، فإنها كلها جاءت مجملة في القرآن وإنما بيّنتها السنة .

وقد قال رجل لمطرف بن عبدالله أحد التابعين : لا نتحدثونا إلا بالقرآن . فقال له مطرف : « والله ما نريد بالقرآن بدلاً ... ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منا » يعني رسول الله ﷺ .

ومن هنا أمر القرآن بطاعة الرسول ، والاحتكام إليه ، مقارناً للأمر بطاعة الله ، قال تعالى : ﴿ مَنْ يَطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ ، ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ ، ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ .

ثالثاً : الإجماع :

هذا إلى أن علماء الإسلام في سائر الأعصار قد أجمعوا على تحريم الخمر ، إجماعاً مؤكداً لا شك فيه ولا جدال ، حتى أصبح ذلك معلوماً من الدين بالضرورة ، كما قلنا في مطلع حديثنا .

رابعاً : قواعد الشريعة الكلية :

على أنه لو لم يكن هناك نص ولا إجماع في المسألة لكانت قواعد الشريعة العامة ، ومبادئها الكلية كافية في الدلالة على تحريم الخمر ، فإن التحريم في الإسلام يتبع الحبث والضرر ، فما تحقق ضرره بالفرد أو بالجماعة كان حراماً ، ولو لم يرد فيه نص بخصوصه .

وضرر الخمر على الفرد في دمه وجسمه وعقله ونفسه وماله مما لا ريب فيه ، وكذلك ضررها على الأسرة في تماسكها وتربطها حيث نرى السكيرين لا يقدرّون مسئوليتهم عن زوجاتهم وأولادهم ، فيهملون رعايتهم وتربيتهم بل النفقة عليهم ، ومن وراء ذلك كله ضرر المجتمع كله بانتشار العريضة ، وفساد الأخلاق وخراب البيوت ، وضياع الأموال ، وانتشار الأمراض مما يؤدي في النهاية إلى التفسح والانحلال العام ، فأى إنسان له مسحة من عقل أو دين يبيح هذا الفساد العريض الذى تسببه أم الخبائث ، ومفتاح الشر ؟ وأعجب من ذلك أن تقرر هذه الإباحة أو الإباحية بشريعة الإسلام ؟

شرب البيرة

س : ما حكم شرب « البيرة » في الإسلام ؟ وإذا كانت البيرة حراماً فلماذا تباع علناً في المقاهي والبرادات ؟ علماً بأن البيرة التي تباع الآن والمكتوب عليها « بدون كحول » أثبت تحليل أحد الخبراء لها أن بها نسبة من الكحول تقدر بـ ٣,٥ %

ج : أما الشراب الذي يطلق عليه اسم « البيرة » فليس من مهمتي ولا مهمة أهل الفتوى أن يحللوا كل مشروب إلى عناصره الأولية ؟ ويعرفوا ماداً يشتمل عليه . وكل ما استطيع أن أقوله ها : إن الجمعية الدولية لمنع المسكرات قد أدرجت البيرة ضمن الأشربة الممنوعة التي تحاربها .

وعلى كل حال فإن القاعدة الشرعية : أن كل مسكر خمر ، وكل حمر حرام ، وأن ما أسكر كثيره فقليله حرام .

وفي الحديث المتفق عليه عن أنى موسى قال : « يا رسول الله ، أفتنا في شرابين كنا نصنعهما باليمن : البتع هو من العسل ينبذ حتى يشتد ، والمزر وهو من الذرة والشعير ينبذ حتى يشتد » قال : وكان رسول الله ﷺ قد أوقى جوامع الكم بخواتمه ، فقال : كل مسكر حرام » رواه أحمد والشيخان .

وعن جابر بن عبد الله أن رجلاً من جيشان - وجيشان من اليمن - سأل النبي ﷺ عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له : المزر ، فقال : أمسكر هو ؟ قال : نعم فقال : كل مسكر حرام .

إن على الله عهداً لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال . قالوا :

يا رسول الله ، وما طينة الخبال ؟ قال : عرق أهل النار ، وعصارة أهل النار .
رواه أحمد ومسلم والنسائي .

وإذا كان التحريم مبيهاً على الإسكار ، فإن المادة الفعالة في الإسكار هي
« الكحول » كما قرر أهل الخبرة والتحليل .

فإذا ثبت أن نوعاً من البيرة خال من الكحول ، واطمأن إلى ذلك قلب المسلم
فلا بأس بشربه وإذا ثبت له أن بها قدرأً من الكحول - ولو ضئيلاً - بحيث يسكر
الكثير منها فهي حرام .

وإن شك في ذلك فليدع ما يريه إلى ما لا يريه ، ومن اتقى الشبهات فقد
استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في المشبهات وقع في الحرام ، كزجاج يرمي حول
الحمى يوشك أن يرتفع فيه .

ولا يخدع عن المسلم عن ديه أن هذه المشروبات لا تسمى خمرأً ، فإنه لا عبرة
بالأسماء متى وضحت المسميات .

روى أحمد وأبو داود عن أبي مالك الأشعري : أنه سمع النبي ﷺ يقول :
« ليس بين أناس من أمتي الخمر ، ويسمون بها بغير اسمها » .

وروى السائي بسنده عن رجل من الصحابة عن النبي ﷺ قال : « يشرب
ناس من أمتي الخمر ، ويسمون بها بغير اسمها » .

وأود أن أقول للأح السائل : إن في عصير العواكه المتنوعة وألوان المياه الغازية
المختلفة التي تغمر الأسواق ما يغني عن هذه البيرة المشبوهة ، ومن فضل الله
على عباده أن يسر لهم من ألوان الحلال الطيب ما يغني عن المحرمات والمشتبهات .

هل للخمر منافع وما هي ؟

س : ذكر الله عز وجل أن في الخمر منافع ، فما هي ؟ وما مضارها ؟
ومتى حرمت الخمر ؟

ج : الله تعالى يقول : ﴿ يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس ، وإثمهما أكبر من نفعهما ﴾ (٧٦) .

فالخمر بنص القرآن فيها إثم كبير ، وفيها بعض المنافع

والمقصود بالمنافع التي في الخمر هي المنافع الاقتصادية .. من ناحية التجارة ومن ناحية الإنتاج : في بعض البلاد ، يزرعون العنب والكروم من أجل بيعها عصير خمر ويكسبون من ورائها الملايين ...

وهذه المنافع هي التي يسوغ كثير من الناس اليوم بها تجارة الخمر .. ويزعمون أنها تجتذب السائحين ، فيكسبون من ورائهم عملات صعبة .. وهذا شيء مهم .
ولكن الشرع الحنيف أهدر هذه المنافع ولم يقم لها اعتباراً في مقابلة الإثم الكبير والأضرار العظيمة التي في الخمر .. أضرارها على الفرد ، وأضرارها على الأسرة وأضرارها على المجتمع .

أضرارها على الفرد جسمياً ، وعقلياً ، ونفسياً ، وقد كتب في ذلك كثير من الأطباء ومن الغريب حقاً أن يفعل الإنسان باختياره ما يسلبه عقله ، ويجعله يهرف (ويهنئ) ويخوض في أودية الأوهام وما يسلبه أيضاً إرادته ، حيث يصبح عبداً للكأس وأسيراً لها ، ومدمناً عليها .. كما قال الشاعر قديماً .

إذا مت فادفني إلى جنب كرمة تروى عظامي بعد موتى عروقها

وما سلبه كذلك صحته بالتدرج ، حتى يصبح جسمه وكرا لعدة أسقام

فهذا الإدمان داء من الناحية النفسية والعصبية والبدنية ومن ناحية خطر الخمر على الأسرة .. حيث يترك السكر أهله وأولاده وهم محتاجون إلى القوت ، ويشترى بقوده ذلك الشراب المسكر الضار الخبيث ، الذي يسحب الرجل من بيته ، ليلقى به في الحانات والأرقة المظلمة بدلا من أن يؤسس أسرته ، ويشرف على تربية أولاده ، ويزور أرحامه وأصدقاءه ويعمل ما ينفعه في أمر دينه ودنياه .

وهذا تصبح الأمة أمة من السكرارى لا قيمة لها ، لا تثبت في معركة ، ولا تصمد أمام عدو ولا تقوم بها هضة ، أو ترتفع لها راية .. فضرر الخمر على الأفراد ، وعلى الأسر والجماعات ضرر لا شك فيه .

والقاعدة الإسلامية المستفادة من هذه الآية الكريمة :

أن كل شيء كان ضرره أكبر من نفعه فهو حرام .

الإسلام ، إنما يشرع ما كانت منفعته خالصة ، أو كانت راجحة .. أى نفعه أكبر من ضرره ويحرم ما كانت مضرته خالصة أو كانت راجحة .

أما متى حرمت الخمر ، فنحن نعلم أن الخمر حرمت بالتدرج .

فأول ما نزل بشأنها قوله تعالى في سورة النقرة : ﴿ يسألونك عن الخمر والميسر .. ﴾ الآية ١٢٠ قوله في سورة النساء : ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكراني ﴾ .

ثم جاء التحريم تفاقم في سورة المائدة وهو ﴿ يا أيها الذين آمنوا إيا الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون . إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ، ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متبهون ؟ ﴾ (٧٧) .

وهنا قال عمر رضى الله عنه : قد انتهينا يا رب ...
وسورة المائدة التى تشتمل على هذه الآية قالوا إنها من أواخر ما نزل
من القرآن الكريم ...
ولعلها نزلت فى السنة التاسعة ، أو نحو ذلك .. أى فى أواخر العهد المدينى .

أحكام التدخين في ضوء النصوص والقواعد الشرعية

س : أرجو من فضيلكم الإفتاء بالنسبة للتدخين .. هل هو حلال أم حرام ؟ وذلك بالنظر إلى النقط الموضحة بعد .

١ - في كتاب « الحلال والحرام » أفتيم بأن التدخين حرام مستنداً إلى أنه قد ثبت ضرره (الطبعة الأخيرة) .

٢ - في حلقة تليفزيونية أخبرتنا أن التدخين حرام أو مكروه كراهة التحريم .

٣ - في تقرير لكلية الأطباء الملكية البريطانية قالوا فيه (أقلعوا عن التدخين وإلا عاجلتكم المنية) ..

٤ - بلغنا أنه قد أفتى بعض كبار علماء الدين بأن التدخين بين حرام ومكروه ، ومسموح به .

(أ) فهو حرام في حالة عدم قدرة المدخن على تحمل مصاريف التدخين .
(ب) ومكروه للقادر عليه .

(ج) ومسموح به إذا كان هناك راحة نفسية للمريض من التدخين .

٥ - نرى كثيرين من علماء ورجال الدين يدخنون .

ملحوظة : من أضرار التدخين التي أعلنت عنها (كلية الأطباء الملكية البريطانية) :

(١) ٢٧٥٠٠ بريطاني يفتك بهم التدخين سنوياً ، وتتراوح أعمارهم بين ٣٤ - ٦٥ .

(٢) ١٥٥ ألف بريطاني سيموتون سنوياً بسرطان الرئة خلال الثلاثينات .

(٣) ٩٠ ٪ من حالات الوفاة بسرطان الرئة تحدث نتيجة التدخين .
(٤) الأسباب الرئيسية لحدوث الوفاة بين المدخنين : الإصابة بسرطان
الرئة - النزلات الشعبية - تليف الكبد - أمراض الشريان التاجي - الذئبة
الصدفية - سرطان الفم : البلعوم والحنجرة - الأطفال الذين تلدهم نساء يدخن
يولدون أقل من الوزن الطبيعي - والأمهات أكثر عرضة للسقط .

كما أعلن في مجلة Lancet لانست البريطانية ، وهي مجلة طبية محترمة
أن التدخين مرض وليس عادة وآفة يمارسه أغلب أفراد العائلة ، وأنه عادة يؤدي إلى
امتنان الفرد لكرامته ، وأن عدد المتوفين نتيجة التدخين أضعاف وفيات وحوادث
السيارات ، وينصح الطبيب الذي يدخن بأنه غير أمين على مهنته .

لعلنا نحصل على رأى قاطع بالأسانيد القرآنية والمحمدية حتى لا يكون هنا مجال
للنقاش وخصوصاً أن ضرره قد ثبت بتقرير أكبر هيئة طبية محترمة في العالم
(١٥٠ صفحة)

ولك منى ألف تحية ، ووفقكم الله دائماً دكتور ف . ح - الدوحة
ج : الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله وعلى آله وصحبه ومن نهج نهجه
(وبعد)

ظهر هذا النبات المعروف الذى يطلق عليه اسم « الدخان » أو (التبغ) أو
(التباك) أو (التن) ، في آخر القرن العاشر الهجرى ، وبدأ استعماله يشيع بين
الناس ، مما أوجب على علماء ذلك العصر أن يتكلموا في بيان حكمه الشرعى .

ونظراً لحداثته وعدم وجود حكم سابق فيه للفقهاء المجتهدين ، ولا من بعدهم
من أهل التخرج والترجيح في المذاهب ، وعدم تصورهم لحقيقته ونتائجه تصوراً
كاملاً ، مبنياً على دراسة علمية صحيحة ، اختلفوا فيه اختلافاً بيناً :

فمنهم من ذهب إلى حرمة .

ومنهم من أفتى بكراهته .

ومنهم من قال بإباحته

ومنهم من لم يطلق حكماً بل ذهب إلى التفصيل .
ومنهم من توقف فيه وسكت عن البحث عنه^(٧٨) .
وكل أهل مذهب من المذاهب الأربعة فيهم من حرمه ، وفيهم من كرهه ،
وفيهم من أباحه .

ولهذا لا نستطيع أن ننسب إلى مذهب القول بإباحة أو تحريم أو كراهة .

أدلة المحرمين :

أما المحرمون فاستندوا إلى عدة اعتبارات شرعية يجمع شتاتها ما يلي :

١ - الإسكار :

فمنهم من قال إنه مسكر ، وكان مسكر حرام ، والمراد بالمسكر في قولهم :
مطلبي المعطى للعقل ، وإن لم يكن معه الشدة المطربة . قالوا : ولا ريب أنها حاصلة
لن يتعاطاه أول مرة .

وبعضهم قال : معلوم أن كل من شرب دخاناً كائناً ما كان أسكره ، بمعنى
أشرقه ، وأذهب عقله بتضييق أنفاسه ومسامه عليه ، فالإسكار من هذه الحبيثة
لا سكر اللذة والطرب^(٧٩) .

ورتب بعضهم على هذا عدم جواز إمامة من يشربه .

٢ - المفتير والتخدير :

وقالوا : إن لم يسلم أنه يسكر ، فهو يخدر ويفتر . وقد روى الإمام أحمد
وأبو داود عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ « نهى عن كل مسكر ومفتير »^(٨٠)

قالوا : والمفتير ما يورث الفتور والخدر في الأطراف . وحسبك بهذا الحديث
دليلاً على تحريمه .

(٧٨) انظر : مطالب أولي النهى شرح عاية المتنبى في فقه الختابة ج ٦ ص ٢١٨ .

(٧٩) الفواكة المعذبة في المسائل المفيدة . الشهير بمجموع المقهور ج ٢ .

(٨٠) رمر له السيوطي في الجامع الصغير بعلامة الصحة وأقره المناوي في فيض القدير

٣ - الضرر :

والضرر الذى ذكروه هنا ينقسم إلى نوعين :

(أ) ضرر بدنى : حيث يضعف القوى ، ويغير لون الوجه بالصفرة ، والإصابة بالسعال الشديد ، الذى قد يؤدى إلى مرض السل .

ومن شديد ما قاله بعض العلماء هنا : أنه لا فرق فى حرمة المضر بين أن يكون ضرره دفعياً (أى بأذى دفعة واحدة ، وأن يكون تدريجياً ، فإن التدريجى هو الأكثر وقوعاً .

(ب) ضرر مالى : ونعنى به أن فى التدخين تبذيراً للمال ، أى إنفاقه فيما لا يفيد الجسم ولا الروح ، ولا ينفع فى الدنيا ولا الآخرة ، وقد نهى النبى ﷺ عن إضاعة المال . وقال الله تعالى : ﴿ ولا تبذر تبذيراً . إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً ﴾ (٨١) .

وقال أحد العلماء :

لو اعترف شخص أنه لا يجده فيه نفعاً بوجه من الوجوه ، فينبغى أن يحرم عليه ، لا من حيث الاستعمال . بل من حيث إضاعة المال ، إذ لا فرق فى حرمة إضاعته بين إلقائه فى البحر ، وإحراقه بالنار ، أو غير ذلك من وجوه الإتلاف .

ومن حرم الدخان ونهى عنه من علماء مصر فيما مضى : شيخ الإسلام أحمد السنهورى البهوتى الحنبلى ، وشيخ المالكية إبراهيم اللقانى . ومن علماء المغرب : أبو العيث القشاش المالكى . ومن علماء دمشق : نجم الدين بن بئر الدين بن مفسر القرآن ، العربى الغزى العامرى الشافعى . ومن علماء اليمن : إبراهيم بن جهمان ، وتلميذه أبو بكر بن الأهدل .

ومن علماء الحرمين : المحقق عبدالملك العصامى ، وتلميذه محمد بن علامه ، والسيد عمر البصرى . وفى الديار الرومية (التركية) الشيخ الأعظم محمد الخواجة ،

(٨١) الإسراء : ٢٧ .

وعيسى الشهواى الحنفى ، ومكى بن فروح المكى ، والسيد سعد البلخى المدنى .
كل هؤلاء من علماء الأمة أفتوا بتحريمه ونهوا عن تعاطيه^(٨٢) .

مستند القائلين بالكراهة :

أما القائلون بكراهته ، فقد استندوا إلى ما يأتى :

(أ) أنه لا يخلو من نوع ضرر ، ولا سيما الإكثار منه . مع أن القليل يجر إلى الكثير .

(ب) النقص فى المال ، فإذا لم يكن تبذيراً ولا إسرافاً ولا إضاعة . فهو نقص فى المال ، كان يمكن إنفاقه فيما هو خير منه وأنفع لصاحبه والناس .

(ج) تنن رائحته التى تزعج كل من لم يألفها وتؤذيه ، وكل ما كان كذلك فتأوله مكروه كأكل البصل النيء والثوم والكراث ونحوها .

(د) إخلاله بالمرؤية بالنسبة لأهل المضائل والكمالات .

(هـ) يشغل عن أداء العبادة على الوجه الأكمل .

(و) ومن اعتاده قد يعجز فى بعض الأيام عن تحصيله فيتشوش خاطره لفقده .

(ز) ومثل ذلك إذا كان فى مجلس لا ينبغى استعماله فيه ، أو يستحى ممن حضر .

وقال الشيخ أبو سهل محمد بن الواعظ الحنفى :

الذى تفيده الأدلة كراهته قطعاً ، وحرمة ظناً ، وكراهته لا يتوقف فيها إلا مخنول مكابر ، لقاطع الحق معاند ، فكل متنن مكروه كالبصل . وهذا الدخان الخبيث أولى ، ومنع شارب من دخول المسجد ومن حضور الجامع أولى .

مستند القائلين بالإباحة :

وأما القائلون بالإباحة فتمسكوا بأها الأصل فى الأشياء ، ودعوى أنه مسكر

(٨٢) انظر الفواكه المدينة ج ٢ ص ٨٠ - ٨٧ .

أو يخدر غير صحيحة . لأن الإسكار غيوبة العقل مع حركة الأعضاء ، والتخدير غيوبة العقل مع فتور الأعضاء ، وكلاهما لا يحصل لشاربه . نعم ، من لم يعتده يحصل له إذا شربه نوع غشيان ، وهذا لا يوجب التحريم .

ودعوى أنه إسراف فهذا غير خاص بالدخان (٨٣) .

هذا ما ذهب إليه العلامة الشيخ عبد الفتى النابلسي .

وقال الشيخ مصطفى السيوطي الرحباني شارح « غاية المنتهى » في فقه الحنابلة :

« كل عالم محقق له اطلاع على أصول الدين وفروعه ، إذا خلا من الميل مع الهوى النفساني ، وسئل الآن عن شربه بعد اشتباره ، ومعرفة الناس به ، وبطلان دعوى المدلين فيه بإضراره للعقل والبدن لا يجيب إلا بإباحته ، لأن الأصل في الأشياء التي لا ضرر فيها ولا نص تحريم : الحل والإباحة ، حتى يرد الشرع بالتحريم .. واتفق المحققون على أن تحكم العقل والرأي بلا مستند شرعي باطل » (٨٤) .

وهذا ما قاله الشيخ بناء على ما تبين له في زمنه . ولو عرف ما ظهر من ضرره اليوم لغير رأيه يقيناً .

القائلون بالتفصيل :

وأما القائلون بالتفصيل فقالوا :

إن هذا النبات في حد ذاته طاهر غير مسكر ولا مضر ولا مستقذ ، فالأصل إباحته ، ثم تجرى فيه الأحكام الشرعية :

فمن لم يحصل له ضرر باستعماله في بدنه أو عقله ، فهو جائز له .

ومن ضرره حرم عليه استعماله ، كمن يضر به استعمال العسل .

(٨٣) انظر : رد المختار (حاشية ابن عابدين) ج ٥ ص ٣٢٦ .

(٨٤) انظر رد المختار (حاشية ابن عابدين) ج ٥ ص ٣٦ .

ومن نفعه في دفع مضر كمرض ، وجب عليه استعماله .
وثبتت هذه الأحكام بموجب العارض ، ويكون في حد ذاته مباحاً ،
كما لا يخفى .

أقوال المعاصرين :

وإذا غضضنا الطرف عن المتقدمين ، ونظرنا إلى أقوال المعاصرين ، وجدناهم
أيضاً مختلفين في إصدار حكم بشأنه .

فمنهم - كالشيخ حسنين مخلوف مفتي مصر الأسبق - الذي تبنى رأى بعض
من سبق من العلماء ، أن الأصل فيه الإباحة ، وتعرض له الحرمة أو الكراهة
بمقتضى ، كأن يحصل منه ضرر كثير أو قليل ، في النفس أو في المال أو فيهما ،
أو يؤدي إلى مفسدة ، وضياع حق ، كحرمان زوجته أو أولاده ، أو من يحق عليه
نفقتهم شرعاً من القوت بسبب إنفاق ماله في شرائه ، فإذا تحقق شيء من هذه
العوارض حكم بكراهته أو حرمة على حسب ضعفها أو قوتها ، وإذا خلا منها
وأشابهها كان حلالاً^(٨٥) .

ومنهم من جزم بحرمته ، وألف فيه بعض الرسائل ، وعامة علماء نجد
يحرّمونه ، وخصوصاً إذا تعاطاه عالم من علماء الدين ، وقد قال العلامة الشيخ محمد
ابن مانع كبير علماء قطر ومدير معارف السعودية في عصره - قال في حاشية له على
« غاية المنتهى » ج ٢ ص ٣٣٢ :

« إن القول بإباحة الدخان . ضرب من الهذيان ، فلا يعول عليه الإنسان ،
لضرره الملموس ، وتحذيره المحسوس ، ورائحته الكريهة ، وبذل المال فيما لا فائدة
فيه ، فلا تغتر بأقوال المبيحين . فكل يؤخذ من قوله ويترك ، إلا رسول الله ﷺ .
ولعل من أعدل ما قيل فيه وأصح استدلالاً ، ما ذكره المغفور له الشيخ
الأكبر محمود شلتوت شيخ الأزهر في فتاويه حين قال^(٨٦) :

(٨٥) انظر : فتاوى شرعية للشيخ حسين مخلوف ج ٢ ص ١١٢ - ١١٣ .

(٨٦) كما يذكر ما أن الشيخ رحمه الله كان مهتم بالتدخين حيث اعتاده من عهد الشباب ولم يستطع التحرر
من سلطانه . ولكنه لإضافته رجح القول بالتحريم إعمالاً لعل الأحكام وقواعد التشريع العامة .

• إذا كان التبغ لا يحدث سكرًا ، ولا يفسد عقلا ، فإن له آثاراً ضارة .
يحسها شاربها في صحته ، ويحسها فيه غير شاربها . وقد حلل الأطباء عناصره ،
وعرفوا فيها العنصر السام الذى يقضى - وإن كان ببطء - على سعادة الإنسان
وهيئته . وإذن فهو ولا شك ، أذى وضار . والإيداء والضرر بحيث يحظر به الشيء
في نظر الإسلام .

وإذا نظرنا مع هذا إلى ما ينفق فيه من أموال ، كثيراً ما يكون شاربها في حاجة
إليها ، أو يكون صرفها في غيره أنفع وأجدى .

وإذا نظرنا إلى هذا الجانب عرفنا له جهة مالية تقضى في نظر الشريعة بحظره
وعدم إباحته .

ومن هنا نعلم أخذاً من معرفتنا الوثيقة بآثار التبغ السيئة في الصحة والمال . أنه
بما يمحته الشرع ويكرهه . وحكم الإسلام على الشيء بالحرمة أو الكراهة لا يتوقف
على وجود نص خاص بذلك الشيء . ففعل الأحكام ، وقواعد التشريع العامة ،
قيمتها في معرفة الأحكام ، وهذه العلل وتلك القواعد ، كان الإسلام ذا أهلية قوية
في إعطاء كل شيء يستحدثه الناس حكمه من حل أو حرمة . وذلك عن طريق
معرفة الخصائص والآثار الغالبة للشيء ، فحيث كان الضرر كان الحظر ، وحيث
خلص النفع أو غلب كانت الإباحة ، وإذا استوى النفع والضرر كانت الوقاية خيراً
من العلاج ، (٨٧) ١ هـ .

تمحيص وترجيح :

ويبدو لى أن الخلاف الذى نقلناه عن علماء المذاهب عند ظهور الدخان ،
وشيوع تعاطيه ، واحتلافهم في إصدار حكم شرعى في استعماله ، ليس منشؤه
في الغالب اختلاف الأدلة ، بل الاختلاف في تحقيق المصاط .

أعنى أنهم متفقون على أن ما يثبت ضرره على البدن أو العقل يحرم تعاطيه ..
ولكنهم يختلفون في تطبيق هذا الحكم على الدخان .

(٨٧) الفتاوى للشيخ شنتوت ص ٣٥٤ ط . مطبعة الأزهر .

فمنهم من أثبت له عدة منافع في زعمه . ومنهم من أثبت له مضار قليلة تقابلها منافع موازية لها . ومنهم من لم يثبت له أية منافع ، ولكن نفى عنه الضرر . وهكذا .

ومعنى هذا أنهم لو تأكدوا من وجود الضرر في هذا الشيء لحرموه بلا جدال .

وهنا نقول : إن إثبات الضرر البدني أو نفسي في « الدخان » ومثله مما يتعاطى ليس من شأن علماء الفقه ، بل من شأن علماء الطب والتحليل . فهم الذين يسألون هنا ، لأنهم أهل العلم والخبرة . قال تعالى : ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾^(٨٨) وقال : ﴿ ولا ينفعك مثل خبر ﴾^(٨٩) .

أما علماء الطب والتحليل فقد قالوا كلمتهم في بيان آثار التدخين الضارة على البدن بوجه عام ، وعلى الرئتين والجهاز التنفسي بوجه خاص . وما يؤدي إليه من الإصابة بسرطان الرئة مما جعل العالم كله في السنوات الأخيرة يتنادى بوجوب التحذير من التدخين .

على أن من أضرار التدخين مالا يحتاج إثباته إلى طبيب اختصاصي ولا إلى محلل كيمائي ، حيث يتساوى في معرفته عموم الناس ، من مثقفين وأمين .

وينبغي أن نذكر هنا ما نقلناه من قبل عن بعض العلماء ، وهو أن الضرر التدريجي كالضرر الدفعي الفوري ، كلاهما مقتضى للتحريم . ولهذا كان تناول السم السريع التأثير في الصدر والسم البطيء التأثير حراماً بلا ريب .

وعلى هذا القول : إن اختلاف علماء الفتوى في التحريم والإباحة في نبات الدخان إنما هو بناء على ما ثبت لدى كل منهم من الأضرار أو عدمه .

أما ما يقوله بعض الناس : كيف تحرمون مثل هذا النبات بلا نص ؟ فالجواب : أنه ليس من الضروري أن ينص الشارع على كل فرد من المحرمات ، وينبغي

(٨٨) الفرقان : ٥٩ .

(٨٩) فاطر : ١٤ .

أن يضع ضوابط أو قواعد تندرج تحتها جزئيات شتى ، وأفراد كثيرة . فإن القواعد يمكن حصرها ، أما الأفراد فلا يمكن حصرها .

ويمكن أن يحرم الشارع الخبيث أو الضار ، ليدخل تحته ما لا يحصى من الأطعمة والمشروبات الخبيثة أو الضارة ، ولهذا أجمع العلماء على تحريم الحشيشة ونحوها من المخدرات ، مع عدم وجود نص معين بتحريمها على الخصوص .

وهذا الإمام أبو محمد بن حزم الظاهري ، نراه متمسكاً بحرفية النصوص وظواهرها ، ومع هذا يقرر تحريم ما يستضر بأكله ، أخذاً من عموم النصوص . قال : وأما كل ما أضر فهو حرام لقول النبي ﷺ : « إن الله كتب الإحسان على كل شيء .. فمن أضر بنفسه أو بغيره فلم يحسن ، ومن لم يحسن فقد حالف كتاب (أى كتابة) الله الإحسان على كل شيء » (٩٠) .

ويمكن أن يستدل لهذا الحكم أيضاً بقوله ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » . كما يمكن الاستدلال بقوله تعالى : ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً ﴾ (٩١) .

ومن أجود العبارات الفقهية في تحريم تناول المضرات عبارة الإمام النووي في روضته قال :

« كل ما أضر أكله كالزجاج والحجر والسم ، يحرم أكله . وكل طاهر لا ضرر في أكله يحل أكله ، إلا المستقذرات الطاهرات ، كالنبي والمخاط . فإنها حرام على الصحيح .. إلى أن قال : ويجوز شرب دواء فيه قليل سم إذا كان الغالب السلامة ، واحتيج إليه .

ومن الناس من يتمسك هنا بقاعدة: الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما نص الشرع على تحريمه .

والرد على هؤلاء أن من علماء الأصول من عكس ذلك فقال : الأصل في

(٩٠) انظر : المجلد ٧ ص ٥٠٤ - ٥٠٥ ، المسألة ١٠٣٠ ط . الإمام .

(٩١) النساء : ٢٩ .

الأشياء الحظر إلا ما جاء الشرع بإباحته ..

والصحيح من قول هؤلاء وهؤلاء التفصيل . فالأصل في المنافع الإباحة ، لقوله تعالى في معرض الامتنان على عباده : ﴿ هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ﴾^(٩٢) ولا يمتن عليهم بما هو محرم عليهم .

وأما المضار ، وهي : ما يؤذى البدن أو النفس أو هما معاً . فالأصل فيها الحظر والتحريم .

على أن في « التدخين » نوعاً من الضرر يجب ألا يغفل ، وهو ضرر يقيني لا شك فيه ، وهو الضرر المالي . وأعنى به إنفاق المال فيما لا ينفع بحال ، لا في الدنيا ولا في الدين ، ولا سيما مع غلاء أثمائه ، وإسراف بعض هواته في تناوله ، حتى إن أحدهم قد ينفق فيه ما يكفي لإعاشة أسرة كاملة .

أما ما يجده بعض الناس من راحة نفسية في التدخين ، فليس منفعة ذاتية فيه ، وإنما ذلك لاعتياده عليه ، وإدمانه له . فهو لهذا يرتاح لاستعماله . شأن كل ما يعتاد الإنسان تعاطيه مهما كان مؤذياً وضاراً غاية الضرر .

وقد قال الإمام ابن حزم في « محلاه »^(٩٣) : السرف حرام . وهو :

١ - النفقة فيما حرم الله تعالى ، قلت أو كثرت ، ولو أسها جزء من قدر جناح بعوضة .

٢ - أو التبذير فيما لا يحتاج إليه ضرورة ، مما لا يبقى للمنفق بعده غنى .

٣ - أو إضاعة المال وإن قل برميئه عبثاً ...

قال الله تعالى : ﴿ ولا تسرفوا ، إنه لا يحب المسرفين ﴾^١ . ولا يخفى أن إنفاق المال في التدخين إضاعة له .

وقد أعجبني مما نقلته من قبل قول أحد العلماء : لو اعترف شخص أنه لا يجد

(٩٢) البقرة : ٢٩

(٩٣) اهل : ج ٧ ص ٥٠٣ ، مسألة ١٠٢٧ .

في التدخين نفعاً بوجه من الوجوه ، فينبغي أن يحرم عليه . من حيث أنه إضاعة للمال . إذاً لا فرق في حرمة إضاعته بين إلقائه في البحر ، وإحراقه بالنار ، أو غير ذلك من وجوه الإتلاف .

فكيف إذا كان مع الإتلاف للمال ضرر بقبناً أو ظناً ؟ . أى أنه اجتمع عليه إتلاف المال وإتلاف البدن معاً .

فواعجباً لمن يشتري ضرر بدنه بحر ماله طائعاً مختاراً .

وهناك ضرر آخر ، يغفل عنه عادة الكاتبون في هذا الموضوع وهو الضرر النفسى ، وأقصد به ، أن الاعتقاد على التدخين وأمثاله ، يستبعد لإرادة الإنسان ، ويجعلها أسيرة لهذه العادة السخيفة . بحيث لا يستطيع أن يتخلص منها بسهولة إذا رغب في ذلك يوماً لسبب ما . كظهور ضررها على بدنه ، أو سوء أثرها في تربية ولده ، أو حاجته إلى ما ينفق فيها لصرفه في وجوه أخرى أنفع وألزم ، أو نحو ذلك من الأسباب .

ونظراً لهذا الاستعباد النفسى ، نرى بعض المدخنين ، ينجور على قوت أولاده ، والضرورى من نفقة أسرته ، ومن أجل إرضاء مزاجه هذا ، لأنه لم يعد قادراً على التحرر منه .

وإذا عجز مثل هذا يوماً عن التدخين ، لمانع داخل أو خارجى ، فإن حياته تضطرب ، وميزانه يختل ، وحاله تسوء ، وفكره يتشوش ، وأعصابه تثور لسبب أو لغير سبب .

ولا ريب أن مثل هذا الضرر جدير بالاعتبار في إصدار حكم على التدخين .

وبتين من هذا التمهيص الذى ذكرناه : أن إطلاق القول بإباحة التدخين لا وجه له ، بل هو غلط صريح ، وغفلة عن جوانب الموضوع كله ، ويكفى ما فيه من إضاعة لجزء من المال فيما لا نفع فيه وما يصحبه من تنن الرائحة المؤذية ، وما فيه من ضرر بعضه محقق ، وبعضه مظنون أو محتمل .

وإن كان لهذا القول وجه فيما مضى ، عند ظهور استعمال هذا النبات في سنة ألف من الهجرة ، حيث لم يتأكد علماء ذلك العصر من ثبوت ضرره ، فليس له أى

وجه في عصرنا بعد أن أفاضت الهيئات العلمية الطبية في بيان أضراره ، وسىء آثاره ، وعلم بها الخاص والعام ، وأيدتها لغة الأرقام .

وحسبنا ما جاء في السؤال من إحصاءات ، تضمنها تقرير أكبر هيئة طبية محترمة في العالم .

وإذا سقط القول بالإباحة المطلقة . لم يبق إلا القول بالكراهة أو القول بالتحريم .

وقد اتضح لنا مما سبق أن القول بالتحريم أوجه وأقوى حجة . وهذا هو رأينا . وذلك لتحقيق الضرر البدني والمالي والنفسي باعتياد التدخين .

وإذا قيل بمجرد الكراهة ، فهل هي كراهة تنزيه أو تحريم ؟ الظاهر الثاني . نظراً لقوة الاعتبارات والأدلة التي أدت إلى القول بالتحريم فمن أنزل الحكم عن الحرام لم ينزل عن درجة المكروه التحريمي .

ومهما يكن فمن المقرر أن الإصرار على الصغائر يقربها من الكبائر . ولهذا أخشى أن يكون الإصرار على المكروه مقرباً من الحرام .

على أن هناك ملابسات واعتبارات تختص ببعض الناس دون بعض ، تؤكد الحرمه وتغلظها كما تؤكد الكراهة عند من قال بالكراهية ، بل تنقلها إلى درجة التحريم .

وذلك مثل أن يضر الدخان شخصاً بعينه ، حسب وصف طبيب ثقة ، أو حسب تجربة الشخص نفسه ، أو حسب تجربة آخرين في مثل حاله .

ومثل أن يكون محتاجاً إلى ثمنه لنفقته أو نفقة عياله ، أو من تجب عليه نفقتهم شرعاً^(٩٤) .

ومثل أن يكون الدخان مستورداً من بلاد تعادى المسلمين ، ويذهب ثمنه لتقويتها على المسلمين .

(٩٤) وينبغي أن يذكر هنا أيضاً أن ملايين من المسلمين يموتون من الجوع - حقيقة لا نجهزاً - كل حين تنفق عشرات الملايين في شهوة التدخين .

ومثل أن يصدر ولى الأمر الشرعى أمراً بمنع التدخين ، وطاعته واجبة فيما لا معصية فيه .

ومثل أن يكون الشخص مقتدى به فى علمه ودينه ، مثل علماء الدين ، ويقرب منهم الأطباء .

هذا وينبغى أن نضع فى اعتبارنا ونحن نصدر حكماً بشأن التدخين عدة أمور لابد من مراعاتها ، لتكون نظرتنا شاملة وعادلة .

الأولى : أن من المدخنين من يتمنى الخلاص من التدخين ، ولكنه عاجز عن تحقيق ذلك فتمكن هذه العادة من جسمه وأعصابه فمكناً لم يجعل لإرادته قدرة على التحرر منه ، بحيث يصيبه أذى كثير إذا تركه . فهذا معذور بقدر محاولته وعجزه ، ولكل امرئ ما نوى .

الثانية : أن ميلنا إلى تحريم التدخين لما ذكرنا من وجهة النظر والاعتبارات الشرعية ، لا يعنى أنه مثل شرب الخمر أو الزنى أو السرقة مثلاً ، فإن الحرام فى الإسلام درجات ، بعضها صفائر ، وبعضها كبائر ، ولكل حكمه ودرجته . فالكبائر لا تكفرها إلا التوبة النصوح ، أما الصفائر فتكفرها الصلوات الخمس ، وصلاة الجمعة ، وصيام رمضان وقيامه ، وغير ذلك من الطاعات ، بل يكفرها مجرد اجتناب الكبائر .

وقد جاء عن ابن عباس وبعض السلف أن الإصرار على الصغيرة يجعلها كبيرة . ولكن هذا أيضاً غير متفق عليه .

الثالثة : أن الهرم اختلف فيه ليس فى درجة الحرام المتفق عليه . ولهذا يصعب أن ترمى فاعله بالفسوق ، وأن تسقط شهادته ، ونحو ذلك ، وخصوصاً إذا كان مما عمت به البلوى .

هذا ، وقد تبين من هذه الدراسة : أن ما حكاه صاحب السؤال عن بعض العلماء : أنه أدار معظم الحكم فى التدخين على المقدرة المالية وحدها ، أو عدمها ، فيحرم فى حالة عجز المدخن عن مصاريف التدخين ، ويكره للقادر عليه . فهو غير

سديد ولا مستوعب . فإن الضرر البدني والنفسي يجب أن يكون له اعتباره أيضاً ،
بجوار الضرر المالى .

إن الفنى ليس من حقه أن يضيع ماله ، ويعثره لما يشاء . لأنه مال الله أولاً ،
ومال الجماعة ثانياً .

وإن ما جاء فى السؤال من أن كثير من علماء الدين يدخنون ، فإن هؤلاء
العلماء لم يدعوا لأنفسهم العصمة ، وكثير منهم ابتلوا به فى مرحلة الشباب
والطيش ، ثم ضعفت إرادتهم عن التخلص من نيره ، ومنهم من أفتى بحرمته رغم أنه
مبتلى بتعاطيه .

وقد رأينا من الأطباء أيضاً كثيرين يؤمنون بأضرار التدخين ، ويتحدثون أو
يكتبون فى ذلك ، ومع ذلك لم يقلعوا عن التدخين .

وإذا كان التدخين مذموماً فى شأن الرجال ، فهو أشد ذمّاً فى شأن النساء ،
لأنه يشوه جمال المرأة ، ويغير لون أسنانها ، ويجعل رائحة فمها كريهة . مع ما يجب
أن تكون عليه الأنثى من حسن وجمال .

ونصيحته لكل مدخن ، أن يقلع عن هذه الآفة ، بعزيمة قوية ، وتصميم
صارم ، فإن التلرج فيها لا يفتى .

ومن كان ضعيف الإرادة ، عليه أن يقلل من شرها ما استطاع ، ولا يحسنها
لغيره ، ولا يفرى بها أحداً ، كأن يقدمها للآخرين ، أو يبلع على زواره يتناولها ، بل
ينبغي أن يبين لغيره أضرارها المالية والبدنية والنفسية ، وأقرب هذه الأضرار أنه أصبح
عبداً لها ، بحيث لم يستطع أن يتخلص منها ، وعليه أن يسأل الله تعالى أن يعينه
على التحرر من نيرها .

ونصيحته للشباب خاصة ، أن ينزهوا أنفسهم عن الوقوع فى هذه الآفة ،
التي تفسد عليهم صحتهم ، وتضعف من قوتهم ونضرتهم ، ولا يسقطوا فريسة
للوهم الذى يخيل إليهم أنها من علامات الرجولة ، أو استقلال الشخصية .
ومن تورط منهم فى ارتكابها يستطيع بسهولة التحرر منها ، والتغلب عليها وهو

في أول الطريق ، قبل أن تتمكن هي منه ، وتتغلب عليه ، ويعسر عليه فيما بعد النجاة من يرائنها إلا من رحم ربك .

وعلى أجهزة الإعلام أن تشن حملة منظمة بكل الأساليب على التدخين ، وتبين مساوئه .

وعلى مؤلفي ومخرجي ومنتجي الأفلام والتمثيليات والمسلسلات ، أن يكفوا عن الدعاية للتدخين ، بواسطة ظهور « السيجارة » بمناسبة وغير مناسبة في كل المواقف .

وعلى الدولة أن تتكاتف لمقاومة هذه الآفة ، وتحرير الأمة من شرورها ، وإن خسرت خزانة الدولة ملايين من العملات ، فصحة الشعب الجسمية والنفسية أهم وأغلى من الملايين والبلايين .

تشميت العاطس : حكمه وحكمته

س : أنا مؤمن بأن الإسلام لا يشرع شيئاً إلا لحكمة ، قد تظهر لبعض الناس ، وقد تخفى على آخرين ، وقد تخفى على الجميع ، امتحاناً من الله لعباده . ومع هذا أعتقد أيضاً أنه لا حرج على المسلم أن يلتبس بحكمة ما شرعه الله تعالى ، عند أهل الذكر وأولى العلم ، وإذا لم يعلمها هو . ولهذا لجأت إليكم لأسأل عن الحكمة في أمر معروف بين المسلمين ، وهو ما يتعلق بالعطاس :

لماذا يقول العاطس بعد عطاسه : الحمد لله ؟

ولماذا يدعو له من يسمعه ويقول له : يرحمك الله ؟ وهو المسمى في لغة الشرع « تشميت العاطس » ، مع أن العطاس من الأمور الطبيعية التي تعرض لكل إنسان في حالتي الصحة والمرض عند وجود أسبابه .

وهل هذه الأشياء لازمة شرعاً : الحمدلة من العاطس ، والتشميت من المستمع ثم الرد عليه من العاطس ، أم هي آداب يجوز تركها ؟

ج : (أ) أحسن الأخ في اعتقاده أن الله تعالى لا يشرع شيئاً إلا لحكمة ومصلحة . ذلك أن من أسماءه تعالى « الحكيم » ، وهو اسم تكرر في القرآن الكريم . فهو سبحانه حكيم فيما شرع وأمر ، كما أنه حكيم فيما خلق وقدر .

فهو لا يشرع شيئاً عبثاً ولا يخلق شيئاً باطلاً ، كما قال أولو الألباب : ﴿ ربنا ما خلقت هذا باطلاً سبحانهك ﴾ .

يقول الإمام ابن القيم : « والقرآن وسنة رسول الله ﷺ مملوءان من تعليل الأحكام بالحكم والمصالح وتعليل الخلق بهما ، والتنبيه على وجود الحكم التي لأجلها شرع تلك الأحكام ، ولأجلها خلق تلك الأعيان » .

قال : ولو كان هذا في القرآن والسنة في نحو مائة موضع أو مائتين لسقناها ، ولكنه يزيد على ألف موضع بطرق متنوعة^(٩٥) .

(ب) وأحسن الأخ ثانياً في إعلانه أن من الحكم ما يخفى وجهها على بعض الناس ، على حين يظهر ذلك لآخرين ، وأن منها ما يخفى على الجميع لحكمة أيضاً هي الابتلاء والامتحان من الله لعباده ، ليظهر من يطيع ربه ممن لا يطيع إلا عقله ، ومن يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه ، وحكمة أخرى هي أن يعمل الناس أفكارهم ، وينزلوا جهودهم لمحاولة استجلاء ما خفى عليهم من وجوه الحكم والمصالح ، وفي هذا الاجتهاد واستفراغ الوسع في المعرفة مصالح كثيرة كانت تفوت لو أن الله تعالى اختصر عليهم الطريق ، ونص على الحكمة والمصلحة من وراء كل ما خلق ، وكل ما شرع نصاً مباشراً دون أي جهد منهم .

(ج) وأحسن الأخ ثالثاً في محاولة التماسه للحكمة فيما خفى عليه ، ممن يظن فيه المعرفة من أهل العلم . وليس هذا دليلاً على شك يساوره ، بل على رغبة في زيادة يقين يطمئن به وقديماً قال الخليل إبراهيم : ﴿ رب أرني كيف تحيي الموتى ؟ قال : أو لم تؤمن ؟ قال : بلى ولكن ليطمئن قلبي ﴾^(٩٦) .

كما يدل هذا من ناحية أخرى على حرصه على الاستزادة من العلم ، وهو ما أمر به القرآن حين قال : ﴿ وقل رب زدني علماً ﴾^(٩٧) وما رغب فيه الرسول حين قال : « لن يشبع المؤمن من خير حتى يكون منتهاه الجنة »^(٩٨) .

آداب العاطس ومن سمعه :

(د) أما ما سأل عنه الأخ من الحكمة فيما شرعه الإسلام من أدب العطاس

(٩٥) مفتاح دار السعادة ج ٢ ص ٢٤ .

(٩٦) البقرة : ٢٦٠ . (٩٧) طه : ١١٤ .

(٩٨) رواه الترمذي وابن حبان عن أبي سعيد الخدري .

من حمد ، وتشميت ودعاء ، فيحسن في قبل بيانها أن ألقى بعض الضوء على حقيقة ما شرعه الإسلام في ذلك وحكمه ، فإن الحكم يسبق الحكمة :

١ - فأول ما يشرع للعاطس أن يحمد الله تعالى . فيقول : « الحمد لله » أو « الحمد لله على كل حال » أو « الحمد لله رب العالمين » كما جاءت بذلك الأحاديث ، وهو ما اتفق على استحبابه ، كما قال النووي .

٢ - ومن آداب العاطس أن يخفض بالعطس صوته ، لكلا يزعم أعضاءه ، ولا يزعم جلساءه ، وأن يرفعه بالحمد ، ليسمع من حوله ، وأن يغطي وجهه ، لكلا يندو من فيه أو أنفه ما يؤذى جليسه . فمن أبي هريرة : قال : « كان النبي ﷺ إذا عطس وضع يده على فيه ، وخفض صوته » (٩٩) .

٣ - ثم يجب على من سمعه يحمد الله تعالى أن يشمته ، أي يدعو له بقوله : يرحمك الله . كما في حديث عائشة عند أحمد وأبي يعلى : « إذا عطس أحدكم فليقل : الحمد لله ، وليقل من عنده : يرحمك الله : وهذا من حق المسلم على المسلم .

والظاهر أنه فرض عين ، كما أكدت ذلك عدة أحاديث ، بعضها جاءت بلفظ الوجوب الصريح « خمس تجب للمسلم » وبعضها بلفظ الحق الدال عليه : « حق المسلم على المسلم ست » ولفظ « على » الظاهرة فيه ، وبصيغة الأمر التي هي حقيقة فيه ، وبقول الصحابي : أمرنا رسول الله ﷺ .

ولا ريب أن الفقهاء - كما قال ابن القيم - أثبتوا وجوب أشياء كثيرة بدون مجموع هذه الأشياء وبه قال جمهور أهل الظاهر ، وجماعة من العلماء .

وذهب جماعة إلى أن التشميت فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقي ، ورجحه ابن رشد وابن العربي من المالكية ، وقال به الحنفية وجمهور الحنابلة .

(٩٩) أخرجه أبو دلود والترمذي بسند جيد كما في الفتح ، وله شاهد من حديث ابن عمر بنحوه عند الطبراني .

وذهب جماعة من المالكية إلى أنه مستحب ، ويجزىء الواحد عن الجماعة .
وهو قول الشافعية .

والراجع من حيث الدليل القول الأول ، كما قال الحافظ ابن حجر . قال :
والأحاديث الدالة على الوجوب لا تنافي كونه على الكفاية ، فإن الأمر بتشميت
العاطس وإن ورد في عموم المكلفين ، ففرض الكفاية يخاطب به الجميع على الأصح ،
ويسقط بفعل البعض (١٠٠) .

٤ - ويستثنى من عموم الأمر بتشميت العاطس عدة أصناف مثل :

(أ) من لم يحمد الله بعد عطاسه . فشرط التشميت الحمد . وقد روى
البخارى عن أنس قال : عطس رجلان عند النبي ﷺ فشمت أحدهما ، ولم يشمت
الآخر . فقيل له : فقال : هذا حمد الله ، وهذا لم يحمد الله ، وهذا أمر بجمع عليه .

(ب) المزكوم إذا تكرر منه العطاس فزاد على الثلاث . وذلك أن المزكوم قد
يتكرر منه العطاس مرات كثيرة ، فيشق على جلسيه أن يشمته في كل مرة . وإذا لم
يدع له بالدعاء المشروع للعاطس فلا بأس أن يدعو له بدعاء يلائمه ، مثل الدعاء
بالعافية والشفاء وما هو من هذا القبيل .

(ج) الكافر . فعن أبي موسى الأشعري قال : كانت اليهود يتعاطسون عند
النبي ﷺ رجاء أن يقول : برحمتكم الله . فكان يقول : يهديهم الله ويصلح
بالكم (١٠١) .

وهذا يعنى أن لهم تشميتاً مخصوصاً ، وليسوا مستثنون من مطلق التشميت .

(د) من عطس والإمام يخطب يوم الجمعة ، لما ورد من منع الكلام والإمام
يخطب ، وإمكان تدارك التشميت بعد فراغ الخطيب .

٥ - ويجب على العاطس أن يرد على من شمته فدعاً له بالرحمة ، أن يدعو له

(١٠٠) انظر : فتح الباري في شرح البخارى ج ١٣ ص ٢٢٢ ، ص ٢٢٧ ط المجلس .

(١٠١) أخرجه أبو داود وصححه الحاكم كما قال الحافظ .

بإهداية وصلاح البال كما جاء في حديث أنى هريرة عند البخارى وغيره « إذا عطس أحدكم فليقل : الحمد لله ، وليقل له أخوه أو صاحبه : يرحمك الله . فإذا قال له : يرحمك الله ، فليقل : يهديكم الله ويصلح بالكم » .

أو يدعو له ولنفسه بالمغفرة كما في حديث ابن مسعود : « يغفر الله لنا ولكم » (١٠٢) .

وأجار بعض العلماء الجمع بين الصيغتين . وقد أخرج في الموطأ عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا عطس فقل له : يرحمك الله ، قال : يرحمنا الله وإياكم ، ويغفر الله لنا ولكم » .

حكمة الحمد والتشميت عند العطاس :

(٥) وإذا عرفنا أدب العطاس وأحكامه ، فقد آن لنا أن نستجلي وجه الحكمة والمصلحة في ذلك . وهى في الواقع تتجلى في ثلاثة أمور :

أولاً : إن اتجاه الإسلام في آدابه عامة إلى ربط المسلم بالله في كل أحيانه ، وعلى كافة أحواله ، وينتجز لذلك الفرص الطبيعية والمناسبات العادية التى من شأنها أن تحدث وتتكرر كل يوم مرة أو مرات ، ليذكر المسلم بربه ، ويصله بحبله ، فيذكره تعالى مسيحاً ، أو مهللاً ، أو مكبراً ، أو حامداً ، أو داعياً .

وهذا سر الأذكار والأدعية الماثورة الواردة عند ابتداء الأكل والشرب ، وعند الفراغ منها ، وعند النوم واليقظة ، وعند الدحول والخروج ، وعند ركوب الدابة ولبس الثوب ، وعند السفر ، والعودة منه ... وهكذا .

فلا غرابة أن يعلم المسلم إذا عطس أن يحمد الله ، وأن يقول سامعه : يرحمك الله ، وأن يرد عليه : يهديكم الله .. وبهذا تشيع المعاني الربانية في جو المجتمع المسلم ، شيوعها في حياة الفرد المسلم .

أما تخصيص العاطس بالحمد ، فقد قال العلامة الحليمي ، الحكمة فيه

(١٠٢) أخرجه البخارى في الأدب المفرد والطبراني .

أن العطاس يدفع الأذى من الدماغ ، الذى فيه قوة الفكر ، ومنه منشأ الأعصاب التى هى معدن الحس ، وبسلامته تسلم الأعضاء ، فيظهر بهذا أنها نعمة جليلة ، فحسب أن تقابل بالحمد لله ، لما فيه من الإقرار لله بالخلق والقدرة ، وإضافة الخلق إليه لا إلى الطبائع . ١٥

وأما قول السامع : يرحمك الله ، فقد أكد القاصى ابن العرفى فى ذلك : أن العطاس يحل كل عضو فى رأسه وما يتصل به من العنق ونحوه ، فكأنه إذا قيل له : يرحمك الله ، كان معناه : أعطاك الله رحمة يرجع بها بدنتك إلى حاله قبل العطاس ، ويقوم على حاله من غير تغيير . ١٥ .

وقال ابن أبى حمزة فى شرح العطاس : وفيه إشارة إلى عظيم فضل الله على عبده فإنه أذهب عنه الضرر بنعمة العطاس . ثم شرع له الحمد الذى يثاب عليه ، ثم الدعاء بالخير بعد الدعاء بالخير ، وشرع هذه النعم المتواليات فى زمن يسير فصلا منه وإحسانا الخ (١٠٣) .

ثانياً : كما تخرص الآداب الإسلامية على ربط المسلم بإخوانه المسلمين . وبعبارة أخرى : على إشاعة معانى الإخاء والمحبة والتواد بين الناس . فهى التى تجعل للحياة طعماً ، وتعين على فعل الخير ، وتطرد الكآبة ، التعاسة من حياة الجماعة . أما الأمانة والصدقية والخسد والبعضاء ، فهى - كما سماها الرسول - داء الأمم وحالقة الدين .

ولا عجب أن جاء أدب العطاس فى هذا الخط ، ليقر لوياً من ألوان «المجامة» الاجتماعية الطبية ، التى تنافى الجمرة والتقاطع والمحران ، وثبتت معانى التواصل والمودة والرحمة . قال ابن دقيق العيد : ومن فوائد التشميت تحصيل المودة ، والتآلف بين المسلمين ، وتأديب العاطس بكسر النفس عند الكبير ، والحمل على التواضع ... » وكلها معان إنسانية جميلة .

ثالثاً : إن الإسلام قد جاء فى هذا الأدب بما أبطل اعتقادات الحاهية التى لم

(١٠٣) انظر : فتح البارى « المذكور سابقاً » .

تقم على أساس من عقل أو نقل، وما نشأ عن هذه الاعتقادات من عادات مستقيمة في الفطرة، ضارة بالحياة.

فقد ذكر العلامة ابن القيم أن أهل الجاهلية كانوا يتطيرون بالعطاس ويتشاءمون منه، كما يتشاءمون بالبوارح والسواغ.

قال رؤبة بن العجاج يصف فلاة: قطعتها ولا أهاب العطاس.

وقال امرؤ القيس: وقد أغتدى قبل العطاس بهيكل...

أراد أنه كان يتنبه للصيد قبل أن يتنبه الناس من نومهم، لئلا يسمع عاطساً، فيتشاءم بعطاسه. وكانوا إذا عطس من يحبونه قالوا له: عمراً وشباباً، وإذا عطس من يبغضونه قالوا له: وريراً وقحاًباً^(١٠٤).

فكان الرجل إذا سمع عطاساً يتشاءم به، يقول: بك لا لي. أي أسأل الله أن يجعل شؤم عطاسك بك لا لي. وكان تشاؤمهم بالعطسة الشديدة أشد.

فلما جاء الله سبحانه بالإسلام، وأبطل رسوله ﷺ ما كان عليه الجاهلية من الضلالة، نهى أمته عن التشاؤم والتطير، وشرع لهم أن يجعلوا مكان الدعاء على العاطس بالمكروه الدعاء له بالرحمة.

وكما كان الدعاء على العاطس نوعاً من الظلم والبغى جعل الدعاء له بلفظ (الرحمة) المنافي للظلم، وأمر العاطس أن يدعو لمشمته بالمعفرة والهداية وإصلاح البال، فيقول: يغفر الله لنا ولكم. أو يهديكم الله ويصلح بالكم.

فأما الدعاء بالهداية، فلما أن اهتدى إلى طاعة الرسول، ورغب عما كان عليه أهل الجاهلية، مدعا له أن يثبت الله عليها، ويهديه إليها.

وكذلك الدعاء بإصلاح البال، وهي كلمة جامعة لإصلاح شأنه كله.. وهي من باب الجزاء على دعائه لأخيه بالرحمة، فتناسب أن يجاريه بالدعاء له بإصلاح البال.

(١٠٤) الوري كالرمي داء يصيب الكبد فيمسخها، والفحاح كالسعال ورنأ ومعى.

وأما الدعاء بالمغفرة فجاء بلفظ يشمل العاطس والمشمّت (يغفر الله لنا
ولكم) ليستحصل من مجموع دعوتي العاطس والمشمّت له المغفرة والرحمة لهما
معاً (١٠٥) .

والحمد لله رب العالمين .

(١٠٥) انظر مفتاح دار السعادة : ج ٢ ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

عناية الإسلام بالصحة العامة والطب

س : أرجو أن تفضلوا بالإجابة عن هذا السؤال بما عهد عنكم من الشرح والتفصيل وهو :

هل صحيح أن الإسلام لا يعترف بالعدوى ! وأن النبي ﷺ قال : « لا عدوى » وأن الأمور كلها تجري بقضاء الله وقدره ، فلا داعي للخوف من العدوى . إن انتشار مثل هذه الأفكار بين العامة يعوق عمل الذين يعملون في الصحة العامة أو في الطب الوقائي ولا سيما إذا روجها أناس يتحدثون باسم الدين ، ممن يلبسون لبوس المشايخ أو المطاوعة ، كما سمعت ذلك من خطبة جمعة بأحد المساجد أخيراً .

نحن نعتقد بما لدينا من معلومات محدودة عن ديننا الإسلامي أنه يحرص على الصحة ويقاوم الأمراض ، ويأمر بالوقاية قبل المرض ، وبالعلاج بعد المرض ، ويحذر من العدوى . ولكننا نرجو إسهامكم في نشر الوعي الصحي ببيان موقف الشرع الإسلامي من هذه الأمور ، مؤيداً بالأدلة من الكتاب والسنة . جزاكم الله خيراً .

ج : إن من أكبر آفات الإسلام في عصرنا ما يتمثل في أولئك الحشوية من أنصاف الجهلة أو أنصاف المتعلمين ، الذين يتزبون بزي الدين ويتحدثون باسمه وعاظماً أو حطباء أو مدرسين وهم لا يعرفون منه إلا قشوراً تافهة ، أو نقولا رديئة . أو معلومات مشوشة ، أو أحاديث موضوعة أو ضعيفة ، أو حتى صحيحة ولكنهم يضعونها في غير موضعها ، ويفهمونها على غير وجهها فيضلون ويضلون . ويزيد الطين بلة أن هؤلاء كثيراً ما يجدون منزلة في قلوب العوام الذين لا يميزون بين

الغث والسمين ، فهم يستميلون عواطفهم ، ويشبعون أخيتهم بالمبالغات في الترغيب والترهيب ، والقصص والحكايات .

والحقيقة أن موقف الإسلام من الصحة والوقاية وسلامة الأبدان موقف لا نظير له في أي دين من الأديان . فالنظافة فيه عبادة وقربة ، بل فريضة من فرائضه .

(أ) إن كتب الشريعة في الإسلام تبدأ أول ما تبدأ بباب عنوانه « الطهارة » أي النظافة فهذا أول ما يدرسه المسلم والمسلمة من فقه الإسلام .

وما ذلك إلا أن الطهارة هي مفتاح العادة اليومية « الصلاة » كما أن الصلاة مفتاح الجنة فلا تصح صلاة المسلم ما لم يتطهر من الحدث الأصغر بالوضوء ومن الحدث الأكبر بالغسل . والوضوء يتكرر في اليوم عدة مرات ، تغسل فيه الأعضاء التي تتعرض للاتساخ والعرق والأتربة .

ومن شرط صحة الصلاة كذلك نظافة الثوب والبدن والمكان من الأحيات والقادورات . وفوق ذلك أشاد القراء والسنة بالطهارة وأهلها . فقال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ (١٠٦) وأثنى على أهل مسجد قباء فقال : ﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا ، وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ ﴾ (١٠٧) .

وقال النبي ﷺ « الطهور شطر الإيمان » أي نصفه . وهو حديث صحيح رواه مسلم . وروى في حديث عند الطبراني « النظافة تدعو إلى الإيمان ، والإيمان مع صاحبه في الجنة » .

ومن ذلك شاعت بين المسلمين هذه الحكمة التي ينطق بها خاصتهم وعامتهم ، ولا يعرف لها مثل عند غيرهم ، وهي « النظافة من الإيمان » .

وروى في بعض الأحاديث « تنظفوا فإن الإسلام نظيف » ، « تنظفوا حتى تكونوا كالشامة بين الأمم » .

(١٠٦) البقرة : ٢٢٢ .

(١٠٧) التوبة : ١٠٨ .

وقد عنى النبي ﷺ بنظافة الإنسان ، فدعا إلى الاغتسال ، وخاصة يوم الجمعة « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » (١٠٨) « حق على كل مسلم في كل سبعة أيام يوم يغسل فيه رأسه وجسده » (١٠٩) .

وعنى بنظافة الفم والأسنان خاصة ، فرغب في السواك أعظم الترغيب « السواك مطهرة للفم مرضاة للرب » (١١٠) .

وبنظافة الشعر ، « من كان له شعر فليكرمه » (١١١) .

وبإزالة الفضلات من الإبط والعانة وتقليم الأظافر ..

وعنى بنظافة البيت وساحاته وأفنيته فقال : « إن الله جميل يحب الجمال ، طيب يحب الطيب ، نظيف يحب النظافة ، فنظفوا أفنيتكم ولا تشبهوا باليهود » (١١٢) .

وعنى بنظافة الطريق ، وتوعد كل من ألقى فيه أذى أو قدراً .

(ب) وحذر أشد التحذير من أعمال قد يرتكبها بعض الجهال دون اكتراث لنتائجها . مع أنها تعد من أشد مصادر العدوى خطراً ، فضلاً عما في ارتكابها من مناعة الذوق السليم والبعد عن خصائص الإنسان الراق .

ومن هذه الأعمال : البول في الماء وبخاصة الراكد .. البول في الحمام التبرز في الظل أو في الطريق أو في موارد الماء . وسمى النبي ﷺ هذه الأمور « الملاعن الثلاث » لأنها تجلب على صاحبها لعنة الله والملائكة والصالحين من الناس .

(١٠٨) رواه مالك وأحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي سعيد الخدري .

(١٠٩) متفق عليه عن أبي هريرة .

(١١٠) رواه أحمد عن أبي بكر والشافعي في مسنده وأحمد أيضاً والنسائي وابن حبان والحاكم والبيهقي

عن عائشة وابن ماجه وعن أبي أمامة الباهلي وعلقه البخاري بصيغة الجزم .

(١١١) أبو داود عن أبي هريرة .

(١١٢) رواه مسلم من حديث أبي مسعود .

(ج) كما رغب الإسلام في العمل والنشاط والحركة والبكور ، وحذر من التباطؤ والتكاسل والترهل ، ودعا إلى رياضة الأجسام بالسباحة والرماية وركوب الخيل ، وما شابهها من ألوان الفروسية وجعل من حق الأولاد على آبائهم أن يدربوهم على ذلك ، وشرع التنافس والمسابقات تشجيعاً على ذلك ، وإغراء به . وسبق النبي ﷺ بين الخيل ، وأعطى السابق . كما شرع المسابقة على الأقدام ونحوها .

(د) ومن عناية الإسلام بصحة الأجسام : تحريمه المسكرات والمفترات (المخدرات) مهما اتخذت لها من أسماء وعناوين ، وتشديده في ذلك غاية التشديد ، وإيجابه العقوبة الشرعية على من تناولها . وتأثيمه كل من شارك فيها بجهد ما ، يساعد على تناولها ، حتى أنه لعن في الخمر عشرة .

(هـ) ومن عناية الإسلام بالأجسام : إنكاره على من حرم ما أحل الله من الطيبات تدنياً ، أو شحاً ﴿ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ﴾ (١١٣) ﴿ يأيتها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا ﴾ (١١٤) وفي مقابل ذلك نهى عن الإسراف في الطعام والشراب خشية الإضرار بالبدن ﴿ كلوا واشربوا ولا تسرفوا ، إنه لا يحب المسرفين ﴾ (١١٥) والإسلام دين اعتدال في كل شيء .

(و) كما أنه حرم إرهاق البدن بالعمل وطول السهر والجوع ، وإن كان ذلك في صورة عبادة الله تعالى ، فقد أكره النبي ﷺ على رهط من أصحابه أراد أحدهم أن يقوم الليل فلا ينام ، والثاني أن يصوم الدهر فلا يفطر ، والثالث أن يعتزل النساء فلا يتزوج . وقال لهم : أنا أعلمكم بالله وأخشاكم له ، ولكني أقوم وأنام ، وأصوم وأفطر ، وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني .

كما أنه أكره على عثمان بن مطعون وعبدالله بن عمرو وغيرهما العلو في التعبد ، مذكراً بحق أبدانهم وأسرها ومجتمعهم عليهم .

(١١٣) الأعراف : ٣٢ .

(١١٤) المائدة : ٨٧ .

(١١٥) الأعراف : ٣١ .

(ز) ومن عناية الإسلام بحق الأجسام ما شرعه من رخص في أداء الفرائض ، إذا كان العمل بالعزائم يؤدي للجسم - كأن يسبب له مرضاً ، أو يزيد في مرض قائم ، أو يؤخر الشفاء منه ، أو يؤدي إلى مشقة زائدة ، فهناك يدع الوضوء إلى التيمم ، والصلاة قائماً إلى الصلاة قاعداً أو مضطجعا ، وله الفطر في رمضان ، إلى غير ذلك من أنواع التخفيف إلى بدل أو إلى غير بدل ، حتى أهبط مقررأ عند عامة المسلمين : أن صحة الأبدان مقدمة على صحة الأديان .

(ح) والإسلام ، كما عني بالصحة ، عني بالطب سواء كان طباً علاجياً أم وقائياً ، وإن كانت عنايته بالوقائى أكثر ، لما هو معلوم : إن درهم وقاية خير من قنطار علاج . وقد ورد عن النبي ﷺ جملة أحاديث تصف بعض الأدوية لبعض الأمراض . وقد اهتم بها بعض العلماء ، ظانين أنها كلها جزء من الدين والوحي الإلهى ، ولكن الواقع أن منها ما هو من خبرات الشيئة ونتاجها .

ومنها ما يليق بيئة معينة في حرارتها ومناخها وظروفها كاليئة الصحراوية العربية ولا يمكن أن يحمل على العموم لكل من ، كما بين ذلك المحقق ابن القيم رحمه الله .

على أن هناك جانباً هاماً يتعلق بالطب ، يغفله الكثيرون ممن يروق لهم الحديث عن الطب النبوى أو الطب في الإسلام ، ذلك هو الجانب التوجيهى الذى يتصل بمهمة الدين ووظيفة الرسول .

فقد أدخلت الأديان الوثنية والمحرفة أفكاراً فاسدة ، وخرافات باطلة ، عوقت نمو الطب الصحيح ، وأفسدت الانتماع به ، فجاء نبي الإسلام ، فطارد تلك الأوهام ، وصحح تلك الأعلاط ، ووضع جملة من المادىء الخالدة ، تعد بحق حجر الأساس لقيام صرح مشيد لطب إنسانى علمى سليم .

ومن هذه المبادئ اعمدية :

١ - قرر قبمة البدن ، وحقه على صاحبه ، وسمع الناس لأول مرة في جو الدين « إن لبدنك عليك حقاً » .

ومن حقه عليه أن يطعمه إذا جاع ، ويربجه إذا تعب ، ويظفه إذا اتسح ، وكذلك يداويه إذا مرض . هو حق واجب لا يجوز في نظر الإسلام أن ينسى ويهمل لحساب الحقوق الأخرى ، ولو كان منها حق الله عز وجل .

٢ - حل مشكلة الإيمان بالقدر ، الذى كان يعتقد المتديون معارضاً لتداوى وطب العلاج ، ظانين أن عليهم الصبر على البلاء ، والرضا بالقضاء .

روى الإمام أحمد وابن ماجه والترمذى عن أبى خزيمة قال : قلت : يا رسول الله أرأيت رقى يسترقها ، ودواء نتداوى به وتقاة تنقيها ، فهل ترد من قدر الله شيئاً ؟ قال : هي من قدر الله . وفى المسند : جاءت الأعراب فقالوا : يا رسول الله ، أنتداوى ؟ قال : نعم ، فإن الله عز وجل لم يصع داء إلا وضع له شفاء . وهذا هو الخواب الحاسم فإن الله قدر الأسباب والمسببات ، وجعل من سسه فى خلقه دفع قدر بقدر ، فيدفع قدر الجوع بقدر الغذاء ، ويدفع قدر العطش بقدر الشرب ، والداء بالدواء ، وكل من الدافع والمدفوع قدر الله . فإنه عليه السلام كان يفعل التداوى فى نفسه ، ويأمر به لمن أصابه مرض من أهله وأصحابه . وفى الصحيح من حديث جابر : أن النبى ﷺ بعث إلى أبى بن كعب طبيباً فقطع له عرقاً وكواه عنه .

وحينما ذهب عمر إلى الشام وعلم قبل دخولها أن هناك طاعونا شاور أصحابه فى الرجوع واستقر الرأى على العودة بمن معه بعداً بهم عن مواطن الخطر ، فقال أبو عبيدة : أنهر من قدر الله يا أمير المؤمنين ؟ قال عمر : لو غيرك قاهها يا أبا عبيدة . نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله . أرأيت لو كان لك واديان أحدهما محصب والآخر محدب ، أليس إن رعيت المحصب رعيت رعيته بقدر الله ؟ .

٣ أقر سنة الله فى العدوى وأمر بالاحتراز والوقاية والعزل الصحى فى الأوبئة العامة كالطاعون ونحوه ، بل وسع دائرة الوقاية حتى شملت الحيوان الأعمى . وقال : « لا يوردن ممرض على مُصبح »^(١١٦) والممرض : الذى إبه مراض ، ونصح : الذى إبه صحاح . ومعنى : لا يورد عليه : لا يخلط المريضة الجرباء بالصحيحة أثناء ورود الماء .

وفى مسلم : أنه كان فى وفد ثقيف رجل مخدوم ، فأرسل إليه النبى ﷺ : ارجع فقد بايعناك .

(١١٦) رواه البخارى عن أبى هريرة .

وعند ابن ماجه : لا تديموا النظر إلى المجنومين .

ويذكر عنه عليه السلام : كلم المجنوم ويسك وبينه قدر ربح أو ربحين .

وقال في شأن الطاعون - وهو وباء عام - : « إذا سمعتم به بأرض فلا تدخلوا عليه وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها فراراً منه » .

وهذا حصر للوباء في أضيق نطاق . أما حديث « لا عدوى » فهو صحيح رواه البخاري ولكن معناه : أن الأمراض لا تعدى بطبيعتها وذاتها ، كما يعتقد أهل الجاهلية ، بل بتقدير الله تعالى ، وبناء على سسه الكونية .

٤ - قاوم ما يسمى « بالطب الروحاني » واحترم الطب القائم على الملاحظة والتجربة والأسباب والمسببات ، وأبطل ما أشاعته الوثنية الجاهلية عند العرب وغيرهم حتى أهل الكتاب من أطراح الأسباب الظاهرة والسنن الكونية . والاعتماد على الأسباب الخفية والقوى المجهولة من عزائم ورق غير مفهومة ، وشعوذة يروجها السحرة والدجالون .

روى الإمام أحمد عن زينب امرأة عبدالله بن مسعود قالت : إن عبدالله إذا جاء من حاجة ، فاتته إلى الباب ، تنحنح وبرق كراهة أن يهجم منا على أمر يكرهه ، قالت : وأنه جاء ذات يوم ، فتحنح ، وعندى عجور ترقبني من الحمرة ، فأدخلتها تحت السرير . قالت : فدخل فجلس إلى جانبي ، فرأى في عنقي خيطاً فقال : ما هذا الخيط ؟ قلت : حيط رقي لي فيه . فأخذه فقطعه ثم قال : إن آل عبدالله لأغنياء عن الشرك ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الرقي والتائم والتولة^(١١٧) شرك » قالت : قلت له : لم تقول هذا ، وقد كانت عبي تقذف ، فكنت أختلف إلى فلان اليهودي يرقبها ، فكان إذا رقاها سكنت ، فقال : إنما ذاك من الشيطان ، كان ينخسها بيده ، فإذا رقاها كف عنها . إنما يكفيك أن تقول كما قال : النبي صلى الله عليه وسلم : « أذهب البأس رب الناس ، اشف وأنت الشافي ، لا شفاء إلا شفاؤك ، شفاء لا يغادر سقماً » .

(١١٧) رواه أحمد وأبو يعلى بإسناد جيد والحاكم وقال صحيح .

وروى بسنده عن عيسى بن عبد الرحمن قال : دخلت على عبد الله بن حكيم وهو مريض ، معوده ، فقيل له : لو تعلقت شيئاً ، (أى حجاباً أو خرزاً أو نحو ذلك) فقال : أتعلق شيئاً وقد قال رسول الله ﷺ : « من تعلق شيئاً وكل إليه » .

وروى عن عقبة بن عامر عن الرسول ﷺ « من علق تميمة فقد أشرك » .

وفي رواية « من علق تميمة فلا أتم الله له ، ومن علق ودعة فلا ودع الله له »^(١١٨) ووضع مدءاً تشريعياً بقطع الطريق على من يدعون الطب وليسوا من أهله « من تطيب ولم يعرف منه طب فهو ضامن »^(١١٩) .

وأما الرق فهي دعاء وتضرع إلى الله ، وليست بدواء ، وقد حصر النبي ﷺ الأدوية بحسب رمنه ، فقال : الشفاء في ثلاث : شربة عسل وشرطة محجم ، وكية بنار^(١٢٠) ولم يعد منها الرقية أو ما يماثلها .

٥ - فتح باب الأمل على مصراعيه أمام الأطباء والمرضى معا ، في الشفاء من كل مرض ، مهما طال واتصل ، وقضى على اليأس المحطم ، وعلى ما يسمى بالأمراض المستعصية روى البخاري عن أنى هريرة « ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء » .

وروى مسلم وأحمد عن جابر « لكل داء دواء ، فإذا أصاب دواء الداء برىء بإذن الله تعالى » .

وروى أحمد « أن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء علمه من علمه ، وجهله من جهله » قال الشوكاني فيه دليل على أنه لا بأس بالتداوى لمن كان به داء قد اعترف الأطباء بأنه لا دواء له ، وأقروا بالعجز عنه .

وقال ابن القيم في « زاد المعاد » :

في قوله ﷺ « لكل داء دواء » تقوية لئلا يفسد المريض والطبيب وحث على

(١١٨) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم .

(١١٩) رواه البخاري من حديث ابن عباس .

طلب ذلك الدواء والتفتيش عليه ، فإن المريض إذا شعرت نفسه أن لدائه دواء يريد تعلق قلبه بروح الرجاء ، وبرد من حرارة اليأس ، وانفتح له باب الرجاء ، ومتى قويت نفسه استعنت حرارته العريضة ، وكان ذلك سبباً لقوة الأرواح الحيوية والنفسانية والطبيعية ، ومتى قويت هذه الأرواح قويت القوى التي هي حاملة لها ، فقهرت المرض ودفعته ، وكذلك الطبيب إذا علم أن لهذا دواء أمكه طلبه والتفتيش عليه ، وأمراض الأبدان على وزن أمراض القلوب وما جعل الله للقلب مرضاً إلا جعل له شفاء بضده ، فإن علمه صاحب الداء واستعمله وصدف داء قلبه أبرأه بإذن الله تعالى (١٢٠) .

٦ - عني الإسلام بالصحة النفسية عناية فائقة « فأنت بالنفس لا بالجسم إنسان » ولا ريب أن بين الناحية النفسية والناحية الجسمية تبادلاً في التأثير ، كلاهما يؤثر في الآخر قوة وضعفاً ، وصحة وسقماً ، واعتدالاً وانحرافاً ، وقد أثبت ذلك علماء النفس وأطباء الجسم من قديم (١٢١) .

وقديماً قالوا : العقل السليم في الجسم السليم . وعلق على ذلك برناردشو فقال : بل الجسم السليم في العقل السليم .

وقد أشار النبي ﷺ إلى قوة الروح وأثرها في قوة البدن حين كانوا يبنون المسجد ، والصحابه يحملون حجراً حجراً ، وعمار يحمل حجرين حجرين ، فقال : « إن عماراً ملئ إيماناً من قرنه إلى قدمه » .

وأشار إليها مرة أخرى حين نهاهم عن الوصال في الصيام ، فقالوا له : تنهانا عن الوصال وتواصل ؟ قال : « وأيكم مثلي ؟ إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني » (١٢٢) .

ومن مثله في قوة الروح حتى يحتمل ما يحتمله عليه السلام ؟

(١٢٠) زاد المعاد ج ٣ ص ٦٩

(١٢١) تراجع « شفاء النفس » من سلسلة اقرأ .

(١٢٢) رواه البخاري

والمؤمن أقوى الناس روحاً ، وأصحهم نفساً ، فقد ملأ الإيمان ما بين جوانحه أمماً وطمأنينة ورضاً وأملاً وحباً ، وطهر نفسه من أدرك الحقد والعل والحسد والبغضاء وأمراض القلوب الفتاكة .

وإذا قيل : إن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب ، فالحق أنه يأكل فوق ذلك : صحة الإنسان وأعصابه . وما أصدق القائل : لله در الحسد ما أعدله ، بدأ بصاحبه فقتله :

والقائل :

اصبر على كيد الحسود فإن صبرك قاتله
النار تأكل نفسها إن لم تجد ما تأكله

وفي الحديث « دب إليكم داء الأمم من قبلكم : الحسد والبغضاء ، والبغضاء هي الخالقة » .

والحسد داء اجتماعي ونفسي لأريب ، ومع هذا فهو داء جسماني أيضاً . هذه هي المبادئ الخالدة التي أرسى الإسلام قواعدها ، وحرص النبي ﷺ على تثبيتها ، وهي جذيرة - إذا روعيت وطبقت - أن تنشئ أجيالا من الأصحاء الأقوياء الذين لا ينتصر الدين ولا ترقى الدنيا إلا بهم .

وبالله التوفيق .

سماع الأغاني

س : يحرم بعض الناس سماع الأغاني - أياً كان لونها - مستدلين بقوله تعالى : ﴿ ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً أولئك لهم عذاب مهين ﴾ .

واحتجوا بأن بعض الصحابة قالوا : إن لهو الحديث في الآية هو الغناء ، كما يحتاجون بآية أخرى هي قوله تعالى : ﴿ وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه ﴾ والغناء من اللغو فهل هذا الاستدلال بالآيتين صحيح ؟ وما رأيكم في سماع الأغاني ؟

أفترنا في هذه المسألة الخطيرة ، فإن الناس تنازعوا تنازعاً شديداً وفي حاجة إلى حكم يبين وقول فصل ، ولكم منا الشكر ومن الله الثواب .

ج : مسألة الغناء بآلة (أى مع الموسيقى) وبغير آلة ، مسألة ثار فيها الجدل بين فقهاء المسلمين منذ العصر الأولى ، فاتفقوا في مواضع ، واختلفوا في أخرى .

اتفقوا على تحريم كل غناء يشتمل على فحش أو فسق أو تحريض على معصية ، إذ أن الغناء ليس إلا كلاماً فحسنة حسن وقيحه قبيح . وكل قول يخالف أدب الإسلام فهو حرام ، فما بالك إذا اجتمع له الوزن والنغم وقوة التأثير ؟

واتفقوا على إباحة ما خلا من ذلك في مواطن السرور المشروعة كالعرس ، وقلوب الغائب وأيام الأعياد ، وقد وردت في ذلك نصوص صحيحة صريحة .

واختلفوا فيما عدا ذلك اختلافاً بيناً ، فمنهم من أجاز كل غناء بآلة وبغير آلة بل اعتبره مستحباً ، ومنهم من منعه بآلة وأجازه بغير آلة ، ومنهم من منعه منعاً باتاً ، بل عده حراماً .

والذى نفتى به ونظمثن إليه من بين تلك الأقوال : أن الغناء - فى ذاته - حلال فالأصل فى الأشياء الإباحة ما لم يرد نص صحيح بحرمتها ، وكل ما ورد فى تحريم الغناء فهو إما صريح غير صحيح ، أو صحيح غير صريح . ومن ذلك الآيتان المذكورتان فى السؤال .

فأما الآية الأولى ﴿ ومن الناس من يشتري لهو الحديث ﴾ (١٢٣) الخ . فقد استدل بها بعض الصحابة والتابعين على حرمة الغناء وخير جواب لنا عن تفسيرهم هذا ما نقله عن الإمام ابن حزم فى المحلى : قال : لا حجة فى هذا لوجوه : أحدهما أنه لا حجة لأحد دون رسول الله ﷺ . والثانى أنه قد خالفهم غيرهم من الصحابة والتابعين . والثالث أن نص الآية يبطل احتجاجهم ، لأن الآية بها وصف ﴿ ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ، ويتخذها هزوا ﴾ وهذه صفة من فعلها كان كافراً بلا خلاف ، ولو أن امرأة اشترى مصحفاً ليضل به عن سبيل الله ويتخذها هزوا لكان كافراً ، فهذا هو الذى ذمه الله تعالى ، وما ذم قط عز وجل من اشترى لهو الحديث ليتلها به ، ويروح نفسه ، لا ليضل عن سبيل الله تعالى . وكذلك من اشتغل عن الصلاة عامداً بقراءة القرآن أو بقراءة السنن أو بحديث يتحدث به أو بغناء أو بغير ذلك فهذا فاسق عاص لله تعالى ، ومن لم يضيع شيئاً من الفرائض اشتغالا بما ذكرنا فهو محسن . ا . هـ .

وأما الآية الثانية ﴿ وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه ﴾ (١٢٤) فلاستدلال بها على حرمة الغناء غير سليم أيضاً ، فإن الظاهر من الآية أن اللغو هو سفه القول من السب والشتم ونحو ذلك . وبقية الآية تنطق بذلك ، قال تعالى : ﴿ وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه وقالوا لنا أعمالنا ولكم أعمالكم . سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين ﴾ فهى شبيهة بقوله تعالى فى عباد الرحمن : ﴿ وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً ﴾ .

ولو سلمنا أن اللغو فى الآية يشمل الغناء لوجدنا الآية تستحب الإعراض عن سماعه وتمدحه وليس فيها ما يوجب ذلك .

وكلمة اللغو ككلمة الباطل تعنى مالا فائدة فيه ، وسماع مالا فائدة فيه ليس محرماً ما لم يضيع حقاً أو يشغل عن واجب .

روى عن ابن جريج أنه كان يرخص في السماع فقليل له : أيؤتى به يوم القيامة في جملة حسناتك أو سيئاتك ؟ فقال : لا في الحسنات ولا في السيئات لأنه شبه باللغو ، وقال تعالى : ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ﴾ .

قال الإمام الغزالي : « إذا كان ذكر اسم الله تعالى على الشيء عن طريق القسم من غير عقد عليه ولا تصميم والمخالفة فيه على أن لا فائدة فيه - لا يؤاخذ به ، فكيف يؤاخذ بالشعر والرقص ؟ » .

على أنا نقول : ليس كل غناء لغواً ، إنه يأخذ حكمه وفق نية صاحبه ، فالنية الصالحة تجعل اللهو قربة والمزح طاعة ، والنية الخبيثة تحبط العمل الذي ظاهره العبادة وباطنه الرياء ﴿ إن الله لا ينظر إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم ﴾ .

وننقل هنا كلمة جيدة قالها ابن حزم في المحلى رداً على الذين يمنعون الغناء قال : « واحتجوا فقالوا : أمن الحق الغناء أم من غير الحق ؟ ولا سبيل إلى قسم ثالث » وقد قال الله تعالى : ﴿ فماذا بعد الحق إلا الضلال ﴾ (١٢٥) .

فجوابنا وبالله التوفيق : أن رسول الله ﷺ قال : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » فمن نوى باستماع الغناء عوناً على معصية الله تعالى فهو فاسق ، وكذلك كل شئ غير الغناء ، ومن نوى به ترويح نفسه ليقوى بذلك على طاعة الله عز وجل ، وينشط نفسه بذلك على البر فهو مطيع محسن ، وفعله هذا من الحق . ومن لم ينو طاعة ولا معصية فهو لغو معفو عنه كخروج الإنسان إلى بستانه متزهاً ، وقعوده على باب داره متفرجاً وصغفه ثوبه لا زوردياً أو خضر أو غير ذلك ، ومد ساقه وقبضها وسائر أفعاله (١٢٦) .

وأما الأحاديث التي استدل بها المحرمون مكلها مشخنة بالجراح ، لم يسم منها حديث دون طعن في ثبوته أو دلالة أو فيها معاً . قال القاضي أبو بكر بن العربي

(١٢٦) المحل .

(١٢٥) الفرقان : ٦٣ .

في كتابه « الأحكام » : لم يصح في التحريم شيء ، وكذا قال الغزالي وابن النحوي في العمدة ، وقال ابن حزم : كل ما روى فيها باطل موضوع .

وإذا سقطت أدلة التحريم بقي الغناء على الإباحة الأصلية ، فكيف وقد جاءت نصوص ثابتة تفيد حل الغناء؟ نكتفي منها بما ورد في الصحيحين أن أبا بكر دخل على النبي في بيت عائشة وعندها جاريستان تغنيان فاشهرهما أبو بكر وقال : « أمزموه الشيطان في بيت رسول الله » فقال النبي عليه السلام : « دعهما يا أبا بكر فإنها أيام عيد » ولم يرد ما ينهى عن الغناء في غير العيد ، وإنما المعنى أن العيد من المواطن التي يستحب فيها إظهار السرور بالغناء وغيره من اللهو البريء .

ولكن لا ننسى في ختام هذه الفتوى أن نضيف إليها قيوداً لا بد من مراعاتها :

(أ) فلا بد أن يكون موضوع الأغنية مما يتفق وتعاليم الإسلام وآدابه ..

فالأغنية التي تقول : « الدنيا سبخارة وكأس » مخالفة لتعاليم الإسلام الذي يجعل الخمر رجساً من عمل الشيطان ويلعن شارب « الكأس » وعاصرها وبائعها وحاملها وكل من أعان فيها بعمل . كما أن التدخين ضرر محقق .

والأغنية التي تمجد صاحب « العيون الجريئة » أو « صاحبة العيون الجريئة » أغنية تخالف أدب الإسلام الذي ينادي كتابه : ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ﴾ ، ﴿ وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ﴾ .. ويقول رسول الله : « يا علي لا تتبع النظرة النظرة فإنما لك الأولى وعليك الثانية » وهكذا ...

(ب) ثم إن طريقة الأداء لها أهميتها ، فقد يكون الموضوع لا بأس به ، ولا غبار عليه ، ولكن طريقة المغنى أو المغنية في أدائه بالتكسر في القول ، وتعمد الإثارة ، والقصد إلى إيقاظ الغرائز الهاجعة ، وإغراء القلوب المريضة - ينقل الأغنية من دائرة الحلال إلى دائرة الحرام من مثل ما يسمعه الناس ويطلبه المستمعون والمستمعات من الأغاني التي تصرح بـ « يا » و « يوه » و « ييه » ... إلخ .

ولنذكر قول الله لنساء النبي : ﴿ فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض ﴾ .

(ج) هذا إلى أن الدين حرم العلو والإسراف في كل شيء حتى في العبادة ،
فما بالك بالإسراف في اللهو وشغل الوقت به ولو كان مباحاً ، إن هذا دليل
على فراغ القلب والعقل من الواجبات الكبيرة والأهداف العظيمة ، ودليل على إهدار
حقوق أخرى كان يجب أن تأخذ حظها من وقت الإنسان المحدود ، وما أصدق
وأعمق ما قاله ابن المقفع : « ما رأيت إسرافاً إلا وبجانبه حق مضيع » .

(د) على أن المستمع - بعد الحدود التي ذكرناها - يكون فقيه نفسه ، فإذا
كان الغناء أو نوع خاص منه يستثير غريزته ، ويغريه بالفتنة ويسبح به في شطحات
الخيال الحسى فعليه أن يتجنبه ويسد الباب الذي تهب منه رياح الفتنة على قلبه ودينه
وخلقه فيستريح ويريح .

ولا ريب أن هذه القيود قلما تتوافر جميعاً في أغاني هذا العصر بكمها وكيفها
وموضوعها وطريقة أدائها والتصاقها بحياة أقوام بعيدين كل البعد عن الدين
وأخلاقه ومثله . فلا ينبغي للمسلم التنويه بهم ، والمشاركة في نشر ذكركم ،
وتوسيع نطاق تأثيرهم إذ به يتسع نطاق إفسادهم .

ولهذا كان الأولى بالمسلم الحريص على دينه أن يأخذ بالعريضة لنفسه وأن يتقى
الشبهات وينأى بنفسه عن هذا المجال الذي يصعب التخلص فيه من شائبة الحرام
إلا ما نذر .

ومن أخذ بالرخصة فليتحذر لنفسه وليتخير ما كان أبعد عن مظان الإثم
ما استطاع ، وإذا كان هذا في مجرد (السماع) فإن الأمر في (الاحتراف) بالغناء
يكون أشد وأخوف ، لأن الاندماج في البيئة الفنية كما تسمى خطر شديد
على دين المسلم ينذر من يخرج منه سالماً معافى ..

وهذا في الرجل ، أما المرأة فالخطر منها وعليها أشد ، ولذا فرض الله تعالى عليها
من التصون والتحفظ والاحتشام في لبسها ومشيتها وكلامها ما يبعد الرجال
من فتتها وما يباعد عنها من فتنة الرجال ويحميها من أذى الألسن وشره الأعين وطمع
القلوب المريضة كما قال تعالى : ﴿ ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين ﴾ وقال :
﴿ فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض ﴾ .

واحتراف المرأة المسلمة للفتن بعرضها لأن تفتن أو تُفتن ويورطها في محرمات
قلما تستطيع التغلب عليها من الخلوة بالأجنبي للتلحين أو التسجيل أو التعاقد
أو غيرها ، ومن الاختلاط بالرجال الأجانب عنها اختلاطاً لا تقره الشريعة ، بل
الاختلاط بالنساء المتبرجات و المتحررات ، من المسلمات بالوراثة ومن غير
المسلمات هو محرم أيضاً .

مشاهدة « التليفزيون »

س : أنا شاب أبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً ، ولى إخوة صغار ، يذهبون كل يوم إلى منزل جيراننا لمشاهدة « التليفزيون » عندهم ، ولما طلبت من والدى شراء جهاز خاص بنا ، قال : إن التليفزيون « حرام » ، ولا أدخله بيتى . أرجو أن ترشدونا فى هذا الموضوع .

ج : لقد تكلمت عن حكم « التليفزيون » قبل ذلك : هل هو حلال أم حرام ؟ وذلك فى أول حلقة قدمتها للمشاهدين فى برنامج « هدى الإسلام » من « تليفزيون » قطر . وقلت فى ذلك :

إن « التليفزيون » كالراديو وكالصحيفة والمجلة ، كل هذه الأشياء أدوات ووسائل لغايات ومقاصد ، لا تستطيع أن تقول : هى خير ، ولا تستطيع أن تقول : هى شر . كما لا تستطيع أن تقول : إنها حلال أو إنها حرام ولكنها بحسب ما توجه إليه .. وبحسب ما تتضمنه من برامج ومن أشياء ... كالسيوف ، فهو فى يد المجاهد أداة من أدوات الجهاد ، وهو فى يد قاطع الطريق أداة من أدوات الإجرام ... فالشئ بحسب استعماله . والوسائل دائماً بحسب مقاصدها .

ممكّن أن يكون « التليفزيون » من أعظم أدوات البناء والتعمير الفكرى والروحى ، والنفسى والأخلاقى والاجتماعى . و « الراديو » و « الصحيفة » كذلك .

ومممكّن أيضاً أن يكون من أعظم أدوات التحريب والإفساد ، فهذا راجع إلى نوعية ما يتصمّنه من مناهج وبرامج ومؤثرات .

الذى أستطيع أن أقوله : إن هذه الأشياء فيها الخير ، وفيها الشر ، وفيها الحلال وفيها الحرام . والذى قلته من أول الأمر : إن المسلم يستطيع أن يكون فقيه نفسه فى هذه الأمور ، فيفتح « الراديو » أو « التليفزيون » عندما يكون هناك خير ، ويفلقه

عندما يكون هناك شر ، يسمع ويشاهد الأخبار والبرامج الثقافية ، والبرامج الدينية والتعليمية والترفيهية المقبولة ، ويرى الأولاد الرسوم المتحركة والأشياء التي تسلي الأطفال .. أو تعلمهم ما ينفع .

وهناك بعض الأشياء لا تجوز رؤيتها . مثل كثير من « الأفلام » . الأفلام العربية - للأسف - فإن معظم هذه الأفلام مدمر « مخرب » مفسد .. جل مضمونها أن كل بنت لابد أن يكون لها صاحب ، لابد أن تحب وتعشق ، وبالتالي لابد أن تكذب على أهلها ، وتتعلم كيف تتسلل من البيت ، وتتخلص بالكلام المصقول وبالقصص المفترقة ، وبكدا وبكدا .. أفلام هي مدرسة لتعليم هذه الرذائل . ومعظم الأفلام - والحق يقال - لا تعنى إلا بهذه الناحية .. لا تخلو من مواقف الإغراء الحسنى ، ومن شرب الخمر ، ومن الرقص الخليع ، ويقولون : إن الرقص أصبح في ديانا ثقافة ، وفناً رفيعاً . الفتاة التي لا تتعلم الرقص لا تكون عصرية . وهل حرام أن يجلس الشاب مع الفتاة ويكلمها وتكلمه ويعقدا صداقة بريئة ؟ .

هذا هو الذى جعل بعض المتدينين الحريصين على دينهم ، المشفقين على أخلاق أبنائهم وبناتهم ، يقاومون دخول هذه الأدوات إلى بيوتهم ، لأن شرها أكثر من خيرها ، وإثمها أكبر من نفعها ، وما كان كذلك فهو حرام ، ولا سيما أن هذه الوسائل شديدة التأثير على الأنفس والعقول ، سريعة التسلل إلى الأفكار والعواطف ، فضلاً عما فيها من سرقة الأوقات والإلهاء عن الواجبات .

ولاشك أن هذا هو ما يقتضيه الاحتياط ، عند غلبة الشر والفساد ، ولكن البلوى عمت بهذه الأشياء ، ولم يعد في مقدور أكثر الناس الاستعناء عنها ، وخصوصاً أنها تتضمن جوانب إيجابية نافعة ، ولهذا كان الأيسر على الناس ، والأليق بالواقع ، هو ما قلته من وجوب الحرص على الانتفاع بالخير ، وترك الشر الخالص أو الغالب من « الأفلام الرديئة والتحتليات وما في معناها » .

فمثل هذا يمكن أن يتخلص الإنسان منه بإغلاق الراديو أو « التلفزيون » والصحيفة أيضاً إذا عرضت صوراً خليعة يمتنع عنها ، أو مقالات سيئة يتجنب قراءتها .. وهكذا . فالإنسان مفتى نفسه .. وبمقدوره أن يسد باب الفساد

عن نفسه ، وإذا كان لا يملك نفسه أو أسرته فالأولى ألا يدخل هذه الأدوات والأجهزة إلى منزله ، سداً للتريعة .

هذا هو رأيي في هذه الأمور ، والله تعالى الهادي والموفق إلى سواء السبيل .
وتبقى في هذه الناحية المسؤولية الكبرى على الدولة بصفة عامة ، وعلى المسؤولين عن هذه الأجهزة الإعلامية بصفة خاصة ، فإن الله سائلهم عن كل ما تحمله هذه الأدوات للناس ، فليحصرُوا للسؤال من الآن جواباً ..

اقضاء التماثيل

س : ما حكم التماثيل في الإسلام ؟ إن لدى تماثيل لقدماء المصريين ، وأريد وضعها زينة في البيت ، فاعترض البعض وقالوا : إنها حرام ، فهل هذا صحيح ؟

ج : حرم الإسلام التماثيل .. كل الصور المجسمة ، ما دامت لكائن حي مثل الإنسان أو الحيوان فهي محرمة ، وتزداد حرمتها إذا كانت لخلق معظم . مثل ملك أو نبي كالمسيح أو العذراء ، أو إله من الآلهة الوثنية مثل البقر عند الهندوس ، فتزداد الحرمة في مثل ذلك وتتأكد حتى تصبح أحياناً كفرأ أو قريأ من الكفر ، من استحلها فهو كافر .

فالإسلام يحرص على حماية التوحيد ، وكل ما له مساس بعقيدة التوحيد يسد الأبواب إليه .

بعض الناس يقول : هذا كان في عهد الوثنية وعبادة الأصنام ، أما الآن فليس هناك وثنية ولا عباد للأصنام .. وهذا ليس بصحيح .. فلا يزال في عصرنا من يعبد الأصنام .. من يعبد البقرة ويعبد المعز . فلماذا ننكر الواقع ؟ هناك أناس في أوروبا لا يقتلون عن الوثنيين في شيء .. تجد التاجر يعلق على محله (حلوة حصان) مثلاً ، أو يركب في سيارته شيئاً ما .. فالتناس لا يزالون يؤمنون بالخرافات ، والعقل الإنساني فيه نوع من الضعف ويقبل أحياناً ما لا يصدق .. حتى المثقفون ، يقومون في أشياء هي من أبطل الباطل ولا يصدقها عقل إنسان أسمى .

فالإسلام احتاط وحرم كل ما يوصل إلى الوثنية أو يشتم فيها رائحة الوثنية .. ولذا حرم التماثيل .

فتماثيل قدماء المصريين من هذا النوع .

ولعل بعض الناس يعلقون هذه التماثيل بوصفها نوعاً من التمام ، كأن يأخذ رأس « نفرتيتي » أو غيرها ليمسح بها الحسد أو الحن أو العين .. وهنا تضعف الحرمة . إذ تنضم حرمة التمام إلى حرمة التماثيل .

لم يبح من التماثيل إلا ألعاب الأطفال فقط ، وما عداها فهو محرم .. وعلى المسلم أن يتجنبه .

التصوير الشمسى

س : أقتى آلة تصوير ، لأقوم بالتصوير بها فى وقت المناسبات والرحلات ، فهل فى التصوير بها إثم أو حرمة ؟ .

كما يوجد لدى فى غرفة النوم صور لبعض الممثلين من الرجال ، وصحف تشتمل على صور للنساء ، فهل فى وجودها لدى حرج ؟ وما حكم ذلك فى شرعنا الإسلامى ؟

ج : أما التصوير « بالكاميرا » وهى آلة التصوير ، فقد ذهب مفتى مصر الأسبق العلامة الشيخ محمد بنيت المطيعى ، وكان من كبار العلماء ، ومفتى عصره ، ذهب فى رسالة له اسمها « الجواب الكافى فى إباحة التصوير الفوتوغرافى » إلى إباحة هذا التصوير وقال بأن ذلك فى الحقيقة ليس عملية خلق كما جاء فى الحديث « يخلق كخلقى ... » وإنما هو حبس للظل . وما أحسن تسميته بـ « العكس » كما يسميه أبناء الخليج والمصور يسمونه « العكاس » وذلك لأنه يعكس الظل كالمرآة . فهذه العملية ، عملية حبس الظل أو عكسه ، ليس كما يفعل النحات أو الرسام ، ولذا فهو لا يدخل فى الحرمة وإنما هو مباح ، وقد وافق على فتوى الشيخ محمد بنيت كثير من العلماء ، وقد اخترت هذا الرأى فى كتابى « الحلال والحرام » ..

هذا التصوير كما ذكرت لا شىء فيه ، بشرط أن تكون الصورة نفسها التى يلتقطها أو يعكسها حلالا .. فلا يصور امرأة عارية أو شبه عارية أو مناظر لا تجوز شرعاً .

وإنما لو صور أبناءه أو أصدقاءه أو مشاهد طبيعية ، أو حفلا بريئاً فى مناسبة أو غير ذلك .. فهذا لا شىء فيه .

وهناك حالات ضرورية يبيع فيها التصوير حتى أشد المتزمتين ، مثل صور الهوية أو جواز السفر أو صور المشبوهين .

أما اقتناء صور الممثلين والممثلات والمطربين والمطربات ، ومن شابههم ، فهذا لا ينبغي لمسلم حريص على دينه .

ما شأن المسلم باقتناء صورة لممثل أو ممثلة أو مغنى أو مغنية ؟

هذا لا يقتنيه إلا أناس معينون ، فارغون ، يشغلهم هذا اللون من الصور .

ولكن إذا كان يقتنى مجلة أو أكثر فيها صور خليعة للنساء ، وهذا مما يستدعى الأسف ، خاصة في هذا الزمن حيث جعلت صورة المرأة وسيلة للدعاية لأكبر السلع ، وكأنما هي شبكة يصطادون بها العملاء ، كأن يصوروا امرأة وهي في مظهر غير لائق تشرب نوعاً من المرطبات كأسلوب للدعاية والإعلان ... وهكذا ...

والمجلات والصحف تنهج نفس الطريقة ، فبدلاً من أن تجعل من صورة الشاب أو الشيخ مثلاً وسيلة للدعاية لسلعة من السلع ، تأتي بصورة فتاة فاتنة أو أكثر من فتاة .

وعلى كل حال ، إذا كان الأخ الذى يسأل ، يقتنى مجلة معينة ، لما فيها من ثقافة نافعة ، ولا يريد الصورة أو الصور التى فيها ، وإنما تأتى هذه الصور عرضاً ، فلا بأس ، والأفضل أن يتخلص من الصور الخليعة الخارجة عن الأدب ، وإن كان لا يستطيع ذلك ، فليضعها في مكان غير مرموق ، ولا يلمت النظر . وليتخلص منها بمجرد قراءتها .

وبالنسبة لتعليق الصور ، فهو غير جائز ، لأن الصورة في هذه الحالة توضع موضع التعظيم ، وهذا مخالف شرعاً .. لأن التعظيم لا ينبغي إلا لله رب العالمين ...

الدين والحرية

س : ما موقف الإسلام من الحرية ؟ فإن بعض الشباب يعتقدون أن الدين ضد الحرية ، وما هي الحرية التي جاء بها الإسلام ؟ وما حدودها ؟

ج : جاء الإسلام فقرر مبدأ الحرية ، وقال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب كلمته المشهورة في ذلك : متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً . وقال على بن أبي طالب في وصية له : لا تكن عبد غيرك وقد خلقتك الله حراً . فالأصل في الناس أنهم أحرار بحكم خلق الله ، وبطبيعة ولادتهم ... هم أحرار ، لهم حق الحرية ... وليسوا عبيداً .. جاء الإسلام فأقر الحرية في زمن كان الناس فيه مستعبدين : فكرياً ، وسياسياً ، واجتماعياً ، ودينياً ، واقتصادياً ، جاء فأقر الحرية ، حرية الاعتقاد ، وحرية الفكر ، وحرية القول ، والقد ، أهم الحريات التي يبحث عنها البشر .. جاء الإسلام وهو دين ، فأقر الحرية الدينية ، حرية الاعتقاد . فلم يبح أبداً أن يكره الناس على اعتناقه ، أو اعتناق سواه من الأديان وأعلن في ذلك قول الله عز وجل : ﴿ أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ، ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً ﴾ (١٢٧) هذا في العهد الملكي ، وفي العهد المدني جاء في سورة البقرة ﴿ لا إكراه في الدين ، قد تبين الرشد من الغي ﴾ (١٢٨) وسبب نزول هذه الآية يبين لنا إلى أي مدى وصل الإسلام في تقديس الحرية ، وفي تكريم هذا المعنى ، وتأكيده هذا المبدأ ، فقد كان الأوس والخزرج في الجاهلية إذا امتنعت المرأة من الحمل فنفرت إذا ولدت ولداً هودته ، أي جعلته من يهود ، وهكذا نشأ بين الأوس

(١٢٧) يونس : ٦٩

(١٢٨) البقرة : ٢٥٦ .

والخزرج هاتين القبيلتين العربيتين بعض أباء يهود ، فلما جاء الإسلام وأكرمهم الله بهذا الدين وأنتم عليهم نعمته ، أراد بعض الآباء أن يعيدوا أباءهم إلى الإسلام دينهم ، ودين الأمة في ذلك حين ، وأن يخرجوه من اليهودية ، ورغم الصروف التي دخلوا فيها اليهودية ، ورغم الحرب التي بين المسلمين وبين اليهود ، لم يبح الإسلام إكراه أحد على الخروج من ديه وعلى الدخول في دين آخر ولو كان هو الإسلام . فقال : ﴿ لا إكراه في الدين ﴾ في وقت كانت الدولة البيزنطية تقوى : إما التصبر وإما القتل . وكان المصلحون الدينيون في فارس يتهمون بأشنع التهم ، وهكذا ...

لم يكن مبدأ الحرية قد جاء نتيجة تصور في المجتمع ، أو ثورة طاشت به ، أو نصح وصل إليه الناس ، وإنما كان مبدأ أعلى من المجتمع في ذلك الحين .. جاء مبدأ من السماء ، ليرتفع به أهل الأرض ، جاء الإسلام ليرقى بالبشرية ، بتقرير هذا المبدأ ، مبدأ حرية الاعتقاد ، وحرية التدين . ولكن هذا المبدأ الذي أقره الإسلام مشروط ومقيد أيضاً بالألا يصبح الدين العوبة في أيدي الناس .. كما قال اليهود ﴿ آمنوا بالذي أمرل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آحره لعلهم يرجعون ﴾ (١٢٩) آمنوا الصبح وفي آحر النهار تولوا : لقد وجدنا دين محمد صفته كذا وكذا ... فتركاه . أو آمنوا اليوم واكفروا غداً .. أو بعد أسبوع .. شنعوا على هذا الدين الجديد . أراد الله سبحانه ألا يكون هذا الدين العوبة ، فمن دخل في الإسلام بعد اقتناع وبعد وعى وبصيرة فليلزمه ، وإلا تعرض لعقوبة الردة . فالحرية الأولى حرية التدين والاعتقاد .

أما الحرية الثانية فهي حرية التفكير .. والظر .. فقد جاء الإسلام يدعو الناس إلى النظر في الكون ، وإلى التمكر ، ﴿ إنما أعطكم بواحدة ، أن تقوموا لله مشي وفرادى ، ثم تفكروا ﴾ (١٣٠) ، ﴿ قل انظروا ماذا في السموات والأرض ﴾ (١٣١) ، ﴿ أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها ، فإياها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور ﴾ (١٣٢) حمل الإسلام حملة شعواء على الدين يتبعون الظنون والأوهام وقال : ﴿ إن الظن

(١٣١) يوسف : ١٠١

(١٣٠) سبأ : ٤٦

(١٢٩) آل عمران : ٧٢

(١٣٢) الحج : ٤٦

لا يغنى من الحق شيئاً ﴿١٣٣﴾ وعلى الذين يتبعون الهوى وعلى الذين يقلدون الآباء ، أو يقلدون الكبراء والرؤساء ، حمل على أولئك الذين يقولون يوم القيامة : ﴿إنا أطلعنا ساداتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلاً﴾ ﴿١٣٤﴾ وحمل على أولئك الذين يقولون : ﴿إنا وجدنا آباءنا على أمة ، وإنا على آثارهم مقتدون﴾ ﴿١٣٥﴾ وجعلهم كالأنعام بل هم أضل سبيلاً .. حمل على المقلدين والجامدين ودعا إلى حرية التفكير وإلى أعمال العقل وإعمال النظر ، وصاح في الناس صيحته ﴿هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾ ﴿١٣٦﴾ واعتمد في إثبات العقيدة الإسلامية على الأدلة العقلية ، ولهذا قال علماء الإسلام : « إن العقل الصريح أساس النقل الصحيح » العقل أساس النقل .. فقضية وجود الله قامت بإثبات العقل ، وقضية نبوة محمد ﷺ إنما ثبتت بإثبات العقل أولاً ، فالعقل هو الذى يقول : هذا رسول ، قامت البينة على صدقه ودلت المعجزات على صحة نبوته ، ويقول العقل : هذا كذاب وهذا دجال ليس معه بينة ، وليس معه معجزة . فهذا هو احترام الإسلام للعقل ، ولل فکر .

ومن هنا طهر في الإسلام نتيجة للحرية الفكرية ، الحرية العلمية ، وجدنا العلماء يختلفون ، ويخطئ بعضهم بعضاً ، ويرد بعضهم على بعض ، ولا يجد أحد في ذلك حرجاً . نجد في الكتاب الواحد : المعتزلى ، والسى ، والكشاف لإمام معتزلى وهو الزمخشري . نجد أهل السنة ينتفعون به ، ولا يرون حرجاً في ذلك .. كل ما يمكن أن يأتي رجل من أهل السنة وعلمائهم كابن المير يعمل حاشية عليه باسم « الانتصاف من الكشاف » أو يأتي إمام . كالحافظ ابن حجر فيؤلف كتابه « الكافي الشافى في تخرىج أحاديث الكشاف » . وهكذا فكان العلماء ينتفع بعضهم بكتب بعض ، وبآراء بعض ورأينا اختلاف الفقهاء وسعة صدورهم في الخلاف بين بعضهم وبعض ، هذا كله يدل على حرية الفكر وعلى الحرية العلمية ، في داخل الأمة الإسلامية .

وحرية القول والنقد أيضاً ، أقرها الإسلام ، بل جعل ما هو أكثر من الحرية إذ جعل القول والنقد - إذا تعلقت به مصلحة الأمة ، ومصلحة الأخلاق والآداب

العامة - أمراً واجباً .. أن تقول الحق ، لا تخاف في الله لومة لائم ، أن تأمر بالمعروف ، أن تهى عن المنكر ، أن تدعو إلى الخير ، أن تقول للمحسن : أحسنت ، وللمسيء : أسأت . هذا ينتقل من حق إلى واجب إذا لم يوجد غيرك يقوم به . أو إذا كان سكوتك يترتب عليه ض . الأمة ، أو فساد عام ، حين ذاك يجب أن تقول الحق ، لا تخشى ما يصيبك « وأمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما أصابك ، إن ذلك من عزم الأمور » هذا ما وصل إليه الإسلام .. ليس في الإسلام أن تكتم أنفس الناس ولا أن يهجم الناس بلجام فلا يتكلموا إلا بإذن ، ولا يؤمنوا إلا بتصريح ، كما قال فرعون لسحرته : ﴿ أستم له قبل أن آذن لكم ؟ ﴾ يريد ألا يؤمن الناس إلا إذا أذن ، وألا يتكلم الناس إلا بتصريح من السلطات العليا .. لا ..

جاء الإسلام فأباح للناس أن يفكروا .. بل أمرهم أن يفكروا وأباح للناس أن يعتقدوا ما يرون أنه الحق ، بل أوجب عليهم ألا يعتقدوا إلا ما يعتقدون أنه الحق وأوجب على صاحب العقيدة أن يحمي عقيدته ولو بقوة السلاح ، وأمر المسلمين أن يدافعوا عن حرية العقيدة حتى لا تكون فتنة ، ويكون الدين كله لله ، بحد السيف ، وبحد السلاح تحمي الحرية ، ويمنع الاضطهاد حتى لا تكون فتنة ، أى لا يفتن أحد في عقيدته وفي دينه . وقال الله تعالى في أول آية نزلت في شرعية القتال والجهاد في الإسلام ﴿ أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا ﴾ قال فيها : ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم بعضاً هدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً ﴾ لولا أن قبض الله مثل المؤمنين المسلمين بسيوفهم يدافعون عن الحرية .. وعن الحريات العامة ، ما استطاع أحد أن يعبد الله في الأرض ، وما وجدت كنيسة ، ولا بيعة ولا مسجد ، ولا أى معبد يذكر فيه اسم الله كثيراً ، فهذا هو الإسلام ، جاء بهذه الحريات .. جاء بالحرية ولكنها حرية الحقوق ، وليست حرية الكفر والفسوق . ليست الحرية التي يزعمونها اليوم ، حرية شخصية هكذا يسمونها .. أى أن ترى ، وأن تشرب الخمر ، وأن ترتكب الموبقات كما تشاء ، ثم بالنسبة للأمر الأخرى التي تتعلق بالمصلحة « لا حرية » لا تنقد ، لا تقل ما تعتقد ، لا تقل للمحسن أحسنت ، لا تقل للأعرج : أنت أعرج ، لا .. إنما لك الحرية الشخصية .. حرية إفساد نفسك ، إفساد أخلاقك ، إفساد ضميرك ، إفساد عبادتك ، إفساد أسرتك ،

لك الحرية في ذلك .. إذا كان هذا هو معنى الحرية ، فالإسلام لا يقر هذه الحرية ، لأنها حرية الفسوق لا حرية الحقوق ، إنما الإسلام يقر الحرية حرية التفكير ، حرية العلم ، حرية الرأي والقول والتقد ، حرية الاعتقاد ، والتدين ، هذه الحريات التي تقوم عليها الحياة ، حرية التعاقد حرية التصرف بما لا يؤذى أحداً ، حرية التملك بالشروط والقيود المشروعة ، بدون ضرر ولا ضرار .. فهذه هي القاعدة العامة في الإسلام : لا ضرر ولا ضرار . فأى حرية ترتب عليها ضرر لنفسك ، أو ضرار لغيرك ، يجب أن تمتنع ، ويجب أن تقيد في هذه الحالة فإن حريتك تنتهى حيث تبدأ حرية غيرك ، أما أن تدعى الحرية ثم تدوس الناس ، هذا لا يقول به أحد . لك حرية المرور في الطريق ، ولكن على أن تلتزم آداب المرور ، لا تصدم الناس ، ولا تصدم السيارات ، ولا تدس المشاة ، ولا تخترق قوانين المرور ، وهذا التقييد لحريتك ، أن تقف والضوء أحمر ، أو أن تمشى على الجانب الأيمن ، أو غير ذلك ، هذا التقييد من المصلحة العامة ، وكل دين وكل نظام لابد أن يوجد فيه مثل هذه القيود ، وهذا ما جاء به الإسلام ، وهذا أفضل ما يمكن أن تصل إليه البشرية .

تمنى الموت

س : ماذا تقول في امرأة تصلي ، وتدعو ربها أن يعجل بموتها ؟

ج : هذا ممنوع شرعاً ، فالإنسان ليس من حقه أن يدعو ربه أن يعجل بموته ، أو يتمنى الموت ، فإن النبي ﷺ نهي عن ذلك ، وقال : « لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به ، فإما محسناً فعسى أن يزداد ، وإما مسيئاً فعسى أن يتوب » (١٣٧) أى أن الإنسان لا ينبغي أن يستعجل الموت ، ولا أن يتمناه ، لأنه أحد رجلين : إما أن يكون من المحسنين فطول عمره سيتيح له فرصة للزيادة من الإحسان . وإما أن يكون مسيئاً فعسى أن يهيئ الله له فرصة للتوبة .. يستعقب ويرجع إلى الله عز وجل ، فلماذا يطلب الموت ؟ وفي حديث آخر « فإن كان ولا محالة ، فليقل : اللهم أحييني ما علمت الحياة خيراً لي ، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي » (١٣٨) يدع الأمر لله ، لا يختار لنفسه ، فإن كانت الحياة خيراً له ، فإن طول عمره خير يطلب ويرجى ، وحاء في الحديث « خير الناس من طال عمره وحسن عمله » (١٣٩) فلعل بقاءه في الحياة فيه منفعة له ، ومنفعة للناس ، وإن كان الموت خيراً له ، توفاه الله ، لأنه قد يكون ، إذا . . به الأجل ارتكب شيئاً لا تحمد عاقبته ، فيترك الأمر إلى علم الله وإلى إذن الله وإلى مشيئته .

(١٣٧) رواه الشيخان وغيرهما عن أنس .

(١٣٨) رواه الشيخان وأبو داود والترمذي والشافعي عن حديث أنس .

(١٣٩) رواه أحمد والترمذي والحاكم عن أبي بكر بإسناد صحيح كما في التيسير .

هذا هو أدب المؤمن مع الله .

أما أنه بمجرد إصابته ببلاء في الدنيا ، كأن توفيت له زوجة أو بنت ، أو ولد أو نزل به مرض ، يتمنى معه فراق الحياة ، وتصبح حياته كلها جحيما ، فهو الذى يجعل من حياته جحيما .. لأن الإنسان بإمكانه أن يجعل حياته طيبة سعيدة بالرضا واليقين ، كما روى في بعض الأحاديث « إن الله عز وجل بقسطه جعل الفرح والروح في الرضا واليقين ، وجعل الغم والحزن في السخط والشك » .

الفرح والروح في الرضا واليقين .. فيرضى الإنسان بما عند الله عز وجل ، يرضى بقضاء الله وقدره ، ويوقن بالجزاء عند الله ... وهو راض بيومه ، موقن بغيره .. هذا الرضا وهذا اليقين يعطيه الفرح والروح والأمن النفسى ، والطمأنينة الروحية هذه التى قال فيها بعض السلف « إننا نعيش في سعادة لو علم بها الملوك جالدونا عليها بالسيوف ، فهى ليست سعادة القناطير المقسطرة ، ولا سعادة القصور المشيدة ، ولكنها سعادة النفس .

البكاء على الميت

س : بنتي ماتت ، وأنا أبكى كثيراً عليها ، ويقول لي بعض الناس : إن البكاء محل بالدين فما قول الشرع في ذلك ؟
أم مسلمة .

ج : البكاء نوعان :

بكاء رحمة - من شدة العاطفة ، ومن الحنان ، وهذا لا يخلو منه أحد ، إلا من قسا قلبه . النبي عليه الصلاة والسلام بكى حينما ماتت بنت بنته .. فدهش بعض الصحابة فسألوه في ذلك : أتبكي يا رسول الله وقد نهيت عن البكاء ؟ قال : هذه رحمة ، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء ... يعني أن قلبه ليس مقلوداً من صخر . لا ، إنه قلب إنسان .. وقلب الإنسان يتأثر . فحينما يرى الإنسان طفلة أمامه تختضر وتلفظ الأنفاس الأخيرة ، ألا يبكي ؟ بلى .. إنه يبكي ما دام ذا قلب وهذا لا حرج فيه .

وعندما مات ابنه إبراهيم قال عليه الصلاة والسلام : « إن العين لتدمع وإن القلب ليحزن ، ولا نقول إلا ما يرضى ربنا . المهم أن الإنسان ، لا يقول مع البكاء ، إلا ما يرضى الله » إنا لله وإنا إليه راجعون ، « إن الله ما أخذ والله ما أعطى » ، اللهم أجرني في مصيبي وأخلفني خيراً منها » مثل هذا الكلام الطيب الذي يصبح له ثقل في الميزان يوم القيامة . أما أن يلطم الخد ، ويشق الجيب ويدعو بدعوى الجاهلية ، أو يؤنول ، أو يعول ، فهذه الأشياء هي الممنوعة وهي المحظورة وهي التي برى منها النبي ﷺ . فمجرد البكاء ، لا شيء فيه ، لأن بعض الناس دمعهم قريه ، يبكي لأدنى الأشياء ، فلعل هذه الأخت السائلة عاطفية ، حساسة ، فتبكي كلما تذكرت ، فلا حرج عليها . لكن ينبغي أن تقول كلما تذكرت « إنا لله وإنا إليه راجعون » فمسي أن تكون هذه البنت في ميزانها يوم القيامة ، وحجاباً لها من النار إن شاء الله . ولكن لتحذر أن تغلط بكلام يسمى الأدب في حق الله عز وجل ، عليها أن ترضى بقضاء الله عز وجل ، وإن ذرفت عينها الدمع في بعض الأحيان .

الاشترك في الجمعيات الماسونية

س : نحب أن نستوضح رأيكم في موضوع اختلافنا عليه ما بين مؤيد ومعارض ، وذلك هو موضوع « الماسونية » . فمن قائل : إنها دعوة استعمارية يهودية صهيونية ، ومن قائل : إنها دعوة إنسانية ، تدعو إلى الحرية والإخاء والمساواة .

فهل عندكم ما يلقي الضوء على خبايا هذه الفكرة أو الجمعية ؟ . وهل هناك حرج شرعاً من الانضمام إليها ، والانتظام في عقد أنصارها وأعضائها ؟ .

م . ع . ، أ . س . ل - عمان

ج : لا أجدني مضطراً إلى أن أكشف عن خبايا هذه الفكرة أو الجمعية ، وحقيقة نواياها ، وما تنطوي عليه من أسرار ، وبحسبي أن أضع أمام الأخوين السائلين هذه الحقائق التي لا ريب فيها ، ولاخلاف عليها :

أولاً : المسلم إنسان واضح ، لا يستخفى في السرايب كاللصوص ، ولا يهوى الظلام كالحفافيش ، وإنما يحب النور ، ويعيش في نور . فهو كما وصفه القرآن ﴿ على نور من ربه ﴾^(١٤٠) فهو لهذا لا يقبل دعوة يغير بينة ولا بصيرة ولا برهان ، لأنه يقدر ذاته ، ويحترم عقله الذي وهبه الله . ومن هنا خاطب الله رسوله بقوله : ﴿ قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني ﴾^(١٤١) .

فلا ينبغي إذن للمسلم أن ينتظم في دعوة ليس على بينة من مقاصدها وأهدافها ، فربما كانت هذه المقاصد منافية لدينه ، أو محظورة في شريعته ، كتقديم أعضاء الجمعية على غيرهم ، وإن لم يكونوا أهلاً ، ونحو ذلك .

(١٤٠) سورة الرمر : الآية ٢٢

(١٤١) سورة يوسف : الآية ١٠٨

ثانياً : ليس هناك أدنى حاجة للمسلم إلى الانضمام لجمعية يلبسها الغموض من كل جانب ، وتحيط بها الريب والشبهات من هنا وهناك . وقد وضع رسولنا ﷺ أمام كل مسلم قاعدة للسلوك المأمون حين قال : « دع ما يريك إلى ما لا يريك » . « من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه » .

وما دام في استطاعة المسلم أن يدع الأمر المختلف فيه إلى أمر متفق عليه ، وأن ينز المشكوك فيه إلى المتيقن ، بدون حرج له في دينه ، أو تضيق عليه في دنياه ، فلا ينبغي أن يعدل عن ذلك .

ثالثاً : إن كانت هذه الجمعية تدعو إلى مبادئ الإنسانية . والأخوة العالمية ، كما يقال ، فلسنا - نحن المسلمين - في حاجة إلى جمعية أجنبية الأصول والمنابع ، تدعونا إلى الإخاء والمساواة والحرية . أو تعننا المحبة والتسامح . فنحن أساتذة الدنيا في هذه المعاني ونحن دعائها ومعلموها للناس .

وإن كانت تدعو إلى شيء آخر تكنه صدور زعمائها ومؤسسيها ، ولا يطلع عليه إلا خاصة الخاصة ، فلسنا نقبل أن نقاد كما تقاد الأنعام ، لا تدرى أمى ذاهبة إلى المرعى أم إلى القصاب .

والخلاصة : إن كان في هذه الفكرة ما في الإسلام ، فقد أغنانا الله بالإسلام ، وإن كان فيها ما يخالف الإسلام ، فلا نرضى أن نبيع ديننا بملك المشرق والمغرب .

رابعاً : إن هذه الجمعية غريبة عنا ، دخيلة علينا ، لم تنبت في أرضنا ، ولم تنشئها أيدينا ، ولم تصنعها أفكارنا ، فقد أنشأها قوم غير قومنا ، في دار غير دارنا ، أعنى أننا - نحن العرب والمسلمين - لم ننشئها ، بل أنشأها قوم آخرون من اليهود أو النصارى في بلاد الغرب ، لأهدافهم ومآربهم الخاصة بهم .

وقد عرفنا من كتاب ربنا ، وأيده منطق التاريخ والواقع ، أن هؤلاء القوم يجهدون كل الجهد ، لتحويلنا عن طبيعتنا وقبلتنا وعقيدتنا^(١٤٢) ولن يرضوا بغير

(١٤٢) انظر في ذلك : « بروتوكولات حكماء صهيون » و « العارة على العالم الإسلامي » و « التبشير والاستعمار في البلاد العربية والإسلامية » وغيرها .

هذا بديلاً ، وصدق الله العظيم : ﴿ ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم ، قل : إن هدى الله هو الهدى ، ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذى جاءك من العلم ، مالكت من الله من ولى ولا نصير ﴾ (١٤٣) .

خامساً : كل من يدخل هذه الجمعية يلتزم بالسمع والطاعة لأوامرها ، مهما تكن طبيعتها ، وتنفيذ قراراتها بدون قيد ولا شرط . ومعنى هذا : أن أوامرها فوق أوامر الله جل شأنه وأن قراراتها فوق كل سلطة حتى سلطة الشرع نفسه .

ومن المعلوم من الإسلام بيقين أن مثل هذا الالتزام المطلق أو الأعمى لا يجوز لمسلم ، لأنه ضرب من الشرك والتعبد لعير الله . فالذى له الطاعة المطلقة والخضوع المطلق هو الخالق جل وعلا أما من عدا ذلك فطاعته مقيدة بالمعروف ، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

حتى الإمام المسئول أو الدولة ذات السلطة الشرعية ، التى يجب لها الطاعة والولاء لا يجوز الالتزام بطاعتها فى المعصية . كما فى الحديث الصحيح : « فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » .

وإذن يكون مجرد الالتزام بالطاعة المطلقة لقادة هذه الجمعية السريين حراماً بيناً ، سواء أمروه بمعصية بالفعل أم لا .

سادساً : إن هذه الجمعية تقوم على أساس « علمانى » . وهذا ما لا ينكره دعاؤها . ومعنى « العلمانية » : أنهم يؤمنون بعزل الدين عن الدولة ، أو فصل الدولة عن الدين . بحيث يكون التشريع لممثل الشعب وليس لله ، وهذه الفكرة قد تقبل فى « المسيحية » التى ليس فيها تشريع محدد منزم ، والذى أجاز فيها المسيح لأتباعه أن يدعوا ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله .

أما الإسلام فلا يجوز لأحد أن يدعى حق التشريع لنفسه ، فيحل ما حرم الله ، أو يحرم ما أحل الله . وإنما يجوز للناس أن يجتهدوا لأنفسهم فى ضوء ما شرع الله تعالى . أما الحكم بغير ما أنزل الله فهو ظلم أو كفر أو فسوق ، بنص القرآن .

(١٤٣) سورة البقرة : الآية ١٢٠ .

سابعاً : تعمل هذه الجمعية على تحطيم الرابطة الدينية أو - على الأقل - توهين عراها ، وتحطيم قواها . فإذا كان الإسلام يشيد بأخوة المسلم للمسلم ، ويجعلها من الإيمان ﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾^(١٤٤) . ويجعل رابطة العقيدة فوق رابطة الدم والنسب إذا تعارضتا كما في قوله تعالى : ﴿ لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر ، يوادون من حاد الله ورسوله ، ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم ﴾^(١٤٥) . فإن هذه الجمعية تجعل رابطتها فوق الأديان والقوميات وكل ما يربط الناس بعضهم ببعض .

وبهذه النقاط كلها يتضح لنا أن أى مسلم يعتز بدينه ، ويحترم نفسه ، ويحرص على إرضاء ربه ، لا يجوز له بحال أن يتورط في دخول هذه المتاهات التى إن عرف أولها فلن يعرف آخرها .

أما خبايا هذه الدعوة فقد كتب فيها كتب شتى . لعل من أهمها ما كتبه الجنرال التركى « رفعت أتلخان » وقد نقل إلى العربية من مؤلفاته : كتاب : « أسرار الماسونية » وفيه - بالوثائق والأرقام من مصادرهم اليقينية - ما يكفى ويشفى ، والله أعلم .

(١٤٥) سورة المجادلة : الآية ٢٢ .

(١٤٤) سورة الحجرات : الآية ١٠ .

التعامل مع الأعداء

من : أود أن تفضلوا بالإفادة عن حكم الشريعة الإسلامية في الشخص المسلم الذي يتعامل مع أعداء دينه ووطنه معاملات تجارية أو اقتصادية أو غيرها تعود بالنفع على العدو ، سواء كان ذلك في وقت السلم أو في وقت الحرب .

ج : لاشك أن المسلم مأمور بمجاهدة أعداء دينه ووطنه ، بكل ما يستطيع من ألوان الجهاد ، الجهاد باليد ، والجهاد باللسان ، والجهاد بالقلب ، والجهاد بالمقاطعة .. كل ما يضعف العدو ويخضعه شوكته يجب على المسلم أن يفعله ، كل إنسان بقدر استطاعته ، وفي حدود إمكانياته ، ولا يجوز لمسلم بحال أن يكون ردياً أو عوناً لعدو دينه ووطنه ، سواء كان هذا العدو يهودياً أم وثنياً .. أو غير ذلك فالمسلم يقف ضد أعدائه الذين يريدون أن ينتقصوا حقوقه ويتكفروا حرمانه بكل ما يستطيع ، وكل من وإلى أعداء الله وأعداء الدين وأعداء الوطن فهو منهم ، كما قال الله تعالى : ﴿ ومن يتولهم منكم فإنه منهم ﴾^(١٤٦) أى من كان مالياً لهم بقلبه أو بلسانه أو بمعاملته أو بماله ، أو بأى طريقة من الطرق أو أسلوب من الأساليب فهو منهم .. يصبح في زمريهم .. وهذا ما حذر القرآن منه في أكثر من سورة ، وفي أكثر من آية ، جعل الذين يتولون الكفار جزءاً منهم وبعضاً منهم .. ﴿ والذين كفروا بعضهم أولياء بعض ﴾^(١٤٧) ، فالمسلم لا يوالى الكافر ، والبر لا يوالى الفاجر ، فإذا والاه كان دليلاً على نقص إيمانه ، أو على زوال إسلامه والعياذ بالله ، فهو نوع من الردة ، ولون من المروق عن الإسلام ، المفروض أن المسلم إذا لم يستطع

أن يجاهد أعداءه بالسيف ، فعلى الأقل يجاهدوهم بالمقاطعة ، لا يتسبب في أن ينفعهم اقتصادياً أو مادياً أو تجارياً ، لأكثر كل دينار أو كل ريال أو كل قرش أو كل روبية تذهب إلى العدو ، معناه : أنك أعطيتهم رصاصة أو ثمن رصاصة تتحول بعد ذلك إلى صدر مسلم وإلى قلب مسلم ومن هنا كان اليهود حينما يجمعون تبرعات في أمريكا وفي غيرها كان شعارهم لافتة معروفة : ادفع ديناراً تقتل عربياً . فالمال هو الذى سيشتري السلاح الذى يقتل ... وهكذا .. أنت إذا عاونت مشركاً أو كافراً أو فاجراً يحارب المسلمين ، فأنت بذلك تقتل نفساً مسلمة ، وهذه كبيرة من الكبائر العظمى ﴿ ومن قتلها فكأنما قتل الناس جميعا ﴾ (١٤٨) . ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها ، وغضب الله عليه ولعنه ، وأعد له عذاباً عظيماً ﴾ (١٤٩) .

فالمفروض في المسلم ألا يكون مع أعدائه أبداً ، مهما أظهروا من حسن النوايا ، فهذا كذب - يقول الله تعالى : ﴿ وإن الظالمين بعضهم أولياء بعض ﴾ (١٥٠) ، ﴿ ومن يتولهم منكم فإنه منهم ﴾ (١٥١) ، ويقول : ﴿ لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ﴾ (١٥٢) ، فلا بد أن نعرف هذا جيداً ، وأن يكون كل مسلم مع أمته الإسلامية ، ومع دينه وهذا أقل شيء .. وهو أمر فطرى في الأمم .. فالإنسان إذا حارب سواه ، لا يحاربه بالسلاح فقط ، بل بأكثر من ذلك ... بالمقاطعة .. المشركون حينما أرادوا في مكة أن يحاربوا النبي ﷺ ، أول ما حاربوه ، لم يكن حرب السلاح ، وإنما كانت حرباً اقتصادية ، بالمقاطعة .. قاطعوه وأصحابه ، وأهله ، ممن انتصروا ، من بنى المطلب وبنى هاشم ... حاصروهم ، وقاطعوه ، ولم يبيعوا لهم ولم يشتروا منهم ، ولم يزوجهم ، ولم يتزوجوا منهم ، وذلك معناه : الحرب الاقتصادية معناه الإبعاد .. فهكذا ... وهؤلاء مشركون .. فالمسلمون أولى بأن يعرفوا ذلك وأن يقاطعوا كل عدو لله ، وكل عدو للمسلمين ، وكل من خرج على ذلك فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين .

(١٤٩) الباء : ٩٣ .

(١٤٨) المائدة : ٣٢

(١٥٢) المائدة : ٨٢

(١٥١) المائدة : ٥١

(١٥٠) الجاثية : ١٩

قبل المعركة وتكفير الذنوب

س : ما الحكم في شاب مسلم ، ذهب ليقاتل مع المقاتلين في الأرض المقدسة ، فكتب الله له أن يقتل في أرض المعركة ، هل يعد شهيداً ؟ وهل يغفر له ذنوبه التي ارتكبها من قبل ، كالتقصير في بعض الفرائض ، أو اقتراف بعض المحرمات ؟

م . ح . - من الدوحة

ج : كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، ولم يعرف بردة عن الإسلام (من مثل استهزاء بعقيدة ، أو إنكار فريضة ، أو استحلال محرم مقطوع به ، أو استخفاف بشريعة مجمع عليها) - إذا قتل في المعركة بين المسلمين واليهود الكفار - شهيد من شهداء المسلمين ، تجري عليه كل أحكام الشهداء ، فلا يغسل ولا يكفن ، ويدفن في ثيابه التي قتل فيها ، لتظل آثار الدماء والحراح شاهدة له يوم القيامة .

أما هل يعد قتاله وقتله في سبيل الله أم لا ؟ فهذا أمر مرجعه إلى النيات وأنبواع والمقاصد التي هي أساس تقويم الأعمال كلها في الإسلام ، ﴿ إن الله لا ينظر إلى صوركم . ولكن ينظر إلى قلوبكم ﴾ . إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى .

والجهاد في الإسلام ليس عملاً دنيوياً ، وإنما هو قرينة وعبادة من أعظم ما يقرب إلى الله عز وجل لهذا اشترط فيه إخلاص النية لله ، وتصفية القلب من كل باعث دنيوى كحب الشهرة أو التظاهر بالشجاعة ، أو العصبية لقوم أو عشيرة ونحوها . وفي هذا ورد حديث أنى موسى في الصحيحين وغيرهما : « أن أعرابياً أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، الرجل يقاتل للمغنم ، والرجل يقاتل ليذكر ، والرجل يقاتل ليرى مكانه ، فمن في سبيل الله ؟ فقال النبي ﷺ : « من قاتل لتكون

كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله . « وكلمة الله » : هي الدعوة إلى الإسلام .
وروى أبو داود عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما أنه قال :
يا رسول الله ، أخبرني عن الجهاد والغزو . قال : « يا عبدالله بن عمرو ، إن قاتلت
صابراً محسباً ، بعثك الله صابراً محسباً ، وإن قاتلت مرثياً مكائراً ، بعثك الله مرثياً
مكائراً ، يا عبدالله بن عمرو على أى حال إن قاتلت أو قتلت - بعثك الله على تلك
الحال » .

وأما الذنوب التي ارتكبتها الشهيد من قبل فهي قسمان :

١ - ذنوب تتعلق بحقوق مالية ، كغصب أو سرقة أو ديون وودائع
ونحوها ، فهذه لا تكفرها الشهادة ، لأنها من حقوق أفراد العباد .

روى الإمام مسلم في صحيحه عن عبدالله بن عمرو ، أن رسول الله ﷺ
قال : « يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين » .

وعن أبي قتادة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قام فيهم فذكر أن الجهاد في
سبيل الله ، والإيمان بالله أفضل الأعمال ، فقام رجل فقال : يا رسول الله ، أ رأيت
إن قتلت في سبيل الله تكمر عني خطاياي ؟ فقال رسول الله ﷺ : « نعم إن قتلت
في سبيل الله ، وأنت صابر محسب مقبل غير مدبر » ثم قال رسول الله ﷺ :
« كيف قلت ؟ » قال : أ رأيت إن قتلت في سبيل الله أتكفر عني خطاياي ؟ فقال
رسول الله ﷺ : « نعم إن قتلت وأنت صابر محسب مقبل غير مدبر إلا الدين ،
فإن جبرائيل قال لي ذلك » . رواه مسلم وغيره .

٢ - وأما الذنوب التي بين العبد وربه كشرب الخمر وترك الصلاة والصيام
ونحوها من غير جحود ولا استخفاف فالنصوص ناطقة بأن الله تعالى يغفرها
للمشهد ، ويظهره من آثارها بفضله ورحمته . فقد جاء في أكثر من حديث : أن
الشهيد يغفر له في أول دفقة من دمه ، بل جاء في أكثر من حديث : أن الشهيد
يشفع في سبعين من أهل بيته .

فكل ذنب لم يصل إلى درجة الردة أو النفاق - والعياذ بالله - يدخل في دائرة
المغفرة التي أكرم الله بها الشهداء .

ولعل أبلغ ما يوضح ذلك هذا الحديث النبوي الشريف - روى الدارمي عن عتبة بن عبد السلمي رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « القتلى ثلاثة : مؤمن جاهد بنفسه وماله في سبيل الله ، فإذا لقي العدو قاتل حتى يقتل » . قال النبي ﷺ فيه : « فذلك الشهيد الممتحن » (أى الذى امتحن الله قلبه للتعوى ، وشرح صدره) في خيمة الله تحت عرشه ، لا يفضلُه النبيون إلا بدرجة النبوة .

ومؤمن حلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً ، جاهد بنفسه وماله في سبيل الله ، إذا لقي العدو قاتل حتى يقتل ، قال النبي ﷺ فيه : محصصة (أى محصنة مطهرة ، مكفرة) تحت ذنوبه وخطاياها - إن السيف محاء للخطايا - وأدخل من أى أبواب الجنة شاء .

ومنافق جاهد بنفسه وماله ، فإذا لقي العدو قاتل حتى يقتل . فذلك في النار . إن السيف لا يمحو النفاق (١٥٣) .

وفي رواية لابن حبان في صحيحه في وصف الصنف الثاني : « ورجل فرق على نفسه من الذنوب والخطايا ، جاهد بنفسه وماله .. الخ » .
ومعنى فرق : أى خائف وجزع .

وليس بعد بيان النبوة بيان . إن السيف محاء للخطايا ومطهرة من دنس الذنوب سواء كانت ترك بعض الواجبات أم فعل بعض المحظورات ، ولا حجر على رحمة الله تعالى : إن السيف يمحو الخطايا ، ولا يمحو النفاق أبداً . ولا يطهر من رجس الردة والإلحاد .

فالذين يحملون أسماء المسلمين ، ويعيشون بين طهرانيهم ولكم يضررون - بل يظهرون أحياناً - التقص للإسلام والاستخفاف بأحكامه ، والمحاددة لدعائه لا يطهر خبثهم شيء ، ولو قاتلوا وقتلوا بأيدي اليهود الفجار .

(١٥٣) روه الدارمي جيد اللفظ كما في « مشكاة المصابيح » وقال محدث الشيخ الألباني في تعليقه على أحاديث المشكاة : إسناده صحيح . ورواه بحو هذا الإمام أحمد بإسناد جيد ، والطبراني وابن حبان في صحيحه ، والبيهقي في « الترغيب والترهيب » للمندري في كتاب الجهاد .

موقف المسلم عند الشدائد والأزمات

س : أنا طالب ، عشت سنوات قليلة مع أهلى فى غاية السعادة ، ثم توفى أبى ، وبعد أن انتهت أمى من العدة تزوجت رجلاً آخر ، عشت سنتين مع أمى وزوجها ، ثم طردنى عمى من البيت ، وخرجت بلا أب ولا أم ترحمنى ، ولا أعرف أهلاً لى .. فهل أنتحر ؟ أم أصير ؟ أم ماذا ؟
أنا الآن فى المرحلة الثانوية ، وفى القسم الداخلى .

ج : أما أنت يا بنى فليس لك إلا الصبر الذى أمرنا الله أن نستعين به وبالصلاة على شدائد الحياة ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ، إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ الصبر مفتاح الفرج ، إن شاء الله .

والمفروض فى المسلم أن يواجه الحياة برباطة جأش ، وبنفس قوية ، وإرادة حديدية وأن يكون أقوى من الأحداث ، بتوكله على الله ، واستمسাকে بعراه ، واعتصامه بحبله . أن يكون واثقاً من الله عز وجل ، وأن الغد سيكون له ، وأن بعد الليل فجر ، وأن مع العسر يسراً ، فدوام الحال من المحال ، كثير من الناس الذين نسمع عنهم فى التاريخ ، إنما تربوا فى مدرسة الألم والحرمات ، إن الله سبحانه أراد لأبيائه أن يتألموا من صعرهم ، لم نر نبياً ولد معماً مرفهاً فى فمه ملعقة من ذهب كما يقولون -

الأنبياء ... أكثرهم ولد فى مهد الألم وفى أحضان العذاب . سيدنا موسى عليه السلام منذ لحظة ولادته يرمى فى البحر ، حيث أوحى الله إلى أمه أن ألقيه فى اليم ، ولا تحاوى ولا تحزنى . ثم يلتقطه عدو لله وله ، فرعون ، الذى كان يقتل الذكور من

بنى إسرائيل حتى يتخلص من موسى ، وتحدث المعجزة الإلهية ، فترى موسى في بيت فرعون ، وينشأ وينمو في حجره .

سيدنا يوسف عليه السلام قرأ في القرآن الكريم قصته ، ونعرف كيف تجرع العذاب منذ نعومة أظافره .. حسده إخوانه ، ثم أرادوا أن يقتلوه ليتخلصوا منه . واقترحوا أن يبقوه في الجب ، وألقى فعلاً ، ثم استخرج منه ، وأخذ إلى سوق الرقيق حيث بيع كما تباع الشياه ، ثم استخدم في البيوت كما يخدم العبيد ، ثم اتهم بالمحاشية كما يتهم الفسقة ، ثم ألقى في السجس بضع سين ، كما يلقي المجرمون .

وبعد هذا ، ماذا كان ؟؟

بعد هذا الابتلاء مكنه الله في الأرض ، وصار عزيز مصر ، وصارت له الكلمة النافذة في يده المالية والتموين وأمور الاقتصاد كلها ، في تلك الظروف القاسية والمجاعة الرهيبة التي عمت بلاد الشرق يومئذ .

كل هذا بفضل الصبر ، كما قال الله في قصة يوسف :

﴿ إنه من يتق ويصبر ، فإن الله لا يضيع أجر المحسنين ﴾ .

التقوى والصبر هما مفتاح النصر ، وسبيل الفلاح في الدنيا والآخرة .

أما الانتحار ، فليس فكرة تراود مسلماً .

للأسف أن كثيراً من القصص والروايات والمسرحيات التي تكتب للمسلمين معصتها تنتهي بالانتحار .. كأنه ليس هناك ما يتخلص به الإنسان ويلود بكنفه من الحياة الكئيبة أو من مآزق هذه الدنيا إلا أن يتحرر .

لا ، روح الإنسان ليست منكه .. إنما هي ملك الله عز وجل .

فليس " أبد " يفرض في هذه الأمانة ، وهذه الوديعة ، وأن يفارق الحياة بالاسحار .

الانتحار كبيرة من أعظم الكبائر .. تكاد تقارب الكفر - والعياد بالله

لما تحمل وراءها من معنى اليأس من رحمة الله ، والله تعالى يقول :

﴿ إنه لا يئأس من روح الله إلا القوم الكافرون ﴾ (١٥٤).

أوصى هذا الطالب أن يصبر وأن يثبت بعزيمة قوية ، وإرادة فولادية ، بإيمان صلب ، يستهين بالمعوقات ، ولا ييأس بما في الحياة من لأواء ، ومن عذاب ..

وعسى الله تعالى أن يطلع له الفجر ، فإن الفجر لا يأتي إلا بعد أحلك ساعات الليل ظلاماً ، وهو آت إن شاء الله ، ولا ريب فيه ... وليستقبل الحياة بصبر جميل والله يوفقه ويسدد خطاه ، وعسى أن يكون في المجتمع من يسمع هذا فيرعى شأنه ، فإن من أعظم الأعمال مواساة اليتيم والإحسان إليه ، وخير بيت في المسلمين بيت فيه يتيم يحسن إليه .

اليهود ودم المسيح

س : أصدر مجمع الكرادلة الكاثوليك في مقر البابوية في الفاتيكان قراراً يتضمن تبرئة اليهود من دم المسيح وصلبه ، وقامت ضجة في العالم العربي والإسلامي حول هذا القرار لما له من مغزى سياسي ، فهل يعد هذا القرار مخالفاً لوجهة النظر الإسلامية التي لا تعترف بصلب المسيح وتقول : إن الله رفعه إليه ؟ وهل يؤخذ اليهود المعاصرون بذنب أسلافهم ؟

ج : يعتقد المسلمون أن المسيح عليه السلام لم يقتل ولم يصلب ، كما هو صريح القرآن الكريم ، ولكن هذا لا ينفي مسئولية اليهود التاريخية في محاولة القتل والترتيب له والمعاونة عليه ، فهم إن لم يقتلوا المسيح بالفعل ، فقد قتلوه بالنية والاعتقاد والاعتراف وهذا ما سجله القرآن الكريم عليهم ضمن سلسلة جرائمهم المتواترة مع الأنبياء من عهد موسى متقدمهم إلى عهد محمد ﷺ فقال تعالى : ﴿فَمَا نَقْضُهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكَفَرُوا بآيَاتِ اللَّهِ ، وَكَتَلُوا الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ وَقَوْلُهُمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ ، بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ، وَكَفَرُوا بِعَلِيِّ مَرْيَمَ بِهَتَانًا عَظِيمًا ، وَقَوْلُهُمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ ۚ﴾ (١٥٥) ومعنى « شبه لهم » أنهم رأوا شبهه فظنوا إياه فقتلوه . فجريمة القتل التي يتحمل اليهود القسط الأكبر منها ، إن لم تقع على المسيح نفسه فقد وقعت على من اعتقلوا هم أنه المسيح ، والأعمال بالنيات ، وحسبنا أنهم اعترفوا بذلك وتبجحوا به كما ذكر القرآن الكريم .

(١٥٥) النساء : ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ .

وإذا كان اليهود لم يقتلوا المسيح فعلاً ، فقد قتلوا من قبله نبي الله زكريا ، وابنه السيد المحصور يحيى ، وغيره من النبيين والصدّيقين ، وقال القرآن مخاطباً لهم : ﴿ أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ففريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ، ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم . أولئك الذين حبّطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وما لهم من ناصرين ﴾ .

وقال سبحانه في شأن بني إسرائيل : ﴿ وضربت عليهم الذلة والمسكنة وباءوا بغضب من الله . ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير الحق ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ﴾ (١٥٦) .

واليهود المعاصرون يتحملون نصيباً من المسؤولية مع أسلافهم في جرائم العصيان والاعتداء وقتل الأنبياء بغير حق ، وذلك لأنهم راضون عن هذه الجرائم ، وحامدون لأسلافهم عليها ، فهم شركاؤهم فيها إلا إذا أعلنوا البراءة منها وسخطهم عليها وذمهم لمن اقترفها وهبّات . ومن أجل ذلك دمع القرآن اليهود المعاصرين للنبي ﷺ بجرائم آبائهم فقال تعالى : ﴿ وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون ﴾ (١٥٧) ، ﴿ وإذ قلتم يا موسى : لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة فأخذتكم الصاعقة وأنتم تنظرون . ثم بعثناكم من بعد موتكم لعلكم تشكرون . وظللنا عليكم الغمام ﴾ (١٥٨) .

ومن المعلوم أن اليهود المعاصرين للنبي لم يتخذوا العجل ولم يقولوا لموسى ما قالوا ، ولكن رضاهم عن أسلافهم وتمجدهم بهم جعلهم شركاء لهم . ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ قل فلم تقتلون أنبياء الله من قبل إن كنتم مؤمنين ﴾ (١٥٩) .

إن اليهود المعاصرين مذموغون بجرائم أسلافهم ، وما أشبهها . ولكنهم أضافوا إليها على مر العصور جرائم وجرائم تفطر من قسوتها القلوب ، يكفيها أن نذكر منها ما اقترفوه في الأرض المقدسة من أعمال وحشية مع الشيوخ والنساء والصبيان .

(١٥٧) البقرة : ٥٦

(١٥٦) البقرة : ٦١

(١٥٩) البقرة : ٩١

(١٥٨) البقرة : ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧

السدن والصعود إلى القمر

س : يعلن الغريون من أمريكان وروس وغيرهم أن لى استطاعة الإنسان الوصول إلى القمر ، عن طريق المركبات الفضائية ، ولكن كثيراً من المتدينين يكذبون هذا الادعاء ، ويعتبرونه حديث خرافة ، حتى إن بعضهم زعم أن هذا يتنافى ما جاء به القرآن من أن الله جعل السماء سقفاً محفوظاً ، وحفظها من كل شيطان مارد ، فما رأيكم فى ذلك ؟

ج : أود أن أقول للأخ السائل : إن القرآن الكريم ليس فيه نص صريح يمنع من وصول الإنسان إلى القمر أو إلى غيره من الأجرام السماوية . كما أنه لا يشتمل على نص للوصول إلى تلك الأجرام ، فليس هذا من رسالة الوحي المنزل من عند الله تعالى . كل ما فيه أن الله تعالى حفظ السماء من الشياطين كما قال سبحانه : ﴿ ولقد جعلنا فى السماء بروجا وزيناها للناظرين . وحفظناها من كل شيطان رجيم . إلا من استرق السمع فأتبعه شهاب مبين ﴾ (١٦٠) .

ومعنى حفظ السماء من الشيطان أنه لا ينالها ولا يدنسها ، ولا ينفث فيها من شره ورجسه وغوايته ، فالشيطان موكل بهذه الأرض ، وبالغايين من أبناء آدم فيها ، أما السماء - وهى موضع الطهارة ، ودار الملائكة ، ورمز السمو والارتفاع ، وقبله دعاء المؤمنين - فالشيطان مطرود عنها مطارد ، لا ينالها ولا يدنسها إلا محاولة منه ترد كلما أراد استراق ما يدور هناك من أحاديث بين الملائكة مما كلفهم الله به من

(١٦٠) الخبر : ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .

أمور الكون . فهناك تقذف بالشهب الثاقبة التي تقف بالمرصاد لكل شيطان مارد ﴿ إنا زيناً السماء الدنيا بزينة الكواكب ، وحفظاً من كل شيطان مارد ، لا يسمعون إلى الملائ الأعلى ، ويقذفون من كل جانب . دحوراً ، ولهم عذاب واصب . إلا من خطف الخطفة فاتبعه شهاب ثاقب ﴾ (١٦١) .

ولقد كان مردة الجن قبل البعثة المحمدية يمارسون عملية استراق السمع من الملائ الأعلى ، وربما خطف بعضهم كلمة ونجا بها قبل أن يدركه الشهاب الثاقب ، لينزل بها الشيطان إلى وليه من الكهنة والعرافين ، فيزيد على الكلمة مائة كلمة . حتى إذا كانت البعثة المحمدية ، فوجئت الجن بأن السماء قد حصنت تحصيناً لا عهد لهم به ، وملكت بحرس شديد لا ينفذ منه أحد ، يرميهم بالشهب فتسقط عليهم وتفتك بهم فلم يعد هناك سبيل أى سبيل إلى استراق السمع الذى كانوا يحاولونه من قبل ، على ما كان فيه من مخاطرة .

هذا ما اعترف به مؤمنو الجن أنفسهم ، كما حكى عنهم كتاب الله إذ قالوا : ﴿ وأنا لمسنا السماء فوجدناها ملئت حرساً شديداً وشهباً . وأنا كما نقعد منها مقاعد للسمع ، فمن يستمع الآن يجد له شهاباً رصدا ﴾ (١٦٢) .

أما هذا الحرس ما هو ؟ وأين هو ؟ وكيف هو ؟ فلا نعرف عن ذلك شيئاً ، لأن المصدر الفذ لهذه المعرفة هو الوحي المعصوم من كتاب الله وسنة رسوله ، فإذا لم يقلوا لنا شيئاً عن ذلك ، كففنا عن الخوض فيه ، واكتفينا بما جاء به النص ، ولو علم الله خيراً لنا في الزيادة والتفصيل لزاد وفصل . وإذا لم يفعل فمحاولتنا نحن في هذا الاتجاه عبث وإضاعة للجهد والوقت ، وشغل للعقل البشرى بما ليس في طاقته وليس من اختصاصه ، وليس مما يفيد العلم به شيئاً في عمل الإنسان ورسالته في الحياة .

هذا ما جاء في القرآن عن حفظ السماء من مردة الجن والشياطين .

(١٦١) الصالحات : ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠

(١٦٢) الحجر : ٩

أما بنو الإنسان فلم يرد ما يمنع وصولهم إلى السماء ولا ما يفيد وصولهم إليها . فهذا من الشئون الدنيوية التي تركها الخالق للخلق ، وتركها الوحي للعقل ، لينظر فيها على ضوء مصلحته ، وقد خاطب الله المكلفين بقوله : ﴿ قل انظروا ماذا في السموات والأرض ﴾ (١٦٣) . ﴿ أو لم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء ﴾ (١٦٤) .

وليس من الحكمة أن نجرم بمنع شيء لم يأت في الدين نص قطعي بمنعه ، وربما استطاع العلم غداً أن يحقق هذا الشيء الذي يحلم به علماء الفضاء . وهم الآن قد خطوا خطوات واسعة في هذا السبيل .

ولا ندري ماذا يتمخض عنه الغد ومبعض من علم الإنسان ما لم يعلم .

(تنبيه) : كانت هذه الفتوى قبل صعود الأمريكان إلى القمر بعدة سنوات .

(١٦٤) الأعراف : ١٨٥ .

(١٦٣) يونس : ١٠١

التوبة في الكبائر

س : ما قولكم في شخص ما ، سواء ارتكب شيئاً من الأمور التي سأذكرها أم ارتكبها جميعاً ، وهي : فاحشة الزنا وما شابهها ، رمى المحصنات ، وأكل أموال الناس بالباطل ، مع الاعتبار بأن مرتكبها تاب إلى الله توبة نصوحاً ، وأما فيما يتعلق بأكل الأموال بالباطل ، فإنه لا يستطيع رد ما أخذه من الناس ، لعدم تولفه معه ، سواء أكان قليلاً أم كثيراً ؟

ج : هذه الجرائم الثلاث التي يسأل عنها الأخ وهي : جريمة الزنا ، أولاً ، فهذه يتوب إلى الله عنها ، ويندم ويستغفر الله عز وجل ، ويعزم عزماً صادقاً على ألا يعود لمثل هذا الذنب أبداً ، كما لا يعود اللبن إلى الضرع .

بعض العلماء شددوا وقالوا : لا بد أن يذهب إلى أهل المزنى بها ويستسمحهم لأن هذا أمر يتعلق بحقوق العباد ، فلا بد أن يسامح العباد في حقهم ، ومعنى هذا أن يذهب الرجل إلى من يريد أن يستمحه فيقول له : لقد زנית بامرأتك أو بابتنتك فاصفح عني وسامحني .. طبعاً ، هذا شيء لا يعقل حدوثه ، لأن ذلك الرجل سوف يقتله أو يفعل به الأفاعيل .

ولهذا حقق المحققون أن التوبة من الزنا تكون بين المرء وخالقه تعالى . فإذا تاب وأناب وندم واستغفر ، فالمرجو أن يغفر الله له ويعفو عنه .

أما رمى المحصنات الغافلات العفيفات المؤمنات ، فهذه جريمة كبيرة وهي من السبع الموبقات ، المهلكات في الدنيا والآخرة . وقد قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . يَوْمَ

تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون ﴿١٦٥﴾ .

وجعل الله على القاذف عقوبة تعرف بحمد القذف في الدنيا وهو ثمانون جلدة وهذه عقوبة مادية ، ولا تقبل شهادة القاذف ، بعد ذلك ، وهذه عقوبة مدنية أدبية ، حيث يسقط اعتباره وتنزع عنه الثقة فلا تقبل شهادته ، وعقوبة دينية أخرى وهي قوله تعالى : ﴿ وأولئك هم الفاسقون ﴾ (١٦٦) أى أن يوصم القاذف بالفسق .. ﴿ إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم ﴾ (١٦٧) .

ولكن بماذا تكون التوبة هنا ؟

اختلف الفقهاء والأئمة ...

فهنا حق لله عز وجل ، وحق للمرأة المذنوبة .

فإن كان قال فيها أمام ملاً ، فلا بد أن يكذب نفسه أمام هذا الملاً ، حتى يرضى الله تعالى عنه . أو يذهب إلى صاحبة الحق ويستسمحها ..

أما أن يفضح عرضها ، ويقول فيها كلاماً يسير مسر الریح في كل مكان ، ويبقى وصمة عليها وعلى أسرتهما ، وعلى ذريتهما من بعدها ، ثم يقول : تبت إلى الله .. فهذا لا يكفى . لا بد من تكذيب نفسه ، والاعتراف بأنه كذب عليها ، أو استرضاء صاحبة الحق .. فصاحب الحق له أن يسمح .. وإلا قدم نفسه ليجلد الثمانين جلدة ، ويتوب إلى الله بعد ذلك ... فتقبل توبته .

أما أكل أموال الناس بالباطل ، وبطرق غير مشروعة ..

فأقول : بأن الحقوق المالية لا بد أن ترد إلى أصحابها ، حتى الشهادة في سبيل الله ، لا تكفر هذا الحق للآدمي .. إنه ليس أعظم من أن يستشهد الإنسان في سبيل الله ، ومع هذا فإن النبي ﷺ حينما سأله سائل : يا رسول الله ، إذا قتلت في سبيل الله تكفر عني خطاياي ؟ قال نعم . ثم استدعاه وقال له : ماذا قلت آنفاً ؟ قال : قلت كذا .. قال : إلا الدين .. أخبرني بذلك جبريل آنفاً (١٦٨) .

(١٦٥) البور : ٢٢ ، ٢٣ .

(١٦٨) رواه مسلم .

(١٦٧) البور : ٥

(١٦٦) البور : ٤

الديون ، والتبعات ، لابد أن ترد إلى أصحابها .

فكونه يأكل أموال الناس عن طريق الرشوة أو الغصب ، أو النهب ، أو الغش أو أى طريقة من الطرق المحرمة ، ثم يقول : تبت إلى الله .. أو يحج ، أو يجاهد ويستشهد ... لا ... لابد من رد هذه الحقوق المالية ، حيث لا تسامح من هذه الناحية .

فإن كان عاجزاً ، فليذهب إلى أصحاب الحقوق ، ويسترضيهم لعلهم يرضون عنه ، فإن لم يرضوا ، فإنه لابد أن ينوى بنفسه أنه كلما قدر على شيء دفعه إلى أصحاب الحق .

فإذا مات ، ولم يكمل ما عليه من هذه الحقوق ، تولى الله إرضاء خوصومه يوم القيامة ، والله عفو غفور .

جواز نبش المقبرة القديمة لمصلحة

بعث إدارة بلدية « دى » بالإمارات العربية المتحدة هذه الرسالة إلينا :

« وبعد ، فإشارة إلى المكالمات الهاتفية التى تمت بين فضيلتكم وبينى يوم أمس والتى تحدثنا فيها عن المشكلة التى تعترضنا فى دى فيما يخص بمشروع التجارى العامة الذى يجرى العمل فيه حالياً فى البلاد ، وقد شرحت لفضيلتكم هذه المشكلة على ضوء تقرير المهندسين والفنيين الذين يشرفون على تنفيذ المشروع والذين أجمعت آراؤهم على ضرورة مرور الأنابيب من مقبرة دارسة قديمة ، لم تستعمل منذ أكثر من عشر سنين بالإضافة إلى أن المنطقة التى قد تمر منها الأنابيب لا توجد بها مقابر تطل أعمارها عن خمس وعشرين سنة ، وبمكس ذلك فإن مرور التجارى فى مدخل المدينة يعرّب عليه أضرار جسيمة تلحق الأذى بالمصالح العامة وتعرض حركة السير فى المدينة إلى شلل كلى يعطل حركة العمل والتجارة بالمدينة ، ويلحقها والبنابات المخاذية للمخاطر بأخطار تهددها بالأذى .

وحيث أن حل هذه المشكلة يتوقف على ما يأمر به الدين الحنيف ، فإننا نرجو التكرم بالتدارس مع الإخوة الأفاضل علماء الدين فى قطر الشقيقة ، وإعلامنا عن رأى شريعتنا الإسلامية السمحة فى هذا الموضوع ، للتمكن من السير على ضوئه فى متابعة هذا المشروع .

أخوكم مدير بلدية دى

ج : السيد الفاضل مدير بلدية دى المحترم
وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

وبعد

فرداً على كتابكم المؤرخ في ١٧ من ربيع الأول سنة ١٣٩٠ هـ الموافق ١٩٧٠/٥/٢٢ الخاص بموضوع المقبرة القديمة التي أجمعت تقارير الفنيين والمهندسين على ضرورة مد أنابيب المجارى منها .

وقد اطلعت على تقرير الفنيين الخاص بالمشروع ، وعرفت منه الأضرار الكثيرة التي تترتب على مد الأنابيب من المدخل الرئيسى للبلد الذى هو البديل الوحيد للمقبرة .

وبعد دراسة الموضوع من الناحية الشرعية ، حسبما جاء فى كتب الشريعة ، ومن الناحية الواقعية حسبما جاء بالتقرير ، أستطيع أن أقرر التالى وبالله التوفيق .

إن الأصل فى نبش القبور ، وإخراج الموتى منها ، والانتفاع بالأرض عدم الجواز حفاظاً على كرامة الميت وحرمة . وهذا ثابت بالإجماع . إلا إذا وجد سبب شرعى يقتضى ذلك .

والأسباب الشرعية لذلك ترجع إلى أمور ، منها :

١ - مرور زمن طويل على المقبرة ، بحيث يعرف منها : أن الميت رم وبلى ، وصار تراباً ، ويعرف ذلك بالحبرة ، فإن البلاد والأرض تختلف طبيعتها .

٢ - إذا كان الميت يتأذى بوجوده فى هذا القبر ، كما إذا صار موضع القبر رديهاً لوجود مياه أو قذارة تنز عليه أو نحو ذلك .

٣ - إذا تعلق حق لأدمى حى بالقبر أو بالميت نفسه . حتى أن الفقهاء جوزوا شق بطن الميت من أجل مال قليل بلعه عمداً أو خطأ ، ومنهم من جوز نبش القبر من أجل درهم أو من أجل بيع أرض القبر بالشفعة ونحو ذلك ،^(١٦٩) .

وعند الحنفية لا يجوز إخراج الميت بعد إهالة التراب عليه ، إلا لحق آدمى ، كما إذا سقط فى القبر متاع أو كفن بثوب مغمسوب ، أو دفن معه مال ، قالوا :

(١٦٩) انظر المجموع للنووى ج ٥ . والدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ج ١ ص ٨٣٩ . ص : ٨٤٠ ط استانبول .

ولو كان المال درهما ، وكذلك إذا اشترى أرضاً فدفن فيها ميتة ثم قام الشريك أو الجار ببيعها فتملكها بالشفعة ، فهو مخير بين إخراج المدفون منها أو إبقائه فيها والتصرف في ظاهرها بالزرع أو البناء فوقها ، قالوا لأن حقه في باطنها وظاهرها فإن شاء ترك حقه في باطنها ، وإن شاء استوفاه (١٧) .

فإذا جاز مثل هذا التصرف من أجل حق آدمي فرد ، فأولى أن يجوز لحق المجموع ومصلحتهم ودفع الضرر عنهم .

٤ - أن تتعلق بالمقبرة مصلحة عامة ضرورية لجماعة المسلمين ، لا يتم تحقيقها إلا بأخذ أرض المقبرة أو جزء منها ، ونقل ما فيها من رقات .

وذلك أن القواعد الشرعية العامة : أن المصلحة الكلية مقدمة على المصلحة الجزئية ، وأن الضرر الخاص يتحمل لدفع الضرر العام ، فإذا كان هذا يطبق على الحى ، حتى أن الشرع ليحيز نزع ملكية أرضه وداره وإخراجه من مسكنه من أجل حفر نهر ، أو إنشاء طريق ، أو إقامة مسجد ، أو توسيعه أو نحو ذلك . فأولى أن يطبق على الميت ، الذى لو كان حياً ما رضى أن تؤذى إخوانه من أجله .

وإذا عرفنا ذلك وجدنا أن هناك سببين يميزان شرعاً الانتفاع بالمقبرة المذكورة بالشروط التى سنذكرها .

السبب الأول : هو وجود مياه قلعة ترشح على المقبرة من جور الصرف التابعة للبنائات المجاورة مما نشر عليها الأوساخ والروائح الكريهة .

وقد ذكر العلامة ابن قدامة الحنبلى فى « المغنى » : أن الإمام أحمد سئل عن الميت يخرج من قبره إلى غيره . فأجاب بجواز ذلك إذا كان هناك شيء يؤذيه . أى مثل الماء ونحوه . وقال : قد حول طلحة ، وحولت عائشة .

وسئل عن قوم دفنوا فى بساتين ومواضع رديئة ، فلم ير بأساً أن يحولوا وينقلوا إلى مكان آخر (١٧١)

(١٧٠) انظر : الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ج ١ ص ٨٣٩ ، ٨٤٠ ط استنبول .

(١٧١) المصنوع : ج ٢ ص : ٤٢٥ ط . مطبعة الإمام .

وقال المارودى الشافعى فى الأحكام السلطانية : إذا لحق القبر سيل أو نداوة . قال أبو عبدالله الزبيرى يجوز نقله ، ومنعه غيره . قال السوى : قول الزبيرى أصح ، فقد ثبت فى صحيح البخارى عن جابر بن عبدالله - رضى الله عنهما - أنه دفن أباه يوم أحد مع رجل آخر فى قبر . قال : ثم لم تطب نفسى أن أتركه مع آخر ، فاستخرجته بعد ستة أشهر ، فإذا هو كيوم وضعته غير هية فى أذنه ، وفى رواية للبخارى : « أخرجته فجعلته فى قبر على حدة » .

قال النووى : وذكر ابن قتيبة فى المعارف وغيره : أن طلحة بن عبيد الله أحد العشرة - رضى الله عنهم - دس ، فرأته بنته عائشة بعد دفنه بثلاثين سنة فى المنام ، فشكا إليها النز ، فأمرت به ، فاستخرج طرياً ، فدفن فى داره بالبصرة (١٧٣) .

والسبب الثانى : هو مصلحة الجماعة فى المدينة التى تتعرض لأضرار كثيرة علّدها تقرير الفنين فى ثمانية ، وقد جاءت الشريعة برفع الضرر ، ودفعه ما أمكن ، واحتمال أخف الضررين لدفع أكبرهما ، وتفويت أدنى المصلحتين لتحصيل أعلاها ، وهذا من أصول الشريعة التى لا خلاف عليها .

فإذا كان إبقاء المقبرة كما هى يضر بمجموع المسلمين الأحياء ، ترجحت مصلحة الأحياء وجاز الانتفاع بالمقبرة ، ونقل ما بقى فيها إلى مقبرة أخرى .

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية فى فتاويه : أن معاوية فى خلافته أراد أن يجرى فى المدينة المنورة العيون التى سميت « عيون حمزة » ولم يكن فيها من قبل عين جارية ، فاقضى ذلك نقل الشهداء من قبورهم ، فصاروا ينبشونهم وهم رطاب ، لم ينتهوا حتى أصابت المسحاة رجل أحدهم ، فانبعث دماً (١٧٣) .

ولا شك أن معاوية فعل ذلك فى المدينة ، وفيها كثير من الصحابة . ولم ينكر ذلك عليه أحد منهم ، وهذا يعد إجماعاً .

وبناء على ذلك نرى أنه لا مانع شرعاً من الانتفاع بالمقبرة المذكورة بشروط :

(١٧٢) المجموع : للنووى . ج ٢ : ص ٣٠٣ .

(١٧٣) فتاوى ابن تيمية : ج ١ : ص ١٤ .

أولاً : أن يقتصر على الجزء الذى لم يدفن فيه من خمس وعشرين سنة إلا إذا دعت الحاجة إلى استخدام الجزء الآخر ، أو كانت مياه الصرف وصلت إلى كل أجزاء المقبرة ، أو يخشى ذلك خشية مرجحة ، فيحسن نقل كل رقاتها حيثئذ .

ثانياً : أن يحرص العاملون فى الحفر على عدم كسر العظام ، فقد روى أبو داود مرفوعاً : « كسر عظم الميت ككسر عظم الحي » .

ثالثاً : أن تجمع العظام التى يعثر عليها ، وتنقل - بكل احترام - إلى مكان آخر تدفن فيه ، بمعرفة أهل الرأى والدين .

هذا ما اتضح لنا فى هذا الأمر . والله ولى التوفيق .

حقيقة الصوفية

س : ما حقيقة الصوفية والتصوف ؟ وما موقف الإسلام منه ؟
نسمع أن من الصوفيين من خدم الإسلام بالعلم والعمل .
ونسلم أن منهم من هدم الإسلام بالبدع والضلالات .
فما الفرق بين هؤلاء وأولئك ؟

ج : التصوف : اتجاه يوجد في كل الأديان تقريباً .. اتجاه إلى التعمق في الجانب الروحاني ، وزيادة الاهتمام به .

يوجد هذا في بعض الأديان أكثر منه في أديان أخرى ..

في الهند .. هناك فقراء الهنود ، يهتمون بالناحية الروحية اهتماماً بالغاً ،
ويجتاحون إلى تعذيب الجسد من أجل ترقية الروح وتصفيتها بزعمهم .

وكذلك في المسيحية . ولا سيما في نظام الرهبانية .

وفي فارس ، كان هناك مذهب ماني .

وعند اليونان ظهر مذهب الرواقيين .

وفي بلاد أخرى كثيرة ، ظهرت النزعات الروحية المتطرفة ، على حساب
الناحية الجسدية أو المادية .

والإسلام حينما جاء ، جاء بالتوازن بين الحياة الروحية والحياة الجسدية والحياة
العقلية .

فالإنسان - كما يتصوره الإسلام - جسم وعقل وروح . ولا بد للمسلم أن يعطى كل جانب من هذه الجوانب حقه .

وحينما رأى النبي ﷺ أن من أصحابه من يغالى في ناحية من النواحي ، زجره ، كما حدث لعبد الله بن عمرو بن العاص ، فقد كان يصوم ولا يفطر ، ويقوم فلا ينام ، وترك امرأته وواجباته الزوجية . فقال له النبي ﷺ : « يا عبد الله إن لمينك عليك حقاً ، وإن لأهلك عليك حقاً ، وإن لزوجك عليك حقاً ، وإن لبدنك عليك حقاً ، فأعط كل ذى حق حقه » .

وحينما ذهب فريق من أصحاب النبي ﷺ يسألون أزواجه عن عبادته ، فكأنهم تقالوها ، فقال بعضهم لبعض : « وأين نحن من رسول الله ﷺ لقد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، قال أحدهم : أما أنا فأصوم الدهر ولا أفطر ، وقال الثانى : وأنا أقوم الليل فلا أنام ، وقال الثالث : وأنا اعتزل النساء فلا أتزوج . فبلغ النبي ﷺ مقالتهم فجمعهم وخطب فيهم وقال : « أما إني أعلمكم بالله وأخشاكم له ، ولكنى أقوم وأنام ، وأصوم وأفطر ، وأتزوج النساء . فمن رغب عن سنتي فليس مني » .

فمن هنا جاء الإسلام بالتوازن في الحياة ، يعطى كل ناحية حقها ، ولكن الصوفية ظهروا في وقت غلب على المسلمين فيه الجانب المادى والجانب العقلى .

الجانب المادى ، نتج عن الترف الذى أغرق بعض الطبقات ، بعد اتساع الفتوحات ، وكثرة الأموال ، وازدهار الحياة الاقتصادية ، مما أورثت غلواً في الجانب المادى . مصحوباً بغلواً آخر في الجانب العقلى ، أصبح الإيمان عبارة عن « فلسفة » و « علم كلام » و « جدل » ، لا يشبع للإنسان نهماً روحياً ، حتى الفقه أصبح إنما يعنى بظاهر الدين لا بباطنه ، وبأعمال الجوارح . لا بأعمال القلوب وبمادة العبادات لا بروحها .

ومن هنا ظهر هؤلاء ، الصوفية ليسلوا ذلك الفراغ ، الذى لم يستطع أن يشغله المتكلمون ولا أن يملأه الفقهاء ، وصار لدى كثير من الناس جوع روحى ، فلم يشبع هذا الجوع إلا الصوفية الذين عنوا بتطهير الباطن قبل الظاهر ، وبالعلاج

أمراض النفوس ، وإعطاء الأولوية لأعمال القلوب وشغلوا أنفسهم بالتربية الروحية والأخلاقية ، وصرفوا إليها جل تفكيرهم واهتمامهم ونشاطهم . حتى قال بعضهم : التصوف هو الخلق ، فمن زاد عليك في الخلق فقد زاد عليك في التصوف .

وكان أوائل الصوفية ملتزمين بالكتاب والسنة ، وقافين عند حدود الشرع ، مطاردين للبدع والانحرافات في الفكر والسلوك .

ولقد دخل على أهدى الصوفية المتبعين كثير من الناس في الإسلام ، وتاب على أهدبهم أعداد لا تحصى من العصاة وخلفوا وراءهم ثروة من المعارف والتجارب الروحية لا يتكرها إلا مكابر ، أو متعصب عليهم .

غير أن كثيراً منهم غلوا في هذا الجانب ، وانحرفوا عن الطريق السوي ، وعرفت عن بعضهم أفكار غير إسلامية ، كقولهم بالحقيقة والشرعة ، فمن نظر إلى الخلق بعين الشرعة مقتهم ، ومن نظر إليهم بعين الحقيقة عذرهم . وكان لهم كلام في أن الأفواق والمواجيد تعتبر مصدراً من مصادر الحكم .. أى أن الإنسان يرجع في الحكم إلى ذوقه ووجدانه وقلبه .. وكان بعضهم يعيب على المحدثين ، لأنهم يقولون : حدثنا فلان قال وحدثنا فلان ... ويقول الصوفي : حدثني قلبي عن ربي ..

أو يقول : إنكم تأخذون علمكم ميتاً عن ميت ، ونحن نأخذ علمنا عن الحي الذي لا يموت .. أى أنه متصل - بزعمه - بالسماء مباشرة .

فهذا النوع من الغلو ، ومثله الغلو في الناحية التربوية غلواً يضعف شخصية المرید كقولهم : إن المرید بين يدي شيخه كالمت بين يدي غاسله ، ومن قال لشيخه : لم ؟ لا يفلح . ومن اعترض « انطرد » .

هذه الاتجاهات قتلت نفسيات كثير من أبناء المسلمين ، فسرت فيهم روح جبرية سلبية كاعتقادهم القائل : أقام العباد فيما أراد ... دع الملك للمالك ، واترك الخلق للمخالق ..

يعنى بذلك أن يكون موقفه سلبياً أمام الانحراف والفساد وأمام الظلم والاستبداد ، وهذا أيضاً من الغلو والانحرافات التي ظهرت عند الصوفية .

ولكن كثيراً من أهل السنة والسلف قُوم علوم الصوفية ، بالكتاب ، والسنة ، كما نبه على ذلك المحققون منهم ، ووجدنا رجلاً كابن القيم يزن علوم القوم بهذا الميزان الذى لا يختل ولا يجور ، ميزان الكتاب والسنة . فكتب عن التصوف كتاباً قيماً ، هو كتاب . « مدارج السالكين إلى منازل السائرين » . ومدارج السالكين هذا عبارة عن شرح لرسالة صوفية صغيرة اسمها « منازل السائرين إلى مقامات : إياك نعبد وإياك نستعين » لشيخ الإسلام إسماعيل الهروى الحنبلى .

هذا الكتاب من ثلاث مجلدات ، يرجع فيه إلى الكتاب والسنة ، ونستطيع أن نقرأه ونستفيد منه باطمئنان كبير ..

والحقيقة أن كل إنسان يؤخذ من كلامه ويترك ، والحكم هو النص المعصوم من كتاب الله ومن سنة رسوله .

فنستطيع أن نأخذ من الصوفية الجوانب المشرقة ، كجانب الطاعة لله . وجانب محبة الناس بعضهم لبعض ، ومعرفة عيوب النفس ، ومداخل الشيطان ، وعلاجها ، واهتمامهم بما يرقق القلوب ، ويذكر بالآخرة .

نستطيع أن نعرف عن هذا الكثير عن طريق بعض الصوفية كالإمام الغزالي مع التحذر من شطحاتهم ، وانحرافاتهم ، وغلواتهم ، ووزن ذلك بالكتاب والسنة ، وهذا لا يقدر عليه إلا أهل العلم وأهل المعرفة .

ولهذا أنصح الرجل العادى بأن يرجع في معارفه إلى المسلمين العلماء السلفيين المعتدلين الذين يرجعون في كل ما يقولون إلى كتاب الله وإلى سنة رسوله ﷺ .
والله الموفق .

التصوف بين مادحيه وقادحيه

س : كما مجموعة متنوعة المشارب والثقافات ، جلسنا لتدارس ونتناقش في بعض أمور الدين فانتهى بنا الحديث إلى موضوع اختلفنا في شأنه اختلافاً حاداً . هذا الموضوع الذى اختلفنا في شأنه هو التصوف وكتبه وطرقه ورجاله ، ومناهجه الفكرية والتربوية .

فمنا من رفضه رفضاً كلياً ، واعتبره ضد الإسلام الصحيح ، ومنا من قبله قبولاً مطلقاً ، واعتبره الطريق الوحيد للوصول إلى الإسلام معرفة وتذوقاً وسلوكاً .

ولم نستطع أن نصل إلى رأى حاسم في الموضوع ، لأن لكل منا خلفيته الثقافية التى تحدد مسار تفكيره .

لهذا نريد منكم بياناً واضحاً وحاسماً حول التصوف ونشأته واتجاهه ومميزاته وعيوبه ، حتى يمكننا أن نحدد موقفنا منه على بينة ، دون تعصب له أو عليه .

وفلكم الله ونفع بعلومكم المسلمين .

ج : عرضنا لهذا الموضوع في فتوى سابقة ، ولكن لا مانع من العودة إليه مرة أخرى لأهميته وضياح الحقيقة فيه بين المفرطين في المدح ، والمفرطين في القدح ، ولهذا يحتاج إلى مزيد بيان .

ولا بأس أن نلقى من الضوء ما يكشف بعض جوانب الموضوع وينير الطريق لمن أراد السلوك على بصيرة .

كان المسلمون في عصر الصحابة ومن تلمذ على أيديهم يتعلمون ويعلمون الإسلام كله ، في شموله وتوازنه وإيجابيته وعمقه ، ولم يكونوا يبرزون جانباً على حساب جانب آخر ولم يغفلوا ظاهراً لباطن ، ولا باطنياً لظاهر ، بل اهتموا بالعقل والروح والجسم جميعاً ، وعنوا بالفرد والمجتمع معا ورعوا مصالح الدنيا والآخرة ، وكما يقول الفقهاء مصالح العباد في المعاش والمعاد . فلما تعقدت الحياة وتطورت - لعوامل كثيرة داخلية وخارجية وجد في المجتمع الإسلامي من قصر همه على الجانب العقلي كالمتكلمين ، ومن جعل أكبر همه الجانب العملي الظاهري كالمشتغلين بالفقه ، وبحوار هؤلاء وأولئك من شغله متاع الحياة الأدنى ، وأغرقه ترف المعيشة المادية ، كالأمراء والأغنياء ومن سار في ركابهم من طلاب الدنيا . في هذا الوقت ظهر المتصوفة ليعنوا بجانب هام أيضاً هو الجانب الروحي والنفسي في الحياة الإسلامية ، ويمثلوا الفراغ الذي لم يسده أهل الفقه ولا أهل الكلام ، وليستنقلوا الناس من الاستغراق في متاع الدنيا وزخرفها .

كان علماء السلف يأخذون دين الله كله - كما قلنا - بمراتبه كلها من الإسلام والإيمان والإحسان التي جاءت في حديث جبريل المشهور . ثم صار أهل الفقه أخص بمعرفة الإسلام وأحكامه الظاهرة . وأهل الكلام أخص بالإيمان وما حوله من بحوث .. وجاء أهل التصوف ليقولوا : نحن أخص بمرتبة الإحسان .

كان التصوف في أوامره يترع إلى تحقيق غاية عملية هي النجاة بالنفس من سخط الله وعذاب الآخرة ، عن طريق الزهد والتقشف ومجاهدة النفس ، وأخذها بأدب الشرع وتقوى الله . ثم ظهر من العلماء والمربين من جسد جانب الخوف والتخويف من الله كالحسن البصري ، ثم برز إلى جانب الخوف والخشية - عصر جديد هو الحب الإلهي ، ظهر ذلك في شعر رابعة العدوية (ت ١٨٥ هـ) وفي أقوال أبي سليمان الداراني (ت ٢١٥ هـ) وذى النون المصري (ت ٢٤٥ هـ) وأبي يزيد البسطامي وغيرهم ، ممن صرحوا بأنهم لا يطمعون الله ويؤدون الواجبات خوفاً من عذاب النار ولا رغبة في نعيم الجنة ، ولكن حباً لله ، وطلباً لقربه .

واشتهر في هذا قول رابعة :

كلهم يعبدون من خوف نار ويرون النجاة حظاً جزيلاً

أو بأن يدخلوا الجنان فيحفظوا بنعيم ويشربوا سلسيلاً
ليس لي في الجنان والنار حظ أنا لا أبتغي بحبي بديلاً

ثم تحول التصوف بعد ذلك من طريقة للتربية الخلقية والروحية إلى فلسفة
تشتمل على مفاهيم غريبة عن الإسلام ، وانحرافات عن تعاليمه الأصيلة ، لعل أبرزها
هو القول بالحلول ووحدة الوجود ، أجل انحراف التصوف انحرافاً شديداً على يد
الحلاج الذي غره الغرور فقال : أنا الله . على مذهب من يقول بحلول الخالق في
المخلوق ، كقول النصارى في المسيح . كان هذا الانحراف سبباً في عضبة الفقهاء
والجماهير المسلمة عليه فقتل سنة ٣٠٩ هـ وأكثر الصوفية أنفسهم يروون من نظرية
الحلاج .

ثم زاد الانحراف والغلو في فلسفة « وحدة الوجود » التي تظهر في مؤلفات
محيى الدين بن عربي (المتوفى سنة ٦٣٨ هـ) وغيره ، ممن زعموا أن لا موجود
إلا الله ولا ثنائية في الوجود ، فليس ثمت خالق ومخلوق ، ورب ومربوب .

ونتيجة هذه الفلسفة هي نفى المسؤولية - التي هي عماد الأخلاق - والتسوية
بين الأتخيار والأشرار ، والموحددين والوثنيين ، فالجميع مظهر لتجلي الحق . لهذا قال
ابن عربي :

لقد صار قلبي قابلاً كل صورة هدير لرهبان ومرعى لغزلان.
وبيت لأوثان وكعبة سائف وألواح تورا ومصحف قرآن
فهو في الواقع مذهب هدام .

تعقيب على الاتجاه الصوفي :

ولا شك أن الناس قد اختلفوا في الصوفية بين متعصب لهم يبرز محاسنهم
ويتبنى وجهة نظرهم في كل شيء ويحامي عنهم ولو خطأ ، بلى هو لا يتصور الحكم
عليهم بالخطأ أبداً . ومتعصب عليهم يذمهم جميعاً ، ويذم ما انفردوا به ولو كان
حقاً في نفسه ، ويعلن أن التصوف مذهب دخيل على الإسلام ، مأخوذ من المسيحية
والبوذية والبرهمية وغيرها .

ولكن الإنصاف يقتضينا أن نقول : إن التصوف له جنور إسلامية أصيلة لا تجحد ، وفيه عناصر إسلامية أساسية لا تخفى . نرى ذلك في القرآن والسنة وسيرة الرسول الكريم وأصحابه الزاهدين مثل عمر وعلى وأبي الدرداء ، وسلمان وأبي ذر وغيرهم . ومن يقرأ القرآن والحديث يجد فيهما تحذيراً متكرراً من فتنه الحياة الدنيا ومتاعها وتوجيه الهمم إلى الله وإلى الدار الآخرة ، وتحريك القلوب بالتشويق إلى الجنة وما فيها من رضوان الله تعالى والنظر إلى وجهه الكريم ، والتخويف من النار وما فيها من عذاب مادي ومعنوي كما يجد الحديث عن حب الله تعالى لعباده وحبهم له سبحانه في مثل قوله ﴿ يحبهم ويحبونه ﴾ ، ﴿ والذين آمنوا أشد حبا لله ﴾ ، ﴿ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ﴾ ، ﴿ والله يحب المحسنين ﴾ ، ﴿ والله يحب الصابرين ﴾ ، ﴿ إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً ﴾ الخ . كما جاء في القرآن والأحاديث نصوص غزيرة في الزهد والتوكل والتوبة والشكر والصبر واليقين والتقوى والمراقبة وغيرها من مقامات الدين ، ولم يعطها العناية اللائقة بها - من التفسير والتعليل ، والتقسيم والتفضيل - غير الصوفية . ولهذا كانوا أعلم طوائف الأمة بعيوب النفس ، وأمراض القلوب ومداخل الشيطان ، وأكثرهم عناية بأحوال السلوك وتربية السالكين ، وكم تاب على أيديهم من عاص وكم أسلم من كافر ولكن التصوف لم يقف عند الدور الأول الذي كان يراد به الأخلاق الدينية ومعاني العبادة الخالصة لله . وكان قوامه الإرادة . كما قال ابن القيم ، ولكنه انتقل من وصفه علم الأخلاق الإسلامي إلى نظرية في المعرفة تسعى إلى الكشف والفيض الإلهي عن طريق تصفية النفس .. ثم كان من الانحرافات ما كان .

ولهذا فإن من المكابرة إنكار المؤثرات الأجنبية في التصوف مما خرج به في كثير من الأحيان عن « وسطية » الإسلام واعتداله ، إلى تشدد كتشدد الرهبانية ، أو غلو كغلو البوذية . ومن مظاهر الانحراف عند الصوفية هذه الأفكار .

١ - اعتبار الذوق أو الوجدان الشخصي أو الإلهام - مقياساً في معرفة الحسن والقبيح وتمييز الصواب من الخطأ ، حتى علا بعضهم في ذلك فقال : « حدثني قلبي عن ربي » في مقابلة ما يقوله علماء السنة : حدثنا فلان عن فلان ... عن رسول الله ﷺ .

٢ - تفرقتهم بين الشريعة والحقيقة ، وقولهم : من نظر إلى الخلق بعين الشريعة مقتهم ومن نظر إليهم بعين الحقيقة عذرهم ، فهذا يترتب عليه ألا يحارب كافر ولا ينكر على منكر .

٣ - تحقيرهم لأمر هذه الحياة ، على خلاف نهج القرآن ﴿ ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ﴾ والسنة « اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري ، وأصلح لي دنياي التي فيها معاشي » ونهج الصحابة من مثل قولتهم المأثورة « اعمل لدينك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً » .

٤ - غلبة النزعة الجبرية والسلبية على أكثرهم ، مما أثر في تفكير عامة المسلمين وجعلهم يعتقدون أن الإنسان مسير لا محير ، وأن لا فائدة من مقاومة الفساد ومحاربة الباطل ، لأن الله أقام العباد فيما أراد « وشاع بينهم هذا القول : دع الملك للمالك ، واترك الخلق للخالق » . وهذا أدى إلى تغليب الروح الانهزامية أو الانسحابية في حياة جمهور المسلمين .

٥ - إلغاء شخصية المريد في تربيتهم السلوكية والفكرية ، بحيث يفنى في شيخه ولا يناقش فضلا عن أن يعترض ، أو يقول : « لم » فضلا عن « لا » ومن كلماتهم : « المريد بين يدي الشيخ كالبيت بين يدي العاسل » و« من قال لشيخه : لم ؟ لا يفلح » .

وقد انتشرت هذه الأفكار في العصور المتأخرة ، وتقبلها الكثيرون على أنها من صميم الإسلام . فلما بزغ فجر النهضة الحديثة في بلاد المسلمين ظن كثير من المثقفين أن هذه الأفكار السلبية السائدة هي الإسلام ، فأعرضوا عنه - وربما عادوه - جهلا منهم بحقيقة القيم الإسلامية الأصيلة .

على أن الحق يقتضينا أن نصيف هنا أن الصوفية الأولين المعتدلين حذروا من الشطط والانحراف ، وأوجبوا التقيد بنصوص الشريعة وقواعدها التي لا تخطيء ولا تحيف .

ينقل ابن القيم عن شيوخ القوم أقوالا عديدة لهم في ذلك ، منها قول سيد الطائفة وشيخهم الجنيد بن محمد (ت ٢٩٧) مثل يقول الجيد : الطرق كلها

مسدودة على الخلق إلا على من اقتضى آثار الرسول ﷺ .

وقال : « من لم يحفظ القرآن ويكتب الحديث ، لا يقتدى به في هذا الأمر ، لأن علمنا مقيد بالكتاب والسنة » .

وقال أبو حمص : من لم يزن أفعاله وأحواله في كل وقت بالكتاب والسنة ، ولم يتهم حواطره فلا يعد في ديوان الرجال .

وقال أبو سليمان الداراني : ربما يقع في قلى المكتة من نكت القوم أياماً فلا أقل منه إلا بشاهدين عدلين : الكتاب والسنة .

وقال أبو يزيد : لو نظرتكم إلى رحل أعطى من الكرامات إلى أن يرتفع في الهواء فلا تغتروا به حتى تنظروا كيف تجذونه عند الأمر والنهي وحفظ الحدود وأداء الشريعة .

ولعل أعدل ما قيل عن الصوفية ، هو جواب ابن تيمية حين سئل عنهم فكان من قوله : تنارع الناس في طريقهم : طائفة دمت « اصفوية والتصوف » وقالوا : إنهم مبتدعون خارجون عن السنة . ونقل عن طائفة من الأئمة في ذلك من الكلام ما هو معروف وتبعهم على ذلك طوائف من أهل الحق والكلام .

وطائفة غلت فيهم ، وادعوا أنهم أفصل الخلق وأكملهم بعد الأنبياء .. وكلا طرفي هذه الأمور ذميم .

والصواب : أنهم مجتهدون في طاعة الله ، كما اجتهد غيرهم من أجل طاعة الله ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده ، وفيهم المتقصد لسي هر من أهل الإيمان . وفي كل من الصنفين من قد يجتهد فيحظى ، وفيهم من يدب فيتوب أو لا يتوب .

ومن اتسبب إليهم من هو ضال ساه ، ع . . .

وقد انتسب إليهم صوائف من أهل البدع والارذلة وكس عند المحققين من أهل التصوف ليسوا منهم ، كالحلاج مثلاً ، فإن أكثر مشايخ الطريق أنكروه ، وأخرجوه عن الطريق ، مثل الجليل سيد الطائفة وغيره . ه . والله أعلم .



النَّارِي السُّبَايِي

المحرمات

صفحة	صفحة
٨١	٥ مقدمة
٨٤	٣٧ في القرآن الكريم وتفسيره
٨٧	٣٩ من وصايا القرآن
٨٩	٤٣ جريان الشمس
١٠٤	٤٥ السماء
١١٠	٤٦ المطر
	٤٩ أين النار
	٥١ وحرام على قرية
١١٢	٥٢ معنى (يا أخت هارون)
١١٩	(إن الملوك إذا دخلوا قرية
١٢١	أصلوها)
	٥٣ ما العين الحقة في قصة ذي
	القرنين ؟
١٥٢	٥٦ ترك البسطة في سورة التوبة
	٥٩ القاسطون
١٥٩	٦٠ مصاحف الصحابة
١٦٦	٦٢ في القراءات
١٧٠	٦٥ خلق السموات والأرض في ستة
	أيام
١٧٨	٦٨ في الحديث النبوي
	٧١ لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة
١٨٠	٧٣ عذاب الميت بكاء أهله عليه
١٨٣	٧٥ سر الخوت ..

صفحة	صفحة
٢٤٧ صلاة ركعتين قبل صلاة المغرب	١٨٧ الدبغ عند مكى بيت جديد
٢٥٠ الاقتصار على صلاة المرائض	١٨٩ العلاج بالتمائم والرق
٢٥٢ ترك الخشوع في الصلاة	أوهام الناس حول الخصر عليه
٢٥٤ صلاة من يشرب الخمر	١٩٣ السلام
٢٥٦ الماء الذى تلمسه الحائض	المدالة الإلهية والتفاضل في
صلاة المأموم منفرداً خلف	١٩٦ الأرزاق
٢٥٧ الصف	٢٠١ الوصية المكذوبة
٢٥٩ الصلاة في مساجد المسلمين	٢٠٣ في الطهارة والصلاة
٢٧١ في الزكاة والصدقات	٢٠٥ ما حكم تارك الصلاة ؟
٢٧٣ أى أموال التجار فيها الزكاة ؟	المأثور وغيره المأثور في أدعية
٢٧٦ هل في المخازن والمعارض زكاة ؟	٢١٣ الوضوء
عمادا يقدر نصاب النقود في	٢١٥ جواز المسح على الجوربين
٢٧٨ الزكاة ؟	٢١٧ المسجد الذى أسس على التقوى
زكاة الأرض المشتراة للتجارة	ترك الصلاة مع المسلمين برغم
٢٨٢ هل الزكاة	٢١٨ أدائها في الكعبة
معنى ﴿ في سبيل الله ﴾ في آية	٢٢١ الحكمة من الاعتصام من الحباية
٢٨٤ الزكاة	٢٢٥ الصلاة في الكنيسة
حكم إعطاء الشيوعيين والمساقي	٢٢٦ الفوت في صلاة الصبح
من الزكاة	٢٢٧ الخلاف في اخبر بالنسبة عند
٢٩٧ في الصيام وزكاة الفطر	قراءة الفاتحة في الصلاة
استحباب للصائم	٢٢٢ صلاة الخوف
الأحلام والغسل للصائم	٢٢٢ الأذان قبل وقت عجم
٣٠١ مصر الكبير والخامل والمرضع	٢٢٢ الوضوء وعلى الأصبع
ستعمال الحقة الشرجية والنبوس	الحكمة في صلاة الكسوف
٣٠٥ وعوها للصائم	٢٢٧ والحسوف
٣٠٧ هل يقبل صيام تارك الصلاة ؟	٢٤٥ الجمع بين الصلاتين

صفحة	صفحة
..... حج المرأة بلا محرم	إفطار بعض الأيام عمدًا في
..... السفر بالطائرة أفضل أم المشي على	رمضان ٣٠٨
٣٥٤ الأقدام	٣٠٩ تأثير المعاصي على الصيام
٣٥٦ ماء زمزم بين العلم والدين	٣١١ المضمضة والاستنشاق للصائم
٣٥٩ شبهات حول الحجر الأسود	٣١٢ السحور عند أذان الفجر
٣٦٣ التبرك بالأحجار شرك	٣١٤ أكل الصائم أو شربه ناسياً
٣٦٥ حكم المبيت في المزدلفة زكاة الفطر لمن صام في بلد وعُيد
..... مقام إبراهيم .. هل يجوز نقله من	في آخر ٣١٥
٣٦٧ مكانه	٣١٦ خروج المرأة لصلاة التراويح
٣٧٤ النهاية في الحج	٣١ التلفزيون والصيام
٣٧٧ في المناسبات والأعياد	٣٢١ الإسراع في صلاة التراويح
٣٧٩ دعاء نصف شعبان	٣٢٤ حبوب تأخير الحيض في رمضان
..... التجمع والدعاء المشهور في ليلة استعمال السواك ومعجون
٣٨٢ نصف شعبان	٣٢٩ الأسنان للصائم
٣٨٤ شهر رجب المسافة التي يجوز للمسافر فيها
٣٨٦ صيام رجب	الإفطار ٣٣١
٣٨٧ صيام يوم عرفة	٣٣٤ صيام الصغار ومتى يكون ؟
٣٨٩ تكبير العيد هل تختلف زكاة الفطر من عام إلى
..... صيام عاشوراء هل يكفر	آخر ؟ ٣٣٦
٣٩٧ الكبائر ؟	٣٣٨ المرأة وصلاة التراويح
٣٩٩ موافقة اليهود في صيام عاشوراء قضاء رمضان بعد مرور رمضان
..... الاكتحال والتوسعة على العيال في	آخر ٣٣٩
٤٠١ عاشوراء قضاء ما فات من رمضان في
٤٠٣ الزواج في شهر المحرم	شعبان ٣٤٠
٤٠٥ في الأيمان والنذور	٣٤٢ استحباب الصوم في شعبان
٤١٠ كفارة اليمين	٣٤٣ في الحج والعمرة
٤١١ اليمين المتعقدة حج التطوع أو الصدقة

صفحة	صفحة
٤٨٣ العلاقة الجنسية بين الزوجين	هل الحلف بالكعبة من لغو
٤٩١ الكذب المباح في العلاقة الزوجية	اليقين ؟
٤٩٥ حب المرأة لغير زوجها	التفر بالأموال المباحة
٤٩٩ طاعة الزوج وطاعة الأم	في شئون المرأة والأسرة
..... ما يجب على المرأة المعتدة في حالة	هل المرأة شر كلها
٥٠١ الحداد	لبس « الباروكة » وذهاب المرأة
٥٠٧ أولاد الابن المتوفى في حياة أبيه	إلى الكوافير
٥١٢ هل يرث الشيوعي من أبيه	حول السفور والحجاب
٥١٧ حكم الطلاق البدعي المحرم	خلو المرأة مع ابن زوجها
٥١٩ طلاق السكران	اللباس الشرعي للمرأة المسلمة
٥٢٦ الطلاق في حالة الغضب	سرعة التأثر بالمتناظر المثيرة
٥٣٣ زواج المحلل	ختان البنات
٥٣٦ التسمية بـ « عبد المسيح »	هل يجوز للمخاطب الخلوة
..... حق الزوجة في النفقة الملائمة	بمخطوبته
٥٣٨ لحالها وحال زوجها	غلاء المهر
..... تعدد زوجات النبي صلى الله عليه	الزواج من أخت الأخ لأخ
٥٤٦ وسلم	بطلان زواج المسلمة من
..... إعطاء المرأة ابنتها المتزوجة بدون	شيعي
٥٥١ إذن أبيها	صبغ الأظافر بـ « المانوكير »
٥٥٣ حسن تسمية الأولاد	تغطية شعر المرأة
٥٥٥ الحلف بالطلاق : هل يقع ؟	الزواج والحب
..... قضايا علمية تنتظر أحكامها	تعاهد الفتاة ومن تحبه على
٥٦١ الشرعية	الزواج
٥٦٢ شتل الجنين	رؤية الخاطب للمخطوبة
٥٦٣ اختيار جنس الجنين	زواج المسلم بغير المسلمة
٥٦٥ ضوابط المزاج	خدمة المرأة لزوجها
٥٧٩ في العلاقات الاجتماعية	من حق المرأة على الرجل

٦٧٨	عناية الإسلام بالصحة العامة والطب	٥٨١	تدخل الدولة لتحديد أجور العمال
٦٨٨	سماع الأغاني	٥٩٠	حق الحكومة المسلمة في تحديد إيجارات المساكن إذا اقتضته المصلحة
٦٩٤	مشاهدة « التلفزيون »	٥٩٨	الإسلام والتجارة
٦٩٧	اقتناء التماثيل	٦٠٥	فوائد البنوك
٦٩٩	التصوير الشمسي	٦٠٩	العمل في البنوك
٧٠١	الدين والحرية	٦١٢	هل يتحقق الربا في الأوراق النقدية ؟
٧٠٦	تمنى الموت	٦١٤	محبة الفرد المسلم في مجتمع لا يحكمه الإسلام
٧٠٨	البكاء على الميت	٦٢٥	الرشوة لاستنقاذ سجين مذنب
٧٠٩	الاشتراك في الجمعيات الماسونية	٦٢٧	الكذب بجانب للإيمان
٧١٢	التعامل مع الأعداء	٦٣٠	الكذب الأبيض
٧١٥	قتيل المعركة ونكفير الذنوب	٦٣٨	كذبة أول نيسان (أبريل)
٧١٨	موقف المسلم عند الشدائد والأزمات	٦٤٤	تحريم الخمر من قطيعات الدين
٧٢١	اليهود ودم المسيح	٦٤٩	شرب البيرة
٧٢٣	الدين والصعود إلى القمر	٦٥١	هل للخمر منافع وما هي ؟
٧٢٦	التوبة من الكبائر	٦٥٤	أحكام التدخين في ضوء النصوص والقواعد الشرعية
٧٢٩	جواز نبش المقبرة القديمة لمصلحة	٦٧٠	تشميت العاطس : حكمه وحكمته
٧٣٤	حقيقة الصوفية		
٧٣٨	التصوف بين مادحيه وقادحيه		



الناري الشبائي